وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة فرحات عباس- سطيف1 - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة
مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على
شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: تجارة دولية

الموضوع:

تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

إعداد الباحث:
حليس عبدالقادر

إشراف:
الأستاذ الدكتور: صالحي صالح

أعضاء لجنة المناقشة السادة:

أ.د/ بوهزة محمد	أستاذ التعليم العالي – جامعة سطيف1	رئيسا
أ.د/ صالحي صالح	أستاذ التعليم العالي – جامعة سطيف1	مشرفا ومقررا
أ.د/ زايد مراد	أستاذ التعليم العالي – جامعة الجزائر-3	مناقشا
أ.د/ بن قرينة محمد حمزة	أستاذ التعليم العالي – جامعة ورقلة	مناقشا
د/ سكاك مراد	أستاذ محاضر أ- جامعة سطيف1	مناقشا
د/ مولحسان آيات الله	أستاذ محاضر أ- جامعة باتنة-1	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

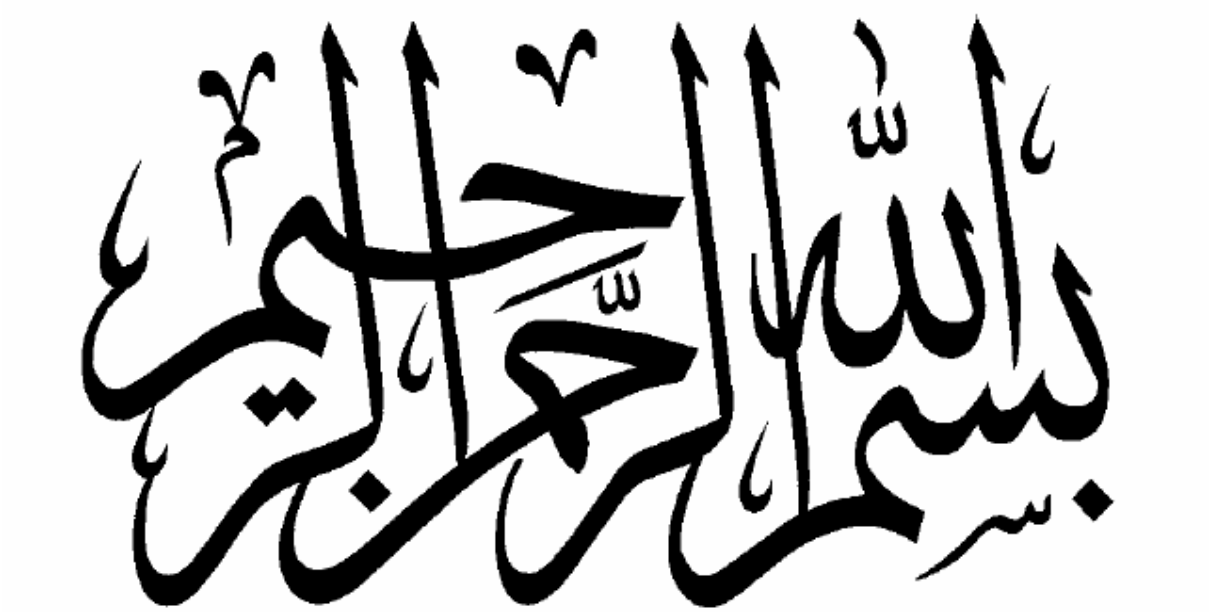
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى:

✍ الذي من أجلنا تحمل الأتعاب وذلل الصعاب أبي الكريم رعاه الله.

✍ نبع الحنان ورمز العطاء أمي الغالية حفظها الله.

✍ الزوجة الكريمة وابنتي العزيزة وابني العزيز.

✍ كل أفراد العائلة.

✍ الذين بعلمهم استقينا فارتوينا وبفضلهم ارتقينا أساتذتنا الكرام.

✍ جميع الأصحاب.. الأصدقاء.. والزملاء

✍ كل إطارات الجمارك الجزائرية الذي ساعدونا في الدراسة الميدانية وعلى رأسهم السيد المدير العام

✍ كل هؤلاء أزف تحية طيبة عطرة ملؤها المحبة والأخوة والصداقة.

عبد القادر

كلمة شكر . . .

الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية، وشاهد الإخلاص، وعنوان الاختصاص . .

من إنعامه، وخاص برّه وعامه . . ما يستغرق منه الشكر، ويستنفد قوة النشر . .

شكرُ للمنعم الوهاب، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه شكر على كل ما أنعم علي

وتفضل وجاد وتكرم . .

والشكر موصول لـ:

الأستاذ المشرف **الأستاذ الدكتور صالحي صالح** على توجيهاته . . ونصائحه . .

والشكر للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة وإثرائها وتقييمها . .

دون أن ننسى صديقي العزيز **الدكتور ربيع المسعود** الذي كان لي خير معنين وسند في انجاز هذه الأطروحة . .

وكذا أساتذتنا الكرام الذين ساعدوني في تحكيم الاستبيان . .

كما أتقدم بأجزل عبارات الشكر لكل من:

السيد: قدور بن الطاهر المدير العام للجمارك الجزائرية؛

السيد: عمرو شوقي جبارة المدير العام السابق للجمارك الجزائرية

السيد: بريكة جمال مدير التكوين بالمديرية العامة للجمارك الجزائرية؛

السيد: حكيم برجوج مدير التنظيم وعصرنة المصالح بالمديرية العامة للجمارك الجزائرية؛

السيد: دحماني محمد المدير الجهوي للجمارك بسطيف؛

السيد: زيتوني جودي رشيد المدير الجهوي للجمارك بالجزائر خارجي؛

السيد: بختي نورالدين المدير الفرعي لإدارة الوسائل بالمديرية الجهوية للجمارك بسطيف؛

السيد: حليمي يمين المدير الفرعي للتقنيات الجمركية بالمديرية الجهوية للجمارك بسطيف سابقا؛

السيد: خياري سفيان مدير الرقابة اللاحقة بالمديرية الجهوية للجمارك بسطيف

السيدة: بوراس منيرة المديرة الفرعية للتقنيات الجمركية بالمديرية الجهوية للجمارك بسطيف؛

السيدة: شناف سعيدة المديرة الفرعية للإعلام والاتصال بالمديرية الجهوية للجمارك بسطيف؛

السيد: آيت عبدالله محاند مدير الاتصال بمفتشية أقسام جمارك بجاية؛

الدكتور: محمود محمد أبو العلا مستشار مدير الجمارك بسلطنة عمان؛

الأستاذ: عبد الناصر عز الدين مدير التخطيط الاستراتيجي بالجمارك المصرية؛

الأستاذ: محمد فايز عبيدات مدير مديرية التدريب الجمركي بالجمارك الأردنية؛

الدكتور: خالد السواعي بجامعة الزرقاء الأردنية؛

شكرا لكم . .

وإن كان الشكر الذي أعارني رداءه، وقلدني طوقه وسناءه، لا يعجز عندما يعجز البيان عن تبيانه.

قائمة المختصرات (Abréviation):

الاختصار	الاسم الكامل باللغة الأجنبية	الاسم الكامل باللغة العربية
UN	United nations	الأمم المتحدة
IMF	International Monetary fund	صندوق النقد الدولي
WB	The world Bank	البنك الدولي
GATT	General agreement on tariffs and trade	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة
WTO	World trade organization	منظمة التجارة العالمية
WEF	World economic forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
WCO	World customs organisation	منظمة الجمارك العالمية
HS	Harmonized system	النظام المنسق لتوصيف البضائع و ترميزها
UNCTAD	United nations conference on trade and development	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)
LPI	Logistics Performance Index	مؤشر أداء الإمدادات
OCDE	L'Organisation de coopération et de développement économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المقدمة

تمهيد:

تعتبر الإدارة الجمركية واحدة من الإدارات المهمة، بالنظر للدور الذي تلعبه في الاقتصاد وفي التجارة الدولية البينية والمتعددة الأطراف. وهذا ما زاد من حدة وتعقيد مهام الإدارة الجمركية. وهكذا ينبغي على الإدارات الجمركية أن تؤقلم نفسها مع هذه المتطلبات. وأن تقدم خدمات بما ينسجم وهذه التغيرات. من خلال تبسيط القوانين والإجراءات الجمركية، بحيث تسير عملية تسوية الرسوم الجمركية والإفراج عن البضائع بدون أي تأخير. كما هو معمول به على المستوى العالمي. وهو ما ينتج عنه تقليل للتكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية. ومن ثمة المساهمة في ترقية نشاط المؤسسات الاقتصادية.

إن التحدي الذي واجهته جميع الإدارات الجمركية في أنحاء العالم هو تحقيق هدف التسهيل التجاري دون زعزعة وظيفة الرقابة الجمركية التي تقوم بها، لضمان كفاءة تحصيل الإيرادات. ويعتبر هذا التحدي أكثر الدوافع أهمية للقيام بعمليات إصلاح وتطوير العمل الجمركي. وبغرض ايجاد حلول لهذا التحدي الذي يواجه الإدارات الجمركية قدمت منظمة الجمارك العالمية عدة دراسات ونماذج اتفاقيات تساعد من خلالها الإدارات الجمركية على كيفية ايجاد التوفيق بين الرقابة الجمركية والتسهيل التجاري. ولعل من بين هذه الاتفاقيات نذكر اتفاقية كيوتو المعدلة، حيث يعتبر التطبيق الجيّد لهذه الاتفاقية أحد الآليات التي تزيد من كفاءة العمل الجمركي والنزّاهة الجمركية التي تساهم في تحسين صورة المؤسسة الجمركية أمام المتعاملين معها.

إن عصرنة وتطوير أداء القطاع الجمركي، يعتبر من المداخل الهامة التي من شأنها زيادة مستوى تسهيل التجارة. هذا الأخير، حظي باهتمام كبير من قبل العديد من المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية(WTO)، أين تم طرحه لأول مرة في المؤتمر الوزاري الأول المنعقد في "سنغافورة 1996". وتعتمد جهود تسهيل التجارة على تيسير وتبسيط الإجراءات المتعلقة بعملية التصدير والاستيراد، وتحسين البنية الأساسية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات النقل والجمارك، وتطوير المعرفة في الجوانب التشريعية والتنظيمية القابلة للتطبيق. وتوفير ضمان لمصالح كافة الأطراف، والاعتماد على البنية الشبكة الحاسوبية لتسهيل التداول الالكتروني للوثائق المتعلقة بالمعاملات التجارية. وتوفير الدعم في مجالات الإدارة وصنع القرار وضبط المخاطر المتعلقة بكافة أوجه سلسلة الإمدادات الدولية.

إن تسهيل التجارة يعود بالمكاسب على الدولة في شكل زيادة لتدفقات التجارة، وما يرتبط بها من تقليص لتكلفة الواردات وزيادة حصيلة الصادرات. وزيادة فرص التوظيف الفعّال للموارد، وزيادة الشفافية والنزّاهة إلى جانب ضبط الإيرادات الحكومية. وسلامة تحصيلها ومن ثمة تحسين تنافسية اقتصاد الدولة.

أولا: إشكالية البحث

بعد هذا المدخل نحاول إبراز السؤال الجوهري للإشكالية محل الدراسة كالتالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم تطوير أداء القطاع الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري ؟

وتنبثق عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

1. ما هي التحولات الأساسية التي شهدها العمل الجمركي على المستوى العالمي؟
2. ما هي المتطلبات الأساسية لتجسيد العصرنة الجمركية بهدف تطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري؟
3. ما هي الآليات والطرق الإدارية الحديثة المستخدمة في قياس الأداء الجمركي؟
4. كيف يمكن لتطوير أداء القطاع الجمركي أن يساهم في تسهيل التجارة الخارجية وترقيتها في ظل الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر؟

ثانيا: فرضيات البحث

لمعالجة جوانب الموضوع قمنا بوضع الفرضيات الرئيسية التالية:

1- تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال (تحسين الإطار التشريعي، ترقية تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وترقية سياسة الاتصال) كمتطلبات أساسية لتجسيد العصرنة الجمركية بهدف تطوير أداء القطاع الجمركي؛

2- تساهم الإدارة الجمركية الجزائرية في تسهيل التجارة الخارجية؛

3- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي والمتمثلة في (الاطار التشريعي، تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وسياسة الاتصال) على تسهيل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.

ثالثا: مبررات اختيار موضوع البحث

إن من أهم أسباب اختيار الموضوع نذكر ما يلي:

1. متابعة التوجه الجديد للإدارة الجمركية نحو تطوير وعصرنة القطاع الجمركي من خلال برامج العصرنة المنجزة؛
2. تطور دور الإدارة الجمركية أين انتقلت من دور التحصيل للرسوم الجمركية في ظل الحماية إلى دور مراقبة وتبسيط الإجراءات في ظل التحرير وإلغاء الرسوم الجمركية؛
3. الدور الريادي لقطاع الجمارك في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؛
4. قلة الدراسات النظرية والتحليلية التي تناولت موضوع تسهيل التجارة وعلاقته بالأداء الجمركي في الاقتصاد الجزائري.

رابعا: أهداف البحث

نأمل من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعريف بالإصلاحات الجمركية التي باشرتها الإدارة الجمركية الجزائرية لتحسين العمل الجمركي. والتي من شأنها زيادة مستوى التسهيل التجاري؛
2. تحديد الأسباب الحقيقية التي تعيق تطور التجارة الخارجية الجزائرية. وتحول نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الدولية؛
3. استعراض أهم السياسات والإجراءات التي من شأنها أن تشجع تسهيل التجارة وزيادة نفاذ سلع الجزائر إلى الأسواق العالمية.

خامسا: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية :

1. تعتبر دراسة أداء الإدارة الجمركية الجزائرية، في غاية الأهمية كون تحديد معالم تحديد معالم القوة الضعف لا يتم إلا من خلال تشخيص الوضع واقتراح سياسات ملائمة؛
2. مكانة الادارة الجمركية ضمن سلسلة الامداد الدولية والدور الفعّال لها؛
3. تقوم العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي بتقديم الدعم والمعونة من تطوير الأداء الجمركي وهذا نظرا لأهمية وحساسية هذا القطاع؛
4. تسارع وتيرة المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية حول موضوع تسهيل التجارة، واشراك وفود جمركية من الدول الأعضاء في مفاوضات تسهيل التجارة؛
5. تبني منظمة الجمارك العالمية إطار معايير لأمن وسلامة وتسهيل التجارة الدولية، مما يجعل موضوع التسهيل التجاري ذو أهمية كبيرة على المستوى العالمي.

سادسا: مجال البحث

تقتضي منهجية البحث العلمي بهدف الاقتراب من الموضوعية، وتيسير الوصول إلى استنتاجات منطقية، ضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة هذه الدراسة. وذلك بوضع مجال للإشكالية محل الدراسة.

1- المجال النظري:

سيهدف البحث إلى الإحاطة بجوانب معرفية ذات الصلة بموضوع تسهيل التجارة والأداء الجمركي. وهذا في حدود الإشكالية المقترحة والإجابة على فرضياتها.

2- المجال الزمني:

يأتي هذا البحث في مجاله الزمني ضمن التحولات التي أفرزتها ظاهرة العولمة. وانفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض. وما تقتضيه من تسهيل للإجراءات التجارية لزيادة حجم المبادلات التجارية بين الدول. في إطار التوجه نحو التكاملات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وهي تدفع بالتحول نحو اقتصاد عالمي مبني على نظام تجاري متكامل. أما على المستوى الوطني يكون ضمن مسار الإصلاحات الجمركية التي باشرتها إدارة الجمارك الجزائرية ضمن برنامج عصرنة الإدارة الجمركية 2007– 2010 وما حققه من حصيلة إيجابية على القطاع الجمركي. ومواصلة لمسيرة الإصلاحات قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بإعداد المخطط الاستراتيجي 2016–2019.

سابعا : المنهج المتبع في الدراسة

تتطلب الإشكالية محل الدراسة إتباع كل من: المنهج التاريخي قصد ابراز المحطات التاريخية لبعض القضايا المرتبطة بالدراسة. بالإضافة إلى المنهج الوصفي للإلمام بجوانب الدراسة وتحليلها من خلال الدراسة الميدانية التي أجريناها والتي إتباعنا فيها أسلوب الاستبانة باستخدام أدوات التحليل الإحصائي المدمجة في البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) . لتحليل النتائج وتفسيرها إحصائيا وتقدير التفاعل بين المعاملات. وكذا أسلوب المقابلات مع كل من: المدير العام للجمارك الجزائرية وبعض المدراء المركزيين والمدير الجهوي للجمارك بسطيف. وهذا قصد تدعيم الدراسة والاستفادة من آرائهم في موضوع البحث.

ثامنا: الدراسات السابقة

اعتمدت الاشكالية محل الدراسة على جملة من الدراسات ذات العلاقة بموضوع الجمارك وتسهيل التجارة ويمكن أن نوردها على الشكل التالي:

الدراسة الأولى للباحث: زايد مراد. بعنوان:

دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر. 2005.

تناولت الدراسة في مجملها مراحل تطور التجارة الخارجية، واتفاق الشراكة الأورو متوسطية وآفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وانعكاسات التفكيك التعريفي على المبادلات التجارية. كما تناول الباحث دور الجمارك في ظل اقتصاد مخطط، ثم تطرق إلى إصلاح وتحديث الإدارة الجمركية الجزائرية. وأهم التعديلات التي أجريت على التعريفة الجمركية. ولعل هذا التشخيص المفصل للإدارة الجمركية الجزائرية الذي قام به الباحث هو الذي أفادنا في بناء الموضوع. وحاولنا تطوير الدراسة من خلال التعمق في موضوع العصرنة الجمركية وقياس الأداء وأثرهما على تسهيل التجارة الخارجية في الجزائر.

الدراسة الثانية للباحثين: Luc De Wulf & Gerard Mclinden بعنوان:

Customs Modernization Project Preparation and Implementation Guidelines

الصادرة عن: World Bank في سنة: 2006

تناولت الدراسة في البداية أهمية الجمارك باعتباره القطاع الذي يربط الدولة بالعالم الخارجي. وكذا مساهمتها في تحصيل الإيرادات لصالح الخزينة العامة، كما عرجا الكاتبان على مبادرات الإصلاح والتحديث والدروس المستفادة منها. كما تناولا أهمية إدارة المخاطر على مستوى الإدارة الجمركية وذلك لحماية البلد من أي خطر ومواجهة التجارة غير المشروعة. كما قاما بتصميم مخطط يظهر كيف تتم عملية الإصلاح والتحديث حيث ينطلق في البداية من وضع الأسس الرئيسية لعملية الإصلاح ثم تطوير ملائم للرؤية المستقبلية بعد ذلك تتم عملية التشخيص للفجوة الموجودة في الأداء الحالي والرؤية المستقبلية لها ثم كيف تتم عملية التدخلات ثم التطبيق. وفي الأخير ذكرا شيئا مهما أن مبادرات الإصلاح والتحديث لكل بلد أن تنطلق من تشخيص الوضع الحالي لجمارك البلد المعني ثم يتم الشروع في عملية الإصلاح. والدراسة هذه تعتبر مفيدة من حيث أنها تعطي نظرة على توضح مجالات التطوير والاصلاح الجمركي.

الدراسة الثالثة للباحثيين: Robert Ireland, Thomas Cantens, and Tadashi Yasui بعنوان:

An Overview of Performance Measurement in Customs Administrations

الصادرة عن: World Customs Organization بتاريخ 2011.

تناولت هذه الدراسة في البداية مدخل عام إلى مفهوم قياس الأداء والفوائد التي يمكن أن نجنيها منه. ثم تم دراسة موضوع قياس الأداء في الإدارة الجمركية من خلال توضيح أهم المؤشرات التي يمكن أن نستعملها في قياس الأداء بالإدارة الجمركية. كما تم توضيح بعض المؤشرات الشائعة التي تستعملها الإدارات الجمركية على المستوى العالمي. ولقد أفادتنا الدراسة من خلال كونها أعطتنا صورة جلية عن موضوع قياس الأداء في الإدارة الجمركية. الذي حاولنا ربطه بموضوع تسهيل الجارة.

الدراسة الرابعة للباحث: Alen Benazić بعنوان:

Measuring efficiency in the Croatian customs service

الصادرة عن مجلة: Croatian/ Financial Theory and Practice بتاريخ 2012

تناولت الدراسة في بدايتها مدخل إلى الخدمات الجمركية. من خلال تعريفها وتحليها. ثم تكلم الباحث عن محددات كفاءة الخدمة الجمركية. التي تسعى جميع الإدارات الجمركية ومن بينها جمارك كرواتيا إلى تبني هذه المحددات، بغرض إضفاء طابع الجودة على الخدمة الجمركية. كما عرج الباحث على الأدوار الأساسية للإدارة الجمركية في ظل تنامي الاقتصاد العالمي. وزيادة انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض. ولقد أفادنا المقال من خلال اعطائنا صورة واضحة حول نموذج الكفاءة الجمركية. وهذا ما ساعدنا في البحث على معرفة النماذج المثلى في العمل الجمركي وكيفية تجسيدها في الجمارك الجزائري.

الدراسة الخامسة للباحث: Tayseer Younis بعنوان:

Challenges and Opportunities of Customs Reform and Trade Facilitation: Jordan's Experience

الصادرة عن: Jordan Customs Department

تناولت الورقة البحثية في البداية مفهوم التسهيل التجاري ودوره في التنمية الاقتصادية وفي نقطة أخرى ذكر الدور التقليدي للجمارك المتمثل في جمع الرسوم الجمركية كما عرج على الدور الحديث لمصالح الجمارك في ظل توجه الدول نحو التكتلات الإقليمية وإلغاء الرسوم الجمركية، ثم تطرق إلى التطور التاريخي الذي مرت به الجمارك الأردنية والخلفية التشريعية لها. وفي محور آخر تناول رؤية الجمارك الأردنية التي تتطلع إلى تقديم خدمات ممتازة من شأنها المساهمة في التسهيل التجاري. وفي محور آخر تناول أغراض الإصلاح وهي تبسيط الإجراءات والرقي بالخدمة الجمركية. وفي محور أخير أوضح ماهي المجالات الرئيسية المتبعة لتطوير وتحديث الجمارك الأردنية. هذه الدراسة أفادتنا في بناء الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة التي قمنا بها، من خلال اضافة بعض العناصر التي تتطلبها الدراسة والاسقاط على الجمارك الجزائرية.

الدراسة السادسة للباحث: Guillermo L. Parayno Jr بعنوان:

Trade Facilitation and Customs Modernization The Philippine Experience

الصادرة عن: World Bank في سنة: 2004

تناول هذا المقال الوضع الذي كانت عليه الجمارك الفلبينية قبل سنة 1992 وما ميزها من ضعف في الأداء من تفشي لظاهرة البيروقراطية الإدارية وتعقد في تسوية المعاملات التجارية ونقص في استعمال تكنولوجيا المعلومات. ولكن بعد خمس سنوات ومن خلال تطبيق برنامج إصلاح وتحديث شامل حدث تغير ملحوظ في مستوى الأداء. كما تناول العوامل الرئيسية التي ساعدت على نجاح عملية الإصلاح. وفي الأخير خلص إلى أن التوجه نحو الإصلاح الجمركي وتسهيل التجارة أتى بفوائد لم تكن متوقعة على الفلبين.

الدراسة السابعة للباحثة: مقنعي فتيحة. بعنوان:

اتجاهات طوير وتحديث إدارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستير.

الصادرة عن: جامعة ورقلة، 2009.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة التطورات الاقتصادية السائدة في العالم. وتوجه الدول نحو الانضمام الى الاتفاقيات الاقليمية ومتعددة الاطراف. كا أشارت الى التطورات التي تطبع العمل الجمركي. ومساهمة منظمة الجمارك العالمية في ترقية العمل الجمركي. ثم تكلمت عن التحولات التي شهدها العمل الجمركي في الجزائر. ولعل هذه الدراسة توضح جانب هام حول ملامح التطوير الجمركي. لكنها لم تفصل في

معالم التطوير. وهو ما نسعى إليه في هذه الدراسة من خلال التفصيل في اتجاهات التطوير ودورها في تسهيل التجارة الخارجية.

الدراسة الثامنة للباحثة: منى محمود حسين. بعنوان:

تبسيط الإجراءات الجمركية في إطار منظومة تيسير التجارة، مذكرة ماجستير.

الصادرة عن: الأكاديمية العربية للعلوم والنقل البحري، بتاريخ 2013.

تناولت الباحثة في هذه الدراسة سير الإجراءات الجمركية على مستوى المنافذ الحدودية. وكذا سير إجراءات العبور ونظام المستودعات. بالإضافة الى توضيح دور المنظمات الدولية في تيسير التجارة. وعلى رأسها كل من منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. كما عرّجت على دور إتفاقية كيوتو في عصرنة العمل الجمركي. وفي الأخير قامت الباحثة بعملية اسقاط من خلال توضيح مدى أهمية الجمارك المصرية في تيسير التجارة الخارجية. وفي الحقيقة تفيدنا هذه الدراسة في كيفية تجسيد هذه التجربة في إدارة الجمارك الجزائرية.

تاسعا: صعوبات الدراسة

يمكن أن نجمع صعوبات الدراسة في النقاط التالية:

1. قلة المراجع المتعلقة بدراسة المادة الجمركية، وإن وجدت تكون في شكل عام وغير عميقة في دراسة القضايا الجمركية الحديثة؛
2. بناء الاستبيان وتوزيعه واسترجاعه أخذ منا وقت طويل؛

عاشرا: تقسيمات الدراسة

بغرض الإجابة عن الإشكالية محل الدراسة قمنا بتقسيم الدراسة وفق المخطط التالي:

تناولنا في الفصل الأول مدخل لاقتصاديات الجمارك، أين تناولنا في بدايته المفهوم التقليدي والحديث للجمارك. وكذا المسار التاريخي للعمل الجمركي عبر الزمن، ثم انتقلنا لتوضيح العمل الجمركي في القرن الواحد والعشرين، في ظل وجود زيادة كبيرة في حجم المبادلات التجارية. هذه الزيادة التي تستلزم كفاءة وفعالية في العمل الجمركي. وهذا ما قادنا إلى توضيح إجراءات جمركة البضائع. التي نسعى من خلالها إلى تحديد الرسوم المستحقة لصالح خزينة الدولة. ولكي نضبط هذه الحصيلة لا بد من معرفة منشأ البضاعة. ثم انتقلنا إلى دراسة الضرائب الجمركية من منظور إسلامي. ثم تناولنا السياسة الجمركية والآثار الاقتصادية لها، أين حللنا أثر كل من سياسة الحماية وسياسة دعم الصادرات. لكن في ظل تطور العمل الجمركي أصبح يوفر مزايا أخرى يمكنها أن تسهم في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني وهي الأنظمة الجمركية الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه عصرنة الإدارة الجمركية وآليات تطوير أدائها. وكان ذلك من خلال توضيح مفهوم عصرنة الإدارة الجمركية الذي يعتبر مفهوما حديثا، جاء وفق سياق نظري تميّز بموجة التنظير للحكم الراشد. كما بيّنا العلاقة بين عصرنة الإدارة الجمركية وتنافسية الاقتصاد الوطني. بعد ذلك عرّجنا على مفهوم الأداء وطرق قياسه في المنظمات الحكومية. وأبرزنا الآليات التقليدية والحديثة في قياس الأداء. لننتقل فيما بعد إلى دراسة الأداء في الإدارة الجمركية والآليات التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية في هذا السياق. ثم سلطنا الضوء على آليات ترقية الخدمة الجمركية من خلال تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة والتوجه نحو الجمارك الرقمية.

أما الفصل الثالث فخصصناه لدراسة تسهيل التجارة الخارجية، أين بدأنا بالشق النظري لمفهوم تسهيل التجارة وأبعاده الاقتصادية. ثم انتقلنا إلى توضيح سلسلة المفاوضات الجارية حول موضوع تسهيل التجارة على المستوى الدولي. وأهم المنظمات الدولية التي تُعنى بقضايا تسهيل التجارة وعلى رأسها منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية التكامل بينهما فيما يخص قضايا تسهيل التجارة.

أما الفصل الرابع والاخير، فكان فحواه يدور حول دراسة العلاقة بين تسهيل التجارة وعصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية. حيث عرّجنا في البداية على واقع التجارة الخارجية الجزائرية، في ظل الأزمة النفطية التي يشهدها العالم. وتكلمنا عن سبل ايجاد البدائل الاقتصادية وترقية تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية. بعد ذلك تناولنا تحديات التجارة الخارجية الجزائرية. لننتقل فيما بعد إلى دراسة التحول الاستراتيجي الذي شهده العمل الجمركي في الجزائر. وكانت البداية بسرد للمحطات التاريخية التي مرت بها الإدارة الجمركية الجزائرية. ثم تناولنا برنامج عصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية 2007 – 2010. وكذا إبراز حصيلته الإيجابية. ثم انتقلنا إلى توضيح المعالم الأساسية للمخطط الاستراتيجي لعصرنة الجمارك الجزائرية 2016 – 2019. بعد ذلك انتقلنا إلى الدراسة الميدانية، أين عرّفنا أداة الدراسة والعينة المستهدفة. وقمنا باختبار فروض الدراسة. ثم تناولنا الرؤية الاستراتيجية لإدارة الجمارك من خلال المقابلة التي اجريناها مع المدير العام للجمارك الجزائرية.

وفي الأخير قمنا بإعداد خاتمة للموضوع ذكّرنا فيها بأهمية الإشكالية محل الدراسة. وبينا فيها الإجابة عن الفرضيات. وهو ما سمح لنا بوضع مقترحات خاصة بالدراسة، لتتكون لنا في نهاية البحث جملة من الآفاق البحثية.

الفصل الأول

مدخل نظري لاقتصاديات الجمارك

تمهيد الفصل الأول:

تعتبر العملية الجمركية حلقة مهمة من حلقات سلسلة الامداد الدولية، الخاصة بإتمام صفقات التبادل الدولي للسلع، باعتبارها المرحلة الأخيرة من عمليات التجارة الخارجية، حيث تكون بعد الاتفاق على الصفقة المصدرة أو المستوردة، وبعد ترتيب التسوية المالية وإجراءات التصدير والاستيراد التفصيلية واتمام عمليات الشحن والنقل والتأمين والتفريغ. وبالتالي تعتبر بمثابة حلقة في سلسلة طويلة تشمل إجراءات إتمام عمليات التجارة الخارجية. وعلى هذا الأساس فإن كفاءة العملية الجمركية ستنعكس بكل تأكيد على كفاءة إتمام العملية التجارية ككل. وتشكل إحدى مقومات القدرة التنافسية لتلك العملية التجارية. ومن هذا المنطلق أصبح الاهتمام بالإدارة الجمركية أداة مهمة في الاقتصاديات الحديثة.

ولمزيد من التفاصيل في الموضوع ندرج المباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل لتحديد طبيعة العمل الجمركي

المبحث الثاني: أهمية تحديد المنشأ كضرورة للتقييم الجمركي وضرورة تبسيط إجراءات الجمركة

المبحث الثالث: السياسة التجارية والآثار الاقتصادية للجمارك بين التأييد والمعارضة

المبحث الرابع: دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية نشاط المؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: مدخل لتحديد طبيعة العمل الجمركي

يعتبر العمل الجمركي حلقة مهمة ضمن مكونات سلسلة الإمداد الدولية. وأداة لتنفيذ سياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية. من خلال تنظيم حركة المبادلات التجارية. وجمع الحقوق المرتبطة بهذه العمليات التجارية. وفي ظل تنامي حركة التدفقات التجارية بين الدول. ولما أصبحت تشكله التجارة الدولية من دور هام في زيادة مستويات النمو الاقتصادي للبلدان. صار من الضروري أن تلعب الجمارك دور الداعم لتنافسية المؤسسات وسهولة ولوج السلع الوطنية إلى الأسواق الدولية. وعلى هذا الأساس أصبح العمل الجمركي يختلف في الحاضر عن الماضي. ومن ثمة نبين في هذا المبحث تعريف الجمارك وفق المنظور التقليدي والحديث وكذا مفهوم التعريفة الجمركية. كما نبرز الأهداف الاستراتيجية الخاصة بالعمل الجمركي.

المطلب الأول: تطور مفهوم الجمارك والتعريفة الجمركية

المطلب الثاني: الضرائب الجمركية من المنظور التقليدي والإسلامي

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لإدارة الجمارك وأولوياتها في القرن الواحد والعشرين

المطلب الرابع: دور الجمارك الجزائرية في حماية البيئة في ظل التطور العالمي للجريمة البيئية

المطلب الأول: تطور مفهوم الجمارك والتعريفة الجمركية

نتناول في هذا المطلب كل من التعريف التقليدي والحديث للعمل الجمركي. كما نعرج كذلك على التطورات التي طرأت على العمل الجمركي. والتي كانت نتاج التغيرات التي شهدتها بيئة الأعمال. كما نوضح مفهوم التعريفة الجمركية وأهميتها بالنسبة لضبط عمل الإدارة الجمركية. وهذا دون أن ننسى التعديلات التي أدخلتها إدارة الجمارك الجزائرية على التعريفة الجمركية.

وسوف نعالج بالتحليل هذا المطلب في العناصر التالية:

الفرع الأول: المقاربة التقليدية والحديثة للعمل الجمركي

إن المتتبع للنشاط الجمركي يجده في تطور مستمر. وهذا راجع لتطور مكونات بيئة الأعمال– كما أشرنا سابقا –. حيث كان يركز في البداية على تعظيم جمع الايرادات. لكن الآن طرأ تغيّر على تعريف العمل الجمركي وأهدافه، حيث أدخلت على التعريف التقليدي متغيرات جديدة وهو ما نود أن نبرزه.

أولا: المدخل التقليدي للجمارك:

تعتبر الإدارة المكلفة بتطبيق القانون الجمركي المتعلق بتحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية، واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة وأي خرق لهذه التشريعات يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية[1].

وحسب مسرد المصطلحات الجمركية الصادر عن منظمة الجمارك العالمية يعني مصطلح جمارك ما يلي:

" الجهة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ وإدارة القانون الجمركي وتحصيل الرسوم والضرائب. كما تتولى أيضًا مسؤولية تطبيق الأنظمة واللوائح الأخرى المتعلقة بتصدير أو استيراد أو نقل أو تخزين السلع"[2].

ثانيا: المدخل الحديث للجمارك:

يركز المفهوم الحديث للجمارك على[3]:

1. خدمة الاقتصاد (تسهيل التجارة)؛
2. خدمة المواطن (مبدأ الشراكة والمسؤولية الاجتماعية)؛

---

[1] زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005، ص228.

[2] World Customs Organization, **Glossary Of International Customs Terms**, Brussels, 2013, p08.

[3] أنطوان قصاص، **دور الجمارك اللبنانية في تسهيل التجارة وخدمة الاقتصاد**، ورشة تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 06 – 07 نوفمبر 2006، ص01، (15 / 03 / 2015) انظر الموقع:
http:// www.escwa.org.

3. توفير المعلومات لبناء السياسات الاقتصادية الصائبة.[1]

وبالتالي يمكن القول بأن المفهوم الحديث للإدارة الجمركية هو:

تلك الإدارة المبنية على المنهج التشاركي في التسيير. والمبني على خطة استراتيجية شاملة، لكل متطلبات العمل الإداري الجمركي المعاصر. والمثمنة لمواردها المادية والبشرية. والحارسة لحقوق الدولة وخدمة المواطن. والمسهلة للنشاط التجاري لضمان تنافسية المؤسسة الاقتصادية. وهذا قصد المشاركة في أهداف التنمية المستدامة للبلد.

ثالثا: تفسير تطور العمل الجمركي ومراحله الأساسية

يلاحظ المتتبع للعمل الجمركي أنه انتقل من مفهوم السلطة الجمركية إلى إدارة جمركية وصولا في مرحلة ثالثة إلى مفهوم الخدمة الجمركية. وهذا الأمر يتطلب تحول في المهمة الجمركية. من مفهوم القوة والجباية إلى مفهوم الخدمة ورضا العميل ومراعاة احتياجاته. وهذا يقودنا إلى القول أنه تغيير شامل في الاتجاه من التسيير الحكومي البيروقراطي إلى التسيير وفق أسلوب القطاع الخاص الذي يخصص كل اهتمامه لرغبات العميل ورضاه. ويقوم بتبني الاستراتيجيات التي تدعم درجة الرضا وترفع من معدلاتها في كل يوم وفي كل معاملة.

ويمكن أن نلخص هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): مراحل تطور العمل الجمركي

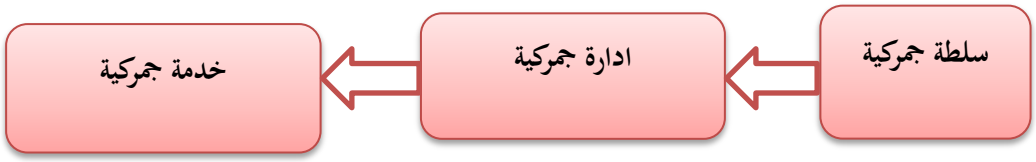

المصدر: محمود ابو العلا، **نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة في الالفية الثالثة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2012، ص53.

تحليل الخصائص المميزة لكل مرحلة:

إن الملاحظ لهذه المراحل يجد بأن لكل مرحلة صفات تميزها عن الأخرى، وسوف نورد هذه الصفات والخصائص على النحو التالي:

1- مرحلة سلطة جمركية: تتميز هذه المرحلة بما يلي

أ- تعمل الجمارك بصفتها مصلحة سيادية مشرفة على المركز المالي للدولة؛

[1] تكون هذه العملية من خلال مركز الإحصاء والإعلام التابع لمديرية الجمارك. كونه يعطي كل الإحصائيات والتفاصيل الخاصة بعمليات التجارة الخارجية. ومن ثمة تعرف الحكومة وضع الميزان التجاري، ليتم بناء السياسة التجارية المناسبة. وهذا مثلما تم في سنة 2015 استحداث نظام الحصص في الواردات كآلية للحد من استيراد السلع التي يوجد مثيلتها وطنيا. ومن ثمة تشجيع الاستهلاك المحلي وما رافقه من حملات مثل حملة لنستهلك جزائريا.

ب- يميز طابع نشاطها مفهوم السلطوية؛

ت- يركز مفهوم أدائها على عنصر التحصيل دون النظر في أداء العناصر الأخرى؛

ث- غياب مفهوم الشراكة مع العميل.

2- مرحلة إدارة جمركية: هناك تطور نوعي في العمل الجمركي وتغير في المفهوم، ومن خصائص هذه المرحلة ما يلي

أ- تبلوّر العمل الجمركي في شكل إداري أكثر؛

ب- اهتمام بالجانب الاجرائي المستندي دون مراعاة مصلحة المتعامل، لاعتبار وجود تقيّد بشكل التقارير التي ترسل إلى الإدارة المركزية؛

ت- التقصير في الاهتمام بالعمليات التي تضر بالاقتصاد مثل ظاهرة التهريب؛

ث- تواصل الاهتمام بالجانب المالي على حساب بقية الجوانب الاخرى.

3- مرحلة خدمة جمركية:

حدثت قفزة نوعية في العمل الجمركي وهذا نتاج لما شهدته بيئة الأعمال من تطور على جميع الأصعدة ومن مميزاتها نذكر[1]:

أ- بروز مفهوم تسهيل التجارة كمطلب من طرف الدول تحت مظلة منظمة التجارة العالمية. وذلك من خلال حزمة من المفاوضات الشاقة التي أفضت إلى ضرورة التقيد بهذا المبدأ من أجل تحقيق الاندماج التجاري الإيجابي؛

ب- تنامي تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتحوّل نحو الإدارة الإلكترونية؛

ت- تبني منظمة الجمارك العالمية العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين وتطوير العمل الجمركي مثل: الشراكة مع المجتمع التجاري، آلية المتعامل الاقتصادي المعتمد، التنسيق مع الهيئات والإدارات الاخرى؛

ث- إشكالية حماية البيئة وأمن سلسلة الإمداد العالمية، وما يتطلب من تغيير في المواقف.

الفرع الثاني: مفهوم التعريفة الجمركية

يمكن تناول في هذا الفرع مفهوم التعريفة الجمركية من خلال تبيان المحطات التاريخية التي مرت بها. كما نتناول أيضا التعريفة الجمركية الجزائرية.

[1] النقاط التي يتم سردها فيما بعد تمثل محاور اساسية في التطوير يتم الاعتماد عليها أي بمثابة الخطوط العريضة لأي استراتيجية معتمدة من قبل أي ادارة جمركية.

أولا: تعريف التعريفة الجمركية

هي الجداول أو البنود التفصيلية التي تشمل الترتيب السلعي للواردات والصادرات والضريبة الجمركية المحددة لكل بند من تلك البنود. التي تشتمل عليها جداول التعريفة الجمركية وهي تختلف من دولة الى أخرى[1]. **(أنظر الملحق 1)**

ثانيا: التطور التاريخي للتعريفة الجمركية

شهدت التعريفة الجمركية محطات تاريخية هامة يمكن أن نوجزها في المراحل التالية:

المرحلة الأولى حتى نهاية القرن 19

تميّزت التعريفة الجمركية بالبساطة، حيث كانت كل دولة تقوم بوضع جدول لفئات السلع الخاصة بها، وفقا لحاجتها الخاصة. ودون مراعاة حاجات الدول الأخرى. بمعنى أن التعريفة الجمركية لم تتسم بالطابع الدولي.

المرحلة الثانية: تداعيات الثورة الصناعية على التعريفة الجمركية

كان لظهور الثورة الصناعية، أثر كبير على زيادة الحاجة لنظام دولي لتصنيف السلع وتبويبها. حيث عقد أول مؤتمر عالمي بهذا الخصوص سنة 1927. بهدف التوصل إلى مدونة دولية قياسية موحدة للتعريفة الجمركية، من خلال اعتماد لغة جمركية مقبولة من طرف المجتمع التجاري الدولي.

المرحلة الثالثة: مدونة المؤتمر الثاني لإحصائيات التجارة الدولية

تم انعقاد هذا المؤتمر في بروكسل 1913 وكان اعتماد المدونة رسميا سنة 1922 أين ضمت 186 سلعة مرتبة في خمس 05 مجموعات.

المرحلة الرابعة: مدونة جنيف

أعدت من طرف مؤتمر الاقتصاد العالمي في جنيف 1927 على شكل جدول يضم 911 بندا مرتبا في 86 فصلا موزعين على 21 قسما.

المرحلة الخامسة: مدونة مجلس التعاون الجمركي

عقدت في سنة 1950 اتفاقية " مدونة تصنيف البضائع في التعريفات الجمركية" تحت رعاية الجات عرفت بمدونة بروكسل. وغير إسمها سنة 1974 إلى مدونة مجلس التعاون الجمركي وتضم 21 قسما موزعا على 99 فصلا، مقسمة إلى 1083 بندا تعريفيا. وكل بند يتشكل من أربعة 04. (رقمين للفصل – رقمين للقسم وعدلت هذه المدونة سنة 1965 وكذا سنة 1987.

[1] محمد حامد عبدالرزاق، **اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص20.

المرحلة السادسة: مدونة النظام المنسق لتصنيف وترميز البضائع

1- تاريخ الاتفاقية

تمت المصادقة على الاتفاقية الدولية لهذا النظام في جوان 1983. ودخلت حيز التنفيذ في جانفي 1988 من طرف 40 دولة. وتتكون المدونة من 06 أرقام عالمية، يشمل النظام المنسق على أكثر من 5000 مجموعة سلعية، مقسمة إلى 21 قسما موزعة على 97 فصل. وبنود من أربعة 04 أرقام وبنود فرعية من ستة 06 أرقام. والكثير من الدول تعتمد على ترميز يشتمل 10 أرقام أو أكثر[1].

2- أهداف النظام المنسق

يسعى النظام المنسق إلى تحقيق ما يلي[2]:

أ- الإحصاءات التجارية:

يعتبر الهدف الإحصائي أهم أهداف النظام المنسق ويترتب على دقة الإحصاءات التجارية عدة إيجابيات أهمها الرجوع إليها في دراسة الجدوى الاقتصادية لأي مشروع صناعي أو انتاجي. وكذلك تظهر أهمية الإحصائيات الدقيقة لدى دراسة حالات الإغراق التي تواجهها بعض الصناعات المحلية.

ب- تسهيل المفاوضات التجارية بين الدول:

يضمن النظام المنسق كلغة تفاهم عالمية تحديد نوع السلع المطلوب إجراء التفاوض بشأنها بين الدول لغرض توقيع أية اتفاقيات ثنائية أو اقليمية أو دولية ويمنع التجاوز الذي قد يقع عادة في نوعية السلع المتفق عليها.

ج- تسهيل الإجراءات الجمركية:

يتميز النظام المنسق عن أي تصنيف آخر بتحقيقه للأغراض الجمركية وذلك لدقته ووضوحه فيما يتعلق بتحليل السلع والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية وغيرها من القيود الإجرائية لفسح السلع أو ما يتعلق بتطبيق الإعفاء أو تحصيل الرسوم الجمركية على السلع.

د- استخدام النظام المنسق لأغراض تعريفات الشحن والبريد:

يمكن استخدام مسميات السلع ورموزها بالنظام المنسق لأغراض الشحن والبريد بحيث يمكن تطبيق جدول النظام المنسق موضحا أمام كل سلعة تكاليف نقل الطرود البريدية سواء داخل أو خارج الدولة.

---

[1] Organisation Mondiale Des Douanes, **convention internationale sur le système harmonise de désignation et de codification des marchandises**, (Bruxelles, 14 juin 1983).

[2] الإدارة العامة للجمارك، **دليل الاجراءات الجمركية 2011**، دائرة المالية، الإمارات العربية المتحدة ، ص42-43.

هـ- تبسيط الوثائق التجارية ونقل المعلومات:

يهدف النظام المنسق إلى تبسيط الوثائق والبيانات التجارية خصوصا لدى تقديم عروض الشراء أو البيع المتبادلة بين المصدرين والمستوردين مهما اختلفت لغات الشعوب ومفاهيمها بين هذه الدول.

و- استخدام النظام المنسق في إحصائية الإنتاج:

تستطيع الجهات المسؤولة في الدولة استخدام رموز النظام المنسق لمعرفة مقدار الإنتاج ومسميات السلع المنتجة ومكوناتها وتهيّئتها ومجال استخدامها مما يوفر مناخا جيدا للدراسات الاقتصادية والإستشارية.

3- متطلبات الوصول إلى تصنيف صحيح ضمن النظام المنسق:

لغرض الوصول إلى تصنيف صحيح يتطلب ما يلي[1]:

أ- فيما يتعلق بالبضاعة:

1. ما هي البضاعة؟
2. ما هي المادة المصنوعة منها؟
3. مجال استخدامها أو لأي شيء تستخدم؛
4. بأي شكل تم استيرادها؟
5. هل هي قابلة للتبنيد بأكثر من بند؟

ب- فيما يتعلق بالنظام المنسق

1. الرجوع إلى فهرس النظام المنسق (التعريفة الجمركية المنسقة) واختيار القسم المناسب؛
2. تحديد رقم الفصل المناسب؛
3. الاطلاع على الملاحظات ذات العلاقة؛
   - أ- ملاحظة القسم
   - ب- ملاحظة الفصل
   - ت- ملاحظة البند الفرعي

ثالثا: التعريفة الجمركية الجزائرية

1- الأساس القانوني:

يستند وجود التعريفة الجمركية الجزائرية على جملة من القوانين، يمكن نستدل بها وفق الطرح التالي:

[1] نفس المرجع السابق، ص44.

أ- القانون رقم 91-09 مؤرخ في 27 ابريل 1991 الموافقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة ببروكسل في 14 يونيو سنة 1983[1].

ب- المرسوم رئاسي رقم 91-241 مؤرخ يوليو 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع الموقعة ببروكسل يوم 14 يونيو سنة 1983[2].

ج- الأمر رقم 01-02 مؤرخ 20 غشت 2001، يتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة[3].

د- القانون رقم 01-15 مؤرخ في اكتوبر 2001، يتضمن الموافقة على الامر رقم 01-02 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة[4].

هـ- القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21.07.1979 المتضمن قانون الجمارك (المادة 6 و10).

2- تركيبة التعريفة الجمركية الجزائرية قبل تاريخ 18 سبتمبر 2016 (08 أرقام).

تتكون من ثمانية 08 أرقام بموجب اتفاقية النظام المنسق السابقة الذكر وهي كما يلي[5]:

البنود والبنود الفرعية: خاصة بمدونة النظام المنسق لتصنيف وترميز البضائع (دوليا).

البنود الفرعية الوطنية: معدة حسب المقاييس المحددة لهذه المدونة.

نسب الحقوق والرسوم الجمركية.

3- الهيكلة الجديدة للتعريفة الجمركية الجزائرية (10 ارقام)

تتكون من[6]:

الفصل: رقمين

البند التعريفي الرئيسي: 04 ارقام

البند التعريفي الفرعي 06 ارقام (النظام المنسق)

البند التعريفي الوطني: 10 ارقام (06 دولية + 04 وطنية).

---

[1] الجريدة الرسمية، **قانون رقم 91-09 مؤرخ 27 ابريل سنة 1991 الموافقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة ببروكسل في 14 يونيو سنة 1983**،العدد 20، الصادر بتاريخ: 01 ماي 1991، الجزائر، ص658.

[2] الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي رقم 91-241 مؤرخ 20 يوليو 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع الموقعة ببروكسل يوم 14 يونيو سنة 1983**، العدد 36، الصادر بتاريخ: 31 يوليو 1991، الجزائر، ص1345

[3] الجريدة الرسمية، **امر رقم 01-02 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة**، العدد47، الصادر بتاريخ: 22 غشت 2001، الجزائر، ص03.

[4] الجريدة الرسمية، **قانون رقم 01-15 مؤرخ في 04 شعبان عام 1422 الموافق 21 اكتوبر سنة 2001، يتضمن الموافقة على الامر رقم 01-02 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة**، العدد 62، الصادر بتاريخ: 24 أكتوبر 2001، الجزائر، ص04.

[5] بوخرص رشيد، **تطورات وأهداف التعريفة الجمركية**، مداخلة ضمن اليوم الإعلامي المنظم من طرف المديرية الجهوية للجمارك وغرفة التجارة والصناعة الهضاب بسطيف، 06 سبتمبر 2016.

[6] direction de la fiscalité et du recouvrement (sous direction du tarif douanier et de l'origine des marchandises), **tarif douanier**, direction générale des douanes, ministère des finances, douanes algériennes, 2016.

4- أهداف التوجه الجديد نحو التعريفة الجمركية ذات العشرة ارقام

تسعى إدارة الجمارك الجزائرية من خلال هذا التحول في تركيبة التعريفة الجمركية إلى تحقيق ما يلي[1]:
التكفّل الأحسن بالإجراءات الإدارية الخاصة من خلال تصنيف البضائع المعنية بهذه الإجراءات في بنود مخصصة لها عوض جمعها في بند يضم بضائع أخرى غير معنية بهذا الشأن. وهذا من خلال تفريغ بند "أخرى" (autres)؛

1. مراقبة القيمة المصرح بها لدى الجمارك من خلال تفصيل دقيق في البضائع ذات النوع الواحد حسب مميزاتها وخصائصها؛
2. التكفل الأحسن بالحقوق الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على السلع معينة دون غيرها من المنتجات الأخرى والتي كانت مصنفة في بند واحد؛
3. تدقيق وتفصيل الإحصاءات المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
4. التصدي لظاهرة الانزلاق التعريفي الناجم عن اختيار التصنيف غير الملائم للبضائع من أجل التهرب الضريبي؛
5. حماية الإنتاج الوطني من خلال تخصيص بنود تعريفية فرعية للسلع المنتجة محليا؛
6. تصحيح بعض الإختلالات التقنية في التصنيف من خلال تفصيل أكثر في البضائع المصنّفة؛

ومن ثمة نستنتج أن التعريفة الجمركية ذات 10 أرقام، تعتبر بمثابة قاعدة بيانات ستسمح مستقبلا بالتكفل الجيّد بقرارات السلطات العمومية، فيما يخص التدابير المتعلقة بالسيّاسة التجارية.

[1] Halimi Yamine, **les objectifs de la nouvelles structure du tarif douanier algérien avec des exemples illustratifs**, Intervention dans la journée d'information, organisée par la Direction régionale des douanes et de la Chambre de Commerce et d'Industrie el Hidhab, Sétif, 06/09/2016.

المطلب الثاني: الضرائب الجمركية من المنظور التقليدي والاسلامي

توجد العديد من الضرائب الجمركية التي يتم تطبيقها، وتختلف مسمياتها من دولة إلى أخرى. والهدف منها واحد هو إيجاد مداخيل إضافية لخزينة الدولة. إلا أن الأمر وفي إطار التوجه نحو التكتل في الاتفاقيات الاقليمية والدولية حدث فيه انكماش في عدد الضرائب وأصبح فيه توجه نحو تحرير التجارة. أما بالنسبة للدولة الاسلامية فلها تصور آخر من حيث فرض الضريبة وكيّفية تجميعها. ويمكن أن نتناول هذه النقاط ضمن محتويات هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم الضرائب الجمركية التقليدية والضرائب المطبقة في قانون الجمارك الجزائري

توجد العديد من الضرائب الجمركية التي يتم فرضها في الدول. بهدف جمع الأموال لصالح خزينة الدولة وتحقيق التوازنات المالية. وكذا استعمالها كعائق أمام المنتجات الأجنبية لزيادة الإقبال على السلع الوطنية. ولعل القانون الجمركي الجزائري إحتوى هو الآخر مجموعة من الرسوم الجمركية.

أولا: تعريف الرسم الجمركي وأنواع الضرائب الجمركية بصفة عامة

1- تعريف الرسم الجمركي

الرسوم المقررة في جدول التعريفة الجمركية التي تخضع لها البضائع عند دخولها أو خروجها من المنطقة الجمركية[1].

2- أنواع الضرائب الجمركية بصفة عامة

يمكن القول بأن الضرائب الجمركية لها عدة أنواع. وذلك وفق لطريقة حسابها والكمية التي يتم من خلالها تقدير القيمة الإسمية لتلك الضريبة. وعلى هذا الأساس يمكن عرض أنواع الضرائب الجمركية على النحو التالي[2]:

أ- الضريبة الجمركية القيّمية

تحدد وتحسب قيمتها وفقا لقيمة السلعة المصدرة أو المستوردة، على أساس حساب نسبة مئوية من قيمة تلك الصفقة المصدرة أو المستوردة.

[1] Organisation Mondiale des Douanes, **Convention Internationale Pour La Simplification Et L'harmonisation Des Regimes Douaniers** (Amendee), Bruxelles, p04.

[2] شاهر عبد الحافظ الشخانبة، **جريمة التهريب الجمركي والجزاءات المترتبة عليها في قانون الجمارك الاردني**، مذكرة ماجيستير، جامعة الاسراء الخاصة، الاردن، 2008، ص11.

ب- الضريبة الجمركية النوعية

يتم تحديد وحساب قيمتها وفقا لنوعية السلعة المصدرة أو المستوردة، أي يتم حسابها على أساس مبلغ معين ثابت ومحدد على كل وحدة من السلع المستوردة أو المصدرة، سواء وزنا أو كيلا أو مقياسا أو وحدة ...الخ.

ج- الضريبة الجمركية المركبة

يتم تحديد وحساب قيمتها، من خلال تطبيق أحد النوعين السابقين على بعض السلع وتطبيق النوع الآخر على الاجزاء الاخرى من تلك السلع أو فرضها معا على نفس المنتج.

د- الضريبة الجمركية التفضيلية

تفرض على دولة معينة أو مجموعة من الدول بهدف اعطائها مزايا تفضيلية. وهذا في إطار تكوين منطقة تجارة حرة وهنا نستحضر المثال المتعلق بمنطقة التجارة الحرة العربية.

هـ- الضريبة الجمركية الاضافية

تلك النوع من الضرائب التي تطبق كرد فعل، لبعض الممارسات التجارية الضارة التي تتبعها الدول الاخرى في مواجهة تجارة تلك الدول الخارجية مع هذه الدول.

ثانيا: أنواع الرسوم الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك الجزائري:

تطبق الجمارك الجزائرية جملة من الرسوم على الواردات نوردها على النحو التالي[1]:

1- الرسم الجزافي:

حسب المادة 235: عندما يتعلق الأمر باستيرادات تخص عمليات مجردة من كل طابع تجاري، يجوز لإدارة الجمارك أن تحصل رسما جزافيا يغطي جميع الحقوق والرسوم المستحقة على البضائع بمناسبة استيرادها. وذلك عندما تتعلق هذه الاستيرادات ببضائع على شكل ارساليات صغيرة بين أفراد أو مدرجة داخل أمتعة المسافرين.

2- الرسوم الداخلية:

حسب المادة 236: تحصل إدارة الجمارك أثناء عمليات التخليص الجمركي، الرسوم الداخلية المستحقة على البضائع حسب نفس الشروط التي تحكم تحصيل الحقوق الجمركية.

[1] أحسن بوسقيعة، **قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية**، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009، ص ص 104-105.

3- الرسم على القيمة المضافة:

حسب المادة 238: تكلف إدارة الجمارك بتحصيل الرسم على القيمة المضافة المستحق عند الاستيراد أو التصدير أو بالعمل على ضمان تحصيله ضمن الشروط المحددة بموجب التشريع والتنظيم المعمول بهما في مجال الرسم على القيمة المضافة.

وتحدّد حاليا معدلات الرسم على القيمة المضافة بـ[1]:

07 بالمائة (معدل مخفض): يطبق على المنتوجات والخدمات التي تمثل فائدة خاصة حسب المخطط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي؛

17 بالمائة (معدل عادي): يطبق على العمليات، الخدمات والمنتوجات غير الخاضعة للمعدل المخفض بـ 7 بالمائة.

4- الحقوق والرسوم الأخرى:

حسب المادة 238 مكرر: تحصل اتاوة نسبتها أربعة بالألف على كل العمليات التي تكون محل تصريح للجمارك، وتؤسس هذه الاتاوة على قيمة البضائع كما حددت في المادة 16 وما يليّها من هذا القانون. تحدد العمليات المعفاة من هذه الاتاوة عن طريق التنظيم.

حسب المادة 238 مكرر وفي تعديل 2009 يرخص لإدارة الجمارك أن توفر مقابل أجر، أختام الجمارك والمراقبة عن طريق الجهاز الكاشف للبضائع. وكل وسيلة لضمان سلامة العمليات والوثائق الجمركية. تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة وكذا تعريفات هذه الأتاوى عن طريق التنظيم[2].

أما المادة 239: تشمل حقوق الملاحة والأتاوى الميناءية ورسوم المرور، وتماثل الحقوق الجمركية من حيث شكل التصريحات وطريقتي التحصيل والقمع[3].

ثالثا: مفهوم معدّل الحماية الفعّال

يرتبط فرض ضريبة الاستيراد على السلع المستوردة بمفهوم حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الاجنبية. فمثلا عند فرض ضريبة محددة بمقدار 20دج على سلعة قيمتها 100دج، فإن ذلك يعادل فرض ضريبة إسمية 20 بالمائة على هذه السلعة. وتسمى هذه الضريبة بالضريبة الإسمية. لكن الضريبة الحقيقية تتمثل في معدل الحماية الفعّال الذي يقيس مقدار الضريبة مقارنة مع القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، بدلا من مقارنتها بالقيم الاجمالية للإنتاج. وبصيغة أخرى فإن المعدل الفعّال يأخذ في الحسبان الضرائب الإسمية على الإنتاج النهائي، المواد الأولية والسلع الوسيطة المستخدمة في صناعة هذا الإنتاج النهائي[4].

---

[1] direction des relations publiques et de la communication, **guide pratique de la tva**, direction générale des impôts, ministère des finances, république algérienne démocratique et populaire Algérie, 2016, p18.

[2] احسن بوسقيعة، مرجع سبق ذكره، ص106.

[3] احسن بوسقيعة، مرجع سبق ذكره، ص107

[4] حسام علي داود، ايمن ابوخضير، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة الأردن،2002،ص ص74-75.

ويستند معدل الحماية الفعّال إلى حقيقة مفادها أن ما يهم المؤسسة الاقتصادية في إنتاجها هو مقدار الفرق بين سعر البيع وبين تكلفة الانتاج. وهذا الفرق أو ما يسمى بالقيمة المضافة للمؤسسة هو الذي يمكن استخدامه لدفع تكاليف خدمات عوامل الإنتاج والربح الصافي للمنشآت.

وعليه، كلما زاد هذا الفرق كلما زادت حوافز المؤسسات نحو توسيع انتاجها، وبالتالي فإن معدل الحماية الفعّال سيعتمد على كيفية تأثير ضرائب الاستيراد الإسمية المفروضة على الإنتاج النهائي والمواد الوسيطة على القيمة المضافة للمشروع.

رابعا: طريقة حساب معدل الحماية الفعّال وصعوباته

يمكن حسابه بطريقة رياضية كما هو محدد في الصيغة الموالية.

1- طريقة حساب معدل الحماية الفعّال

وهو يحسب كالتالي[1]:

$$\text{معدل الحماية الفعّال} = \frac{\text{القيمة المضافة في الدولة المعنية (محليا)} - \text{القيمة المضافة تحت التجارة الحرة (في الدولة الاجنبية)}}{\text{القيمة المضافة تحت التجارة الحرة (في الدولة الاجنبية)}}$$

بحيث ان:

أ- **القيمة المضافة في الدولة المعنية (محليا)** = سعر البيع محليا – تكلفة السلعة الوسيطة المستوردة (المواد الخام)

سعر البيع محليا = السعر الدولي للإنتاج النهائي + (السعر الدولي للإنتاج النهائي x ضريبة الاستيراد)

وفي حال فرض ضريبة على السلعة الوسيطة المستوردة، فإن تكلفة السلعة الوسيطة تصبح:

تكلفة السلعة الوسيطة = تكلفة السلعة الوسيطة +(تكلفة السلعة الوسيطة x ضريبة الاستيراد بعد فرض الضريبة).

ب- القيمة المضافة تحت التجارة الحرة (في الدولة الأجنبية)= السعر الدولي للإنتاج النهائي – تكلفة المواد الخام (السلعة الوسيطة المستوردة).

ويمكن حساب معدل الحماية الفعّال على اساس:

1. فرض ضريبة استيراد على السلعة النهائية المستوردة فقط، وتكون مدخلات الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام المستوردة معفاة من الضرائب؛
2. فرض ضريبة استيراد على السلعة النهائية المستوردة وكذلك على مدخلات الإنتاج

[1] أحمد الكواز، **أهم استراتيجيات السياسة التجارية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص14. 2015/02/22
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/14_C40-3.pdf

3. فرض ضريبة استيراد على مدخلات الإنتاج من السلع الوسيطة والمواد الخام فقط بينما تكون السلعة النهائية معفاة من الضريبة.

2- صعوبات حساب معدل الحماية الفعّال:

توجد مجموعة من الصعوبات منها:

أ- عدم القدرة على معرفة مساهمة الصناعات الأخرى في الصناعة التي يحسب لها معدل الحماية الفعّال. وذلك لصعوبة الحصول على جداول مدخلات ومخرجات الاقتصاد الوطني؛

ب- التغيرات في الأسعار النسبية للسلع، والناتجة عن اختلاف الأسعار الدولية في ظل التجارة الحرة، مما يؤدي إلى اختلال تحليل المدخلات والمخرجات، خاصة المدخلات في الصناعات المختلفة وتخضع للتجارة الحرة.

الفرع الثالث: الضرائب الجمركية من منظور إسلامي

يتطرق هذا المبحث إلى التعريف بدراسة الضرائب الجمركية في الدولة الإسلامية، حيث نذكر في البداية مفهوم العشور الإسلامية والأهداف التي يمكن أن تتحقق من خلال فرضها، كما نعرّج كذلك على مشروعية العشور في الشريعة الإسلامية.

أولا: مفهوم العشور الإسلامية

لقد وجدت العشور كمصطلح وممارسة على أرض الواقع. ويتم التعامل بها قبل قيام الدولة الإسلامية. وذلك كما دلت عليه كتب التاريخ. فقد جاء في كتاب الأموال لأبي عبيد " فقد كان للمكس والعشر أصل في الجاهلية يفعله ملوك العرب والعجم جميعا فكانت سنّتهم أن يأخذوا من التجار عشر أموالهم إذا مروا بها عليهم. وكان رسول الله يكتب للأمصار مثل ثقيف والبحرين ودومة الجندل إذا أسلموا، أنهم لا يحشرون ولا يعشرون، إلا أنه لم يتم تطبيق نظام عشور التجارة في بدايات الدولة الإسلامية، في عهد الرسول وعهد أبي بكر الصديق[1].

ويتميز نظام العشور الإسلامية بأنه من الأنظمة البسيطة الشاملة وإن كان قد فرض في بداية الدولة الإسلامية، ومراعاة أحوال الناس والتجار.[2]

1- تعريف العشور

ندرج التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي كالتالي:

[1] ابي عبيد القاسم بن سلام، **كتاب الاموال**، تقديم ودراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، 1989، ص634.

[2] عطا الله حسن محمد الطعاني، **النظام الجمركي في الأردن من منظور اقتصادي اسلامي**، اطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2013-2014 ، ص117.

أ- تعريف العشور لغة:

العشر أحد أجزاء العشرة ، وعشّر القوم أي أخذ عشر أموالهم، والعشّار والعاشر : قابض العشر.[1]

ب- الاصطلاح الفقهي: فهو إسم جنس فقهي يطلق على ما يؤخذ من أموال التجارة سواء كان مأخوذ عشرا لغويا أمْ ربعه أمْ نصفه، وهي الضرائب التي تضعها الدولة الإسلامية على الأموال والعروض التجارية من غير المسلمين الذين يمرون بها من حدود الدولة الاسلامية دخولا وخروجا.[2]

2- تعريف العاشر:

هو من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار مما يمرون به عليه عند إجتماع شرائط الوجوب، وهو مأخوذ من: عشّرت المال عشرا وعشورا: أخذت عشره، وإسم الفاعل عاشر وعشّار[3].

ولا يكاد المعنى الاصطلاحي يفترق عن المعنى اللغوي لأن العاشر هو الذي يتولى أخذ ضريبة العشور من التجار الذين يمرون بتجارتهم عند حافات المدن والثغور للدولة الإسلامية وبأمر من السلطان أو ولي الأمر لقاء تأمين الحماية للتجار وأموالهم خلال انتقالها بين المدن الإسلامية.

3- شروط وآداب العاشر:

يشترط لثبوت ولاية الاخذ للعاشر، توافر الحماية للتجار من اللصوص وقطاع الطريق، لأن الأموال في الصحراء والطرق العامة لا تحفظ إلا بقوة السلطان، ولأن مهمة العاشر لا تقتصر على جباية العشر من تجار أهل الحرب، وأهل الذمة، وإنما تشتمل فضلا عن ذلك على جباية الزكاة والحماية، فيشترط فيه من الشروط ما يؤهله للقيام بهذا العمل، ومن ذلك الإسلام والحرية والعلم بأحكام العشر، وإن يكونوا من أهل الصلاح والدين والقدرة على حماية التجار من اللصوص وقطاع الطرق، لأن الجباية بالحماية.

ولذا يجب على العاشر أن يراعي عند أخذه العشر الأمور التالية[4]:

أ- أن يكون العاشر من أهل الأمانة والدين والصلاح، فلا يتعدى على الناس فيما يعاملهم به، فلا يأخذ منهم أكثر مما يجب عليهم، ويجب عليه أن يمتثل لما أمره به الحاكم؛

ب- أن يكون من أهل الخبرة بأمور التجارة والبضائع، أو يستعين بأهل الخبرة عند الحاجة إليهم؛

ت- أن لا يكرر أخذ العشر؛

---

[1] رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة-2، 2013-2014 ، ص112.

[2] عطا الله حسن محمد الطعاني، مرجع سبق ذكره، ص117.

[3] صلاح الدين حسين خضير، **ضريبة عشور التجارة واراء العلماء في احكامها ومقاديرها**، مجلة سر من رأى، جامعة تكريت، العراق، المجلد 6، العدد20، 2010، ص152.

[4] نفس المرجع السابق، ص153.

ث- أن يكون رفيقا بأهل العشر عند استيفائها منهم، فلا يؤخرهم ولا يظلمهم ولا يتلف بضائعهم عند معاينتها أو تفتيشها؛

ج- أن يكتب العاشر كتابا لمن يأخذ منه العشر.

ثانيا: أهداف العشور

تعد العشور إحدى أدوات السياسة التجارية التي تستعملها الدولة الإسلامية لتحقيق أهدافها وغاياتها، وكان أول من قام بفرض ضريبة العشور في الدولة الإسلامية هو الخليفة عمر رضي الله عنه وأرضاه ومن هذه الأهداف ما يلي:[1]

1- الأهداف السيادية

من حيث مبدأ المعاملة بالمثل وفرض هيبة الدولة على الثغور لبيان المنعة والقوة للدولة ، قال أبو يوسف: " كتب أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب (أن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر) قال : فكتب إليه عمر (خذّ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين)".

2- الأهداف السياسية

تتجلى في الدعوة للدين الإسلامي، قال أبو يوسف : "سمعت زياد بن حدير قال: وأمرني أن أغلظ على نصارى بني تغلب وقال أنهم قوم من العرب وليسوا بأهل كتاب فلعلهم يسلموا" والحفاظ على الأمن الداخلي قال أبو يوسف: " وينبغي للإمام أن تكون له مصالح على المواضع التي تنفذ بلاد أهل الشّرك من الطرق فيفتشون من مر بهم من التجار فمن كان معه سلاحا أخذ منه".

3- الاهداف المالية والاقتصادية

إذ تدر العشور دخلا للدولة ينفق في المصالح العامة للمسلمين، وهذا زيادة وتحقيق العرض الضروري العام " كان عمر يأخذ من النمط من الزيت والحنطة نصف العشر لكي يكثر الحمل للمدينة ويأخذ من القطنية العشر".

ثالثا: خصائص ضريبة العشور

تتميز ضريبة العشور بالخصائص التالية:[2]

---

[1] ابي يوسف يعقوب ابن ابراهيم، **كتاب الخراج**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 1979، ص-ص132-135.

[2] المرجع السابق، ص136

1. ضريبة غير مباشرة: حيث أنها تفرض على إستعمال الثروة، فهي تعتبر من ضرائب الإنفاق والتداول، إضافة إلى أنها يمكن نقل عبئها إلى أخرين، حيث يمكن زيادة الأسعار البضائع التي تفرض عليها وتحميل عبّئها للمستهلك الأخير.
2. ضريبة شخصية: فهي لا تفرض إلاّ إذا بلغ المال نصابا كاملا وتؤخذ من العفو (الزيادة)، وهي تؤخذ على الأموال الصافية بعد خصم الديون فلو أن ذميا إدعى أن عليه دينا فلا يؤخذ منه شيء ولو استغرق دينه كله.
3. يختلف سعرها من سلعة لأخرى حسب أهمية تلك السلعة، فقد كان عمر يأخذ عن الحنطة والزيت خمسة بالمائة، لأنها سلع ضرورية، وحتى يكثر من التجارة بها ويشجع عليها، لنقلها الى المدينة نظرا لحاجة الناس إليها.
4. ضريبة سنوية فهي لا تجبى إلا مرة واحدة في السنة من المسلم والذمي، فيدفعها التاجر المكلف بها مرة في السنة، حتى ولو مر بها في الحدود أكثر من مرة في السنة، وذلك إذا كانت نفس التجارة. أما الحربي فهي على خلاف ذلك، حيث يدفعها كلما مر بالحدود الإسلامية خلال السنة، فلا يطلب منه دفع ضريبة العشور إلا عند اجتيازه الحدود، وذلك حتى ولو تكرر في نفس اليوم.
5. تأخذ بمبدأ الاقليمية فهي تفرض على البضائع التي تمر على إقليم الدولة الاسلامية.
6. أنها تهدف لحماية التجارة الداخلية بتحميل المال الوافد إلى الداخل قدرا من النفقات ليتساوى مع المال الموجود في الداخل لتحقيق قدر من المنافسة وتحقيقا لمبدأ المعاملة بالمثل الذي أراده عمر بالخطاب رضي الله عنه.

الفرع الثالث: مشروعية العشور والأساس الشرعي الذي قامت عليه

إن الأصل الشرعي الذي قامت عليه العشور الإسلامية هو إجتهاد سيّدنا عمر بن الخطاب وإجماع الصحابة رضوان الله عنهم وعدم إنكارهم لهذا الإجتهاد. قال أبو يوسف: "حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن هاجر قال: سمعت أبي يذكر قال: سمعت زياد بن حدير قال: أول من بعث عمر بن الخطاب على العشور "أنا" قال: فأمرني أن لا أفتش أحدا"، وكذلك قال: فكتب إليه عمر خُذْ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين".[1]

أولا: الاعتبارات والأساس الذي بنيت عليه العشور

لقد جاءت العشور تأكيدا لحق الدولة في تشريع ما تراه مناسبا من القوانين والأحكام أثناء تعاملها مع الأجانب، ونحن نعلم أن المسلمين كانوا يدفعون العشر إذا دخلوا بلاد الكفر فجاءت أحكام الدولة المسلمة بضرورة أن يدفع غير المسلم ضريبة إذا دخل ديار المسلمين تأكيدا لاستقلالية القرار السياسي

[1] أبي عبيد القاسم بن سلام، مرجع سبق ذكره، ص633.

للدولة المسلمة وتأكيدا على مبدأ المعاملة بالمثل، والمصلحة العامة للدولة الاسلامية، وما أشار به النعمان بن زرعة على سيدنا عمر بأخذ الجزية من بني تغلب بإسم الصدقة، وكان سيّدنا عمر رضي الله عنه رافضا لذلك "فقال له: أن القوم لهم بأسْ شديد وهم عرب يأنفون من الجزية فلا تعن عليك عدوك بهم، فردهم عمر رضي الله عنه وأخذ منهم ضعف ما يأخذ من المسلمين في الزكاة ولم يخالفه أحد من الصحابة بذلك وصار ذلك إجماعا.

ثانيا: تشخيص للضرائب الجمركية الحالية

يمكن أن يتم التشخيص كالتالي:

1. الضريبة الجمركية اليوم تشبه من حيث النظرية والشكل ضريبة العشور في الإسلام، فالواقعة المنشئة للضريبة في كل منهما متشابهة، وهي إجتياز السلع التجارية حدود الدولة في حالتي الإستيراد والتصدير؛
2. الضرائب الجمركية اليوم ومن خلال تطبيقها في الدول الحديثة هي ضرائب ظالمة، ومخالفة لقواعد الشريعة الاسلامية ومبادئها، وتعتبر من قبيل المكوس المنهي عنها في الإسلام؛
3. حتى يصح القول بجواز الضرائب الجمركية لا بد من تحقق الشروط الشرعية المعتبرة لفرض الضرائب فيها، وأن توافق المبادئ والقواعد الأساسية للشريعة الإسلامية، وأن يسلك فيها مسلك النظام المالي الإسلامي في فرضه للموارد الأساسية للدولة من زكاة وخراج وعشور...الخ.

ثالثا: الضرائب الجمركية في عهد الرسول صلى الله عيه وسلم وعهد أبي بكر رضي الله عنه:

طبق المسلمون النظام الضريبي في عهد الرسول ومن بعده من الخلفاء فقد طبقوا ضريبة الجزية على الرؤوس وضريبة الخراج على الارض. أما بالنسبة لضريبة عشور التجارة (الجمارك) فلم تكن موجودة في عهد الرسول ولا في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، لأن الدولة الإسلامية كانت في بدء نشأتها ولم تكن في حاجة إلى مثل هذه الضريبة لقلة النفقات العامة.

وتشير معظم المصادر إلى أن عمر بن الخطاب هو أول من فرض ضريبة عشور التجارة (الجمارك)، وأن ذلك كان بإجتهاد منه، وبعد إستشارة أصحابه، حيث أجمعوا على جواز فرضها على التجار المتنقلين عبر حدود الدولة الإسلامية دخولا وخروجا. وأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى عن أخذ العشور وغلظ في عقوبة من يتولى هذه المهمة[1].

[1] أحمد محمد عبدالرحمن الفرخ، **النظام الجمركي (دراسة فقهية مقارنة)**، مذكرة ماجيستير، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، الاردن، ص13.

المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لإدارة الجمارك وأولوياتها في القرن الواحد والعشرين

إن المتتبع للعمل الجمركي يجد بالنسبة للأهداف التي تنوي الإدارة الجمركية تحقيقها قد تغيّرت عما كان موجود في السابق. وهذا راجع إلى تغير بيئة الأعمال وكذا تغير متطلبات المجتمع التجاري. نفس الطرح ينطبق على وظائف الإدارة الجمركية التي أصبحت هي الأخرى محل إعادة النظر ودخول وظائف جديدة. وسوف نتعرض في هذا المطلب للفروع التالية:

الفرع الأول: الأهداف والأولويات الاستراتيجية للإدارة الجمركية

تضطلع الإدارة الجمركية بمجموعة من الأهداف الأساسية تقوم بها. كما أن الأولويات للإدارة الجمركية تغيرت نتيجة تغيّر بيئة الأعمال ويمكن أن نوضح هذا كالتالي:

أولا: الأهداف الاستراتيجية للإدارة الجمركية العصرية

تسعى الإدارة الجمركية العصرية إلى تحقيق جملة من الأهداف نبرزها في النقاط التالية[1]:

1. تقديم خدمة جمركية متكاملة من خلال تطوير منظومة عمل تحقق تسهيل التجارة وإحكام الرقابة الجمركية؛
2. ضرورة كفاءة تحصيل الضريبة الجمركية بما يحقق العدالة الضريبية؛
3. تحقيق الشفافية من خلال إقامة علاقة مشاركة بين الإدارة الجمركية والمجتمع التجاري بما يساعد على تحقيق الالتزام التجاري؛
4. تنمية الموارد البشرية من خلال البرامج التدريبية وبناء القدرات، مع تصميم هيكل تنظيمي فعّال يدعم عملية اتخاذ القرار، آخذا في الاعتبار أفضل المعايير والممارسات الدولية مع توفير بيئة العمل المناسبة؛
5. مراجعة التشريعات والتأكد باستمرار من ملاءمتها لظروف ومتغيرات العمل الجمركي؛
6. تهيئة الإدارة الجمركية لاستيعاب المتغيرات الاقتصادية/ الجمركية. وكذلك المبادرات الجديدة مع تجهيز البنية التحتية اللازمة لذلك.

ثانيا: الوظائف الاستراتيجية للإدارة الجمركية وتطور الاهتمام بالبيئة

إن الدور الجديد للإدارات الجمركية على مستوى العالم يختلف من دولة لأخرى. لأن كل دولة ستجيب بأفضل طريقة تناسب احتياجاتها وبيئة عملها وأولوياتها الوطنية. وبالرغم من ذلك إلا أن هناك بعض القضايا والأفكار العامة التي أخذت بالظهور والتي تلقي الضوء على دور الجمارك وأولوياتها في المستقبل[2]:

[1] محمود محمد ابو العلا، **نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة في الالفية الثالثة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، ص43-44.

[2] عبدالرحيم ابو القاسم محمد، **دور الجمارك واولوياتها في القرن الواحد والعشرين**، مجلة الجمارك السودانية، العدد 74 لسنة 2012، ص16.

كما سبق وأن ذكرنا بأن فيه نوع من التغير في وظائف الإدارة الجمركية سوف نوردها وفق التحليل التالي[1]:

1- جمع الإيرادات وحماية الصناعة

تسعى الإدارة الجمركية العصرية إلى جمع الإيرادات بطرق فعّالة، وضبط عمليات التصنيف والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ، مراقبة الاتجار بالسلع المشبوهة وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى لكشف عمليات التهريب والقرّصنة.

2- تسهيل التجارة وحماية الأفراد

يكون من خلال تطبيق مبادئ إتفاقية كيوتو المعدّلة. وادخال التطبيقات التكنولوجية. والتوجه نحو تطبيق إدارة المخاطر. وكذا توحيد معايير العمل والسماح للمتعاملين الاقتصادين المعتمدين بمزاولة نشاطهم في ظل ظروف عادية[2].

3- أمن التجارة وحماية البيئة

بناءا على الوعي المتزايد بتهديدات الإرهاب العالمي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، سوف تطلب الحكومات من الجمارك الاضطلاع بدور أعظم في المحافظة على الأمن الوطني لكل دولة وفي فرض القوانين. وبهذا الصدد فإن من المرجح أن تبادر الإدارات الجمركية إلى إجراء عدد من التغييرات في أنظمة عملها وإجراءاتها وحتى في مستوياتها الإدارية، بهدف زيادة الثقة في مستوى السيطرة التي تمارسها على كل من الواردات والصادرات. وسوف يزداد عدد التفتيش الأمني على البضائع في نقاط التصدير، إضافة لما هو قائم في نقاط الاستيراد. ولكي تدير الإدارات الجمركية هذه الأهداف التي تظهر متناقضة في بعض الأحيان بشكل فعال لابد من تطوير وتنفيذ عدد كبير من الحلول الجديدة والأنظمة والإجراءات ومنهجيات العمل.[3]

يعتبر الاهتمام بالقضايا البيئية ضمن أولويات السياسات الحكومية في كل دول العالم. خصوصا بعد انتشار التدهور البيئي وانعكاس ذلك على النظم البيئية وانتاجيتها من جهة، والانشطة الاقتصادية والتنموية من جهة أخرى. وتكون النتيجة ضياع حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية وهو حق كفلته القوانين.

---

[1] World Customs Organization, **customs in the 21st century Enhancing Growth and Development through Trade Facilitation and Border Security**, Bruxelles, June 2008, p05.

[2] محمد فايز عبيدات، **عشر محاور رئيسية في وثيقة الجمارك في القرن الواحد والعشرين**، مجلة جمارك أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، العدد:2، 2011، ص22

[3] yukiyasu aoyama, **perspectives of customs in the21st century: from the experiences of japan customs**, world customs journal, april 2008, volume 2, number 1, world customs organization, p95.

وفي هذا الإطار تأتي أهمية التدريب والتوعية كأداتين رئيسيتين وفاعليتين في مساندة المكلفين بتنفيذ القوانين وخصوصا أعوان الجمارك للتصدي للجرائم البيّئية. بالإضافة للدخول في شراكات لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات .[1]

ويمكن أن نوجز الوظائف السابقة في الشكل الموالي

الشكل رقم (2): تطور وظائف الجمارك وفق معايير العمل الدولية

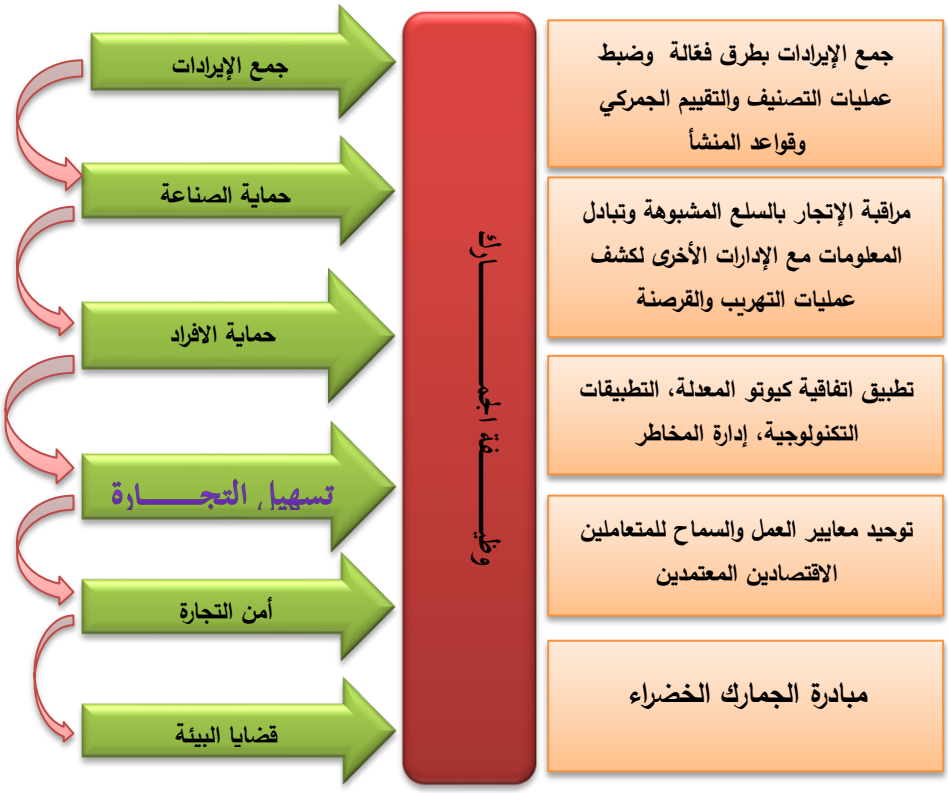

Source: Kunio Mikuriya, expansion of customs-business partnerships in the 21st century, the global enabling trade report 2012, world economic forum, p77.

الفرع الثاني: دراسة مبادرة الجمارك الخضراء

تعتبر الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف دليلا واضحا على التزام المجتمع العالمي بتحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة. ولقد أصبح لدى المجتمع العالمي رصيد بأكثر من 500 معاهدة بيئية (عالمية، إقليمية وثنائية). ومن الواضح أن اهتمام المجتمع العالمي بتحسين الاتساق فيما بين الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف كوسيلة لاستحداث هياكل أكثر كفاءة وترشيدا للإدارة البيئية العالمية، يمثل تطورا يدعو إلى الارتياح[2].

[1] نادية عبدالقادر محمد، **دور الجمارك في حماية البيئة**، مجلة الجمارك السودانية، العدد 77، 2013، ص16.

[2] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الفنية**، الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 21 – 25 فبراير 2005، ص02.

أولا: تعريف التنمية المستدامة وتعريف مبادرة الجمارك الخضراء والشركاء فيها

1- تعريف التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الإيفاء باحتياجاتها[1].

2- أهداف التنمية المستدامة:

يمكن أن نوجزها كالتالي[2]:

أ- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛

ب- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحّسنة وتعزيز الزراعة المستدامة؛

ت- الصحة الجيدة والرفاه؛

ث- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛

ج- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

ح- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة؛

خ- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميّسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة؛

د- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

ذ- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار؛

ر- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

ز- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة؛

س- الاستهلاك والإنتاج المسؤولين؛

ش- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره؛

ص- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة؛

---

[1] مسعودي محمد، **الجباية البيئية كأداة لتحقيق التمية المستدامة في الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد:15، 2014، ص48

[2] جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 2030 أنظر الرابط التالي:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/post-2015/sdg-overview/

ض- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي؛

ط- السلام والعدل والمؤسسات؛

ظ- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة؛

3- تعريف مبادرة الجمارك الخضراء

هي مبادرة عالمية أطلقها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في شهر يونيو من عام 2003 بالتعاون مع عدد من الشركاء مثل منظمة الجمارك العالمية، والإنتربول ومكتب مكافحة الجريمة والمخدرات بالأمم المتحدة، وتم بناؤها على عدد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم الإجراءات السليمة لنقل النفايات الخطرة والمواد المشعة والكيميائية والنباتات والحيوانات المهددة بالانقراض.

كذلك تعني الجمارك الخضراء: الجمارك صديقة البيئة، بحيث تعطي لدور رجل الجمارك كجندي محارب للدفاع عن البيئة أهمية كبرى أدت إلى تكاتف المنظمات الشركاء في هذه المبادرة لمساعدة رجل الجمارك في محاربة الجريمة البيئية[1].

وحسب وجهة نظرنا يمكن القول أن مبادرة الجمارك الخضراء هي: عبارة عن شراكة بين المنظمات الدولية، قصد التعاون من أجل منع التجارة غير المشروعة في البضائع الحساسة بيئيا وتسهيل التجارة المشروعة في هذه البضائع. وهذا بغرض الحفاظ على صحة الانسان والحيوان والنبات وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة .

4- الشركاء في مبادرة الجمارك الخضراء

تتشكل المبادرة من أمانات الهيئات الدولية التالية: منظمة الجمارك العالمية؛ والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)؛ والاتفاقية المعنية بالتجارة الدولية في أنواع الحيوان والنبات البرية والمهددة بالانقراض؛ واتفاقية بازل؛ واتفاقية استكهولم؛ وبروتوكول مونتريال؛ وبروتوكول قرطاجنة المتعلق بالسلامة البيولوجية الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي؛ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشارك اليونيب بصفة منسّق لهذه المبادرة التي توجد أمانتها داخل شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد حيث يرأسها فرع برنامج العمل المتعلق بالأوزون. أمّا شعبة القوانين الاتفاقيات البيئية والمكاتب الإقليمية لليونيب فهي تشارك عن كثب في صوغ وتنفيذ أنشطة المبادرة[2].

---

[1] حنان عليوه، **مبادرة الجمارك الخضراء**، مجلة الجمارك المصرية، العدد 464، 2012، ص80.

[2] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **تقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذ مقرر مجلس الإدارة 4/24 بشأن منع الاتجار الدولي غير المشروع**، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، موناكو، 20 – 22 فبراير 2008، ص06.

ثانيا: أهداف مبادرة الجمارك الخضراء وتطور الاهتمام بها من طرف منظمة الجمارك العالمية

توجد العديد من الأهداف الخاصة بالمبادرة. كما أن منظمة الجمارك العالمية أولت الاهتمام من خلال:

1- أهداف مبادرة الجمارك الخضراء

تهدف مبادرة الجمارك الخضراء إلى تحقيق ما يلي[1]:

أ- تعزيز قدرات ضباط وأعوان الجمارك المعنيين بمراقبة وترخيص والتحكم في المواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والأنواع المهددة بالانقراض؛

ب- تعريف ضباط وأعوان الجمارك بالاتفاقيات الدولية المعنية بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، والاتفاقيات المتعلقة بالأنواع المهددة بالانقراض؛

ت- إطلاع ضباط وأعوان الجمارك على الالتزامات المترتبة عن الانضمام لتلك الاتفاقيات،

ث- تدريب ضباط وأعوان الجمارك على رصد وتسهيل التجارة المشروعة، واكتشاف ومنع التجارة غير المشروعة بتلك المواد الخطرة لتجنب آثارها السلبية على صحة الإنسان بصفة خاصة والبيئة بصفة عامة، التدريب على استخدام دليل الجمارك الخضراء والذي تم تصميمه ليستخدم من قبل اعوان الجمارك حيث يقدم نظرة شاملة عن الاتفاقيات ومتطلباتها المتعلقة بالتجارة بالمواد الحساسة بيئيا.

2- اهتمام منظمة الجمارك العالمية بالبيئة:

أ- شعار اليوم العالمي للجمارك لسنة 2009

يمكن أن نلمس هذا الاهتمام من خلال جعل شعار اليوم العالمي للجمارك لسنة 2009 " الجمارك والبيئة: حماية ميراثنا الطبيعي" حيث تضمنت رسالة الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية تحسيس بضرورة الاهتمام بالبيئة والتصدي لكل الظواهر السلبية المرافقة للتجارة غير المشروعة والقضاء عليها. ويمكن أن نستشهد في هذا المقام بجزء من رسالة الأمين العام للمنظمة Kunio Mikuriya حيث قال: " لقد أصبحت البيئة والتهديدات التي تواجهها اليوم تحتل مكانة هامة ضمن الاجندة الدولية ... ولا شك أن لنا جميعا دورا نلعبه في حماية البيئة والمحافظة عليها للأجيال القادمة. كما أن الأسرة الدولية للجمارك تتقاسم المسؤولية ذاتها. وينبغي أن نقر بأننا لم نبق مكتوفي الأيدي، ذلك أن الجمارك قد عملت الكثير من أجل المساهمة في حماية البيئة على مر السنين. فعلى المستوى الدولي، استمرت منظمة الجمارك العالمية في تحسين التعاون مع منظمات حكومية أخرى نقاسمها التزامنا بحماية كوكب الارض. أما على الصعيدين الاقليمي والوطني، فقد ساهمت الادارات الجمركية بشكل فعّال في عمليات ناجحة تهدف إلى

[1] For more information, see the following site : 20/02/2016
http://www.greencustoms.org/background/

تفعيل تطبيق الحدود البيئية... وبفضل عملنا الجماعي لمكافحة هذه التجارة غير المشروعة، فإننا لن نضمن رفاهية المجتمع فحسب بل إننا سنحافظ كذلك على ميراثنا[1].

ب- توقيع مذكرة تفاهم بين منظمة الجمارك العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة:

وقعت منظمة الجمارك العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) مذكرة تفاهم في سنة 2003. تحتوي على التعاون والتشاور حول القضايا البيئية. من خلال تبادل المعلومات التي تفيد الطرفين. والتمثيل المتبادل بين الاطراف. بالإضافة إلى التعاون التقني في مجال المعرفة البيئية. آخر الابحاث التي تبين المشاكل المترتبة عن انبعاثات الغازات والاستعمال المفرط للأسمدة الملوثة للبيئة[2].

ثالثا: الاتفاقيات البيئية المتضمنة في دليل مبادرة الجمارك الخضراء ودور الجمارك في الامتثال لها

1- الاتفاقيات البيئية المتضمنة في دليل مبادرة الجمارك الخضراء

توجد مجموعة من الاتفاقيات الهامة التي شكلت محتوى دليل مبادرة الجمارك الخضراء. يمكن أن نوجزها على النحو التالي:

أ- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود:

هي اتفاقية دولية تضع الإطار التشريعي والإجرائي لتنظيم شحن النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وذلك استجابة لاحتياجات الجمهور بعد أن أكتشف في الثمانيات من القرن الماضي في افريقيا وأجزاء أخرى من العالم النامي مخلفات نفايات سامة مستوردة من الخارج. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 5 ماي 1992. والهدف العام لاتفاقية بازل هو حماية صحة البشر والبيئة من أضرار النفايات الخطرة. ويشمل نطاق تطبيقها طائفة واسعة من النفايات تعرف بأنها " **نفايات خطرة*** " على أساس أصلها و/أو تكوينها وخصائصها[3].

---

[1] Kunio Mikuriya, **Message from the World Customs Organization International Customs Day 2009,** 15/08/2015
http://www.wcoomd.org/en/about-us/international-customs-day/~/media/5BB01DC06EB34CF6938C869A7C74C9B9.ashx

[2] memorandum of understanding between world customs organization and the united nations environment programme, 2003.

* ركزت هذه الاتفاقية على أنواع من النفايات يمكن أن نذكر منها: النفايات الطبية البيولوجية وكذا بقايا نفايات الرعاية الصحية؛ الزيوت المستعملة؛ النفايات الالكترونية والكهربائية؛ السفن المهترئة (منتهية الصلاحية)...إلخ.

واحدة من الحوادث التي أدت إلى إنشاء اتفاقية "بازل" هي حادثة التخلص من النفايات في البحر، كانت إحدى السفن الأمريكية تحمل رماد محرقة من مدينة فيلادلفيا في الولايات المتحدة وقامت بإغراق نصف حمولتها على شاطئ في هايتي.

وفي عام 1988،قامت 5 سفن من إيطالية بإفراغ 8000 برميل من النفايات الخطرة على شاطئ إحدى القرى الصغيرة في نيجيريا.

[3] BASEL CONVENTION (on the control of transboundary movements of hazardous wastes and their disposal), 07/08/2016
http://www.basel.int/portals/4/basel%20convention/docs/text/baselconventiontext

ب- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:

يعود تاريخ توقيع المعاهدة المعروفة باسم بروتوكول مونتريال إلى 16 سبتمبر 1987. وهي تُعنى بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون. وهذا بمشاركة مجموعة من الدول المهتمة بالأمر التي شعرت بضرورة العمل الجماعي من أجل التوصل إلى حل للأزمة البيئية الدولية الكبيرة. ألا وهي استنفاد طبقة الأوزون التي تحمي الأرض. ومنذ هذه البداية ترسخت هذه المعاهدة لتصبح من بين أهم الاتفاقيات البيئية الدولية. وهي من بين النماذج التي تجسد الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية في التعاون البيئي. ويعد هذا البروتوكول اتفاقا تكميليا لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون. وتعد الضوابط الجمركية والتطبيق لأنظمة التراخيص الوطنية المتعلقة بالاستيراد والتصدير أمرا مهما للدول النامية. وذلك لتلبية التزامات امتثالها في الوقت المستهدف بموجب بروتوكول مونتريال[1].

ج- اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (CWC)

تعتبر هذه الاتفاقية موجهة إلى ايقاف الإنتاج والتخلص من الأسلحة الكيميائية وشروط نقلها بين الدول. ويرجع تاريخها إلى 1997. وتقدم الاتفاقية الأسس التي تستند عليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مراقبة تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية القائمة والمعلن عنها والمرافق التي كانت تستخدم في إنتاجها. وكذلك تفتيش المناطق الصناعية للتأكد من أن المواد الكيميائية المدرجة بالاتفاقية يتم إنتاجها لأغراض غير محظورة من قبل الاتفاقية. وتطلب الاتفاقية من الدول الأطراف حصر وإبلاغ المنظمة خلا كل سنة عن صادرات وواردات المواد الكيميائية المدرجة في مرفق المواد الكيميائية في الاتفاقية. ولعل الجمارك من خلال من خلال مراقبتها للعمليات التجارية فهي تقدم كل الاحصائيات حول حركة هذه المواد بين الدول بالإضافة إلى تطبيق القوانين والبنود المتعلقة بهذه الاتفاقية[2].

د- اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم (PIC) بالنسبة لبعض المواد الكيمائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية:

هي اتفاقية دولية تهدف إلى تعزيز المسؤولية المشتركة والجهود المتضافرة بين الأطراف في عملية الاتجار الدولي لبعض المواد الكيميائية الخطرة وخاصة المبيدات والمواد الكيميائية الصناعية ومبيدات الآفات شديدة الخطورة، وذلك من خلال تبادل المعلومات، عن خواصها من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من المخاطر المحتملة[3].

هـ- اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة:

---

[1] أمانة الأوزون، **دليل المعاهدات الدولية لحمايـة طبقــة الأوزون**، ط5، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000، ص43.

[2] منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، **اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة**، 2005، ص03.

[3] اتفاقية روتردام 2016/05/10

For more information you can visit the following website:
http://www.pic.int/

يرجع تاريخ تبني هذه الاتفاقية إلى سنة 2001 ودخلت حيز التنفيذ سنة 2004. وهي تهدف لحماية صحة الإنسان والبيئة من المواد العضوية الثابتة والملوثة. ومن أهم الالتزامات بموجب هذه الاتفاقية تلك التي تهدف إلى خفض أو القضاء على الإطلاقات من الملوثات العضوية الثابتة من قبل الأطراف. ويشمل ذلك إلزام الأطراف باتخاذ تدابير لتنظيم عملية استيراد وتصدير الملوثات العضوية الثابتة[1].

و- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية (CITES):

وقعت في واشنطن عاصمة الولايات المتحدة الامريكية بتاريخ 3 مارس 1973 ودخلت حيز التنفيذ في سنة 1975. وتم تعديلها بتاريخ 22 جوان 1979. وهي تهدف إلى ضمان أن التجارة الدولية في عينات من الحيوانات والنباتات البرية لا تهدد بقاءها. والتجارة في الأنواع المدرجة في الاتفاقية متنوعة بدءاً من الحيوانات والنباتات الحية إلى المنتجات الغذائية، والبضائع الجلدية الغريبة والآلات الموسيقية الخشبية، والأخشاب، التحف السياحية، الأدوية، المنتجات البرية الأخرى[2].

ز- بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة الاحيائية وحماية التنوع الحيوي

تم التوقيع على هذا البرتوكول سنة 2000 ودخل حيز التنفيذ في سنة 2003. وهو جاء نتيجة ما عرفته التكنولوجيا الحيوية تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة. وحتى لا تخرج الاستعمالات التكنولوجية عن خدمة البشرية تبنت الدول على المستوى العالمي بروتوكول قرطاجنة للحماية من علم الجينات الحديث*. ومخاطرها على البشر والطبيعة. ولكي يتم تفعيل البروتوكول ينبغي على الدول أن تقوم بالإعلان عن صادراتها وارداتها من الأنواع المعدلة وراثيا[3].

2- دور الجمارك في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف

تنبع الفكرة من وراء تنظيم الحركة عبر الحدود لبعض السلع والمواد والأنواع البرية من خلال الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من الآثار السلبية أحيانا من الأنشطة البشرية أو على الأقل الحد من تأثيرها. وكثيرا ما أدى الطلب المتزايد على هذه المواد إلى ظهور التجارة غير المشروعة في هذه المواد المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف. وهو ما

[1] اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، لمزيد من المعلومات طالع الموقع التالي: 2016/10/17
http://www.un.org/ar/events/biodiversity2010/pdf/stockholm_conv.pdf

[2] Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora, Signed at Washington, D.C., on 3 March 1973, Amended at Bonn, on 22 June 1979

* نقصد بها في هذا المقام: الزراعة المعدلة وراثيا (الأرز وفول الصويا).

[3] Secretariat of the Convention on Biological Diversity, **cartagena protocol on biosafety to the convention on biological diversity.**
https://www.cbd.int/doc/legal/cartagena-protocol-en.pdf

ساهم في نمو التجارة غير المشروعة في هذه المواد. وعلى هذا الأساس يلعب ضباط الجمارك ومراقبة الحدود دورا أساسيا في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال[1]:

1. مساعدة أعوان وضباط الجمارك على تنظيم التجارة المشروعة والكشف عن الاتجار غير المشروع؛
2. يعمل أعوان وضباط الجمارك على التأكد من صحة الوثائق التجارية والتأكد من أنها تتوافق مع السلع الفعلية؛
3. يدقق أعوان وضباط الجمارك في الوثائق للتأكد من مطابقتها مع السلع بهدف مكافحة الاحتيال وتحقيق الامتثال من طرف التجار للتقيد بالإجراءات؛
4. إمكانية مشاركة أعوان وضباط الجمارك في عمليات التحقيق من التجارة غير المشروعة؛
5. إعلام الجمهور عن التدابير المتخذة لتنفيذ والامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

من خلال قيام الجمارك بهذه الأدوار المنوطة بهم يمكن أن يساهموا في ضمان سلامة البيئة العالمية.

رابعا: أحدث النشاطات في مجال مبادرة الجمارك الخضراء:

نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتاريخ نوفمبر2015 حلقة العمل الإقليمية بشأن الجمارك الخضراء في آسيا والمحيط الهادئ. وتمثل الهدف من حلقة العمل في تعزيز قدرات الإنفاذ لدى سلطات الجمارك. وتعزيز الشراكات الطويلة الأجل على المستويين الاستراتيجي والتشغيلي وتعزيز تبادل أفضل الممارسات في التصدي للإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للتنظيم لأسباب بيئية. وحضر حلقة العمل ضباط الجمارك من 20 دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وممثلين من شركاء مبادرة الجمارك الخضراء، بما في ذلك اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

كما عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الجمارك العالمية حلقة عمل مشتركة، لإدارة المخاطر بشأن مكافحة الإتجار غير المشروع في السلع الخاضعة للتنظيم لأسباب بيئية، وكان هذا بماليزيا في أفريل 2015 بدعم من إدارة الجمارك في جمهورية كوريا. وتبلور هدف حلقة العمل في تعزيز قدرات موظفي الجمارك في مكافحة الإتجار غير المشروع في السلع الخاضعة للتنظيم البيئي. بما في ذلك الأحياء البرية الخاضعة للتنظيم من خلال اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، وتعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تعقب الإتجار غير المشروع بالسلع الخاضعة للتنظيم البيئي. وكان عدد الحضور في حلقة العمل قدر بـ 35 من موظفي الجمارك من منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فضلا عن مشاركين من أمانة اتفاقية الإتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات

[1] United Nations Environment Program, **The Green Customs Guide** To Multilateral Environmental Agreements, 2008, p10

البرية المهددة بالانقراض، وشبكة رصد الإتجار في الحيوانات والنباتات البرية والمنظمات الأخرى ذات الصلة[1].

المطلب الرابع: دور الجمارك الجزائرية في حماية البيئة في ظل التطور العالمي للجريمة البيئية

تعتبر الجزائر من بين الدول التي أمضت على الاتفاقيات البيئية العالمية. وهي متمسكة بحماية البيئة. وذلك للمساهمة في حقوق الأجيال القادمة. وعلى اعتبار أن الإدارة الجمركية الجزائرية هي مكلفة بمراقبة السلع الصادرة والواردة، فهي تعمل جاهدة على منع كل السلع التي تمثل خطر على البيئة. ولمزيد من التفاصيل ندرس ما يلي:

الفرع الأول: تطور الجريمة البيئية على المستوى العالمي وضرورة التزام الجزائر بالاتفاقيات البيّئية

شهدت الجريمة البيئية على المستوى العالمي تطورا ملحوظا. وهو ما استدعى اليقظة من طرف أعوان الإدارة الجمركية لتصدي لكل عملية تجارية فيها خرق للقوانين. ولمزيد من التفاصيل ندرس ما يلي:

أولا: تطور الجريمة البيّئية على المستوى العالمي

تعتبر الجريمة البيّئية في القرن الواحد والعشرين. واحدة من بين أكثر أشكال النشاط الإجرامي ربحية. وتحصي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أن قيمة جرائم الحياة البرية على النطاق العالمي تبلغ مليارات الدولارات سنويا. حيث تقدر القيمة الاقتصادية لقطع الأشجار غير القانوني على النطاق العالمي، بما في ذلك تصنيع الأخشاب، بما يتراوح بين 30 مليار دولار إلى 100 مليار دولار، أي ما بين 10 بالمائة إلى 30 بالمائة من التجارة العالمية في الأخشاب. وتحتوي الجرائم البيئية قائمة متعددة من الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار غير المشروع في الحياة البرية. وتهريب المواد المستنفدة لطبقة الأوزون والتجارة غير المشروعة في النفايات الخطرة وصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وقطع الأشجار غير المشروع وتجارة الأخشاب. وتشكل الجرائم البيئية تهديدا لأمن العديد من الدول. ولها تأثير سلبي على مستوى التنمية المستدامة وتطبيق القانون[2].

ثانيا: تواريخ توقيع الجزائر على الاتفاقيات البيّئية المكونة لمبادرة الجمارك الخضراء

تعتبر الجزائر من الدول السبّاقة للمصادقة على الاتفاقيات البيئية. ومادام نحن بصدد دراسة فقط الاتفاقيات المكونة لمبادرة الجمارك الخضراء، سوف تقتصر دراستنا على هذه الاتفاقيات فقط. ويمكن أن نوضحها كالتالي:

---

[1] جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية**، نيروبي، 23-27 ماي 2016، ص05.

[2] مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية**، الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 18 – 22 فبراير 2013، ص03.

1- اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البريــة (CITES):

بالنسبة للجزائر صادقت على الاتفاقية بتاريخ 25 ديسمبر1982 [1].

2- بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون:

صادقت الجزائر على اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون 23 سبتمبر1992[2].

وبنفس التاريخ صادقت على بروتوكول مونتريال[3].

3- اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (CWC)

انضمت الجزائر الى هذه الاتفاقية بتاريخ 29 ديسمبر 2004[4].

4- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود:

صادقت الجزائر على هذه الاتفاقية بتاريخ 22 ماي 2006[5].

5- اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم (PIC) بالنسبة لبعض المواد الكيمائية ومبيدات الآفات الخطرة المتداولة في التجارة الدولية:

6- اتفاقية استكهولم الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة:

بالنسبة للجزائر صادقت على هذه الاتفاقية بتاريخ: 7 جوان 2006[6].

الفرع الثاني: المهام البيّئية للإدارة الجمركية الجزائرية وفق النصوص القانونية

تضطلع الإدارة الجمركية الجزائرية بدور كبير في مجال حماية البيئة. وهذا نتيجة ارتباط نشاطها بإدارة وتأمين الحدود، من خلال الرقابة الدائمة لحركة تدفق السلع بمختلف أنواعها من وإلى إقليم البلد. ويمكن أن نوجز هذه المهام كالتالي:

1- حماية البيئة بكل مكوناتها:

---

[1] الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي رقم 82- 498، متضمن انضمام الجزائر الى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض**، العدد: 55، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1982، الجزائر، ص3526.

[2] الجريدة الرسمية ، **مرسوم رئاسي رقم 92-354، متضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون**، العدد: 69، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1992، الجزائر، ص1801.

[3] الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي رقم 92-355، متضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون**، العدد: 69، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1992، الجزائر، ص1802.

[4] الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي رقم 04- 447 متضمن اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة**، العدد: 03، الصادر بتاريخ 8 يناير 2005، الجزائر، ص03.

[5] الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي رقم 06- 170 متضمن التصديق على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود**، العدد: 35، الصادر بتاريخ 28 ماي 2006، الجزائر، ص03.

[6] الجريدة الرسمية، **مرسوم رئاسي رقم 06-206، متضمن التصديق على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة**، العدد: 39، الصادر بتاريخ 14 جوان 2006، الجزائر، ص04.

وهذا استنادا إلى قانون الجمارك الجزائرية حسب نص المادة 3 من القانون رقم 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998:

حيث نصت في أحد فقراتها على: السهر طبقا للتشريع على حماية: الحيوان، النبات، التراث الفني والثقافي[1].

كما تضمنت المادة 21 من نفس القانون السابق بأن كل بضاعة منع استيرادها أو تصديرها تعتبر بضاعة محضورة ويشير في هذا الصدد إلى محتوى اتفاقية سايتس.

2- محاربة التهريب البيئي:

وبالاستناد إلى الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب[2].

يمكن تعريف محاربة التهريب البيئي بأنه: دحر كل عمليات التصدير أو الاستيراد غير الشرعية للأنواع الحيوانية والنباتية المحمية أو للأثريات المحمية وفق نص الأمر أعلاه.

3- محاربة التلوث:

من خلال منع استيراد أو تصدير النفايات المشعة أو النووية. وكذا منع استيراد أو تصدير الغازات المضرة بطبقة الأوزون أو البضائع التي تحتوي على هذه الغازات. منع استيراد أو تصدير الزيوت أو المواد الكيمائية التي تلوث التربة أو المياه، وأخيرا منع السفن من التخلص من النفايات الملوثة للبحر

4- تطبيق الجباية الجمركية الخضراء (البيئية):

قبل أن نسترسل في الموضوع نعرف الجباية البيئية:

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O.C.D.E) الضرائب البيئية على أنها: مجمل الضرائب المرتبطة بالبيئة. والتي تمتاز بكونها اقتطاع اجباري بدون مقابل يندرج ضمن وعاء يهدف من خلاله حماية البيئة[3].

ترتكز سياسة الجباية البيئية على مبدأ "ملوِّث مسدِّد"، النشاطات التي معدل تلوثها مرتفع وهذا من خلال وضع نظام جبائي عملي. وتكلف إدارة الجمارك بتحصيل بعض الرسوم على البضائع المستوردة التي تضر بالبيئة وذلك من أجل تمويل حساب التخصيص الخاص المسمى بالصندوق الوطني لحماية البيئة وإزالة التلوث وفي هذا الإطار تحصل:

1- الرسم على الأطر المطاطية الجديدة:

---

[1] الجريدة الرسمية، **قانون رقم 98-10 المعدل والمتمم لقانون الجمارك رقم 79-07 والمتضمن قانون الجمارك**، العدد:61، الصادر بتاريخ 23 أوت 1998، الجزائر، ص06.

[2] الجريدة الرسمية، **أمر رقم 05-06 المتضمن مكافحة التهريب**، العدد: 59، الصادر بتاريخ 28 أوت 2005،الجزائر، ص03.

[3] Organization for Economic Co-operation and Development, **environmental taxes and green tax reform**, Paris, 1997, p. 17- 18 .

يطبق هذا الرسم على الأطر المطاطية الجديدة المستوردة و/ المنتجة محليا، والتي يحدد مبلغها كما يلي[1]:

10 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الثقيلة؛

5 دج عن كل إطار مخصص للسيارات الخفيفة.

تخصص مداخيل الرسم على الأطر المطاطية الجديدة كما يلي:

10 بالمائة لفائدة الصندوق الوطني للتراث الثقافي؛

40 بالمائة لفائدة البلديات؛

50 بالمائة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

والجدول التالي يوضح القيم الخاصة بهذا الرسم للسنوات الخمس الأخيرة

الجدول رقم (1): يوضح إحصائيات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة للفترة 2012-2016

الوحدة: دج

السنة	القيمة
2012	55.756.091
2013	45.870.857
2014	47.631.290
2015	59.309.709
2016* (مؤقتة)	45.723.967

Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques

2- الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم المستوردة أو المصنوعة في التراب الوطني، والتي تنجم عن استعمالها زيوت مستعملة.

يحدد هذا الرسم بـ: 12.500 دج للطن الواحد. وتخصص مداخيل هذا الرسم كما يلي[2]:

50 بالمائة لفائدة البلديات؛

50 بالمائة لفائدة الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

3- الرسم على الأكياس البلاستيكية:

يحدد مبلغ هذا الرسم بـ: 10.50 دج للكيلوغرام ويطبق على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنّعة محليا. يخصص حاصل هذا الرسم إلى الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث[3].

والجدول التالي يوضح القيم الخاصة بهذا الرسم للسنوات الخمس الأخيرة

[1] المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006، **المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2008.**

[2] المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، **المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2008.**

[3] المادة 53 من **قانون المالية الجزائري لسنة 2004.**

الجدول رقم (2): يوضح إحصائيات الرسم على الأكياس البلاستيكية للفترة 2012-2016

الوحدة: دج

السنة	القيمة
2012	198.140.110
2013	65.319.421
2014	67.861.457
2015	83.484.095
2016	61.208.072

Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques

4- الرسم على الوقود:

يطبق الرسم على الوقود على البنزين الممتاز / العادي بالرصاص والغاز أويل.

تحدد تسعيرة هذا الرسم كما يلي[1]:

البنزين الممتاز / العادي بالرصاص 0.10 دج/ل

الغاز أويل 0.30 دج/ل

يقتطع هذا الرسم ويعاد دفعه كما هو الشأن بالنسبة للرسم على المنتوجات البترولية. يخصص ناتج الرسم على الوقود كما يلي:

50 بالمائة للصندوق الوطني للطرق والطرق السريعة؛

50 بالمائة للصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث.

والجدول التالي يوضح القيم الخاصة بهذا الرسم للسنوات الخمس الأخيرة

الجدول رقم (3): يوضح إحصائيات الرسم على الوقود للفترة 2012-2016

الوحدة: دج

السنة	القيمة
2012	3.039.828.445
2013	1.193.669.602
2014	736.515.631
2015	644.510.405
2016	908.982.664

Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques

[1] المادة 38 من قانون المالية 2002، **المعدل بالمادة 55 من قانون المالية الجزائري لسنة 2007**.

الفرع الثالث: نموذج تطبيق مبادرة الجمارك الخضراء في الجمارك الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة

حاولنا من خلا هذا النموذج إبراز التوجه العالمي للإدارات الجمركية في تطبيق مبادرة الجمارك الخضراء. واخترنا نموذج الجمارك الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة ولمزيد من التفاصيل نقترح ما يلي:

أولا: التعريف بمبادرة الجمارك الخضراء للجمارك الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة

تقوم مبادرة الجمارك الخضراء التي تتبناها الهيئة الاتحادية للجمارك على تعزيز قدرة الإدارات الجمركية وشركائها على كشف ومكافحة الاتجار غير المشروع بالسلع المضرة بالبيئة، كما ورد في الاتفاقات البيئية ذات الصلة. وتهدف المبادرة إلى مساعدة الشركاء من وزارات ومؤسسات اتحادية ومحلية وغرف تجارية وتجار ومستوردين وقطاع خاص على تيسير التجارة المشروعة بتلك المواد. وتتضمن المبادرة شكلاً فريدا من التعاون والتنسيق المحلي بين الهيئة والإدارات الجمركية والمؤسسات المعنية بالبيئة في الدولة، وكذلك التنسيق الدولي، فيما بين الهيئة والمنظمات الدولية[1].

ثانيا: أهداف مبادرة الجمارك الخضراء في الجمارك الاتحادية

تتلخص أهداف مبادرة الجمارك الخضراء في المحاور التالية:

1. زيادة الوعي لدى إدارات الجمارك المحلية بأهمية ومكونات الجمارك الخضراء؛
2. إنشاء مجموعة من المدربين على الجمارك الخضراء في كل إدارة لكي يقدموا التدريب على المستوى الوطني؛
3. التنسيق فيما بين الهيئة وشركائها في مجال البيئة والجمارك والغرف التجارية والقطاع الخاص؛
4. تعزيز التعاون الإقليمي والثنائي بين الإمارات والمنظمات والمؤسسات والإدارات الجمركية الدولية؛
5. توفير الدعم للإدارات الجمركية المحلية والمؤسسات والجهات ذات العلاقة في الداخل؛
6. زيادة وعي الجمهور بالجمارك الخضراء عبر وسائل الإعلام.

ثالثا: خطة عمل الهيئة بخصوص مبادرة الجمارك الخضراء

تتضمن خطة الهيئة الاتحادية للجمارك الاستراتيجية خلال الفترة من 2014- 2016 مجموعة من الإجراءات والتوصيات التي سيتم العمل على تطبيقها، من بينها[2]:

1. حصر المواد الكيميائية ومستورديها من قبل الجهات المعنية، كل فيما يخصه وقصر استيرادها على الجهات المرخصة فقط؛

[1] دولة الامارات العربية المتحدة، هيئة الجمارك الاتحادية، راجع الموقع التالي:
https://www.fca.gov.ae/ar/projects/pages/project5.aspx

[2] نفس المرجع السابق،
https://www.fca.gov.ae/ar/projects/pages/project5.aspx

2. إلزام المستوردين للمواد الكيميائية إرفاق نشرات تعريفية بالمنتج، أو ما يعرف بنشر سلامة المواد الكيميائية*؛
3. تفعيل قاعدة معلومات وطنية عن المواد الكيميائية وتعزيزها والعمل على تحديثها وفق المستجدات العالمية؛
4. إلزام الشركات العالمية المستثمرة داخل الدولة بالتقيد بالقوانين والنظم المحلية الخاصة بالمواد الكيميائية وإدارتها واستيراداها، والالتزام بقوانين وتشريعات بلدانهم الأم في هذا المجال، والقوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية.
5. تشكيل فرق خاصة لمكافحة حرائق وكوارث المواد الكيميائية ضمن منظومة الحماية المدنية، وزيادة أعدادها وتأهيل وتدريب القائم منها أفرادا ومعدات وأدوات الوقاية وغيرها.
6. الدعوة إلى اعتماد منهج دراسي عن المواد الكيميائية، والتعامل معها في الكليات والأكاديميات الأمنية والعسكرية والحربية؛
7. تشكيل لجان علمية استشارية دائمة من المختصين والمهتمين بالمواد الكيميائية ومخاطرها من الجهات التعليمية والبحثية والأمنية؛
8. تشجيع إنشاء الشركات البيئية المتخصصة في معالجة نفايات المواد الكيميائية لإعادة استخدامها أو التخلص منها بالطرق العلمية السليمة المعتمدة عالمياً.

رابعا: المسؤولية الاجتماعية في الإدارة الجمركية نموذج جمارك دبي

تبنّت جمارك دبي هذا المفهوم وذلك وفق المنظور التالي[1]:

إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تجمع ما بين الاهتمام بمكان السوق، مكان العمل، البيّئة والمجتمع وبين العمليات التجارية بالتفاعل مع الشركاء. بالنسبة لجمارك دبي فإن المسؤولية الاجتماعية تعني الخروج عن حدود مهمتنا الأساسية في تنفيذ وتطبيق القانون والنظام إلى القيام بأنشطة ومبادرات لصالح المجتمع. وإلى جانب الحفاظ على أمن وسلام بلادنا، يتم تشجيعنا باستمرار للمساعدة في زيادة المساهمة في مجتمعنا.

إن أساس سياسة المسؤولية الاجتماعية في جمارك دبي قد جاء التزاما بإعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأولية لمنظمة العمل الدولية ولتشجيع ومساعدة شركائنا المعنيين للقيام بالشيء ذاته. إن إلتزامنا تجاه المسؤولية الاجتماعية واضح وفي تحسن مستمر وذلك عن طريق التأكيد على أهمية القيم وآداب المهنة وظروف العمل للنمو المستدام كما أننا نطوّر وندير شبكاتنا وفقا لأفضل الممارسات البيئية.

---

* تتضمن الاسم العلمي والتجاري للمنتج وصيغة المواد الفعالة به، وآثار استخدامه المفرط، وإرشادات طريقة استخدام السليم، وطرق التخلص منه ومن نفاياته، وطرق التعامل معه أثناء الحريق وتخزينه، وما هي المواد الواجب تفادي تخزينها.

[1] جمارك دبي، **تقرير الاستدامة**، الامارات العربية المتحدة ، سنة 2008، ص14.

المبحث الثاني: أهمية تحديد المنشأ كضرورة للتقييم الجمركي وتبسيط اجراءات الجمركة

تعتبر دراسة المنشأ من أهم المقومات التي على أساسها يتم ضبط التقييم الجمركي. ومن ثمة ضبط الحصيلة الجمركية. وهذا دون التأثير على سير الإجراءات الجمركية. ويتناول هذا المبحث ما يلي:

المطلب الأول: تحديد قواعد المنشأ كضرورة جمركية

المطلب الثاني: التقييم الجمركي في ظل التطورات الاقتصادية

المطلب الثالث: إجراءات الجمركة بين متطلبات الرقابة وضرورة التسهيل

المطلب الأول: تحديد قواعد المنشأ كضرورة جمركية

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة، في دراسات التجارة الدولية والجمارك بما يسمى بقواعد المنشأ•. وترافق هذا مع العديد من المستجدات. وأبرزها التوجه نحو تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية وما تضمنته من اتفاقيات مختلفة (كاتفاق التقييم الجمركي واتفاق مكافحة الإغراق واتفاق تحديد قواعد المنشأ). ومن هذا المنطلق أصبح لزاما اعادة تقييم دور الادارات الجمركية وتحديثها. لتلبية احتياجات النظام التجاري العالمي، واحتياجات التحرير والإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها العديد من الدول إلى جانب مواجهة التحديات التي فرضتها هذه التغيرات. ويأتي هذا المطلب ليتناول العديد من العناصر الهامة في المنشأ ويجيب على كثير من القضايا التي يحتاجها اعوان الجمارك لتحديد منشأ السلعة ومن ثمة تحديد الاجراءات الجمركية الخاصة بها. وسوف نتعرض ضمن هذا المطلب للمحاور التالية:

الفرع الأول: مفهوم، أهمية ومبادئ قواعد المنشأ

أولا: مفهوم قواعد المنشأ

إن تزايد الاهتمام العالمي بتحرير التجارة الدولية. أدى إلى تطور دور الإدارة الجمركية من مجرد تحصيل الضرائب والرسوم إلى المساهمة في تسهيل وتأمين التجارة الدولية، إلى جانب الدور الحيوي الذي تلعبه في تنفيذ الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الاطراف، ومكافحة الإغراق وهو بالضرورة ما تطلب الاهتمام بتحديد قواعد المنشأ للسلع والمنتجات[1].

• les règles d' origines. 03/03/2016

[1] https://www.wto.org/french/tratop_f/roi_f/roi_info_f.htm

يقصد بمنشأ السلعة جنسية (أصل) السلعة، أي البلد الذي أنتجت السلعة فيه. وعند تحديد منشأ سلعة ما يكون إستنادا إلى مجموعة من القواعد والمعايير، فيما أصطلح على تسميته في مجال التجارة الدولية الإدارات الجمركية بقواعد المنشأ.

كذلك يعني المنشأ الجنسية الاقتصادية للسلع التي يتم تبادلها تجاريا. وتنبع ضرورة تحديد جنسية وتصنيف السلعة من ضرورة تحديد الالتزامات والأعباء والقيود الأخرى والالتزامات المطبقة عليها[1].

وحسب المادة 14 من قانون الجمارك الجزائري يعتبر منشأ بضاعة ما، البلد الذي استخرجت من باطن أرضه هذه البضاعة أو جنيت أو صنعت فيه[2].

ونتيجة للارتباط الكبير لقواعد المنشأ بالنظام المنسق. والذي يتمثل بتحديد البند الجمركي الذي تخضع له السلعة وربطها لاحقا بقاعدة المنشأ الخاصة بها. فإنه غالبا ما يحاط دور الاشراف والتنفيذ لكافة أحكام المنشأ بالسلطات الجمركية في البلد. وبالتالي من الضروري على السلطات الجمركية أن تولي اهتماما كبيرا لهذا الموضوع ورفع كفاءة العاملين في الإدارة الجمركية حتى تتمكن من التطبيق الأمثل لهذه القواعد.

إن قواعد المنشأ تشكل أداة أساسية لمراقبة التجارة عبر الحدود الدولية، ففي عالمنا اليوم لم تعد الرسوم الجمركية بعد تخفيضها سببا للتهرب من إدارة الجمارك، بل أن هناك أسباب أخرى مثل وجود قيود كمية على البضاعة، وبالتالي زادت أهمية قواعد المنشأ لغايات ضبط التجارة في العالم، لا سيما أن الجهات التي تشرف على تطبيقها في بلد الاستيراد هي السلطات الجمركية.

ثانيا: تعريف قواعد المنشأ

1- التعريف الأول:

حسب منظمة التجارة العالمية تعرف قواعد المنشأ بأنها مجموعة القوانين والتعليمات والتحديدات الادارية ذات التطبيق العام التي يطبقها أعضاء منظمة التجارة العالمية لتحديد بلد المنشأ الخاص بالسلعة[3].

2- التعريف الثاني:

أما الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة) الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية فإن قواعد المنشأ Rules of Origin:

---

[1] SACI Toufik**, manuel sur les règles d'origine appliquées en Algérie**, Direction de la fiscalité et du recouvrement, direction générale des douanes, 2011, P07 .

[2] بوسقيعة أحسن، مرجع سبق ذكره، ص09.

[3] عاطف وليم اندراوس، **قواعد المنشأ**، دار الفكر الجامعي، مصر،2008، ص06.

هي الأحكام المستمدة من المبادئ المنصوص عليها في التشريع الوطني أو الاتفاقيات الدولية المطبقة من قبل الدولة لتحديد منشأ البضاعة[1].

ثالثا: مبادئ قواعد المنشأ

إنطلاقا من أهداف قواعد المنشأ في تحقيق مزيد من تحرير التجارة العالمية والتوسع فيها، وتعزيز دور منظمة التجارة العالمية والمحافظة على حقوق الأعضاء وتوفير شفافية للقوانين المتعلقة بقواعد المنشأ وتطبيقها بطريقة منصفة وعادلة، هناك مجموعة من المبادئ العامة لا بد من مراعاتها عند تحديد كل دولة قواعدها الخاصة بها، أو عند تحديد تلك القواعد في إطار اتفاقيات تجارية ثنائية أو متعددة الاطراف[2]:

1. أن تكون القواعد بسيطة ومفهومة وموضوعية يمكن التنبؤ بها، وأن تكون شفافة ومتاحة لكل المهتمين من تجار وصناعيين وغيرهم؛
2. أن تطبق بشكل متساو ومن أجل جميع الأغراض وعلى جميع الأطراف بطريقة متشابهة ومنصفة ومعقولة بصرف النظر عن الإنتماء الوطني لمنتجي السلع؛
3. أن تنص على أن منشأ السلعة هو البلد الذي تحصلت فيه هذه السلعة بالكامل، أو الذي تم فيه آخر تحول جوهري عندما يشترك أكثر من بلد في إنتاج السلعة أو حسب المعيار الذي تم تطبيقه؛
4. أن لا تستخدم هذه القواعد كأدوات لتحقيق أهداف تجارية، وأن لا تفرض شروطا تقيدية ضرورية، أو أن تتطلب الإيفاء بشرط معين لا يتعلق بعمليات التصنيع أو التجهيز كشرط أساسي لتحديد بلد المنشأ؛
5. أن تقوم على أسس ومعايير إيجابية، تؤدي في حد ذاتها إلى تسهيل وتيسير انسياب السلع بين الدول بحرية تامة.

الفرع الثاني: أهمية قواعد المنشأ

ثمة أطراف عديدة معنية بوجود قواعد واضحة ودقيقة ومستقرة أهمها: الإدارة الجمركية وزارة التجارة والصناعة المالية وغرف التجارة...الخ[3].

[1] منظمة الجمارك العالمية، **اتفاقية كيوتو لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية المعدلة**، ترجمة الجمارك المصرية، مصر، 2002، ص168.

[2] بن داودية وهيبة، **اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس،ص100.

[3] عاطف وليم اندراوس، مرجع سبق ذكره ص ص8-9.

أولا: بالنسبة للإدارة الجمركية

تهتم الادارة الجمركية بوجود قواعد لتحديد منشأ البضاعة سواء كانت قواعد تفضيلية أو قواعد تطبيق عامة حيث انها تساعدها في ممارسة دورها كالاتي:

1. ربط وتحصيل الضرائب الجمركية ومما يتطلب ذلك من أعمال تقييم وتبنيد حيث يلعب المنشأ دور هام في التأكد من القيمة الجمركية المتخذة كأساس لغرض الضرائب والرسوم الجمركية؛
2. تطبيق القوانين واللوائح الاستيرادية والتصديرية؛
3. المساعدة في تطبيق الأحكام الخاصة بالاتفاقيات التجارية بكافة أنواعها حيث تساعد قواعد المنشأ الإدارة الجمركية في تقرير منح المستوردين التسهيلات والمزايا التي تتضمنها هذه الاتفاقيات من عدمه؛
4. تساعد في تطبق شرط الدولة الأولى بالرعاية؛
5. يمكن استخدام قواعد المنشأ لأغراض ترقيم وتمييز البضاعة.

ثانيا: أهمية قواعد المنشأ بالنسبة للمتعاملين في التجارة الخارجية

يهتم المصدرون بوجود قواعد المنشأ واضحة ودقيقة تتيح لهم الحصول على المزايا التي ترتبها الانظمة التفضيلية

يهتم المستوردون بوجود قواعد لتحديد منشأ السلع حتى يستفيدون من التسهيلات والاعفاءات التي تقررها الاتفاقيات.

الفرع الثالث: معايير تحديد قواعد المنشأ وتراكم المنشأ

سوف نتناول ما يلي:

أولا: معايير تحديد قواعد المنشأ

تختلف معايير إثبات المنشأ الوطني للسلعة بطبيعتها وتعقيداتها، وتتراوح من المفهوم الأكثر بساطة للسلعة المنتجة أو المتحصلة بالكامل في بلد ما أو في دولة عضو في إتفاقية تجارية تفضيلية إلى المفهوم الأكثر تعقيدا للسلع التي تخضع لتحويلات مادية تؤدي إلى تغيير ما في إسمها أو شكلها أو في استخدامها أو في هويتها، وبالتالي عندما يكون منشأ البضاعة غير محدد بوضوح، يتم تطبيق إجراءات وتدابير معينة للتأكد من منشأ السلعة، وفيما يلي ندرج أهم معايير تحديد قواعد المنشأ[1]:

[1] مراد خالد مصلح الردايده، **مدخل الى العمليات الجمركية**، المكتبة الوطنية الاردنية، ط1، 2013، ص ص 148-149.

1- معايير المنتجات المتحصل عليها بالكامل:

وهذا يعني أن تكون السلعة بالكامل من زراعة أو انتاج أو صنع بلد واحد فقط وبدون إستعمال أي مدخل غير محلي كمثال: الحيوانات الحية التي ولدت وتربت بذات البلد، الخضر والفواكه والمنتجات المعدنية...الخ وهي موجودة في غالبها في الفصول من (1-24) من جداول النظام المنسق.

2- معايير التحويل الجوهري:

تصنف السلع وفق هذا المعيار على أساس عمليات التصنيع التي تخضع لها المادة أو السلعة في بلد ما، وتصبح من خلالها صالحة للإستخدام بشكل مختلف عن استخدامها الأولي، بمعنى آخر تكتسب السلعة صفة المنشأ في البلد الذي يجري عليها فيه آخر عملية تحويل أو تصنيع جوهري، شرط أن يؤدي هذا التصنيع إلى منتج جديد، ويحدد معنى التحويل الجوهري في الاتفاقيات الدولية بأي من الحالات التالية:

3- معيار تغيير البند الجمركي:

تعتبر المنتجات قد تحولت جوهريا واكتسبت صفة المنشأ عندما تكون السلعة النهائية تقع في بند تعريفة جمركية في النظام المنسق يختلف عن البنود الجمركية التي تقع فيها المواد المكونة لهذه السلعة، ومن هنا تأتي اهمية معرفة النظام المنسق حيث أن الشخص الذي يحدد منشأ البضاعة يجب أن يكون على دراية بالنظام المنسق لتبنيد السلع.

والمقصود بتغيير بنود التعريفة الجمركية في هذا المعيار يكون على أساس التغيير الذي يحدث على مستوى أربعة أرقام من النظام المنسق أو على مستوى البنود الفرعية أي على أساس ستة أرقام.

4- معيار القيمة المضافة:

إن من عمليات التحويل الجوهري التي تمنح بضاعة معينة صفة المنشأ المحلي هي تحقيقها نسبة محددة من القيمة المحلية المضافة أي نسبة المواد ذات المنشأ المحلي.

وتعرف القيمة المضافة غالبا على أنها قيمة البضاعة باب المصنع مطروحا منها قيمة المواد الأجنبية الداخلة في تصنيعها، حيث يقصد بقيمة البضاعة باب المصنع السعر الذي يتم سداده للمصنع عن السلعة تسليم باب المصنع بشرط أن يمثل السعر قيمة كافة المواد المستخدمة مخصوما منها أية ضرائب أو رسوم داخلية يمكن أن يعاد سدادها عند تصدير السلعة.

مما سبق نرى أن جميع التكاليف المتعلقة بشحن السلع المصنعة مثل تكاليف النقل والتأمين مستبعدة من سعر تسليم باب المصنع.

وهناك من المفاهيم الاخرى التي تستخدم في الاتفاقيات وتعتمدها العديد من الدول لتعريف قيمة البضاعة.

5- كيفية احتساب القيمة المضافة:

تحتسب نسبة القيمة المضافة غالبا باستخدام القيمة النهائية للسلعة على الشكل التالي[1]:

نسبة القيمة المضافة المحلية =

$$100 \text{ x } \frac{\text{القيمة النهائية للسلعة باب المصنع– قيمة المواد المستوردة الداخلة في التصنيع (بإستثناء الرسوم و الضرائب المفروضة عليها)}}{\text{القيمة النهائية للسلعة باب المصنع}}$$

اذا تحصلنا على نسبة مئوية تقدر بـ 40 بالمائة فما فوق ثمة يمكن القول بأن هذه السلعة سوف تكتسب صفة المنشأ للبلد المعني.

وتحسب قيمة المواد المستوردة الداخلة في عملية الانتاج على اساس السعر الذي اشتريت به من الخارج (cif = cost + insurance + freight) وفق القيمة الجمركية المتفق عليها ولا تتضمن قيمة مصاريف النقل الداخلي او غيرها من المصروفات التي لا ترتبط بالعملية الانتاجية بشكل مباشر.

ثانيا: العمليات البسيطة التي لا تحقق المنشأ

تلك العمليات التي اذا خضعت لها السلع ذات المنشأ الاجنبي في البلد لا تكسبها صفة المنشأ المحلي ومن هذه العمليات نذكر[2]:

1. عمليات حفظ البضاعة لأغراض النقل؛
2. عمليات إزالة الأتربة كالغربلة والتصفية والطلاء؛
3. تغيير الأغلفة وفكها؛
4. عمليات الخلط البسيطة للمنتجات؛
5. ذبح الحيوانات وسلخها.

ثالثا: تعريف تراكم المنشأ وأنواع تراكم المنشأ

يعني إمكانية استفادة البلد ضمن اتفاقية تجارة حرة من استيراد مواد ومدخلات إنتاج بضائع من منشأ اجنبي واعتبارها ذات منشأ وطني عند دخولها في عمليات التصنيع دون الحاجة لخضوع هذه المواد الاجنبية لعمليات تصنيعية كافية.

أما تراكم المنشأ فهناك تراكم المنشأ الثنائي: ينتج عندما تكون اتفاقية تجارة حرة بين طرفين فقط. وتركم المنشأ القطري: هو التراكم الذي ينتج عن اتفاقية تجارة حرة متعددة الاطراف (ثلاثة دول فأكثر). ويمكن أن نوضح نموذج شهادة المنشأ في الملحق (2).

---

[1] نفس المرجع السابق، ص151.

[2] جمارك دبي، **قواعد المنشأ**، منشورات إدارة الجمارك، 2014، ص03. متاح على موقع جمارك دبي: 11-08-2015
http://www.dubaicustoms.gov.ae/ar/Publications/Pages/default.aspx

المطلب الثاني: التقييم الجمركي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية

يعتبر موضوع تحديد القيمة للأغراض الجمركية أمر في غاية الأهمية. بحيث على أساسه تضبط قيمة المستحقات الواجبة الدفع. ونظرا لعلاقته المباشرة بالضرائب الجمركية المستحقة على السلع المستوردة. كما أن سوء تقدير القيمة الجمركية ينتج عنه مشاكل ومنازعات مع المتعاملين. ومن هذا المنطلق برزت أهمية موضوع التقييم الجمركي.

الفرع الأول: تعريف القيمة والخلفية التاريخية للتقييم الجمركي

سنحاول في البداية إعطاء تعريف للقيمة ثم التقييم الجمركي وتطوره التاريخي ويكون ذلك كالتالي:

أولا: تعريف القيمة

هي قيمة الصفقة أي الثمن المدفوع فعلا أو المستحقة عند شراء السلع. ويعني الثمن المدفوع فعلا أو المستحق هو إجمالي ما دفعه أو سيدفعه المشتري للبائع أو لمصلحته مقابل البضائع المستوردة، ولا يلزم بالضرورة أن يتخذ الفع شكل تحويل نقود، فقد يكون الدفع بواسطة خطابات الضمان أو الصكوك القابلة للتداول، ويجوز أن يكون الدفع مباشرا أو غير مباشر، ومن امثلة الدفع غير المباشر تسوية المشتري لدين على البائع كليا أو جزئيا[1].

ثانيا: التقييم الجمركي

يقصد بالتقييم الجمركي ذلك الإجراء الرامي إلى تحديد القيمة الجمركية للسلع المستوردة. وتزداد أهمية التقييم الجمركي في حالة كون نظام التعريفة الجمركية المطبق هو النظام القيمي، حيث تصبح العلاقة بين القيمة والحصيلة علاقة طردية[2].

أما حسب قانون الجمارك الجزائري فإن القيمة لدى الجمارك تعرف كالتالي:

حسب نص المادة 16 من قانون الجمارك الجزائري فإن عبارة (القيمة لدى الجمارك) القيمة التي تؤخذ بعين الاعتبار لتطبيق التعريفة الجمركية[3].

ثالثا: الخلفية التاريخية لموضوع التقييم الجمركي

يرجع أصل موضوع التقييم الجمركي إلى نص المادة السابعة من اتفاقية الجات القديمة، أين أدرجت هذه المادة المبادئ الأساسية لأي نظام دولي للتقييم. وقد اشترطت ضرورة أن تكون القيمة

---

[1] خالد محمد السواعي، **دليل الإجراءات الجمركية**، دائرة الجمارك الأردنية، الأردن، 2000، ص87.

[2] عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، **تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006، ص88.

[3] أحسن بوسقيعة، مرجع سبق ذكره، ص10.

للأغراض الجمركية في حالة السلع المصنعة المستوردة قائمة على القيمة الحقيقية أو الفعلية للسلع المستوردة والتي تستحق عليها الرسوم الجمركية، أو بضائع ذات منشأ وطني، أو على أساس القيمة الحكمية أو الاستنتاجية.

1- مبادئ التقييم الجمركي وفق المادة السابعة من الجات Article VII of the GATT

تم التوصل إلى أول اتفاقية دولية هامة تنظم عملية التقييم الجمركي. وذلك بعد مفاوضات الجات سنة 1947 التي حددت الأسس التي يجب الالتزام بها من طرف الشركاء التجاريين. بحيث تؤكد هذه المبادئ التي تجسدت في المادة السابعة من الجات أن القيمة الجمركية، ينبغي أن لا تكون اعتباطية أو مبنية على قيمة البضائع الوطنية. بل يجب أن تكون مبنية على القيمة الحقيقية للبضائع المستوردة أو المشابهة لها. ينبغي أن تكون القيمة الجمركية مأخوذة من البيع أو عرض للبيع في ظروف بيع عادية وشروط منافسة تامة. ولكن إذا لم يمكن التحقق من السعر الحقيقي. فيجب أن تكون القيمة الجمركية مرتكزة على أقرب سعر يمكن التحقق منه حسب معايير موصوفة[1].

2- تعريف بروكسل للقيمة: Brussels Definition of Value

إن أول معيار دولي لتحديد القيمة الجمركية والمرتكز على مبادئ التقييم المعتمدة في الجات، تعريف بروكسل للقيمة، حيث تم التوصل إليه في سنة 1950. ويرتكز تعريف بروكسل للقيمة على مفهوم " السعر العادي" وهو السعر الذي يتم الحصول عليه في سوق منافسة مفتوحة بين البائعين والمشتريين، غير المرتبطين. وفي ظل ظروف مكانية وزمنية محددة. ومن الناحية العملية، عندما تكون أغلب كمية المستوردات قد اشتريت ضمن شروط بيع موثوقة، أي تتفق مع التعريف المذكورة، فإن سعر الصفقة يمكن أن يعتمد كأساس مقبول لتقدير القيمة الجمركية لأغلب الواردات. وينصح تعريف بروكسل للقيمة باستخدام سعر الفاتورة إلى أبعد حد ممكن. وفي حالة عدم امكانية استخدام سعر الفاتورة، مثلما هو الحال في الصفقات التي تتم بعيدا عن متناول اليد (صعوبة التحقق منها)، للبضائع التي تشكل جزءا من ارساليات متفق عليها، البضائع المرسلة إلى الوكيل صاحب الامتياز، أو عندما يكون السعر المصرح به منخفضا يدعو للشك، تستطيع الجمارك اتخاذ إجراءات أخرى تستند إلى تقدير السعر الحقيقي باستعمال المعلومات المتاحة، على أن يؤخذ في الاعتبار الظروف الفعلية المتعلقة بقيمة الصفقة محل البحث. لكن الإشكال الذي طرح على المستوى العالمي أن بعض الدول لم تطبقه مثل الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزيلندا. والبعض الأخر طبقه لكن بإدخال تغيرات عليه، ليصبح يخدم مصالح الدولة المعنية[2].

[1] الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة. (الجات)

[2] Adrien Goorman & Luc De Wulf, customs valuation in developing countries and the world trade organization valuation rules, customs modernization handbook, The World Bank, 2006, p157.

3- التقييم الجمركي ضمن جولة طوكيو

The Tokyo Round and the Agreement on Customs Valuation

يعد الهدف الأساسي من مفاوضات جولة طوكيو حول التقييم الجمركي. هو ايجاد قيمة قياسية وعادلة لا ترتكز على الارتجالية لتحديد القيمة المفترضة، بمعنى يكون السند هو الحقائق التجارية. بحيث لا تكون عائقا في وجه الحركة التجارية. وبعد المفاوضات الشاقة بين الدول النامية والمتقدمة تم التوصل إلى الاتفاق على مقياس جديد للتقييم. (الرجوع إلى الأصل أي: الاتفاق على تطبيق المادة السابعة من الجات)[1].

للإشارة فقط، أن الدول النامية دخلت إلى المفاوضات بدعم كامل لمقترحات التقييم للمجموعة الاقتصادية الاوروبية والمبنية على تعريف بروكسل. إلا أن المجموعة الاقتصادية الاوروبية غير المسار واتبعت الولايات المتحدة الامريكية وتنازلت عن دعمها لتعريف بروكسل. وتبنت المفهوم الايجابي للتقييم الذي ينص على أن (مع بعض الاستثناءات) القيمة يجب أن تكون معتمدة على أساس السعر الفعلي المدفوع أو القابل للدفع للبضائع المستوردة. وقد تم سرد الاستثناءات التي ينبغي أخذها بالاعتبار عندما لا يمكن تطبيق الطرق الخمس البديلة لقيمة الصفقة.

قامت الدول النامية بمعارضة المقترح الجديد، نظرا لفشلها الجزئي في منح إدارة الجمارك الصلاحيات الكافية لرفض أسعار الصفقات، التي لا تتفق مع أسعار صفقات بضائع مماثلة، هذا إذا لم يكن أخذ الفرق بالحسبان. وقد عارضت تلك البلدان كون أن مسودة الاتفاق لا تمكنهم من القيام بالإجراءات الكافية ضد الفواتير مخفضة القيمة الشائعة في دولهم أكثر من الدول المتقدمة. كما عارضوا أيضا بأن اعتماد اتفاقية التقييم الجمركي سوف يزيد من آفات الغش التجاري. والذي سوف ينتج عنه ضياع للإيرادات. هذه الاعتراضات تركزت أساسا على ضرورة منح الدول النامية معاملات خاصة وتفضيلية (special and differential treatment). ولعل أهم نتيجة تم التوصل إليها هو منح الدول النامية وقتا أطول لتطبيق اتفاقية التقييم الجمركي بشكل كلي.

4- جولة الأورغواي وقرار نقل عبء الاثبات:

The Uruguay Round and the Decision on Shifting the Burden of Proof

قادت جولة المفاوضات في الأورغواي إلى تبني "القرار المتعلق بالحالات، التي يتوفر فيها لدى إدارة الجمارك أسبابا للشك في صحة ودقة البيانات حول القيمة المصرح بها." (قرار 6-1 الذي يرتكز على المادة 17). هذا القرار عرف فيما بعد بقرار نقل عبء الإثبات (shifting the Buren of proof). وتم الحاقه باتفاق التقييم الجمركي، ليوضح القصد من أحكام التقييم الأصلية. ويوضح قرار نقل عبء الإثبات أنه في حالة توفر شكوك مقبولة عند الإدارة الجمركية حول صحة التصريح. يمكن نقل عبء الإثبات إلى

[1] Mahmoud abou el alla, **Customs & customs legislation**, Egypt, 2011, p32.

المستورد ليثبت أن السعر المصرح به يمثل القيمة الاجمالية المدفوعة أو الواجب دفعها ثمنا للبضاعة. وفي هذه الحالة تبحث الجمارك مع المستورد عن الأسباب التي أدت إلى وجود الشكوك حول السعر المصرح به. وتسمح له بالرد ثم تعلم المستورد بالحكم النهائي. قد يكون القرار ما زال فيه لدى الجمارك شك معقول. كأن يكون للجمارك رأي في أن القيمة الجمركية لا يمكن حسابها اعتمادا على سعر الصفقة. وبناءا عليه فإن على الجمارك أن تلجأ الى الطرق البديلة للتقييم التي نص عليها اتفاق التقييم الجمركي وفق الترتيب المحدد[1].

للإشارة فقط أن جميع الدول الصناعية قامت بتطبيق اتفاقية التقييم الجمركي. وجعلت جولة الأورغواي التنفيذ الزاميا لجميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. أما الدول النامية فمنحت لها فترة خمس سنوات للبدء في التنفيذ. ويعتبر أول جانفي سنة 2000 كحد أقصى.

5- اتفاقية التقييم الجمركي:The Agreement on Customs Valuation

نصت اتفاقية التقييم الجمركي على أن القيمة الجمركية ينبغي أن ترتكز إلى أبعد حد ممكن على قيمة الصفقة وهي السعر الذي دفع فعلا أو الواجب دفعه للبضاعة التي يتم تقييمها وبعد خضوعه لبعض التعديلات. وإذا لم يتمكن من استخدام هذه الطريقة توجد خمس طرق بديلة يمكن تطبيقها بالترتيب في ظل اتفاق التقييم الجمركي وهي وفق التسلسل التالي:

أ- طريقة قيمة الصفقة (المادة رقم 1 – الطريقة الرئيسية)

هو السعر المدفوع فعلا أو الواجب دفعه ثمنا للبضاعة عندما بيعت للتصدير إلى بلد المستورد، على أن تكون خاضعة لبعض التعديلات التي تأخذ بالاعتبار بعض الاعتبارات الخاصة والتكاليف. وبما يتوافق مع المادة الثامنة من اتفاقية التقييم الجمركي. وتتضمن التعديلات المحتملة العمولات، الأغلفة، التغليف، بعض البضائع والخدمات، حقوق الملكية ورسوم الرخص. أما عمولات الشراء فلا تتم اضافتها، في حين الخصم الخاص والقانوني للوكيل المعتمد أو صاحب الامتياز المعتمد فيمكن قبولهما. كما تنص المادة (1) أيضا على أنه إذا كان المشتري والبائع مرتبطان بعلاقة عمل، فإن العلاقة لا تعتبر حجة لرفض قيمة الصفقة. وينبغي قبول مثل هذه القيمة مع الأخذ في الحسبان أن علاقة الارتباط لم تؤثر على السعر[2].

[1] Adrien Goorman & Luc De Wulf, opcit, p158.

[2] محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات (اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة)**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص58.

قيمة الصفقة لبضائع مطابقة (المادة رقم 2 –الطريقة البديلة الأولى):

هي قيمة الصفقة لبضاعة مطابقة مباعة لأجل التصدير لنفس البلد المستورد في نفس الوقت أو قريبا منه، وأن يكون البيع على نفس المستوى التجاري وفعليا بنفس الكمية كما هو بالنسبة للبضاعة المراد تقييمها[1].

ب- قيمة الصفقة لبضائع مشابهة (المادة رقم 3- الطريقة البديلة الثانية):

هي قيمة الصفقة لبضاعة مشابهة مباعة لأجل التصدير لنفس البلد المستورد في نفس الوقت أو قريبا منها وتحت نفس ظروف البضاعة المطابقة ولكن بمعايير معرفة بطريقة مختلفة[2].

ج- الطريقة الاستنتاجية (المادة رقم 5- الطريقة البديلة الثالثة):

في هذه الطريقة ينبغي أن يرتكز التقييم الجمركي على سعر الوحدة الواحدة التي تباع بها البضاعة المستوردة أو المشابهة أو المطابقة لها بأكبر كمية اجمالية، في صفقة تجارية بين بائع ومشتري غير مرتبطين، بشرط خصم الارباح وبعض التكاليف والمصاريف الاخرى التي تدفع عند الاستيراد.

د- طريقة القيمة المحسوبة (المادة رقم 6 – الطريقة البديلة الرابعة):

تتكون القيمة من مجموع قيم التكاليف للمواد الاولية وتصنيعها، الارباح والمصاريف الاخرى التي تنعكس عادة عند بيع بضائع من نفس الصنف في البلد المصدر لتصديرها إلى البلد المستورد[3].

هـ- طريقة الملجأ الاخير(المادة رقم 7-الطريقة البديلة الخامسة):

إذا لم لم يمكن تحديد القيمة الجمركية للبضاعة المستوردة بأي من الطرق السابقة فيجب أن تتحدد " باستعمال وسائل منطقية تعتمد على مفهوم اتفاق التقييم الجمركي." وهذا يتضمن تطبيق الطرق السابقة بمرونة. وتمنع المادة السابعة تحديد القيمة على أساس:

1. سعر بيع المواد المنتجة في البلد المستورد
2. الطريقة التي تعتمد على قبول السعر الاعلى بين سعرين معروضين
3. سعر المواد في السوق المحلي للبلد المصدر
4. تكلفة الانتاج عدا عن القيمة المحسوبة المحددة بموجب طريقة القيمة المحسوبة
5. سعر البضاعة للتصدير الى بلد غير البلد المستورد
6. القيم الدنيا

[1] Direction général des douanes, Guide sur La Valeur en Douane, 02/02/2015 http://www.douane.gov.dz/pdf/Guide%20sur%20La%20Valeur%20en%20Douane.pdf

[2] idem.

[3] A Guide to the Customs Valuation of Imported Goods in the East African Community 21/09/2016 http://tradehelpdesk.eac.int/documents/Customs_Valuation_Manual.pdf

7. القيم التخيلية أو الاعتباطية

والجدول التالي يوضح أهم المحطات التاريخية لموضوع التقييم الجمركي.

الجدول رقم(4): محطات تاريخية هامة في تاريخ التقييم الجمركي

السنة	النشاط
1947	تم الاتفاق على مجموعة المبادئ العامة للتقييم الجمركي في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل في جنيف. وتجسدت هذه المبادئ في المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).
1949	مجموعة الدراسة الجمركية الأوروبية، اجتمعت في بروكسل لوضع تعريف للقيمة لاستخدامها في إطار الاتحاد الجمركي، على أساس المبادئ المنصوص عليها في المادة السابعة.
15 ديسمبر 1950	وضع التعريف، والمعروف باسم تعريف بروكسل للقيمة (BDV)، والموقع في بروكسل.
28 جويلية 1953	يدخل تعريف بروكسل حيز التنفيذ.
3-12نوفمبر 1953	الدورة الأولى لتعريف بروكسل "لجنة التقييم".
1973 إلى 1979	مفاوضات جولة طوكيو (الجات) تهدف "لتحقيق التوسع وزيادة باستمرار تحرير التجارة العالمية من خلال التفكيك التدريجي لمعوقات التبادل التجاري.
12 افريل 1979	التوقيع في جنيف "اتفاق بشأن تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة".
1 جانفي 1981	يدخل اتفاق التقييم للجات حيز التنفيذ بـ 25 من الأطراف المتعاقدة.
9-13 مارس 1981	في "جولة طوكيو" اللجنة الفنية للتقييم الجمركي تجتمع لأول مرة بـ 120 مشاركا.
18-20مارس 1991	بمناسبة الذكرى السنوية الـ 10 لاتفاقية القيمة الجات، وعقد مؤتمر دولي في مقر مجلس التعاون الجمركي.
1986-1994	تأخذ جولة أوروغواي حيز للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .
15 افريل 1994	بعد الانتهاء من جولة أوروغواي، تمت المصادقة على الاتفاق بشأن تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام 1994" في مراكش (المغرب).
1 جانفي 1995	تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية مع شرط أن جميع الموقعين على منظمة التجارة العالمية سوف تقبل جميع اتفاقيات الجات، بما في ذلك اتفاقية القيمة لمنظمة التجارة العالمية.
2-6 اكتوبر 1995	ينتهي عمل اللجنة الفنية المعنية بالتقييم الجمركي لجولة طوكيو (التي تضم 44 عضوا). وتبدأ الدورة الأولى لجولة أوروغواي اللجنة الفنية المعنية بالتقييم الجمركي (الذي يضم 109 عضوا).
1995-2010	في ربيع سنة 2010، أصبحت 153 دولة الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي يفترض الالتزام بتنفيذ اتفاقية القيمة. وهناك عدد من البلدان الأخرى اختاروا طوعا اعتماد الاتفاق كأساس لتحديد القيمة الجمركية.
13 افريل 2010	الذكرى ال30 للاتفاق المشهور. خلال الدورة ال30 للجنة الفنية للتقييم الجمركي (جولة أوروغواي).

Source: World Customs Organization, **30th Anniversary of the GATT/WTO Valuation Agreement** 13/09/2016
http://www.wcoomd.org/en/topics/valuation/overview/~/media/WCO/Public/Global/PDF/Topics/Valuation/Resources/Brochures/omd_valeur_30ans_brochure_EN_V4.ashx

الفرع الثاني: الهدف من التقييم الجمركي وأهميته

تحديد الأساس الذي يتم بناءا عليه تقدير الرسوم الجمركية المستحقة على البضائع المستوردة والتي تحسب عادة كنسبة من قيمة البضاعة.

أولا: أهمية التقييم الجمركي كشرط للتحصيل الجمركي الكفء

يعتبر التقييم الجمركي عنصر هام بالنسبة للإدارة الجمركية كونه يساعد في تحديد القيمة التي على اساسها يحسب معدل الرسوم والضرائب. ونظرا الى أن معدلات الضرائب والرسوم محددة بشكل رسمي في جداول التعريفة. تضبطها القوانين. إلا أن القيمة المصرح بها للبضائع المستوردة تكون تختلف من صفقة تجارية إلى أخرى. ومن هنا يمكن أن نميز بين ثلاث حالات يمكن أن تحدث ولها تأثير بالغ الاهمية على السياسة التعريفية[1]:

1. قيام المستورد بالتلاعب بالفواتير ولا يصرح عن القيمة الحقيقية بغرض خفض الرسوم والضرائب الواجب سدادها. ومن ثمة تضيع حقوق الدولة جراء التلاعب بالإيرادات الجمركية، إلا إذا تم اكتشاف التخفيض في الفواتير؛
2. يمكن للحكومات اغتنام فرصة نظام التقييم لتتمكن من زيادة أو تخفيف الرسوم الجمركية بهدف التأثير في الايرادات أو لغايات ومن ثمة تعوض عن التنازلات التعريفية التي تتم في ضوء الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الاطراف؛
3. قد يستخدم تخفيض أو زيادة الفواتير بهدف تهريب العملة.

ثانيا: أثر ضعف التقييم الجمركي على الأداء الجمركي:

تعتبر اشكالية عدم الفهم الجيد لعملية التقييم الجمركي عامل سلبي يؤثر على فعالية الادارة الجمركية ويمكن أن نلخص هذه الآثار في النقاط التالية[2]:

1. ضعف الحصيلة الجمركية ومن ثمة تأثر مداخيل الخزينة العمومية؛
2. يزيد من مشاكل النزاهة في العملية الجمركية؛
3. يزيد من تكاليف الصفقات التجارية لدى المتعاملين؛
4. زيادة الاسعار لسلع مما يقلل من رفاهية المجتمع.

[1] Adrien Goorman & Luc De Wulf, opcit, p161.

[2] نوجه القارئ إلى هذا المرجع لمزيد من الاطلاع:

مغاوري شلبي علي، **اتفاق التثمين الجمركي**، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، السعودية، 2006.

ثالثا: متطلبات تحسين وظيفة التقييم الجمركي

توجد العديد من السياسات التي على أساسها يمكن أن يتم الإرتقاء بوظيفة التقييم الجمركي. ومن بين هذه الآليات نذكر ما يلي:

1. اصلاح التعريفة الجمركية والقوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية؛
2. تقوية البنية التحتية والتنظيمية للتقييم؛
3. انشاء قاعدة بيانات للأسعار؛
4. تطوير آليات تبادل المعلومات بين الإدارات الجمركية.

المطلب الثالث: إجراءات الجمركة بين متطلبات الرقابة وضرورة التسهيل

تعتبر الإجراءات الجمركية مجموعة الخطوات، التي يجب على المتعامل الاقتصادي القيام بها. لكي يتمكن من الإفراج عن البضائع التي قام بشحنها (استيراد وتصدير). وعلى العموم في كافة الإدارات الجمركية في العالم يتم وضع خريطة مرحلية لهذه الإجراءات. حيث توجد مرحلة أولية يتضمن تلك الإجراءات الخاصة بالتقدم لمكتب الجمارك وتقديم المستندات والبيانات. ثم تليها مرحلة أخرى تتضمن إجراءات المراجعة والتحقق من البيانات والمستندات سواء على الورق وميدانيا من خلال القيام بالكشف والفحص والمعاينة. وأخيرا تأتي مرحلة استيفاء متطلبات الإفراج ومن ثمة رفع اليد عن البضائع واتجاهها نحو مسارها النهائي.

الفرع الأول: مسار إجراءات الجمركة

يتم سير عملية الجمركة وفق المسار التالي:

أولا: تعريف إجراءات الجمركة

بصفة عامة يقصد بها: كافة العمليات التي يجب إجراؤها من قبل الأشخاص المعنيين. ومن قبل الجمارك بغية تطبيق قانون الجمارك[1].

ثانيا: الإحضار والوضع لدى الجمارك

يتلخص مفهوم الإحضار لدى الجمارك حسب المادة 51 من قانون الجمارك في سلوك الطريق الشرعي الأقصر المباشر المحدد لكل البضائع المستوردة أو الموجهة للتصدير قصد الوصول إلى أقرب مكتب جمركي من مكان الدخول عند الحدود الجمركية لإخضاعها للرقابة الجمركية وهذا مهما كانت طبيعتها حتى وإن كانت معفاة من دفع الحقوق والرسوم الجمركية.

لقد تناول المشرع الجزائري في قانون الجمارك مختلف طرق الإحضار والتي تتوافق مع طرق النقل وهي: الإحضار عن طريق البحر؛ الإحضار عن طريق البر؛ الإحضار عن طريق الجو.

[1] منظمة الجمارك العالمية، **الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية**، مرجع سبق ذكره، ص16.

أما عملية وضع البضائع لدى الجمارك يستكشف من خلال المادة 66 من ق.ج بأن عملية الوضع لدى الجمارك يقصد بها وضع البضائع في نطاق او مساحة تحت حراسة ادارة الجمارك في حالة انتظار الى غاية ايداع التصريح المفصل.

ثالثا: الأشخاص المؤهلون بالتصريح المفصل للبضائع

1- تعريف التصريح المفصل

يعني التصريح المفصل الوثيقة المحررة وفقا للأشكال المنصوص عليها في هذا القانون الجمركي. والتي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده للبضائع. ويقدم العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم ولمقتضيات الرقابة الجمركية.

2- مجال التصريح المفصل:

حسب نص المادة 75 من قانون الجمارك الجزائرية يجب أن تكون كل البضائع المستوردة أو التي أعيد استيرادها أو المعدة للتصدير أو التي أعيد تصديرها موضوع تصريح مفصل[1].

3- آجال إيداع التصريح المفصل

حسب المادة 76 تعني يجب إيداع التصريح المفصل لدى مكتب الجمارك المؤهل لذلك. في أجل أقصاه 21 يوما كاملا. ابتداءا من تاريخ تسجيل الوثيقة التي رخص بموجبها تفريغ البضائع أو تنقلها.

4- الشخص المؤهل للقيام بالتصريح المفصل

تنص المادة 78 على أن يجب التصريح بالبضائع المستوردة أو المصدرة بصفة مفصلة من طرف مالكيها المتحصلين على رخصة الجمركة أو الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين كوكلاء جمركيين. وحسب نص المادة 78 مكرر لا يمكن لأي أحد أن يمتهن لصالح الغير القيام بالإجراءات الجمركية المتعلقة بالتصريح المفصل للبضائع إذا لم يكن معتمدا كوكيل جمركي.

5- شروط تحرير التصريحات المفصلة

حسب المادة 82 من قانون الجمارك الجزائري انه يجب ان يحرر التصريح المفصل ويوقع من طرف المصرح.

حيث يحدد المدير العام للجمارك بمقررات ما يأتي:

1. شكل التصريح والبيانات التي يجب ان يتضمنها وكذا الوثائق الملحقة به؛
2. الحالات التي يجوز فيها تعويض التصريح المفصل بتصريح شفوي او مبسط؛
3. شروط وكيفيات جمركة البضائع بواسطة نظام الاعلام الالي للجمارك.

[1] Idir ksouri**, les régimes douaniers**, 2ed, Berti éditions, Algérie, 2008, p78.

6- في حالة نقص المعلومات المتعلقة بإعداد التصريح المفصل

في هذه الحالة تنص المادة 84: عندما لا تتوفر لدى المصرح جميع المعلومات اللازمة لإعداد التصريح الجمركي، يرخص له أن يفحص البضائع قبل التصريح بها ويأخذ عينات منها. وفي هذه الحالة يجب قبل الشروع في فتح الطرود تقديم تصريح للاطلاع يسمى " رخصة الفحص"[1].

رابعا: التصريح لدى الجمارك

يجب أن يرفق التصريح لدى الجمارك بالوثائق التالية:

1. الفاتورة التجارية وعليها التوطين البنكي لدى إحدى البنوك المعتمدة في الجزائر (فاتورة تجارية موطنة)
2. سند العبور (ورقة النقل)، وهذا حسب نوعية النقل المستعمل
3. قائمة الطرود (liste de colisage)
4. نسخة من السجل التجاري وفق القانون الجزائري
5. نسخة من البطاقة الجبائية تصدرها مصلحة الضرائب المختصة إقليميا (تم الإمضاء على اتفاقية تعاون بين مصالح التجارة والمديرية العامة للجمارك لتبسيط ملف الجمركة وذلك بالإكتفاء بتقديم هذه النسخ في العملية الأولى فقط)
6. أي وثائق أخرى ذات صلة (إجراءات إدارية خاصة، تراخيص وشهادات تنص عليها التعريفة الجمركية أو تثبت الاستفادة من ميزة ضريبية أو مرتبطة بنظام تفضيلي).

خامسا: نمط العملية التجارية (تصدير، استيراد)

1- حالة تصدير: بغرض تشجيع الصادرات فهناك تسهيلات كثيرة تمنح للمصدر، حيث بالإمكان حتى فحص البضائع داخل محلات المصدر ثم تشحن للتصدير ويسلم له إذن التصدير.

2- حالة استيراد تصفية الحقوق والرسوم وأدائها ورفع البضائع:

حسب المادة 103 من قانون الجمارك الجزائري تصفى الحقوق والرسوم على أساس النسب والتعريفات المعمول بها عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل. إلا في حالة تطبيق أحكام المادة 7 من هذا القانون[2].

أما المادة 109 تنص على أنه لا يجوز أن تسلم الجمارك رخصة رفع اليد إلا بعد أن يتم دفع الحقوق والرسوم المستحقة مسبقا. بعدها يجب على المصرح رفع البضاعة في أجل 15 يوم الموالية[3].

تم تلخيص هذه الخطوات في مخطط أنظر الملحق رقم (3).

---

[1] لا يترتب على ايداع رخصة الفحص أي اثر على وجوب التصريح المفصل وخاصة على مهلة ايداع هذا التصريح. يحدد شكل رخص الفحص والشروط التي يجوز بموجبها السماح بأخذ العينات بمقرر من المدير العام للجمارك.

[2] أحسن بوسقيعة، مرجع سبق ذكره، ص78.

[3] [3] Idir ksouri**, les régimes douaniers**, op.cit, p140.

سادسا: دور التطبيقات التكنولوجية في تسريع عمليات الجمركة

توجهت العديد من الإدارات الجمركية إلى ادخال التطبيقات الحديثة في العمليات الجمركية. ومن بينها الادارة الجمركية الجزائرية. ولمزيد من المعلومات يمكن أن نتناول ما يلي:

1- تعريف نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك(S.I.G.A.D)*

هو عبارة نظام آلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة بغرض تسريع العملية واضفاء طابع الشفافية في المعاملات. والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه في سنة 1995. ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الادارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام. بكل الإدارات الجمركية[1].

2- أهداف نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك

حيث تتمثل اهدافه فيما يلي:

أ- تسريع المعالجة الجمركية للملفات عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية؛

ب- ترشيد عمليات الرقابة؛

ت- زيادة مستوى الشفافية في المعاملات التجارية؛

ث- التطبيق الدقيق للقوانين الجمركية؛

ج- الدقة في الاحصائيات التجارية المقدمة.

الفرع الثاني: زيادة فعالية الرقابة الجمركية لتسريع الإجراءات الجمركية

تسعى الإدارة الجمركية في الجزائر إلى تبني مفهوم التوازن بين الرقابة والتسهيل. بحث تسمح بحركية للسلع دون المساس بأمن الاقتصاد الوطني. وذلك من تجسيد معايير الرقابة اللاحقة التي تعتبر وسيلة للتخفيف من مشاكل الرقابة الفورية. ولمزيد من المعلومات نطرح ما يلي:

أولا: تعريف الرقابة الجمركية وأنواعها:

نتناول تعريف الرقابة الجمركية وفق ما نصت عليه اتفاقية كيوتو. بالإضافة إلى ذكر الأنواع الثلاثة للرقابة. ويكون ذلك كالتالي:

* Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douanes

[1]Pour plus d'informations, consultez le site suivant: 10/05/2016
http://www.douane.gov.dz/pdf/manuel_sigad.pdf

1- تعريف الرقابة الجمركية

حسب الفصل السادس من اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية تعرف الرقابة الجمركية بأنه تلك العملية التي تخضع لها كل البضائع، بما فيها وسائل النقل. التي تدخل أو تغادر المنطقة الجمركية بغض النظر إن كانت خاضعة للرسوم والضرائب أم لا. وينبغي أن تقتصر الرقابة الجمركية على ما يلزم لضمان التقيد بقانون الجمارك[1].

2- أنواع الرقابة الجمركية:

نميز بين الأنواع التالية[2]:

أ- قبل وصول السلعة: نذكر في هذا المقام مثلا: مراجعة خط الرحلة الخاص بوسائل النقل من أجل تحديد تلك الوسائل التي بدأت رحلتها من دول المصدر أو عبرت ترانزيت منها. كما تشمل مراجعة بيانات الركاب قبل وصول وسيلة النقل بهدف تحديد من قد يمثلون خطورة تهريب كبيرة. ومراجعة قوائم البضائع قبل وصول وسيلة النقل بهدف تحديد البضائع التي يجب أن تخضع لمراجعة أكثر تشدداً عند الوصول[3].

ب- بعد وصول السلعة (الرقابة الفورية): تتم التدقيق في المستندات المقدمة بخصوص دخول البضائع، بهدف تحديد ما يتعلق بخطورة التهريب العالية. كما تشمل التفتيش الذاتي للركاب والمادي للبضائع. ووسائل النقل عند منفذ الدخول أو الخروج.

ج- الرقابة اللاحقة: تتم المراجعة اللاحقة للمستندات التي سبق تقديمها للجمارك عن بضائع تم الإفراج عنها بموجب نظام المخاطر دون كشف أو معاينة، وذلك في مواقع ومكاتب أصحاب الشأن للتأكد من سلامتها.

ثانيا: متطلبات فعالية الرقابة الجمركية

بغرض تسهيل إجراءات الجمركة وسرعة الإفراج عن البضائع يجب أن تتوفر لدى الإدارة الجمركية ما يلي[4]:

---

[1] organisation mondiale des douanes, **convention internationale pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers (amendée)**, Bruxelles, 1999, p24.

[2] عبد الناصر عزالدين، **تحديات العمل الجمركي في الشق الرقابي**، الندوة الدولية : دور عصرنة الإدارة الجمركية في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2015، ص31.

[3] هناك دليل مشترك بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمات النقل البحري والجوي صدر سنة 2014 يتكلم عن المعلومات المسبقة عن المسافرين انظر العنوان التالي:

guidelines on advance passenger information

[4] organisation mondiale des douanes, **convention internationale pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers (amendée)**, op.cit, p25.

1. ضرورة استخدام إدارة المخاطر في العمل الرقابي الجمركي؛
2. على الجمارك استخدام تحليل الأخطار لتحديد الأشخاص والبضائع بما فيها وسائل النقل التي يجب اخضاعها للتفتيش؛
3. يجب أن تتضمن أنظمة الرقابة الجمركية إجراءات رقابية مبتية على التدقيق؛
4. ضرورة التعاون مع الادرات الجمركية الأخرى من خلال ابرام اتفاقيات مساعدة إدارية متبادلة في الميدان الجمركي وتعزيز الرقابة الجمركية؛
5. ينبغي إبرام اتفاقيات مع بقية المصالح ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على سبيل المثال مصالح التجارة لتعزيز الرقابة الجمركية؛
6. تبني النظم التكنولوجية الحديثة المساعدة في عملية الرقابة الجمركية.

المبحث الثالث: السياسة التجارية والآثار الاقتصادية للجمارك بين التأييد والمعارضة

يتناول هذا المبحث الآثار الاقتصادية المختلفة التي تنجم عن تطبيق الضرائب الجمركية بأشكالها المختلفة. وسوف ندرس تلك الآثار أولا في إطار التوازن الجزئي، مركزين على تأثير تلك الضرائب الجمركية على دولة واحدة، وباعتبار أن هذه الدولة صغيرة لا تؤثر على المعروض العالمي من السلعة محل البحث، ثم نقوم بدراسة هذا التأثير في ظل التوازن العام.

المطلب الأول: السياسة التجارية بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وحماية الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني: تحليل تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاد الدولة الصغيرة في إطار التوازن الجزئي

المطلب الثالث: أثر دعم الصادرات على القطاعات الاقتصادية وتوازن السوق العالمي

المطلب الأول: السياسة التجارية بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وحماية الاقتصاد الوطني

يتناول هذا المطلب جانب مهم يتعلق الأمر بقضية السياسة الجمركية حيث نعرج في البداية على مفهومها، وأهم الأهداف الخاصة بها وأدواتها.

الفرع الأول: طبيعة السياسة التجارية

تتنوع السياسات التجارية المطبقة من طرف الدول بين الحماية والحرية. وهذا بحسب موقف الدولة ومدى قوتها الاقتصادية. وارتباطها بالاتفاقيات التجارية الاقليمية والدولية. حيث نجد العديد من الدول كانت تمارس سابقا اساليب حماية تقليدية بغرض ضمان تطوير صناعتها الناشئة، مع مرور الزمن وتطور اقتصادها. وكذا التزامها بمبادئ التحرير التجاري تخلت عن هذه الأساليب التقليدية. لكن في السنوات الأخيرة ظهرت أنواع من القيود الجديدة التي جاءت باسم حماية البيئة والصحة.

أولا: تعريف السياسة التجارية وأنواعها

يمكن تعريف السياسة التجارية وذكر أنواعها وفق التسلسل التالي:

1- تعريف السياسة التجارية

هي مجموعة التدبير والإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على حركة السلع التي تجتاز حدودها، سواء المستوردة أو المصدرة ومن بينها السلع المنتجة محليا لتحقيق أهداف معينة[1].

[1] خالد عليان عليمان، علي احمد المشاقبة، **ادارة التخليص الجمركي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص23

وكمفهوم واسع تشمل جميع المتطلبات التي تسمح بتنمية وتسهيل التجارة. وزيادة التدفق السلعي على المستوى العالمي[1].

2- أنواع السياسات التجارية وخصائص السياسة التجارية المثلى:

نتناول في هذه الجزئية من البحث نوعين من السياسات التجارية وهما على النحو التالي:

أ- سياسة حرية التجارة الدولية:

يرى أنصار حرية التجارة ضرورة اطلاق التبادل السلعي بين الدول دون قيود تعوقه. وبعيدا عن تدخل السلطات العامة. وتأكد هذا المبدأ على يد رواد المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث ودافيد ريكاردو. وعلى إثر فشل الدولة خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي جاء النقديين. وهي المدرسة التي كان لها الدور الرائد في التحول نحو عولم الرأسمالية. مرتكزين على مبدأ الحرية التجارية مستندين في طرحهم على النموذج الكلاسيكي. فالفكر التقليدي آمن بحرية التجارة كأساس لعمل السوق سواء على المستوى المحلي أو الدولي. وهو وضع تدعمه وتؤكده الاتجاهات الليبرالية المعاصرة. كما هو مجسد في الفكر التجاري الذي تدعمه منظمة التجارة العالمية. وبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي[2].

ب- سياسة حماية التجارة

يقصد بسياسة حماية التجارة أو تقيدها تلك السياسة التي تطبق وتنفذ من خلال التشريعات والقواعد الهادفة إلى حماية الصناعة والسوق الوطنية من المنافسة الاجنبية. وقد تكون تلك السياسات التقييدية في شكل فرض ضرائب جمركية للحد من دخول سلع أجنبية حيث ترتفع أسعارها، أو تقنين دخولها من خلال ما يعرف بنظام الحصص أو عقد الاتفاقيات الدولية لتحديد حجم وأنواع السلع المسموح بدخولها، كما قد تأخذ الحماية شكل تقديم دعم أو إعانات إلى المنتجين المحليين لتشجيع الانتاج المحلي على المنافسة الاجنبية، كما أن هناك أساليب إدارية وتنظيمية وبيئية عديدة تستخدمها الدول للتحكم في تجارتها مع بقية دول العالم[3].

ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن مجموع الإجراءات التجارية التقييدية التي نشأت منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 تستمر بالتصاعد بشكل مقلق. فمنذ ذلك العام، أضيف 2146 إجراء للحماية التجارية. ولم يلغى منها سوى 24 بالمائة، حيث يبلغ عددها نحو 1638 إجراء. وقد وصل عدد

---

[1] Jean-Pierre Rolland, **Analyse de la cohérence des politiques commerciales en Afrique de l'Ouest**, Agence Française de Développement, France, 2011, p27.

[2] آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر – مصر)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص23.

[3] نفس المرجع السابق، ص26.

إجراءات الحماية التجارية التي وضعت موضع التنفيذ خلال الفترة الممتدة من منتصف نوفمبر 2013 لغاية منتصف اكتوبر 2014 إلى 168، بما يعني أن المتوسط الشهري لعدد إجراءات الحماية التجارية هو أعلى من أي زمن قبل أكتوبر 2008.[1]

ج- خصائص السياسة التجارية المثلى

يمكن تقييم نجاح أي سياسة تجارية على أساس مساهمتها الفعلية في تحسين نفاذ السلع والخدمات المنتجة محليا إلى الأواق الخارجية. وعلى أساس قدرتها على التخفيف من آثار الانفتاح وتحرير التجارة والعولمة على السوق المحلية. ويمكن قياس آثار السياسة التجارية على التنمية والنمو بقياس آثارها على المتغيرات الاقتصادية الكلية: مستوى الاستثمار؛ استحداث مناصب الشغل ونقل التكنولوجيا[2].

ثانيا: أهمية الأدوات الجمركية ضمن السياسة التجارية

تعتبر الأدوات الجمركية من أدوات السياسة التجارية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأغراض التالية:

1. تقليل حجم الواردات بهدف تقليل العجز في الميزان التجاري؛
2. تغيير التركيب السلعي للواردات: أي أن فرض الضريبة الجمركية على سلعة دون أخرى سوف يغير الطلب؛
3. تسهيل التبادل التجاري بين الدول؛
4. دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات: إن إحدى الإجراءات التي تلجأ إليها الدولة لدعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات من خلال السياسة الجمركية فالسماح للمواد الأولية بالدخول تحت وضع الإدخال المؤقت وإعفائها من الضرائب الجمركية لحين إعادة تصديرها بعد أن يتم تصنيعها سيؤدي ذلك إلى تشجيع الصادرات إلى الحد الذي تؤدي به الى دعم الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: تحليل أدوات السياسة التجارية وترتيبها وفق منظور منظمة التجارة العالمية

يوجد نوعين أساسيين في أدوات السياسة التجارية وهما:

---

[1] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2015-2016 التحديات والمستجدات في ظل التطورات العربية والعالمية**، التقرير رقم 22، لبنان، 2015، ص24.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا**، الامم المتحدة، واشنطن، 2009، ص1.

أولا: القيود التعريفية: tariff barriers

هي في العادة مكونة من الرسوم والضرائب المفروضة على الواردات وفي حالات محدودة جدا ممكن تكون هناك ضرائب على الصادرات. وتمت دراستها في السابق من البحث. لكن لابأس أن نذكر بها وهي: الضريبة الجمركية القيمية؛ الضريبة الجمركية النوعية؛ الضريبة الجمركية المركبة؛ الضريبة الجمركية التفضيلية؛ الضريبة الجمركية الاضافية[1].

ثانيا: القيود غير التعريفية:non-tariff barriers

هي بدورها يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- القيود الكمية

تتكون القيود الكمية من مجموعة من الأنواع يمكن ايجازها كالتالي:

أ- نظام الحصص:

هو ذلك النظام الذي يتم بمقتضاه قيام الدولة بتحديد كمية الواردات التي يسمح بدخولها الى سوقها الوطنية من سلعة معينة خلال فترو زمنية محددة[2].

ب- تراخيص الاستيراد:

هو نظام يتم بموجبه اشتراط حصول المستوردين مسبقا على تراخيص من الجهة الوصية التي تمارس الرقابة على عمليات الاستيراد. ويتم تحديد حصة كل مستورد على أساس وارداته من السلعة في فترة زمنية ماضية. تنص اتفاقية إجراءات ترخيص استيراد*: على أن تراخيص الاستيراد يجب أن تكون بسيطة وشفافة ويمكن التنبؤ بها حتى لا تخلق الحواجز أمام التجارة[3].

بالنسبة للجزائر، ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها تم صدور مرسوم تنفيذي بتاريخ 6 ديسمبر 2015 يبين شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع[4].

ج- نظام الحظر:

يكون هذا النوع من السياسات من خلال تطبيق أحد الدول لسياسة منع دخول منتوجات دولة ما نتيجة مشاكل وتوتر في العلاقات السياسية. أو لا توجد اصلا علاقة دبلوماسية بينهما.

---

[1] Van den bossche & zdouc**, the law and policy of the world organization**, 3ed, Cambridge university press, united states of America, 2013, p420.

[2] جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص216.

* L'Accord sur les procédures de licences d'importation

[3] Les licences d'importation 30/04/2016
https://www.wto.org/french/tratop_f/implic_f/implic_f.htm

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **مرسوم تنفيذي بتاريخ 6 ديسمبر 2015 يبين شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع**، العدد: 66، الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 2015، الجزائر، ص08.

2- القيود التنظيمية:

نميز هنا بين مجموعة من الآليات من بينها:

أ- المعاهدات والاتفاقيات التجارية:

تعتبر اتفاق تبرمه دولة ما مع دولة أخرى أو مجموعة دول بهدف تنظيم العلاقات التجارية والسياسية بينهما. ومن ثمة تعطي ديناميكية للعلاقات الدولية في شقها السياسي والاقتصادي.
فحين نجد الاتفاقية التجارية تعبر عن علاقة اقتصادية تفضيلية بين بلدين وتسمى ثنائية أو مجموعة اقليمية أو متعددة الاطراف تسعى من خلالها الدول الى منح مزايا تفضيلية لبعضهم البعض في المعاملات التجارية.

ب- اتفاقية الدفع

يجد هذا النوع من الاتفاقيات مكانته عند الدول التي تعمل بنظام الرقابة على الصرف. وتفرض قيود مشددة على عمليات تحويل العملة. وهو عبارة عن آلية يتم بموجبها تنظيم قواعد تسوية الشق المالي للصفقات التجارية. وغير من العمليات المالية بناءا على الاحكام المتفق عليها بين الطرفين.

ج- العراقيل المرتبطة بالعمل الجمركي:

تكون من خلال: التعقيد في فرض الرسوم الجمركية وعدم شفافيتها؛ مشاكل التقييم الجمركي وعدم وضوحها كما أشرنا اليه سابقا؛ طول زمن الافراج ومكوث البضائع لزمن كبير في المستودعات؛ نقص التسهيلات الجمركية...الخ[1].

د- المعايير البيئية:

تدرس هذه المعايير الاليات المتعلقة بحماية البيئة وكذا الصحة والصحة النباتية. وتصدر المعايير البيئية في معظمها عن لجان من الخبراء الدوليين، ومن ثمة يتم اعتمادها وتكييفها وفقا لاحتياجات الدول ومصالحها وظروفها. وهي تستند إلى مبادئ علمية تهدف إلى التخفيف من الأخطار التي قد تلحق بالبيئة. وكذا الاخطار التي تلحق بالصحة والسلامة العامة. ولكن يمكن أن تؤدي المعايير البيئية إلى زيادة تكاليف الانتاج. وأن تشكل حواجز أمام التجارة خاصة بالنسبة لنفاذ سلع الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة. ويشترط من أجل نجاح هذه المعايير أن تكون واضحة وعادلة كي يتم الالتزام بها ومن ثمة تتحقق التنمية المستدامة[2].

[1] L'Organisation mondiale du commerce, **Comprendre l'OMC**, Genève (Suisse), 2015, p49.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، الامم المتحدة، واشنطن، 2005، ص3.

للإشارة فقط، أن المادة عشرون (20) من الجات (GATT) تسمح للحكومات للتدخل في التجارة لغرض حماية صحة وحياة الإنسان أو الحيوان أو الصحة النباتية. وأن القوانين يجب أن تكون على أساس العلم ويجب ألا تتسبب في التمييز غير المبرر بين السلع[1].

3- القيود النقدية:

نميز في هذا بين ما يلي:

أ- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

تعتبر آلية من آليات السياسة النقدية المباشرة، حيث يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى ايداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي (بنك البنوك) لمدة محددة. وبما أن المستوردين في الغالب يكونوا غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي إلى رفع تكلفة الواردات[2].

ب- الرقابة على الصرف

مجموعة من الأنظمة والقوانين التي تصدرها الدولة بغية إخضاع معاملات الأفراد والهيئات مع الخارج، للسياسة التي تراها أنها تكفل الصالح العام ويستوي في ذلك التدخل من الناحية المالية، عن طريق تنظيم عمليات الصرف الأجنبي، التي تقوم بها البنوك أو رسم سياسة، تهدف إلى توفير نقد أجنبي عن طريق إعاقة الاستيراد أو دفع الصادرات بتأثير وسائل مصطنعة ترسمها السلطات[3].

يعد نظام مراقبة الصرف أحد الاليات التي يتم من خلالها كذلك تدخل السلطة النقدية في النشاط الاقتصادي ممثلة في البنك المركزي. ومن خلال هذه الالية تكون عمليات الصرف محتكرة من طرف الدولة. وهي تسعى من خلالها إلى ضبط الحركة التجارية. والنسبة للجزائر فإن مجلس النقد والقرض هو المخول قانونا بوضع المعايير التي تنظم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال من الجزائر وإليها[4].

ج- نظام الاعانات والدعم:

تعتبر أحد الآليات التي تستعملها الدولة من خلال منح دعم في شكل نقدي مباشر للصادرات من أجل تمكينها من السوق الى الاسواق الدولية بسعر تنافسي. ومن ثمة زيادة الحصة السوقية لذلك المنتج

---

[1] OECD, **Dimension: Politique Commerciale et Facilitation des Échanges Commerciaux (Maroc)**, Stratégie De Développement Du Climat Des Affaires, 2011, p27.

[2] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص82.

[3] ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص 14.

[4] لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص223.

الذي تم تصديره. وكذلك تقوم الدولة بدعم الواردات من خلال جعل معاملة خاصة لبعض الواردات الاساسية وهو في الحقيقة كيلا الممارستين لهما أثر سلبي على خزينة الدولة. سوف نقدم شرح بالتفصيل في القادم من البحث.

د- أسلوب الاغراق:

حسب الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات): يعتبر منتج ما منتج مغرق، أي أنه أدخل في تجارة بلد ما بأقل من قيمته العادية، إذا كان سعر تصدير المنتج المصدر من بلد إلى آخر أقل من السعر المماثل، في مجرى التجارة العادية، للمنتج المشابه حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر[1].

ويعود الإغراق بالرفاهية على المستهلكين في بلد المستورد في الامد القصير، كونه يتحصل على السلعة بسعر مواتي. ولكن في الأمد الطويل يكون له أثر سلبي، كون أن الشركة التي مارست هذه الظاهرة سوف تبقى وحدها في السوق وتصبح تمارس الاحتكار السوقي.

ثالثا: ترتيب أدوات السياسة التجارية وفق منظور منظمة التجارية العالمية

قامت منظمة التجارة العالمية بترتيب أدوات السياسة التجارية من المقبول إلى المرفوض وفق السياق الموضح في الجدول أدناه. وهذا كون أن عملية تقييد التجارة تنجر عنها تكلفة وتؤدي إلى سوء تخصيص الموارد. حيث الآليات (الأدوات) السعرية تؤدي إلى حصول تكاليف في جانبي الإنتاج والاستهلاك. أما القيود الكمية فهي أكثر تكلفة منها. (وسوف نوضح كل هذا المطالب الموالية)

الجدول رقم(5): يوضح ترتيب أدوات السياسة التجارية من منظور منظمة التجارة العالمية

الأداة	الترتيب الاقتصادي	مدى توافقها مع مبادئ منظمة التجارة العالمية
دعم الانتاج	1	مقبولة (تخضع للرسوم التعويضية)
الرسوم الجمركية	2	مقبولة (إلى مستوى التعريفة المربوطة)
الحصص الكمية	3	ممنوعة (إلا الاستثناءات)
قيود الصادرات الطوعية	4	ممنوعة على الاطلاق

المصدر: النظام التجاري العالمي ومختلف اتفاقيات التجارة العالمية أنظر الرابط التالي: 2016/01/13
http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/YemenFirstDay.pdf

[1] Pour plus information consulte le cite suivant :
https://www.wto.org/english/tratop_e/adp_e/adp_info_e.htm

المطلب الثاني: تحليل تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاد الدولة الصغيرة في إطار التوازن الجزئي

تسعى الدول من خلال فرض الضرائب الجمركية، إلى تحقيق جملة من العناصر أهمها: حماية الإنتاج الوطني وتدعيم المركز المالي للخزينة العمومية. إلا أن هذا الأمر لا يكون بشكل إيجابي على المستهلكين باعتبار أن المستهلك في الأخير هو من يتحمل العبء الضريبي. ومن خلال هذا المحور سوف نوضح بشيء من التفصيل الأعباء والفوائد، التي يمكن أن تنجر عن فرض ضريبة جمركية في ظل اقتصاد صغير.

الفرع الأول: المبادئ الأساسية لتحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واقتصاد الدولة الصغيرة

توجد جملة من ضوابط الحاكمة لتحليل طبيعة تلك العلاقة. وذلك حتى تسهل عملية التحليل ومعرفة الأثر الناجم عن المتغير المستقل(الضرائب الجمركية)، والمتغير التابع وهو المؤشرات الاقتصادية. ويمكن إيجاز أهم الفرضيات في النقاط التالية[1]:

1. يكون التحليل في إطار التوازن الجزئي وليس التوازن العام؛
2. يتم التحليل في إطار قياس التأثير على دولة واحدة محل الدراسة؛
3. يتم التحليل في إطار الدولة الصغيرة (كونها غير مؤثرة على العرض العالمي)؛
4. يجرى التحليل في ظل المرونة اللانهائية لمنحنى العرض العالمي؛
5. يكون التحليل في ظل عدم قدرة الدولة محل الدراسة في التأثير على السعر العالمي؛
6. يفترض عدم وجود حالات الغش والتهرب الجمركي في الإدارة الجمركية؛
7. يفترض دقة التقدير والتقييم الجمركي وفق الإجراءات المعروفة.

الشكل رقم(3): دراسة تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدولة الصغيرة

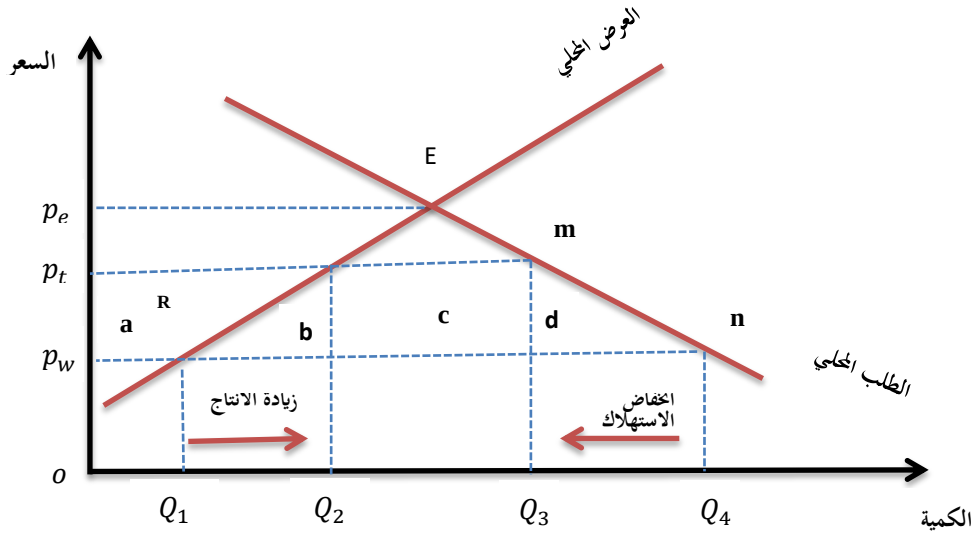

المصدر: بول كروقمان وموريس، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة، ج1، ترجمة محمد بن عبدالله الجراح و حمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء، الرياض، المملكة العربية السعودية،

[1] محمد حامد عبدالرزاق، **اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص44.

المختصرات المستعملة في النموذج:

المتغير	المختصر
السعر العالمي	p_w
العرض العالمي	s_w
منحنى العرض العالمي للسلعة القمح	s_w
الدولة الصغيرة	E
منحنى العرض المحلي للدولة الصغيرة	s_d
منحنى الطلب المحلي للدولة الصغيرة	D_d
الكمية	Q
السعر المحلي	P_d
الضريبة الجمركية	t
سعر الاستيراد بدون الضريبة	P_w
سعر الاستيراد بإضافة الضريبة	$P_w + t$

الفرع الثاني: تحليل عناصر الدراسة

يظهر الشكل السابق تمثيل كل من منحنى الطلب المحلي ومنحنى العرض المحلي (الجزائر) بالنسبة لسلعة القمح. وكون السعر المحلي لهذه السلعة (P_0) اكبر من السعر العالمي لها(P_w)، وفي ظل زيادة المطلوب من هذه السلعة محليا عن المعروض منها محليا عند السعر العالمي(P_w)، نجد هذه الدولة تكون راغبة في استيراد الكمية(Q_1Q_2) والتي تعبر عن الفرق بين المعروض المحلي من القمح وهو(O Q_1) المطلوب المحلي منه وهو(Q_2 O) وستقوم باستيراده عند السعر العالمي المعطى وهو(P_w). فمثلا لو كان السعر العالمي للوحدة **(الطن)** من القمح يساوي 100 دج، وعدد الوحدات المستوردة (Q_1Q_2) = مليون طن قمح، فإن مدفوعات الواردات في هذه الحالة تعادل مائة مليون دج، وهي مساحة المستطيل(Q1Q2RN)، هذا هو الوضع في حالة حرية التجارة وقبل فرض الضرائب الجمركية.

حيث يصبح فائض المنتج معادلا لمساحة المثلث(UNP_w) وهو المساحة المحصورة بين السعر العالمي للقمح وبين منحنى العرض المحلي لهذه السلعة. اما الفائض المستهلك فيسبح معادلا لمساحة المثلث(RKP_w)[1].

الفرع الثالث: الوضع بعد فرض الضريبة:

نفترض أن الدولة محل البحث (الجزائر) قامت بفرض ضريبة جمركية على الواردات القادمة من العالم الخارجي بنسبة 20 بالمائة ونرمز لها بالرمزt. إذن يصبح السعر الذي سيتم وفقا له معادلا لسعره العالمي مضاف إليه قيمة الضريبة أي 100+100×0.2=120دج وبالتالي إرتفاع سعر الواردات نتيجة فرض ضريبة الجمارك سيؤثر كما يلي:

1. يزداد العرض المحلي نتيجة الإستفادة من القيد الجمركي، وهذه الزيادة معبر عنها في الشكل السابق بالمسافة (Q1Q3).

[1] محمود حامد عبدالرزاق، **مرجع سبق ذكره**، ص46

2. ينخفض الاستهلاك المحلي من القمح نتيجة ارتفاع سعره بعد فرض الضريبة، وهذا الانخفاض يعبر عنه في الشكل السابق بالمسافة (Q2Q4 و OQ4).
3. تنخفض الواردات نتيجة القيود الجمركية وتصبح فقط(Q3Q4)، بعد أن كانت (Q1Q2).
4. تجني الإدارة الجمركية الجزائرية عائدات جمركية تقدر بحاصل ضرب تلك الضريبة في عدد الوحدات المستوردة (t*Q3Q4) وهي تعبر عن مساحة المستطيل، كما في الشكل السابق وهي تعادل الآتي: بافتراض ان الواردات انخفضت من مليون طن الى 800 الف طن، فإن الحصيلة الجمركية تعادل 800×120×0.2=1920 مليون، أي ما يقارب من مليوني دينار تدخل خزانة الدولة.

الفرع الرابع: تحديد الاثار الاقتصادية الصافية على الاقتصاد الوطني

الاستهلاك المحلي: يؤدي ارتفاع أسعار القمح إلى انخفاض الاستهلاك المحلي من OQ4 الى OQ3 ، ويتضح ذلك من بالانتقال من النقطة N إلى النقطة M على منحنى الطلب المحلي.

الانتاج المحلي: نتيجة لإرتفاع السعر، فإن المؤسسات المحلية تتوسع في انتاجها، حيث يزداد الانتاج المحلي منOQ1 الىOQ2 والسبب في ذلك أن المنتجين المحليين لا يدفعون ضريبة الاستيراد، وهذا يعني بالطبع أن السعر المحلي المرتفع يدفع المنتجين إلى زيادة انتاجهم كما يشير إلى ذلك منحنى العرض المحلي.

الكميات المستوردة: نتيجة للأثرين السابقين (زيادة الانتاج وانخفاض الاستهلاك المحلي) فإن الواردات تنخفض منQ1Q4 الىQ2Q3 .

يمكننا كذلك توضيح المكاسب والخسائر الناتجة عن ضريبة الاستيراد باستخدام الشكل السابق على النحو التالي[1]:

1. في اطار التجارة الحرة يكون فائض المستهلك مساويا للمساحةPwKN وهي مساوية للمساحة الكلية اسفل منحنى الطلب OKNQ4 ناقصا مساحة المستطيلOPwNQ4.
2. عند فرض ضريبة الاستيراد فإن فائض الاستهلاك ينخفض الىPtKM أي أن مقدار النقص في فائض الاستهلاك هو المساحة PwPtMN
3. **يمكن تلخيص الآثار المختلفة لضريبة الاستيراد على النحو التالي:**

1. خسارة المستهلكين = مساحة المنطقة a + مساحة المنطقةb+ مساحة المنطقة c + مساحة المنطقة d

[1] زايري بلقاسم ، **المالية والتجارة الدولية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016، ص265.

= مساحة المستطيل a,b,c +مساحة المثلث d

2. مكاسب المنتجين = مساحة المنطقة a
3. ايرادات الدولة = مساحة المستطيل c
4. صافي ربح او خسارة المجتمع = المجموع الجبري لخسارة المستهلكين ومكاسب الدولة والمنتجين.

ملاحظة هامة: المنطقة b والمنطقة d هي خسارة لا تذهب الى أي قطاع في الاقتصاد، ولهذا تسمى بالخسارة الميتة

المطلب الثالث: أثر دعم الصادرات على القطاعات الاقتصادية وتوازن السوق العالمي

تؤثر سياسة دعم الصادرات على الإنتاج والاستهلاك اللذين يمثلان القطاع الخاص في الاقتصاد، كما تؤثر على الايرادات الحكومية، التي تمثل القطاع الحكومي في الاقتصاد. وللتبسيط سنفترض أن الدعم الحكومي يقدم على شكل مدفوعات نقدية ثابتة s مقابل كل وحدة مصدرة. كما نوضح كيف يتم التوازن في السوق العالمي.

الفرع الأول: دراسة أثر دعم الصادرات

يمكن دراسة هذا الأثر وفق التحليل الموالي

أولا: النموذج البياني لدعم الصادرات

الشكل الموالي يوضح تأثير دعم المصدرين، بافتراض أن الدولة المصدرة صغيرة ، مما يعني أنها تواجه منحنى طلب لا نهائي المرونة P_w وذلك لأنها جزء من عدد كبير من الدول في السوق العالمي، الذي يمثل سوق المنافسة التامة ويظهر تأثير دعم المصدرين على النحو التالي:

الشكل رقم(4) يوضح أثر دعم الصادرات

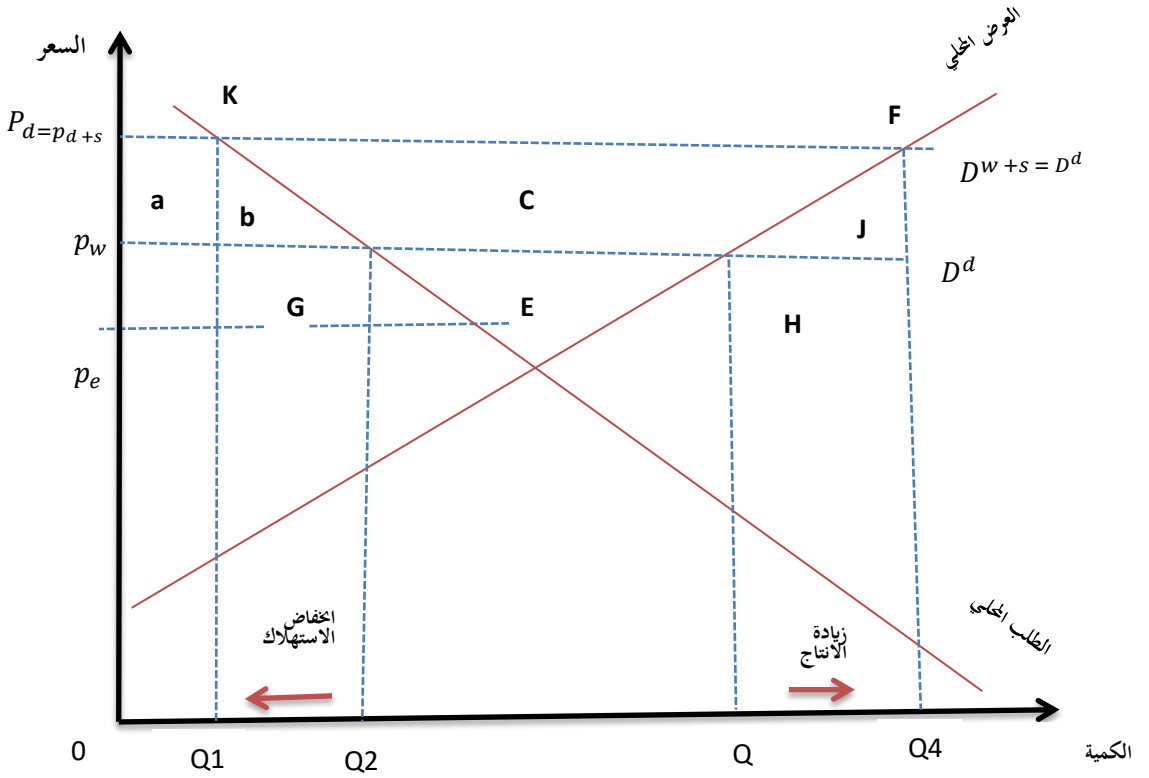

المصدر: علي عبدالفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، ط3 دار المسيرة، عمان، الاردن،2013، ص302.

الرموز المستعملة:

DD: الطلب المحلي

SS: العرض المحلي

E: التوازن في السوق المحلي

ثانيا: شرح الشكل البياني

إن التأثير المباشر لإعطاء المصدرين دعم بمقدار(S) للوحدة هو رفع سعر المصدرين من السعر العالمي P_w الى السعر P_d الذي يزيد عن السعر العالمي بمقدار الدعم s+ $P_d = P_w$ ، وبما أن هذه المنحة متاحة للمؤسسات في حالة البيع في الأسواق العالمية، فإن هذه المؤسسات سوف لا تكون مستعدة لبيع السلعة للمستهلكين المحلين إلا إذا دفعوا السعر المرتفع P_d.

ونتيجة لهذا التغير السعري تتأثر كميات كل من الاستهلاك والانتاج والتصدير على النحو التالي:

الاستهلاك: ارتفاع السعر يقلل كميات الاستهلاك من Q2 الى Q1 يؤدي إلى انخفاض فائض المستهلكين بمقدار المساحة (a+b)

الانتاج: حيث أن ارتفاع السعر نتيجة الدعم المقدم من الحكومة يؤدي إلى تشجيع المنتجين في الصناعة على زيادة الانتاج من Q3 الى Q4 ونتيجة لذلك يزداد فائض المنتجين في هذه الصناعة بمقدار المساحة (a+b+c)

الصادرات: نتيجة لانخفاض الاستهلاك وزيادة الانتاج فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الصادرات من Q2Q3 (المسافة GH) الى Q1Q4 (المسافة KF)

تكلف هذه المنحة الحكومة (دافعي الضرائب) ما يعادل المساحة (b+c+j)، بمعنى تمثل خسارة الحكومة من الايرادات، فيما لو كانت هذه المنحة بمثابة ضريبة استيراد.

ثالثا: ملخص الآثار على الاقتصاد الوطني

يمكن تلخيص هذه الآثار فيما يلي:

1- تراجع الكفاءة الاستهلاكية: بسبب استهلاك المستهلكين كميات أقل مما يجب، وذلك نتيجة لارتفاع السعر الذي يدفعونه الى P_d، في حين كان بإمكانهم شراء هذه الكمية بالأسعار الدولية المنخفضةP_w. ويمثل الانخفاض في الاستهلاك المحلي بمقدار الفرق Q2 وQ1، زيادة في إستهلاك الأجانب الذي يحصلون على هذه الكمية (الفرق بينQ2 وQ1) بالسعر الدوليP_w، في أنها كانت قبل المنحة تستهلك من قبل المستهلكين المحليين الذين كانوا يقيمونها كجزء من المساحة تحت منحنى طلبهمDD . لذلك فإن المساحة (b) تعتبر خسارة ضائعة على المستهلكين المحليين.

2- التراجع في الكفاءة الانتاجية: الناتج عن توسيع الانتاج إلى مستوى أكبر مما يجب، بسبب إعطاء منحة التصدير وهي تمثل تكاليف دفعها الاقتصاد (المساحة تحت منحنى العرض وبحدود الكمية Q3-Q4) اكبر من الايرادات التي حصل عليها من المستهلكين الأجانب وبالتالي فإن دعم التصدير يعمل على إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين وإلى عوامل الانتاج المتخصصة في التصدير.

الفرع الثاني: دراسة التوازن في السوق العالمي:

نحصل على التوازن في السوق العالمي. وذلك من خلال تلاقي منحنى الطلب على الواردات ومنحنى عرض الصادرات. وبالتالي يمكن أن نبين آلية الاشتقاق لكيلا من دالة الصادرات والواردات وفق التمثيل البياني التالي:

أولا: اشتقاق منحنى الطلب على الواردات

تعبر الواردات عن كمية السلع والخدمات المنتجة خارج اقيم الدولة. ونظرا لزيادة حجم الاستهلاك المحلي عن الانتاج المحلي يتم تغطية هذا العجز من خلال دخول هذه السلع الاجنبية الى السوق المحلي للدولة المعنية[1].

الشكل رقم(5): يبين اشتقاق دالة الطلب على الواردات

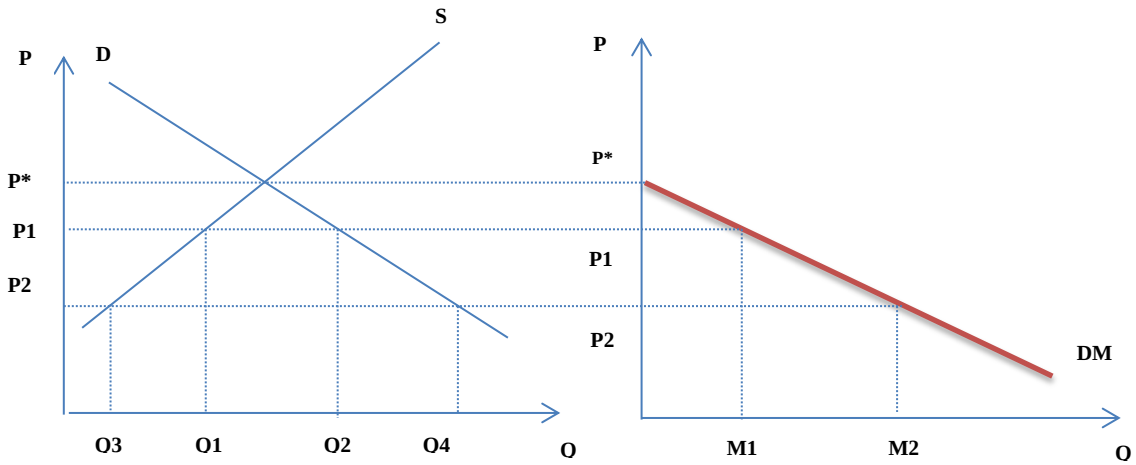

المصدر: حسام علي داود، أيمن أبو خضير، مرجع سبق ذكره، ص22.

الشرح:

في الشكل السابق تم تمثيل منحنى الطلب المحلي والعرض المحلي. حيث عند نقطة التوازن يكون السعر التوازني هو*p. وعند هذه النقطة التجارة الخارجية معدومة. لكن لو نفرض أن السعر العالمي تحقق عند أي سعر أقل من السعر التوازني المحلي. فهذا يفتح الباب للاستيراد، كون أنه يصبح السعر العالمي أفضل من السعر المحلي. وهكذا عندما يستمر في الهبوط. حيث المنتجون المحليون لا يستطيعوا تغطية السوق المحلي. ومن ثمة يتم استيراد الكمية اللازمة من السوق الخارجي. فعلى سبيل المثال عند السعر p1 يكون المنتجون المحليون قادرون على انتاج Q1 في حين الكمية الواجب انتاجها والمطلوبة من المستهلكون هي Q2 وبالتالي هذا الطلب الاضافي يتم تغطيته من خلال استراد الكمية M1 كما هو موضح على منحنى دالة الواردات. ونفس التحليل ولبقية المستويات. وبتوصيل النقاط نحصل على منحنى دالة الطلب على الواردات.

ثانيا: اشتقاق منحنى عرض الصادرات

تتوقف صادرات أية دولة – بالإضافة إلى مستويات الأسعار والدخل والناتج– على كل من التعريفة الجمركية، السياسة التجارية للدولة ولبقية العالم الخارجي وأسعار الصرف. وكذلك تتوقف على

[1] راجع في الموضوع:

صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

مستوى الدخل في الدول الأخرى. ويمكننا القول بأن العوامل الهامة التي تؤثر على صادرات الدولة لا تتوقف مباشرة على عوامل راجعة لحالة الاقتصاد داخل الدولة وإنما تتوقف على عوامل ترجع أساسا إلى دول العالم الخارجي. وخاصة إذا افترضنا أن بعض المتغيرات المؤثرة تكون ثابتة مثل المستويات العامة للأسعار وأسعار الصرف والتعريفة الجمركية السياسات التجارية، ومنه يمكننا أن نفترض أن الصادرات الكلية للاقتصاد المحلي تتحدد كلية بعوامل خارجية أي أنها متغير مستقل[1].

الشكل رقم (6): يوضح طريقة اشتقاق منحنى الصادرات

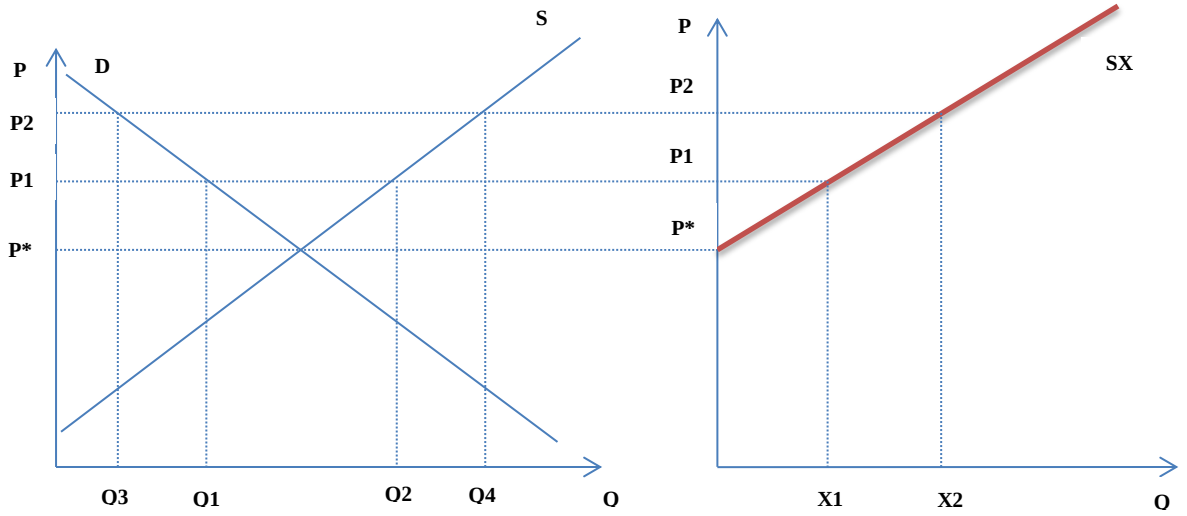

المصدر: حسام علي داود، أيمن أبو خضير، مرجع سبق ذكره، ص24.

الشرح:

في الشكل السابق تم تمثيل منحنى الطلب المحلي والعرض المحلي. حيث عند نقطة التوازن يكون السعر التوازني هو*p. وعند هذه النقطة التجارة الخارجية معدومة. لكن لو نفرض أن السعر العالمي تحقق عند أي سعر أكبر من السعر التوازني المحلي. فهذا يفتح الباب للتصدير، كون أنه يصبح السعر العالمي أفضل من السعر المحلي. وهكذا عندما يستمر في الصعود. حيث المنتجون المحليون يستطيعوا تغطية السوق المحلي. ومن ثمة يتم تصدير الكمية الزائدة إلى السوق الخارجي. فعلى سبيل المثال عند السعر p1 يكون المنتجون المحليون قادرون على انتاج Q2 في حين الكمية المطلوبة من المستهلكون هي Q1 وبالتالي هذا العرض الاضافي يتم تصديره إلى السوق الخارجي كما هو موضح في الكمية X1 كما هو موضح على منحنى عرض الصادرات. ونفس التحليل ولبقية المستويات. وبتوصيل النقاط نحصل على منحنى عرض الصادرات.

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)**، دار أسامة، الجزائر، 2006، ص225.

التوازن في السوق العالمي

بعدما تم اشتقاق كل من دالة الطلب على الواردات ودالة عرض الصادرات. يكون الآن بإمكاننا أن نبني التوازن في السوق العالمي. وفق الاشكال التوضيحية التالية:

الشكل رقم(7): آلية حدوث التوازن في السوق العالمي

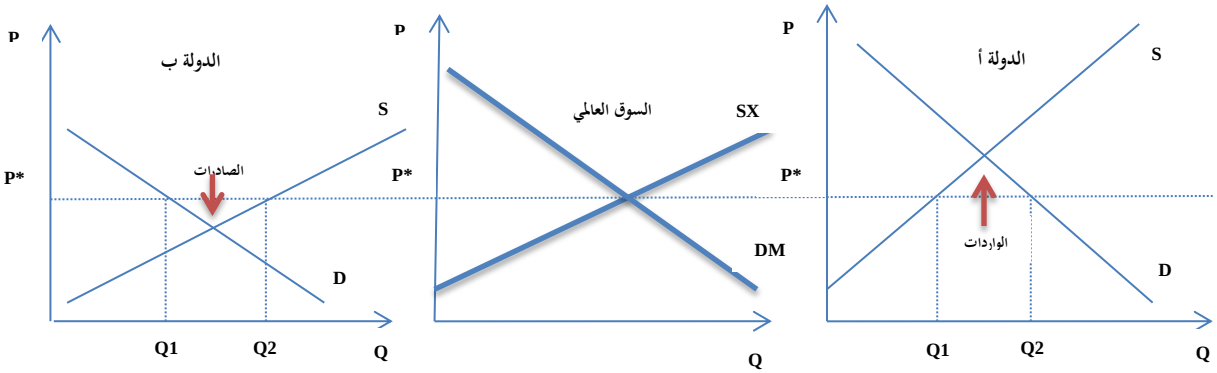

المصدر: حسام علي داود، أيمن أبو خضير، مرجع سبق ذكره، ص25.

المبحث الرابع: دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية نشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

بغرض إيجاد نوع من المرونة، والمساعدة على تطوير التجارة الخارجية تم استحداث جملة من الأنظمة الجمركية. التي من شأنها أن تضفي ديناميكية للنشاط التجاري وتشجعه. وهذا كون السلع التي تدخل في إطار هذه الأنظمة تكون معفاة من الضرائب الجمركية، ونظرا لأهمية هذه الأنظمة الجمركية كعامل أساسي في زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني. لكن الإشكال المطروح هو قلة استخدامها من طرف المتعاملين الاقتصاديين وهو ما يقودنا في هذا المبحث الى تشخيص الأمر وعن الأسباب الحقيقية التي تحول دون استعمالها.

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة الجمركية الاقتصادية

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للأنظمة الجمركية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثالث: وظيفة النقل (العبور)

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة الجمركية الاقتصادية

يتناول هذا المطلب تعريف الأنظمة الجمركية الاقتصادية. وهذا حسب ما نص عليه مسر المصطلحات الجمركية لمنظمة الجمارك العالمية. وكذا حسب قانون الجمارك الجزائرية. بالإضافة الى ابراز الاهمية الاقتصادية للأنظمة الجمركية.

الفرع الأول: تعريف وأهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية

سنتناول فيه ما يلي:

أولا: تعريف الأنظمة الجمركية الاقتصادية

قدم (Claude J Berre) تعريف للأنظمة الجمركية الاقتصادية جاء في كتابه مدخل في القانون الجمركي: أن الأنظمة الجمركية الاقتصادية موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية (الاستيراد والتصدير) عن طريق استعمال آليات حسب النشاط المعني (كإعفاء من الضرائب الجمركية، منح مسبق للمزايا الجبائية المتعلقة بالتصدير ...الخ)[1].

[1] كلود بير (Claude J Berre)، **مدخل في القانون الجمركي**، ط2،ترجمة سعادنة العيد، دار النشر itcis، الجزائر، 2014، ص91.

في حين أن مسرد المصطلحات الجمركية الدولية الصادر عن منظمة الجمارك العالمية فقد أعطى تعريفا للأنظمة الجمركية بأنها: المعاملة (المعالجة) المطبقة من طرف الجمارك على البضائع الخاضعة للرقابة الجمركية[1].

أما المادة 115 مكرر من القانون الجمركي الجزائري فنصت على الأنظمة التالية[2]:

1. العبور؛
2. المستودع الجمركي؛
3. القبول المؤقت؛
4. إعادة التموين بالإعفاء؛
5. المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية؛
6. التصدير المؤقت.

في حين أن قانون المالية لسنة 2013 بموجب المادة 24 بحيث تم إنشاء المادتين 192 مكرر و192 مكرر 1 تم استحداث نظام استرداد الرسوم الجمركية[3].

ثانيا: أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية

بناء على التعريف السابق يمكننا أن نستنبط أهمية الأنظمة الجمركية وهي على النحو التالي[4]:

1. تعتبر أداة فعّالة لتشجيع التصدير كون بعض الواردات يعاد تصديرها في شكل سلع نهائية؛
2. تمكن من تنشيط التجارة الخارجية ومن ثمة تحسين وضعية الميزان التجاري؛
3. تعتبر امتيازات جبائية لتنشيط الاستثمار في الدولة المانحة؛
4. تزيد من فرص التوظيف ومن ثمة المساهمة في التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، مميزاتها ودورتها

تعمل الإدارة الجمركية على مساعدة كل المتعاملين الاقتصاديين. من خلال إيجاد مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تساهم في زيادة نشاطهم وخفض التكاليف الضريبية على عاتقهم. ولعل إتاحة جملة من الأنظمة الجمركية تعتبر وسيلة للمساهمة في زيادة نشاطهم الاقتصادي. وهذا على اختلاف أنواع هذه الأنظمة ومن خلال هذا المحور سوف نعطي تفصيلا عن أنواع الأنظمة وأهم مميزات كل نظام.

[1] Organisation mondiale des douanes, **glossaire des termes douaniers internationaux**, 2013, p31.

[2] بوسقيعة أحسن، **قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية**، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **قانون المالية لسنة 2013، المادة 24**، العدد 72، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2012 ، ص08.

[4] Administration Des Douanes Et Impôts Indirects, **Les Régimes Economiques en Douane**, Ministère des Finances et de la Privatisation, Rabat, Maroc, 2006, p03.

أولا: تصنيف الأنظمة الجمركية الاقتصادية

من منطلق تعدد الأنظمة وكذا تعدد الحالات التي تغطيها الأنظمة الجمركية الاقتصادية أصبح من الضروري تصنيفها بشكل يسهل التعامل معها وسوف نعتمد في هذا التحليل على التصنيف الوظيفي:

1. وظيفة التخزين (Le stockage)؛
2. وظيفة التحويل (La transformation)؛
3. وظيفة الاستعمال (L'utilisation)؛
4. وظيفة النقل (la circulation ou le transit).

ثانيا: مميزات الأنظمة الجمركية الاقتصادية

هناك جملة من العناصر يجب أن تتوفر كي نطلق ميزة الأنظمة الجمركية الاقتصادية عن عملية ما، ومن بين هذه المميزات أوجزنا هذه العناصر في النقاط التالية[1]:

1- مبدأ الخروج عن الولاية الإقليمية

هذا المبدأ من منظور القانون الدولي، عبارة عن حيلة قانونية بموجبها يعتبر بعض الأفراد أو الممتلكات متواجدين خارج الإقليم الموجدين فيه فعليا، وبذلك هم غير خاضعين لتشريعات وقوانين البلد الموجودين فيه.

تجد هذه الحيلة القانونية تجسيدها على مستوى الأنظمة الجمركية الاقتصادية، إذ تعتبر البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي خارج الإقليم الجمركي.

2- تعليق الرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي

بناءا على هذه الحيلة القانونية فإنه يتم تعليق الضرائب الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك وكل الحقوق والرسوم الأخرى بالنسبة للبضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي، فضلا عن ذلك فإنه يتم تعليق تدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي الخاضعة لها بالمقابل تكون هذه البضائع تحت الرقابة الجمركية إلى أن تعطى لها وجهة جمركية نهائية أي حتى تصفية النظام.

3- الكفالة (الضمان)

يتطلب الاستفادة من الأنظمة الجمركية الاقتصادية كشرط اساسي اكتتاب كفالة. لضمان الحقوق والرسوم المعلقة وتسديد مبالغ الغرامات المحتملة.

[1] Halimi Yamine, **Les régimes douaniers économiques: élément crucial pour le renforcement de la compétitivité des entreprises exportatrices par référence à la législation douanière algérienne**, Le Premier Séminaire International sur:" Le rôle de la modernisation de l'administration des douanes pour relever les défis économiques actuels", Université Sétif -1, Lundi et mardi, 26-27 Janvier 2015

تعتبر الكفالة ضمان بالنسبة لقابض الجمارك تجاه الخزينة العامة، يتم استعماله في حالة عدم وفاء المتعامل بالالتزامات المكتتبة. مثلا كعدم احترام الآجال الممنوحة أو عدم إعادة تصدير البضائع الموضوعة تحت النظام.

إلا أنه بعد التأكد من استفاء الالتزامات المكتتبة، تقوم إدارة الجمارك برد الحقوق والرسوم المحتمل إيداعها وتلغي الالتزام مع تسليم سند الإبراء لصاحب الالتزام. وهذا بناء على (المادة 121 ق ج ج). كما أنه عندما يكون ضياع البضائع المكفولة ناتجا عن قوة قاهرة ثابتة قانونا، تعفي إدارة الجمارك صاحب الالتزام وكفيله من دفع الحقوق والرسوم المفروضة والعقوبات المستحقة (المادة 122 ق ج ج).

مع الإشارة أنه طبقا للمادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 وفي إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات وبصرف النظر عن الأحكام التشريعية المخالفة يعفى من الكفالة[1]:

1. دخول البضائع المؤقت من أجل تحسين الصنع؛
2. تصدير البضائع المؤقت من أجل التحسين الجزئي لتصديرها نهائيا؛
3. وكذا التعليب الفارغ الموجه لتوضيب البضائع المعدة للتصدير.

ثالثا: دورة الأنظمة الجمركية الاقتصادية

تعتبر الأنظمة الجمركية الاقتصادية آليات يمكن للمتعامل الاقتصادي اللجوء لاستخدامها وفقا لمراحل معينة ولفترة زمنية محددة وبالتالي فإنها تمر بدورة لها بداية ولها نهاية يمكن أن نوجزها فيما يلي[2]:

1. ايداع طلب للترخيص بنظام جمركي اقتصادي إلا باستثناء قانوني: يرتبط هذا الشرط بالطابع الاستثنائي الذي يميز هذه الأنظمة عن القواعد العادية لإجراءات الجمركة؛
2. الاستجابة للشروط الاقتصادية سواء من حيث استفاء الشروط الاقتصادية لمنح النظام الجمركي الاقتصادي خاصة ما تعلق الامر بوجود مبرر اقتصادي للاستفادة من النظام وكذا عدم تعارضه مع النشاط الاقتصادي للمؤسسات المنتجة محليا؛
3. تقديم المستفيد من النظام الجمركي لضمان الحقوق والرسوم الجمركية؛
4. يمنح الترخيص من طرف الادارة الجمركية المختصة بحيث يكون الترخيص يكتسي طابع الديمومة في شكل (اعتماد / مقرر) أو يتعلق بعملية معينة في شكل (رخصة)؛
5. توضع البضائع ضمن شروط النظام المطلوب؛
6. يتم تصفية النظام من خلال منح البضائع وجهة جمركية مرخص لها.

[1] الجريدة الرسمية، **قانون المالية 1997**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، ص46. الجزائر.

[2] Ibid, p09.

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للأنظمة الجمركية الاقتصادية في الجزائر

نتناول في هذا الجزء مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية التي تبناها التشريع الجمركي الجزائري وفقا لوظائفها المختلفة.

للإشارة فقط، أنه يوجد تجانس كبير بين الأنظمة الجمركية الاقتصادية المنصوص عليها بموجب قانون الجمارك الجزائري وتلك الموجودة في مختلف انحاء دول العالم. كون لا ننسى أن الجزائر وبموجب المرسوم الرئاسي 2000–447 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، قد صادقت على بروتوكول تعديل الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الأنظمة الجمركية والمسماة باتفاقية كيوتو[1].

الفرع الأول: وظيفة التخزين

تمكن وظيفة التخزين من وضع حيز الخدمة آلية "المستودعات"، والتي تسمح بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية، في المواقع المعتمدة من قبل الادارة الجمركية، وهذا مع وقف كل الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي" وفقا للمادة 129 من قانون الجمارك الجزائري.

يوجد حسب قانون الجمارك الجزائري ثلاثة أنواع من المستودعات:

أولا: المستودع العمومي

ينشأ المستودع العمومي عندما تبرره ضرورات التجارة، من طرف كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الإقليم الجمركي يتمثل نشاطه الرئيسي أو الثانوي في تقديم الخدمات في ميدان تخزين البضائع ونقلها وتداولها (حسب المادة 140 من قانون الجمارك الجزائري)، وبالتالي يمكن القول أن المستودع العمومي ينشأ من طرف الأشخاص الممتهنين لوظيفة التخزين لحساب الآخرين.

يدعى المستودع العمومي مستودعا خصوصيا عندما يكون معدا لتخزين البضائع التالية:

1. البضائع التي وجودها في المستودع العمومي يشكل خطرا أو التي تتسبب في إفساد بضائع أخرى؛
2. البضائع التي يتطلب حفظها تجهيزات خاصة. (حسب نص المادة 139 قانون الجمارك الجزائري)؛

ثانيا: المستودع الخاص

طبقا للمادة 154 من قانون الجمارك الجزائري " يمكن أن يمنح المستودع الخاص لكل شخص طبيعي أو معنوي لاستعماله الشخصي من أجل ايداع البضائع المرتبطة بنشاطه. وذلك في انتظار إلحاقها بنظام جمركي أخر مرخص به.

[1] الجريدة الرسمية، **العدد 02، الصادرة بتاريخ 07 يناير 2001**. ص03.

يدعى المستودع الخاص مستودعا خصوصيا عندما يوجه إلى تخزين بضائع يستلزم حفظها منشآت خاصة".

الفرع الثاني: وظيفة التحويل

سنتناول فيه ما يلي:

أولا: القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع

تعرف المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري القبول المؤقت بأنه:

النظام الجمركي الذي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة لغرض معين. والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم. ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي:

1. إما على حالتها دون أن تطرأ عليها تغييرات باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها؛
2. إما بعد تعرضها لتحويل أو تصنيع أو معالجة إضافية أو تصليح في إطار القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع."

ويرمي هذا النظام المستعمل يوميا من قبل السياح الذين يعبرون الحدود بأمتعتهم وعرباتهم ، كما يشير إليه إسمه، إلى إحداث الشروط الضرورية للاستيراد المؤقت للمنتجات التي يحتاجها المقاولون المحليون. ولكن التي قد يكون الخضوع لتدابير الحماية بشأنها ردعيا وغير مبرر في نفس الوقت. وعلاوة على ذلك يسمح هذا النظام المصمم لتشجيع النشاط الاقتصادي في إطار المعارض أو التظاهرات أو التجارب السابقة على البيع باللجوء إلى المعدات الأجنبية لأغراض مرتبطة بالإنتاج مثل استيراد آلات الحفر أو أشغال عمومية بشكل مؤقت (ولابد من الإشارة هنا إلى أن الإعفاء من الحقوق لا يكون في مثل هذه الظروف سوى جزئيا بالنظر إلى القيمة المضافة التي تنشئها هذه الآلات التي تخضع بدورها للرسم على القيمة المضافة)[1].

ثانيا: التصدير المؤقت من أجل تحسين الصنع

يتعلق الأمر بالنظام الجمركي الاقتصادي الذي بموجبه يتم التصدير المؤقت للبضائع. ثم إعادة استيرادها لهدف معين وفي أجل محدد، دون تطبيق تدابير الحظر ذي الطابع الاقتصادي بعد تعرضها لتحويل، تصنيع، معالجة إضافية أو تصليح (حسب المادة 193 من قانون الجمارك الجزائري).

[1] اليزابيت نتاريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، ترجمة دار النشر **(ITCIS)**، الجزائر، 2008، ص43.

ثالثا: المستودع الصناعي

يعتبر المستودع الصناعي محلا خاضعا لمراقبة الادارة الجمركية، حيث يرخص للمؤسسات بإعداد البضائع الموجهة للإنتاج قصد التصدير، مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية التي تخضع لها هذه البضائع (حسب المادة 160 من قانون الجمارك الجزائري)[1].

رابعا: إعادة التموين بالإعفاء

حسب المادة 186 من قانون الجمارك الجزائري يقصد " بإعادة التموين بالإعفاء" النظام الجمركي الذي يسمح بأن تستورد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند الاستيراد، بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية مع البضائع التي أخذت من السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

خامسا: استرداد الرسوم الجمركية le drawback

1- تعريف نظام استرداد الرسوم الجمركية

يقصد باسترداد الرسوم الجمركية النظام الجمركي الذي يمكن عند تصدير البضائع من الحصول على سداد كلي أو جزئي للحقوق والرسوم المدفوعة عند الاستيراد والتي فرضت إما على هذه البضائع وإما على المواد المحتواة في البضائع المصدرة أو المستهلكة خلال انتاجها (حسب المادة 192 مكرر من قانون الجمارك الجزائري).

2- شروط الاستفادة من نظام رد الرسوم:

للاستفادة من نظام استرداد الرسوم الجمركية على المصدر:

1. تبرير الاستيراد المسبق للبضائع الموضوعة للاستهلاك، والمستخدمة في صنع المنتجات المصدرة؛
2. الوفاء بوجه خاص بالالتزامات الخاصة المنصوص عليها في النظام الجمركي المعني، كما يتعين على المستفيدين أن يمسكوا دفاتر أو محاسبة حسب المواد تمكن من التحقق من شرعية طلب الاسترداد (حسب المادة 192 مكرر1 من قانون الجمارك الجزائري).

سادسا: نظام تحويل البضائع الموجهة للاستهلاك

1- تعريف نظام تحويل البضائع الموجهة للاستهلاك

بناء على المادة 196 مكرر 2 من قانون الجمارك الجزائري هو: نظام جمركي بمقتضاه، يمكن أن تخضع البضائع المستوردة تحت الرقابة الجمركية، قبل توجيهها للاستهلاك إلى تحويل أو تصنيع يترتب

[1] هذه البضائع التي يتم تهيئتها ضمن المستودع الصناعي هي نفسها التي نصت عليها المادة 161 من قانون الجمارك الجزائري.

عليه أن يكون مبلغ الحقوق والرسوم عند الاستيراد المطبق على المنتجات المتحصل عليها أقل من المبلغ المطبق على السلع المستوردة.

2- شروط نظام تحويل البضائع الموجهة للاستهلاك:

1. أن يكون الأشخاص المستفيدين موجدين في الإقليم الجمركي و يقومون بأنفسهم أو يوكلون نيابة عنهم طرفا أخر للقيام بجزء من عملية التحويل لحسابهم؛
2. أن يمكن التعرف على السلع المستوردة ضمن المواد التي طرأ عليها التحويل؛
3. أن لا يمكن اقتصاديا إعادة نوعية أو حالة البضائع أثناء وضعها تحت النظام إلى حالتها الأولية؛
4. أن يوجد فرق في مبلغ الحقوق و الرسوم بين المادة المستوردة أو المادة المتحصل عليها؛
5. أن لا يترتب على اللجوء إلى هذا النظام تغيير في أثار القواعد المتعلقة بالمنشأ والقيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة
6. أن تتوفر الشروط اللازمة التي تمكن النظام من المساعدة على إنشاء أو الحفاظ على نشاط تحويل السلع في الإقليم الجمركي دون المساس بالمصالح الأساسية للمنتجين المحليين لنفس السلع.

3- انشاء نظام تحويل البضائع الموجهة للاستهلاك

أنشأ هذا النظام بموجب المادة 48 من قانون المالية لسنة 2008[1]. كما أنه تم تعديل واتمام أحكام هذه المادة بموجب المواد من 38 إلى 41 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008[2].

بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية التي تقوم بتحويل البضائع المستوردة الموجهة للاستهلاك والتي يترتب عليه أن يكون مبلغ الحقوق والرسوم عند الاستيراد المطبق على المنتجات المتحصل عليها أقل من المبلغ المطبق على السلع المستوردة، فإن هذا النظام يعطيها فرصة المفاضلة بين جمركة البضائع عند الاستيراد أو وفقا لقواعد العادية للجمركة أو وضعها تحت هذا النظام محققة عدة امتيازات أهمها:

1. دفع حقوق و رسوم جمركية على نفس البضائع أقل من تلك المقررة ابتداء على اعتبار أن القيمة الواجب أخذها بعين الاعتبار هي قيمة البضائع المستوردة المذكورة على تصريح الوضع تحت النظام؛
2. الاستفادة من عامل الزمن على اعتبار أن دفع الحقوق والرسوم الجمركية يكون عند تاريخ تسجيل التصريح قصد الاستهلاك أي بعد انقضاء الآجال الممنوحة للنظام؛
3. فضلا عن ذلك فإنه لا تخضع النفايات و البقايا التي لا قيمة لها الناتجة عن التحويل للتسعير؛

[1] الجريدة الرسمية، **قانون المالية 2008**، العدد 82 ، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2007، ص14.

[2] الجريدة الرسمية، **قانون المالية التكميلي 2008**، العدد 82 ، الصادر بتاريخ 27يوليو 2008، ص12.

4. أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فيشجع على توجيه المؤسسات للإنتاج المحلي بدل استراد منتجات مصنعة.

سابعا: المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية

يمكن أن نتناول فيه ما يلي:

1- تعريف المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية:

حسب المادة 165 من قانون الجمارك الجزائري "يخصص النظام الجمركي للمصنع الخاضع للمراقبة الجمركية للمنشآت والمؤسسات التي تمارس تحت الرقابة الجمركية[1].

2- المؤسسات المعنية بنظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية:

يستفيد من هذا النظام المؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

1. استخراج وتجميع ونقل زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول والمحروقات السائلة أو الغازية،
2. معالجة وتصفية زيوت خام من البترول أو المعادن الزفتية وغازات البترول والمحروقات الغازية الأخرى قصد الحصول على منتوجات بترولية وما يماثلها، الخاضعة للحقوق الداخلية للاستهلاك وإلى كل الرسوم والأتاوى الأخرى،
3. تمييع المحروقات الغازية،
4. إنتاج المنتوجات البترولية وما يماثلها الخاضعة للحقوق الداخلية للاستهلاك وإلى كل الرسوم والأتاوى الأخرى،
5. إنتاج و تصنيع منتوجات كيماوية وما يماثلها المشتقة من البترول،
6. التصنيع التبعي لمنتوجات أخرى التي تحدد قائمتها عن طريق التنظيم،
7. تشغيل أو استعمال البضائع التي تستفيد من نظام جمركي أو جبائي خاص.".

3- المعالجة الجمركية للبضائع وفق نظام المصنع الخاضع للمراقة الجمركية

بحيث تقبل البضائع الموضوعة تحت نظام المصنع الخاضع للمراقة الجمركية عند دخولها إلى هذا المصنع بوقف الحقوق والرسوم والقيود ذات الطابع الاقتصادي والإجراءات الإدارية الأخرى.

تتم جمركة البضائع المنتجة بالمصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية وفقا:

1. الإعفاء من الحقوق و الرسوم بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير،
2. دفع الحقوق و الرسوم المستحقة بالنسبة للبضائع المعدة للسوق الداخلية.

[1] بوسقيعة أحسن، مرجع سبق ذكره، ص104.

4- مزايا نظام المصنع الخاضع للمراقبة الجمركية:

يمكن القول أن المصانع الخاضعة للمراقبة الجمركية تعتبر نظام جمركي اقتصادي موجه أساسا للمؤسسات والأنشطة المتعلقة بقطاعي المناجم والمحروقات بحيث تمكن المستفيدين من هذا النظام بتحقيق مزايا عدة أهمها:

1. الإعفاء من الحقوق و الرسوم بالنسبة للبضائع المعدة للتصدير،
2. الاستفادة من عامل الوقت في حالة عرض بضائعها للاستهلاك بالسوق المحلية،
3. عدم الالتزام بالقيود ذات الطابع الاقتصادي و الإجراءات الإدارية الأخرى.

الفرع الثالث: وظيفة الاستعمال

تدل تسمية هذا النوع من الأنظمة الجمركية الاقتصادية، بأنه موجه للأنشطة التي يكتفي فيها المستفيد باستعمال البضائع، دون إجراء عمليات تحويل عليها استجابة لحاجة اقتصادية محددة.

أولا: القبول المؤقت مع إعادة التصدير على حالها

يميز القانون الجمركي الجزائري بالنسبة للقبول المؤقت نوعين من الأنظمة. وفقا إذا ما تتم إعادة تصدير البضاعة على حالها (وظيفة الاستعمال) أو في إطار تحسين الصنع (وظيفة التحويل).

يسمح نظام الجمركي الاقتصادي "القبول المؤقت مع إعادة التصدير على حالها " بدخول الإقليم الجمركي للبضائع الأجنبية المعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم، ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي، على حالتها أي دون أن تطرأ عليها تغييرات، باستثناء النقص العادي للبضائع نتيجة استعمالها.(المادة 174 من قانون الجمارك الجزائري)[1].

يهدف هذا النظام لتسهيل الأنشطة الصناعية في الجزائر والمحافظة عليها بمنح امتيازات مهمة على غرار تعليق الحقوق والرسوم ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الاقتصادي عند استراد البضائع، لاستعمالها ثم إعادة تصديرها على حالها.

يمكن التمييز بين نوعين القبول المؤقت مع إعادة التصدير على حالها بحيث يتعلق الأول بالعتاد أما الثاني فيخص المعارض.

ثانيا: القبول المؤقت للعتاد لاستعماله على حاله

يعتبر القبول المؤقت للعتاد لاستعماله على حاله، أحد أشكال نظام القبول المؤقت بحيث بموجبه يسمح بإدخال للإقليم الوطني مؤقتا. عتاد أجنبي من أجل إنتاج أو انجاز أشغال أو القيام بعمليات نقل داخلية مع تعليق جزئي أو كلي للحقوق والرسوم الجمركية.

[1] أحسن بوسقيعة، مرجع سبق ذكره، ص109.

تجدر الإشارة أنه بموجب المادة 39 من قانون المالية لسنة 2010 التي عدلت المادة 181 من قانون الجمارك فإن أصبح "يمكن منح هذا النظام لعتاد مستورد من قبل المتعاملين المقيمين" بعدما كانت نفس المادة تشترط " يجب أن يكون العتاد المستورد مع التعليق الجزئي، ملك شخص مستقر أو مقيم خارج الإقليم الجمركي الوطني"[1].

كما أنه بموجب المادة 26 من قانون المالية لسنة 2013، التي عدلت المادة 181 من قانون الجمارك، فقد أصبحت تحسب الحقوق و الرسوم الواجب تحصيلها على أساس معدل وحيد، محدد عن كل شهر أو جزء من الشهر الذي وضعت خلاله البضائع تحت نظام القبول المؤقت بدل احتسابها حسب قواعد الاستهلاك التخطيطية المعمول بها بالنسبة لصنف العتاد المعني[2].

تم إدراج هذه الأحكام في قانون الجمارك الجزائري، من جهة لتفادي منافسة المؤسسات الوطنية من طرف المؤسسات الأجنبية التي لم يتحمل عتادها الحقوق والرسوم الجمركية. ومن جهة أخرى للسماح بتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية تدريجيا.

ثالثا: القبول المؤقت للعرض (المعارض، المؤتمرات و التظاهرات)

يتعلق الأمر بنظام جمركي اقتصادي يسمح بموجبه إدخال بشكل مؤقت، لأصناف من البضائع للإقليم الوطني لعرضها خلال مناسبات معينة (معارض، مؤتمرات وتظاهرات). ثم إعادة تصديرها على حالتها دون رخصة مسبقة. ومع توقيف كلي للحقوق والرسوم الجمركية.

أما بالنسبة للبضائع التي يمكنها الاستفادة من هذا النظام، فالتشريع الجمركي قد عدد على غرار اتفاقية إسطنبول المتعلقة بالقبول المؤقت[3].

رابعا: نظام التصدير المؤقت مع إعادة الاستيراد على حالها

يتعلق الأمر بنظام جمركي اقتصادي بموجبه يتم التصدير المؤقت للبضائع ثم إعادة استيرادها لهدف معين وفي أجل محدد، دون تطبيق تدابير الحظر ذي الطابع الاقتصادي، على حالتها أي دون أن يطرأ عليها تغيير، باستثناء النقص العادي نتيجة استعمالها (المادة 193 من قانون الجمارك الجزائري).

يميز التشريع الجمركي الجزائري بالنسبة للتصدير المؤقت نوعين من الأنظمة وفقا إذا ما تتم إعادة استيراد البضاعة على حالها (وظيفة الاستعمال) أو في إطار تحسين الصنع (وظيفة التحويل).

[1] الجريدة الرسمية، **قانون المالية 2010**، العدد 78 ، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2009، الجزائر، ص15.
[2] الجريدة الرسمية، **قانون المالية 2013**، العدد 72 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2012، الجزائر، ص10.
[3] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى الاتفاقية الدولية الخاصة بالإدخال المؤقت.

خامسا: نظام دفتر القبول المؤقت ATA• le système de carnet

هو عبارة عن مستند (وثيقة) جمركي دولي يسمح بحرية تنقل البضائع عبر مختلف الحدود وقبولها مؤقتا مع تعليق الحقوق والرسوم الجمركية، بحيث تتنقل هذه البضائع بموجب وثيقة واحدة: " دفتر القبول المؤقت" تمنح في إطار ضمان دولي[1].

المطلب الثالث: وظيفة النقل (العبور)

يعني النقل حركة الأشخاص والبضائع من مكان لأخر. كما أنه يعتبر من المكونات الأساسية لسلسلة الامداد، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي. ففي نسق اقتصادي وجيوسياسي متوجه نحو تكريس العولمة ومتميز على الخصوص بالدور المتصاعد للمبادلات التجارية وانتشار المعلومة أصبحت وظيفة النقل عنصرا أساسيا بالنسبة للقدرة التنافسية للمؤسسة وبالتالي شرطا لنجاحها. فوظيفة النقل في بيئة تتميز بالمنافسة الحادة أصبحت تمثل مفتاح الاقتصاد. باعتبار الدور الذي تلعبه في مجال تكامل الأسواق وما يترتب عنه من أثر مباشر على تكاليف التعاملات المنجزة من طرف مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

الفرع الأول: مفهوم نظام العبور، أهميته وأنواعه

أولا: تعريف نظام العبور

هو النظام الجمركي الذي توضع فيه البضائع، تحت المراقبة الجمركية المنقولة من مكتب جمركي الى مكتب جمركي آخر، برا او جوا مع وقف الحقوق والرسوم وتدابير الحظر ذات الطابع الاقتصادي[2].

فضلا عن ذلك فقد نصت المادة 124 من قانون الجمارك الجزائري على إعفاء البضائع المنتجة داخل الإقليم الجمركي، وكذا تلك التي تم تخليصها الجمركي، من الحقوق والرسوم ومن محظورات الخروج، عندما تنقل عن طريق البحر من نقطة إلى أخرى داخل الإقليم الجمركي واكتفت باشتراط أن يتم هذا النقل بواسطة تصريح موجز للمساحلة.

• الاختصار ATA هو مزيج من العبارتين الفرنسية والإنجليزية "Admission Temporaire/Temporary Admission"

[1]World customs organization, **convention on temporary admission**, Istanbul, 26 June 1990, p03 .

تدير غرفة التجارة الدولية سلسلة الضمان الدولي لمنظمات الضمان الوطني المعتمدة من طرف الجمارك حيث توفر هذه السلسلة ضمانات متبادلة تؤكد للإدارات الجمركية للأعضاء أنه سيتم دفع الحقوق والرسوم الجمركية كلما تطلب الأمر ذلك.

[2] مخلفي امينة، **اثر الانظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية دراسة حالة مجمع بركين**، مذكرة ماجيستير، جامعة ورقلة، 2005، ص122.

ثانيا: الوضعيات الأساسية الخاصة بنظام العبور

إن نظام العبور الجمركي يغطي الوضعيات الأربعة التي يمكن أن يحتاجها المتعامل الاقتصادي لنقل بضائعة مستفيدا من المزايا التي يوفرها و يتعلق الأمر بـ[1]:

1. نقل البضائع من مكتب جمركي للدخول إلى مكتب جمركي للخروج؛
2. نقل البضائع من مكتب جمركي للدخول إلى مكتب جمركي داخلي؛
3. نقل البضائع من مكتب جمركي داخلي إلى مكتب جمركي للخروج؛
4. نقل البضائع من مكتب جمركي داخلي إلى مكتب جمركي داخلي آخر.

ثالثا: أهمية نظام التجارة العابرة

يكتسي هذا النظام أهمية بالغة بالنسبة للدول التي تقع في مفترق طرق التجارة الدولية، أي التي تقع على البحار أو مداخل القارات أو بين مجموعة من الدول المتصلة أراضيها ببعضها البعض، مما يجعل من أراضي هذه الدولة ممرا حيويا لانتقال صادرات وواردات هذه الدول فيما بينها. ومثال ذلك مصر حيث يطبق نظام البضائع العابرة على الرسائل المحملة بحرا القادمة من الشرق أو الغرب ومارة بقناة السويس ونفس الأمر في لبنان بالنسبة للبضائع التي تمر بين الأردن وسوريا والعراق والكويت عن طريق ميناء بيروت.

رابعا: أنواع التجارة العابرة

يوجد نوعين[2]:

1- عبور عادي: هو الذي تتم من خلاله نقل البضائع على الطرق المحددة وبواسطة مختلف وسائط النقل، وتخضع البضائع بموجبه إلى المواصفات والشروط الجمركية المعمل بها في الدولة من حيث إجراءات المعاينة وختم الطرود بالرصاص وتقديم الضمانات المطلوبة.

2- عبور بمستندات دولية:

هو الذي يجري بمستندات دولية وغالبا تتم عن طريق الشاحنات التي تمر بأكثر من دولة، ولحل مشكلة التأخر التي قد تحدث على حدود أي من الدول التي تعبر بها البضائع فقد اقامت الدول وخاصة دول الاقليم اتفاقات فيما بينها لتنظيم هذا العبور وشروطه، ومن هذه الاتفاقات " الاتفاقية الدولية للنقل البري سنة 1959. قد انشأت مركزا خاصا يصدر دفتر هو دفتر **TIR**• والذي يعفى الناقل بموجبه من تقديم الضمانات المالية وتعتبر البضاعة بديلا لها أمام السلطات الجمركية.

---

[1] Idir ksouri, **les opérations de commerce international**, Berti éditions, Alger, 2014, p168.

[2] شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الاسس والتطبيقات)**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص154.

• transport internationaux routiers

الفرع الثاني: شروط تمتع البضائع بنظام التجارة العابرة والدعامات الأساسية للعبور الجمركي

سنتناول فيه ما يلي:

أولا: شروط تمتع البضائع بنظام التجارة العابرة

حتى لا تكون تجارة العبور مدعاة للتهرب من أداء الضرائب الجمركية المفروضة، بتسرب السلع داخل الدولة يتخذ المشرع الضريبي بعض الاحتياطات منها[1]:

1. وضع البضاعة أثناء مرورها بأراضي الدولة داخل عربات مختومة الاقفال؛
2. تحديد ميعاد الخروج هذه البضائع وإلا اعتبرت الأمانة حقا مكتسب؛

ثانيا: الدعامات الأساسية للعبور الجمركي

كي يتسنى ضمان مرور البضائع بأدنى تدخل في طريقها، وفي نفس الوقت تقديم أقصى الضمانات إلى الإدارات الجمركية، يحتوي نظام النقل البري الدولي على خمسة شروط أساسية تشكل الدعامات الخمس التي سيقوم عليها نظام المرور العابر الجمركي للنقل البري الدولي:

1. ينبغي نقل البضائع في ناقلات أو حاويات امنة توفر للجمارك كل الضمانات الأمنية؛
2. ينبغي طوال الرحلة تغطية الرسوم والضرائب المعرضة للمخاطرة، بضمان معترف به دوليا؛
3. ينبغي أن تكون البضائع مصحوبة بدفتر نقل بري دولي مقبول دوليا ومستعمل في بلد المغادرة ويعمل بمثابة وثيقة مراقبة جمركية في بلدان المغادرة وبلدان المرور العابر وبلدان المقصد؛
4. ينبغي ان تقبل جميع بلدان المرور العابر وبلدان المقصد تدابير المراقبة الجمركية المتخذة في بلد المغادرة؛
5. النفاذ إلى اجراءات النقل البري الدولي المتاحة أمام:

- الجمعيات الوطنية من أجل اصدار بطاقات النقل البري الدولي وأمام الأشخاص الطبيعيين والقانونيين من أجل استخدام بطاقات النقل البري الدولي، وينبغي أن ترخص به السلطات الوطنية المختصة.

[1] عبدالباسط وفا ، **النظم الجمركية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000، ص163.

الشكل رقم(8): مبادئ نظام النقل البري الدولي

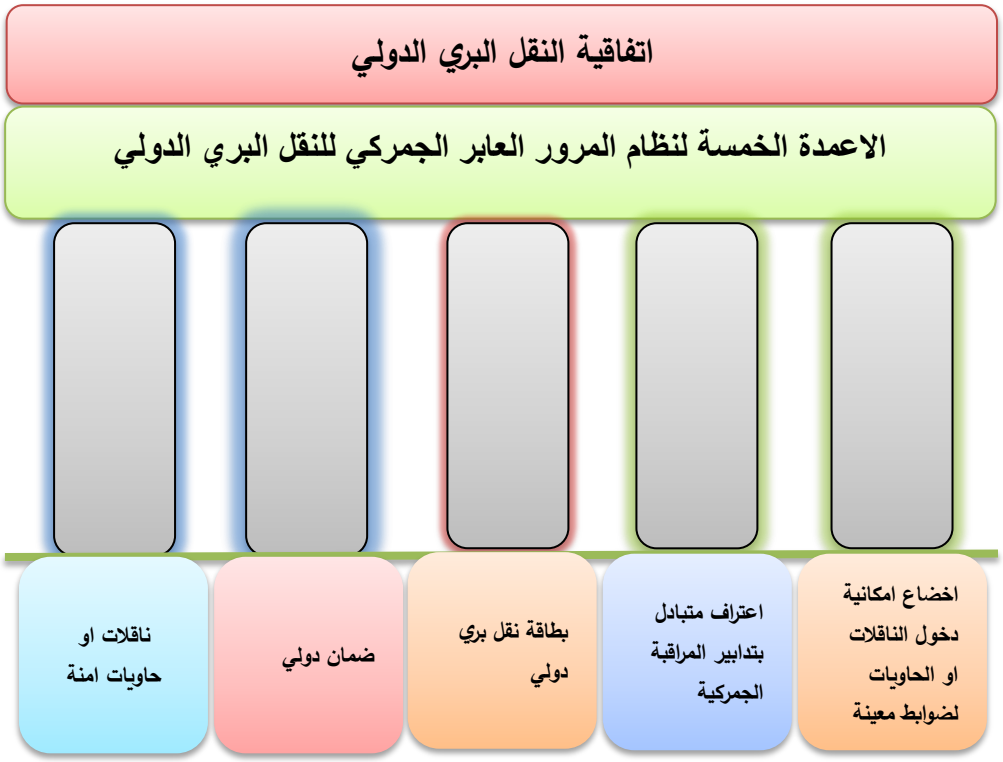

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأوروبا، **كتيب النقل البري الدولي(الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع)**، الأمم المتحدة، نيو يورك، 2010، ص07.

الفرع الثالث: مزايا نظام التجارة العابرة وحالته في الجزائر

يتيح نظام التجارة العابرة جملة من المزايا منها ما هو متعلق بالإدارة الجمركية ومنها ما يعود على الاقتصاد ككل:

أولا: المزايا المتاحة للإدارة الجمركية

يمنح نظام التجارة العابرة للحدود جملة من الامتيازات للإدارة الجمركية نكر منها[1]:

1. يكفل نظام النقل البري الدولي بوضوح مزايا لصالح الإدارة الجمركية، لأنه يقلل من الاشتراطات الوطنية لإجراءات المرور العابر. ومن ثمة تتحسن تدابير المراقبة الجمركية على الحدود؛
2. خفض التكاليف المتعلقة بالقوى العاملة والمرافق كون عملية التفتيش المادي كانت سابقة، عدا فحص الأختام والأحوال الخارجية للحاوية؛
3. تغطي عملية المرور العابر الدولي وثيقة مرور عابر واحدة فقط، هي دفتر النقل البري الدولي، مما يقلل من احتمال تقديم معلومات غير صحيحة إلى الإدارات الجمركية؛

[1] اللجنة الاقتصادية لأوروبا، **كتيب النقل البري الدولي**، مرجع سابق، ص05.

4. في حالة الشك، تمتلك سلطات الجمارك حق تفتيش السلع تحت ختم الجمارك في أي وقت من الأوقات، وإذا دعت الحاجة، وقف عملية النقل البري الدولي أو اتخاذ الإجراءات اللازمة بموجب التشريع الوطني.

ونظرا للأحكام الصارمة لاتفاقية النقل البري الدولي واهتمام كل من متعهدي النقل والسلطات الجمارك بتطبيق هذه الاحكام، فإن مثل هذه التدخلات يجب أن تبقى استثنائية . لذلك يمكن أن تقلل السلطات الجمركية إجراءات الجمارك الإدارية الروتينية إلى الحد الأدنى وتكرس مواردها المحدودة لإجراءات مراقبة محددة تستند إلى تقدير المخاطر والمعلومات السرية.

ثانيا: المزايا المتاحة للاقتصاد بصفة عامة:

يوفر هذا النمط جملة من الايجابيات يمكن ايجازها على النحو التالي[1]:

1. تمثل أحد الاساليب الرئيسية لتسهيل عمليات التجارة الدولية نظرا للصلة الوثيقة بين النقل والتجارة؛
2. إن هذه السلع لا تنافس المنتجات المحلية بالنظر إلى أنها لا ترد إلى الدولة بقصد الاستهلاك المحلي؛
3. اجتناب ظاهرة الازدواج الضريبي وتحفيز المتعاملين على القيام بمثل هذه الانشطة التجارية

ثالثا: حالة نظام العبور في الجزائر

يعتبر نظام العبور الدولي نظام اقتصادي يساعد على دفع الحركية الاقتصادية لاسيما في المناطق الجنوبية وخاصة مع مشروع الطريق العابر للصحراء لتزويد البلدان الافريقية، كما أنه سيساعد على ترقية نشاط الميناء الكبير الذي هو قيد الانجاز بالعاصمة الجزائرية. ويبقى اعادة استعمال هذا النظام متوقف على توفر العوامل الاساسية الاولية وهي الامن وتفعيل الشراكة مع دول الجوار. أما نظام العبور الداخلي فهو ساري المفعول[2].

[1]UNCTAD Trust Fund for Trade Facilitation Negotiations , **Bonded Customs Regimes (Customs Transit Regimes and transit guarantees),** UNCTAD**,** p03 .

[2] حوري محمد، مدير الأنظمة الجمركية بالمديرية العامة للجمارك الجزائرية، **واقع استعمال الانظمة الجمركية في الجزائر**، الجزائر، 14 نوفمبر 2016 (مقابلة شخصية).

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر دراسة موضوع الجمارك ذات أهمية بالغة، لما تشكله هذه الإدارة من دور فعّال في سلسلة الإمداد الدولية، حيث حاولنا في هذا الفصل وضع الإطار النظري للعمل الجمركي، ولو بصفة موجزة، من خلال إبراز المفهوم التقليدي والحديث للعمل الجمركي. كوننا نجد الإدارة الجمركية في القرن الواحد والعشرين تغيرت أدوارها عما كانت عليه سابقا. وأصبحت تواكب التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، سواء من حيث فنيات التسيير أو طرق التحصيل. وهذا ما أدى إلى ضرورة إعادة هندسة العمليات الإدارية الجمركية، لتواكب هذا التطور من خلال ادخال آليات جديدة في التسيير. وكذا الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال والربط الشبكي للمكاتب الجمركية. كل هذا يمكن أن ينتج عنه خدمة جمركية متميزة تلبي احتياجات المتعاملين الاقتصادين. كما لا ننسى الدور الريادي الذي تلعبه الإدارة الجمركية في حماية البيئة. وسوف نقف عليه في الفصل الموالي من خلال إبراز عصرنة الإدارة الجمركية والطرق الحديثة في تحسين الأداء الجمركي.

الفصل الثاني

التوجه نحو عصرنة الإدارة الجمركية

لتطوير وترقية أدائها

تمهيد:

تعمل الحكومات في الوقت الحالي على مواكبة التطورات السريعة، بشتى الطرق من خلال إدارة أداء الإدارات الحكومية بنفس منهج إدارة القطاع الخاص، سعيا منها لتحقيق التطوير والعصرنة المرجوة، وتقديم الخدمات في أحسن شكل. وذلك لمواجهة الكثير من التحديات التي تتمثل في تعدد الأهداف، تزايد حاجات المجتمع وتنوعها، ندرة الموارد والتحولات الاقتصادية.

ويتناول هذا الفصل دراسة في مفهوم عصرنة الإدارة الجمركية وكيف يتم تحسين أدائها، وهذا من خلال التطرق إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة ومتطلبات عصرنة الإدارة الجمركية من منظور الحكم الراشد

المبحث الثاني : مدخل لإدارة وقياس الأداء في ظل تغيّر بيئة الأعمال

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء في الإدارة الجمركية ومحاور تطوير العمل الجمركي

المبحث الرابع: آليات تطوير جودة الخدمة في الإدارة الجمركية

المبحث الأول : طبيعة ومتطلبات عصرنة الإدارة الجمركية من منظور الحكم الراشد

يعتبر مفهوم عصرنة الإدارة الجمركية وبناء القدرات. من المفاهيم التي تطمح الإدارة الجمركية إلى تحقيقها. وفي هذا المبحث سوف ندرس أهمية عصرنة الإدارة الجمركية وسبب اختلافه من إدارة جمركية إلى أخرى. بالإضافة إلى تطبيق معايير الحوكمة في الإدارة الجمركية. كما تم كذلك تناول بناء القدرات في الإدارات الجمركية.

المطلب الأول: طبيعة عصرنة الإدارة الجمركية

المطلب الثاني: سمات ومتطلبات عصرنة الإدارة الجمركية من منظور الحكم الراشد

المطلب الثالث: أثر عصرنة الإدارة الجمركية على تنافسية الصادرات

المطلب الأول: طبيعة عصرنة الإدارة الجمركية

يعد مفهوم عصرنة الإدارة الجمركية، من المواضيع الحديثة التي ارتبطت بقضايا الإصلاح الإداري المدعومة من الهيئات الدولية. كما ارتبط كذلك بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال. لذا نجد العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي أطلقت برامج تحديث وعصرنة بهدف مواكبة هذه الموجة العالمية. ومن بين هذه الإدارات الجمركية نجد إدارة الجمارك الجزائرية أعدت جملة من البرامج التي من شأنها إضفاء عنصر الكفاءة والفعالية في أداء مهامها. وسوف نتناول في هذا المطلب تعريف عصرنة الادارة الجمركية وأهم المتطلبات الأساسية للعصرنة الجمركية.

الفرع الأول: تعريف وغاية عصرنة الإدارة الجمركية

نوضح في هذا الفرع التعريف المتعلق بعصرنة الإدارة الجمركية. ومع ابراز الغاية من برامج العصرنة الجمركية.

أولا: تعريف عصرنة الإدارة الجمركية

يشير تعريف عصرنة الإدارة الجمركية بالأساس إلى استراتيجية. الهدف الأساسي منها هو تحسين الفعالية، الكفاءة، الشفافية والقدرة على التنبؤ بكل الأنشطة. كما تشير إلى الأنشطة التي تسهم في تعزيز المعرفة، القدرات، المهارات، سلوك الأفراد، تحسين الهياكل والعمليات المؤسسية للمنظمة. وهذا قصد تحقيق مهمتها بفعالية والأهداف بطريقة مستدامة[1].

[1] organisation mondiale des douanes , **dossier spécial modernisation douanière**, Actualités, n 52, février 2007, P13.

ثانيا: غاية برنامج عصرنة الإدارة الجمركية

تسعى كل إدارة جمركية إلى تحقيق أهداف محددة من خلال برنامج عصرنتها وإصلاحها ويمكننا في هذه الدراسة أن نستدل بنموذجين:

1- النموذج الأوروبي في عصرنة الإدارة الجمركية:

يعني إصلاح جمارك الاتحاد الأوروبي[1]:

تحسين الخدمة من العون الجمركي الموجود عند البوابة إلى الضابط في المكتب، الذي يعالج الملف ويسوي الإجراءات. وبالتالي يعتبر هذا أكبر إصلاح يركز على:

1. الإصلاح التشريعي من خلال عصرنة القانون الجمركي؛
2. إدخال التكنولوجيات الحديثة في التسيير أي التوجه نحو الجمارك الالكترونية؛
3. التركيز على حماية بيئة الأعمال.

ومن هنا تتجلى لنا رؤية والهدف الأساسي للجمارك الأوربية كالتالي:

الرؤية: بيئة إلكترونية حديثة ومبسطة؛

الهدف: مراقبة وجودة الخدمة الجمركية، لتناسب احتياجات رجال الأعمال وقطاع التجارة ككل.

ويمكن ترجمة هذه الرؤية والاهداف الاستراتيجية في الشكل الموالي

الشكل رقم(9): يوضح الأجندة الطموحة لجمارك الاتحاد الأوروبي

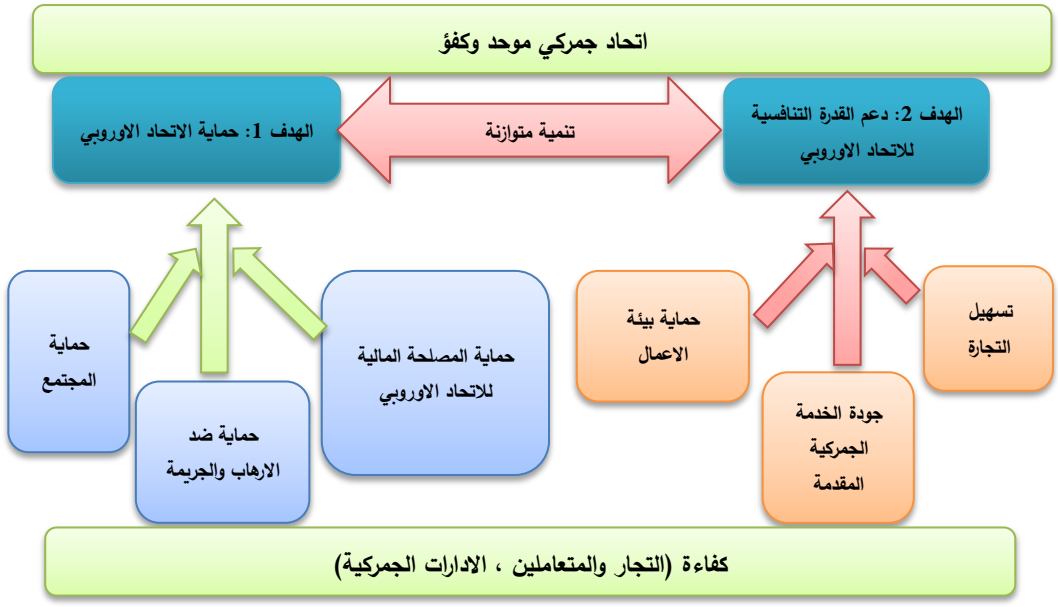

Source: ibid, p05.

[1] Walter Deffaa, **Customs and Business relations for the future - an EU perspective**, Customs – Business Cooperation Challenges Conference on the occasion of 20 years of independent Customs Administration in Slovenia Ljubljana ,7 October 2011 European Commission ,Taxation and Customs Union, p04.

2- النموذج الجزائري في عصرنة الإدارة الجمركية:

يسعى برنامج عصرنة الإدارة الجمركية إلى رفع أداء المرفق العام الجمركي عبر التشريع وتكوين جمركيين أكثر حيادية وأكثر مرونة وشفافية في القيام بمهامهم وهذا من خلال النقاط التالية[1]:

1. الحيادية:

لابد للإجراءات الجمركية أن تطبق دون النظر إلى صفات الاشخاص (طبقا للمادة 4 و4 مكرر من قانون الجمارك)[2].

2. البساطة والشفافية:

فالبساطة ضرورية لضمان وضوح وشفافية الإجراءات الجمركية وتسهيل تطبيقها، كما تسمح كذلك للمتعاملين الاقتصاديين بالفهم الأوضح للإرشادات الصادرة عن نظام التحفيز ومن ثم التجاوب.

3. الفعالية والتكيّفية:

الفعالية في تسيير العمليات الجمركية عن طريق تخفيض الآجال الجمركية. وبالتالي تخفيض التكاليف، الفعّالة كذلك في تحصيل الضريبة. الكل لا بد أن يعمل أخذا بعين الاعتبار أن إدارتنا تخضع بصفة مباشرة للتحولات التي تميز دائرة التجارة الدولية. وهذا ما يؤدي إلى تكيّفية دائمة.

الفرع الثاني: المعالم الأساسية لاستراتيجية عصرنة الإدارة الجمركية وعناصر تطويرها

تتوقف عصرنة الإدارة الجمركية على مجموعة من المعالم الرئيسية. بالإضافة إلى العناصر الخاصة بعملية التطوير.

أولا: المعالم الأساسية لاستراتيجية عصرنة الإدارة الجمركية

تتطلب عملية عصرنة إدارة الجمارك تغييرات جذرية، سواء على شروط العمل فيها، أو على الطريقة التي تحقق بها مهمتها. ولابد على التغييرات أن تشمل العناصر التالية[3]:

1- وضع تنظيم يتلاءم وسياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية:

تعتبر إدارة الجمارك مسؤولة على تنفيذ السياسة التجارية. ومن ثمة يعتبر وضع تنظيم جيد التصميم ضروري للتكفل بالمهام الموكلة لهذه الإدارة، على عكس ذلك في حالة وجود تنظيم سيئ التصميم ومعقد خالي من كل انسجام، يكون مصدر قرارات تعسفية صعب التطبيق.

---

[1] المديرية العامة للجمارك، **برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية 2007-2010**، الجمارك الجزائرية، ص05.

[2] تنص **المادة الرابعة** من القانون الجمركي الجزائري على أن التشريع والتنظيم الجمركيان يطبقان على جميع البضائع المستوردة والمصدرة وكذا البضائع ذات المنشأ الجزائري الموضوعة تحت نظام جمركي موقف للحقوق الداخلية للاستهلاك.

أما **المادة الرابعة مكرر** فتنص على: يطبق التشريع والتنظيم الجمركيان على الاشخاص مهما تكن صفتهم.

[3] نفس المرجع السابق، ص06.

2- تبني اجراءات حديثة ومبسطة وآلية:

تواجه إدارة الجمارك جملة من المسائل الخاصة، يمكن أن توقع أضرارا لخزينة الدولة ولأهداف السياسة العامة. فمثلا البضائع المقبولة في إطار نظام جمركي معين، يمكن أن توجه بصورة غير قانونية إلى الاستهلاك الداخلي، بذلك يمكن تحويل الإعفاءات الممنوحة على بعض الضرائب والرسوم إلى شروط خاصة إلى وجهات أخرى. وكذلك التقييم الناقص للسلع قصد تخفيض الحقوق والرسوم الواجب دفعها[1].

3- اللجوء إلى الرقابة اللاحقة مقارنة بالرقابة المتلازمة التصريح:

يعتبر الانضباط الشخصي للمتعاملين الاقتصاديين أداة فعالة لنجاح عمل الإدارة الجمركية. ويكون هذا الانضباط الشخصي على أساس التصريح الجمركي التلقائي الصحيح. ومع دفع الحقوق والرسوم من طرف مستعمل المرفق الجمركي، مع تقدير القيام بالرقابة اللاحقة لهذه التصاريح. وهذا هو المهم ومقرونة بعقوبات على المخالفين. ويستدعي هذا الإجراء القيام بتدقيق بعد رفع البضائع مع مرافقته بأصناف أخرى من الرقابة تتمحور حول المعاملات التي تشكل أخطار في التصاريح المزورة[2].

4- تحسين نظام التكوين وتوطيد أخلاقيات المهنة الجمركية:

تتجلى العوامل الرئيسية التي تؤدي الى الرشوة في: السلطة التقديرية التعسفية التي يتمتع بها أعوان الجمارك، نقص الإشراف والتوجيه، بالإضافة إلى ضعف اجبارية التقرير.

5- تقوية قدرات نشاط وتدخل الإدارة الجمركية:

تتطلب ممارسة مهام الإدارة الجمركية الى تقوية النشاط والتدخل عبر الوسائل القانونية، التنظيمية، المادية والمالية.

6- ادخال الوسائل الحديثة للتسيير والرقابة:

يحتاج التسيير والرقابة اللذين تقوم بهما إدارة الجمارك لاستعمال التكنولوجيا الحديثة والكاشفات والوسائل الجوية.

ثانيا: عناصر تطوير وكفاءة الإدارة الجمركية من منظور منظمة الجمارك العالمية

حددت منظمة الجمارك العالمية جملة من العناصر الخاصة بكفاءة وتطوير العمل الجمركي نوجزها فيما يلي:

[1] في القادم من البحث سيتم تناول موضوع التقييم الجمركي وكيفية التحكم فيه لضمان سلامة حقوق الخزينة العامة للدولة.

[2] organisation mondiale des douanes , **Contrôles a posteriori**, 17/09/2016 http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/~/media/C0A79CD8B1F242B4A274FA12C7D8D3B8.ashx

1- عناصر تطوير الإدارة الجمركية من منظور منظمة الجمارك العالمية

بيّنت منظمة الجمارك العالمية جملة من العناصر يجب اتباعها لإحراز التطوير والفعالية في إدارة الجمارك ومن بينها:[1]

أ- التعامل مع الإدارة الجمركية على اعتبارها مؤسسة أعمال. وذلك باتباع أساليب التخطيط الإستراتيجي في تحديد الأهداف مع مراجعة وتحديث الأهداف وإصدار تقارير الأداء؛

ب- تطبيق سياسات لتطوير الموارد البشرية، تضمن الحصول على عمالة تتمتع بمستويات راقية من المهارة والخبرة؛

ت- إنشاء وحدة للأمن للتعامل مع حالات عدم النزّاهة الجمركية؛

ث- الربط بين إجراءات الرقابة المادية والوثائقية بطريقة تسمح بتشغيل بيانات الشحنة قبل وصولها؛

ج- الاعتماد على الخبراء في مجال تصنيف التعريفة الجمركية، التقييم الجمركي وشهادات المنشأ؛

ح- الإلتزام بتطبيق قواعد اتفاقية كيوتو في مجال اجراءات التخليص على الشحنات الواردة، الصادرة والعابرة.

2- الكفاءة الجمركية (Efficacité des douanes)

يعني مفهوم الكفاءة الجمركية: مدى تمكُن الإدارة الجمركية من أمثلية التحصيل للرسوم والحقوق الجمركية من خلال النظم الآلية للبيانات الجمركية الناتجة عن الاجراءات المبسطة وفق المعايير الدولية والمبنية على نظام إدارة مخاطر فعّال. والتي تساعد على زيادة المبادلات التجارية. وتخدم مصالح المتعاملين الاقتصاديين، من خلال بناء شراكة جمارك – قطاع أعمال. وحماية الصناعة الوطنية. وكذا المسؤولية الاجتماعية وتوفير الأمن الاقتصادي[2].

ولعل الشكل الموالي يبرز نموذج الكفاءة الجمركية

[1] مقنعي فتيحة، **اتجاهات تطوير وتحديث ادارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة ورقلة، ص58.

[2]Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement, **Manuel de facilitation du commerce Deuxième partie, Notes techniques sur les mesures essentielles de facilitation du commerce**, NATIONS UNIES, New York et Genève, 2006, p47.

الشكل رقم(10) يوضح نموذج الكفاءة الجمركية

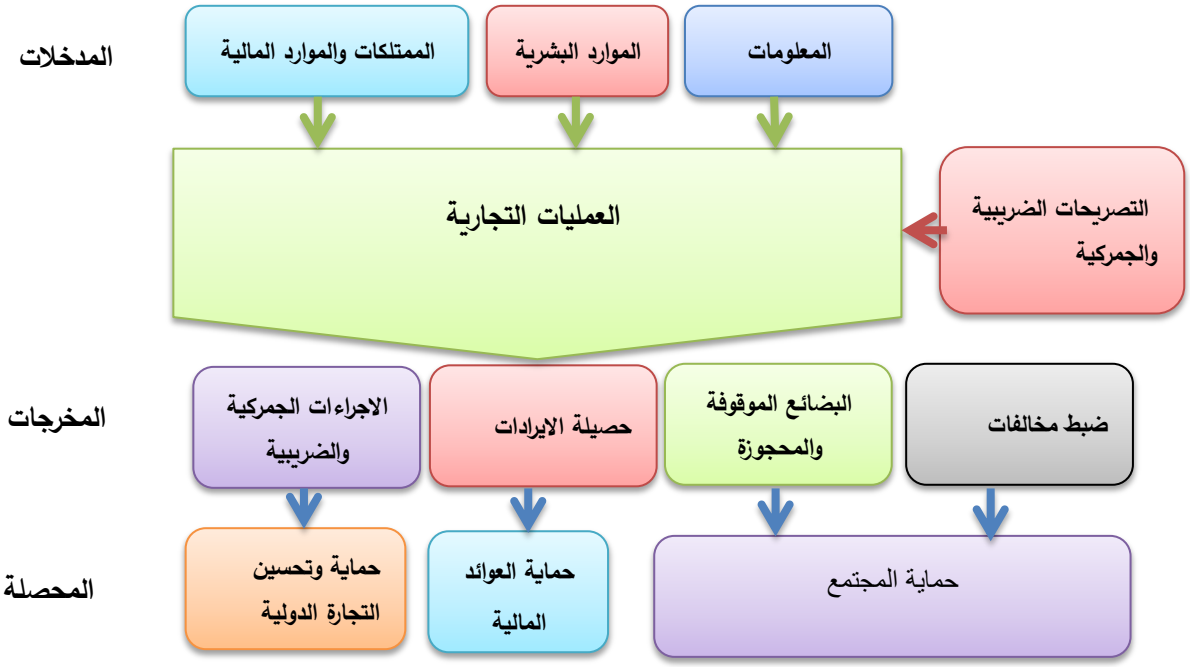

Source: Alen BENAZIĆ, **Measuring efficiency in the Croatian customs service: a data envelopment analysis approach**, Customs Administration of the Republic of Croatia, 2011, p148.

3- إشكالية التوفيق بين الرقابة والتسهيل كضرورة لعصرنة الإدارة الجمركية

يطرح التعريف السابق للكفاءة الجمركية، إشكالية كبيرة وهي كيف يمكن للإدارة الجمركية أن توافق بين هذه العناصر المتعارضة فيما بينها. وهذا هو في الحقيقة التحدي الكبير أمام الإدارة الجمركية المعاصرة. وهو ما يجعلها توازن بين هذه التوليفة المتناقضة. وهذا يمكن أن نوضحه في الشكل الموالي

الشكل رقم(11): نموذج التوفيق بين الرقابة الجمركية والتسهيل التجاري

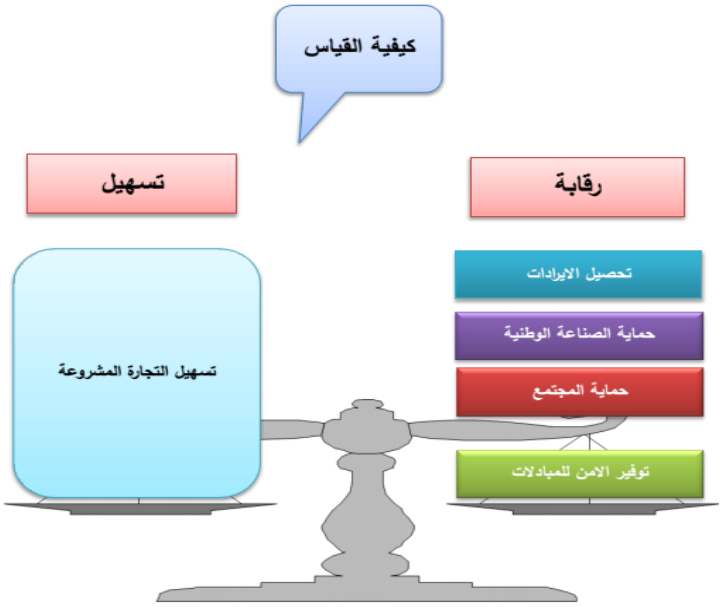

Source: Shujie ZHANG, **L'étude sur le temps nécessaire à la mainlevée, une mesure pour la facilitation des échanges: expérience douanière en Asie-Pacifique**, Bureau régional de renforcement des capacités de l'OMD, Pour la Conférence picard 2009 de l'OMD, 28–30 septembre 2009 , Costa Rica, p02.

المطلب الثاني: سمات ومتطلبات عصرنة الإدارة الجمركية من منظور الحكم الراشد

توجد جملة من الأسباب لأجلها تم التوجه نحو عصرنة الإدارة الجمركية وهي: التغيرات العميقة التي حدثت على الاقتصاد العالمي. والناتجة عن زيادة حجم التجارة الدولية، مما تطلب ضرورة الإسراع في تكييف عمل هذه الإدارة العمومية لتكون مساندة للعمليات التجارية دون عرقلة. أما فيما يخص المتطلبات لابد من توفر جملة من الآليات حتى نتمكن من تطبيق برنامج العصرنة. كما قامت العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي بتبني معايير الحوكمة لتحسين خدمتها المقدمة.

الفرع الأول: مدخل إلى الحوكمة الجمركية

ظهر مصطلح الحوكمة منذ أكثر من نصف قرن عند الاقتصاديين الأمريكيين. حيث نشر الاقتصادي(R. H. COASE) في سنة 1937 مقال بعنوان (The Nature of the Firm). الذي شرح فيه بأن الشركة تبرز من خلال طرق التنسيق الداخلي التي تسمح بالتحكم في تكاليف المعاملات الناتجة عن السوق، وبالتالي تكون الشركة أكثر فعالية[1].

أولا: تعريف الحوكمة وخصائص الحكم الراشد

نتناول تعريف الحوكمة من خلال التعريج على أهم المساهمات الفكرية فيه. وكذا أهم الخصائص التي تميزه.

[1] R. H. COASE, The Nature of the Firm, 1937.

1- تعريف الحوكمة (gouvernance)**:**

يتميز مفهوم الحوكمة باتساع مجاله، إلا أنه في الغالب يركز على دراسة مؤشرات إبداء الرأي والمساءلة. بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والابتعاد عن العنف. وفعالية الحكومة. والجودة التنظيمية. وسيادة القانون. ومكافحة الفساد[1].

كما عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الحوكمة بأنها: عملية صنع القرار والعملية التي من خلالها يتم تنفيذ قرارات[2].

2- خصائص الحكم الراشد:

حسب برنامج الأمم المتحدة الانمائي فإن الحكم الراشد له ثمانية خصائص(مميزات) وهي: الكفاءة؛ الفعالية؛ التضمين؛ المساواة؛ المحاسبية؛ الشفافية؛ المشاركة وحكم القانون[3].

ثانيا: مفهوم الحوكمة الجمركية

سوف نبرز تعريف الحوكمة الجمركية وأهم أهدافها. وأهم مقومات عصرنة الجمارك في إطار مبادئ الحكم الراشد.

1- تعريف الحوكمة الجمركية (gouvernance douanière)**:**

حسب تقرير الاستدامة الصادر عن جمارك دبي تعرف الحوكمة الجمركية كالتالي:

عبارة عن مجموعة من الأطر، القوانين، السياسات، المنهجيات، الإجراءات والممارسات التي تحكم وتؤثر بالطريقة التي يتم من خلالها توجيه وإدارة الجمارك نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية دون إغفال مصالح المستفيدين من الإدارة الجمركية على المستويين الداخلي والخارجي[4].

وحسب تصورنا يمكن أن نعرف الحوكمة الجمركية بأنها:

تلك العملية التي يتم من خلالها زيادة شفافية القوانين وتبسيطها لتحديد المسؤوليات وتسهيل عملية اتخاذ القرار. والتي من شأنها تحسين مستوى الأداء. من خلال تطوير أنظمة العمل الداخلية لزيادة جودة الخدمة المقدمة وكسب رضا العاملين في الإدارة الجمركية والمتعاملين معها.

2- أهداف الحوكمة الجمركية:

تهدف حوكمة الادارة الجمركية إلى[5]:

---

[1] Shikha Jha and Juzhong Zhuang, **Governance Unbundled**, finance & development, The International Monetary Fund, June 2014, Vol 51, N 2, p24.

[2] Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, United Nations 08/05/2016
http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

[3]Pour plus d'informations, vous pouvez visiter le site Web suivant: Programme des Nations Unies pour le développement 22/10/2016
http://www.undp.org/fr/

[4] Dubai Customs, **Sustainability Report2012**, Government of Dubai, The United Arab Emirates, p17.

[5]Dubai Customs, **Sustainability Report2008**, Government of Dubai, The United Arab Emirates, p26.

أ- زيادة مستوى الشفافية في المعاملات؛

ب- ضبط عملية اتخاذ القرار؛

ت- تطوير وتقوية النزّاهة لدى العاملين في الادارة الجمركية؛

ث- تطوير الاداء الجمركي من خلال جودة الخدمات الجمركية المقدمة؛

ج- زيادة رضا الشركاء التجاريين؛

ح- خدمة الاقتصاد وتسهيل التجارة الدولية.

3- عصرنة الجمارك في إطار مبادئ الحكم الرشيد

ينبغي التأكيد على أن بناء عصرنة الإدارة الجمركية يتوقف على المقومات الأساسية للحكم الراشد (الشفافية، النزاهة والمساءلة). وخلال المناقشات والمشاورات الواسعة التي قامت بها منظمة الجمارك العالمية (2005) في إطار برامج بناء القدرات الجمركية حددت جملة من المقومات لبناء إدارة جمركية حديثة[1].

ويمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي

الشكل رقم(12): عصرنة الجمارك من منظور الحكم الرشيد

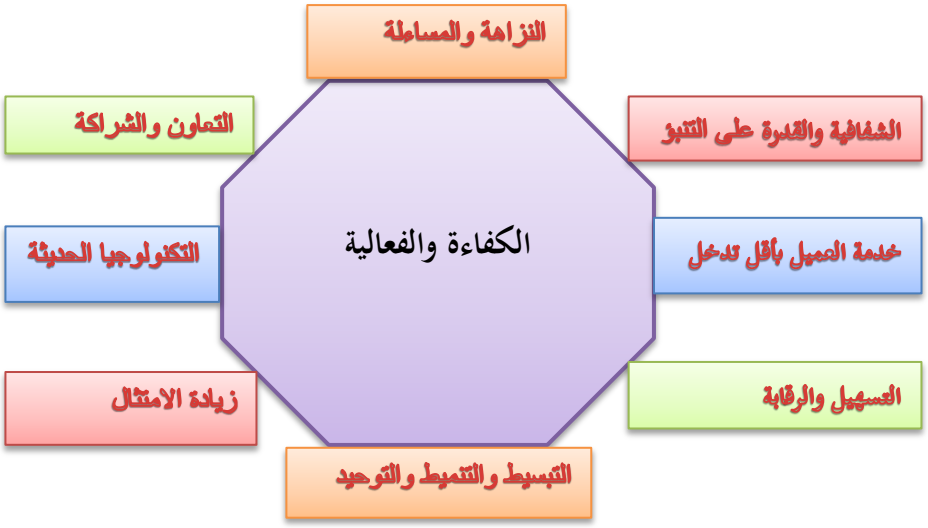

Source: Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization, p124.

الفرع الثاني: أولويات عصرنة الإدارة الجمركية ومتطلباتها

يمكن القول أن عصرنة الإدارة الجمركية ليست ظاهرة عالمية. لكن كل إدارة جمركية لها أهدافها الخاصة. أكيد أن المهمة الأساسية للإدارة الجمركية تتجلى في فحص البضائع التي تعبر الحدود. ولكن مع بعض الفروق الدقيقة. لأن الإدارات الجمركية ليس لها نفس الدور. ولا نفس السلطة. ولا نفس الموارد.

[1] Shujie Zhang & Rob Preece, **Designing and implementing Customs-Business partnerships: a possible framework for collaborative governance**, World Customs Journal, International Network of Customs Universities, Volume 5, Number 1, 2011, p47.

أولا: أولويات عصرنة الادارة الجمركية

إذا كانت جل الإدارات الجمركية مسؤولة عن تحصيل الايرادات. وهي الوظيفة الأساسية لبعض الإدارات الجمركية في دول ما، حيث نجد أن بعض منهم يحقق 50 بالمائة من إيرادات الدولة وهي ما تجعل المسؤولين السياسيين في البلد يمنحوا لمدير الجمارك تعليمات لتعزيز هذه الوظيفة المالية للإدارة الجمركية. لكن بالنسبة لأخرين تحقيق الإيرادات المالية ليس هو الأمر الأساسي. ولكن المشاكل غير المالية هي الأساس مثل تجارة المخدرات والأمن هما الأولوية. حيث تقوم هذه الدول بفرض ضرائب منخفضة من أجل التوجه نحو تسهيل التجارة، ويسعى المسؤولين السياسيين إلى سن مراسيم تهدف لخفض الضرائب إلى حد أدنى وكذلك خفض زمن الإجراءات الجمركية[1].

ثانيا: متطلبات عصرنة الإدارة الجمركية

تحتاج عملية عصرنة الإدارة الجمركية الى العديد من العائم منها: الدعم الحكومي في التغيرات الضرورية في أعلى مستوى للمصالح الجمركية. – مدى توفر الإدارة الجمركية على خطة استراتيجية تحدد بوضوح أهدافها. – مدى توفر موظفي الجمارك على مهارات تطبيق تسيير المخاطر الجمركية واحترام قواعد المنشأ والتصنيف السلعي وإجراء عمليات الرقابة اللاحقة وكذلك تفتيش الشحنات شديدة المخاطر – التعاون بين الدوائر الحكومية (فرق مختلطة). – مدى وجود مستوى أخلاقي لمنع الفساد. – إمكانية وجود نظام إعلام آلي لتسيير العمل الإداري.[2]

الفرع الثاني: برنامج كولمبس لعصرنة الادارة الجمركية

يتبع برنامج كولومبس لمنظمة الجمارك العالمية طريقة لتسيير استراتيجي كلي. تشمل التحديث الجمركي في كل المجالات، بما في ذلك تحصيل الإيرادات تسهيل المبادلات مكافحة التهريب والأمن. وبالتالي نجد أن الإدارة الجمركية التي في أولوياتها التحصيل، يجب أن تستفيد من التي في أولوياتها الأمن والتسهيل.

أولا: التعريف بالبرنامج ودعم منظمة الجمارك العالمية له

تعمل منظمة الجمارك العالمية على تعزيز وتطوير العمل الجمركي، من خلال مرافقة الإدارات الجمركية في العديد من المجالات. ومن بينها مجال بناء القدرات.

1- التعريف بالبرنامج

[1] organisation mondiale des douanes , **dossier spécial modernisation douanière**, opcit, P14.

[2] Ibid, p15.

هو برنامج موجه لبناء القدرات في المجال الجمركي، انطلق في جانفي 2006 من طرف منظمة الجمارك العالمية. ويعتبر مبادرة فعّالة موجهة لمساعدة أعضاء منظمة الجمارك العالمية لتحديث العمل الجمركي بشكل كلي. وتنفيذ إطار المعايير (SAFE) وتطبيق معايير اتفاقية كيوتو المعدلة[1].

2- دعم منظمة الجمارك العالمية للبرنامج:

بصفة عامة الدعم الأساسي المقدم من طرف منظمة الجمارك العالمية يمكن تلخيصه في النقاط التالية[2]:

أ- إجراء تقييم شامل للاحتياجات؛

ب- دعم تطوير برنامج للتحديث الجمركي متماسك وإيجاد الدعم السياسي والمالي له؛

ت- تجهيز (تزويد) مسؤولي الجمارك من أجل توجيه وإدارة العملية الخاصة بالبرنامج عند التنفيذ؛

ث- ضمان المتابعة المستقلة، تقديم المشورة وتقييم الخدمات المقدمة للأعضاء والجهات المانحة على حد سواء.

ويتكون من ثلاث مراحل[3]:

المرحلة الأولى تحليل الاحتياجات: عبارة عن منهجية تشخيصية شاملة لتحليل الاحتياجات لواقع العمل الجمركي الراهن تتضمن:

1. تحليل استراتيجي مبني على إطار العمل التشخيصي الصادر عن منظمة الجمارك العالمية. والذي تم الاعتراف به وتقديره من قبل كل من: هيئة الأمم المتحدة، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.
2. تتم عمليات التشخيص من قبل خبراء مختصين في العمل الجمركي، بحيث يقوم هؤلاء الخبراء بزيارات ميدانية للإدارات الجمركية. ومقابلة المعنيين فيها وكذلك مقابلة المعنيين من المجتمع التجاري.
3. في الأخير تعد تقارير تفصيلية بنتائج المهمات التشخيصية متضمنة الوضع الحالي للعمل الجمركي. وتحليل الفجوة للتنفيذ المتكامل وتقديم التوصيات حسب أفضل الممارسات لغايات التطوير الجمركي.

[1] organisation mondiale des douanes, **Argumentaire pour le programme Columbus**, Bruxelles, Juin 2008.

[2] le programme Columbus, 16/01/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/capacity-building/activities-and-programmes/cb_columbus_programme_overview.aspx

[3] محمد فايز عبيدات، **برنامج كولمبوس لبناء المقدرة الصادر عن منظمة الجمارك العالمية**، المكتب الإقليمي لبناء المقدرة لإقليم شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، الامارات العربية المتحدة، 2009، ص03.

المرحلة الثانية التخطيط والتنفيذ: الدعم بخصوص تطوير خطط تشغيلية، التنسيق مع الجهات المانحة، التخطيط والتنفيذ للمشاريع الريادية متضمنة[1]:

1. الدعم من أجل إعداد خطة تطوير جمركي متكامل؛
2. الدعم الفني بخصوص تطوير خطط تشغيلية لمشاريع محددة (إدارة المخاطر، تبسيط الإجراءات، موائمة التشريعات والإجراءات الجمركية مع معايير اتفاقية كيوتو،...الخ)؛
3. الدعم بخصوص إعداد وإجراء مشاريع ريادية بخصوص التنفيذ المستدام لمبادرات التطوير؛
4. الدعم بخصوص تحديد المصادر المتاحة للدعم المالي.

المرحلة الثالثة المراقبة والتقييم: قامت مديرية بناء المقدرة في منظمة الجمارك العالمية بتطوير نظام مراقبة التقدم في العمل والذي تم تقديمه والمصادقة عليه خلال إجتماع اللجنة العليا رفيعة المستوى التي عقدت في شنغهاي/الصين. وستكون منهجية رفع التقارير ضمن ثلاثة مستويات[2]:

1. على مستوى الدولة؛
2. على مستوى الإقليم؛
3. على مستوى الجهات المانحة.

ثانيا: الدعائم الأساسية لتطبيق برنامج كولمبس ونتائجه الميدانية

يرتكز برنامج كولمبس على مجموعة من الدعائم الأساسية التي تمكن من الوصول إلى نتائج ميدانية تساعد على فعالية العمل الجمركي.

1- الدعائم الأساسية لتطبيق برنامج كولمبس

توجد مجموعة من الدعائم تعتبر بمثابة الركائز الأساسية لنجاح برنامج كولمبس وهي على النحو التالي:

العامل البشري: يعتبر المورد البشري أساس نجاح أي مشروع. ومن ثمة وجب الاهتمام به.

الشراكة: من أجل نجاح عمل الادارة الجمركية يجب أن يكون هناك تواصل دائم مع أصحاب المصلحة.

الارادة السياسية: حتى تتمكن الادارة الجمركية من أداء مهامها بشكل جيد ينبغي أن يكون هناك استقلالية في عملها بعيدة عن كل الضغوط السياسية[3].

ويمكن أن نوجزها في الشكل التالي:

[1] Organisation mondiale des douanes, **Rapport des tendances et pratiques de l'OMD – Une évaluation du renforcement des capacités**, Bruxelles, 2008, p07.

[2] Organisation mondiale des douanes, **Rapport des tendances et pratiques de l'OMD – Une évaluation du renforcement des capacités**, op.cit., p10.

[3] organisation mondiale des douanes**, activité de renforcement des capacités**, le renforcement des capacités douanières de l'omd, 2013

الشكل رقم(13): يوضح الدعائم الرئيسية لبرنامج كولومبس

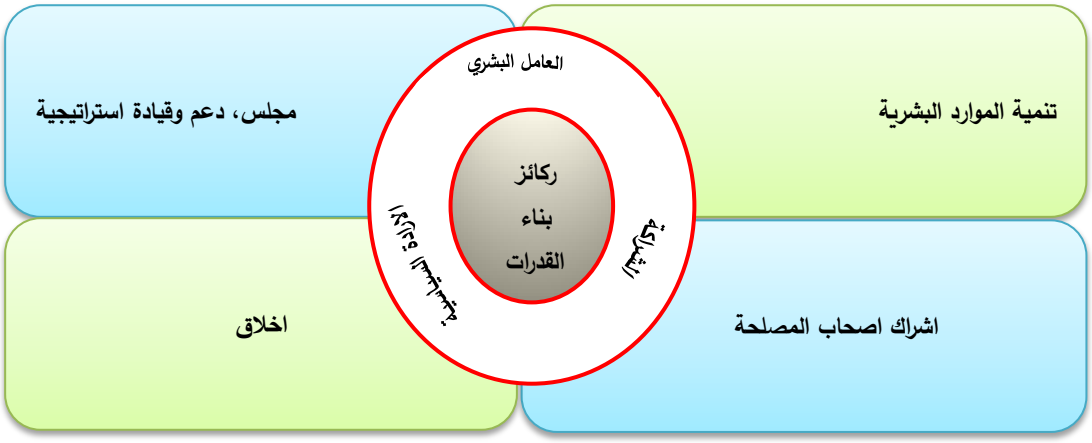

Source: organisation mondiale des douanes**, activité de renforcement des capacités**, le renforcement des capacités douanières de l'omd, 2013.

2- نتائج تجسيد برنامج كولومبس ميدانيا

فيما يخص المرحلة الأولى قامت منظمة الجمارك العالمية وشركائها بإرسال 53 بعثة تشخيص، ووصلت 100 بعثة سنة 2007. وقد تلقت كل الإدارات الجمركية في إطار التشخيص تقرير استراتيجي لجميع نتائج تقييم الاحتياجات كذلك توصيات بشأن سد كل الثغرات في إطار بناء القدرات.

أما المرحلة الثانية من برنامج كولومبس لمنظمة الجمارك العالمية، تعمل بشكل وثيق مع الدول التي قامت بالتشخيص. وكثير منها أنشأ خطط العمل القائمة على التقارير التشخيصية وقد التزمت هذه الدول بالتنفيذ الفعلي، حيث يقدر عدد الدول التي وصلت إلى المرحلة الثانية 20 دولة.

أما بالنسبة للجمارك الجزائرية تلقت مساعدة من منظمة الجمارك العالمية فيما يخص التشخيص. وقدمت التقرير الخاص بهذا التشخيص في مارس 2007[1].

ثالثا: حصيلة نشاطات بناء القدرات لمنظمة الجمارك العالمية حتى نهاية سنة 2015

أكدت لجنة تقوية القدرات على ضرورة التركيز على بناء القدرات الجمركية، من خلال جعل النهج الاداري الجمركي يسير وفق مبادئ الملكية الخاصة. ويزيد من التركيز على النتائج المحصلة. كما أن أنشطة بناء القدرات التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية للسنة المالية 2015-2016 مستندة بالأساس على التقييم السنوي لاحتياجات بناء القدرات التي نفذتها الأمانة، جنبا إلى جنب مع الإدارات الأعضاء وبدعم من المكاتب الإقليمية لبناء القدرات. وقد قامت منظمة الجمارك العالمي في نوفمبر 2015 بتوجيه جداول، تلخص الدرات التدريبية الخبراء المكلفين بها في العديد من المجالات. كما أن السياسة الداخلية

[1] Organisation mondiale des douanes, **Rapport des tendances et pratiques de l'OMD – Une évaluation du renforcement des capacités,** op. cit, p47.

الجديدة لمنظمة الجمارك العالمية، بشأن اعتماد الخبراء أصبحت تولي اهتمام لإعداد خبراء جدد متخصصين في قضايا تسهيل التجارة.

كما سبق وأن ذكرنا بأن منظمة الجمارك العالمية وضعت فئة جديدة من الخبراء المعتمدين، المكلفين بتنفيذ برنامج(Mercator). يعمل المستشارين من برنامج(Mercator) على تقديم المشورة بشأن اتفاقية تسهيل التجارة. والتخطيط بالمعنى الأوسع لاستراتيجية تنفيذ وتسهيل التجارة. لديهم الصفات اللازمة لمرافقة والتوجيه والإشراف المنظمات المعنية في تنفيذ الإصلاحات تسهيل التجارة. وعقدت أول ندوة للبرنامج في المملكة المتحدة في سبتمبر 2015، وعقدت أخرى في واشنطن في نوفمبر 2015. ومن المقرر العديد من هذه الندوات في 2016[1].

المطلب الثالث: أثر عصرنة الإدارة الجمركية على تنافسية الصادرات

إن مسؤوليات الإدارة الجمركية التنظيمية تهدف إلى ضمان أمن المعاملات الدولية، بل أيضا تسهيل التجارة الدولية إلى أقصى حد ممكن، لا سيما في عالم اليوم الذي يتميز بالتنافسية. وفي الواقع، ذهبت وظائف الإدارة الجمركية إلى ما وراء تسهيل التجارة في حد ذاتها[2].

الفرع الأول: تنافسية الصادرات

تعتبر التجارة الدولية هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية والرخاء. كما أن العولمة والتكامل الإقليمي تزيد من أهمية إدراج سياسات التجارة الدولية في استراتيجيات التنمية الوطنية. والبلدان النامية يجب عليها دمج الاقتصاد الوطني في الأسواق العالمية إذا ما أرادت أن تجني الفوائد المترتبة عن تحرير التجارة والعولمة. ومن حيث الصادرات وأهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية، سعت العديد من البلدان النامية، ولا سيما تلك التي اعتمدت سياسات التنمية الموجهة إلى الخارج جاهدة لتحسين بيئة ممارسة تجارتهم والقدرة التنافسية للصادرات من خلال تطبيق تدابير تسهيل المبادلات في التجارة والنقل.

أولا: مفهوم القدرة التنافسية للصادرات

حسب (M.PORTER) أنه لم يعد البحث عن الميزة النسبية في الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة غير الماهرة وحدها بل أساسا في الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة. حيث تكون الصناعات التي تعتمد على كثافة المهارة وكثافة المعرفة هي القطاعات الرائدة. وهذا يعني أنه تم الإنتقال من النظرة الساكنة إلى النظرة الديناميكية للقدرة التنافسية. (من الميزة النسبية الى الميزة التنافسية) حيث أنه لم يعد ضروريا أن تكون للدولة ميزة موروثة إذ يمكن اكتسابها عن طريق الابتكار

[1]Organisation mondiale des douanes, **Bulletin d'information de l'OMD destiné aux responsables du renforcement des capacités**, Numéro 9, Bruxelles, 2015, p2.

[2]Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization, 2011, p121.

حيث أن مصدر الميزة هو الابتكار وليس توافر عوامل الإنتاج. يتم الانتقال من المدخلات المادية إلى المدخلات التكنولوجية[1].

ثانيا: الركائز اللازمة لبناء استراتيجية القدرة التنافسية للصادرات من منظور البنك الدولي

وقد حدد البنك الدولي 2007 ثلاث ركائز اللازمة لبناء استراتيجية القدرة التنافسية للصادرات:

1. وضع إطار الحوافز؛
2. تخفيض التكاليف المتعلقة بالتجارة؛
3. التغلب على إخفاقات السوق والحكومة. كفاءة العمل الجمركي لديها تأثير كبير على خفض التكاليف المتعلقة بالتجارة وأداء إدارة التجارة.

الفرع الثاني: الدور السيادي للإدارة الجمركية في تعزيز تنافسية الصادرات

تساهم الإدارة الجمركية في تعزيز القدرة التنافسية للسلع وفق مجموعة من العناصر وهذا حسب مقترحات العديد من المنظمات ومنها:

أولا: حسب مقترح غرفة التجارة الدولية

ذكرت غرفة التجارة الدولية 1999 أن إدارة الجمارك أمر حاسم لضمان ميزة تنافسية في التجارة الوطنية في ثلاثة أبعاد[2]:

1. زمن الإفراج(الإفراج هو موافقة السلطة الجمركية بالسماح للبضاعة التي خضعت للإجراءات الجمركية أن تكون تحت تصرف الشخص المعني بها. أما فيما يتعلق بزمن الإفراج فهو تقدير معدل فرق الوقت بين وصول البضائع لميناء الوصول والإفراج عنها في الأوضاع الجمركية المختلفة منها ما هو وارد للاستهلاك المحلي أو العبور والأوضاع الجمركية الأخرى. كما تقيس الوقت اللازم للعمليات الجمركية الرئيسية في عمليات التخليص(مثل تقديم بيان الوارد وتقدير الرسوم المستحقة والمعاينة الفعلية للبضائع والإفراج عنها)[3].
2. القدرة على التنبؤ؛
3. الشفافية.

[1] M.PORTER, The Competitive Advantage of Nation, Harvard Business Review, 1990.

[2] International chamber of commerce, **Trade liberalization, foreign direct investment and customs modernization: a virtuous circle**, Committee on Customs and Trade Regulations, 1999, p3.

[3] عناد الطعاني وآخرون، **دراسة زمن الافراج عن البضائع في ميناء العقبة لعام 2014**، مديرية إدارة الجودة الجمركية الشاملة، الجمارك الاردنية، عمان، الاردن، 2014، ص6.

ثانيا: حسب مقترح منظمة الجمارك العالمية

يمكن القول بأن هناك ارتباط وثيق بين الإدارة الجمركية وتنافسية الصادرات. وهذا من خلال تعريفنا له من خلال النقاط التالية كون أن الإدارة الجمركية هي الإدارة الوحيدة المسؤولة عن مراقبة شرعية التجارة الدولية وهذا من خلال ما لاحظته منظمة الجمارك العالمية التي تعمل جنبا إلى جنب مع بقية جمارك الدول الأعضاء فيها[1]:

1. تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية؛
2. مراقبة حركة البضائع ووسائل النقل والأشخاص عبر الحدود؛
3. ضمان الامتثال الدولي لاتفاقات التجارة والجمع الدقيق لإحصاءات التجارة؛
4. المساهمة بشكل مباشر في الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الجرائم الجمركية والجريمة المنظمة بشكل خاص؛
5. تلعب الجمارك دورا جوهريا في الأمن وتسهيل التجارة عبر الحدود.

والشكل التالي يوضح ما تم التطرق اليه سابقا:

الشكل رقم(14): دور عصرنة الجمارك في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات

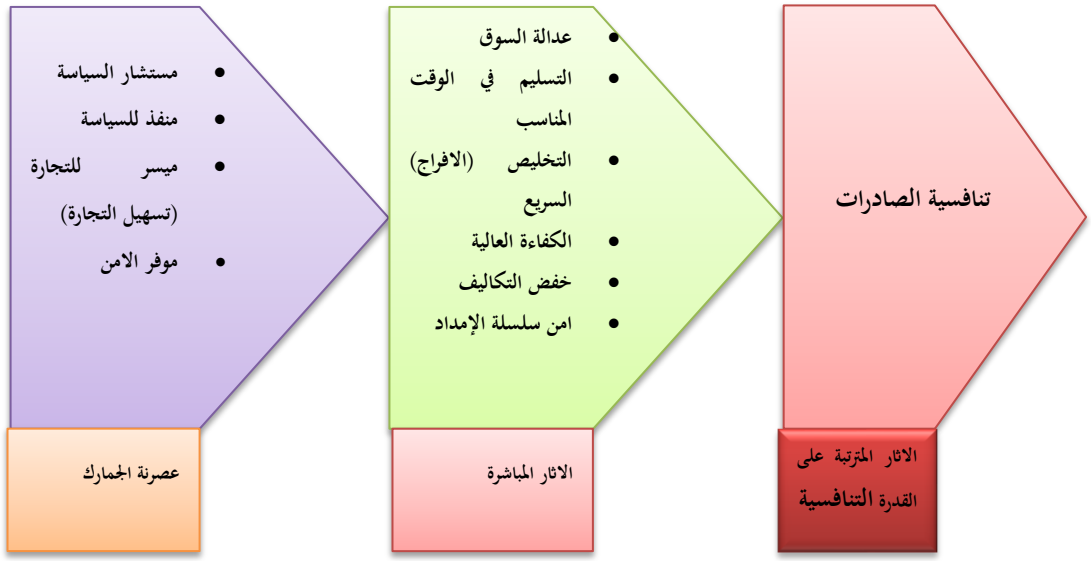

Source: Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization,2011, p122.

[1] Organisation mondiale des douanes, **Contribution de la douane à la compétitivité économique**,25/08/2016 http://www.wcoomd.org/~/media/wco/public/fr/pdf/topics/key-issues/ecp/contribution-de-la-douane-%C3%A0-la-comp%C3%A9titivit%C3%A9-%C3%A9conomique.pdf?la=fr

المبحث الثاني: مدخل لإدارة وقياس الأداء في ظل تغيّر بيئة الأعمال

تعد الغاية الأساسية للإدارة في كافة المؤسسات هو تحقيق الأهداف التي قامت عليها المؤسسة. من خلال إتاحة الموارد الأساسية وفي مقدمتها الموارد البشرية والتنسيق بينها. لذا يصبح الاهتمام الأساسي لإدارة المؤسسة هو التحكم في أداء الموارد البشرية والمادية والتحقق من توافقها مع أساليب ومستويات الجودة. الأمر الذي يتطلب إدارة فعّالة للأداء. ولإدارة الأداء جملة من العمليات المتكاملة تهدف إلى ضمان وصول الأفراد إلى نتائج الأداء المستهدفة.

المطلب الأول: العمليات الأساسية في الأداء وإدارة الأداء

المطلب الثاني: طبيعة قياس الأداء

المطلب الثالث: نموذج بطاقة الأداء المتوازن كمدخل حديث في قياس الأداء

المطلب الأول: العمليات الأساسية في الأداء وإدارة الأداء

يعتبر موضوع الأداء مجالا خصبا للبحث والدراسة، كونه يرتبط بمختلف المتغيرات والعوامل البيئية، سواءا أكانت الداخلية أو الخارجية. وتشعب وتنوع تلك المتغيرات وتأثيرها المتبادل.

الفرع الأول: مفهوم الأداء وإدارة الأداء

يعتبر الأداء مؤشر أساسي ترتكز عليه العديد من القرارات المصيرية. كونه يحدد اتجاه سيّر نشاط المؤسسة إيجابا أو سلبا. وكذا مدى الاقتراب أو الابتعاد عن تحقيق الاهداف المسطرة.

أولا: تعريف الأداء وإدارة الأداء

نعرج في البداية على تعريف الأداء وفق مجموعة من التعاريف، ثم نتطرق إلى إدارة الأداء.

1- تعريف الأداء

يعرف كل من (Miller & Bromiley) الأداء بأنه: انعكاس لكيفية استخدام المنظمة لمواردها البشرية والمادية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على الوصول إلى أهدافها[1].

يعني كذلك الأداء: "النتائج المرغوبة التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها"[2].

---

[1] توفيق سريع علي باسردة، **تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء (دراسة تطبيقية في شركات الصناعات الغذائية اليمنية)**، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006، ص123.

[2] خالد محمد بني حمدان، وائل محمد ادريس، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط01، 2009، ص383.

كما يعرف الأداء على أنه: مدى مطابقة العمليات الإدارية التي تم إنجازها في فترة زمنية محددة وفق الخطوات الموضوعة مسبقا، ووضع الحلول العلمية والعملية التي تتضمن إنجاز الأعمال وتحديد الانحرافات، لتعزيز نقاط القوة وتجاوز نقاط الضعف في الأداء[1].

2- تعريف إدارة الأداء

تشمل إدارة الأداء عمليات: تخطيط الأداء؛ توجّيه الأداء؛ تشخيّص الأداء؛ تطوير الأداء. من أجل مساعدة المديرين التنفيذيين على العمل مع فريقهم لتكييف احتياجاتهم الفردية ومتطلبات المهنة مع احتياجات العمل في المؤسسة. حيث أن إدارة الأداء الفعال تراعي في الوقت نفسه تقديم أداء جيد وتوجه الأداء الضعيف[2].

3- مفهوم الأداء الوظيفي

يعرف الأداء الوظيفي بأنه: النتائج والأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها خلال فترة محددة. ويعرف كذلك ايضا: مجموعة من أنماط السلوك الأدائي ذات العلاقة المعبرة عن قيام الموظف بأداء مهامه وتحمل مسؤولياته. وهي تضمن جودة الأداء وكفاءة التنفيذ والخبرة الفنية المطلوبة في الوظيفة، فضلا عن التفاعل والاتصال مع بقية أعضاء المؤسسة وقبول مهام جديدة والابداع والالتزام بالنواحي الإدارية للعمل. ويعكس الأداء الوظيفي ولاء الموظف للمؤسسة. كما يمثل أداء الأفراد أداء الأقسام التي ينتمون إليها. وبالتالي يعكس أداء المؤسسة ككل ومن ثمة فإن الأداء الوظيفي عبارة عن[3]:

أ- جهد يهدف إلى تحويل المدخلات إلى المخرجات؛

ب- جهد يسعى إلى تحقيق أهداف الوظيفة؛

ت- سلوك وظيفي هادف يظهر نتيجة تفاعل وتوافق بين القوى الداخلية والقوى الخارجية المحيطة به؛

ث- سلوك يهدف الى تحقيق نتيجة؛

ج- استجابة تتكون من أفعال وردود أفعال.

أما فيما يخص عناصر الأداء الوظيفي فهناك ثلاثة عناصر رئيسية للأداء الوظيفي:

أ- العامل: بما لديه من معرفة ومهارة وقيم واتجاهات ودوافع خاصة للعمل؛

ب- الوظيفة: من ناحية متطلباتها وتحدياتها؛

ت- الموقف: وهو ما تتصف به البيئة التنظيمية التي تتضمن مناخ العمل والاشراف ووفرة الموارد والأنظمة والهيكل التنظيمي.

---

[1] محمود علي عبدالله الطهراوي، **اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الاداء الوظيفي في دائرة الجمارك الاردنية (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجيستير، جامعة البلقاء التطبيقية،2007، ص44.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **حالة الخدمة العامة**، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2011، ص80.

[3] حسين محمد الحراحشة، **إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي**، دار جليس الزمان للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص91.

4- الأداء الوظيفي في الوحدات الإدارية

إن مفهوم الأداء يقترن بمفهومي الكفاءة (efficiency) والفعّالية (effectiveness). حيث أن مفهوم الكفاءة يشير إلى البعد الاقتصادي في طريقة تحقيق الأهداف وإلى نسبة المخرجات والمدخلات، إذ يجب على المنظمة تحقيق أهدافها بشكل اقتصادي.

أما مفهوم الفعّالية فيشير إلى القدرة على تحقيق الأهداف من بين مؤشرات وعوامل أخرى نوعية مثل (تحديد أدوار العاملين، علاقات العمل فيما بينهم، طريقة تصميم الوظائف)[1].

ثانيا: التقنية ودورها في نتيجة إدارة الأداء

1- التقنية وإدارة الأداء

تمثل التقنية محورا هاما في إدارة الأداء، حيث يتأثر الأداء بالاختيار الصحيح والمناسب للتقنيات المناسبة وإدماجها في خطة الأداء. وبالتالي يحدث التكامل بين متطلبات التقنية وإدارة الأداء من خلال[2]:

أ- تحديد الاحتياجات التقنية للمنظمة على ضوء متطلبات الأداء للمنظمة وليس العكس؛

ب- حصر التقنيات المتاحة بالمنظمة وتقييم درجة استيعابها من القائمين على الأداء ومدى استخدامها في أنشطة الأداء المختلفة؛

ت- تقدير مدى الحاجة إلى تحسين التقنيات أو تغيرها في ضوء مستويات الأداء وخطط تطويره.

2- النتائج المتوقعة لإدارة الأداء

تتمثل أهم النتائج الإيجابية المتوقعة عن تطبيق إدارة الأداء فيما يلي:

أ- تحسين الإنتاجية والأداء من خلال تحسين جودة العمليات وجودة المنتجات؛

ب- خفض كلفة العمليات؛

ت- تطوير المنتجات وتنويع مجالات استخدامها وخفض كلفة تشغيلها؛

ث- ابتكار منتجات وأساليب وآليات إنتاج وعمليات متطورة بشكل دائم ومستمر.

الفرع الثاني: عمليات إدارة الأداء الفّعال والعوامل البيئية المعيقة للأداء

نتناول في هذا الفرع المكونات الأساسية لإدارة الأداء. بالإضافة إلى العوامل المعيقة للأداء.

---

[1] سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص201.

[2] حاتم نبيل، **ادارة الاداء في الدوائر الحكومية**، مؤتمر تقييم الاداء الحكومي ودوره في التطوير الاداري، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2013، ص101.

أولا: عمليات إدارة الأداء الفّعال

تتكون إدارة الأداء من العمليات الأساسية التالية[1]:

1- تخطيط الأداء

يهدف إلى إرساء البنية الأساسية التي يقوم عليها الأداء الفعّال لأي عمل. وبالتالي فإن تخطيط الأداء يوفر الأساس الموضوعي اللازم الذي يهيئ المؤسسة للتطبيق الناجح للإدارة بالنتائج وبناء درجة عالية من الفهم المشترك بين العاملين والرؤساء.

2- توجيه الأداء

هو عملية اتصال مستمرة بين الرئيس والقائمين بالعمل، لضمان توافر الظروف المساعدة على تنفيذ الأداء المخطط له. ومواجهة التغيرات في ظروف الأداء سواء الراجعة إلى المتغيرات الخارجية أو المتغيرات الداخلية، بما يجعل المؤسسة مطمئنة على استمرار ظروف التنفيذ ومعدلات الأداء، وفق الأداء المخطط والكشف المبكر عن أي اتجاهات للخلل فيه وعلاجها.

وتقع مسؤولية توجيه الأداء على القيادات الإدارية للمنظمة من خلال:

1. المتابعة الفورية والمستمرة لمستويات وظروف الأداء؛
2. تزويد العاملين بالمنظمة بالمعلومات المتجددة حسب احتياجات الأداء؛
3. تمكين العاملين للأداء بكفاءة وفاعلية.

3- تشخيص الأداء

هو العملية التي نستخدمها مع الموظف لإماطة اللثام عن الأسباب الحقيقية لنجاحه، أو الأسباب التي أدت لمواجهته بعض الصعاب. يهدف إلى اكتشاف الفجوة في الأداء (مستوى الأداء الفعلي ومستوى الأداء المخطط) والبحث عن مصادرها وأسبابها والآثار الناتجة عنها، لعلاجها وتلافيها وتحقيق التحسين في الأداء من أجل تحسين الإنتاجية وزيادة الفعالية وتنمية القدرات التنافسية للمنظمة. وهي تجري في أي وقت من السنة وبالمشاركة مع الموظف صاحب العلاقة[2].

وتتم عملية تشخيص الأداء من خلال الخطوات التالية:

1. زمن فجوة الأداء؛
2. تحديد مصادر فجوة الأداء (مصادر داخلية / أو مصادر خارجية)؛
3. تحليل فجوة الأداء (أسباب بشرية – أسباب مادية – أسباب تقنية – أسباب تنظيمية).

4- تقييم الأداء

[1] حاتم نبيل، **ادارة الاداء في الدوائر الحكومية**، مرجع سابق، ص103.

[2] روبرت باكال (Robert Bacal)، **تقييم الأداء**، ترجمة موسى يونس، بيت الأفكار الدولية للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص202.

يكون في مرحلة التقييم كل من المدير والموظف مسؤولين عن تقدير المدى المرغوب للسلوكيات الموجودة. وعما كانت النتائج المرغوبة قد تم تحقيقها. رغم انه يمكن استخدام مصادر عديدة لجمع معلومات الاداء وفي معظم الحالات يقدم المسؤول المباشر المعلومات التي تشتمل على تقييم المدى الذي بدأت به الاهداف في خطة التنمية الإدارية التي تم تحقيقها. ومن المهم أن كلا من الموظف العادي والمدير يستحوذا على عملية التقييم. بحيث يملأ المدير بطاقة التقييم ويجب أن يملأ الموظف أيضا هذه البطاقة ليشترك كلا الطرفين في التقييم وليقدم معلومات جيدة تستخدم في مرحلة المراجعة[1].

وتهتم عملية تقييم الأداء بالنظر في كفاءة وفاعلية عناصر الأداء الثلاثة الأساسية:

1. العمل؛
2. الفرد القائم بالعمل؛
3. الإطار التنظيمي الذي يربط الفرد والعمل.

الجدول رقم(6): محاور تقييم الأداء للعناصر الثلاثة في نظم إدارة الأداء

محاور تقييم أداء الفرد	محاور تقييم العمل	محاور تقييم الإطار التنظيمي (المنظمة)
1. قياس وتقييم القدرات الفردية. 2. قياس وتقييم المهارات الفردية. 3. قياس وتقييم الخصائص السلوكية. 4. قياس نتائج الأداء	1. تصميم العمل 2. ترابط وتناسق مكونات العمل 3. ترابط العمل مع باقي الأعمال 4. التقنيات المستخدمة في العمل 5. معدلات الأداء المحددة	1. الإطار التنظيمي للعمل 2. المسؤولية عن إدارة الأداء 3. الصلاحيات الخاصة بالمسؤول عن العمل 4. العلاقات التنظيمية بين القائمين بالأعمال ذات الصلة 5. النظم والإجراءات المساندة للعمل 6. أساليب وأنماط القيادة الإدارية

المصدر: حاتم نبيل، مرجع سبق ذكره، ص104.

5- تحسين وتطوير الأداء

عبارة عن عملية مستمرة، تهدف إلى علاج العيوب في الأداء على المدى القصير والمتوسط من خلال تحسين الأداء. في حين أن تطوير الأداء يتجه إلى ابتكار وإدخال مستويات أعلى وجديدة للأداء. سواء على مستوى الفرد أو مجموعة العمل أو المؤسسة ككل، من أجل التميز والتفرد وإرضاء العملاء والتفوق على المنافسين.

للإشارة فقط، أن تحسين الأداء يهتم بالعيوب في الأداء ويتصدى لمواجهتها وعلاجها. في حين تطوير الأداء يركز على الوصول لمستويات ونوعيات أعلى وأفضل من الأداء رغم أن الأداء الحالي ليس معيبا.

[1] هيرمان اقنيس (Herman Aguinis)، **إدارة الاداء**، ترجمة سامح عبد المطلب عامر، دار الفكرللنشر، عمان، الأردن، 2011، ص69.

ثانيا: العوامل البيئية المعيقة للأداء

توجد العديد من المعيقات البيئية، التي تحد من جودة الأداء لدى الموظف. وتكون خارجة عن سيطرته. وتجعل منه غير قادر على القيام بالدور الوظيفي المطلوب. وبالتالي تضعف أداءه حيث يمكن إجمال هذه العوامل كالآتي[1]:

1. التسارع في زيادة المتطلبات الوظيفية التي تقع على عاتق الموظف؛
2. عدم وضوح الإجراءات ونقص التسهيلات الكافية لإنجاز العمل؛
3. مركزية التصميم وعدم تفويض الصلاحيات للموظفين وتمكينهم من أداء أعمالهم؛
4. الصراع التنظيمي وعدم التعاون بين أفراد التنظيم نتيجة للشعور بعدم المساواة؛
5. نقص التدريب وإشكالية نطاق الإشراف.

ثالثا: نظام تحسين الخدمات الحكومية

يتكون نظام تحسين الخدمات الحكومية من خمس مراحل لتطبيقه. تهدف إلى تحديد احتياجات متلقي الخدمات ومحاولة تلبيتها، كما تعتمد على مفهوم التحسين المستمر الذي يعني أن المؤسسات تقيس الأداء باستمرار وفق المعايير الموضوعة للخدمات وتبحث باستمرار عن طرق لتحسين هذه المعايير[2]. كما هو مبين في الشكل:

الشكل رقم(15): مراحل نظام تحسين الخدمات الحكومية

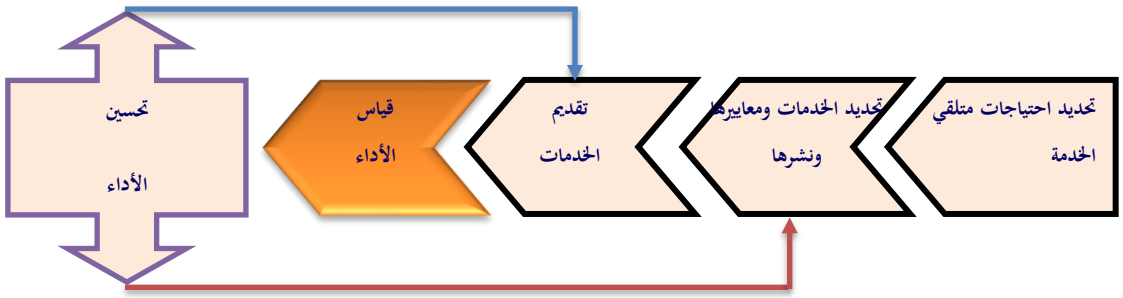

المصدر: وزارة تطوير القطاع العام، **الدليل الإرشادي لأدوات تحسين الخدمات الحكومية**، الأردن، 2010، ص05.

تتضمن هذه المراحل الخمس مجموعة من الأدوات لتطبيق نظام تحسين الخدمات الحكومية وهي[3]:

1. صوت متلقي الخدمة: يتم في البداية التعرف على الفئات المتلقية الخدمة، ثم التعرف على احتياجات وتوقعات كل فئة؛
2. قياس الأداء ومستوى تقديم الخدمات: بمعنى قياس المستويات الفعلية للخدمات المقدمة؛

[1] حاتم نبيل، مرجع سبق ذكره، ص50.

[2] وزارة تطوير القطاع العام، **الدليل الإرشادي لأدوات تحسين الخدمات الحكومية**، الأردن، 2010، ص05.

[3] وزارة تطوير القطاع العام، **الدليل الإرشادي لأدوات تحسين الخدمات الحكومية**، مرجع سابق، ص6.

3. تحديد معايير الخدمات المقدمة: من خلال وضع معايير للخدمات المقدمة ونشر وتعميم هذه المعايير؛
4. تقييم القدرة المؤسسية: يكون بتقييم الواقع الحالي للخدمات المقدمة من حيث سير الإجراءات وهندستها؛
5. تحسين الأداء: تحسين مستوى الخدمات المقدمة والتأكد من فاعلية الخطط الجديدة؛
6. متابعة التنفيذ: أي عمل لكي ينجح لابد من المتابعة المستمرة. وكذا نشر قصص النجاح المحققة في بقية مؤسسات القطاع العام.

المطلب الثاني: طبيعة قياس الأداء

يعتبر قياس الأداء في الإدارات الحكومية إشكالية محفوفة بالعديد من المخاطر. وتحتاج إلى جهود كبيرة، لغرض تطوير الإدارة من خلال إيجاد معايير ومؤشرات لقياس الأداء في مثل هذا النوع من الإدارات. وإذا ما استطاعت الإدارات الحكومية تطوير تجربتها وتحسين آليات عملها. فإنه يمكن أن تشكل الاتجاهات الحديثة للأداء أسلوب مناسب يمكن أن يوضع موضع التنفيذ الفعّال.

الفرع الأول: مفهوم وتصنيف مقاييس الأداء

شهدت مقاييس الاداء محطات تاريخية هامة وتطورت عبر الزمن من مقاييس بسيطة إلى مقاييس متطورة تواكب نشاط المؤسسات. ومن هذا المنطلق سوف ندرس وفق التسلسل التالي.

أولا: التطور التاريخي لنظم قياس الأداء

يعتبر قياس الأداء التطور التاريخي للرقابة على الأداء. والذي يركز على جودة إيصال الخدمة وتحقيق النتائج التي تسعى المنظمة لتحقيقها. بحيث تكون عملية الرقابة سنوية. وبالتالي تركز الرقابة على تكلفة توصيل الخدمة وعدد الأفراد الذين حصّلوا على الخدمة. وتعمل نظم الرقابة على مقارنة الأداء الحالي للوحدات بالأداء السابق. أو مقارنة النتائج المحققة بالمعدلات المستهدفة. ونتيجة لأن الخدمات العامة لها ابعاد متعددة، أدى هذا إلى خلق نوع من الصعوبة في تصميم نظام مناسب للرقابة. وقد استخدمت الرقابة في المنظمات الفيدرالية في الو.م.أ لتحسين الجودة. ولكن في ظل نظم الرقابة غالبا ما تكون البيانات المتاحة عن الأداء غير دقيقة، ولتقليل الأخطاء والتلاعب في البيانات المتاحة يجب المراجعة الدورية لهذه البيانات. ويعود تاريخ أول كتابة علمية عن قياس الأداء إلى عام 1938. عندما نشرت إحدى الهيئات (icma)*. مقالة بعنوان " قياس أنشطة المحليات: استقصاء لاقتراح أسلوب لتقييم الإدارة"، وكان بمثابة حجر الزاوية في مناقشة الطرق المحتملة لقياس عدد من أنشطة المحليات[1].

* international city management association.

[1] عبدالرحيم محمد، **قياس الاداء**، ندوة قياس الأداء الحكومي في المنظمات الحكومية: مدخل قائمة قياس الانجاز المتوازنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2008، ص502.

ثانيا: تعريف قياس الأداء

أ- التعريف الأول لقياس الأداء

هو القياس الذي من خلاله يتحدد النجاح أو الفشل عن طريق القرب/البعد من مقياس كل منهما[1].

ب- التعريف الثاني لقياس الأداء

يعني كذلك قياس الأداء تقييم الإنتاج والنتائج.

ويضفي إلى:

1. تحديد فعالية الاستراتيجيات والعمليات؛
2. إزالة العيوب والنقائص في حالة وجودها؛

ج. التعريف الثالث لقياس الأداء

هو المقياس الصحيح الذي يتحدد من خلال جمع كل العوامل المؤثرة في التقدم نحو الهدف، وقياس قدرة كل واحد منها على حدى. ثم القياس الجمعي لها ومن ثمة قياس النتيجة الصحيحة بعيدا عن العوامل الوهمية التي يمكن أن تطفو على السطح. ويكون ذلك المقياس قياسا شاملا للعمليات الحسابية، الاجتماعية...الخ.

ثالثا: تصنيف مقاييس الأداء ومزايا قياسه وبناء خطة العمل

يمكن أن نوضح تصنيفات ومزايا قياس الأداء وفق التحليل التالي:

1- أهم التصنيفات لمقاييس الأداء

توجد العديد من التصنيفات، لكن ما هو متعارف عليه في منظمات الأعمال الحديثة هناك ستة تصنيفات رئيسية[2]:

[1] عادل ثابت ، **سيكولوجيا الادارة المعاصرة**، دار اسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2008،ص331.

[2] خالد محمد بني حمدان، وائل محمد ادريس، مرجع سبق ذكره، ص390.

الجدول رقم(7): تصنيف مقاييس الأداء

المقياس	تعريفـه
الفعالية Effectiveness	مدى تحقق الأهداف المسطرة
الكفاءة Efficiency	حسن إستخدام الموارد
الجودة Quality	مستوى تلبية المنتوج أو الخدمة لمتطلبات وتوقعات العملاء
التوقيت Timelines	تقيس مدى إنجاز العمل بشكل صحيح وفي الوقت المحدد له. حيث لابد من وضع معايير خاصة لضبط توقيتات الأعمال، وعادة ما تستند مثل هذه المعايير على متطلبات العملاء.
الانتاجية Productivity	القيمة المضافة من قبل العملية مقسومة على قيمة العمل ورأس المال المستهلك.
السلامة Safety	مدى الإلتزام بالمعايير الصحية العامة وإجراءات السلامة في العمل.

2- مزايا قياس الأداء

تعتبر النقاط التالية أهم الميزات التي تتحقق للمؤسسات عندما تقوم بتطبيق نظم القياس[1]:

1. يمكن قياس الأداء في تحديد ما إذا كانت المنظمة تحقق احتياجات العميل أمْ لا؟
2. يساعد قياس الأداء المنظمة في فهم العمليات التي تقوم بها، فهو يؤكد ما تعرفه المنظمة ويوضح ما لا تعرفه؛
3. التأكد من القرارات التي يتم اتخاذها بحيث تكون على أساس الحقائق وليس على العواطف أو الآراء الشخصية؛
4. تبيين أي الوظائف في المنظمة تحتاج إلى إجراء التحسين والتطوير؛
5. التأكد من التحسين والتطوير الذي تم التخطيط للقيام به قد حدث بالفعل.

3- بناء خطة العمل الخاصة بقياس الأداء وضرورة المشاركة فيها

توجد علاقة قوية بين وضع خطة العمل واعتمادها للتطبيق. وبين نتائج مقاييس الأداء المختلفة. ذلك أن تلك المقاييس تعتبر كخريطة رسم واضحة لمدى القدرة على تحقيق القرب أو البعد من هدف معين، وإذا كانت خطة العمل يجب أن تراعي وضع الأهداف يمكن تحقيقها، فإنها تحتاج إلى قياس الأداء لتحديد ذلك بالدقة المطلوبة. كما يقع الكثير من القادة في الخطأ. عندما يتصور أنه وحده يستطيع قياس مدى نجاح مؤسسته. وهو خطأ شائع يقع فيه كل قائد قليل الخبرة، إذْ أن القائد لن يرى في عملية قياس الأداء سوى أنها عملية تقييمية لعماله التي يراها ناجحة من وجهة نظره الشخصية.

[1] عبدالرحيم محمد، **قياس الاداء في النشأة والتطور التاريخي والاهمية**، ملتقى التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الاداء المؤسسي، المملكة المغربية،2008،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2009،ص194.

الفرع الثالث: متطلبات قياس الأداء وفق النموذج التقليدي

تعد عملية قياس الأداء ناجحة، إذا أعطت نتائج موثوقة لإنتاجية العمل. ومن ثمة لزم على جميع الإداريين دراسة الكيفية الصحيحة للقيام بالقياسات المختلفة. ولكننا هنا نقف على عدة نقاط أساسية في كيفية قياس الأداء وتطويره.

أولا: متطلبات قياس الأداء

توجد العديد من العناصر الخاصة بهذه الجزئية نوضحها على النحو التالي:

1- الإدارة الاستراتيجية

حسب (Thompson) الإدارة الاستراتيجية هي عملية تتمكن المنظمة بواسطتها من تحديد أهدافها وتحديد الأعمال اللازمة لإنجاز تلك الأهداف في الزمن المناسب والسعي لتحقيق تلك الأعمال والانشطة وتقويم مستوى التقدم والنتائج المحققة[1].

وهناك علاقة بين الأداء والاستراتيجية كون أن: الإدارة الاستراتيجية عبارة عن العمليات التي يمكن للإدارة العليا ومن خلالها أن تحدد توجهات التخطيط طويل الأجل. وكذلك الأداء للمنظمة. وهذا يتطلب الصياغة المحكمة والتنفيذ الملائم والتقييم المستمر للاستراتيجية المعتمدة.

إن المهام الأربع للإدارة الاستراتيجية التي تربط بين عمليتي صناعة الاستراتيجية وتنفيذها هي:

1. تمكن صياغة رؤية الاستراتيجية المنظمة باتجاه طويل الأجل. وتساعدها في وضع رسالة واضحة؛
2. تعمل الاستراتيجية على تحويل الرؤية والرسالة إلى أهداف يمكن تكميمها وقياسها؛
3. تساعد الاستراتيجية الدقيقة المنظمة من الوصول إلى مرحلة تحقيق الأهداف؛
4. تمكن الاستراتيجية من تقييم الأداء ومراجعة التحسينات الجديدة وتحديد الانحرافات وتصحيحها.

لكن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الادارة الاستراتيجية. والتي يجب أخذها بعين الاعتبار. ونذكر منها: تساع التغيرات الكمية والنوعية في بيئة الأعمال؛ زيادة حدة المنافسة؛ التحالفات الاستراتيجية؛ ندرة الموارد وظهور المنظمات المتعلمة[2].

2- الشفافية:

تعني الوضوح التام في اتخاذ القرارات ورسم الخطط والسياسات وعرضها على الجهات المعنية في مراقبة أداء الدولة نيابة عن الشعب وخضوع الممارسات الإدارية والسياسات للمحاسبة والمراقبة المستمرة[3].

---

[1] عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الاستراتيجية (إدارة جديدة في عالم متغير)**، الطبعة الثانية، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص46.

[2] ماجد عبد المهدي مساعدة، **الإدارة الاستراتيجية(مفاهيم- عمليات- حالات تطبيقية)**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص41.

[3] هاشم حمدي رضا، **الاصلاح الاداري**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص113.

ومن أجل تحقيق مستوى جيد من الشفافية لا بد من توفر آليات دعم يمكن أن نوجزها كالتالي:

1. المؤسسات التعليمية؛
2. مؤسسات المجتمع المدني؛
3. وسائل الاعلام؛
4. اللقاءات الوطنية والدولية.

3- المساءلة:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول (بعض) المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[1].

ولعل التعريف السابق يمكن أن يوضح لنا أهداف المساءلة. والتي يمكن أن ندرجها في النقاط التالية:

1. تساعد المساءلة على تطوير الأداء؛
2. تمكن المساءلة من زيادة مستوى الرقابة والتحكم؛
3. تزيد المساءلة من مستوى الانضباط والتقيّد بالقوانين والتشريعات.

وينبغي الإشارة هنا أن الشفافية والمساءلة مفهومان مترابطان يعزز ويدعم كل منهما الآخر. ففي حالة غياب الشفافية لا يمكن أن نتكلم عن وجود المساءلة. وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة. ولعل وجود هذين العاملين يمكن من وجود إدارة ذات كفاءة وفعالية.

4- تطوير النظم المحاسبية:

من منطلق المدخل الحديث في قياس الأداء الوظيفي، ظهرت الحاجة إلى نظم محاسبية جديدة يمكن استخدامها في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالمعلومات اللازمة. ويتكون نظام المعلومات المحاسبية والمالية من نظم فرعية تتوزع على فئتين هي: فئة النظم الفرعية المحاسبية مع برمجيات تطبيقاتها وفئة النظم الفرعية المالية مع حزم برامج تطبيقاها حسابات المدفوعات والمقبوضات. وكفاءة هذه التطبيقات يعطي مؤشر للحكم على كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف وتحسين الأداء.

ثانيا: النموذج التقليدي في قياس الاداء

بدأت نماذج قياس الأداء التقليدية سنة 1915 بالتركيز على الجوانب المالية في التقييم. ومن أشهر هذه النماذج نموذج DUPONT الذي يقيس العائد على رأس المال المستخدم في المنظمة. وقد

[1] بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص208.

انتشر هذا المفهوم في كثير من المنظمات في مختلف الدول، ولكن مع التطور وظهور تحديات جديدة ظهرت الحاجة الى نماذج جديدة. في مجال قياس الأداء وفي مجالات المراجعة والموازنة بهدف دعم الإدارة وصناعة القرارات السياسية، وركزت مؤشرات الأداء على مقاييس للإنتاجية، الجودة، الوقت، الكفاءة وفعالية المنظمة في ترشيد التكلفة وتنفيذ البرامج[1].

ثانيا: عيوب النماذج التقليدية في قياس الأداء

وجّهت العديد من الانتقادات للنموذج التقليدي في قياس الأداء ويمكن أن نذكر منها ما يلي[2]:

لعل الانتقادات الأكثر شيوعا والموجهة إلى المؤشرات المالية كونها تعطي نظرة عن الأداء في المدى القصير، إذا اعتبرنا أن كل القرارات المتخذة خلال السنة (س)، المؤشر الاقتصادي المستخدم في القياس آخر السنة سيحصل على بعض نتائج هذه القرارات، التي تظهر في المدى القصير. بالمقابل التأثيرات التي تظهر في المدى الطويل لا تخضع للقياسات المالية المطبقة في المدى القصير. ومن ثمة فإن التقييم الدقيق للأداء يكون خاطئا. ضف إلى ذلك من بين حدود المؤشرات المالية أيضا كون الآجال بين القرارات الإدارية وترجمتها إلى مؤشرات مالية يمكن أن تكون طويلة. والمشكل الأكبر من ذلك يكمن في زيادة النتيجة المحاسبية على حساب مكونات أخرى يصعب محاسبتها مثل (رضا الزبائن ورضا العمال). كذلك الحال عندما نحد كثيرا من نفقات التدريب. هذه السلبيات لا تظهر كذلك إلا بشكل موزع وفي المدى الطويل.

[1] عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي والأهمية**، ندوة قياس الأداء في المنظمات الحكومية (مدخل قائمة قياس الانجاز المتوازنة، فيفري 2007، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2009، ص198.

[2] فرنسواز جيرو وآخرون، **المراقبة الإدارية وقيادة الأداء**، ترجمة وردية واشد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007، ص80.

المطلب الثالث: نموذج بطاقة الأداء المتوازن كمدخل حديث في قياس الأداء

بعدما لاحظنا في التحليل السابق القصور الموجود في المقاييس المالية، شهدت بداية التسعينات من القرن الماضي اهتماما بقياس الأداء. ولكن بالتركيز على المقاييس غير المالية مع الاحتفاظ بالمقاييس المالية. نتيجة للقصور الذي واجه المنظمات في قياس الأداء على أساس المقاييس المالية فقط، نظرا لأنها لا تقدم بيانات تساعد متخذ القرار في المستقبل. ومن هنا جاء مدخل بطاقة الأداء المتوازن كأداة استراتيجية لقياس وتطوير الأداء في المنظمة. والآن قد انتشر هذا المفهوم وأصبح يطبق في كثير من الإدارات الحكومية وحتى انتقل تطبيقه إلى الإدارة الجمركية. ومن بين الإدارات الجمركية التي سارت في هذا النهج، نجد الإدارة الجمركية الأردنية.

الفرع الأول: طبيعة بطاقة الأداء المتوازن

لقد ابتكر كل من **(robert s. kaplan & david p. norton)** بطاقة التقييم المتوازن، لتكون بديلا عن الأساليب التقليدية المستخدمة في قياس الأداء بوصفها نظاما متكاملا يستخدم عدة منظورات perspectives. وجاء هذا العمل ليمثل إنجازا تمخض بعد بحث مع 12 منظمة كبرى في الو. م. أ استغرق عاما كاملا بخصوص تحديد متطلبات المدراء لمقاييس الأداء[1].

أولا: تعريف بطاقة الأداء المتوازن وأبعادها

نوضح تعريف بطاقة الأداء المتوازن؛ بالإضافة إلى تحديد الابعاد الاساسية لبطاقة الأداء المتوازن.

1- تعريف بطاقة الأداء المتوازن

حسب **(robert s. kaplan & david p. norton)** فهي: عبارة عن مجموعة من المقاييس المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء الإدارات العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء المنظمة[2].

2- أبعاد بطاقة الأداء المتوازن:

تتكون بطاقة الأداء المتوازن من أربعة (04) أبعاد اساسية. ولكل بعد من هذه الأبعاد مكونات جزئية يتكون منها. ويمكن أن نترجم هذا الكلام في الشكل التالي:

[1] وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي: اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل، الاردن، 2009 ، ص151.

[2]Roben S. Kaplanand David P Nonon, **The balanced scorecard: translating strategy into action,** harvaro business school press boston. massachusetts, the United States of America, p06.

الشكل رقم(16): مكونات بطاقة الأداء المتوازن

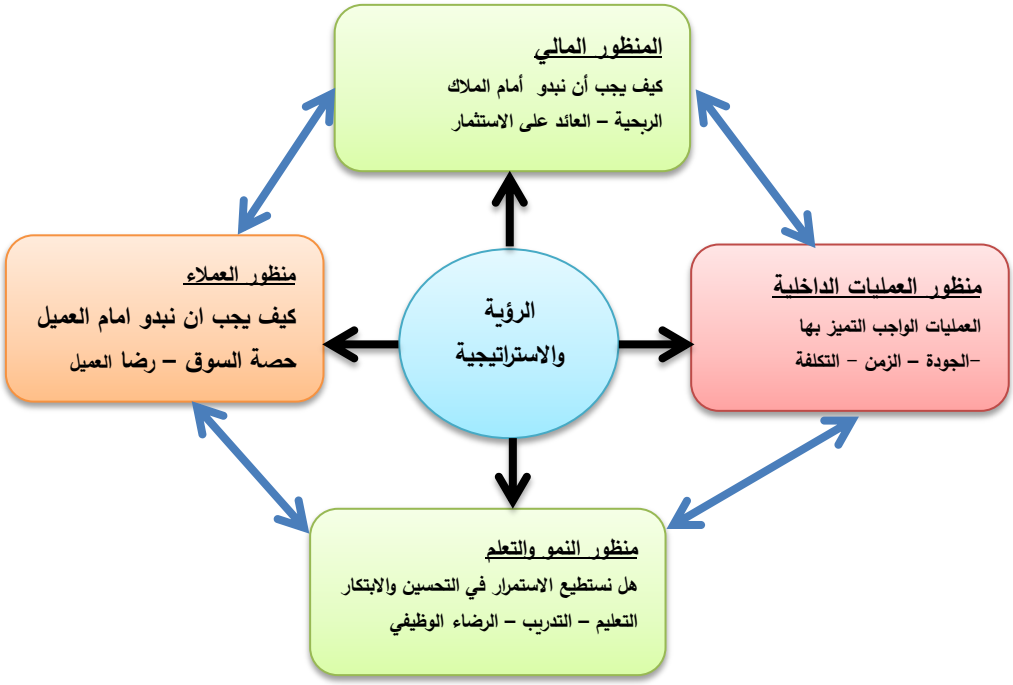

Source: Roben S. Kaplanand David P Nonon, **The balanced scorecard: translating strategy into action,** harvaro business school press boston. massachusetts, the United States of America, p08.

الفرع الثاني: أهمية بطاقة الأداء المتوازن وتحديات تطبيقها

تتجلى أهمية بطاقة الأداء المتوازن كونها أداة عملية حديثة تعبر عن كل المؤشرات. لكن توجد أمامها عدة تحديات. يمكن أن نوضحا في التحليل الموالي.

أولا: أهمية بطاقة الأداء المتوازن

تتجلى أهميتها في[1]:

1. تزود المدراء بمؤشرات السبب ومؤشرات النتيجة عن منظماتهم؛
2. تترجم الرؤية الاستراتيجية؛
3. تعمل على ايجاد ترابط بين الأهداف ومقاييس الأداء؛
4. تقرير إداري دقيق يصف الأداء التشغيلي عبر المنظورات الأربعة للبطاقة.

ثانيا: تحديات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في القطاع الحكومي

إن النجاح في تنفيذ بطاقة الأداء المتوازن في القطاع العام، يتطلب في البداية معرفة التحديات المحتملة التي تواجهها والمتمثلة في الآتي[1]:

[1] وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي: اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن**، مرجع سبق ذكره، ص153.

1. التردد من قبل المديرين في القيام باستخدام أساليب قياس واضحة ومحددة وطرحهم فكرة أن ما أفعله لا يمكن قياسه؛
2. الاعتقاد السائد بين الأفراد العاملين بالقطاع العام بأن النتائج سوف تستخدم للمحاسبة والعقاب أكثر من استخدامها للتحفيز. ولغرض تغيير هذه الصورة يتطلب الامر إعادة بناء الثقة بين الرئيس والمرؤوس من جهة. وأن يلعب المدراء دور المدربين لباقي العاملين؛
3. عدم وضوح رسالة الإدارة العامة، وأغلب رسالات هذه الإدارات هي عبارة عن شعارات فضفاضة لا تستطيع الإدارة ترجمتها إلى نتائج أداء محددة. وبالتالي لكي يكون هناك استفادة حقيقية من تطبيق بطاقة الأداء المتوازن يجب اعادة النظر في تحديد الرسالة والأهداف بشكل جيد؛
4. وجود قيود فنية، خاصة وأن استخدام التكنولوجيات والبرامج الجاهزة في هذا القطاع هي أقل من القطاع الخاص. ففي الإدارات الحكومية ليس من المستغرب وجود أساليب تقليدية لتقديم تقارير الأداء وفق استمارات غير محددة أو أن بعض المدراء لا يحسنون التعامل بالتقنيات الحديثة. وهذا يتطلب معالجة القضية قبل الشروع في تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن؛
5. وجود فجوة بين مؤشرات النتائج ونظام التحفيز في الإدارات الحكومية، حيث العامل الجيد يكافأ مثل العامل العادي وهو بطريقة غير مباشرة عقوبة له؛
6. إيجاد مناخ يساعد على إحداث التغيير، من خلال بناء ثقافة التغيير لدى العامليين في الإدارة الحكومية.

الفرع الثالث: دراسة مقارنة بين عمليات التدقيق المالي وغير المالي

كان التدقيق يستخدم لمراقبة الأداء المالي للمنظمة وفق مجموعة محددة من المعايير التي تضعها الجهات المسؤولة أو حسب ما تفرضه هيئات المعايير المهنية. وبالتالي تكون عمليات التدقيق المالية قد وفرت للمدراء طريقة نظامية لمراقبة ومتابعة الأداء المالي لمنظماتهم. ومن خلال وضع معايير واضحة ومن ثم القيام بقياس الأداء. وفيما بعد تم دمج المؤشرات غير المالية في عمليات التدقيق وقياس الاداء للوصول إلى تدقيق شامل. ويمكن من خلال الجدول الموالي أن نوضح أهم الاختلافات بين النوعين

[1] وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي: توجيه الاداء الاستراتيجي الرصف والمحاذاة**، دار وائل، الأردن، 2009 ، ص ص98-100.

الجدول رقم(8): يوضح الاختلافات بين عمليات التدقيق المالي وعمليات التدقيق غير المالي

التدقيق المالي	التدقيق غير المالي
يعتمد بشكل رئيسي على المعايير التي تضعها الجهات المسؤولة أو هيئات المعايير المهنية	يعتمد بشكل رئيسي على المعايير التي توضع داخليا على أساس معلومات العملاء والمنافسين
تكون الاجراءات رسمية ومعيارية ومتطابقة ما بين المنظمات	تتكيف الاجراءات حسب متطلبات المنظمة، ويجب وضع مقاييس تتماشى مع احتياجات كل منظمة
تكون المعايير من حيث الأساس متشابهة بين تدقيق آخر	يجب تغيير المعايير عند تحسن الاداء
ينصب التركيز على الالتزام بالمعايير التي تضعها جهات خارجية	ينصب التركيز على الالتزام بالمعايير التي تضعها جهات داخلية
يتم استخدام معايير التدقيق كطريقة لبناء حالة المصداقية والموثوقية في الاجراءات	يتم استخدام بيانات التدقيق كطريقة لتحسين الاداء
يتم اجراءا هذا النوع من التدقيق سنويا	يتم اجراء هذا النوع من التدقيق كل 18 إلى 24 شهرا
يركز على المقاييس التي تؤثر على الاداء المالي فقط	يركز على كيفية مساهمة مجموعة واسعة من الوظائف بنجاح أو فشل عملية معينة.

المصدر: خالد محمد بني حمدان و وائل محمد إدريس، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2009، ص404.

المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء في الإدارة الجمركية ومحاور تطوير العمل الجمركي

تختلف طبيعة قياس الأداء في المؤسسات الإنتاجية عن المؤسسات الخدمية. كون طريقة قياس الأداء في المؤسسات الخدمية صعبة. وللوصول إلى طريقة موضوعية في قياس الأداء بالإدارة الجمركية، فإنه يجب تنميط الأعمال الجمركية بحيث تكون طبيعة وطريقة الأداء داخل أي مجتمع جمركي هي ذاتها طريقة الأداء في أي مجتمع جمركي آخر. ومع الاعتماد الكامل على الميكنة واستخدام أجهزة الحاسبات الآلية، فإن العناصر التي تؤخذ في الاعتبار عند تقييم الأداء على سبيل المثال هي: الدقة، السرعة، الأمانة، التطبيق السليم للقانون، حسن معاملة الجمهور، احترام نظام العمل ومدى التعاون مع الرؤساء والزملاء...الخ.

المطلب الأول: تصنيف مقاييس الأداء في الإدارة الجمركية

المطلب الثاني: تطبيق بطاقة الأداء المتوازن على الإدارة الجمركية

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتطوير العمل الجمركي وفق أفضل الممارسات الجمركية العالمية

المطلب الأول: تصنيف مقاييس الأداء في الإدارة الجمركية

يوجد من المقاييس ما يمكن قياسه كميا كالسرعة والدقة. وبعضها يمكن قياسه وصفيا كحسن معاملة الجمهور واحترام نظام العمل. إن وضع أوزان ترجيحية لهذه العناصر مع تصميم استمارات بسيطة داخل المواقع الجمركية، يتم استيفاؤها من قبل الرؤساء المباشرين وإخضاعها لرقابة الرؤساء الأعلى، نرى أنه وسيلة مناسبة لقياس الأداء الخاص بالعاملين، إن أسلوب القياس ونتائجه يتم إخطار العاملين بها بشكل دوري.

الفرع الأول: المؤشرات الكيفية والكمية في قياس الأداء في الإدارة الجمركية

توجد العديد من المؤشرات التي تناولت قياس الأداء الجمركي. ويمكن في هذا الفرع أن نفصل فيها أكثر.

أولا: مفهوم المؤشرات الكيفية والكمية في قياس الأداء في الإدارة الجمركية

تعتبر معايير قياس الأداء الجمركي، وسيلة موضوعية تستخدمها كافة المنظمات لقياس قدرتها على تحقيق اهدافها بكفاءة، كما هو محدد في خطة العمل التنفيذية التي تعتمد في المقام الأول على استخدام الاحصاءات والمؤشرات الكمية، وعادة ما تقوم الادارات الجمركية بقياس أداء العاملين بها للحكم على كفاءتهم وجودة العمل الذي يقومون به وليس هذا هو ما تسعى إليه الإدارات الجمركية الحديثة والمتطورة لأن أداء العاملين هو إحدى الآليات التقليدية التي تتم في كافة المنظمات وليس الجمارك فقط

لكن ما يجب على الإدارة الجمركية الحديثة والمتطورة القيام به هو تطبيق آليات جيدة ودقيقة وعملية لقياس ادائها بذاتها هذه الآليات تتضمن إجراءات ومعايير وخطوات وأنشطة كثيرة.

1- تعريف قياس الأداء في الإدارة الجمركية:

يعني المساهمة الفّعالة للأدوات المستخدمة التي يمكن أن توصل إلى نجاح التحديث الجمركي، بحيث الفكرة الرئيسية لقياس الأداء تتمثل في كيفية تسخير المعلومات المُستقاة واستخدامها في ترشيد القرارات[1].

كما يعرف ليونيل باسكال عملية قياس الأداء بأنها: جزء من عملية التوجيه وعملية الرقابة[2].

2- أهمية قياس الأداء الجمركي

يعتبر قياس الأداء في عالم الأعمال من العمليات الصعبة كونه يرتبط بجملة من العوامل التي يصعب قياسها. وهو نفس الشيء لما يتعلق الأمر بالمسائل الجمركية، حيث نكون أمام دراسة أبعاد مختلفة مثل الزيادة في تحصيل الإيرادات، وأقصر وقت للإفراج، ومنع التهرب من دفع الضريبة الجمركية، وبساطة الإجراءات والعمليات. وتمكن أهمية قياس الاداء الجمركي في النقاط التالية[3]:

أ- تحديد متطلبات العملاء: على اعتبار أن الإدارة الجمركية تتعامل مع القطاع الخاص. ولها علاقة بمؤسسات القطاع العام. ومن ثمة قياس الأداء يمكنها من تحديد مستوى نوعية الخدمة المقدمة للعملاء ومدى توفرها على مميزات الشفافية والبساطة والسرعة. ومدى رضاهم عنها؛

ب- فهم العمليات: يمكن قياس الأداء من تشخيص العمليات التي تحتاج الى اعادة النظر ومن ثمة اصلاحها؛

ت- ضبط اتخاذ القرار: يساعد قياس الاداء على اتخاذ قرارات صائبة ومن ثمة القضاء على المشاكل التي تحدث بين اعوان الجمارك والمتعاملين؛

ث- التغيير للأحسن: يساهم قياس الأداء في التحسين المستمر من خلال تطوير العمليات المتعلقة بالتقييم الجمركي وتسهيل حركة العبور...الخ.

ثانيا: المؤشرات الكيفية والكمية في قياس الأداء في الإدارة الجمركية

في أغلب الإدارات الجمركية المتطورة يتم استخدام عدد من المعايير ومقاييس الأداء. وهي كالتالي:

---

[1] Robert Ireland, Thomas Cantens & and Tadashi Yasui, **An Overview of Performance Measurement in Customs Administrations**, World Customs Organization Research Paper No. 13, 2011, p2.

[2] ليونيل باسكال، **قياس الأداء: تحديد المنهجيات المناسبة لقياس وتقييم أداء الجمارك**، مؤتمر بيكارد، 2010، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص02.

[3] Mohd Afandi Md Amin, **Measuring the performance of Customs Information Systems (CIS) in Malaysia**, World Customs Journal, International Network of Customs Universities, Volume 4, Number 2, 2012.

1. السرعة: يتم قياسها بعدد الشهادات التي تم إدراجها في النظام، ونسبة الشهادات المدرجة إلى إجمالي عدد الشهادات الممكن إدراجها يوميا؛
2. الدقة: يمكن قياسها بعدد حالات الخطأ التي وقعت أثناء أداء العمل؛
3. حسن معاملة الجمهور: يخضع هذا العنصر للملاحظة من قبل المرؤوسين المباشرين والرؤساء الأعلى إلى جانب إمكانية ربطه أيضا بعدد الشكاوى الموجهة إلى الإدارة الجمركية[1].
4. قيمة الشحنات: هذا المؤشر يفيد في تحديد قيمة الواردات والصادرات مما يتيح للعاملين التعرف على مدى اهمية الدور الذي تلعبه الجمارك في الاقتصاد القومي والاتجاهات الاقتصادية للبلاد.
5. حجم الشحنات: ويقصد به عدد الرسائل التي يتم استيرادها، ويفيد هذا المؤشر في المقارنة بين الإدارات الجمركية بعضها البعض وتحديد الأداء على مستوى الوظائف المختلفة.
6. عدد التظلمات: وهذا المؤشر مهم يتم به قياس درجة رضا العملاء حيث ان انخفاض عدد التظلمات بالمقارنة بعدد الشحنات يعكس درجة رضا عالية من العملاء.
7. عدد التظلمات التي تلجأ للتحكيم: هذا المؤشر مهم أيضا لأنه يعكس مدى رضا العملاء. ويختلف عن المؤشر السابق كونه يوضح حجم تلك الفئة التي تعترض بشدة على قرارات الجمارك لأي سبب كان وتلجأ إلى مستوى أعلى من درجات التقاضي.
8. عدد قضايا التهريب: إن ارتفاع هذا المعدل بالمقارنة بعدد الشحنات التي يتم استيرادها في فترة معينة. يمكن أن يعكس للإدارة الجمركية تلك البنود التعريفية أو النوعيات السلعية التي تحتاج إلى رقابة أكثر أو تعديلات في التشريعات الخاصة بها.
9. نسبة عدد العاملين للحصيلة الجمركية/عدد الشهادات: هذا المؤشر من المؤشرات التقليدية التي تستخدمها كافة الادارات الجمركية لبيان درجة تناسب العمالة بها مع حجم العمل ورغم انه لا يعكس أي نتائج إيجابية من ناحية التحليل الاقتصادي أنه يستخدم لأغراض المقارنة بين الإدارات الجمركية داخل البلد الواحد أو بين جمارك الدول.
10. زمن الافراج (متوسط معدل زمن الافراج شهريا): هذا المؤشر يعتبر من أكثر المؤشرات شيوعا وايجابية في قياس مدى كفاءة الخدمة التي تقدمها الادارة الجمركية للمجتمع التجاري حيث أنه يعكس مدى مهارة الجمارك في أداء وظائفها دون إبطاء[2].
11. زمن الافراج للشحنات التابعة للنظم الخاصة (معدل متوسط شهريا): من المؤشرات الشائع استخدامها لقياس مدى كفاءة الخدمة التي تقوم بها الإدارة الجمركية لفئة التجار والمستوردين

[1] فرج عبدالفتاح فرج، **تطوير اداء اجهزة الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية**، الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، ص44.

[2]Organisation Mondiale Des Douanes, **Guide permettant de mesurer le temps nécessaire pour la mainlevée**, Version 2, Bruxelles, 2011, p7.

الذين يتعاملون من خلال الأنظمة الجمركية الخاصة كالسماح المؤقت والدروباك وغيرهما. ويعكس هذا المؤشر مدى كفاءة الجمارك في القيام بالوظائف التخصصية[1].

12. زمن الافراج لخدمة كبار العملاء المستوردين: هذا المؤشر يعتبر أهم مؤشرات قياس الأداء حيث أن هذه الفئة من المستوردين تمثل أكثر من 50 بالمائة من الواردات. وبالتالي فإن خفض زمن الإفراج لهذه الفئة يعني بالضرورة انخفاض المعدل العام لزمن الإفراج لجميع الواردات.
13. زمن الافراج لخدمة كبار العملاء المصدرين: هذا المؤشر يعتبر من المؤشرات المكملة للمؤشر السابق. والذي يعكس اهتماما مضاعفا لهذه الفئة من المصدرين والمنتجين الوطنيين والذين يقومون بتصدير ما يزيد على 50 بالمائة من الصادرات وبالتالي فإن تخفيض زمن إنهاء إجراءات التصدير لشحناتهم، يعني بالضرورة تشجيعا ودعما جمركيا مشروعا للصناعة الوطنية والاقتصاد الوطني[2].
14. متوسط معدل المهمل شهريا: يترجم مدى وضوح وشفافية الاجراءات الجمركية التي تطبق على جميع الفئات، لأن ارتفاع معدل البضائع المستوردة التي يتركها اصحابها لأي سبب من الأسباب يعكس واقعا اجرائيا غير مفهوم أو واضح للمتعاملين مع الجمارك.
15. نسبة طرق التقييم طبقا للمادة الأولى: هذا المؤشر يعكس مدى التزام العملاء ومدى ثقة الجمارك في عملائها لأن قبول الجمارك للقيمة الفعلية يعني قبول المعلومات التي قدمها المستورد وبالتالي يتحدد معدل الثقة بين الجانبين من خلال هذا المعدل[3].
16. نسبة الضبطيات المرتبطة بمعلومات الاستخبارات: يعكس مدى كفاءة عملية جمع المعلومات ومهارة العاملين بوحدات أو إدارات المكافحة والتحريات والاستخبارات[4].
17. معدل البضاعة المضبوطة على الحدود من السلع المخالفة: إن ارتفاع هذا المعدل والذي يقاس بعدد الحالات المضبوطة الى اجمالي الشحنات المارة عبر المنفذ الحدودي انما يعبر عن ان هذا المنفذ يحتاج الى مزيد من الرقابة والسيطرة حيث ان المهربين يعتبرونه مكانا جيدا لمرور مهرباتهم[5].

---

[1] توفر الادارة الجمركية جملة من الانظمة الجمركية الاقتصادية –كما سبق وأن تكلمنا عنها– الهدف منها هو خدمة المؤسسة الاقتصادية وزيادة ربحيتها. ومن ثمة ينبغي أن يكون الافراج عن السلع في هذه الانظمة بطريقة سريعة.

[2] على سبيل المثال توفر الإدارة الجمركية نظام الرواق الأخضر للمتعاملين الكبار والموثوق فيهم.

[3] في هذه الحالة نحن بصدد قضية التقييم الجمركي أين درسنا في الفصل السابق كيف يتم الانتقال من طريقة الى أخرى وفق تسلسل محدد. لكن عندنا تقبل الطريقة الاولى مباشرة دليل على العلاقة الكبيرة والثقة العميقة بين المتعامل والادارة الجمركية.

[4] تتوقف قوة هذا المؤشر على مستوى قوة وفعالية نظام الاستخبارات والاستعلام الجمركي في الادارة الجمركية. ونظرا لأهمية هذا النوع من الوظائف الجمركية نجد أنه خصصت له مديرية مستقلة في الهيكل التنظيمي للإدارة الجمركية الجزائرية وسوف نوضحها في القام من البحث.

[5] مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، دولة قطر، اكتوبر 2015، العدد 58، ص24.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء الجمركي على المستوى الدولي

في جميع أنحاء العالم الإدارات المكلفة بتحصيل الضرائب الجمركية (الإدارات الجمركية) تعتمد على المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء. للإشارة أن المؤشرات الرئيسية للأداء منبثقة عن الأهداف الاستراتيجية. وإدارة الجمارك تستخدم أيضا هذه المؤشرات الأساسية لقياس أدائها.

وتشمل هذه المؤشرات الرئيسية ما يلي:

تحصيل وجمع الإيرادات	التطبيق الفعّال للقانون
تسهيل التجارة	حماية المجتمع
تسيير وإدارة المخاطر	أمن الحدود

Source: P. Seth, **Mesure des performances de la douane**, mauritius revenue authority, p03, 7/06/2015 http://www.mra.mu/

الفرع الثاني: نماذج قياس الأداء على مستوى بعض الإدارات الجمركية

نتناول في هذا الفرع بعض التجارب العالمي في مجال وضع مقاييس للأداء الجمركي ويمكن أن نلخص هذه المعايير وفق الطرح التالي:

أولا: عرض نموذج الجمارك الجزائرية

تستخدم إدارة الجمارك الجزائرية العديد من المؤشرات، التي تساعد على تقييم أدائها. وهذا بناء على توصيات منظمة الجمارك العالمية. حيث يعتبر أشهر مؤشر يتم استخدامه مؤشر زمن الإفراج عن البضائع. بالإضافة كذلك إلى استخدام مؤشر يتعلق بحجم الإيرادات المحققة خلال سنة مالية معينة.

كما تم كذلك وضع مؤشرات فرعية تستعمل على مستوى المديريات الجهوية. وهي تختلف من مديرية جهوية إلى أخرى، حسب طبيعة النشاط في تلك المناطق التابعة للمديرية. فعلى سبيل المثال توجد المؤشرات الفرعية التالية على مستوى المديرية الجهوية للجمارك بسطيف كالتالي[1]:

1- مؤشرات متعلقة بالمخالفات والدعوات المسجلة من طرف أعوان الجمارك ضد المخالفين. وكذا السلع المحجوزة؛

2- مؤشرات متعلقة بالمخالفات والدعوات المسجلة من طرف أعوان الجمارك ضد المخالفين. وكذا السلع المحجوزة على مستوى الموانئ والمطارات؛

3- المخالفات المتعلقة بالصرف على مستوى الموانئ والمطارات؛

4- معدل الحقوق والرسوم بعد اعادة التقييم؛

ولمزيد من التفاصيل أنظر الملحق رقم (4).

[1] المديرية الفرعية للإعلام والاتصال، **جدول مؤشرات الأداء**، المديرية الجهوية للجمارك بسطيف، الجمارك الجزائرية. 2016.

ثانيا: عرض نموذج جمارك نيوزيلندا

تسعى إدارة الجمارك النيوزيلندية إلى تطوير عمل مصالحها والمساهمة في حماية الحدود وتطوير التجارة المشروعة. وعلى هذا الأساس وضعت جملة من المؤشرات التي على أساسها تقيم مدى كفاءة عملها[1].

ويمكن توضح جملة هذه المؤشرات من خلال الجدول الموالي.

الجدول رقم(9): مؤشرات قياس الأداء الرئيسية لجمارك نيوزيلندا

الاهداف	المؤشرات
تسهيل التجارة	1. الوقت اللازم لجمركة المسافرين والبضائع؛ 2. رضا المتعاملين (المستخدمين) المقاس من طرف اصحاب المصلحة.
أمن الحدود	1. مستويات احترام وانفاذ القانون على الحدود؛ 2. ثقة اصحاب المصلحة؛ 3. النتائج الميدانية
بناء علاقات فعالة مع المتعاملين	1. مسح صورة حول المتعاملين التجاريين؛ 2. اتفاقيات تقيم علاقات رسمية.
تحصيل الايرادات	1. معدلات تحصيل الايرادات الضريبية؛ 2. اخلاقيات العمل ومدى الالتزام بها

Source: report of the NEW ZEALAND customs service, 2015,15/12/2016
http://www.customs.govt.nz/news/resources/corporate/Documents/AR20142015.pdf

ثالثا: عرض نموذج جمارك الأردن

قامت الجمارك الأردنية بجملة من الأنشطة التي تصب في إطار الالتزام والتسهيل. والتي جاءت تجسيدا لمبادئ منظمة الجمارك العالمية. وتجسيدا كذلك للتعاون القائم بين دول الإقليم ودول العالم. واسهاما منها في تأمين سلسلة الامداد العالمية، فإن الجمارك الأردنية تلعب دورا رئيسيا في مراقبة الالتزام وتحقيق متطلباته. من خلال القيام بالأنشطة التالية وفق طريقة حديثة وعصرية (مكافحة التهريب؛ حماية حقوق الملكية الفكرية؛ القائمة الذهبية؛ الجودة الجمركية؛ الترفيق الجمركي والتتبع الالكتروني والاستخبار)[2].

ولضمان الدقة في التنفيذ والتقييم حددت الإدارة الجمركية الأردنية خمسة مجالات لقياس الأداء نوردها في الجدول التالي:

[1] report of the new zealand customs service, 2016, 15/12/2016
http://www.customs.govt.nz/news/resources/corporate/documents/ar20152016.pdf

[2] مديرية التخطيط والتنظيم، **التقرير السنوي 2010 (عالم التطور التكنولوجي وتبسيط الاجراءات)**، الجمارك الاردنية، عمان، الاردن، 2011، ص34.

الجدول رقم(10): مجالات قياس الأداء في الإدارة الجمركية الأردنية

مجالات الأداء	مؤشرات الأداء الرئيسية
الإجراءات الداخلية	1. مدة الجمركة؛ 2. نسبة البضائع المفحوصة والممنوعة؛ 3. قيمة المحجوزات والغرامات المالية؛ 4. عدد حالات حقوق الملكية الفكرية؛ 5. الايرادات الضريبية المحصلة في نهاية الرقابة اللاحقة؛ 6. قيمة ونوع البضائع الممنوعة المصادرة.
التكوين والتدريب	1. عدد التكوينات؛ 2. عدد برامج التدريب.
رضا المستخدمين	1. استجوابات عن مدى رضا المستخدمين؛ 2. الصورة المتكونة لدى المستخدمين عن المعايير الاخلاقية؛ 3. عدد ونوع الدعاوي.
الاتفاقيات مع اصحاب المصلحة	1. الاتفاقيات مع بقية الادارات الجمركية؛ 2. الامتثال لاتفاقيات منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية.
معايير الحوكمة المنظمية	1. عدد الشكاوي والدعاوي المتعلقة بالأمور الاخلاقية؛ 2. عدد المخالفات المتعلقة بالأمور الاخلاقية

Source: Michael J. Watts; Walter Hekala, **Developing Service Standards and Performance Indicators for Customs**, the United States Agency for International Development, Office of Economic Opportunities USAID Jordan, 2006, p10.

رابعا: متطلبات القيام بنظام فعّال لقياس الأداء الجمركي

إن الإدارة الجمركية لكي تقوم بتطبيق نظام جيد لقياس الأداء، الذي تقوم به في خدمة المجتمع التجاري تحتاج إلى القيام بعدد من الخطوات الأساسية:

1. تقوم بتحديد أهدافها الاستراتيجية؛
2. تقوم بتحديد الأهداف الفرعية لكل وحدة إدارية من وحداتها؛
3. تقوم بترجمة كل هذه الأهداف إلى معايير قابلة للقياس الكمي؛
4. تقوم بتحديد الأداء المستهدف المطلوب الوصول إليه؛
5. مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المستهدف لمعرفة الاتجاه العام للأداء ومدى واقعية الأداء المستهدف.

وبالتالي يمكننا القول أن: ما يجب على الإدارة الجمركية الحديثة والمتطورة القيام به. هو تطبيق آليات جيدة ودقيقة وعلمية لقياس أدائها. وهذه الآليات تتضمن إجراءات ومعايير وخطوات وأنشطة كثيرة تهدف جميعها إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة في غاية الأهمية:

1. هل تحققت الأهداف؟
2. هل تحققت الأهداف بكفاءة؟
3. أين موضع الخلل؟

المطلب الثاني: تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الإدارة الجمركية

كنا قد تناول في المبحث السابق النماذج التقليدية والنماذج الحديثة في قياس الأداء. وبينا أوجه القصور في تلك النماذج التقليدية . حيث جاء النموذج الحديث متمثل في بطاقة الأداء المتوازن التي من خلالها يتم قياس الأداء وفق المؤشرات المالية وغير المالية. وبغرض الاستفادة من هذا النموذج. حاولنا أن نبين كيف يتم اسقاطه على الإدارة الجمركية.

الفرع الأول: نموذج بطاقة الأداء المتوازن من منظور منظمة الجمارك العالمية

قامت منظمة الجمارك العالمية بتكييف نموذج بطاقة الأداء المتوازن. واسقاطه على الإدارة الجمركية، كمحاولة منها لتطوير مقاييس الأداء المطبقة في الإدارة الجمركية.

أولا: مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور جمركي

تتكون بطاقة الأداء المتوازن التي أعدت منظمة الجمارك العالمية من المحاور التالية:

1. محور النتائج التنظيمية (المحصلات)؛
2. محور أصحاب المصلحة؛
3. محور العمليات الداخلية؛
4. محور النمو والتعلم.

ولعل الأمر الملاحظ، أن هناك بعض التسميات تم تغييرها لكي تصبح أقرب إلى الطرح الخاص بالإدارات الجمركية. ولعل الشكل التالي يكون أكثر وضوحا.

الشكل رقم(17): يوضح مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور منظمة الجمارك العالمية

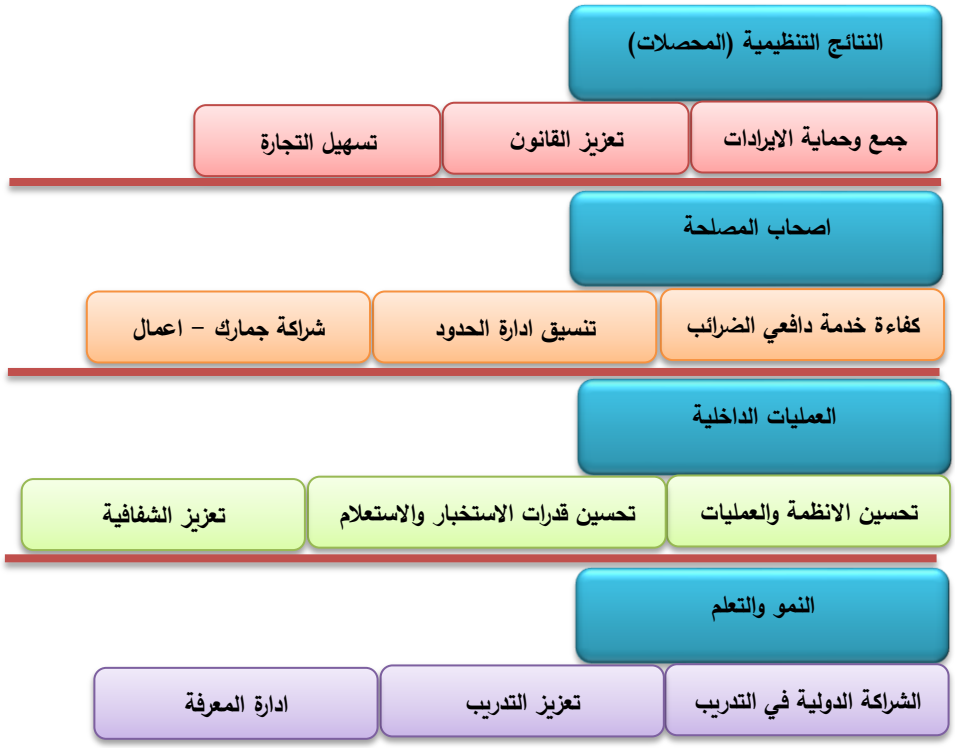

Source: World Customs Organization, **Strategic Leadership in Information Technology**, IT Guide for Executives, p06

ثانيا: الأهداف الاستراتيجية للجمارك وفق نهج بطاقة الأداء المتوازن

هي نابعة من العناصر السابقة الذكر بحيث كل مكون أساسي له جملة من المكونات الفرعية:

الجدول رقم(11): يوضح مكونات محور النتائج التنظيمية في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية

النتائج التنظيمية		
الهدف الاستراتيجي	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الخطط**
جمع حماية الإيرادات	الإيرادات أساسا	1. تحديد المجالات الأكثر خطر لأجراء الفحوصات؛ 2. تعزيز استرداد الحقوق تجاه المدينون العام؛ 3. ادخال الدفع الالكتروني.
تعزيز القانون	1. عدد قضايا التهريب المكشوفة؛ 2. مستوى الإنخفاض في عدد قضايا التهريب.	1. زيادة دوريات الحدود؛ 2. تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية.
تسهيل التجارة	التحسن في وقت التخليص (الافراج).	1. إعادة توزيع القوى العاملة لتحسين التخليص (الإفراج) خلال فترات الذروة؛ 2. تحسين العمليات على الحدود.

الجدول رقم (12): يوضح مكونات محور أصحاب المصلحة في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية

أصحاب المصلحة		
الهدف الاستراتيجي	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الخطط**
كفاءة خدمة دافعي الضرائب	تقليل وقت الانتظار في شباك الدفع	1. تحسين إدارة الطابور والانتظار؛ 2. ادخال الدفع الالكتروني.
تنسيق إدارة الحدود	عدد عمليات التفتيش المنسقة والمشتركة؛	1. التفاوض حول مذكرة تفاهم مع الجهات الحكومية الشريكة؛ 2. تحسين العمليات الحدودية؛ 3. تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية.
شراكة جمارك – أعمال	1. زيادة المشاركة في الاحداث والفعاليات؛ 2. التحسين والزيادة في استطلاعات الرأي.	1. إنشاء هياكل خاصة بالعمل المشترك بين قطاع الاعمال والجمارك؛ 2. تنظيم الفعاليات والتظاهرات.

من خلال هذا الطرح نلاحظ أن المنظورين السابقين (منظور أصحاب المصلحة والمنظور التنظيمي). تعتبر من ضمن مكونات البيئة الخارجية ومن ثمة تكون هناك صعوبة في التحكم فيها، لذا وجب على الإدارة الجمركية مراعاة ذلك من خلال إيجاد نوع من المرونة في التنسيق بين هذه العناصر. كما نجد كذلك أن فيما يخص الدفع الالكتروني والذي يعتبر مؤشر فرعي نجده ممكن أن يؤثر في أكثر من هدف ونوضح ذلك كالتالي[1]:

[1] World Customs Organization, **Strategic Leadership in Information Technology**, IT Guide for Executives, p07

الجدول رقم(13): يوضح مكونات محور العمليات الداخلية في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية

العمليات الداخلية		
الهدف الاستراتيجي	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الخطط**
تحسين الأنظمة والعمليات	عدد مشاريع التحسين المحددة	1. تحسين إدارة المشاريع؛ 2. تحسين الوثائق المتعلقة بتعليمات العمل وتوحيد الإجراءات العملية.
تحسين قدرات الاستخبار والاستعلام	عدد الحالات الناتجة عن الاستخبار والاستعلام	1. إعادة تنظيم وظائف الاستخبارات؛ 2. تحسين تبادل المعلومات الاستخبارية.
تعزيز الشفافية	1. زيادة في تدفق الحركة التجارية على شبكة الانترنيت؛ 2. تحسين في معدل فائدتها في شبكة الانترنيت؛ 3. التحسين في تصور التصنيف العالمي.	1. تعزيز وتفعيل موقع الانترنيت؛ 2. ترقية الخدمة الذاتية من خلال المشاركة العامة.

Source: World Customs Organization, **Strategic Leadership in Information Technology**, op.cit, p07.

يركز منظور العمليات الداخلية، كما يوحي المصطلح أكثر على الأبعاد الداخلية للمنظمة. حيث مؤشرات الأداء الرئيسية والخطط تكون أكثر تركيزا على مجالات العمل الداخلية للمنظمة التي تحتاج إلى تحسين من أجل دعم منظور أصحاب المصلحة ومنظور النتيجة التنظيمية.

كما لا ننسى منظور النمو والتعلم والذي يعتبر ايضا هام لما يعطيه من قيمة مضافة للمنظمة والجدول التالي يوضح أهم تفاصيله:

الجدول رقم(14): يوضح مكونات محور النمو والتعلم في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية

النمو والتعلم		
الهدف الاستراتيجي	**مؤشرات الأداء الرئيسية**	**الخطط**
الشراكة الدولية في التدريب	إبرام مذكرة تفاهم مع الجمارك المجاورة عدد من الأنشطة الدولية المشتركة	1. تحديد الشركاء المحتملين لإبرام معهم مذكرات التعاون؛ 2. إقامة التواصل(الربط الشبكي)/ فعاليات تبادل المعرفة مع نظيراتها الأجنبية.
تعزيز التدريب	عدد ساعات التدريب لكل موظف	1. تنفيذ تحليل الاحتياجات التدريبية وخارطة طريق للتدريب؛ 2. إجراء انخراط للموظفين لرفع مستوى الوعي حول التدريب.
ادارة المعرفة	زيادة في تدفق شبكة الانتراناتت؛	1. تعزيز الشبكة الداخلية لتسهيل التعلم الذاتي

	تحسين معدل تدفق شبكة الانترنيت.	وتبادل المعرفة ؛ 2. ترقية الخدمة الذاتية من خلال المشاركة العامة.

Source: World Customs Organization, **Strategic Leadership in Information Technology,** op.cit, p08

يركز منظور التعلم والنمو على احتياجات بناء القدرات وتنمية الجوانب التنظيمية للمنظمة. ويكمل عملية التحسين المستمرة والمتكررة، من خلال جلب التركيز على العنصر الأكثر أهمية في أي منظمة: افرادها، فضلا عن النظم والعمليات اللازمة لتمكين وتحسين وإدارتها.

الفرع الثاني: نموذج تحديث الجمارك الأردنية وفق تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

قامت الإدارة الجمركية الأردنية، بتبني نموذج إصلاح وتطوير. شمل كل مجالات الإدارة الجمركية. ولعل الشيء البارز فيه، هو ادخال نموذج بطاقة الأداء المتوازن، كآلية يتم من خلالها قياس الأداء الجمركي الأردني.

أولا: التطور التاريخي لبرنامج تحديث الجمارك الأردنية

انطلقت الإدارة الجمركية الأردنية في برنامج تحديثها منذ سنة 1997. أين أظهرت الجمارك الأردنية التزاما بتحسين عمليات التخليص الجمركي. والرقابة الحدودية بغرض تسهيل التجارة المشروعة. وتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لاستخدام تقنيات المعلومات وزيادة مستوى التنسيق بين الإدارات الحكومية ذات العلاقة بتسهيل التجارة. وكان برنامج التحديث الجمركي مدفوعا بحاجة الحكومة إلى زيادة حصيلتها من الإيرادات. وتحقيق النزاهة والشفافية في الخدمات الجمركية. حيث أسهم تطبيق التكنولوجيات الحديثة في جعل إجراءات التخليص الجمركي أكثر دقة وتحديثا. والإيرادات أكثر استقرار.

ثانيا: العناصر المكونة لبرنامج تحديث الجمارك الأردنية

ويتكون برنامج التحديث من العناصر التالية[1]:

أ- انشاء مواقع للنافذة الواحدة في عدد من النقاط الحدودية، ومراكز الجمارك الداخلية، ويشمل ذلك تركيب شبكة تلفزيونية مغلقة ونظم أشعة أكس متطورة لفحص البضائع في المواقع الحدودية[2]؛

ب- ترقية نظام التخليص الآلي للجمارك الأردنية من النظام الآلي للبيانات الجمركية إلى عالم النظام الآلي للبيانات الجمركية. والبنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات السلكية اللازمة من خلال: تشغيل عالم النظام الآلي للبيانات الجمركية؛ ترقية مركز البيانات في مقر الجمارك الأردنية؛ انشاء مركز معالجة الكوارث بعيدا عن أنشطة الجمارك؛ تركيب نظم متكاملة للتحكم في البوابات

[1] Case Stories, **Customs Modernization in Jordan**, 15/05/2016 http://tfig.itcilo.org/cases/Jordan.pdf

[2] jordan customs administration modernization program: final report,2009, p5.

حيث يسمح بدخول وخروج المركبات من مستودعات الجمارك فقط بعد أن تظهر بطاقتها الالكترونية أنها قد أكملت كل المتطلبات القانونية.

ت- بناء القدرات الذي تضمن توفير التدريب عن كيفية استخدام نظم المعلومات والاتصالات الجديدة لما يزيد عن 1900 موظف جمارك والمستخدمين من اصحاب الاعمال والوسطاء. فضلا عن المساعدة الفنية للتصدي للمآزق في مختلف المجالات. واستخدام أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي على المركبات العابرة لتتبع حركتها.

ث- تحسين الاتصالات بين الجمارك الاردنية ومجتمع الاعمال عن طريق مراكز الخدمات الجمركية وحملات توعية الجمهور وادارة العلاقات العامة ومواقع الانترنيت.

ثالثا: تطوير قياس الأداء في الإدارة الجمركية الأردنية من خلال تطبيق بطاقة الأداء المتوازن

بناء على البرنامج الاصلاحي الذي شرعت فيه الجمارك الاردنية. وبغرض تطوير أدائها توجهت نحو تبني مقاييس قياس أداء حديثة. حيث تعتبر الجمارك الأردنية السّباقة في تطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن لقياس أدائها. وهذا يدل على أن فيه إرادة حقيقية نحو الاهتمام بالعمل الجمركي. وإعطاء الصورة المثلى عن الإدارة الجمركية أمام المتعاملين.

ويمكن توضيح نموذج في بطاقة الأداء المتوازن وتطبيقه في الإدارة الجمركية الأردنية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور الإدارة الجمركية الأردنية

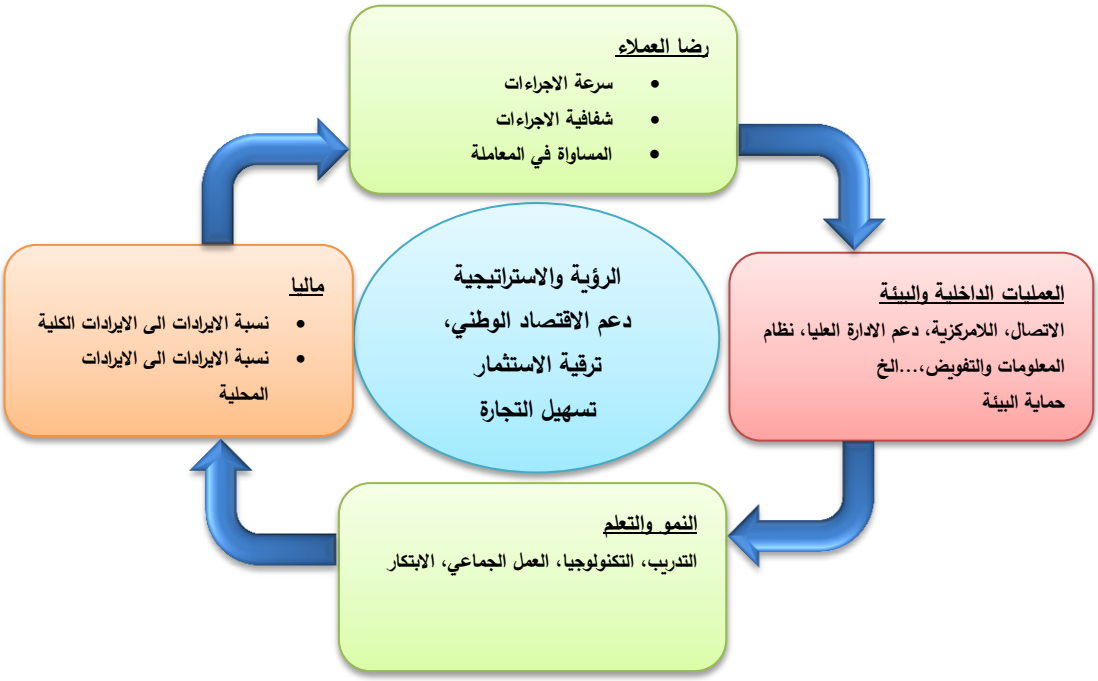

Source: Raed I. Ababneh, **A Comprehensive Performance Evaluation of the Jordanian Customs Department Using the Balanced Scorecard,** Jordan Journal of Business Administration, Volume 4, No. 4, 2008, p467.

رابعا: الأهداف الاستراتيجية للجمارك الأردنية وفق منظور بطاقة الأداء المتوازن:

حددت الإدارة الجمركية الأردنية الأهداف الاستراتيجية للفترة (2014–2016) من خلال تحليل مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية. وكذا دراسة احتياجات متلقي الخدمة. وهذا وفق محاور بطاقة الأداء المتوازن كالتالي:

الجدول رقم(15): يوضح الخطة الاستراتيجية للجمارك الأردنية للفترة 2014-2016- وفق محاور بطاقة الأداء المتوازن

المحور Perspectives	الأهداف الاستراتيجية Objectives	2014	2015	2016	الغايات المؤسسية Goals
المالي	زيادة الحاصلات الجمركية	% 5	% 5	% 5	1- رفد الخزينة بالإيرادات؛ 2- المساهمة في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
المتعاملين والمجتمع	زيادة رضا الشركاء ومتلقي الخدمة	% 5	%4	4.5 %	تسهيل حركة التبادل التجاري بين المملكة والدول الأخرى.
	زيادة المبادرات المجتمعية	% 50	% 33	% 25	
العمليات والبيئة	زيادة فعالية عمليات مكافحة التهريب والانشطة التجارية غير المشروعة	% 11	% 7	% 6	الحد من الأنشطة التجارية غير المشروعة.
	زيادة ضبط البضائع الخطرة والمضرة بيئيا	% 10	% 10	% 15	تشجيع الاستثمار وتعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة.
	تخفيض زمن الافراج عن البضائع	% 3	% 3	% 3	تسهيل حركة المسافرين والتبادل التجاري بين المملكة والدول الاخرى.
التعلم والنمو	زيادة فعالية الموارد البشرية واجراءات العمل	% 24	% 5	% 4	1- المساهمة في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني؛ وتشجيع الاستثمار؛ 2- تعزيز قدرة الصناعة الوطنية على المنافسة؛ 3- تسهيل حركة المسافرين والتبادل التجاري بين المملكة والدول الأخرى؛ 4- الحد من الانشطة التجارية غير المشروعة؛ 5- رفد الخزينة بالإيرادات

المصدر: مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي، **الخطة الاستراتيجية 2014-2016**، الجمارك الأردنية، عمان، الأردن، 2016، ص7.

خامسا: آثار برنامج تحديث الجمارك الأردنية على تسهيل التجارة الأردنية والدروس المستفادة

نتج عن تطبيق برنامج التحديث الجمركي تحسين في أداء الوكالات الحكومية المعنية بالرقابة الحدودية. كذلك نتج عنه اختصار في الوقت الذي كانت تستغرقه عمليات الاستيراد والتصدير بأيام كثيرة[1].

أما الدروس المستفادة من عرض تجربة تحديث الجمارك الأردنية: أن أي مشروع لتحديث وتطوير العمل الجمركي يحتاج إلى ضرورة توفر مجموعة من المقومات وهي:

أ- الالتزام والدعم غير المحدود من الإدارة العليا للإدارة الجمركية؛

ب- ضرورة توفر الموارد المالية والمادية والبشرية الكافية لإنجاز المشروع؛

ت- ضرورة توفر شبكة اتصالات حديثة؛

ث- الاطار القانوني السليم والتحديد الواضح لنطاق المشروع؛

ج- العلاقة الطيبة مع الشركاء الاقتصاديين (أفراد، مؤسسات) الناشئة عن الاتصال الوثيق معهم بشأن التقدم المسجل في برنامج التحديث بواسطة مواقع التواصل الالكترونية؛

ح- المشاركة الفاعلة في الاتفاقيات الدولية والاستفادة من الدعم الفني المقدم من منظمة الجمارك العالمية.

المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتطوير العمل الجمركي وفق أفضل الممارسات الجمركية العالمية

يتطلب التوجه المعاصر إلى بناء نموذج إداري جمركي، يواكب جملة التغيرات من خلال تشخيص الوضع القائم. وبناء استراتيجية شاملة تمكن من تحقيق أهداف الإدارة الجمركية التي تنخرط ضمن استراتيجية الدولة. الهادفة إلى بناء اقتصاد مستدام ومُنتِج.

الفرع الأول: تطوير الإطار القانوني والتشريعي والخريطة التنظيمية للعمل الجمركي

نتناول في هذا الفرع ما يلي:

أولا: تطوير الإطار القانوني والتشريعي

إن تحديث القوانين الجمركية الرامية إلى توفير بيئة قانونية داعمة. تعتبر بمثابة دعائم أساسية في عملية الإصلاح الجمركي. وفي هذا السياق تستطيع الإدارة الجمركية أن تتبنى أحكام اتفاقية كيوتو المعدلة (منظمة الجمارك العالمية). كونها توفر الإطار التشريعي المناسب. وكذا أفضل الممارسات العالمية لتطوير العمل الجمركي. وتنسيقه بين الإدارات الجمركية في دول العالم المختلفة. وبإمكان

[1] الجمارك الأردنية، **ما الذي ننوي تحقيقه في خطتنا الاستراتيجية؟** انظر الرابط التالي: 2016/09/23
http://www.customs.gov.jo/pdf/strategy_10.pdf

الإدارات الجمركية الأطراف في هذه الاتفاقية، تكييّف سياساتها وإجراءاتها بطرق مختلفة من أجل الاندماج في العمل الجمركي على المستوى الدولي[1].

ثانيا: الخريطة التنظيمية لإدارة الجمارك

ينبغي أن تتمتع الخريطة التنظيمية بالمرونة. وقد تكون الاستعانة بخبرة جهاز تنظيم الإدارة في هذا المجال، فضلا عما تقتضيه ضرورات العمل بالمصلحة وهو الأسلوب المناسب لإعادة هيكلة المصلحة باعتماد الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، وبما يحقق أهداف العمل الجمركي بيسر وسهولة، وانضباط يحافظ على حقوق الخزانة العامة للدولة من جهة، وحقوق العاملين والمتعاملين من جهة أخرى.

الفرع الثاني: كفاءة وتنمية المورد البشري في الإدارة الجمركية

بدأ التطور النظري والبحثي حول علاقة تسيير الموارد البشرية والأداء في عقد الثمانينات من القرن الماضي. أين بدأت سلسلة من المقالات والكتب لمجموعة من الكُتّاب تربط بين استراتيجية دوائر الأعمال. وإدارة الموارد البشرية. تدعو مجموعة هارفارد(harvard) إلى إقامة تكامل واضح ونظامي بين استراتيجية الشركة وممارسات تسيير الموارد البشرية المستخدمة لإدارة القوى العاملة في تلك الشركة[2].

أولا: مفهوم تنمية الموارد البشرية ودور المدير الاستراتيجي والتكنولوجيات الحديثة

1- مفهوم تنمية الموارد البشرية

يمكن للمورد البشري أن يحقق ثروة أو ايرادات من خلال استخدام مهاراته ومعرفته وليس من خلال عملية التحويل والتغيير التي تحدث للموارد المادية. فبدون هذه المهارات والمعرفة يصبح الفرد عاجزا أو ذو قدرات محدودة تمنعه من احداث التحول والاستعدادات اللازمة لأداء مهامه.

وتكمن أهمية تنمية المورد البشري في كونه اداة التقدم والتطوير والتغيير. وقد قامت العديد من المنظمات في الوقت الحالي بإنشاء ادارة متخصصة في تطوير المناهج والمواد التي تساعد على تنمية مهارات الموارد البشرية[3].

2- دور المدير الاستراتيجي في تنمية الموارد البشرية في الإدارة الجمركية

هو الشخص الذي ينظر إلى ما وراء العمل، ويتعامل مع الدولة والجهات المعنية الخارجية بغية ممارسة النفوذ على أو وضع أو ابلاغ السياسات التي تُعنى الجمارك بتطبيقها، ويتولى المسؤولية عن

---

[1] A.C. Djebara, **La refonte du code des douanes, entre les contingences du passé et les exigences de la modernité**, revue des sciences économiques et de gestion, éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Sétif 01 , Algérie, n: 15, 2015, p .83

[2] جآب بآيو، دافيد جيست وباتريك رايت، **إدارة الموارد البشرية والأداء التحديات والانجازات**، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامى، دار الفجر القاهرة، مصر، 2015، ص5.

[3] بن عيشي عمار، **التدريب ودوره في الجودة الشاملة للمنظمات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص13.

أدائها. وهو إما أن يحتل عمليا مراتب تتراوح بين المدير الاقليمي (الجهوي) والمدير العام أو يكون عضوا في الادارة العليا المعنية بالسياسات أو المساندة[1].

وتقتضي مقومات العمل الجمركي أن يكون المدير الاستراتيجي صاحب خبرة ميدانية. وقد حصل على دورات تدريبية في مجال عمله. لكي تكون له قيمة مضافة في عمله. ويتمكن من الدمج الجيد للإمكانيات المتاحة لديه من الموارد البشرية والموارد المالية. من أجل التسيير الفعال للمؤسسة الجمركية. ومن الضروري أن يكون متمتعا بحسن السمعة ومتميزا فنيا. وهنا يجب إدراك أن قائد العمل الإداري ليس إلا زميل في فريق العمل، لكل عضو فيه واجب محدد. وإصدار الأمر هو عمل شأنه شأن تنفيذ الأمر، طالما كانت الضوابط محددة وخطوط السلطة والمسؤولية واضحة ومعروفة بشفافية عالية للجميع.

3- دور التطبيقات التكنولوجية الحديثة في تنمية الموارد البشرية بالإدارة الجمركية

يحسن تطبيق تكنولوجيا المعلومات قدرة الإدارة الجمركية على الابتكار، ويزيد عملياتها التشيغلية وكفاءة استراتيجياتها، وعملياتها الإدارية بفعالية. كونها تساهم في زيادة مستوى التدريب والتكوين، بالإضافة إلى مساعدة التكنولوجيا في عمليات مراقبة ومتابعة الأداء. ومن ثمة إدخال التحسينات اللازمة. ويمكن أن نلخص أهم الاثار التي تمنحها التكنولوجيا الحديثة للموارد البشرية كالتالي[2]:

1. تزيد من مستوى الاتصال المباشر بين العاملين؛
2. تعبئة مختلف النماذج إلكترونيا؛ on line forms
3. تمنح المرونة الكافية في تعديل الخطط والبرامج؛
4. تزيد من مستوى التعلم عن بعد؛ e-learning
5. تحليل مختلف البيانات بدقة وكفاءة عالية؛
6. السرعة في تحيين الملومات مما ينعكس ايجابا على سرعة اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب؛
7. تحرير العنصر البشري من قيود الاعمال الروتينية ومن ثمة زيادة مستوى الابداع الاداري.

4- دور التدريب الإداري في تنمية الموارد البشرية:

يعتبر التدريب عملية تبادلية لتعليم وتعلم مجموعة من المعارف والأساليب المتعلقة بالعمل. وهو نشاط لنقل المعرفة إلى مجموعة أو مجموعات من الأفراد يعتقد أنها مفيدة لهم. ويقوم المدربون بالمساعدة على صقل مهارات المتدربين[3].

---

[1] World Customs Organization, **Professional Standards**, Brussels, 2008, p11.

[2] عثمان رشدي، **الريادة والعمل التطوعي**، دار الرية، عمان، الأردن، 2013، ص43.

[3] محمد عبد الفتاح ياغي، **التدريب الاداري بين النظرية والتطبيق**، دار وائل، عمان، الأردن، 2010، ص5.

ونظرا لنمو وكبر حجم المنظمات وتعقد وظائفها، أصبح التدريب حاجة ضرورية لمواكبة التقدم التكنولوجي الحاصل. وهذا ما نلمسه في الادارة الجمركية حيث هناك تطور للجريمة العابرة للحدود وتنوع السلع المتاجر بها عالميا. مما يجبر الادارة الجمركية على توفير تدريب دائم ومستمر لأعوانها كي تكون قدراتها العملية على استعداد للتصدي لأي عمل تجاري غير شرعي.

ثانيا: حوافز العاملين في الإدارة الجمركية كآلية لتنمية الموارد البشرية وزيادة التميز التنظيمي

يعتبر بناء نظام حوافز فعّال في أي إدارة الجمركية، أحد مقومات الوصول إلى التميّز التنظيمي ويمكن أن نوضحه كالتالي:

1- حوافز العاملين في الإدارة الجمركية كآلية لتنمية الموارد البشرية

يعتمد نجاح جهود اصلاح وتطوير الإدارة الجمركية بصورة رئيسية على رفع كفاءة ونزاهة العاملين بها. حيث تتطلب الإدارة الجمركية الحديثة ربط حوافز العاملين بها بالأداء مثل: زمن الإفراج الجمركي؛ قلة عدد الشكوى من المتعاملين؛ عدد الأحكام الصادرة لصالح التجار. وذلك بالإضافة إلى وجود نظم للرقابة الداخلية الفعالة تقوم بالمراجعة المستمرة لهذا الأداء[1].

إن ربط الحوافز بالحصيلة المحققة والغرامات المحصلة، يجب إعادة النظر فيه، بحيث تمثل الحصيلة من ضرائب وغرامات أحد العناصر التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقدير حوافز العاملين، وحتى لا تغلب صفة الجباية لموظف إدارة الجمارك عن صفة الحماية. وقد يقتضي ذلك أن يؤول بعض الإيراد والمخصص حاليا للحوافز إلى خزينة الدولة، أو العكس من ذلك. فقد يقتضي الأمر في حالات أخرى تخصيص بنود لمواجهة مكافأة العاملين طالما أصبحت هذه المكافآت مستحقة بناءا على المعايير الموضوعية التي بموجبها تتقرر هذه المكافآت.

إذا كانت المكافآت تمنح للإثابة. فإن منعها يمكن أن يكون مقابل السلبيات التي تشوب الأداء في العمل. إن طريقة صرف المكافآت في الوقت الحالي تتم باعتبار أنها مقررة للجميع فيما عدا من لا يستوفي نسبة حضور معينة خلال الشهر أو هؤلاء الذين تم توقيع جزاءات إدارية عليهم. وهذا النظام في حد ذاته لا يحقق العبرة من منح المكافأة.

2- دور تنمية الموارد البشرية في التميز التنظيمي في الإدارة الجمركية

شهدت السنوات الأخيرة تغيرا ملحوظا في ثقافة المنظمات، بحث أصبحت الموارد البشرية وتسيرها يلعب دور استراتيجي في زيادة القيمة الحقيقية للمؤسسة. كون أن رأس المال الحقيقي للمؤسسة يعود لما تملكه من موارد بشرية مؤهلة لصنع القيمة المضافة. هذا الأمر لم يعد يقتصر على المؤسسات

[1] أمينة حلمي، **تطوير الإدارة الجمركية في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003، ص22. انظر الرابط 2016/07/13
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B36CF6996-4D45-447D-8857-E287AF9E0286%7D_ECESWP81-A.pdf

الاقتصادية فحسب، بل حتى الإدارات الجمركية تغيّرت الثقافة التنظيمية فيها. وأصبحت تركز على أهمية المورد البشري المؤهل الذي يمكن أن يساهم في استدامة المؤسسة. ويعطي الصورة والانطباع الجيد عن المؤسسة الجمركية عند المتعاملين معها[1].

أ- مفهوم التمّيز التنظيمي:

يعرف التمّيز التنظيمي بأنه سعي المنظمات إلى استغلال الفرص الحاسمة، التي يسبقها التخطيط الاستراتيجي الفعّال والالتزام بإدراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف، وكفاية المصادر والحرص على الأداء بمهارات عالية[2].

كما عرف gilgeous المنظمات المتميزة بأنها: المنظمات التي تتفوق باستمرار على أفضل الممارسات العالمية في أداء مهامها وترتبط مع زبائنها والمتعاملين معها بعلاقات التأييد والتفاعل، وتعرف قدرات أداء منافسيها.

ب- أهمية التمّيز التنظيمي في المنظمات الإدارية

إن المنظمات الإدارية التي تحقق التمّيز التنظيمي هي منظمات تهتم باتجاهات التطور، بمعنى أنها تحاول معرفة مقدار تطورها لتحدد ما تريد أن تطوره وتبعد كل المصاعب التقنية التي تؤخر تنفيذ هذا التطور.

ويمكن بيان أهمية التمّيز التنظيمي في المنظمات الإدارية كما يلي:

1. المنظمات بحاجة إلى وسائل وطرق للتعرف على العقبات التي تواجهها حال ظهورها؛
2. المنظمات بحاجة إلى وسيلة لجمع المعلومات حتى تتمكن من اتخاذ القرارات الهامة بخصوص الموارد البشرية؛
3. المنظمة بحاجة إلى توفر المهارات اللازمة لصانع القرار سواء أكان فردا او مجموعة.

الفرع الثالث: الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العمل الجمركي

توجهت العديد من الإدارة الجمركية على المستوى العالمي إلى ادخال معدات التسيير الآلي وكذا معدات الكشف. وهذا بغرض اضفاء طابع السرعة والتسهيل في العمليات الجمركية

أولا: إدخال أنظمة الإعلام الآلي في التسيير الإداري

شهدت السنوات الاخيرة موجة من التحول نحو ما يطلق عليه بالمكاتب الجمركية اللاورقية من خلال ادخال تقنيات الاعلام الالي في التسيير اليومي لشؤون الادارة الجمركية. وكذا معالجة الملفات الجمركية بغرض السرعة وارضاء العملاء.

---

[1] Organisation mondiale des douanes, **Cadre de principes et de pratiques de l'OMD sur le professionnalisme en douane**, Bruxelles, 2015, p12.

[2] محمد ذيب المبيضين، **فاعلية نظام تقييم الأداء المؤسسي وأثرها في التميز التنظيمي: دراسة تطبيقية على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن**، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد:4، الجامعة الاردنية، 2013، ص693.

1- مفهوم نظام الاسيكودا العالمي

تم إعداد هذا النظام من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بهدف تسريع عملية التخليص الجمركي عن طريق تبسيط وحوسبة الإجراءات، مما يؤدي إلى تقليص التكاليف الإدارية التي يتحملها القطاع التجاري والاقتصاد بصفة عامة.

قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإنشاء هذا النظام. وتطويره وتحديثه منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي، ليصبح أحد أبرز الأنظمة الآلية الجمركية على المستوى العالمي حيث يتم استخدامه عالميا. كما يتم استخدام هذا النظام في مجموعة من الدول العربية، حيث يتم تنفيذه بدعم وتعاون مع كل من هيئة التنمية الدولية البريطانية، صندوق النقد الدولي، الأنكتاد والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة[1].

2- أهم الآثار التي يحدثها نظام الاسيكودا

1. سهولة في التخليص الجمركي وتحقيق التوازن بين التسهيل والالتزام مع تقديم التسهيلات الجمركية المناسبة للشركات والمتعاملين بالإجراءات الجمركية؛
2. زيادة الإيرادات الجمركية بضمان حسن ودقة تحصيلها؛
3. سهولة تطبيق الاتفاقيات الدولية والتبادل الدولي وبالتالي توفر إحصاءات دقيقة عن واقع التجارة الدولية؛

3- إجراءات تحويل البيانات الجمركية وفق آلية المسارب ضمن نظام الاسيكودا

تعتبر آلية المسارب نظام للانتقائية المبرمجة في نظام الاسيكودا. حيث يتم تسجيل البيان الجمركي للبضائع المستوردة على جهاز الكمبيوتر الرئيسي. ويتم استخراج نسخة مطبوعة من البيان الجمركي ثم يتم تدقيقه وإطلاق عملية الانتقائية ذات الأهمية في رفع كفاءة وفعالية العمليات الجمركية، وفق المسارات الثلاث كما يلي[2]:

أ- بالنسبة لبيانات المسرب الأخضر: تحول من قسم الاستقبال والمانيفست إلى الوحدة المختصة مباشرة لتدقيقها خلال مهلة التأخير القانوني (من 30 – 45 د) تقريبا. وفي حال مطابقة الوثائق بيانات المسرب الأخضر لما هو مصرح عنه. عندها يجب توقيع هذه البيانات توقيعا نهائي. وفي حال وجود أي خلاف يختص بالبيان (من قيمة أو بند التعريفة أو شهادة المنشأ) يحول البيان للمسرب الأصفر أو الأحمر للسير فيه حسب الأصول المتبعة في هذه الحالات.

---

[1] ناديا خالد نعمان ثابت، **آثار تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة في سورية ضمن اطار منظمة التجارة العالمية**، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا،2006، ص25.

[2] Pour plus d'informations, vous pouvez visiter le site SYDONIA 29/02/2016 https://www.asycuda.org/

ب- بالنسبة لبيانات المسرب الأحمر: يتم تسليم البيان للمصرح ليقوم أحد مساعدي المدير بتحويله للمعاينة. واذا كانت نتيجة المعاينة (مطابقة) يعاد البيان لرئيس الوحدة المختصة، الذي يحوله بدوره لأحد موظفي الوحدة للتدقيق والتخمين.

ت- بالنسبة لبيانات المسرب الأصفر: يقوم موظف الوحدة بتدقيق الوثائق والتحقق من مطابقتها للبيانات. حيث يقوم موظف الوحدة بمطابقة البيانات المصرح عنها على نسخ البيانات المطبوعة والمسجلة مع الوثائق المرفقة من حيث اسم المستورد أو المصدر، عدد الطرود وقيمة الفاتورة، أجور الشحن، وضع التسليم والعملة، بند التعريفة، وسيلة النقل وجنسيتها والمنشأ والأوزان، تصديق الوثائق، الوضع الجمركي التفصيلي والتأكد من مدى موافقته للإعفاء المطلوب، سواء كان الإعفاء وارد بالتعريفة أو يعود للجهة المستوردة.

ثانيا: أجهزة ومعدات الكشف

توجد العديد من أجهزة الكشف التي تستعملها الإدارة الجمركية في عملها اليومي ونذكر منها:

1- الأجهزة الثابتـة: يتم تركيبها في موقع معين وتبقى به دون أن يتم تحريكها، و هي تتنوع بدءا من الأجهزة التي يتم تركيبها في صالات وصول الركاب بالمطارات و محطات الركاب في الموانئ البحرية، إلى الأجهزة المستخدمة للكشف على البضائع الواردة جوا في المطارات الجوية. ويمكن أن نذكر هنا مثال: جهاز الكشف على الحاويات: إن هذا الجهاز يعتبر محطة كشف ثابتة لا تُستخدم فقط في مواجهة المخاوف التي تواجهها الإدارات الجمركية اليوم سواء من تهريب المخدرات أو أنشطة الإرهاب أو الغش التجاري، فحسب...، بل تُستخدم أيضا كإحدى الأدوات المتاحة للجمارك للقيام بالإجراءات العادية للكشف وفحص البضائع ومطابقة المستندات مع البضائع المشحونة في الحاويات[1].

2- الأجهزة المتحركة: بعد رأينا الاجهزة السابقة الثابتة. ونظرا لتطور النشاط التجاري وتعدد أماكن الكشف كان لزاما ايجاد أنواع جديدة من اجهزة الكشف المتحركة حيث نجد فيه جهاز الكشف عن الحاويات المتحرك. وكذا جهاز الكشف المتحرك لفحص حقائب المسافرين. بالإضافة إلى الأجهزة اليدوية للكشف عن المعادن[2].

[1] محمود محمد أبو العلا، **استخدام أجهزة الفحص بالأشعة في العمل الجمركي (دليل اجراءات العمل وتحليل وقراءة الصور)**، الدار المصرية، مصر، ص103.

[2] وضاح الحمود، **استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود**، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 26-2009/01/28، ص16.

الفرع الرابع: التنسيق وربط الاتصال مع الادارات الحكومية التي لها علاقة بالاستيراد والتصدير وإدارة الحدود

أصبح إنشاء شبكة معلومات تضم المصالح السيادية اليوم من الضرورات التي تقتضيه المصلحة العامة. إن تبادل المعلومات بين المصالح المشار إليها سوف يتحقق معه مزايا متبادلة تحقق بالنسبة لإدارة الجمارك كما يلي[1]:

1. خفض معدلات التهرب الجمركي من خلال قاعدة بيانات كاملة عن ثروة المتعاملين مع إدارة الجمارك؛
2. وجود أسعار إرشادية لتحديد عناصر قيمة البضائع الواردة ، وذلك بناءا على القيمة السوقية لهذه البضائع وهامش الربح فيها؛
3. وبقدر ما تحققه إدارة الجمارك من مزايا من خلال انضمامها لهذه الشبكة فإنه من المؤكد أنه لدى إدارة الجمارك معلومات تفيد باقي المصالح الأخرى في تحقيق أهدافها.

الفرع الخامس: المساهمة في تطوير مهنة وكلاء الجمارك وزيادة الشراكة مع المجتمع التجاري

تسعى العديد من الإدارات الجمركية الى المساهمة في تطوير مهنة التخليص الجمركي واضفاء عليها نوع من الحيوية والانضباط. وهي تساهم في الاخير في توطيد العلاقة بين الجمارك والشركاء.

أولا: تطوير وزيادة نزاهة نشاط وكلاء الجمارك

يقتضي التطوير المنشود للعمل الجمركي أن يتم التطوير داخل الجهاز الرسمي لإدارة الجمارك جنبا إلى جنب مع تطوير الشركات المتخصصة في مجال تقديم الخدمات الجمركية (مهنة التخليص) لقد حاولت المصلحة تطوير هذه المهنة باشتراط حصول من يمارسونها على شهادات جامعية فضلا عن اجتياز دورة تدريبية تنفذها المصلحة لهذا الغرض، غير أن تطوير الأداء داخل هذه المهنة كان محدودا للغاية. إن هذه المهنة يجب أن يرتفع مستواها المهني ليصبح في مستوى مهنة المحاسب القانوني أمام إدارة الضرائب العامة، ومهنة المحاماة أمام القضاء، وبالتالي فإن تطوير هذه المهنة هو جزء من تطوير العمل العام بإدارة الجمارك، ويقتضي الأمر وضع مجموعة من الضوابط والشروط لممارسة المهنة. كما يجب الإسراع في ربط المكاتب والشركات العاملة في هذا المجال آليا بإدارة الجمارك[2].

[1]Gerard McLinden and others, **Border Management Modernization**, The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank, Washington, 2011, p115.

[2] لمعرفة المزيد من المعلومات حول نشاط الوكلاء لدى الجمارك يمكن الرجوع الى:

الجريدة الرسمية، **العدد رقم 71، الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 2010، مرسوم تنفيذي رقم 10- 288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع**، الجزائر.

ثانيا: زيادة ربط مستوى الاتصال بالمتعاملين والشراكة مع المجتمع التجاري

توجهت منظمة الجمارك العالمية في العديد من الدراسات التي تبنتها مؤخرا نحو ايجاد علاقة تشاركية مبنية على الثقة بين الإدارة الجمركية والمتعاملين الاقتصاديين. ولعل فكرة المتعامل الاقتصادي المعتمد تعتبر ثمرة هذا التوجه نحو بناء شراكة حقيقية بين الادارة الجمركية والشركاء الاقتصاديين[1].

الفرع السادس: توفر الإرادة السياسية والدعم المالي والمادي من السلطة العليا في البلد

يعتبر توفر الإرادة السياسية مقوم أساسي لنجاح أي مشروع إصلاحي، كونها توفر الضمانة الحقيقية.

أولا: توفر الإرادة السياسية

كنا قد تناول في بداية الفصل برنامج كولمبس الذي يوضح برنامج بناء القدرات في الإدارة الجمركية. ومن بين أهم المحاور الأساسية التي ينبني عليها برنامج كولمبس هو الإرادة السياسية، حيث لا نستطيع أن نبني برنامج عصرنة واصلاح اداري دون توفر هذه الإرادة السياسية من السلطات العليا في البلد. ولعل ضعف الإرادة السياسية يساعد على تفشي ظاهرة الفساد الإداري التي تتمثل في الانحرافات الإدارية والوظيفية والتنظيمية. وتلك المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأدية مهامه(الرشوة، المحاباة والاحتيال). وهو ما ينتج عنه ضياع المال العام الناتج عن التهرب الضريبي[2].

ثانيا: ضبط الوسائل المادية والمالية

يشكل تجنيد الوسائل المالية والمادية المناسبة أولوية أساسية للتمكن من قيادة برنامج عصرنة الإدارة الجمركية:

1. حجم عمل المصلحة ونتائج نشاطها؛
2. تعداد المصلحة؛
3. العقلانية في استخدام الوسائل الموضوعة تحت تصرف المصلحة.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من تقييم الاحتياجات المالية والمادية على أساس تسيير تقديري، يسمح بمتابعة فعّالة ودائمة لاستعمالها.

لا بد أن يربط تخصيص الموارد بتحقيق نتائج مرضية بالمقارنة مع الاهداف المحددة مسبقا وبذلك تصمم مؤشرات الأداء على أساس الطريقة التي أستعملت بها الوسائل.

[1] World Customs Organization, **Customs-Business Partnership Guidance**, Brussels, 2015.

[2] الشمري هاشم والفتلي إيثار، **الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2011، ص23.

المبحث الرابع: آليات تطوير جودة الخدمة في الإدارة الجمركية

تسعى العديد من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي، نحو تحقيق جودة عالية للخدمات التي تقدمها للمتعاملين معها. وهذا بغرض إضفاء صورة وانطباع جيد عنها، حتى نجد الكثير من الإدارات الجمركية، عملت على استحداث ضمن هيكلها التنظيمي مصلحة خاصة بإدارة الجودة. ومتابعة تقيّيمها، بل أكثر من ذلك أنها حصلت على معيار الايزو في جودة الخدمة المقدمة.

المطلب الأول: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الجمركية

المطلب الثاني: التوجه نحو الجمارك الرقمية كآلية لتطوير العمل الجمركي

المطلب الثالث: مدخل إدارة المخاطر الجمركية لترقية العمل الجمركي

المطلب الأول: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الجمركية

يعتبر تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في منظمات الأعمال. نقلة نوعية نحو التحسين في التسيير والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ومن ثمة ضمان استدامة المؤسسة. وبالتالي هذا التوجه تم تجسيده في الكثير من الإدارات الجمركية على المستوى العالمي.

الفرع الأول: مفهوم الخدمة ومكونات جودة الخدمة

يتناول هذا الفرع مدخل إلى تعريف الخدمة. وكذا مكونات جودة الخدمة وهو كالتالي:

أولا: تعريف الخدمة ومفهوم جودة لخدمة

1- تعريف الخدمة

تعرف بأنها: تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون، يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لديهما.

بتفاعل هذه الأجزاء المكونة. يتجسد لنا مصطلح الخدمة، وقد جسد هذه الفكرة الباحث **شرويدر** ضمن مفهوم يتكون من أربعة عناصر وهي[1]:

أ- الاستراتيجية: وهي الفلسفة التي تكون كمرشد لإدارة المنظمة لكل جوانب تسليم الخدمة للزبون؛

ب- الزبون: وهو يمثل المركز الأساسي الذي يتم التركيز عليه؛

ت- النظام: هو النظام المادي والإجراءات التي تستخدمها المنظمة في إنتاج الخدمة؛

ث- العاملون: هم الأفراد الذين ينتجون الخدمة في المنظمة.

[1] قاسم نايف علوان المحياوي، **ادارة الجودة في الخدمات (مفاهيم ، عمليات وتطبيقات)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص52.

2- مفهوم الجودة

عرفت الجودة على أنها حالة ديناميكية مرتبطة بالمنتجات المادية، الخدمات، الافراد، العمليات والبيئة المحيطة. بحيث تتناغم هذه الحالة مع التوقعات. وبالتالي ينظر إلى الجودة من خلال ثلاث مداخل مترابطة وهي: جودة التصميم التي تعنى بمواصفات الجودة عند تصميم المنتج أو الخدمة. أما المدخل الثاني فهو جودة الإنتاج التي تتحقق خلال العملية الانتاجية. والمدخل الثالث يتعلق بجودة الأداء والتي تظهر للمستهلك عند الاستعمال الفعلي للسلعة. إضافة إلى ضرورة التركيز على الجودة أثناء تقديم هذه السلعة والخدمة إلى العملاء[1].

وتعرف جودة الخدمة على أنها" معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات الزبائن لهذه الخدمة".

ثانيا: قياس جودة الخدمات من منظور الزبائن

من الطرق الشائعة لقياس جودة الخدمات في إطار هذا المدخل ما يلي[2]:

1- مقياس عدد الشكاوي:

تمثل عدد الشكاوي التي يتقدم بها الزبائن خلال فترة زمنية معينة مقياسا هاما يعبر على أن الخدمات المقدمة دون المستوى أو ما يقدم لهم من خدمات لا يتناسب مع إدراكهم لها والمستوى الذي يبغون الحصول عليه.

2- مقياس الرضا:

يعتبر أكثر المقاييس استخداما لقياس اتجاهات الزبائن نحو جودة الخدمات المقدمة. وخاصة بعد حصولهم على هذه الخدمات عن طريق توجيه الاسئلة، التي تكشف لمنظمات الخدمة طبيعة شعور الزبائن نحو الخدمة المقدمة لهم وجوانب القوة والضعف بها، وبشكل يمكن هذه المنظمات من تبني استراتيجية للجودة تتلاءم مع احتياجات الزبائن وتحقق لهم الرضا نحو ما يقدم لهم من خدمات.

3- مقياس الفجوة:

ينسب هذا المدخل إلى (parasuramanet 1985) وهو الذي يستند إلى توقعات الزبائن لمستوى الخدمة وإدراكاتهم لمستوى أداء الخدمة المقدمة بالفعل. ومن ثم تحديد الفجوة بين هذه التوقعات والإدراكات. وذلك بإستخدام الأبعاد الخمس الممثلة لمظاهر جودة الخدمة.

يقاس مستوى جودة الخدمة بمدى تطابق بين مستوى الخدمة المقدمة فعلا للزبائن وبين ما يتوقعه الزبائن بشأنها. وبالتالي فإن جودة الخدمة، تعني الدراسة والتحليل والتنبؤ بتوقعات الزبائن ومحاولة الارتقاء اليها بشكل مستمر.

---

[1] مأمون سليمان الدراركة، **إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص17.

[2] قاسم نايف علوان المحياوي، مرجع سبق ذكره، ص97

الفرع الثاني: إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الحكومية

إن تطبيق الأساليب الحديثة في منظمات الإدارة الحكومية مثل: الإدارة الاستراتيجية والإدارة بالأهداف وموازنة البرامج والأداء وإدارة الجودة الشاملة. وتكييفها لتتواءم مع الظروف الخاصة بهذه المنظمات. وذلك في إطار توجه عملي تطبيقي يميز هذا الفرع من الإدارة العامة، للاستفادة من التطورات والمستجدات الحديثة في حقل علم الإدارة عموما، حتى وإن كانت نابعة من حقل إدارة الأعمال بدلا من الانشغال الفكري المتعلق بالتفريق بين حقلي الإدارة العامة وإدارة الأعمال[1].

أولا: مفهوم إدارة الجودة الشاملة

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعتبر من المفاهيم الادارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة. وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل.

وقبل تعريف إدارة الجودة الشاملة يمكن أن نعرف إدارة الجودة بأنها مجموعة الوظائف الإدارية التي تختص بوضع وتنفيذ سياسة الجودة. حيث أن المستوى المنشود للجودة يتطلب الالتزام والمشاركة من جميع أعضاء المؤسسة بينما تقع مسؤولية إدارة الجودة على الادارة العليا، وتتضمن إدارة الجودة التخطيط الاستراتيجي وتخصيص الموارد. وتتحقق إدارة الجودة عن طريق تخطيط الجودة (quality planning) وضبط الجودة(quality control) وتحسين الجودة(quality improvement)[2].

1- تعريف ادارة الجودة الشاملة

هناك مجموعة من التعاريف التي تساعد في ادراك مفهوم ادارة الجودة الشاملة. وبالتالي تطبيقه لتحقيق الفائدة المرجوة منه لتحسين نوعية الخدمات والانتاج ورفع مستوى الأداء. وتقليل التكاليف وبالتالي كسب رضا العملاء.

كانت أول محاولة لوضع تعريف لمفهوم إدارة الجودة الشاملة من قبل **منظمة الجودة البريطانية** حيث عرفت (TQM) على أنها: الفلسفة الإدارية للمؤسسة التي تدرك من خلالها تحقيق كل من احتياجات المستهلك وكذلك تحقيق أهداف المشروع معا[3].

2- توجهات منظمات الأعمال نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة

يعد مدخل إدارة الجودة الشاملة، من أكثر المداخل حداثة والذي لجأت إليه منظمات الإدارة الحكومية. بهدف تطوير أدائها وتطوير قاعدة من القيم والمعتقدات التي تجعل كل موظف يعلم أن الجودة

---

[1] عبد الواسع عبدالغني سيف قاسم المخلافي، **ادارة الجودة الشاملة ودورها في تحقيق الاصلاح الاداري (دراسة لاتجاهات المديرين في منظمات الادارة الحكومية اليمنية)**، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، ص64.

[2] أحمد يوسف دودين، **إدارة التغيير والتطوير التنظيمي**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص212.

[3] بلال خلف السكارنة، **دراسات إدارية معاصرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص194.

في خدمة المستفيد. هي الهدف الأساسي للمنظمة، وأن طرق العمل الجماعي والتعامل مع المشكلات والتغيير تتحدد بما يدعم ويحافظ على ذلك الهدف.

لكن بوجود فارق في دوافع السباق نحو إدارة الجودة الشاملة بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي. حيث يسعى القطاع الخاص نحو تحسين الأرباح والإستدامة. في حين أن الحاجة لإدارة الجودة الشاملة في القطاع الحكومي نابعة من التحدي في تحسين جودة الخدمات بتكلفة منخفضة لدافعي الضرائب.

ثانيا: إدارة الجودة الشاملة كمدخل للإصلاح الإداري

شكّلت مسألة تحسين ممارسة العملية الإدارية، جوهر ومحور كل الجهود العلمية التي عرفها الفكر الإداري خلال القرن الماضي. مما يعني أن موضوع الإصلاح الإداري قد ظل في صلب اهتمام المعرفة الإدارية وتطورها حيث قدم الأدب الإداري العديد من الأساليب لإحداث التغيير والإصلاح الإداري والتي أثبتت فعّاليتها.

1- فلسفة إدارة الجودة الشاملة كمدخل إصلاحي

تقوم فلسفة إدارة الجودة الشاملة على مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي[1]:

أ- الجودة من أجل الربح وتحسين الجودة للسلع والخدمات؛

ب- أداء العمل بطريقة صحيحة من أول مرة. وبالتالي تحقيق أدنى حد من العيوب والوصول إلى هدف العيوب الصفرية؛

ت- تكلفة الجودة بحيث تكون بأقل حدودها؛

ث- التميز التنافسي وهو الذي يساعد المؤسسة على تقوية مركزها التنافسي وتحقيق الشهرة؛

ج- مشاركة جميع الأفراد سواء المدراء والافراد العاملين وبالتالي اعتبار كل واحد منهم مسؤول عن الجودة؛

ح- التعاون في فرق العمل الذي يساعد على تبادل الافكار والوصول الى الطرح المشترك النابع عن التشاور.

2- دور إدارة الجودة الشاملة في تطوير الأداء

أصبح مدخل إدارة الجودة الشاملة من أهم المداخل وأكثرها شيوعا في المنظمات التي تتبنى مشاريع طموحة للإصلاح الإداري فيها. حيث أن تبني إدارة الجودة الشاملة كمدخل للإصلاح الإداري من شأنه الوصول إلى أفضل أداء ممكن، فالإصلاح الإداري لمنظمات الإدارة الحكومية يحتاج إلى إمكانيات ذهنية وفكرية وليس إلى إمكانيات مالية، ومع ذلك فإن تطبيق هذا المدخل من شأنه أن يؤدي إلى توفير

[1] مراد خالد مصلح ردايدة، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الأعمال المحاسبية في دائرة الجمارك الاردنية (دراسة ميدانية)**، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، المجلد 12، العدد:1، 2009، ص218.

أموال كانت تهدر نتيجة الإهمال. وقد أثبت التطبيق العملي لهذا المدخل أنه يمكن تحقيق وفورات كبيرة في العمليات نتيجة للاستغلال الأمثل للموارد[1].

3- دور الإدارة التشاركية في تجسيد منهج ادارة الجودة الشاملة

يعتمد هذا المسعى على اعطاء أهمية قصوى للمهمة الموكلة لكل هيكل (جهاز القرار) قصد تحقيقها في إطار احترام التشريع والتنظيم المعمول بهما (الفعّالية) من جهة، وإعطاء أكبر إهتمام للمورد البشري المشارك في تجسيدها من جهة أخرى.

ولذلك وجب ما يلي:

أ- اتخاذ قرارات جماعية بإشراك مجمل المصالح الجمركية والمصالح الوزارية المتدخلة في التجارة الدولية والقطاع الخاص وطلب المختصين عند الحاجة؛

ب- ضمان النشر الواسع للنصوص التنظيمية الصادرة عن إدارة الجمارك لمستعملي المرفق العام الجمركي عبر الإعلانات والأنترنيت؛

ت- مضاعفة اجتماعات العمل على جميع المستويات قصد ضمان أفضل تشاور ممكن؛

ث- تقديم حوافز وعلاوات للموظفين الذين قاموا بأعمالهم بشكل جيد؛

ج- تنظيم دورات تجديد المعلومات؛

ح- الاستماع لشكاوي الموظفين وايجاد حلول لها.

4- تحديات تطبيق إدارة الجودة الشاملة كنهج إصلاحي

إن الأخذ بمدخل الجودة الشاملة كمدخل للإصلاح الإداري يترتب عليه إلتزام منظمات الإدارة الحكومية بمواجهة ستة تحديات هي كما يحددها "**جينا كارلو رولاء**" كما يلي[2]:

أ- التحدي الإداري والذي يحول الاهتمام من العمل الفردي إلى الأداء الجماعي من خلال العمليات وإدارة الأدوات التي تنفذ وتطبق تلك العمليات؛

ب- التحدي الهادف لتحقيق التميز والجودة والذي يهتم بالخدمة العامة في أبعادها المختلفة : خارجيا ويتمثل في تلبية رغبات المستفيدين من تلك الخدمات مع مراعاة متطلبات المجتمع، وداخليا ويتمثل ذلك في رفع نسبة الفاعلية وخفض تكلفة الكفاءة ورفع درجة انتاج العمل الإداري؛

ت- التحدي الديموقراطي ويرتبط بالحاجة لخلق إدارة حميمية يمكن التعامل معها من قبل كل المتعاملين؛

---

[1] مزغيش عبد الحليم، **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010، ص96.

[2] نفس المرجع السابق، ص70

ث- التحدي المهني والذي يستند على مبدأ التمييز بين الإدارة والسياسة وهذا يتطلب ضرورة رفع درجة الاستقلال الذاتي للأجهزة البيروقراطية بتوجيه المكاتب(المنظمات) وتوظيف الموارد وتبني الأساليب التي تخدم أهداف الإدارة؛

ج- التحدي من أجل الالتزام بالمسؤولية وهذا يرتبط بتحقيق الأهداف واختيار البدائل التي تتواءم مع المطالب الاجتماعية في إطار اقتصادي يهدف إلى تقليل الصرف العام؛

ح- التحدي من أجل تحقيق اللامركزية والاستقلال الذاتي للمنظمات وهذا يؤدي إلى زيادة الوعي وتحمل المسؤولية في سياق يتسم بتعدد الاحتياجات والاهتمامات والتي غالبا ما تكون متعارضة وتتأثر فيها الاختيارات بالتعقيدات التي تسببها الموارد، وفي هذه الحالة فإن اللامركزية تؤدي لتقريب المسافة بين المسؤولين والمواطنين.

الفرع الثالث: مبادئ ومبررات إدارة الجودة الجمركية الشاملة

تبرز مساهمة تطبيق مبادئ ادارة الجودة الجمركية الشاملة من خلال التحسين المستمر على كافة العمليات التنظيمية في الوحدات التنظيمية. وكذا متابعة تحديث موقع الادارة الجمركية واعداد منهجية خاصة بدراسة زمن الافراج. بالإضافة الى تطوير نظام المبادرات ويمكن أن نوجز هذه العناصر في النقاط التالية[1]:

أولا: مبادئ إدارة الجودة الجمركية الشاملة

1- التحسين على المدخلات وتتم بواسطة استخدام التقنيات الحديثة وأفضل المواد الأولية اللازمة للعمل.

2- التحسين على العمليات التنظيمية وتتم من خلال تحقيق أعلى معدلات رضا العملاء الداخلين (الموظفين) ودراسة احتياجاتهم الاعتبارية (التنظيمية والانسانية، على اعتبار أنه كلما ارتفع معدل رضا الموظفين فإن ذلك سيرفع مؤشر كفاءة الأداء، وتشمل عملية التحسين المستهدفة ما يلي:

أ- التبسيط: من خلال اختزال خطوات تنفيذ الإجراءات، والحد من الإجراءات غير الضرورية.

ب- التوحيد: من خلال دمج الإجراءات المتشابهة وتوحيد وسائل العمل ومدخلاته والنماذج المستخدمة فيه، والوصول إلى أنظمة الكترونية موحدة ومتكاملة تلبي مخرجاتها متطلبات صنع القرار.

ت- التخصيص: تصميم الهياكل التنظيمية وفق متطلبات العمليات التنظيمية الرئيسية ومنها وصولا إلى تطبيق مفهوم النافذة الواحدة.

3- التحسين على المخرجات: وتتم من خلال دراسة رضا المستفيدين من أعمال وخدمات إدارة الجمارك عن الخدمات والأعمال التي تقدمها الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار كافة الاقتراحات والشكاوي والتطلعات التي يطمح إليها متلقي الخدمة لدى تقدمه للاستفادة من خدمات إدارة الجمارك.

[1] مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي، **التقرير السنوي (تميز...إبداع...شفافية في خدمة الاقتصاد الوطني2012**، الجمارك الأردنية، عمان، الاردن، 2013، ص60.

ثانيا: مبررات العمل بمفهوم إدارة الجودة الجمركية الشاملة:

1. التطور المستمر في كافة العمليات التنظيمية والإدارية والفنية والمالية في إدارة الجمارك الجزائرية؛
2. كبر حجم القطاع الجمركي وتوزع مراكز عمله على كافة الاراضي وحدودها؛
3. كبر عدد العاملين في القطاع؛
4. تقوية المركز التنافسي للجمارك الجزائرية وصولا إلى تحقيق رؤيتها ورسالتها؛
5. تركيز كافة العمليات التطويرية في إدارة الجمارك الجزائرية وتوطينها من خلال مراقبة وتوكيد الجودة؛
6. تطبيق أحدث أنظمة الرقابة على الأداء مع الاستمرار بدراسة أسباب ومسببات وجود معوقات في العمل وانخفاض مستوى الأداء.

ثالثا: فوائد ومنهجية العمل بمفاهيم إدارة الجودة الجمركية الشاملة

توجد العديد من الفوائد التي يمكن أن نجنيها من تطبيق إدارة الجودة في الادارة الجمركية. كما أن هناك منهجية خاصة لذلك، كل هذا نتناوله كالتالي:

1- فوائد العمل بمفاهيم إدارة الجودة الجمركية الشاملة

يمكن تقسيم هذه الفوائد وفق مجموعة من المحاور وفق الطرح التالي[1]:

أ- زيادة الإيرادات وضبط النفقات من خلال:

1. عمل الأشياء الصحيحة من أول مرة؛
2. تقليل عدد ونوعية الاخطاء؛
3. عدم إعادة الأعمال وتكرارها؛
4. توجيه النفقات.

ب- تقوية المركز التنافسي لإدارة الجمارك الجزائرية من خلال:

1. تقديم خدمات ذات جودة عالية وفقا لمتطلبات المستفيدين من هذه الخدمات؛
2. تقديم الخدمة في الوقت الذي يتناسب مع ظروف المتعاملين معها؛
3. وضوح الإجراءات والشفافية؛
4. تحقيق مستوى عال من رضا وثقة المستفيدين الداخلين والخارجيين من الخدمات.

ج- كسب رضا المجتمع من خلال:

1. المساهمة بفعالية في المحافظة على الصحة والسلامة العامة والبيئة؛

[1] فايز محمد عبيدات، **مبادئ إدارة الجودة الجمركية الشاملة**، مديرية إدارة الجودة الجمركية، الجمارك الأردنية، الأردن، 2013، ص03.

2. المساهمة في الوصول إلى شعور المجتمع بأن الجمارك داعم وسند له.

د- تخفيض معدل دوران العمل من خلال:

1. الحفز المادي والمعنوي؛
2. العمل الجماعي من خلال تبني روح الفريق والتعاون المستمر؛
3. زيادة معدلات الولاء والانتماء للدائرة؛
4. الاستقرار الوظيفي والابداع.

هـ- تحسين الأداء والإنتاجية من خلال:

1. تبني أسلوب فريق العمل؛
2. تبني أسلوب المشاركة الجماعية في حل المشاكل العمل وتحسين الجودة؛
3. التعليم والتدريب المستمرين؛
4. نشر أهداف الإدارة الجمركية.

و- رفع كفاءة عملية اتخاذ القرار الإداري من خلال:

1. المشاركة والتشاور التي توفر المعلومات والأداء والحقائق عن موضوع القرار؛
2. تدقيق البلاغات والقرارات الفنية قبل صدورها وفق قاعدة بيانات حرصا على عدم تكرارها أو تناقض في أي بنودها.

ز- جعل الإدارة أكثر إستجابة للتغيرات البيئية من خلال:

1. زيادة المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات من خلال تطبيق انظمة ومبادئ إدارة الجودة الشاملة؛
2. التوجه نحو التفكير الاستراتيجي؛
3. القدرة على تطبيق الأنظمة الالكترونية الحديثة وتحقيق التكامل فيما بينها وفقا لأسس ومعايير العمل بتقنيات المعلومات واستثمارها.

2- منهجية تطبيق إدارة الجودة الجمركية الشاملة

تكون وفق التحليل التالي[1]:

أ- تحديد المستفيدين من الخدمة والمستهدفين بنتائج أعمال إدارة الجمارك الجزائرية؛

ب- استطلاع حاجات ورغبات وتوقعات المستفيدين من الخدمة مع الاستمرار بإجراء استطلاعات دورية لقياس مستوى رضا متلقي الخدمات؛

[1] فايز محمد عبيدات، مرجع سبق ذكره، ص04.

ت- إعادة تصميم كافة الإجراءات والسياسات وطرق أداء الخدمة بما يتلاءم وتطلعات المستفيدين من الخدمات؛

ث- تأهيل الموظفين من خلال عقد البرامج التدريبية وورش العمل بشكل مستمر في مجالات الجودة والتقنيات الحديثة المستخدمة في تطبيقها؛

ج- تبني سياسة لا مركزية السلطة إلى جانب لا مركزية الخدمات؛

ح- إتباع سياسة المنافسة على تقديم الأجود فيما بين الوحدات التنظيمية.

الجدول رقم(16): يوضح التحولات الأساسية المطلوبة من تطبيق إدارة الجودة على كافة الوحدات والمستويات الوظيفية

	التحول من	إلى
1	إدارة رقابية	إدارة التزام
2	قرارات فردية	قرارات أساسها التعاون
3	العمل الفردي	العمل الجماعي وروح الفريق الواحد
4	التركيز على الوظيفة	التركيز على أسلوب العمل والعملاء
5	الخبرة في مجال محدد	مؤسسة قاعدتها التعلم والمعرفة
6	التهديد الخوف	الإلتزام والمشاركة
7	طريق واحد صحيح	التحسين المستمر
8	حفظ البيانات	تسجيل النتائج وإجراء المقارنات
9	رؤيا وقيم غير معلنة	رؤيا وقيم يملكها ويسعى لتحقيقها الجميع
10	إتصال ضعيف	إتصال قوي

المصدر: فايز محمد عبيدات، **مبادئ إدارة الجودة الجمركية الشاملة**، مديرية ادارة الجودة الجمركية، الجمارك الاردنية، الاردن، 2013، ص05.

المطلب الثاني: التوجه نحو الجمارك الرقمية كآلية لتطوير العمل الجمركي

يستخدم جهاز الإعلام الآلي حاليا في كل معاملة اقتصادية في العالم المتقدم. وبشكل أقل سرعة في العالم النامي، بالإضافة إلى الانتشار السريع للهواتف النقّالة الذكية. وقريبا سيكون كوكب الأرض كله مرتبطا ببعضه البعض. وستتم كل المعاملات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بواسطة الحاسوب.

الفرع الأول: مدخل إلى الاقتصاد الرقمي وضرورة التحول نحو الجمارك الرقمية

عرف القرن الواحد والعشرون تحولا كبيرا في تسيير المنظمات. بحيث زاد التوجه نحو عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال وانتشرت الانترنيت وتطبيقاتها في مجالات الأعمال والخدمات الحكومية وباقي الأنشطة الاقتصادية. وهذا ما يطلق عليه بالخدمات الالكترونية. ويعود هذا الانتشار إلى ما تمنحه البرامج الالكترونية من مرونة في التعامل، مما يسهل التواصل بين المتعاملين وإجراء العقود والاتفاقيات التجارية وتبادل المستندات والمدفوعات في أي وقت وأي مكان وبتكلفة يسيرة.

أولا: تعريف الاقتصاد الرقمي:

يعني الاقتصاد القائم على الانترنيت أو اقتصاد الويب. وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية. الزبائن الرقميين والشركات الرقمية التكنولوجيا الرقمية والمنتجات الرقمية. أي أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المبني على القطاع الرابع[1].

ثانيا: إحصائيات التكنولوجيا الحديثة

تشهد العديد من أنحاء العالم انتشارا مذهلا لوسائل التكنولوجيا الرقمية. أي الانترنيت والهواتف الذكية. وكل الأدوات المساعدة على جمع المعلومات، تخزينها، معالجتها وتبادلها رقميا. حيث زاد عدد مستخدمي الأنترنيت بأكثر من ثلاثة أضعاف في العقد الماضي من مليار نسمة سنة 2005 إلى ما يقدر بنحو 3.2 مليار نسمة في نهاية سنة 2015. ولكن هذا الانتشار لم تواكبه المكاسب الرقمية المرتقبة من حيث ارتفاع النمو وزيادة فرص العمل وجودة في الخدمات العامة[2].

وطبقا للتقرير الذي أصدره البنك الدولي هذه السنة (2016) بعنوان: **تقرير عن التنمية في العالم "العوائد الرقمية"**، لا يزال ما يقارب 60 بالمائة من سكان العالم محرومين من الاتصال بشبكة الانترنيت ولا يمكنهم المشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك نشأت مخاطر جديدة في مقابل بعض منافع الأنترنيت مثل ضعف مناخ الأعمال والمصالح التجارية المكتسبة التي تحد من المنافسة وتحول دون الابتكار في المستقبل[3].

---

[1] نجم عبود نجم، **الادارة الالكترونية (الاستراتيجية والوظائف والمشكلات)**، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2004، ص88.

[2] Natalie Ramirez-Djumena, **Digital Divide**, Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund, Volume 53, Number 3, September 2016, p18.

[3] The World Bank, **world development report Digital Dividends 2016**, New York, Washington, 2016.

ثالثا: تأثير استخدام التقنيات التكنولوجية على الاقتصاد

يمكن أن يؤثر استخدام تقنيات الإعلام الآلي على النشاط الاقتصادي من خلال خمس قنوات مهمة[1]:

1- من حيث جمع وتحليل البيانات:

تستخدم الحواسيب في جوانب كثيرة من المعاملات. وهي تساعد على جمع البيانات وتحليلها لتحسين المعاملات في المستقبل. وهذه الطريقة الآن أصبحت متاحة حتى للمؤسسات الصغيرة لأن تكلفتها لم تعد كبيرة.

2- من حيث إضفاء الطابع الشخصي والتصميم وفقا لأغراض محددة:

إلى زمن قريب، كان التعرف على صور الأشخاص ومعالجتها يمثل تحديا بحثيا للحواسيب. والآن يمكن للنظم المجانية لتخزين الصور والمعلومات أن تحصل عليها في ثوان. كما أصبحت الترجمة الفورية أمرا متاحا. وستؤدي إزالة العوائق اللغوية إلى زيادة التجارة الخارجية.

3- من حيث إجراء التجارب والتحسين المستمر:

يمكن ان تجري النظم المتاحة على الأنترنيت تجارب بخوارزميات بديلة في الوقت الحقيقي على الانترنيت مما يؤدي إلى التحسين المستمر في الأداء.

4- من حيث الابتكارات التعاقدية:

في السابق نموذج الأعمال التقليدي للإعلان هو " أنت تدفع لي لعرض إعلانك على الناس، وقد يأتي بعضهم إلى متجرك". أما الآن في عالم الأنترنيت فإن النموذج هو" سأعرض إعلانك على الناس ولن تدفع لي إلا إذا دخلوا على موقعك على الأنترنيت". والحقيقة أن معاملات الإعلانات التي تتم بواسطة الحاسوب تسمح للتجار ألا يدفعوا إلا مقابل الناتج الذي يهتمون به.

5- من حيث التنسيق والاتصال:

أصبح بإمكان الشركات الصغيرة، التي عدد موظفيها قليل القدرة على الوصول إلى خدمات الاتصال التي لم تكن متاحة إلا لأكبر الشركات متعددة الجنسيات على نطاق عالمي. لأن تكلفة الحوسبة ونظم المعلومات انخفضت بشكل كبير. حتى أصبح الآن المدراء يعقدون الاجتماعات بشكل الكتروني.

[1] Hal Varian, **Intelligent Technology**, Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund, Volume 53, Number 3, September 2016, p07.

ثالثا: مشاكل الإدارة الجمركية التقليدية وضرورة التحول نحو الجمارك الرقمية

لعل المتتبع للعمل الجمركي التقليدي يجده يعاني من جملة من المشاكل. ومن ثمة وجب ادخال التقنيات الحديثة للارتقاء به. ويمكن أن نوجز هذه المشاكل في النقاط التالية[1]:

1. تتسبب المعالجة اليدوية الورقية لملفات جمركة السلع في إضاعة كثير من الوقت. ونظرا لأن بعض الإدارات الجمركية غير مزودة بالعدد الكافي من الموظفين، فإن المعالجة اليدوية لن تستطيع مواكبة الزيادة المتنامية في حجم التجارة الدولية؛
2. يعتبر التدخل اليدوي، والمقابلات المباشرة بين التجار والوسطاء، وموظفي الجمارك. فضلا عن عمليات سداد الرسوم نقدا، ينشأ عنها في عديد من الأحيان فرص لممارسات فاسدة تعيق التجارة والتنمية؛
3. تشكل إدارات الجمارك التي تباشر عملها يدويا دون أتمتة عقبة أمام التنمية الاقتصادية في الدولة؛

الفرع الثاني: طبيعة الجمارك الرقمية

لعل العقبات التي تكلمنا عليها في التحليل السابق. والضغط المتزايد الناتج عن تطور التجارة الخارجية. أديا إلى ظهور هذا التوجه الجديد والمتمثل في تغيير نمط التسيير. أي الانتقال من الإدارة التقليدية اليدوية إلى الإدارة الإلكترونية. وبالتالي سوف نتناول في هذا المحور بالتفصيل هذا النمط الجديد.

أولا: مفهوم الخدمات الالكترونية والادارة الجمركية الالكترونية

تجلت مظاهر الخدمات الالكترونية في العديد من المجالات، مما سهّل على الفرد تيسير قضاء حاجياته اليومية. كما تجلت مظاهر الخدمات الإلكترونية في العمليات الجمركية، أين أصبح بإمكان المتعامل الاقتصادي معرفة العديد من الاشياء، بمجرد الولوج إلى الموقع الالكتروني للجمارك المعنية.

1- مفهوم الخدمات الالكترونية:

تعني توصيل الخدمات الحكومية للمواطن باستخدام الطرق الإلكترونية ووسائل الاتصالات الحديثة بكفاءة عالية. والانتقال من طرق التقديم التقليدية للخدمات لطرق حديثة تيسر الإجراءات وتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة فيما بينها ومؤسسات الدولة والمواطن.

[1]Hal Varian, **Intelligent Technology**, Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund, Volume 53, Number 3, September 2016, p08.

2- تعريف الموقع الإلكتروني:

هو عبارة عن أداة ارشاد المنظمات والشركات إلى كيفية تقديم كافة الخدمات اللازمة للزبائن والمتعلقة بمنتجاتها وخدماتها بسرعة وسهولة ويسر. وكذلك كيفية التعامل مع رسائل البريد الالكتروني ذات الطابع الرسمي. ووضع القواعد والمعايير اللازمة لتخزين وحفظ واسترجاع المعلومات[1].

3- تعريف الإدارة الجمركية الرقمية:

تعني رقمنة الإدارة الجمركية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية. وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها انطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة مانفست السلع للاستيراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط[2].

وحسب منظمة الجمارك العالمية فإن مصطلح الجمارك الرقمية يعني: أي نشاط آلي أو إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الالكتروني للمعلومات). بالإضافة الى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية[3].

4- فوائد الإدارة الجمركية الرقمية

تتجلى أهمية أي نظام آلي محوسب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها. وبصفة عامة، يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام. تتمثل في تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري وذلك من خلال[4]:

أ- المساهمة في تطوير الإدارة الجمركية، من خلال ميكنة إجراءات التخليص الجمركي للسلع المستوردة والمصدرة؛

ب- تبسيط وتسهيل الإجراءات الجمركية. من خلال تسريع وخفض الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع؛

ت- المساهمة في رفع مستوى التعامل الراقي مع كافة المستوردين والمتعاملين في المنافذ الجمركية، كون التخليص يتم آليا. واعتماد نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعاينة من غيرها. وكذلك الاختيار العشوائي للمعاينين في بعض المنافذ الجمركية؛

[1] بلا خلف السكارنه، مرجع سبق ذكره، ص320.

[2] L'informatisation des douanes 16/03/2016:
http://tfig.itcilo.org/FR/contents/customs-automation.htm

[3] http://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2015/november/world-customs-organization-declares-2016-to-be-the-year-of-digital-customs.aspx

[4] Ibid.

ث- توفير قاعدة متكاملة من البيانات والمعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة. وبما يساعد على التخطيط الاقتصادي واتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، من خلال تمكين هذه الجهات من الحصول على البيانات إلكترونيا؛

ثانيا: تعريف السداد الالكتروني للضرائب الجمركية ومزايا الخدمة الجمركية الالكترونية

يمكن وضع تعريف السداد الالكتروني. وكذا مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية كالتالي:

1- تعريف السداد الالكتروني للضرائب الجمركية

يعني مصطلح السداد الالكتروني للضرائب الجمركية استخدام أساليب الدفع الالكتروني مثل: بطاقات الائتمان أو بطاقات الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بشكل الكتروني أو الدفع عبر شبكة الأنترنيت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير[1].

2- مزايا الخدمة الجمركية الالكترونية

يتيح التوجه نحو الجمارك الإلكترونية جملة من الإيجابيات نذكر منها:

1. سداد جميع المستحقات الحكومية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لفرع البنك؛
2. إمكانية خدمة السداد طوال أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة؛
3. إمكانية الاستعلام عن الرسوم الجمركية. ودفع الضرائب المستحقة وتأكيد العمليات إلكترونيا؛
4. توفير الأمن في وسائل السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع والتأكد من أن العملية تمت فقط عن طريق الشخص المفوض من قبل الشركة (العميل) ولمدفوعات تخص الشركة فقط؛
5. إمكانية متابعة عمليات الدفع واستنساخ التقارير.

الفرع الثالث: الدور الريادي لمنظمة الجمارك العالمية في التحول نحو الجمارك الرقمية

قامت منظمة الجمارك العالمية بمواكبة التطور التكنولوجي، من خلال إشارة واضحة إلى الخدمات الجمركية في اتفاقية كيوتو. بالإضافة إلى اصدار العديد من الدراسات التي تتناول موضوع الجمارك الرقمية.

أولا: متطلبات التحول نحو الجمارك الرقمية

هناك جملة من الركائز ينبغي توفرها من أجل انجاح هذا التحول الاستراتيجي ونذكر منها:

[1] Le paiement électronique des droits de douane et des taxes, 27/02/2016
http://tfig.itcilo.org/FR/contents/electronic-payment-customs-duties-and-taxes.htm

1. ضرورة امتلاك الإدارة الجمركية لقاعدة بيانات شاملة وآمنة؛
2. ينبغي وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومتابع لكل مستجداتها؛
3. يجب بناء علاقة تشاور وتبادل المعلومات مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي والاستفادة من خبرتها؛
4. الاستفادة من الخبرات والدرات التدريبية التي يقدمها خبراء منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال؛
5. ارساء قواعد واتفاقيات تعاون مع البنوك التجارية.

ثانيا: أدوات منظمة الجمارك العالمية في ظل التحول نحو الجمارك الرقمية

قامت منظمة الجمارك العالمية بعملية مسح وبحث، للحصول على تقدير وتقييم لكافة الادوات ذات الصلة بالتكنولوجيا الجمركية من الأدوات والتطبيقات المتاحة حاليا في منظمة الجمارك العالمية. ويمكن ان نبين هذه المبادرات في المحاور التالية وهي[1]:

1- القيادة: قامت منظمة الجمارك العالمية بإعداد الدليل التالي: دليل تكنولوجيا المعلومات لتنفيذ نظام النافذة الواحدة في الجمارك " اصدار أول".

2- الأساس القانوني: هو الاتفاق الثنائي النموذجي بشأن المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية والمبادئ التوجيهية الأساسية لتطوير التعاون المتبادل بين الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا والإجراءات المرتبطة بها.

3- التحديث والتطوير والاصلاح: هناك جملة من العناصر يمكن سردها:

أ- اتفاقية كيوتو المعدلة؛

ب- دليل منظمة الجمارك العالمية في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛

ت- دليل تطبيق النافذة الواحدة الاصدار الثاني؛

ث- توصيات منظمة الجمارك العالمية في مجال المستندات الجمركية والتجريد من الوثائق الداعمة؛

ج- توصيات منظمة الجمارك العالمية بشأن التداول والتوثيق الالكتروني للمستندات الجمركية وغيرها من المعلومات التنظيمية ذات الصلة مثل منشورات وتعميمات تنظيم العمل الجمركي.

4- حماية المجتمع: يكون هذا من خلال ما يأتي[2]:

أ- دليل تطبيق إدارة المخاطر ومؤشراتها " الاصدار الثاني"؛

ب- دليل منظمة الجمارك العالمية لنظام استهداف البضائع وتنفيذه وتطبيقه في الجمارك؛

[1] Kunio Mikuriya, **Digital Customs, the opportunities of the Information Age**, WCO news N° 79 February 2016, World Customs Organization, Brussels, p07.

[2] Kunio Mikuriya, **Digital Customs, the opportunities of the Information Age**, op.cit, p08.

ت- الاتصالات: توصية بشأن استخدام مواقع الانترنيت من قبل الإدارات الجمركية واستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية من قبل الجمارك.

5- العمل المشترك وتبادل / التكامل الاقليمي:

أ- توصيات المنظمة بشأن استعمال نموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية[1]؛

ب- العرض المتكامل للمبادئ التوجيهية لإدارة وتأمين سلسلة التوريد للتجارة العالمية.

6- تكنولوجيا المعلومات دليل للتنفيذيين: تقدم الرقمنة الجمركية ودليل تكنولوجيا المعلومات للجمارك العديد من الفرص ولكن بعض البلدان قد تواجه صعوبات في معرفة كيفية وضع اولويات مشروعات تكنولوجيا المعلومات على اساس اهدافها الاستراتيجية وايضا القيود المفروضة على الموارد اللازمة لتطبيق التكنولوجيا وايضا كيفية اعتماد وسائل جديدة للعمل ويقوم دليل تكنولوجيا المعلومات للجمركيين التنفيذيين والصادر عن منظمة الجمارك العالمية على الإرشاد والتوجيه في كيفية التعامل مع منهجية التخطيط الاستراتيجي والادوات الممكنة.

7- شرح دور اتفاقية كيوتو المعدلة في التوجه نحو الجمارك الرقمية: حسب الفصل السابع من اتفاقية كيوتو والذي تضمن استخدام تقنية المعلومات فإنه هناك مجموعة من الإجراءات ينبغي التقيد بها[2]:

1. على الجمارك استخدام تقنية المعلومات لمساندة العمليات الجمركية حيثما كانت أوفر تكلفة واكثر كفاءة للجمارك وقطاع التجارة؛
2. على الجمارك عند ادخال تطبيقات الحاسب استعمال معايير مقبولة دوليا؛
3. يجب أن يتم ادخال تقنية المعلومات بالتشاور – إلى أبعد حد ممكن- مع كافة الأطراف ذات العلاقة المتأثرة مباشرة؛
4. يجب أن ينص التشريع الوطني الجديد أو المعدل على الآتي:

أ- طرق التجارة الالكترونية كبديل عن متطلبات المستندات الورقية؛

ب- طرق التصديق الإلكترونية والورقية؛

ت- حق الجمارك في الاحتفاظ بالمعلومات لاستعمالها الخاص، وتبادل تلك المعلومات حيثما يكون مناسبا مع إدارات الجمارك الأخرى وكافة الأطراف الأخرى المعتمدة نظاما من خلال تقنيات التجارة الالكترونية.

[1] World Customs Organization, **WCO DATA MODEL (cross-border transactions on the fast track)**, Brussels, 2009.

[2] World Customs Organization, **International Convention On The Simplification And Harmonization Of Customs Procedures**, (Revised Kyoto Convention). 1999.

الفرع الخامس: نظام النافذة الواحدة وعلاقته بتسهيل التجارة

يعتبر التوجه نحو تطبيق نظام النافذة الواحدة، إحدى الآليات التي من شأنها تخفيف العبء عن المتعاملين الاقتصاديين. وزيادة كفاءة عمل الإدارات ذات العلاقة المباشرة بسلسلة الامداد الدولي. ومن بينها الإدارة الجمركية وسوف نوضحها كالتالي:

أولا: تعريف النافذة الواحدة (Single Window)

من منظور جمركي هو الجزء الأساسي والأهم من مبادرات الجمارك الإلكترونية. والذي يتيح لمتعاملين المجتمع التجاري التعامل من خلال نافذة واحدة مع كافة الجهات التي لها صلة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير[1].

ثانيا: فوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة

يقدم نظام النافذة الواحدة جملة من الفوائد، سواء بالنسبة للمتعاملين مع الإدارة الجمركية من خلال تجميع الإدارات المعنية في شباك واحد. وهذا ما يزيد من سرعة تسوية المعاملات وشفافيتها، أما بالنسبة للإدارة الجمركية فهو يزيد من حسن أدائها وسهولة تحصيل مواردها. أما بالسبة للاقتصاد فهو يزيد من ترقية قطاع التجارة الخارجية له[2].

والشكل التالي يوضح أهم فوائد نظام النافذة الواحدة سواء بالنسبة للتجار أو الناقلين أو الجهات الحكومية الأخرى.

الشكل رقم(19): فوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة

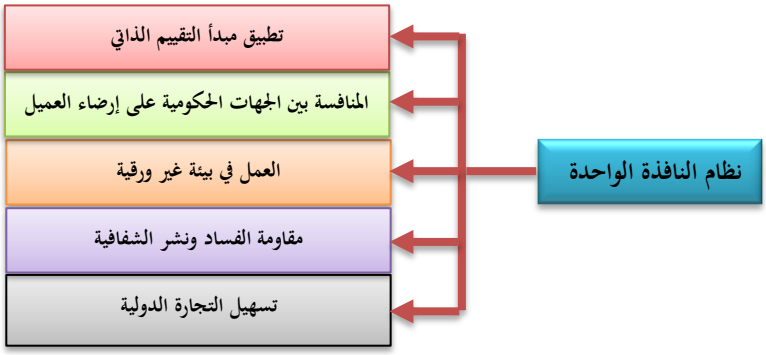

Source: Economic And Social Commission For Western Asia, **Trade Facilitation and the Single Window**, United Nations, 2011, p09.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **النافذة الواحدة**، الجمارك المصرية،2007، ص 03، 15 /03 / 2015، انظر الموقع http://www.escwa.un.org

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان**، الأمم المتحدة، 2012 ، ص02.

شرح العناصر السابقة :

1- المنافسة بين الجهات الحكومية على إرضاء العميل: إن تطوير العمل في جهة حكومية دون أخرى لن ينتج عنه تطوير جوهري لدى المتعاملين، ولا بد من تطوير العمل في كافة الجهات معا.

2- تطبيق مبدأ التقييم الذاتي: هو مبدأ مشاركة المجتمع التجاري في العملية الجمركية، بحيث يقوم المستورد بوضع البند بنفسه والإقرار عن القيمة للأغراض الجمركية. وتقديم المستندات الاستيرادية طبقا لنظام الإفراج الجمركي والغرض من الاستيراد أو التصدير ويقتصر دور الجمارك على مجرد التأكد من صحة المستندات المقدمة وما دون بها من بيانات .

3- العمل في بيئة غير ورقية من خلال: من خلال استخدام نظام الربط الإلكتروني فيما بين جميع الجهات الحكومية المختصة؛ والميكنة الشاملة لكافة الإجراءات في جميع الجهات الحكومية داخل نظام النافذة الواحدة وخارجها؛

4- الشفافية: من خلال نشر القواعد والإجراءات بكل وسائل النشر الحديثة؛ وتبسيط الإجراءات.

5- تسهيل التجارة الدولية: تحقيق أقل زمن للإفراج لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وخفض تكلفة الصفقات ومن ثم زيادة حجم التجارة الدولية والعمل على جعل الدوائر الجمركية منافذ وليست مخازن للبضائع بالإفراج عنها في أقل زمن إفراج ممكن.

ثالثا: عوامل نجاح إنشاء نافذة واحدة

تختلف هذه العوامل من دولة لأخرى ومن مشروع لآخر وهي:

1. العلاقات السياسية بين الدول؛
2. وضع الحدود والأهداف الواضحة وهذا يعتمد على نتائج التحليلات المختلفة ومصادر المعلومات المتبادلة بين الحكومة والهيئات التجارية ذات الصلة؛
3. توافر البيئة القانونية حيث تواجد القوانين ذات الصلة (مدى وجود إطار قانوني حول المعاملات الالكترونية)؛
4. وضع مخطط للاتصالات يضمن ربط جميع المتعاملين مع النظام بصفة مستمرة وسهلة مع التأكيد على المصداقية والشفافية؛
5. مدى وجود نظام مالي متطور يسهل تسوية المعاملات بسرعة وآمان[1].

[1] محمد ماهر محمود مرسي، **تسهيل التجارة الدولية والنقل البحري من خلال تنفيذ متطلبات الاتفاقية الدولية الخاصة بتسهيل الملاحة البحرية الدولية**، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر، عدد أوت، 2007، ص11 .

المطلب الثالث: مدخل إدارة المخاطر الجمركية لترقية العمل الجمركي

نجد أن إدارات الجمارك أمام مواجهة التحدي، المتمثل في تيسير تدفق البضائع المشروعة وإشكالية الرقابة أثناء أداء الاختبارات للكشف عن الغش الجمركي وغيرها من الجرائم. تتعرض الخدمات الجمركية لضغوط متزايدة من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتسهيل تخليص البضائع في حين تلبية الجريمة والإرهاب المتزايد في المعاملات. هذه المصالح المتضاربة تدل على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين التيسير والرقابة.

إن إدارة المخاطر التقنية هي وسيلة مفيدة لضمان كل من الامتثال والأمن وتسهيل التجارة. انتقائي تصنيف البضائع والركاب لمراجعة الحسابات، وبيان التخليص أسرع ممكنة. الأحمال وتلك التي تعتبر "منخفضة المخاطر" على أساس المخاطر جذب الانتباه الحد الأدنى من الجمارك ويمكن علاجها بسرعة. وهذا يسمح أيضا موظفي الجمارك لتركيز جهودها ومواردها على عدد أقل من الأعمال[1].

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الجمركية

نتناول في هذا الفرع ثلاث تعاريف أساسية، بداية بتعريف الخطورة؛ ثم الخطر التنظيمي ويليها تعريف المخاطر الجمركية. ويمكن ايجازها كالتالي:

أولا: تعريف الخطورة:

تعرف الخطورة في المعاجم على أنها الفرصة الممكنة لوقوع الأشياء المحضورة. وما يترتب عليها من نتائج سيئة غير مرغوب فيها. ومن وجهة قانونية فإن الخطورة تعني احتمالية وقوع أحداث من شأنها أن تخرق القوانين والأنظمة[2].

ثانيا: تعريف الخطر التنظيمي:

يشير مفهوم الخطر التنظيمي إلى احتمال وقوع أحداث ونشاطات يمكن أن تمنع المنظمة من تحقيق أهدافها. ويستوجب على الإدارة الجمركية أن تحقق هدفين رئيسيين هما: تزويد المجتمع التجاري العالمي بمستوى مناسب من التسهيل. بالإضافة إلى ضمان الالتزام بالمتطلبات القانونية. وتتضمن المخاطر التي تواجه الجمارك فيما تتضمنه امكانية عدم الالتزام بالقوانين الجمركية مثل (متطلبات الترخيص، قواعد القيمة، قواعد المنشأ، حالات الاعفاءات الجمركية، القيود التجارية، التعليمات الامنية). بالإضافة الى امكانية الفشل في تسهيل التجارة العالمية[3].

---

[1] Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développent, **Les notes techniques sur les mesures de facilitation du commerce**, New York et Genève, 2011, pp 44-45.

[2] غالب سامي النصير، **تحليل المخاطر الجمركية**، منشورات الجمارك الأردنية، عمان، الأردن، 2013، ص07.

[3] ديفيد ويدوسون (david widdowson)، **إدارة المخاطر في الإطار الجمركي**، ترجمة مروان غرايبة، دليل تحديث الجمارك، البنك الدولي، واشنطن، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص186.

ثالثا: تعريف المخاطر الجمركية

تعني: الاحتمالية بوجود خرق أو تجاوز للقوانين والأنظمة الجمركية والقوانين الأخرى المتعلقة بعمل إدارة الجمارك بقصد التهرب من الضرائب الجمركية أو بقصد تجاوز أحكام المنع والتقييد أو محاولة الاستفادة غير المشروعة من استرداد الرسوم[1].

الفرع الثاني: فوائد، خطوات وأهداف تطبيق إدارة المخاطر الجمركية

ينتج عن اتباع نظام إدارة المخاطر الجمركية جملة من الفوائد. وهذا مع الالتزام بمنهجية الخطوات المحددة. لكي نصل إلى الأهداف المرجوة. وهذا ما نصبو إليه فيهذا الفرع.

أولا: فوائد تطبيق إدارة المخاطر الجمركية

1. تخصيص أفضل للموارد البشرية إزالة يسمح الجمركية على أساس المخاطر اللامركزية جهودها على عدد أقل من الموظفين الشحنات، والموظفين يمكن نشرها على نحو أكثر فعالية؛
2. زيادة الإيرادات – وعلى الرغم من انخفاض عدد عمليات التفتيش المادي، والكفاءة والاحتراف الرقابة الجمركية يؤدي إلى زيادة في الرسوم تحصد في كثير من البلدان؛
3. زيادة الامتثال للتشريعات واللوائح الامتثال بصفة عامة، فقد أثبتت التجربة أن تحسين كفاءة الجمارك – جانب مصلحة التاجر لمسح البضائع من خلال القناة الخضراء – مما أدى إلى ضمان امتثال التجار. وهذا له أيضا تأثير إيجابي على دقة إحصاءات التجارة الخارجية؛
4. زيادة التعاون بين التجار والجمارك – التفاعل بين الجمارك والتجار هي جزء من إجراءات لتقييم المخاطر من البضائع المنقولة، المستوردة أو المصدرة من قبل التجار محددة. عادة، سوف مثل هذه الاتصالات والاتصالات يؤدي إلى فهم أفضل بين الطرفين وتحسين العلاقة بينهما في العام؛
5. الوقت التخليص المنخفض والحقيقة أنه ليس هناك سوى 10 إلى 20 في المئة من البضائع يتم تفتيشها في نظام التخليص المتوسط على أساس المخاطر يعني أن الجمارك يمكن مسح أغلبية الأحمال على الفور بعد أن تم رفعها وثائق التخليص الجمركي مع الجمارك؛
6. وخفض تكاليف المعاملات – والوقت الذي يستغرقه لمسح البضائع الجمارك تطبق الإجراءات التقليدية يمكن أن تصل إلى أسبوعين. إدارة المخاطر التقنية تسمح لمسح 80–90 في المئة السلع في بضع ساعات – وبالتالي توفير تكاليف كبيرة على التجار.

[1] فادي الخليل وآخرون، **آثار تطبيق نظام الاسيكودا وقيمة الصفقة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد:5، 2008، ص5.

هي تطبيق أسلوب عمل أو منهجية إدارية منطقية تستخدم بانتظام لتحديد وتقييم ومراقبة الخطورة التي قد تنشأ في أي نشاط أو عمل بهدف الاستفادة المثلى من الإمكانيات والموارد المتاحة وتجنب أو التقليل من الضرر أو الخسائر المحتملة[1].

ثانيا: خطوات نظام إدارة المخاطر

تتجلى في النقاط التالية:

1. تحديد السياق العام لأماكن الخطورة؛
2. تحديد أنواع الخطورة وكيفية حدوثها؛
3. تحليل المعلومات المتعلقة بالخطورة؛
4. تقييم الخطورة وتحديد الأولويات؛
5. وضع خطة عمل لمعالجة الخطورة وتنفيذها؛
6. مراقبة ومراجعة النتائج وتقييم الأداء.

ثالثا: أهداف نظام إدارة المخاطر الجمركي

يهدف نظام إدارة المخاطر الجمركية إلى تحقيق جملة من النقاط على النحو التالي[2]:

1. تطبيق برامج وطنية مبتكرة لزيادة مستوى الالتزام بهدف المساهمة في تسهيل حركة التجارة وانسياب البضائع عبر الحدود؛
2. استهداف ومتابعة الجهات غير الملتزمة للحد من الممارسات التجارية غير المشروعة التي تهدد نمو الاقتصاد الوطني وتلحق الضرر بالمنافسة التجارية المشروعة ؛
3. زيادة الوعي بمنهجية إدارة المخاطر وأهميتها في رفع كفاءة وفعالية العمليات الجمركية وتحسين الأداء من خلال الزيارات الميدانية للمراكز الجمركية وعقد الدورات التدريبية؛
4. المساهمة في حماية الإيرادات الجمركية وتحصيل حقوق الخزينة من الضرائب التي تعرضت للضياع؛

رابعا: آلية عمل إدارة المخاطر

1- آلية عمل إدارة المخاطر

توجد آلية وفقها يتم سير عمل إدارة المخاطر الجمركية يمكن أن نوجز نقاطها في الشكل التالي:

[1] World Customs Organization, **Risk Management Guide**, Brussels, 2003.

[2] ناديا خالد، مرجع سابق ، ص27.

1. جمع المعلومات وتحليل البيانات المتعلقة بالعمل الجمركي للتعرف على أنماط التحايل والمخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة لترصدها والوقاية منها والعمل على مكافحتها بكافة الوسائل المتاحة والإشراف على نظام الانتقائية ومتابعته باستمرار؛
2. دراسة الحالات والإخباريات المتعلقة بالتحايل التجاري والجمركي والتحقق منها والقيام بضبط المراسلات والسّجلات التجارية للشركات التي تدل الدراسات على وجود مؤشرات تحايل وعدم الالتزام والتهرب من دفع الرسوم والضرائب؛
3. تدقيق الوثائق التجارية المضبوطة ومطابقتها بالبيانات الجمركية العائدة للشركات وإجراء عمليات المطالبة بالضرائب المستحقة عن المخالفات المكتشفة في ضوء نتائج تقارير لجان التدقيق.

الفرع الثالث: تطبيق إدارة المخاطر الجمركية في الجمارك الجزائرية

تعتمد على مجموعة من الاليات نوجزها كالتالي:

أولا: الأساس المعلوماتي

تعتمد إدارة الجمارك الجزائرية في تقنية إدارة المخاطر الجمركية، على استغلال المعطيات من أجل الكشف عن العمليات التي يكون احتمال الغش فيها كبيرا. وذلك بالاعتماد على الاستهداف والانتقاء انطلاقا من المعايير التالية (البضاعة، المتعامل، العملية التجارية...الخ). ويطلق عليه التسيير النظامي لمخاطر الغش، الذي يعتمد في الأساس على نظام (SIGAD) الذي يعتبر بمثابة المصدر الرئيسي للمعلومات.

ثانيا: ترقية الرقابة الجمركية وفق طريقة تسيير المخاطر الجمركية:

بغرض تسهيل تدفق السلع وترقية التجارة الخارجية، قامت الجمارك الجزائرية باتباع نظام الأروقة، وهي كالتالي:

1- الرواق الأخضر: الذي بموجبه يتم اعفاء البضاعة من الرقابة الوثائقية والمادية. مع برمجة رقابة لاحقة. إلا أن هذا النوع من الأروقة انتهى العمل به بموجب صدور المنشور رقم 1194 المؤرخ في 30 جويلية 2015 مع فترة انتقالية لمدة ستة أشهر بعد صدور هذا المنشور[1].

تم استبداله بنظام جديد هو: المتعامل الاقتصادي المعتمد.

أ- مفهوم الفاعل (المتعامل)• الاقتصادي المعتمد وفوائده:

يمكن أن نوضح تعيف لهذا النظام الجديد مع ذكر فوائده كالتالي:

[1] بوراس منيرة، المدير الفرعي للتقنيات الجمركية، المديرية الجهوية للجمارك سطيف، مقابلة

• نود ان نبين بأن هناك مجموعة متعددة من التسميات في الجزائر نطلق عليه اسم **المتعامل الاقتصادي المعتمد**. في مصر يسمى **الفاعل الاقتصادي المعتمد**. في الاردن يسمى **الشريك الاقتصادي المعتمد**. وفي الأخير كلها تسميات تصب في نفس النهج وهو تسهيل التجارة وخدمة الاقتصاد الدولي. وفيما يخص دراستنا هذه سوف نعتمد التسمية الجزائرية.

1. **تعريف المتعامل الاقتصادي المعتمد**

هو طرف مشارك في تحريك السلع على النطاق الدولي بأي صفة كانت على أن يكون معتمد لدى إدارة جمركية وطنية أو نيابة عنها على أساس تطبيقه معايير منظمة الجمارك العالمية أو ما يماثلها من المعايير المتعلقة بأمن سلسلة الإمداد[1].

2. **فوائد صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد:**

سينتفع المتعاملون بتسريع معاملة السلع وقت مرورها بالجمارك. وذلك بفضل تخفيض عدد الشحنات الخاضعة للتفتيش على وجه الخصوص مما لابد أن يسفر عن كسب الوقت وتخفيض التكاليف ونتيجة لهذه الإجراءات يستفيد الفاعلون الاقتصاديون المعتمدون من الاستثمار في نظم وممارسات أمنية جيدة بما في ذلك التقليل في عدد الفحوص والأعمال التقييمية المطلوبة لتحديد المخاطر وتسريع معاملة السلع.

ب- النظام الأساسي الخاص بالمتعامل الاقتصادي المعتمد في الجزائر:

جاء قانون المالية لسنة 2010 لينص في مادته 38: بأنه تم استحداث مادة 89 مكرر1 جديدة ضمن القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك المعدل والمتمم وتحرر كما يأتي[2]:

المادة 89 مكرر1: يمكن إدارة الجمارك منح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد للاستفادة من تدابير تسهيلية في إطار إجراءات الجمركة. تحدد شروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين وكذا التدابير التسهيلية الممنوحة لهم في إطار الجمركة عن طريق التنظيم.

أما المرسوم التنفيذي رقم 12-93 المؤرخ في أول مارس لسنة 2012 ، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد لدى الجمارك[3].

لمزيد من المعلومات حول كيفية تطبيق أحكام المادة 89 مكرر1 وكذا شروط منح الاعتماد والتسهيلات الممنوحة بالإضافة إلى إجراءات الحصول على الاعتماد وعملية التدقيق للمؤسسة. صلاحية الاعتماد وسحبه ودفتر الشروط الخاص به.

[1] Organisation mondiale des douanes, **Les Opérateurs économiques agréés et les petites et moyennes entreprises**, 2010, p04

[2] الجريدة الرسمية، **قانون المالية 2010، فصل احكام جمركية المادة 38** ، العدد 78، الجزائر، 2010، ص15.

[3] الجريدة الرسمية، **العدد 14، مراسيم تنظيمية**، 07 مارس 2012، الجزائر، ص04.

ج- عدد المتعاملين الاقتصادين المعتمدين في الجزائر:

يرجع تاريخ منح أول اعتماد لصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد إلى شهر فيفري 2013. ويبلغ عدد المتعاملين الاقتصادين المعتمدين في الجزائر 220 متعامل معتمد. وهذا في النصف الأول من سنة 2016. وهناك العديد من الملفات قيد الدراسة التي ينتظر أصحابها الحصول على هذه الصفة. وتسعى المديرية العامة للجمارك الجزائرية جاهدة إلى ترقية هذه الآلية. وذلك بهدف المساهمة في تشجيع الاستثمار، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، التي تحتاج إلى دعم المؤسسات المنتجة في ظل الأزمة المالية الناتجة عن تدهور أسعار النفط[1].

أما على مستوى المديرية الجهوية للجمارك بسطيف. فقد وصل عدد المتعاملين الاقتصادين المعتمدين إلى 57 متعامل اقتصادي معتمد إلى غاية أكتوبر 2016.

2- الرواق البرتقالي: يخضع هذا النوع إلى رقابة وثائقية دون الرقابة المادية.

3- الرواق الأحمر: يخضع إلى الرقابة الوثائقية والرقابة المادية.

[1] الاحصائية المتعلقة بعدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين تحصلنا عليها من المركز الوطني للإعلام الالي والاحصائيات التابع للجمارك (cnis)

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال دراسة هذا الفصل الاطلاع على الجانب النظري لإدارة الاداء. بتوضيح أهم أبعاده ومؤشرات قياسه التي تختلف من القطاع الخاص إلى القطاع العام، نظرا لخصوصيات هذا الأخير. كما تناول أيضا تطبيق هذه المؤشرات على الإدارة الجمركية. كما تم دراسة الآليات الحديثة في قياس الأداء ومن بينها بطاقة الأداء المتوازن التي تم تطبيقها على الإدارة الجمركية.

ويمكن أن نلخص أهم شروط نجاح استراتيجية عصرنة الإدارة الجمركية. وفق ما جاءت به الدراسات العالمية والتجارب الجمركية الدولية كما يلي:

1- التشخيص الشامل والجيد للوضع القائم هو بداية النجاح: تحتاج عملية الجمركي الإصلاح منهجًا مترابط. بالإضافة إلى السيّر وفق تسلسل صحيح للعمليات المبتغى تجسيدها من عملية الإصلاح الجمركي. إن الاستراتيجية المراد القيام بها يجب أن تكون واقعية. والوقت اللازم للتنفيذ ومستوى الدعم المراد الحصول عليه، من المعنيين بالعملية الجمركية ومستوى الدعم السياسي المطلوب.

2- الاهتمام بإدارة الموارد البشرية ضمن سياسة التطوير والعصرنة الجمركية: هناك تزايد في تعقد مهام الادارة الجمركية. وقد يعود سبب ذلك إلى زيادة تعقد السياسة التجارية. الناتج عن ظهور الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف. إضافة إلى تزايد عدد المهام المطلوبة من الجمارك. ومن ثمة تعتبر الإدارة الرشيدة للموارد البشرية النواة الأساسية للإدارة الجمركية الكُفؤة والفعالة.

3- توفير الاطار القانوني والتشريعي المناسب: إن تحديث القوانين الجمركية الرامية إلى توفير بيئة قانونية داعمة. تعتبر بمثابة دعائم أساسية في عملية الإصلاح الجمركي. وفي هذا السياق تستطيع الإدارة الجمركية أن تتبنى أحكام اتفاقية كيوتو المعدلة. وكذا أفضل الممارسات العالمية لتطوير العمل الجمركي.

4- مكانة إدارة المخاطر في الإدارة الجمركية الحديثة: توجهت معظم الإدارات الجمركية بشكل عام إلى تطبيق مبادئ إدارة المخاطر. متخلية بذلك عن الطريقة التقليدية، المعتمدة على التفتيش الروتيني المكثف على بوابات الدخول. وهذا في سياق العمل الذي تقوم به الإدارة الجمركية، لوضع توازن بين تسهيل التجارة وضمان التقيد بالقانون الجمركي.

5- أهمية التقييم الجمركي (القيمة لدى الجمارك) كوظيفة جمركية أساسية: تعتبر اتفاقية القيمة الجمركية (agreement on customs valuation) الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، المرجع الأساسي لكل عمليات التقييم الجمركي. ومن ثمة وجب الاعتماد عليها. وهي تنص على أن القيمة الجمركية لابد أن ترتكز على قيمة الصفقة للبضاعة قيد التقدير إلى أبعد قدر ممكن. وتعني قيمة الصفقة الثمن المدفوع فعلا أو المُتوجب دفعه لقاء شراء البضاعة. ولكن التحايل في مجال القيمة الجمركية غالبا ما يكون مشكلة رئيسية في الدول النامية.

6- زيادة مستوى التبسيط والتحكم في قواعد المنشأ للبضائع المتعامل معها: يعتبر التأكد من منشأ السلعة المستوردة بالغ الأهمية. كون الإدارة الجمركية مسؤولة عن تطبيق السياسة التجارية للبلد المعني، سواء

تعلق الأمر بالتعريفة الجمركية، القيود الكمية على البضائع والرسوم التي تستوفي منع الاغراق. والرسوم التعويضية وإجراءات الحماية.

7- أهمية الأنظمة الجمركية الاقتصادية وكفاءة استخدامها: توفر الإدارة الجمركية جملة من الأنظمة الجمركية. لتعليق الضرائب الجمركية على بعض السلع. وتستخدم مثل هذه الأنظمة عندما تدخل المستوردات في تصنيع بضائع معدة للتصدير. والمبرر لتطبيق هذه الأنظمة بسيط. فإذا كانت السلع المستوردة خاضعة للرسوم الجمركية، فسيترتب عنها ارتفاع قيمة الصادرات التي ستدخل هذه المستوردات في صناعتها. وبالتالي ارتفاع كلفة البضاعة المعدة للتصدير، مما يعني عدم قدرتها على المنافسة في السوق العالمي. ومن ثمة وجب فرض الضرائب خصيصاً على السلع التي ستدخل إلى السوق للاستهلاك المحلي.

8- تسهيل الإجراءات الجمركية في عمليات العبور (الترانزيت): يشكل نظام التجارة العابرة أهمية كبيرة للدول التي تعتبر مراكز عبور. لما له من منفعة اقتصادية. لكن بالمقابل تشكل إجراءات العبور الضعيفة عقبات أمام التجارة الدولية. وتتسبب في حرمان الدول التي لا تتمتع بمنافذ بحرية. ويهدف نظام التجارة العابرة إلى تسهيل نقل البضائع عبر منطقة جمركية دون دفع الرسوم والضرائب في بلدان العبور.

9- الالتزام بالمسؤولية الأمنية والبيئية كهدف جمركي: تحتاج حماية المجتمع إلى حماية سلسلة امداد التجارة الدولية. ابتداء من نقطة خروج السلعة من بلد التصدير. وحتى نقطة وصولها إلى وجهتها النهائية. وبالتالي يستوجب هذا الأمر مدخلا متكامل في التعامل من كل المؤسسات الأمنية. ومن هنا تدخل الإدارة الجمركية كطرف مهم في حماية الحدود.

10- تعزيز عصرنة الإدارة الجمركية بتبني تكنولوجيا المعلومات وتطوير سياسة الاتصال: يعتبر إدخال تقنيات التكنولوجيا في الإدارة الجمركية، أحد العوامل الفاعلة التي توصل إلى مستوى شفافية أفضل وأمن أكبر. وتزيد من تبسيط الإجراءات الجمركية. وبهذا فإن التطبيقات التكنولوجية سوف تقضي على الممارسات اليدوية القديمة. لكن حلول تكنولوجيا المعلومات تعتبر مكلفة على الرغم من أنها تزيد من الفعالية.

الفصل الثالث

مدخل نظري تحليلي لدراسة تسهيل التجارة الدولية

تمهيد:

تمثل التجارة أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية. وهذا حسب ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث نجد أن نسبة التجارة حاليا تجاوزت 30 بالمائة. وهي مرشحة لأن تصل إلى 50 بالمائة سنة 2020. وبالنسبة لأهمية كفاءة التجارة فهي مهمة لكل الدول سواء ذات الاقتصاديات الصغيرة أو الكبيرة. ينظر إلى تسهيل إجراءات التجارة من المنظمات الدولية، باعتباره أداة مهمة وحيوية للتنمية الاقتصادية وليس بالنسبة للبلدان النامية فقط. وينظر إلى إجراءات التجارة بأنها عقبة في المستقبل لا بد من تخطيها.

يعتبر موضوع "تسهيل التجارة" من المواضيع المطروحة منذ فترة، فكانت أول المحاولات الجادة في الموضوع بالنسبة للدول تعود إلى بريطانيا في مطلع الستينات. أما على مستوى منظمة التجارة العالمية تم طرحه لأول مرة في المؤتمر الوزاري الأول المنعقد في "سنغافورة 1996 ". ولقد أدت زيادة تدفقات التجارة الخارجية على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة إلى التركيز على الجهود المشتركة الثنائية والمتعددة الأطراف لإزالة مختلف العقبات التي تحد من تدفق السلع والخدمات ما بين الدول المشتركة في التجارة الدولية .

ويتكون هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة تسهيل التجارة الدولية

المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الدولية في تحديد مؤشرات ومتطلبات التسهيل التجاري الدولي

المبحث الثالث: تطور مفاوضات تسهيل التجارة على المستوى الدولي والإقليمي

المبحث الرابع: التكامل الوظيفي بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية

المبحث الأول: طبيعة تسهيل التجارة

لقد ازدادت أهمية موضوع تسهيل التجارة أكثر من ذي قبل. وهذا راجع إلى زيادة انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود جميع الدول والمنظمات الدولية للتخفيف من القيود التي تحد من تدفق السلع والخدمات. وذلك من خلال إيجاد معايير دولية توحد عمل الهيئات ذات الصلة بقطاع التجارة (جمارك، نقل، بنوك، تأمين...الخ).

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ تسهيل التجارة الدولية

المطلب الثاني: أسباب وفوائد تسهيل التجارة الدولية ضمن مسار سلسلة الإمداد الدولية

المطلب الثالث: محاولة اسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ تسهيل التجارة الدولية

يتناول هذا المطلب بالشرح والتحليل مفهوم تسهيل التجارة، الذي يعتبر ضمن المواضيع الهامة التي تشغل اهتمام العديد من المنظمات الدولية. وكذا أهم المبادئ الأساسية. بالإضافة إلى أسباب التوجه نحو تسهيل التجارة الدولية.

الفرع الأول: مفهوم تسهيل التجارة الدولية

لقي مفهوم تسهيل التجارة اهتماما غير مسبوق على مدى السنوات القليلة الماضية، ليس فقط في سياق مبادرة أمن سلسلة الإمداد التي أعقبت الهجمات الارهابية في الو.م.أ. في 11 سبتمبر 2001. ولكن أيضا في سياق التجارة على نطاق واسع ومبادرات عصرنة الجمارك. وكذلك في إطار جولة الدوحة حول برنامج " المعونة من أجل التجارة" وتشمل برامج السياسة التجارية والمبادرات الأمنية الأخيرة[1].

أولا: تعريف تسهيل التجارة الدولية

نظرا لأهمية موضوع تسهيل التجارة على المستوى الدولي والإقليمي. صيغت له مجوعة من التعاريف. وهذا حسب المدخل المراد دراسته. ويمكن في هذه الدراسة أن نقدم مجموعة من التعاريف بحسب أهميتها في معالجة الموضوع كما نبرز تعريف تسهيل التجارة من منظور جمركي.

[1]Andrew Grainger, **Trade Facilitation: A Review**, Working Paper, 01/04/2015, www.tradefacilitation.co.uk, 2007,p03.

التعريف الأول لتسهيل التجارة:

تعتبر تسهيل التجارة عملية أو مجموعة عمليات، تسعى إلى ترشيد الأنظمة المطبقة على حركة التجارة الدولية. بمعنى تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة الدولية والمستندات المطلوبة لها والمقصود بالإجراءات التجارية (الأنشطة، العمليات، الاشتراطات التي تربط بالتحصيل، تقديم المستندات، الاتصال وتشغيل البيانات المطلوبة لحركة البضائع في التجارة الدولية).

وهذا التعريف يغطي العديد من الموضوعات وعدد من كبير من الأنشطة مثل: إجراءات الواردات والصادرات، إجراءات النقل، الدفع، التأمين وغيرها من الإجراءات المالية المتعلقة بمرونة عملية تدفق البضائع، وبالتالي هذا التعريف يتضمن البيئة التي تتم فيها المبادلات التجارية وبصفة خاصة ما يلي[1]:

1. انتظام البيئة والحاجة إلى تنسيق المعايير المطبقة بما يتفق والمعايير الدولية لتحقيق التعامل الأفضل مع الأسواق؛
2. خفض التكاليف التجارية؛
3. إلغاء المعوقات التي تعوق الدفع والتأمين للبضائع موضوع التجارة؛
4. إلغاء القيود أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول إلى الأسواق الجديدة.

التعريف الثاني لتسهيل التجارة:

هو تبسيط وتخفيض الإجراءات والمتطلبات الخاصة بالمستندات التي تطبقها الجهات والهيئات الحكومية ذات الصلة بحركة الاستيراد والتصدير، والتوافق مع الإجراءات والمعايير الدولية، والحد من المعوقات غير التعريفية التي تواجه الحركة التجارية[2].

كما عرفت منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة بأنه:

تبسيط وتوحيد (تنميط) إجراءات التجارة الدولية مع أن إجراءات التجارة " هي جميع الأنشطة والعمليات التي من شأنها جمع وتقديم والتواصل ومعالجة البيانات لحركة السلع في التجارة الدولية"[3].

التعريف الثالث لتسهيل التجارة من منظور جمركي:

قدمت منظمة الجمارك العالمية تعريفا لتسهيل التجارة وفق الصيغة التالية:

يقصد به الحد من كل أشكال القيود التجارية التي لا فائدة منها ويكون ذلك من خلال التوجه نحو تطبيق التكنولوجيات الحديثة. وكذا تحسين نوعية الرقابة وفق المعاير الدولية[4].

---

[1] محمود محمد ابو العلا ، **اليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 2009، ص83.

[2] حسام الدين حمزة محمد طه، **تجربة مصر في مجال تسهيل التجارة**، مؤتمر منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر، 2013 ، ص215.

[3] Commission Economique et Social pour L'Asia et la Bacifique, **Gestion de la Mondialisation : Quelques Questions Intersectorielles Facilitation du Commerce et des Transports**, Nations Unies, 2003, P 01.

[4] Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, **The Global Enabling Trade Report 2014**,World Economic Forum, p05.

التعريف الشامل لتسهيل التجارة:

يمكن تعريف مصطلح تسهيل التجارة بأنه: المعيار أو مجموعة المعايير التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية " التكلفة – الفعالية " لعمليات التبادل التجاري الدولي.

وبالضرورة فإن زيادة إجراءات تسهيل التجارة سوف ينتج عنها تحسين وتطوير النمو الاقتصادي للدول، وتحسين ظروف المنافسة للمنتجين بهذه الدول، بينما في الوقت نفسه تضمن لكل دولة أن لها الحق في حماية نفسها من الأنشطة التجارية غير المشروعة.

وهذا السبب هو الذي دفع منظمة التجارة العالمية لتطلب من كل دولة من الدول الأعضاء قائمة التخفيضات التعريفية والتي يستفيد منها كافة الدول. ويترتب عنها بطريق مباشر زيادة كبيرة في معدلات التبادل التجاري الدولي[1].

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية والدور التنموي لتسهيل التجارة الدولية

يحتاج التوجه نحو تسهيل التجارة إلى توفر العديد من المبادئ التي تعتبر بمثابة الركائز الاساسية لتحقيقه. وهذا لكي نصل إلى الدور التنموي لتسهيل التجارة ويمكن أن نوضح هذا من التحليل الموالي:

أولا: المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة الدولية

توجد جملة من المبادئ (المؤشرات) الأساسية التي تتحكم في عملية التسهيل التجاري نوضحها على النحو التالي[2]:

المبدأ الأول: الشفافية

يعني تشجيع الانفتاح والمساءلة في الإجراءات الحكومية والإدارات. وهذا يعني أن المعلومات يجب أن تكون متاحة للجمهور بحيث يمكن الوصول إليها واستخدامها بسرعة. كما ينبغي دعوة أصحاب المصلحة والجمهور العام للمشاركة في العملية التشريعية وتبادل وجهات النظر في مشروعات القوانين قبل أن لا يصبح قانونا.

المبدأ الثاني: التبسيط

هو عملية القضاء على جميع العناصر غير الضرورية وأي ازدواجية في الشكليات والإجراءات والعمليات التجارية.

[1] حسام الدين حمزة محمد طه، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] Facilitation des Echanges: Principes,23/05/2015
http://tfig.itcilo.org/FR/details.html

المبدأ الثالث: التنسيق

هو المواءمة بين الإجراءات والعمليات والوثائق الوطنية عن طريق الاتفاقيات والمعايير الدولية والممارسات. ويمكن تحقيق هذا التنسيق من خلال اعتماد وتنفيذ معايير مماثلة لتلك الواردة في البلدان الشريكة، إما كجزء من عملية الاندماج أو تنفيذ القرارات الإقليمي.

المبدأ الرابع: التنميط (التوحيد)

هو عملية تنطوي على جعل الممارسات والإجراءات والوثائق والمعلومات موضوع إجماع بين مختلف أصحاب المصلحة.

ويمكن أن نجمع المبادئ السالفة الذكر في الشكل التالي:

الشكل رقم(20): المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة

Source: Inland Transport Security Discussion Forum, **Supply chain security: a trade facilitation perspective**, Geneva, 28-29 January 2010.p05.

ثانيا: الدور التنموي لاتفاقية تسهيل التجارة

أثبتت العديد من الدراسات التي أجراها البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بأن خفض تكاليف المعاملات التجارية سوف يكون له أثر مباشرة على مستويات التنمية في الدول النامية. وهذا نظرا لما تعانيه هذه الدول من إجراءات وتعقيدات في عمليات الاستيراد والتصدير. ومن ثمة نجد أن خفض تكاليف الصفقات يزيد من تنافسية المؤسسات إلى أن يصل تأثيره على مستويات الفقر في البلد المعني. وحسب دراسة حديثة (2016) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان: "**تسهيل التجارة والتنمية**"، حيث تناول في أحد أجزائها كيف تساهم تسهيل التجارة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسعى في نهاية المطاف إلى رفاهية الشعوب والقضاء على الفقر[1].

ويمكن شرح العلاقة بمزيد من التفاصيل من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم(21): يوضح أثر خفض تكاليف المعاملات على زيادة مستوى التنمية.

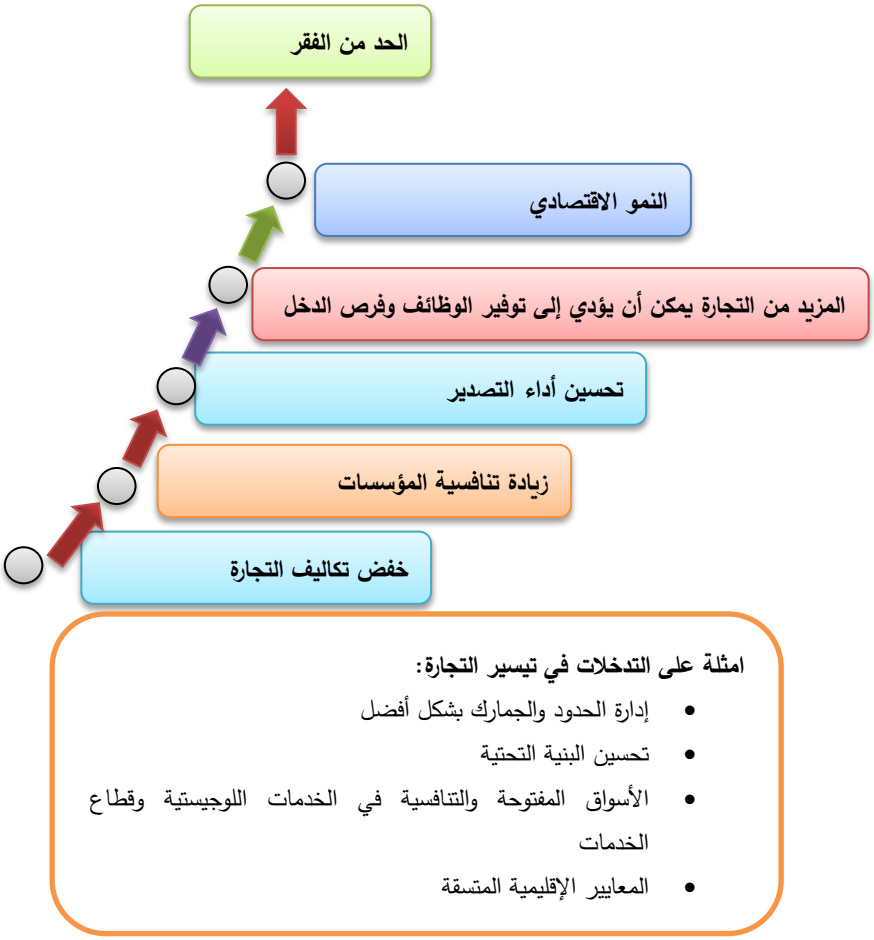

Source: Rippel B, **Why Trade Facilitation is Important for Africa**, Africa Trade Policy Notes No. 27, the World Bank, Washington, 2011,p05.

[1]United Nations Conference On Trade And Development, **Trade facilitation and development**, United Nations, 2016, p16.

المطلب الثاني: أسباب وفوائد تسهيل التجارة الدولية ضمن مسار سلسلة الإمداد الدولية

توجد العديد من الأسباب التي دعت إل التوجه نحو دراسة تسهيل التجارة. وهذا بالنظر إلى جملة الفوائد التي يمكن جنيها من تسهيل التجارة. وكذا طول سلسلة الإمداد الدولية مما يستدعي ضرورة تسهيل العمليات التجارية ويمكن أن نشرحها وفق السياق التالي:

الفرع الأول: أسباب وفوائد التوجه نحو تسهيل التجارة والتدابير ذات العلاقة بالإدارة الجمركية

تتجلى الأسباب الأساسية من تسهيل التجارة. وكذا الفوائد وفق السياق التالي:

أولا: أسباب التوجه نحو تسهيل التجارة

هناك العديد من العوامل التي تزيد من الحاجة الى تسهيل التجارة أهمها ما يلي[1]:

1. الزيادة المتسارعة في حجم التجارة الدولية؛
2. زيادة مستوى تكنولوجيا المعلومات، والذي يؤدي إلى تحسين خدمات سلسلة الإمداد؛
3. الزيادة السريعة في اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية ومتعددة الاطراف، التي قلصت من القيود الجمركية؛
4. التغير الكبير في طبيعة السلع المتاجر بها دوليا من سلع تامة الصنع إلى سلع نصف مصنعة يتم تجميعا في عدة أقطار.

ثانيا: فوائد تسهيل التجارة

ستوفر تسهيل التجارة فوائد ملموسة على كل أعضاء منظمة التجارة العالمية. تشير الدراسات التي أجريت ان التكلفة الاجمالية للإجراءات التجارية قد تصل الى 4- 5 بالمائة من التكلفة الاجمالية للصفقة. اي ما يعادل تقريبا متوسط مستوى التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية من الدول المتقدمة. وعندما يتم تقسيمها الى النصف يعني. مما يوفر حوالي 300 مليار €[2].

إذا كان من المفيد لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تسهيل التجارة. كذلك في غاية الاهمية بالنسبة للبلدان النامية. حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة في هذه الدول تأثرت بالتكاليف الزائدة الناتجة عن الصفقات التجارية. كما تدفع هذه البلدان ثمن الإجراءات المعقدة من خلال عزوف الاستثمار الأجنبي عنها. هذه المشاكل في الاستيراد والتصدير لها أثر سلبي على المؤسسات. وهذه البلدان هي الاكثر تضررا نتاج عن التهرب والغش الضريبي مما ينعكس سلبا على ايرادات الدولة.

[1] Marcus Hellqvist, **Trade Facilitation – Impact and Potential Gains**, National Board of Trade / SWEPRO, Stockholm, August 2002,p05.

[2] La facilitation des échanges, consulté le cite web 05-04-2016 httptrade.ec.europa.eudoclibdocs2005julytradoc_113594.pdf

الفرع الثاني: مفهوم سلسلة الإمداد الدولية وتسهيل التجارة الدولية

تعتبر سلسلة الإمداد مجموعة العمليات التي على أساسها يتم توصيل السلعة من المصدر إلى المستهلك. ولضمان الوصول الجيد إلى المستهلك نحتاج إلى كفاءة سلسلة الإمداد. إذن سوف نُحلل هذه الأفكار وفق الطرح الموالي

أولا: تعريف الإمدادات ونشأة مفهوم الإمدادات وأهميته

يمكن أن نبرز تعريف الإمداد. وكيف نشأ هذا المفهوم في البداية. وسبب انتقاله إلى مؤسسات الأعمال:

1- تعريف الإمدادات (logistique)

تعني عملية كفاءة وفعالية التخطيط والتنفيذ والرقابة لتدفق وتخزين المواد الخام والمخزون قيد الصنع والبضائع النهائية والمعلومات المتعلقة بها من نقطة البداية إلى نقطة الاستهلاك. وذلك بهدف إرضاء المستهلك وتحقيق احتياجاته.[1]

2- نشأة مفهوم الإمدادات

نشأ مفهوم الإمدادات logistics نشأة عسكرية. حيث بدأ استخدامه في الجيش الفرنسي عام 1905 بهدف تأمين وصول المؤن في الوقت الملائم وبأمثل طريقة ممكنة. ثم استخدمت بكثافة إبّان الحرب العالمية الثانية، حيث كان أحد عوامل انتصار جيوش الحلفاء. وما إن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأ ظهور دراسات ترمي إلى تطبيق اللوجيستيات في مجال الأعمال فيما عرف بإسم business logistics، حيث تبين من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن نحو 40 في المائة (في المتوسط) من تكلفة إنتاج أي سلعة في الدول المتقدمة ترجع إلى الأنشطة الإمدادية. ولما كانت معظم الشركات في تلك الدول تستخدم تقنيات إنتاجية متشابهة، أصبح من غير الممكن تحقيق الميزة التنافسية أو تعزيزها إلا من خلال خفض تكلفة الأنشطة الإمدادية والتي تتكون من الأنشطة الداعمة للعملية الإنتاجية، سواء تلك السابقة على الإنتاج مثل شراء المواد الأولية (أو استيرادها)، نقلها، تخزينها، التأمين عليها، القيام بالعمليات البنكية اللازمة لها أو الأنشطة التي تتم أثناء عملية الإنتاج كعمليات المناولة الداخلية، أو تلك التي تتم بعد الانتهاء من العملية الإنتاجية وتتمثل في التعبئة والتغليف والترويج والتخزين والنقل والتأمين وخدمات ما بعد البيع ... الخ[2].

---

[1] رونالد اتش بالو، **إدارة اللوجيستيات (تخطيط وتنظيم سلسلة الإمداد)**، تعريب ومراجعة تركي ابراهيو سلطان، أسامة احمد مسلم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص26.

[2] وزارة التجارة والصناعة، **نشرة قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية**، العدد الرابع، يناير 2008، مصر، ص 03 .

3- أهمية الإمداد:

تتجلى في النقاط التالية[1]:

أ- تسهيل حركة تجهيز وتنسيق الطلب بشكل يحقق المنفعة المكانية والزمانية للمنتجات؛

ب- تحقيق المعالجة المتكاملة لإدارة عمليات حركة المواد والسلع التامة الصنع؛

ت- تحقيق ميزة القيمة من مكان السوق، من خلال تقليص المخزون وتحقيق التكامل مع المجهزين بشكل يسهم في تقديم ما يحتاجه الزبون بكفاءة عالية.

ثانيا: تسهيل التجارة كضرورة حتمية لطول مسار انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك

نظرا لتعدد العمليات الموجودة ضمن سلسلة الإمداد فإن تسهيل التجارة يصبح ضرورة ملحة. ويمكن أن نوضح هذا كالتالي:

1- تحليل وتشخيص مسار انتقال السلعة من مكان الإنتاج إلى المستهلك النهائي

هناك طريقة مفيدة لتحديد أنشطة وعلاقات الأطراف المشاركة في التجارة. وتفيد أيضا في معرفة أين يقع القيد الذي يعرقل عمليات التجارة الدولية. والتي يمكن نستشفها من الشكل التالي:

[1] زكريا مطلك الدوري وأحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية (منظور سلوكي واستراتيجي)**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن،2009 ص337.

الشكل رقم(22): يوضح العمليات التجارية في المعاملات التجارية النموذجية

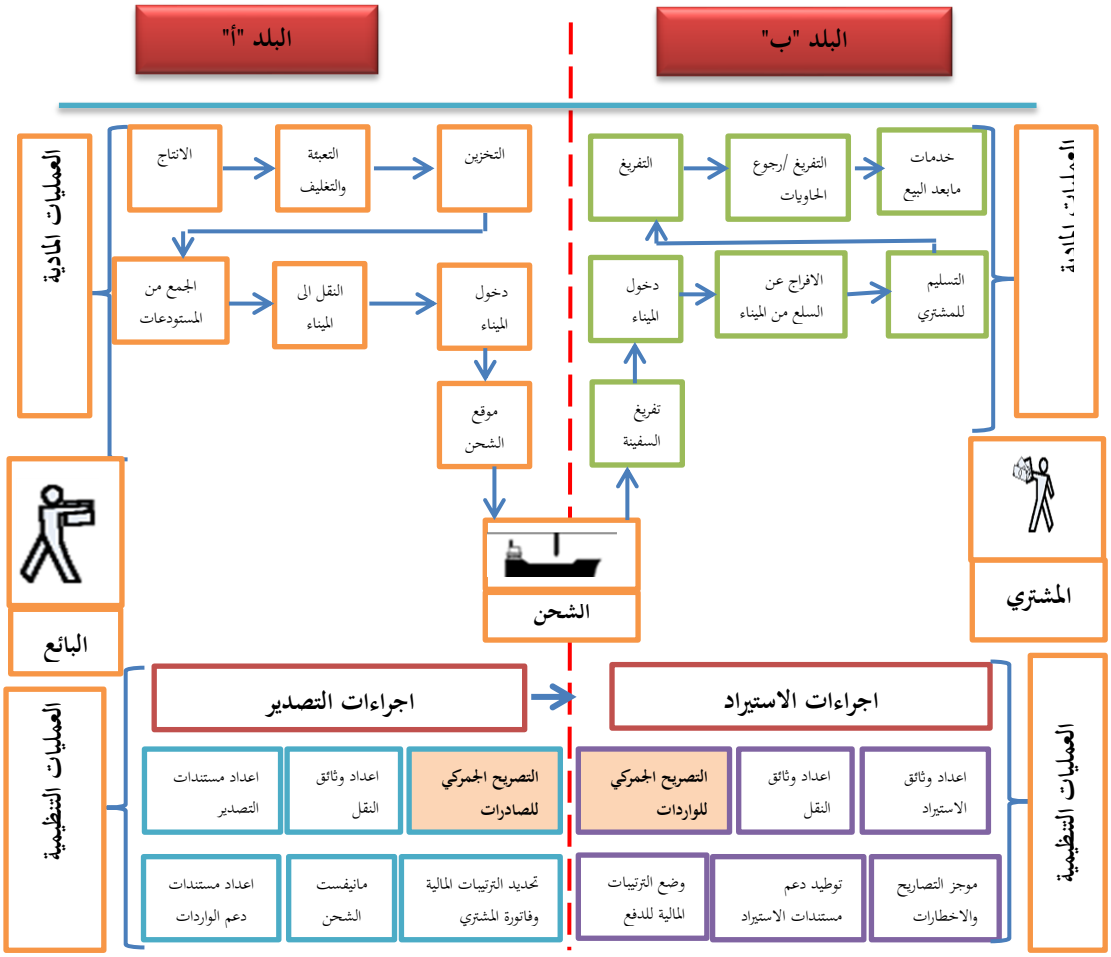

Source: Andrew Grainger, **customs and trade facilitation: from concepts to implementation**, World Customs Journal, Volume 2, Number 1, International Network of Customs Universities, World Customs Organization, April 2008, p19.

2- موقع العمل الجمركي ضمن مسار انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك

نلاحظ في الشكل أعلاه، أن دور الإدارة الجمركية ضمن سلسلة انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك جد هام. حيث لا يمكن أن نتكلم عن عملية تصدير أو استيراد دون علم الإدارة الجمركية على اعتبارها الإدارة الحارسة والراعية للاقتصاد الوطني.

3- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في سلسلة الإمدادات الدولية

يعتبر تطور خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال حافزا في عملية التحول التي عرفتها منظمات الأعمال. والتوجه نحو المنظمات الإلكترونية وما صاحبها من تبادل للبيانات الكترونيا(electronic data interchange)، بحيث أصبحت طلبيات الشراء تتم وفق الإرسال الإلكتروني وحتى التسوية المالية لهذه

المعاملات تتم بشكل إلكتروني والتي تساعد على خفض التكاليف وخفض الوقت. مما يزيد من تدفق السلع بين الدول وإمكانية نفاذها إلى الأسواق الدولية ويزيد من قدرتها التنافسية[1].

ويمكن أن نلخص الفوائد الأساسية التي تنتج عن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في سلسلة الإمداد في النقاط الثلاث التالية[2]:

أ- تساعد التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الوصول إلى مستوى جيد من إرضاء الزبائن على إعتبار أن تلبية الطلبيات يكون بشكل سريع؛

ب-تساعد التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الوصول إلى مستوى جيد لاستغلال الموارد البشرية في المؤسسة؛

ت-تساعد التطبيقات التكنولوجية الحديثة في زيادة تدفق المعلومات التي يمكن أن تساهم في تحسين التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة.

المطلب الثالث: محاولة اسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة

نحاول في هذا المطلب الربط بين بعض النماذج النظرية الشهيرة وموضوع تسهيل التجارة. وذلك من خلال تسليط الضوء على مستوى الحرية التجارية في هذه النظريات ومدى مساهمتها في إلغاء القيود على التجارة الدولية.

الفرع الأول: نظرة الميركانتيلية ونظرة الفيزوقراط للتجارة الدولية

نستعرض جملة من المدارس وكذا مساهمتها في تطوير الفكر التجاري الدولي من خلال إما التوجه نحو التقييد أو الحرية التامة. وسوف يكون تحليلنا كالتالي:

أولا: النظرة الميركانتيلية في التجارة

كانت النظرة الميركانتيلية – التي انتشرت في القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر في بلدان مثل: بريطانيا، اسبانيا، فرنسا وهولندا- ترى أن أهم طريق لدى قُطر ما، لكي يصبح غنيا وقويا أن يصدر أكثر مما تستورد. ويسوى الفرق بين الصادر والوارد بتدفق المعادن النفيسة إلى الداخل. ومن ثمة تبنوا فكرة على الحكومة تنمية الصادرات وتقييد الواردات[3].

ويمكننا القول من خلال عرض هذه النظرية. أنها تشجع تسهيل الصادرات وتكبح الواردات وهذا يتنافى مع مبادئ التسهيل التجاري الدولي كونه يشمل الاستيراد والتصدير.

---

[1] Limane Allal , Nicolas Swyngedauw , Domonique Talandier , **La Logistique et les Nouvelles Technologies de L'information et de la Communication** , Econmica, Pris,2000.

[2]Himanshu S. Moharana & others, **importance of information technology for effective supply chain management**, International Journal of Modern Engineering Research (IJMER), India, 2011, p 748.

[3] دومنيك سالفاتور، **ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي**، ترجمة عبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص10.

ثانيا: نظرة الفيزوقراط إلى التجارة الدولية

انتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مدرسة الفيزوقراط (physiocrats) في فرنسا، التي تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية. وبالتالي فإن جهد المزارعين وعملهم هو المصدر الرئيسي للثروة. ودعت هذه المدرسة إلى فتح الاقتصاد بدون قيود تجارية (بما في ذلك المنتجات المصنعة). وبدء الدعوة لما عرف ب(دعه يعمل .. دعه يمر)، والتي اقترنت مع مذهب الحرية الاقتصادية، والدعوة لتقليص دور الدولة[1].

هذه النظرية وضعت تسهيل تجاري مبالغ فيه. من خلال فتح كامل للحدود دون أي مراعاة لدور الدولة في بلورة التوازن التجاري والاقتصادي. وهو نموذج غير قابل للتجسيد حاليا.

الفرع الثاني: أهم النظريات الكلاسيكية المفسرة لقيام التجارة الدولية

بصفة عامة، اعتمد الكلاسيك في تفسير قيام التجارة الدولية بين الدول على مجموعة من الفروض الأساسية. واعتبروا أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج. بالإضافة إلى اشتراطهم عدم وجود تكاليف النقل والتأمين. وعدم وجود أية حواجز إدارية أو مؤسسية (غياب تكاليف التحويل وتكاليف الصفقات). أي حرية كاملة لتدفق السلع بين الدول[2].

ومن بين أهم النماذج النظرية الكلاسيكية التي حاولت تقديم هذا الطرح نجد:

1- نظرية الميزة المطلقة لصاحبها آدم سميث:

تعتبر النموذج الأول الذي بنيت عليه نظريات التجارة الخارجية. حيث طرح سميث في كتابه ثروة الأمم المؤلف في سنة 1776. أفكار تتعلق بتقسيم العمل والتخصص بين الدول. حيث تقوم التجارة وفق مبدأ الميزة المطلقة في الانتاج. كما دعى إلى الحرية التجارية. لكن المشكل في نموذجه هو في حالة عدم توفر ميزة مطلقة كيف تتم المبادلات[3]؟

2- نظرية الميزة النسبية لـ: (Ricardo):

جاءت نظرية Ricardo لتحل المشكل السابق المطروح في نظرية سميث. حيث أوضح Ricardo في كتابه الشهير مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب المؤلف في سنة 1817 وفي الفصل السابع منه أعلن Ricardo عن مبدأ الميزة النسبية في التجارة الخارجية. وهي في الحقيقة تعتبر مساهمة قيّمة أنقضت التحليل الكلاسيكي. لكن المشكلة في هذه المساهمة الفكرة أنها ركزت في تفسير الفوارق السعرية بين

[1] أحمد الكواز، **ملخص لأهم تطورات نظرية التجارة الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، انظر الرابط التالي: 2015/08/09
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/14_C40-1.pdf

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث، عمان، الاردن، 2010، ص39.

[3] رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، العدد:17، المجلد: 5، 2013، ص126.

الدول على جانب العرض من منطلق الفكرة الجوهرية في التحليل الكلاسيكي(العرض يخلق الطلب). وأهملت جانب الطلب في التحليل[1].

3- نظرية القيم لجون ستيوارت ميل:

أوضح ميل في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي الصادر في سنة 1848 في بابه السابع عشر المتعلق بالتجارة الدولية والثامن عشر الخاص بالقيم الدولية. أبرز أهمية الطلب . حيث أن القيمة الدولية للسلعة لا تتحدد على أساس نفقة انتاجه. وإنما عند المستوى الذي يتحقق عنده التعادل بين العرض والطلب على السلع المختلفة من طرف البلدين الذي أطلق عليه اسم الطلب المتبادل للدولتين[2].

4- نظرية دوال الانتاج (نسب عناصر الانتاج) لـ (Heckscher & Ohlin)

هذا النموذج يعود للاقتصاديين السويديين هكشر الذي أصدر كتاب بعنوان آثار التجارة الخارجية على التوزيع 1919. وتلميذه أولين من خلال كتابه التجارة الاقليمية والتجارة الدولية سنة 1933. حيث تركز النظرية على الاختلاف النسبي في عوامل الانتاج أو أسعار عوامل الانتاج بين الدول كأهم عامل محدد لقيام التجارة الدولية. حيث هناك سلع كثيفة العمل وأخرى كثيفة رأس المال وأخرى كثيفة الأرض. لكن لما قام ليونتيف بإسقاط هذه النظرية على الاقتصاد الأمريكي وجد العكس. على افتراض أن الولايات المتحدة الأمريكية من المفروض تصدر سلعة كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمل[3].

على نفس المنوال سار الكلاسيك، حيث كانوا كلهم يجمعهم على مبدأ واحد. وهو الحرية التجارية. دون وجود أي قيود من طرف الدولة على التجارة الدولية. بمعنى تسهيل تجاري يشمل جانب الصادرات والواردات. للإشارة فقط هذا المبدأ هو الذي تكرسه منظمة التجارة العالمية من خلال التحرير التام للتجارة الدولية. في إطار العولمة الاقتصادية.

5- تحديث نموذج هكشر- أولين

جاءت بعد نموذج هكشر – أولين العديد من المساهمات التي تسعى إلى استدراك بعض النقائص المسجلة فيه ويمكن ايجازها كالتالي:

أ- نموذج (Travis) لهيكل الحماية التجارية:

يحاول هذا النموذج تفسير نمط التجارة الدولية. من خلال مراعاة الآثار الممكنة لهيكل الحماية التجارية، المتمثلة في التعريفة الجمركية وغيرها من القيود الأخرى(تخفيض الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني). وهو حاول تفسير لغز ليونتيف بالإشارة إلى أن الرسوم الجمركية لها تأثير هام على التجارة

[1] Daniels, Radebaugh & Sullivan, **International Business: Environments and Operations**, ed:14, Pearson, 2013, P269.

[2] مولحسان آيات الله، مرجع سبق ذكره، ص05.

[3] لمزيد من التفاصيل أنظر: زايري بلقاسم، **المالية والتجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص185

الدولية في سلع هكشر – أولين في الولايات المتحدة. ويرجع ذلك إلى خضوع الواردات الأمريكية من السلع كثيفة العمل إلى حماية جمركية وغير جمركية من أجل حماية الصناعات الامريكية الوطنية والمعتمدة على عنصر العمل. وفي نفس الوقت تبقى الواردات الأمريكية كثيفة رأس المال غير خاضعة لهذه القيود الحمائية[1].

ب- مساهمة بيلا بلاسا: (B. Balassa): توصل إلى نتائج تشبه التحليل السابق تؤيد عدم قدرة نموذج هكشر – أولين على مراعاة الرسوم الجمركية. وأثر خفض الرسوم الجمركية على حجم التجارة الدولية ما بين الدول الصناعية. كما بين بلاسا أن التوجه نحو بناء سوق اوروبية مشتركة كان له الدور في خفض القيود الجمركية والكمية على التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، مما ساهم في زيادة حجم التجارة الدولية[2].

هذين النموذجين السابقين أثارا فكرة كانت غائبة في تحليل هكشر- أولين. وهو الأثر الناجم عن استخدام القيود الجمركية التي بينتها الدراسة أنها استعملت في الاقتصاد الأمريكي. وهنا يتضح بأن الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة أنها كانت تتبع أسلوب الحماية من خلال تدخل الدولة في النشاط التجاري وهنا يعكس عدم وجود تسهيل تجاري. وهناك أعباء إضافية يتحملها المستهلك النهائي جراء فرض الرسوم الجمركية. كما بيّن "بلاسا" أهمية السوق الأوروبية التي تعتبر أداة نحو تسهيل التجارة وإلغاء القيود التعريفية. حيث يعتبر "بلاسا" من المنظرين في التكامل الدولي.

ج- نموذج معدل التبادل الدولي ليندر:

رأى ليندر في تحليله أن فيه خطأ موجود في التحليل الكلاسيكي. وهو قيام التجارة الدولية بين الدول المتجانسة. والصواب هو تميز بعض اقتصاديات الدول بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص مواردها استجابة لأي تغيير في هيكل الأسعار وفرص التجارة. فإن اقتصاديات دول أخرى تتميز بدرجة عالية من الجمود وعدم القدرة على تخصيص الموارد. كما يتميز بأنه تحليل ديناميكي عكس التحليل الكلاسيكي الساكن. وفي تفسيره لقيام التجارة الدولية طرح ليندر نوعين من السلع: المنتجات الأولية وتبادلها يسير وفق الميزة النسبية كما هو في تحليل هكشر – أولين. وسلع صناعية يحكم تبادلها تشابه نمط الطلب في الدول المختلفة. وبالتالي تكون التجارة أكثر كثافة بين الدول التي تتشابه في أنماط الطلب. وإذا كان الدخل الفردي هو المحدد الأساسي للطلب فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة بين الدول التي يتفاوت مستوى الدخل الفردي فيها[3].

[1] سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، ط:5، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000، ص59.

[2] نفس المرجع السابق، ص60.

[3] مولحسان آيات الله، مرجع سبق ذكره، ص11.

ب- نظرية دورة حياة المنتج (Vernon, 1966):

يعتمد هذا النموذج في تفسيره لقيام التجارة الدولية. على مبدأ توفر المعرفة التكنولوجية لدى الدول. والتي تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مصدرها. وأن المنتج يمر خلال دورة حياته بأربعة محطات (مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة النمو، مرحلة النضج ومرحلة الزوال)[1].

حسب محتوى النظرية لا يوجد فيها أي إشارة إلى دور الدولة. سواء من حيث التقييد أو الحرية. وبالتالي لا نستطيع الحكم عن التسهيل التجاري من عدمه.

الفرع الثاني: نموذج Krugman المبني على المنافسة الاحتكارية ونموذج بورتر

سنتناول ما يلي:

1- نموذج Krugman المبني على المنافسة الاحتكارية

بين الاقتصادي الأمريكي (Krugman, 1979-1980). في هذا النموذج أن العالم يتكون من دول الشمال التي تضم الدول الصناعية مصدر الاختراعات وإنتاج السلع الجديدة. وقسم جنوبي يتكون من الدول النامية التي تقوم صناعاتها على عمليات التقليد. كما أنه يعتبر أن العمل هو عنصر الانتاج الوحيد. واعتمدت كذلك على فرضيتين: الأولى تعني أن تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسن في كفاءة الانتاج. والثانية سيادة المنافسة الاحتكارية. وتعني هذه المنافسة سيادة تمايز السلع. وعدم تجانسها مع حرية دخول سوق إنتاج أي صنف من أصناف السلع المتمايزة والخروج منها. وعند فتح الحدود التجارية ما بين طرفي التجارة الدولية. فإن السوق يتسع أمام المنشآت المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة. الأمر الذي يتيح عمل وفورات الحجم ومن ثم تنخفض التكاليف. وبسبب ارتفاع حجم الطلب، بسبب زيادة حجم السوق، فإن نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى انتاج أعلى (بسبب انخفاض سعر السلعة، المقوم بمعدل الآجر) وبالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي[2].

2- نموذج Porter للاستراتيجيات التنافسية

قام M. Porter بتحديد العناصر الخمسة التي تحدد الاستراتيجية الناجحة لشركة معينة: القوة النسبية لمجهزي مستلزمات الانتاج؛ القوة النسبية لمشتري المنتجات؛ امكانية دخول شركات أخرى منافسة؛ قوة منافسة هذه الشركات واحتمال ظهور بدائل للمنتجات. ومع تزايد التوجه نحو التصدير، فقد قام M. Porter بتوسيع هذه العناصر لتشمل أداء الاقتصاد الكلي، بهدف توضيح العوامل المحددة لتنافسية

[1] Daniels, Radebaugh & Sullivan, **International Business: Environments and Operations**, ed:11, Pearson, 2008, P219.

[2] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية نماذج نظرية وتمارين**، دار الاديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص256.

شركات دولة ما في الأسواق الدولية. وقد حدد أربع مواصفات للبيئة التنافسية الملائمة (على شكل ماسة Diamond ذات أربع أضلاع)[1]:

1. كمية ونوعية عناصر الانتاج (ينبغي التمييز بين العناصر الطبيعية والموروثة والعناصر المنتجة ونقصد بها رأس المال البشري ومؤسسات البحث). وفيما يخص هذا النموذج فهو يعتمد على العناصر المنتجة؛
2. تصاعد الطلب وديناميكيته وحجمه ويتم رفع الطلب من خلال احترام أذواق المستهلكين وتجديد المنتجات. وهو ما ينتج عنه زيادة في حجم صادرات البلد؛
3. توفر مجهزين وشركات مساعدة ذات تنافسية جيدة وبالشكل الذي يوفر معلومات ومصادر أفكار جديدة للمنتجين، مما يرفع من الوفورات الخارجية؛
4. ظروف الدولة المعنية ومدى سيادة المنافسة والإدارة الجيدة للأعمال. ومن وجهة نظر M. Porter فإن التفاعل الجيد بين هذه العناصر الأربعة يوفر البيئة المواتية لنشاط الشركات ودعم صادراتها وزيادة تنافسيتها في التجارة الدولية.

وفي الأخير يمكن القول بأن هذه النظريات الحديثة لم تتعرض إلى دور الدولة في الاقتصاد. لكن لا يمكننا أن ننسى بأن السياق الذي جاءت فيه هذه النظريات، يتميز بسيادة المفاوضات حول تحرير التجارة. وزيادة المناداة بضرورة التوجه نحو التكامل الاقليمي والمتعدد الاطراف. كما تميز كذلك بظهور العديد من آليات الحماية التجارية. في إطار ما يسمى بالقيود الفنية على التجارة التي سبق وأن شرحناها. إذن بعد ما رأينا هذه المساهمات الفكرية. وموقفها تجاه تسهيل التجارة الدولية. يمكننا الآن أن ندرس مساهمات المنظمات الدولية في تسهيل التجارة الدولية. وهذا هو جوهر المبحث القادم.

[1] أحمد الكواز، **ملخص لأهم تطورات نظرية التجارة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص17.

المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الدولية في تحديد مؤشرات ومتطلبات التسهيل التجاري الدولي

قدمت العديد من المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتجارة الدولية مجموعة من المؤشرات التي على أساسها يمكن أن نبين بأن الدولة المعنية قد قدمت تسهيلات تجارية. وهذه المؤشرات مرتبطة بالعديد من القطاعات التي لها علاقة بتدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي. وعلى اعتبار أن دراستنا مُنصبة على القطاع الجمركي سوف نتناول تلك المؤشرات ذات العلاقة بالعمل الجمركي.

المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية

المطلب الثاني: دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقضية تسهيل التجارة الدولية

المطلب الثالث: تطور الاهتمام بقضايا تسهيل التجارة على مستوى أبرز الهيئات الدولية الأخرى

المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية

تعتبر منظمة التجارة العالمية الجهة المخولة على المستوى العالمي للإشراف على القضايا التجارية. باعتبار أن تحقيق المكاسب في مجال التجارة الدولية لا يتطلب فقط تطبيق مبادئ حرية التجارة. وكن يحتاج بدرجة كبيرة كفؤة في إنجاز المعاملات التجارية. ومن هذا المنطلق برز ضمن أجندة منظمة التجارة العالمية اهتمام بموضوع تسهيل التجارة خلال المؤتمر الوزاري الأول بسنغافورة سنة 1996. هذا الأمر يقودنا إلى دراسة وتحليل موضوع تسهيل التجارة ضمن المؤتمرات الوزارية لها واهتمامها به.

الفرع الأول: نشأة، تعريف ومهام منظمة التجارة العالمية

سنتناول في هذا الفرع النقاط التالية بشكل من التفصيل وهي كالتالي:

أولا: نشأة منظمة التجارة العالمية•

تعد منظمة التجارة العالمية بمثابة الضلع الثالث الذي كان ناقصا في اتفاقية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية التي عقدت عام 1944. وتمخضت عنها إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، وإنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتنظيم العلاقات المالية الدولية، ومن ثم فإن منظمة التجارة العالمية ستشرف على تنظيم وتسيير التجارة الدولية، وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة، ولقد تم إنشاء المنظمة في مطلع عام 1995 خلفا للاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة، والتي كانت قد أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية 1947 [1].

• world Trade organization

[1] حسام علي داود، أيمن أبو خضير، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص152 .

للإشارة فقط أن عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى غاية تاريخ 29 جويلية 2016 وصل إلى 164 عضو[1].

ثانيا: تعريف منظمة التجارة العالمية

تعتبر منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الوحيدة على المستوى العالمي التي تشتغل بالقضايا التجارية. وفي قلب هذه المنظمة يوجد العديد من الاتفاقيات التي تصادق عليه الدول المنطوية تحت مظلتها وهي تهدف في الأخير إلى مساعدة كل من المنتجين على تصريف منتجاتهم والمستهلكين من خلال حصولهم على سلع تلبي احتياجاتهم[2].

ثالثا: مهام منظمة التجارة العالمية

تضطلع منظمة التجارة العالمية بمجموعة مهام نذكر منها:

1. الإشراف على تنفيذ وإدارة الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء؛
2. تنظيم المفاوضات الدولية بين الأعضاء حول المسائل العالقة ومن أجل تحقيق المزيد من تحرير التجارة بصفة عامة؛
3. العمل على فض وتسوية المنازعات الدولية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية وفقا للأسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقيات الخاصة بذلك.

رابعا: مبادئ منظمة التجرة العالمية:

تحكم عمل منظمة التجارة العالمية جملة من المبادئ وهي[3]:

1- مبدأ عدم التمييز: بحيث لا تمنح أي رعاية أو ميزة خاصة لدولة دون دولة أخرى؛

2- مبدأ الشفافية: تكون كل السياسات التجارية واضحة؛

3- مبدأ المفاوضات التجارية: بحيث تعتبر المنظمة هي الهيئة المخول لها تنظيم المؤتمرات الوزارية وحل المنازعات التجارية؛

4- مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية: تمنح للدول النامية فترات انتقالية ومعاملة خاصة؛

5- مبدأ التبادلية: بأن كل الدول الاعضاء تتقاسم عمليات التخفيض للقيود وتتقاسم فوائد التحرير.

[1] https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/org6_f.htm le: 28-07-2016

[2] https://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/whatis_f.htm le 24-04-2016

[3] محمد خالد المهايني، **المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية**، المؤتمر العربي الثالث التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008، ص7.

الفرع الثاني: المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية ومكانة موضوع تسهيل التجارة ضمن أجندة منظمة التجارة العالمية

منذ تاريخ استحداث منظمة التجارة العالمية عقدت العديد من المؤتمرات الوزارية يمكن تلخيصها كالتالي:

أولا: تعريف المؤتمر الوزاري

هو الجهاز الأعلى بالمنظمة ويتألف من ممثلي جميع الدول الاعضاء. وتتبعه الأجهزة الأخرى بالمنظمة. ويتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء. وتتمتع كل دولة عضو بصوت واحد. وتتم اجتماعاته بصفة دورية مرة كل سنتين. ويختص المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة. وكل ما يتصل بها من مسائل. كما يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقية مثلا: العضوية في المنظمة، التعديلات ومنح الإعفاءات للدول النامية...الخ[1].

ثانيا: مسار المؤتمرات الوزارية من الإنشاء 1995 **إلى** 2015

يمكن تلخيص مسار المؤتمرات الوزارية في الجدول التالي:

[1] https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/minist_f.htm

الجدول رقم(17): **المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية** 2015

الترتيب	المؤتمر	تاريخه	أهم القضايا المطروحة للنقاش
01	مؤتمر سنغافورة	**1996**	تسهيل التجارة – الشفافية في المشتريات الحكومية – الاستثمار والتجارة...الخ
02	مؤتمر جنيف	**1998**	أوصى بمواصلة التفاوض بشأن الموضوعات المتعلقة بالاستثمار، المنافسة والشفافية في المشتريات الحكومية
03	مؤتمر سياتل	**1999**	يعتبر من اخطر المؤتمرات نظرا للأحداث التي رافقته من مظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية لدرجة عجز المشاركون عن صياغة بيان ختامي وهو الذي أطلق عليه للمرة الأولى مصطلح جولة
04	مؤتمر الدوحة	**2001**	حاولت الدول الاعضاء ان تتجاوز المشاكل التي حدثت في المؤتمر السابق ومناقشة قضايا متعددة
05	مؤتمر كانكون	**2003**	الهدف من انعقاده هو متابعة أعمال مؤتمر الدوحة
06	مؤتمر هونغ كونغ	**2005**	نفس الهدف السابق(متابعة أعمال مؤتمر الدوحة)
07	مؤتمر جنيف	**2009**	مناقشة منظمة التجارة العالمية وعلاقتها بالنظام التجاري المتعدد الأطراف والبيئة الاقتصادية العالمية
08	مؤتمر جنيف	**2011**	تعزيز النظام التجاري متعدد الاطراف، بما في ذلك أهمية نظام تسوية المنازعات والامتناع عن تطبيق الاجراءات الحمائية، وإعطاء الاولوية للموضوعات التي تخدم مصالح الدول الاقل نمواً، وكذلك الاتجاه الى الاتفاق لإنهاء برنامج عمل الدوحة.
09	مؤتمر بالي	**2013**	تناول بعض الموضوعات العالقة مثل: تسهيل التجارة، مفاوضات الزراعة والتنمية في الدول الاقل نمو.
10	مؤتمر نيروبي	**2015**	نجح المؤتمر في التوافق على وقف دعم الصادرات الزراعية، بحيث تتخذ الدول المتطورة هذا الإجراء فوراً وتطبقه الدول النامية اعتباراً من 2018.

Source: https://www.wto.org/french/thewto_f/minist_f/min_declaration_f.htm 23/04/2016

لعل المتتبع لأعمال منظمة التجارة العالمية. يجدها كلها منصبة على قضايا التحرير التجاري، فك القيود على حركة السلع والخدمات بين الدول. وفيما يخص موضوع تسهيل التجارة. ونظرا لأهميته البالغة نجده طرح في أول مؤتمر وزاري للمنظمة سنة 1995. ثم تطورت المفاوضات حوله حتى وصلت إلى حزمة بالي. وعلى اعتبار أننا خصصنا مبحث مستقل حول تطور المفاوضات حول الموضوع سوف نتناوله بشكل من التفصيل في القادم من الدراسة.

الفرع الثالث: أهداف مفاوضات تسهيل التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية

تتجلى الأهداف المرجوة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول موضوع تسهيل التجارة في النقاط التالية[1]:

1. زيادة الشفافية في قواعد التجارة (المادة العاشرة من الجات) عن طريق الذهاب أبعد من مجرد نشر التشريع العام. وهذا يتطلب على وجه الخصوص النشر وتوافر عدد أكبر من اللوائح من خلال فتح نقاط من المعلومات، وإنشاء آليات استشارية، وآليات تقديم الشكاوى، وتعزيز الحوار بين الإدارات الوطنية والمتعاملين.
2. تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير والإجراءات الجمركية (الجات المادة الثامنة) إلتزامات واضحة حاسمة في مجالات الضرائب والإتاوات؛
3. تحقيق التنفيذ الفعّال للحرية العبور (الجات المادة الخامسة)، بما في ذلك الحد من احتمالات التميّيز غير المبرر؛
4. معالجة انشغالات البلدان النامية، ولا سيما قضية المعاملة الخاصة والتفضيلية وخاصة لمساعدتهم على تنفيذ الالتزامات الجديدة في مجال تسهيل التجارة؛
5. اتخاذ التدابير اللازمة لإقامة تعاون فعّال بين الإدارة الجمركية وغيرها من السلطات.

المطلب الثاني: دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقضية تسهيل التجارة الدولية

إذا عُدنا إلى فترة ما بين الحربين العالميتين. نجدها تميّزت بنوع من السياسات الاقتصادية ذات الطابع الذاتي، المبني على حل المشاكل الداخلية للدول حساب بقية الدول الأخرى. من خلال اتباع سياسة إفقار الجار. حيث تضمنت هذه السياسات إجراءات تتعلق بخفض العملة الوطنية مقابلات العملات الاجنبية. بغرض زيادة مستوى الصادرات وكذا تعزيز تنافسية الاقتصاد المعني على المستوى العالمي. كما رافق هذا التوجه لجوء العديد من الدول إلى فرض قيود (تعريفية وغير تعريفية) على حركة السلع والخدمات بين الدول. مما استوجب استحداث هيئات دولية تشرف على النشاط الاقتصادي العالمي في شقه المالي وتساهم في فك القيود التي من شأنها أن تعيق حرك السلع والخدمات.

الفرع الأول: مساهمة صندوق النقد الدولي في تسهيل التجارة الدولية

يعتبر صندوق النقد الدولي من المؤسسات المدافعة عن التحرير التجاري. لزيادة كفاءة التجارة. ويمكن ابراز مساهمته على النحو التالي:

[1] La facilitation des échanges, consulté le cite web 05-04-2016
httptrade.ec.europa.eudoclibdocs2005julytradoc_113594.pdf

أولا: تعريف صندوق النقد الدولي ودوره

يمكن أن نوضح التعريف والدور وفق الطرح التالي:

1- تعريف صندوق النقد الدولي•

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة في الجانب النقدي الدولي، وهو أحد مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، ويشترط لعضويته أن تكون الدولة عضو في منظمة الأمم المتحدة [1].

ويبلغ حاليا عدد الدول المنضمة إليه 188 دولة وهذا حسب التقرير السنوي الصادر في سنة 2015 [2].

2- دور صندوق النقد الدولي

يسعى صندوق النقد الدولي إلى استقرار النظام النقدي والمالي العالمي، من خلال مجموعة أهداف وإجراءات. وفي ظل تفاقم المشاكل والعقبات التي باتت تهدد الاستقرار المالي والنقدي العالمي، تحول دور الصندوق من التركيز على استقرار أسعار الصرف وعلاج العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، إلى التركيز على السياسات الموجهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك في إطار ما يطلق عليه بقاعدة الشرطية بمعنى التزام الدولة العضو التي تلجأ إلى طلب تسهيلاته ومساعدته، بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي[3].

ثانيا: برامج المساعدة المقدمة من صندوق النقد الدولي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية

1- برنامج آلية التكامل التجاري:

في سنة 2004 أنشأ صندوق النقد الدولي "آلية التكامل التجاري"، لمساعدة البلدان التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير بسبب تحرير التجارة مع بلدان أخرى. كالذي يحدث نتيجة لتناقص الأفضليات التجارية وانتهاء العمل بنظام الحصص في عام 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية. كذلك تتبع آلية التكامل التجاري الدعم المالي للبلدان الأعضاء في الصندوق إذا كانت تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الأغذية المستوردة، نتيجة لتخفيض الدعم الزراعي في البلدان الصناعية. وبينما يرجح أن تكون هذه المشكلات محدودة بالنسبة لمعظم البلدان، وينتظر أن تؤدي الآثار الإيجابية لزيادة الانفتاح التجاري إلى تحييد أثرها في نهاية المطاف، فهي قد تكون كبيرة بالنسبة لبعض البلدان على المدى القصير.[4].

• International Monetary Fund

[1] محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1993، ص280.

[2] صندوق النقد الدولي، **ايجاد الحلول معا**، التقرير السنوي 2016، واشنطن، 2016، ص02.

[3] سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي "وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقيمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000، ص 16.

[4] صندوق النقد الدولي، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 37، إصدار 2006، ص ص12-13.

2- التوسع في المعونة من أجل التجارة:

في سنة 2005 صادقت لجنة التنمية – وهي هيئة استشارية تمثل البلدان الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي- على اقتراحات بزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، كي تتمكن من تلبية احتياجات البنية التحتية والإمدادات الأخرى اللازمة. حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة. ولكي تعينها في تخفيف الأعباء التي تتحملها في سياق التحرير.

ثالثا: مساهمة صندوق النقد الدولي في قضايا التسهيل التجاري

كانت لصندوق النقد الدولي عدة نشاطات ومشاركات في قضايا تسهيل التجارة نذكر منها:

1- مؤتمر تسهيل المبادلات التجارية بين الجزائر والمغرب وتونس

يعتبر من النشاطات الهامة التي ساهم فيها صندوق النقد الدولي. ويمكن أن نوضح تفاصيله كالتالي:

أ- تاريخ المؤتمر والمشاركون فيه:

تم انعقاد هذا المؤتمر يومي 21-22 نوفمبر2005 في الجزائر العاصمة. وشارك فيه الوزراء المسؤولين عن الشؤون المالية والتجارية للدول الثلاث، وكذا محافظو البنوك المركزية. كما تولى مدير صندوق النقد الدولي المشاركة في المؤتمر[1].

ب- أهداف المؤتمر:

كان الهدف من هذا المؤتمر هو:

1. تعزيز الحوار بشأن تعزيز التعاون الإقليمي مجال تسهيل التجارة؛
2. دراسة أهم العوائق أمام التجارة في المنطقة والتدابير يجب اتخاذها؛
3. دراسة كيفية خلق سوق إقليمية يفوق عدد مستهلكيها 75 مليون مستهلك.

ج- أهم التدابير المتخذة من طرف المشاركون لتعزيز تسهيل المبادلات التجارية البينية:

إتفق المشاركون في المؤتمر على تعزيز تسهيل التجارة بين الدول الثلاث من خلال ما يلي:

1. توحيد اللوائح والتشريعات المنظمة للتجارة؛
2. إزالة الاختلالات التجارية؛
3. زيادة مستوى الإصلاح التعريفي؛
4. استمرار الإصلاحات الجمركية؛
5. تسهيل إجراءات معالجة الوثائق؛

[1]conférence sur la facilitation des échanges commerciaux entre l'Algérie, le Maroc, et la Tunisie s'est tenue les 21 et 22 novembre 2005 à Alger 22/04/2016
. http://www.imf.org/external/np/cm/2005/112205f.htm

6. أنظمة المدفوعات وطرق التمويل.
7. سلسلة الإمداد (النقل والاستثمارات المشتركة)

تم إنشاء لجان فنية تضم ممثلين من الدول الثلاث. وإعداد التقارير المرحلية وتقديمها إما في اجتماعات الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو في المؤتمر الإقليمي. كما قرر المشاركون في المؤتمر إنشاء مرصد مغاربي للتجارة الخارجية.

2- مشاركة صندوق النقد الدولي في المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة 3-6 ديسمبر 2013 بمدينة بالي الاندونيسية. ويعتبر مؤتمر حاسم ناقش العديد من القضايا العالقة حول موضوع تسهيل التجارة وركز على القضايا ذات العلاقة بالعمل الجمركي. للإشارة فقط أننا سنناقش كل جوانب هذا المؤتمر في المباحث القادمة[1].

الفرع الثاني: دور البنك الدولي في دعم تسهيل التجارة الدولية

وجّه البنك الدولي عناية كبيرة لقضايا تسهيل التجارة، لما لها من أهمية كبيرة في تقليل كلفة المعاملات وزيادة التنافسية. وتمكين الدول من الاستفادة من الفرص التي تنشأ عن عمليات الإصلاح التجاري والتحرير التجاري. ومن هذا المنطلق جاء تركيز العمليات المرتبطة بتسهيل التجارة لدى البنك الدولي، على تحديث وعصرنة الجمارك. وبيئة المعاملات عبر الحدود بشكل عام.

أولا: تعريف البنك الدولي وأهدافه

نوضح تعريفه وأهدافه كالتالي:

1- تعريف البنك الدولي•

هو مؤسسة مالية دولية نشأت بموجب اتفاقية بروتون وودز عام 1944، لتبدأ نشاطها في يوليو 1946. جاء تأسيس البنك الدولي لتلبية حاجة ملحة آنذاك. وهي توفير رأس المال لتمويل أعمال إعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية. ويعتبر الهدف الرئيسي للبنك هو مساعدة الدول النامية في رفع مستوى معيشتها، وقد أعطى البنك حق فتح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تخدم أغراضه [2].
للإشارة فقط، أن البلدان الأعضاء في البنك الدولي وصل عددهم، حسب آخر تقرير للبنك لسنة 2016 إلى 189 عضو[3].

---

[1] The Ninth WTO Ministerial Conference in Bali, Indonesia on 3-6 December 2013.

• The World Bank

[2] شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية- حالة دول المغرب العربي**-، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص49 .

[3] The World Bank, **Annual Report 2016**, p08. 01/08/2016
http://www.worldbank.org/en/about/annual-report

2- أهداف البنك الدولي

يهدف البنك الدولي إلى تحقيق ما يلي[1]:

1. المساعدة على إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء من خلال تقديم الدعم اللازم؛
2. تشجيع الاستثمار العابر للقارات؛
3. تطوير التجارة الدولية واعطاء لها اهتمام خاص من خلال اعداد دراسات حول موضع تسهيل التجارة وتحديد الحجم الامثل لتكاليف التجارة الدولية؛
4. تقديم الدعم الفني والاستشاري للإدارات الجمركية.

ثانيا: قياس تسهيل التجارة وفق تقرير أنشطة الاعمال للبنك الدولي

يعد تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، من أهم التقارير على المستوى الدولي. وهو يعطي صورة مفصلة عن وضع اقتصاديات الدول. وإذا نظرنا إلى مؤشر التجارة عبر الحدود الخاص بالاقتصاد الجزائري نجده ضعيف. وهو في الحقيقة أمر مقبول لما نشهده من تعقيدات قانونية وممارسات بيروقراطية تؤثر على نشاط المصدرين والمستوردين. بالإضافة كذلك إلى مؤشر أداء الامداد الدولي.

1- تعريف تقرير أنشطة الأعمال وتطور مؤشراته

يمكن أن نبين تعريف التقرير ومؤشراته كالتالي:

أ- تعريف تقرير أنشطة الأعمال

يمكن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال من إتاحة مقاييس موضوعية لأنظمة أنشطة الأعمال وإنفاذها عبر 189 اقتصادًا، وبمدن مختارة على المستويين دون الوطني والإقليمي. يهتم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بالشركات المحلية (الصغيرة والمتوسطة). ويقيس الأنظمة المطبقة عليها على مدى دورة حياتها. يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الاقتصادات على المنافسة ونحو زيادة كفاءة هذه الأنظمة؛ كما يتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح المؤسسي. بالإضافة إلى كونه مصدر معلومات للباحثين وكل من يرغب في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل اقتصاد[2].

ب- تطور مؤشرات التقرير

غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الذي صدر في سنة 2003، خمس (5) مجموعات من المؤشرات في 133 اقتصادًا. أما لسنة 2016 فهو يغطي 11 مجموعة من المؤشرات

[1] جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الاردن، 2016، ص413.

[2] مجموعة البنك الدولي، معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متاح على الموقع التالي: 2016/07/29
http://arabic.doingbusiness.org/About-Us

في 189 اقتصادًا. واستفاد هذا المشروع من المعلومات التقيّيمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم.

ويمكن أن نبيّن المؤشرات التي يعتمد عليها كالتالي:[1]

بدء النشاط التجاري؛ استخراج تراخيص البناء؛ الحصول على الكهرباء؛ تسجيل الملكية؛ الحصول على الائتمان؛ حماية المستثمرين الأقلية؛ دفع الضرائب؛ التجارة عبر الحدود؛ إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.

ج- قياس تسهيل التجارة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود

يقيس مؤشر التجارة عبر الحدود الوقت والتكلفة المرتبطان بالعملية اللوجستية لتصدير واستيراد البضائع. وضمن المنهجية الجديدة والمستحدثة لهذه السنة (2016) يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوقت والتكلفة المتراكمان (باستثناء التعريفات) والمرتبطان مع ثلاث مجموعات من الإجراءات (الامتثال التوثيقي والامتثال الحدودي والنقل المحلي) من خلال العملية الكاملة لتصدير واستيراد شحنة من البضائع. كما يأخذ تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في عين الاعتبار الميزة النسبية لكل اقتصاد عند قياس إجراءات التصدير، بينما يركّز التقرير في إجراءات الاستيراد على مُنتج واحد شائع ومُصنع (قطع غيار مَركبة). تعتمد الطريقة الأكثر شيوعا من وسائل النقل (مثل المرافئ، المطارات والمنافذ البرية) للاستيراد أو التصدير وللشريك التجاري[2].

[1]The International Bank for Reconstruction and Development, **Doing Business 2016**, The World Bank, 2016.

[2] تعريف مؤشر التجارة عبر الحدود المكون لتقرير انشطة الاعمال انظر الموقع المطلع عليه بتاريخ 2016/07/30
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders

الشكل رقم(23): يوضح قياس تسهيل التجارة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود

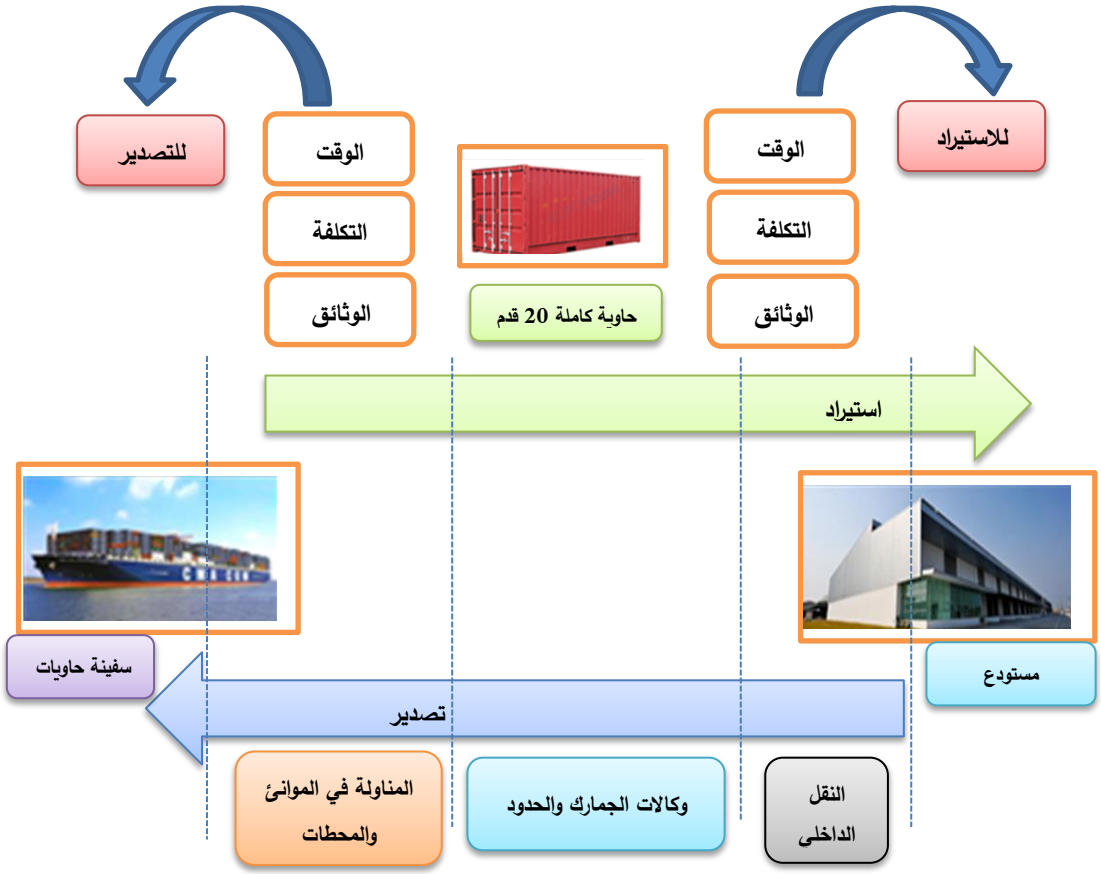

Source: The International Bank for Reconstruction and Development, **Doing Business 2011**, The World Bank, 2011, p63.

ثالثا: قياس تسهيل التجارة وفق مؤشر أداء الإمدادات للبنك الدولي

يعتبر كذلك، من بين المؤشرات الأساسية التي تساعد على معرفة مستوى التسهيل التجاري. ويمكن توضيحه كالتالي:

أ- تعريف مؤشر أداء الإمدادات (Logistics Performance Index)

يقيس هذا المؤشر مستوى جودة الخدمات المتعلقة بالتجارة من لحظة خروج السلعة من المصنع وحتى وصولها إلى المستهلك، ويتخلص في **ستة (06)** مجالات وهي[1]:

1. كفاءة الجمارك والتخليص الجمركي على الحدود؛
2. جودة البنية التحتية الخاصة بالتجارة ؛
3. سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية (سهولة ترتيب الشحنات)؛

[1]World Bank**, World Trade Indicators 2008 ,** op.cit, P63.

4. كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية خدمات النقل بالشاحنات، والشحن، والتخليص الجمركي (جودة الخدمات اللوجستية)؛
5. القدرة على تتبع الشحنات واقتفاء أثرها (تتبع وتعقب)؛
6. مدى وصول الشحنات في الوقت المناسب.

للإشارة فقط أن قيمة مؤشر أداء الإمداد تتراوح ما بين 1 و5.

ب- مدخلات ومخرجات مؤشر سلسلة الإمداد الدولي

بناءا على المعطيات السابقة والتي تعتبر بمثابة مؤشرات فرعية. يتكون مؤشر أداء الإمداد من ثلاثة عناصر أساسية تعتبر بمثابة مدخلات (جمارك، بنية تحتية وجودة الخدمات) وكذلك ثلاث عناصر تعتبر بمثابة مخرجات (الزمن، الشحن والمتابعة). والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(24): مدخلات ومخرجات مؤشر سلسلة الإمداد الدولي

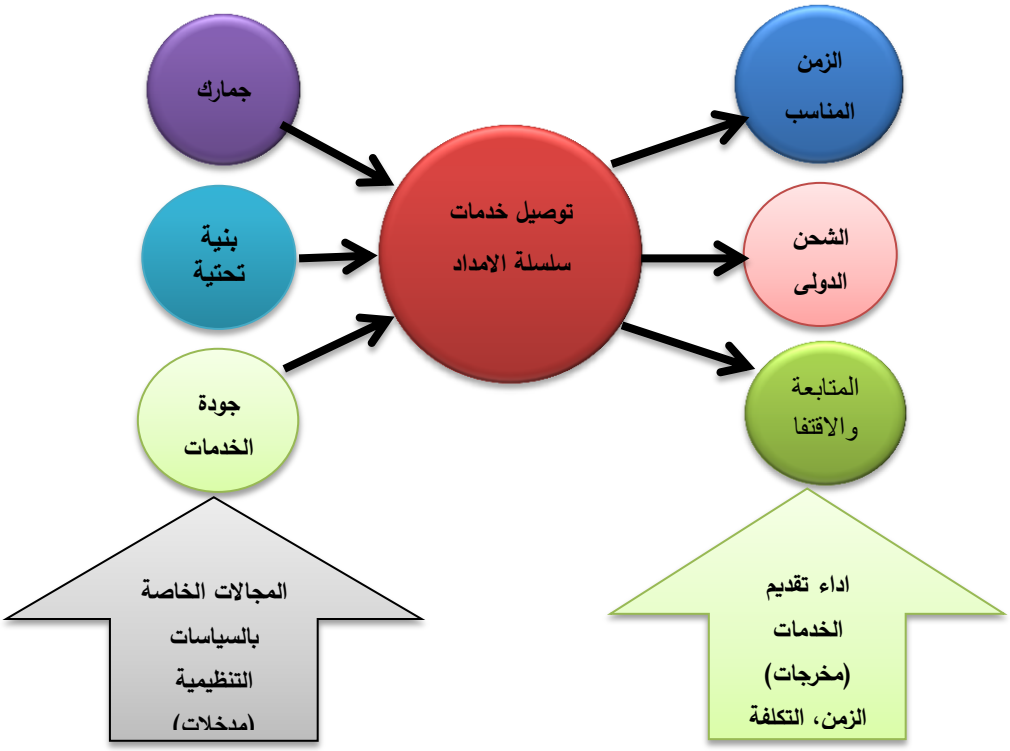

Source: Jean-François Arvis and others, **Trade Logistics in the Global Economy**, The World Bank, Washington, 2014, p17.

المطلب الثالث: تطور الاهتمام بقضايا تسهيل التجارة على مستوى أبرز الهيئات الدولية الأخرى

توجد كذلك مجموعة من الهيئات الدولية التي تناولت موضوع تسهيل التجارة. ولكن ليس بالشكل الذي كان على مستوى الهيئات السالفة الذكر. ولكن من باب الإلمام بجوانب الموضوع، أردنا نبرز هذه الهيئات ولو بنوع من الاختصار.

الفرع الأول: بعض هيئات الأمم المتحدة الراعية لقضايا تسهيل التجارة الدولية

تسعى العديد من هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالدراسات الاقتصادية. لتقديم المساعدة في قضايا التجارة الدولية. التي هي في صلب المفاوضات الدولية. والتي من شأنها أن تمكن من نمو التجارة الدولية. ومن هذا المنطلق خصصت العديد من هيأت الأمم المتحدة فضاءات لدراسة موضوع تسهيل التجارة. ويمكن أن نتناول مساهمات هذه المنظمات كالتالي:

أولا: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية• (الانكتاد)

يعتبر من بين الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التجارة الدولية بصفة عامة. وتسهيل التجارة الدولية بصفة خاصة. وله العديد من المساهمات يمكن أن نبرزها في التحليل الموالي:

1- تاريخ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تأسس هذا المؤتمر باعتباره جهازا دائما من أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20/12/1964. ولقد كان الغرض الرئيسي من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو: توفير فرص التعاون الدولي لحل مشكلات التجارة الدولية؛ وخاصة تلك المشكلات التي تواجه تجارة الدول النامية. وهي في سبيل سعيها للتنمية الاقتصادية. ويبلغ عدد أعضاء الانكتاد حاليا 194 دولة. ويشارك في عمله بصفة مراقبين الكثير من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، فضلا عن ممثلي المجتمع المدني[1].

2- مساهمة الانكتاد في ترقية تسهيل التجارة وتطوير العمل الجمركي

على اعتبار أن الانكتاد إحدى هيئات الأمم المتحدة المتخصصة في قضايا التجارة والتنمية فهو يعمل على مجموعة من المحاور، التي من شأنها تحسين التدفق التجاري بين الدول. وتنشيط حركة سلسلة الإمداد من خلال ما يلي:

1. أنشأت الانكتاد وحدة متخصصة لتبسيط إجراءات ووثائق التجارة الدولية سنة 1975 عرفت بإسم برنامج التسهيل؛

• United Nations Conference on Trade and Development

[1] United Nations Conference on Trade and Development. 07/05/2016
http://unctad.org/en/Pages/About%20UNCTAD/A-Brief-History-of-UNCTAD.aspx

2. إبتكرت نظاما محوسبا لإدارة الجمارك ASYCUDA في سنة 1983 يغطي معظم إجراءات التجارة الخارجية من البيان الجمركي إلى إجراءات المرور بالعبور...الخ. ويتم تحديث النظام بشكل متواصل[1]؛
3. أطلقت الانكتاد مبادرة كفاءة التجارة الهادفة إلى تعزيز التنافسية وتخفيض التكاليف المرتبطة بالتجارة الدولية خلال الدورة الوزارية الثامنة المنعقدة في كارتاهينا– كولومبيا سنة 1992. وتبع ذلك عقد مؤتمر دولي في كولومبس– اوهايو 1994. أصدر توصيات وإرشادات لتفعيل كفاءة التجارة في مجالات ستة (06) تساهم في حركة انتقال السلع وصولا إلى المستورد. ومن بين أهم بنود المبادرة إنشاء نقاط تجارة في الدول لترويج وتسهيل التجارة الدولية، حيث بدأ إنشاء النقاط في سنة 1992 في خمسة دول منها مصر وتونس.

3– حزمة الانكتاد للمساعدة التقنية المتعلقة بتسهيل التجارة

قدمت هيئة الأنكتاد ستة (06) طرق يمكن من خلالها المساعدة في مجالات تسهيل التجارة وهي على النحو التالي[2]:

بناء القدرات التي تمكن من الامتثال للمعايير والقواعد الدولية لتسهيل التجارة؛ التشغيل الآلي للجمارك؛ البوابات الالكترونية؛ على شبكة الانترنيت المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية(الانظمة الالكترونية وعمليات التسجيل الالكتروني؛ التدريب على إدارة الموانئ؛ تقديم خدمات المرور العابر والدعم للدول النامية غير الساحلية؛ المساعدة التكميلية.

ثانيا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

The United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP)

تعتبر إحدى الهيئات النشطة في مجال تسهيل التجارة. ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1– تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي:

تعتبر واحدة من لجان الأمم المتحدة الإقليمية المختصة في الشؤون الانمائية الإقليمية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي. يعود تاريخ تأسيسها الى سنة 1947، ويقع مقرها في تايلند. وتركز اللجنة على التعاون الإقليمي في مجالات تشمل سياسات الاقتصاد الكلي، التنمية، التجارة، الاستثمار والنقل.

[1]Pour plus d'informations, consultez le site Web suivant:
https://www.asycuda.org/

[2] Conférence Des Nations Unies Pour Le Commerce Et Le Développement, **activités d'assistance technique de la cnuced en matière de facilitation du commerce**, Genève, 2014, p04.

2- نشاط اللجنة المرتبط بتسهيل التجارة:

تقدم لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي المساهمة في تسهيل التجارة من خلال تحقيق ما يلي:

1. تبسيط وتنسيق إجراءات التجارة من خلال تقليل تكاليف الصفقات وزمن الإفراج عن الشحنات؛
2. تسهيل تدفقات التجارة والاستثمار خاصة التجارة الإلكترونية؛
3. تشجيع تطبيق إطار لجنة (UNESCAP) بشأن تسهيل التجارة؛
4. تطوير أدوات وأدلة إرشادية بشأن تنفيذ تدابير تسهيل التجارة؛
5. إجراء أبحاث حول موضوع تسهيل التجارة، بما في ذلك أبحاث حول تقليل تكلفة التجارة وإدماج إجراءات تسهيل التجارة .

رابعا: لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا•

تقدم مجموعة من الخدمات يمكن أن نوجزها في التحليل الموالي:

1- تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

تعتبر واحدة من خمسة لجان إقليمية تابعة للأمم المتحدة. يعود تاريخ انشائها الى سنة 1947. واهتمت بموضوع تسهيل التجارة عن طريق إصداراتها المتعلقة بموضوع التجارة[1].

2- نشاط لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في قضايا تسهيل التجارة

قامت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، بتطوير أكثر من30 توصية بشأن تيسير التجارة. كما تنفذ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا عملها المتعلق بتيسير التجارة عبر مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية (UN/CEFACT) التابع لها.

ويتولى مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية إعداد وإصدار ما يلي:

1. المعايير الفنية أي المواصفات التي توضح طريقة تطوير معايير و/أو توصيات بشأن الأعمال التجارية؛
2. معايير الأعمال التجارية أي المواصفات التي توفر القواعد، والمبادئ التوجيهية و/أو المبادئ ذات الصلة بالأنشطة في إطار تيسير التجارة والأعمال الالكترونية؛
3. توصيات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن تيسير التجارة التي تقدم ارشادا رسميا للحكومات، القطاع الخاص ومجتمع الأعمال.

• United Nations Economic Commission for Europe 06/04/2015

[1] https://www.unece.org/fr/mission.html

3- أهداف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا المتعلقة بتسهيل التجارة الدولية

تسعى اللجنة من خلال المجهودات التي تبذلها في ميدان تسهيل التجارة والأعمال الإلكترونية إلى تعزيز القدرة الوطنية على المنافسة والمشاركة في الأسواق العالمية عن طريق مساعدة الدول على تطوير المعارف والمؤسسات التي تعنى بتيسير المعاملات على الصعيدين الوطني والدولي. ويتحقق ذلك عن طريق تبسيط وتنسيق العمليات والإجراءات وتدفق المعلومات.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تتولى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا إلى جانب عملها المتعلق بتطوير المعايير تنفيذ أنشطة تهدف إلى:

1. دعم وبناء قدرات موظفي مؤسسات تيسير التجارة عبر تقديم خدمات استشارية وعقد ورشات عمل؛
2. دعم إنشاء نظام نافذة واحدة لإجراءات ومعلومات الاستيراد والتصدير على المستوى الوطني؛
3. تحليل وتبسيط عمليات الأعمال التجارية بهدف إزالة العراقيل الخانقة ورفع كفاءة التجارة؛
4. مساندة تنفيذ بدائل إليكترونية للمستندات الورقية الرئيسية المستخدمة في سلسلة الإمداد الدولية؛
5. دعم المعاملات التجارية اللاورقية.

4- كتيب النقل البري الدولي (TIR)•/ الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب بطاقات النقل البري الدولي•

أ- نظام المرور العابر الجمركي للنقل البري الدولي

نتج عن مؤتمر استعراضي عقد في نوفمبر 1975 تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ابرام اتفاقية النقل البري الدولي لعام 1975، التي أصبحت سارية المفعول في سنة 1978. ومنذ تلك الفترة أثبتت هذه الاتفاقية أنها إحدى أنجح اتفاقيات النقل الدولي وأنها النظام العالمي الوحيد الموجود للمرور العابر. فالفكرة التي بنيت عليها اتفاقية النقل البري الدولي ونظامها الخاص للمرور العابر، قد شكّلت الأساس لكثير من نظم المرور العابر الاقليمية. ومن ثمة كان لها الدور الفعّال في تسهيل النقل البري الدولي، في شتى انحاء العالم[1].

ب- أهداف الاتفاقية

تهدف الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع التي تشملها بطاقات النقل البري الدولي إلى تيسير العبور الدولي من خلال تبسيط إجراءات العبور الجمركية، ونظام الضمان الدولي. وتُعدّ بطاقات النقل الدولي الأساس المتين المعروف لنظام النقل البري الدولية، ونظام الضمان الدولي،

• Transport Internationaux Routiers

• customs convention on the international transport of goods under cover of TIR carnets (TIR convention, 1975)

[1] Economic Commission For Europe, TIR Handbook/Customs Convention On The International Transport Of Goods under cover of TIR Carnets, United Nations, 2010, p03.

والاعتراف المشترك بالضوابط الجمركية، والحاويات المؤمّنة. ويقتصر استخدام نظام النقل البري الدولي على المتعاملين المعتمدين. ومن الضروري ألا تفرط الاجراءات الواجب القيام بها في ارهاق السلطات الجمركية. أو تفرط في تعقيد مهمة متعهد النقل ووكلائهم. ولذلك يجب التوصل إلى توازن بين متطلبات السلطات الجمركية من ناحية ومتطلبات متعهدي النقل من ناحية أخرى.

ج- محتوى كتيب النقل البري الدولي:

يتكون كتيب النقل البري الدولي من ثلاثة أقسام رئيسية[1]:

حيث يتناول القسم الأول نظام المرور العابر للنقل البري الدولي، نطاق تطبيق وهدفه وأداء وظيفته وتحليل التطورات المحتملة في المستقبل. أما القسم الثاني فيدرس النص الكامل لاتفاقية النقل البري الدولي1975. وتوضيح الملاحظات الواردة عليها. وأخيرا يقدم القسم الثالث معلومات عن تطبيق اتفاقية النقل البري الدولي 1975. ويحوي كمثال نماذج لبطاقة النقل البري الدولي.

5- مرشد تنفيذ تيسير التجارة•

يمكن أن نعطي له تعريف ونحدد له الأهداف الخاصة به على النحو الموالي:

أ- تعريف مرشد تنفيذ تيسير التجارة

استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا سنة 2012 مرشد تيسير التجارة، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال الإلكترونية التابع للجنة، وبدعم مالي من الوكالة السُويدية للتنمية الدولية.

ب- دور مرشد تنفيذ تيسير التجارة:

يهيئ تيسير التجارة بيئة موثوقة وسريعة ومجدية من حيث الكلفة للتجارة تفيد منها كل الدول والأعمال، وبخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وهو مجهود تعاوني بين الحكومات والأطراف التجارية لخفض كلفة التبادل التجاري، واختزال الوقت عند الحدود، ولجعل الوكالات الحكومية التي تتعامل في التجارة أكثر كفاءة. كما ستتم إدارة طلبات المعلومات المتعددة والمستندات الرسمية على نحو أفضل، وتغدو القوانين التجارية أكثر شفافية، والإجراءات أكثر بساطة بإزالة ما زاد عن الحاجة منها[2].

[1] Idem

• Le Guide pratique relatif à la Facilitation du commerce

[2] Le Guide pratique relatif à la Facilitation du commerce. Consulté le cite 01/05/2016 http://tfig.itcilo.org/FR/about.html

الفرع الثاني: غرفة التجارة الدولية ومنتدى الاقتصاد العالمي

تعتبر غرفة التجارة العالمية من بين الهيئات التي اهتمت بالعمل الجمركي. ونفس الامر بالنسبة لمنتدى الاقتصاد العالمي. ويمكن أن نوضح ذلك كالتالي:

أولا: غرفة التجارة الدولية•

1- تعريف غرفة التجارة الدولية:

تعتبر غرفة التجارة الدولية بأنها المنظمة التي تهتم بقطاع الأعمال العالمي، باعتباره عامل قوة للنمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف والرفاهية. وتغطي نشاطات الغرفة نطاقا واسعا يشمل من بين قضايا أخرى التحكيم وتسوية النزاعات والدفاع عن التجارة الحرة واقتصاد السوق، والتنظيم الذاتي لمؤسسات الأعمال، ومحاربة الفساد أو مكافحة الجريمة التجارية[1].

2- مهام غرفة التجارة الدولية:

1. الدفاع عن قضايا قطاع الأعمال الدولي؛
2. مكافحة الجريمة التجارية؛
3. تمثيل أوساط الأعمال الدولية على المستوى الدولي والوطني؛
4. تشجيع التجارة والاستثمارات الدولية القائمة على المنافسة الحرة والشريفة؛
5. وضع المصطلحات والتوجيهات للمستوردين والمصدرين.

وقدمت غرفة التجارة الدولية سنة 2013 دراسة بعنوان: توجيهات غرفة التجارة الدولية للتجارة عبر الحدود. أين بينت جملة من التوجيهات التي من شأنها أن تجعل التجارة أثر أمنا وتسهيل بين الدول. كما بينت كيف يمكن للإدارة الجمركية أن تساهم في هذا التوجه[2].

ثانيا: منتدى الاقتصاد العالمي

يعتبر إحدى الهيئات غير الحكومية التي تهتم بقضايا التجارة من خلال اصدار العديد من التقارير. ومن بينها التقرير العالمي لتمكين التجارة. لمزيد من التفاصيل سوف ندرسها كالتالي:

1- تعريف منتدى الاقتصاد العالمي:

يعتبر منتدى دافوس منظمة غير حكومية لا تهدف للربح. يقع مقرها في جنيف بسويسرا. أسسها أستاذ علم الاقتصاد كلاوس شواب في سنة 1971. يعتبر هذا المنتدى بمثابة الفضاء الذي يتلاقى فيه ممثلي الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى. من أمثال: نستلة، ميكروسفت وبكتل، وكذا القادة السياسيين.

• International chamber of commerce

[1] International chamber of commerce . Consulté le cite 01/05/2016 http://www.iccwbo.org/about-icc/history/the-merchants-of-peace/

[2] International chamber of commerce, **ICC Guidelines for Cross-Border Traders in Goods**, France, 2013, p02.

بهدف النقاش في المشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وكيفية حلولها. يعقد المنتدى اجتماعاته السنوية في دافوس. حيث يتم وضع مسودات لخطط ومشاريع اقتصادية مشتركة، هذا إلى جانب دوره التعبوي لسياسات النيوليبرالية للبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والتي تستهدف بالأساس لخصخصة الخدمات الأساسية وتحرير السوق وخلق مناخ يسمح بالاستثمار بما يتطلبه ذلك من إصلاحات سياسية[1].

2- مكونات تقرير تمكين التجارة العالمي

يعتمد هذا المؤشر على العوامل والسياسات والخدمات التي لها تأثير في تدفق السلع عبر الحدود ومن بينها خدمات الإدارة الجمركية. ولغرض إعداد التقرير هناك تعاون بين الهيئات الدولية ذات الصلة (منظمة التجارة العالمية، الانكتاد...الخ). للإشارة فقط أن هذا التقرير يكون من مؤشرات فرعية ورئيسية ويوضح ترتيب الدولة المعنية فيه. ويمكن أن هذه المؤشرات من خلال الجدول الموالي

الجدول رقم(18): يوضح المؤشرات الفرعية المكونة لتقرير تمكين التجارة العالمي

المؤشرات	ترتيب البلد
المؤشر الفرعي الأول: النفاذ إلى الأسواق	
المؤشر الفرعي الثاني: كفاءة وشفافية إدارة الحدود	
المؤشر الفرعي الثالث: البنية التحتية	
المؤشر الفرعي الرابع: بيئة الاعمال (التشغيلية)	
الرتبة الكلية للبلد	

Source: the World Economic Forum, the global enabling trade report.

[1] https://www.weforum.org/about/world-economic-forum

الفرع الثالث: التحالف العالمي لتسهيل التجارة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتناول هذا الفرع بالدراسة والتحليل لمساهمات هاتين الهيأتين في ميدان تسهيل التجارة. ويمكن أن ندرسها وفق الترتيب التالي:

أولا: التحالف العالمي لتسهيل التجارة•

يعتبر من أحدث الهيئات التي تعنى بقضايا تسهيل التجارة ويمكن أن نع فه كالتالي:

1- تعريف التحالف العالمي لتسهيل التجارة:

هو عبارة عن شراكة فريدة من نوعها بين القطاعين العام والخاص والتي تجمع بين أكبر ثلاث منظمات الأعمال، والعديد من الحكومات المانحة وعدد متزايد من الشركات المتعددة الجنسيات – مثل: A.P. Møller-Mærsk, DHL, Diageo, Wal-Mart, eBay, Huawei, Agility, United Parcel Service لدعم التنفيذ السريع والطموح لاتفاق تسهيل التجارة (TFA) المنبثق عن منظمة التجارة العالمية (TFA)، يعود تاريخ تأسيسه الى 15 ديسمبر 2015[1].

2- أهداف التحالف العالمي لتسهيل التجارة:

يهدف إلى جعل التجارة أسهل وأبسط وأقل التكاليف للشركات من جميع الأحجام. كما يوفر التحالف القدرة على تمكين التجارة كمحرك للنمو وخلق فرص التوظيف في كثير من البلدان الأقل نمو. ولتحقيق هذا الأمر فإن التحالف يعمل على المستوى العالمي والإقليمي لتعزيز الوعي الدولي على فوائد (TFA). وعلى أهمية الحوار بين القطاعين العام والخاص من أجل التنفيذ الفعال. فضّلا عن ذلك فإن التحالف يدعم جهود البلدان النامية في تنفيذ الاتفاقية من خلال الاستفادة من خبرة القطاع الخاص وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق إصلاحات ذات معنى حقيقي في القضايا التجارية.

3- المنظمات الراعية للتحالف:

يعتبر مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الدولية والمنتدى الاقتصادي العالمي هي المنظمات الراعية للتحالف. بالإضافة إلى شبكة هامة من الشركات الصغيرة والكبيرة وفي جميع أنحاء العالم، وفيما يخص تشكيل أمانة التحالف فمقرها في جنيف.

أما الأعضاء المؤسسين والمانحين للتحالف هم: حكومات كندا، ألمانيا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومن المتوقع انضمام في المستقبل القريب جهات مانحة أخرى مثل أُستراليا[2].

• Global Alliance for Trade Facilitation

[1] Global Alliance for Trade Facilitation . Consulté le cite 01/05/2016 http://www.tradefacilitation.org/faq.html

[2]

ثانيا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية•

1- تعريف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

أنشئت سنة 1961 خلفا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست سنة 1947. تسعى إلى تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في كافة أنحاء العالم. وتشتغل المنظمة على قضايا اقتصادية، اجتماعية وبيئية مثل الإصلاح التنظيمي، التنمية والتجارة الدولية[1].

2- اهتمام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بقضايا تسهيل التجارة:

يتجلى اهتمامها من خلال الأبحاث الاقتصادية الكمية المنصبة حول تكاليف ومنافع تسهيل التجارة. وهي تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة.

لقد طورت المنظمة مجموعة من مؤشرات تسهيل التجارة التي تحدد المجالات التي تحتاج إلى عمل وتسمح بتقييم الأثر المحتمل للإصلاحات ذات الصلة. تغطي هذه المؤشرات كل الإجراءات الحدودية لأكثر من 160 دولة من مختلف مستويات الدخل. توفر التقديرات المستندة إلى المؤشرات قاعدة تنطلق منها الحكومات بشكل هادف عند تحديد أولويات الأعمال المتعلقة بتسهيل التجارة وحشد جهود المساعدات الفنية وبناء القدرات الموجهة للدول النامية. كما توفر أداة تستفيد منها الدول في وضع تصور بشأن حالة تنفيذ السياسات العامة وغيرها من التدابير التي نصت عليها اتفاقية تيسير التجارة بهدف متابعة التقدم المنجز بشأنها منذ عام 2012، ومقارنته مع دول أو مجموعات من الدول الأخرى ذات الاهتمام.

• L'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE)

[1] L'Organisation de coopération et de développement économiques consulté le cite 07/05/2016 http://www.oecd.org/about/history/

المبحث الثالث: تطور مفاوضات تسهيل التجارة على مستوى الدولي والاقليمي

يعود التفاوض حول موضوع تسهيل التجارة، على مستوى منظمة التجارة العالمية إلى المؤتمر الوزاري الأول المنعقد بسنغافورة سنة 1996. ومن هنا جاءت تسميته "قضايا سنغافورة". ومع إطلاق مؤتمر الدوحة في نوفمبر 2001، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية لبدء المناقشات والمفاوضات ذات الصلة بتسهيل التجارة. وفي أوت 2004 وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية لإطلاق المفاوضات بشأن تسهيل التجارة في أجندة الدوحة للتنمية. وهناك فريق التفاوض حول تسهيل التجارة ، يجتمع بانتظام منذ عام 2005.[1]

المطلب الأول: محاور العمل في مفاوضات تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية

المطلب الثاني: المؤتمر الوزاري التاسع وظهور اتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية

المطلب الثالث: تسهيل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية وموقع الدول النامية

المطلب الأول: محاور العمل في مفاوضات تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية

وضعت منظمة التجارة العالمية ثلاثة محاور أساسية، تدور حولها المفاوضات بين الدول الأعضاء بالمنظمة لتفعيل عملية تسهيل التجارة الدولية. وكانت المناقشات في بداية الأمر قاصرة على أعضاء الوفود بالمنظمة. وهم في الأصل من العاملين في مكاتب التمثيل التجاري والمفوضين من قبل وزارات التجارة في بلادهم. لكن الملاحظ هو غياب التمثيل الجمركي. ولهذا وجه مدير منظمة التجارة العالمية الدعوة إلى الدول الأعضاء لمشاركة ممثلي الإدارات الجمركية في هذه المفاوضات. كون الإدارة الجمركية تعتبر بمثابة المحور الأساسي لكافة آليات تسهيل التجارة العالمية. وبعد عدد الاجتماعات التي انعقدت تبين بجلاء أهمية مشاركة إطارات الجمارك في مسارات التفاوض. أما المحاور الأساسية الثلاثة التي تم وضعها لتمر عليها مسارات التفاوض اقتصرت على ثلاث مواد من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة وهي[2]:

[1] Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement, **réflexions dans l'optique d'un futur accord sur la facilitation des échanges**, New York et Genève, 2011 ,pp 43-44-45.

[2] محمود محمد ابو العلا، **اليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"** مرجع سبق ذكره، ص87.

الفرع الأول: المادة الخامسة حرية النقل بالعبور (الترانزيت)

يتناول هذا الفرع محتوى المادة الخامسة المتعلقة بموضوع العبور وأهم التعديلات التي أدخلت عليها

أولا: محتوى المادة الخامسة

نصت المادة الخامسة على ما يلي[1]:

1. يعتبر عبور البضائع (بما فيها الأمتعة الشخصية) والمراكب ووسائل النقل الأخرى عبر أراضي أحد الأطراف المتعاقدة سواء نقلت من وحدة نقل إلى أخرى أو لم تنقل أودعت المستودعات أو لم تودع أو طرأ تغيير على وسيلة النقل أمْ لا، إذا كان هذا العبور هو جزء فقط من نقل كامل يبدأ وينتهي خارج حدود الطرف المتعاقد الذي جرى المرور عبر أراضيه ... إن هذا النوع من حركة النقل يطلق عليه في هذه المادة "عبور الترانزيت".
2. يجب أن تكون هناك حرية النقل بالعبور (الترانزيت) عبر إقليم كل طرف متعاقد عن طريق مسالك الطرق الأكثر ملاءمة للترانزيت الدولي وحركة النقل إلى أو من أراضي الأطراف المتعاقدة الأخرى، ويجب أن لا يكون هناك تمييز على أساس علم المراكب أو مكان المنشأ أو المغادرة أو الدخول أو الخروج أو الوجهة (بلد المقصد) أو على أي ظروف تتعلق بملكية البضائع أو المراكب أو وسائل النقل الأخرى؛
3. يجوز لأي طرف متعاقد أن يطلب أن يكون مرور الترانزيت عبر أراضيه عن طريق جمرك الدخول الملائم عدا الحالات التي يتعذر فيها تطبيق القوانين والأحكام الجمركية، ففي هذه الحالة فإن حركة المرور القادم من أو القاصد إلى أراضي الأطراف المتعاقدة الأخرى يجب أن لا يخضع لأية إعاقات أو قيود لا لزوم لها ويجب أن يعفى من الرسوم الجمركية وجميع رسوم الترانزيت ما عدا نفقات النقل أو النفقات الخاصة بالمصروفات الإدارية اللازمة لنظام الترانزيت أو لتكلفة الخدمات المقدمة لهذا النظام؛
4. إن جميع النفقات والأنظمة المفروضة من قبل الأطراف المتعاقدة على حركة المرور بالترانزيت إلى أو من أقاليم الأطراف المتعاقدة الأخرى يجب أن تكون معقولة وتأخذ في الإعتبار ظروف العبور؛
5. فيما يتعلق بجميع النفقات والأنظمة والإجراءات الخاصة بالترانزيت فإن كل طرف متعاقد يجب أن يمنح لحركة المرور بالترانزيت إلى أو من أراضي أي طرف متعاقد معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي يمنحها لحركة المرور بالترانزيت إلى أو من أي بلد ثالث؛

[1] General Agreement On Tariffs And Trade, **Text of the General Agreement**, GENEVA, 1986, p09

6. يجب على كل طرف متعاقد أن يمنح للمنتجات الواردة بالترانزيت عبر إقليم أي طرف متعاقد آخر معاملة لا تقل تفضيلا عن تلك التي سوف تمنح لمثل هذه المنتجات التي تم نقلها من مكان منشأها إلى مقصدها دون المرور عبر أراضي طرف متعاقد آخر.. ويكون أي طرف متعاقد حرًا في الإبقاء على المتطلبات التي يقرر وجوب توافرها على الشحنات المباشرة والمعمول بها في تاريخ هذه الاتفاقية فيما يتعلق بأية بضائع تتعلق بمثل هذه الشحنات المباشرة التي يعتبر الشحن المباشر لها شرطا أساسيا لشرعية دخول هذه البضائع بفئات تفضيلية للرسوم أو التي تكون لها علاقة بالطريقة التي يتّبعها الطرف المتعاقد بخصوص القيمة لأغراض الرسوم؛
7. إن نصوص هذه المادة يجب أن لا تطبق على عملية ترانزيت الطائرات، وإنما تطبق على الترانزيت الجوي للبضائع (بما في ذلك الأمتعة).

ثانيا: التحسينات التي تم إدخالها على المادة الخامسة

يمكن أن نسردها كالتالي[1]:

1. التأكيد على عدم التمييز بين وسائط النقل المستخدمة في عبور السلع وبين ناقلي السلع، وينبغي معاملة الدول النامية المغلقة (التي ليس لها منافذ بحرية) بمثل المعاملة الوطنية؛
2. يجب أن يكون لأية قيود أو رقابة المستلزمات أساس قانوني وأن تكون قابلة للتطبيق؛
3. ينبغي منح فترة انتقالية للدول النامية. وذلك للتنفيذ والتنسيق ما بين المنظمات الدولية ذات العلاقة (صندوق النقد الدولي، الأونكتاد، منظمة الجمارك العالمية، البنك الدولي)، والتشاور حول القدرات التنفيذية للدول النامية؛
4. توفير المساعدات الفنية وبناء القدرات قد يكون شرط المساعدات الفنية وبناء القدرات لبعض الدول النامية لتمكينها من تنفيذ بعض الالتزامات الإقليمية للعبور.
5. تشجيع الاتفاقيات الإقليمية للعبور كأحد المقترحات لتسهيل التجارة الدولية ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أن تتعاون فيما بينها على المستوى الإقليمي لتسهيل عمليات العبور للسلع بين الدول.

ثالثا: الهدف من التفاوض حول المادة الخامسة

يرجع الغرض من توضيح المادة الخامسة من اتفاقية الجات 1994 والتي تتعلق بموضوع حرية العبور. والتي تعد من أقدم الجوانب المرتبطة بتسهيل التجارة بسبب أنها تمثل محددا كبيرا للإمكانيات التجارية لكل من الدول غير الساحلية وغيرها من الدول وبدرجات متفاوتة. أما الغرض من النقاش والتفاوض حول هذه المادة فهو أن نص هذه المادة الخامسة لم يحدد أي تفصيلات عن ما يجب أن يتبع

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية**، الأمم المتحدة، 2005، ص65.

في حالة التعرض لقيود أو تأخير لبضائع الدول في دول العبور. كما أنها لم تحدد أي حدود للرسوم المفروضة من الدول نظير السماح بالمرور بأراضيها.

الفرع الثاني: المادة الثامنة المصاريف والإجراءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير

نتناول المادة الثامنة التي تتكلم عن المصاريف والاجراءات المرتبطة بعملية الاستيراد والتصدير وأهم تعديلاتها.

أولا: محتوى المادة الثامنة

نصت المادة الثامنة على ما يلي[1]:

1. إن جميع المصاريف والأعباء من أي نوع كانت والتي تفرضها الأطراف المتعاقدة (بخلاف رسوم الوارد والصادر والضرائب الأخرى المنصوص عليها في المادة (3) أو فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير يجب أن تكون في حدود مبلغ يكون مقاربا لتكلفة الخدمات المؤداة وبحيث لا يمثل حماية غير مباشرة للمنتجات المحلية أو ضريبة على الواردات أو الصادرات لأغراض مالية؛
2. تقر الأطراف المتعاقدة أيضا بالحاجة إلى تخفيض العدد والتنويع في المصاريف والأعباء؛
3. تقر الأطراف المتعاقدة أيضا بالحاجة إلى جعل إجراءات الواردات والصادرات أقل تعقيد وتشابك؛
4. للطرف المتعاقد بناء على طلب طرف متعاقد آخر أو الأطراف المتعاقدة الأخرى، أن يقوم بمراجعة قوانينه ولوائحه في ضوء نصوص هذه المادة؛
5. لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يفرض غرامات جسيمة عن خرق بسيط للوائح الجمركية أو المتطلبات الإجرائية وبصفة خاصة لا جوز فرض غرامة – أكبر مما يجب وبحيث تكون للإنذار فقط– عند حدوث سهو أو خطأ في المستندات الجمركية يكون من السهل تصحيحها والتي لم ترتكب لغرض التدليس أو الإهمال الجسيم؛
6. إن نصوص هذه المادة تمتد لتشمل المصاريف والأعباء والإجراءات والاحتياجات التي تفرضها السلطات الحكومية فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير بما في ذلك تلك التي تتعلق بـ:
    1. المعاملات القنصلية مثل الفواتير القنصلية والشهادات القنصلية؛
    2. القيود الكمية؛
    3. نظام التراخيص؛
    4. الرقابة على معدلات تحويل العملة؛
    5. الخدمات الاحصائية؛
    6. المستندات (اعتماد المستندات والشهادات)؛

[1] محمود محمد ابو العلا، **الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والقرارات المصدرة لها في مصر**، دار الجميل، مصر، 2010، ص145.

7. التحليل والتفتيش؛
8. الحجر الصحي، الرقابة الصحية ...

ثانيا: مقترحات التحسينات على المادة الثامنة

نلخص أهم التعديلات والمقترحات كالتالي[1]:

1- النشر للشروط الجزائية:

لا بد من نشر الشروط الجزائية ضد نقص أو خرق إجراءات التصدير والاستيراد الشّكلية المتعلقة بالقواعد، القوانين والنظم التجارية ويجب منع فرض جزّاءات غير منشورة.

2- الاتفاق بشأن إجراءات تراخيص الاستيراد:

يرمي هذا الاتفاق إلى تأكيد عدم استخدام الدول الأعضاء لهذه التراخيص كأداة لتقيد التجارة الدولية. فضلا عن إمكانية استخدام تراخيص الاستيراد التلقائية بصورة تحقق الشفافية، والوضوح في صياغة السياسة التجارية الخاصة بالدول الأعضاء، وفيما يلي إيجاز لمحتوى هذا الاتفاق:

يعرف ترخيص الاستيراد على أنه الإجراءات المستخدمة في تنفيذ أنظمة تراخيص الاستيراد التي تتطلب تقديم طلب إلى الجهة المعنية كشرط مسبق للاستيراد. وينبغي على الأعضاء التأكد من أن الإجراءات الإدارية المستخدمة في هذا الخصوص لا تخالف الأحكام العامة، حتى لا يؤثر ذلك على حركة التجارة الدولية، ويراعي عند تطبيق هذه الإجراءات عدم التمييز في المعاملة، ونشر جميع القواعد والمعلومات المتعلقة بإجراءات تقديم طلبات الحصول على الترخيص، وقوائم السلع الخاضعة إلى شرط الترخيص، فضلا عن ضرورة تبسيط هذه الإجراءات كلما أمكن ذلك. يراعي كذلك إتاحة العملات الأجنبية الضرورية لسداد قيمة الواردات المرخص بها على نفس الأساس الممنوح إلى مستوردات السلع التي لا تحتاج إلى ترخيص، وهناك نوعين من التراخيص وهما:

أ- الترخيص التلقائي: هو ترخيص تمنح فيه الموافقة على طلب الاستيراد في جميع الحالات، مع مراعاة ألا تدار بطريقة تنطوي على آثار تقيّدية للواردات، ويمكن الإبقاء عليه ما دامت الظروف التي تدعو إلى استخدامه قائمة.

ب- الترخيص غير التلقائي: هو ترخيص الاستيراد الذي يمنح على أساس حالة بحالة ، ويجب أن لا يكون له آثار تقيدية على التجارة، أو آثار تشويهية على الواردات بخلاف القيّد المتعلق بكونه ترخيصا غير تلقائي.

[1] Pour plus de détails, consultez le site suivant: 11/05/2016, Accord Général sur les Tarifs Douaniers et le Commerce
https://www.wto.org/french/docs_f/legal_f/gatt47_01_f.htm

وفي حالة وجود أي نظام للحصص يُدار من خلال التراخيص، فينبغي على الدولة العضو أن تعلن الكميات الإجمالية للحصص، وتواريخ فتحها وإقفالها، وأي تغيرات تطرأ عليها، وفي حالة الحصص الموزعة على الدول يتم إخطار الدول ذات العلاقة بأنصبتهم فورا، مع الالتزام بنشر هذه المعلومات.

3- عدم التمييز:

من الإجراءات المقترحة عدم التمييز عند التصميم. وتطبيق إجراءات التصدير والاستيراد. وكذلك الإجراءات الشكلية المفروضة على السلع لكل دولة. وهذا مقترح الاتحاد الأوروبي. وفيما يخص المعاملة الخاصة والتفضيلية يجب أن تكون الدول الأقل نموا مستثناة من الشروط الخاصة بتبسيط الإجراءات من خلال نظام مميكن. وشرط إصلاح الجمارك الذي يستلزم موارد مالية. كما يجب توجيه مساعدات مالية للدول النامية والأقل نمو وتحديد احتياجات كل دولة على حدى (هذا مقترح الاتحاد الأوروبي). أما المساعدات الفنية وبناء القدرات فيجب إعطاء الأولوية للدول التي تكون حاجتها للمساعدة الفنية مبنية على أسس موضوعية. وعلى منظمة التجارة العالمية والهيئات الدولية الأخرى التنسيق فيما بينها لتقديم المساعدات الفنية للدول المحتاجة (وهو أيضا مقترح الاتحاد الأوروبي) .

4- تخفيض أو تقليل عدد وتنوع الرسوم:

ينبغي على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مراجعة الرسوم، بهدف تخفيض عددها ويتم نشرها بحيث تسهل معرفتها. هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود فترة زمنية ما بين نشر الرسوم الجديدة أو المعدلة وبين دخولها حيز التنفيذ.

5- استخدام المعايير الدولية:

يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الانضمام إلى المعاهدات التي تديرها منظمة الجمارك العالمية. والتي تسعى من خلالها إلى تخفيض الشّكليات وتبسيط مستلزمات التوثيق المتعلقة بالتصدير والاستيراد، هذا بالإضافة إلى توحيد قواعد عمل الجمارك.

ثالثا: الهدف من التفاوض حول المادة الثامنة

أما الغرض من التفاوض حول نص المادة الثامنة والتي تعتبر العصب الرئيسي لعملية تسهيل التجارة، بسبب أنها المادة الوحيدة التي تناولت الإجراءات الجمركية والرسوم المفروضة وحثت على تطويرها وتبسيطها. هو أنها لم تتناول الكيفية التي يجب أن تنتهجها الدول في سبيل تطوير وتبسيط المعاملات الجمركية.

الفرع الثالث: المادة العاشرة نظم التجارة الإعلان عنها وتنظيمها

تعتبر المادة العاشرة من اتفاقية الجات أساسية في موضوع تسهيل التجارة، كونها تدرس نظم التجارة التي ينبغي أن تكون معروفة لدى الجميع..

أولا: محتوى المادة العاشرة

نصت المادة على ما يلي[1]:

1. تنشر فورا – بطريقة تمكن الحكومات والتجار من معرفتها– القوانين واللوائح والأحكام القضائية والقواعد الإدارية التي لها عمومية التطبيق والتي تصبح نافذة المفعول بواسطة أي طرف متعاقد ويتعلق بتقييم المنتجات للأغراض الجمركية أو بفئات الضرائب والرسوم أو الاعباء الأخرى، أو بالاشتراطات أو القيود أو قرارات الحظر على الواردات أو الصادرات أو على تحويل المدفوعات الخاصة بهما، أو التي تؤثر في بيعها أو توزيعها أو نقلها أو التأمين عليها أو تخزينها أو التفتيش عليها أو عرضها أو تصنيعها أو خلطها أو أي استخدام آخر. كما يجب نشر الاتفاقيات التي تؤثر على سياسة التجارة الدولية المعمول بها بين حكومة أو هيئة حكومية لأي طرف متعاقد. ولا تلزم أحكام هذه الفقرة أي طرف متعاقد بإفشاء معلومات سرية قد تعوق تنفيذ القانون أو تكون مخالفة لصّالح العام.
2. لا يجوز لأي طرف متعاقد اتخاذ أي إجراء له صفة التطبيق العام، ينتج عنه زيادة في فئة ضريبية أو عبء آخر على الواردات في ظل نظام موحد قائم، أو ينتج عنه واحدا أو أكثر من الأعباء أو القيود أو الحظر على الواردات أو على تحويل المدفوعات الخاصة بها، قبل نشر مثل هذا الإجراء رسميا.
3. يطبق كل طرف متعاقد بطريقة موحدة ومعقولة وغير منحازة جميع قوانينه ولوائحه وقراراته وأحكامه من النوع الموضح في الفقرة (أ) من هذه المادة. أما الفقرة (ب) من هذه المادة تعني أن يحتفظ كل طرف متعاقد أو ينشئ بأسرع ما يمكن، محاكم أو أجهزة إجرائية قضائية أو تحكيمية أو إدارية وذلك لأغراض من بينها المراجعة الفورية وتصحيح الأداء الإداري الخاص بالشؤون الجمركية... وتكون مثل هذه المحاكم أو الأجهزة الإجرائية مستقلة عن الهيئات المعهود إليها تطبيق الإجراءات الإدارية، وتكون قراراتها قابلة للتنفيذ بمعرفة هذه الهيئات كم أنها تحكم ممارسة هذه الهيئات لأعمالها الإدارية، إلّا إذا تقدم طعن إلى محكمة تشريعية أعلى خلال المدة المحددة لتقديم الطعون بمعرفة المستوردين، وبشرط أنْ تتخذ الإدارة المركزية لمثل هذه الهيئة الخُطوات لإعادة نظر الموضوع في جلسة أخرى إذا كان هناك سبب وجيه للاعتقاد بأن القرار يتعارض مع

[1] منى محمود حسين، **تبسيط الاجراءات الجمركية في اطار منظومة تيسير التجارة**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الدول العربية، مصر، 2013، ص73

المبادئ المقررة في القانون أو مخالفا للحقائق القائمة. أما الفقرة (ج) لا تستلزم أحكام الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة إلغاء أو استبدال الإجراءات القائمة في إقليم طرف متعاقد في تاريخ هذه الاتفاقية والتي تقدم في الواقع إعادة نظر محايدة للإجراءات الإدارية حتى وإن لم تكن مثل هذه الإجراءات مستقلة رسميا عن الهيئات المعهود إليها بالتنّفيذ الإداري، على كل طرف متعاقد يقوم بتطبيق مثل هذه الاجراءات أن يمد الاطراف المتعاقدة (بناء على طلبهم) بكل البيانات والمعلومات اللازمة حتى يمكنهم تحديد الاجراءات التي تتوافق مع متطلبات هذه الفقرة الفرعية.

ثانيا: مقترحات تحسين المادة العاشرة

هناك العديد من المقترحات يمكن تفصيلها كالتالي:

1- نشر وإتاحة النّظم:

من بين المقترحات نجد مقترح الاتحاد الأوروبي. الذي يهدف إلى نشر وإتاحة المعلومات على أسس غير تمييزية، على أن تشمل كل القواعد، القرارات، النظم، القوانين ومعلومات عن إدارة الجمارك وغيرها من الهيئات. وكذلك إجراءات الاستئناف وكل الرسوم المتعلقة بالاستيراد والتصدير، ونشر كافة الاتفاقيات مع أية دولة أو دول أخرى. ومن بين الوسائل المقترحة لذلك النشر على الموقع الإلكتروني مباشرة. ويستفيد منه أي طرف صاحب مصلحة. وفيما يخص المعاملة الخاصة التفضيلية منح فترة أطول للتنّفيذ للدول النامية وهذا مقترح الصين. أما المساعدات الفنية وبناء القدرات تكون المساعدات الفنية وبناء القدرات لاحتياجات محددة وتكون لكل دولة نامية على حدى مقترح الصين.

2- النشر على شبكة الأنترنيت:

يجب النشر الإلكتروني للعناصر الرئيسية للمادة العاشرة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية) وبينما يخص المعاملة الخاصة والتفضيلية يجب استخدام وسائل تشخيصية لتعطي تقيما لاحتياجات المحددة للدول، وضع فترات إنتقالية ملائمة (مقترح الولايات المتحدة الأمريكية) وأشارت الولايات المتحدة الأمريكية أن لديها خبرة في تقديم المساعدات الفنية، وخاصة في مجال إنشاء صفحات على شبكة الأنترنيت لإدارة الجمارك، مثل تلك التي تتعلق بتنفيذ شروط الفصل أو الجزاء الخاص بالجمارك في اتفاقية التجارة مع أمريكا الوسطى.

ثالثا: الهدف من التفاوض حول المادة العاشرة

إن الغرض من التفاوض حول نص المادة العاشرة. والتي تشير إلى نشر القوانين والتعليمات والقرارات القضائية والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام. بهدف عدم تطبيق أي إجراء يترتب عليه تغيير في الرسوم والضرائب الجمركية على الواردات أو يفرض قيودا على هذه الواردات قبل نشرها رسميا. وهو أنها لا تحوي أي تفاصيل تضمن الشفافية وتسهل على الدول الاعضاء مراقبة التطبيق والمحاسبة.

والهدف العام من اتفاق الدول الأعضاء على العمل وتوضيح إطار هذه المواد الثلاثة فهو إيجاد الآليات الواضحة التي تساعد على زيادة تسريع حركة السلع والتخليص عليها والإفراج عنها في الموانئ الجمركية وصولا إلى المستهلك بالأسواق المحلية.

المطلب الثاني: المؤتمر الوزاري التاسع وظهور اتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية

عقدت منظمة التجارة العالمية في 06 ديسمبر2013، بجزيرة بالي بإندونيسيا الاجتماع الوزاري التاسع لها. والذي عرف حضور عدد كبير من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وجاء تتمة لمسار التفاوض حول تسهيل التجارة، الذي يعود إلى سنة 1996 أين تم تعديل مسار التفاوض إبتداءا من سنة 2003 بطلب مشاركة الإدارات الجمركية في المفاوضات. على اعتبار أن الإدارة الجمركية هي نقطة عبور التجارة الدولية. والتي تلعب دورا أساسي في تسهيل التجارة الدولية. وسارت المفاوضات في طريق متعثر نظرا لتعارض المصالح. حتي خرجت عام 2009 بـ: 19 توصية للإدارات الجمركية لكي تأخذ بها من أجل أن تلعب دورا حقيقيا في زيادة معدلات التبادل التجاري.

الفرع الأول: تطور الاهتمام بتسهيل التجارة ومكانة القضايا الجمركية في التفاوض

أولا: التوصيات المنبثقة عن اجتماع 2009

يتم في هذا الفرع سرد جملة العناصر الأساسية التي تمكن من إيجاد مكانة مواتية للإدارة الجمركية ضمن مسار المفاوضات الخاص بتسهيل التجارة ضمن أجندة منظمة التجارة العالمية وهي كالتالي[1]:

1- الأهداف الاستراتيجية:

ينبغي على الإدارات الجمركية أن تحدد بوضوح الأهداف الخاصة بها من خلال وضع ونشر تلك الأهداف في صورة خطة استراتيجية توضح كيفية تنفيذ تلك الأهداف على أن يتم وضع هذه الأهداف بالتعاون مع الأطراف الأخرى سواء الحكومية أو غير الحكومية.

2- الإجراءات الجمركية

في ظل التدفق الكبير للتجارة الدولية يستوجب على الإدارات الجمركية تغيير أساليب العمل الحالية من خلال تطوير وتبسيط الإجراءات الجمركية، وفق ما جاءت به الاتفاقية الدولية الخاصة بتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو).

3- التكنولوجيا

يشهد العالم اليوم موجة كبيرة في التقدم التكنولوجي وهو ما يسهل العمل الاداري وهذا شيء ايجابي ينبغي على الإدارات الجمركية الاستفادة منه بهدف تفعيل الأداء. والاستفادة من تجارب الدول الأخرى

[1] محمود محمد ابو العلا، **اتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية: التحديات والآليات لدى الإدارة الجمركية الحديثة**، الندوة الدولية الأولى حول عصرنة الادارة الجمركية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، ايام 26-27 /2015/01 ، سطيف، ص45.

وبرنامج مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " UNCTAD "والخاص بأعمال الميكنة والإصلاح (النظام المميكن للبيانات الجمركية ASYCUDA)[1].

4- الموارد البشرية

يعتبر المورد البشري صمّام الأمان لأي مؤسسة. وبالتالي الإدارات الجمركية مطالبة بأن تضمن التوظيف الفعّال للموارد البشرية من خلال تطبيق نظام المخاطر وسياسة الإنتقاء وأساليب استهداف الرسائل التي تشكل خطورة عالية مما يستدعي الفحص الفعلي، هذا ويجب أن تكون نسبة الرسائل التي يتم فحصها نسبة صغيرة جدًا بما يتماشى مع تنفيذ الأهداف الخاصة بالرقابة.

5- الإفراج المسبق

في إطار تطبيق آلية الرقابة اللاحقة وجمركة البضائع في مخازن المستورد يجب على الإدارات الجمركية أن تتخذ خطوات نحو تيسير عملية الإفراج المسبق وهو ما سوف يسهم بشكل كبير في تيسير التجارة الدولية كما سيسهم الإدراج الإلكتروني للبيانات الخاصة بالشحنة في تيسير هذه العملية.

6- توافر المعلومات الضرورية للقيام بعملية الإفراج عن البضائع

يجب على الإدارات الجمركية أن تنظر جديًا في إمكانية الإسراع قدر الإمكان في الإفراج عن البضائع على أساس أقل قدر ممكن متوافر من المعلومات الأساسية، ومع هذا يجب ضمان أن كل المعلومات اللازمة لدقة عمليات جمع الحصيلة والحسابات وتقديم التقارير الإحصائية سوف يتم تقديمها لتلك الإدارات الجمركية.

7- التنسيق مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية

بغرض تيسير عملية الجمركة يتطلب من الحكومات أن ترشد عملية الإفراج عن البضائع التي تحتاج بصفة متكررة تدخل جهات حكومية محددة في العمليات الجمركية بالتنسيق مع مصلحة الجمارك. مثلا نظام النافذة الواحدة.

8- التقييم الجمركي

ينبغي على إدارة الجمارك أن تقوم بتيسير الإجراءات لتحديد القيمة لدى الجمارك. والتي يمكن أن تشكل تأخيرًا محسوسًا على عملية الإفراج. ويمكن الوصول إلى هذا الهدف من خلال تطبيق طريقة التقييم المنصوص عليها في اتفاقية الجات الخاصة بالقيمة وطبقا لتوصيات منظمة الجمارك العالمية كونها أقل تعقيدا من الأساليب الأخرى المطبقة في بعض الدول.

9- تعديلات التعريفة الجمركية

[1] Pour plus d'informations sur le système SYDONIA, vous pouvez visiter le site Web suivant: https://www.asycuda.org/

يمكن تحديث فئات التعريفة من خلال تحويل فئات التعريفة الجمركية العالية إلى فئات التعريفة المنخفضة. وذلك من خلال توسيع قاعدة الضريبة. كون أن فئات التعريفة العالية تدفع على القيام بعمليات التهرب الضريبي[1].

10- التعاون مع الإدارات الجمركية

هذا الأمر يستوجب من الحكومات اتخاذ خطوات لتبني أسلوب التعاون بين الإدارات الجمركية بدلًا من المواجهة عند التعامل مع إدارة الجمارك، استنادًا إلى تنفيذ برنامج مذكرة التفاهم الخاص بمنظمة الجمارك العالمية. كأداة لتعاون أفضل بين الإدارة الجمركية والمجتمع التجاري.

11- النزاهة والشفافية

يعتبر تنفيذ المعايير المنصوص عليها في منظمة الجمارك العالمية في إعلان أروشا بخصوص النزاهة في الجمارك. أداة فعّالة للحد من المستويات المتدنية للنزاهة في المجتمع التجاري.

12- التطوير الجمركي

يعتبر إدراج برامج لعصرنة الإدارة الجمركية ضمن سياسة الحكومة تهدف إلى تحسين كفاءة وفعّالية الخدمات الجمركية. ومن ثم يمكنها تجنب الحاجة إلى الاستعانة بالخدمات الخاصّة بالجهات التي تقوم بالفحص المسبق لتقوم بالخدمات الجمركية، وبالرغم من إمكانية الاستعانة بهذه الخدمات تحت ظروف خاصة، يجب اعتبارها كمعيار مؤقت على أن يتم تنفيذه بما يتماشى مع اتفاقية الفحّص المسبق للبضائع والمرفقة باتفاقية مراكش.

13- معايير العمل للوكلاء والمتعاملين

ينبغي على الحكومات النظر في القانون المنظم لعمل الوكلاء لدى الجمارك من خلال وضع حد أدنى من المعايير لوكلاء الجمارك وتشجيع تلك المهن بالإضافة إلى متابعة الأداء طالما أن تلك الأطراف تشكل عوامل تأخير للإفراج عن البضائع.

14- الشراكة مع المجتمع التجاري

إن التوجه العالمي الجديد في مجال العمل الجمركي مبني على إقامة شراكة فعلية مع المجتمع التجاري وضمان الشفافية المطلقة وتسلسل العمليات الجمركية عن طريق تزويد المجتمع التجاري بالمعلومات الكافية عن الإجراءات الجمركية ومتطلباتها، من خلال تحديث تلك المعلومات باستمرار وتكون سهلة لاستخدامها[2].

15- التبادل المعلوماتي بين الإدارات الجمركية

[1] تكلنا في الفصل الأول عن تعديلات التعريفة الجمركية ودورها في حماية الانتاج الوطني

[2] World Customs Organization, **Customs-Business Partnership Guidance**, 2015.

كما نصت عليه العديد من التوصيات الصّادرة عن منظمة الجمارك العالمية ينبغي على الإدارات الجمركية ضرورة تحسين مستوى تبادل المعلومات بين بلد الصادر وبلد الوارد طبقا للقوانين والقواعد المطبقة في البلدين بخصوص تبادل البيانات بغرض تسهيل عملية الإفراج عن الشحنات السلعية.

16- التدقيق الإحصائي

تعتبر الإدارة الجمركية منبع الحصول على المعلومات الإحصائية لكافة الدوائر الحكومية لإتخاذ السياسات الخاصة بها ومن ثمة يستوجب على الإدارات الجمركية ضمان صحة البيانات الإحصائية.

17- الدعم الحكومي للعمل الجمركي

تعتبر الحكومات بمثابة الهيئة المشرفة على جميع القطاعات ومن ثمة إستوّجب الأمر ضرورة ضمان وجود الدعم الحكومي للخدمات الجمركية من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي حتى يتسنى أداء المهام المطلوبة بكفاءة وفعّالية على إعتبار أن الخدمات الجمركية التي تعاني من شُحْ في الدعم من الموارد تشكل عقبة في طريق تدفق التجارة.

18- بناء القدرات

إن توفير التدريب والتكوين الذي يستهدف الموظفين في الإدارات الجمركية سواء من خلال التدريب المحلي أو التدريب في الخارج. وذلك بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والذي يغطي هذا التدريب متطلبات الاتفاقيات الدولية في مجال الجمارك سوف تكون آثاره ايجابية على العمل الجمركي.

19- تفعيل دور منظمة الجمارك العالمية

تعتبر منظمة الجمارك العالمية بمثابة المرجع الذي يحتكم إليه أي أمر جمركي كوّنها تسعى إلى توحيد المعاملات الجمركية على المستوى الدولي ومساعدة الدوائر الجمركية في بناء قدراتها لذا ينبغي على كل إدارة جمركية إرسال بعثاتها للاستفادة من المساعدات الفنية.

ثانيا: دور توصيات اجتماع 2009 في ترقية العمل الجمركي وتسهيل التجارة

تعتبر التوصيات السالفة الذكر بمثابة حجر الزاوية عند بناء أيُ خطة عمل للإدارة الجمركية التي تتأهب أن تقوم بدور ريادي في عملية تسهيل تدفق التجارة الدولية، كما أن أي خطة تطوير أداء جمركي في أي دولة من دول العالم تحتاج إلى وهذه التوصيات. وهنا يتضح لنا أن الإدارة الجمركية ملقى عليها عبء ثقيل فيما يخص تسهيل التجارة الدولية. وهو غير ممكن القيام به في ظل الأداء الحالي. بل لابد من عصرنة الإدارات الجمركية وفق أفضل الممارسات الجمركية العالمية الحالية تطبيق أحدث الأساليب العالمية في الجمارك لكي تتمكن من المساهمة بدور فعّال في بناء الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية

جاءت اتفاقية تسهيل التجارة لتكمل المسار المتعلق بالمفاوضات حول موضوع تسهيل التجارة. كما تعتبر هذه الاتفاقية نموذج من حيث الاتساق والطرح. واعطت العناية الكبيرة لدور الجمارك في تسهيل التجارة. ولمزيد من التوضيح نتناول ما يلي:

أولا: الخلفية التاريخية لاتفاقية تسهيل التجارة

في المؤتمر الوزاري التاسع المنعقد في "بالي" خلال الفترة 3-6 نوفمبر 2013، أقر أعضاء منظمة التجارة العالمية نص اتفاقية تسهيل التجارة، بعد عشر سنوات من المفاوضات. ويعتبر إقرار نص الاتفاقية مؤشر بارز بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية ولملف تسهيل التجارة. كما يعتبر هذا الإنجاز الثمرة الرئيسية لمفاوضات تسهيل التجارة التي بدأت خلال المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في سنغافورة عام 1996، والتي أدت إلى وضع موضوع تيسير التجارة على أجندة جولة الدوحة لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف سنة 2001، حيث بدأت المفاوضات في شهر أوت 2004. وتشير الدراسات الاقتصادية إلى الفوائد التجارية المتأتية من تسهيل التجارة. فالحكومات وقطاع الأعمال كل منهما يعتبرها اتفاقية توفر الاطار العالمي للمجالات التي تلتزم بها الدول طوعا بغية تسهيل التجارة.

وتأتي أهمية تسهيل التبادل التجاري بين الدول بسبب ما لها من تأثير كبير على خفض تكاليف الصفقات التجارية، حيث أنها تهتم بشكل رئيسي بتكاليف تخليص البضائع المعدة للتصدير والاستيراد. وقد تم وصف اتفاقية تيسير التجارة والتي ستكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة على مستوى كافة الوكالات الحدودية وليس الهيئات الجمركية فقط بأنها نتيجة مربحة تستفيد منها كافة الأطراف. وتحتوي الاتفاقية على ثلاثة أقسام هي[1]:

القسم الأول: ويشتمل على الالتزامات العامة، نذكر من بينها الالتزام بنشر المعلومات المتعلقة بالتجارة والوصول إليها، وإجراءات الاعتراض، وتبسيط إجراءات التجارة وعمليات تخليص السلع، والتعاون بين الوكالات، والتعاون الجمركي عبر الحدود؛

القسم الثاني: ويشتمل على أحكام بشأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الممنوحة للدول الأعضاء النامية والأقل نمواً، وبشأن المساعدات الفنية وبناء القدرات.

القسم الثالث: يعالج الترتيبات المؤسسية والأحكام الختامية مثل العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، وعملية انضمام الأعضاء للاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ.

وقد وصل عدد الدول التي وافقت على اتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن مؤتمر بالي إلى غاية جويلية 2016 في حدود 108 دولة[2].

---

[1] Yann Duval & Pamela Bayona, **Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement in the Asia Pacific Region: Analysis of Category A Submissions**, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Trade Insights, issue no. 7, 2015, p07

[2] http://www.wcoomd.org/en/about-us/what-is-the-wco/customs-environment.aspx

ثانيا: المواد المنبثقة عن اتفاقية تسهيل التجارة لسنة 2013 ومكانة العمل الجمركي ضمنها وآلية التطبيق

كما أشرنا سابقا انبثقت العديد من المواد عن الاتفاقية والكثير منها له علاقة مباشرة بالعمل الجمركي. بالإضافة إلى دراسة تقييم قدرات الدول النامية على تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة. ويمكن أن نوجزها وفق التحليل الموالي:

1- المواد المنبثقة عن اتفاقية بالي لسنة 2013

خرج المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية بمواد اتفاقية تسهيل التجارة التي تضمنت **(12)** مادة يرتبط أغلبها بالأداء الجمركي بشكل مباشر وهي[1]:

1. نشر وإتاحة المعلومات؛
2. النشر والتشاور المسبق؛
3. القرارات المسبقة؛
4. إجراءات الاستئناف أو المراجعة؛
5. تدابير أخرى لتعزيز النزاهة وعدم التمييز والشفافية؛
6. ضبط وتنظيم الرسوم والتكاليف المفروضة على الصادرات والواردات أو فيما يتعلق بها؛
7. الافراج عن البضائع وتخليصها جمركيا؛
8. التنسيق والتعاون بين السلطات الحدودية؛
9. حركة البضائع المعدة للاستيراد تحت رقابة الجمارك؛
10. الإجراءات الشكلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والبضائع العابرة؛
11. حرية البضائع العابرة (الترانزيت)؛
12. التعاون الجمركي؛

2- أهمية التعاون الجمركي في اتفاقية تسهيل التجارة

واحد من بين أهداف منظمة الجمارك العالمية واتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن تسهيل التجارة هو صياغة النصوص ووضع المعايير والممارسات المثلى الهادفة لتحقيق التعاون الفعّال بين سلطات الجمارك أو أي سلطة أخرى ذات مصلحة في تسهيل التجارة وقضايا الالتزام بشروط الجمارك. أما الهدف الثاني فيتمثل في توضيح الجوانب ذات الصلة بالمواد 5، 8 و10 من اتفاقية الجات لسنة 1994 وتطويرها، وتعزيز المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة.

ويتمثل هدف التعاون الجمركي على المستوى الدولي أيضا في تحسين الرقابة على تدفقات التجارة وإنفاذ القوانين واللوائح المعمول بها عبر تبادل المعلومات عن الجوانب الجمركية مثل بيانات تصريح التصدير

[1] World Trade Organization, **agreement on trade facilitation**, Ministerial Conference Ninth Session Bali, 3-6 December 2013, p02.

والاستيراد، والبيانات المتعلقة بالتاجر، ومعلومات المنشأ والتقييم. لقد باتت مثل هذه التبادلات في البيانات عنصرا رئيسيا في اتفاقيات تسهيل التجارة، وتحمي البيانات قيد المبادلة وتضمن الحفاظ على سريتها، وأن تستند عمليات التبادلات على مبدأ المعاملة بالمثل. وتشير اتفاقية تسهيل التجارة كذلك إلى اتفاقيات المساعدة الإدارية المتبادلة الثنائية والإقليمية التي ما زالت تشكل الأداة الرئيسية التي تحكم انخراط الحكومات وإدارات الجمارك في مثل هذا النوع من التعاون. يحدث التعاون الجمركي أيضا على المستوى الدولي عبر منظمة الجمارك العالمية بإنشاء معايير دولية للجمارك، ومواءمة الإجراءات، وعبر تقديم التدريب والمساعدات الفنية لبناء القدرات الجمركية.

يلعب التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة دورا هاما في تسهيل التجارة، حيث أنه يمثل عنصر رقابة أساسي لتمكين الإدارات الجمركية من تطبيق الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التقييم الجمركي واتفاقية قواعد المنشأ.

3- آلية تقييم القدرات من طرف الدول النامية

تقوم الدول النامية والأقل نموا بتقييم قدراتها على تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة عن طريق اختيار واحد من ثلاث فئات لكل من أحكام الاتفاقية. حيث تدل الفئة (A) على التدابير التي ستقوم الدولة العضو بتطبيقها بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (في خلال سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدول الأقل نموا). أما الفئة (B) فهي توضح الأحكام التي سيتم تطبيقها من قبل الدولة العضو بعد فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وأخيرا تبين الفئة (C) الأحكام التي تتطلب مساعدات أو دعم لبناء القدرات على النحو الذي يمكن الدولة العضو من تطبيق تلك الأحكام بعد انقضاء فترة انتقالية من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. عند قيام الدول النامية والأقل نموا الاعضاء بإخطار منظمة التجارة العالمية بالتزاماتهم تحت تلك الفئات يتعين عليهم تزويد المنظمة بالتوقيت الزمني للتطبيق ومعلومات حول القدرات المحددة التي تحتاج إلى تعزيز.

الجدول رقم(19): يوضح الفترات الزمنية المحددة لتطبيق اتفاقية تسهيل التجارة

	الدول النامية	الدول الأقل نموا	
دخول الاتفاقية حيز التنفيذ	1. الاخطار بفئات الالتزام بأحكام اتفاقية تسهيل التجارة؛ 2. تطبيق التزامات الفئة **(A)**؛ 3. الاخطار بالتوقيت الزمني المتوقع لتنفيذ التزامات الفئات **(B)** و **(C)**		**دخول الاتفاقية حيز التنفيذ**
خلال سنة	1. الاخطار بالتوقيت النهائي لتنفيذ التزامات الفئة **(B)**؛ 2. قيام الدولة العضو والمانح بالإخطار عن خطط المساعدات الفنية وبناء القدرات بالنسبة لأحكام الفئة **(C)**	1. الاخطار بفئات الالتزام بأحكام اتفاقية تسهيل التجارة؛ 2. تطبيق التزامات الفئة **(A)**؛ 3. الاخطار بالتوقيت الزمني المتوقع لتنفيذ التزامات الفئات **(B)**.	**خلال سنة**
خلال سنة ونصف	1. تحديث حول ترتيبات المساعدات الفنية وبناء القدرات بالنسبة لأحكام الفئة **(C)**؛ 2. الاخطار بالتوقيت النهائي لتنفيذ التزامات الفئة **(C)**	1. قيام الدولة العضو بالإخطار عن المساعدات الفنية المطلوبة لتنفيذ التزامات الفئة **(C)**.	**خلال سنتين**
		1. الاخطار بالتوقيت النهائي لتنفيذ الالتزامات	**خلال ثلاث سنوات**
		1. قيام الدولة العضو بالإخطار عن ترتيبات المساعدات الفنية مع المانح وبناء القدرات بالنسبة لأحكام الفئة **(C)**	**خلال اربع سنوات**
		1. تحديث حول ترتيبات المساعدات الفنية وبناء القدرات بالنسبة لأحكام الفئة **(C)**؛ 2. الاخطار بالتوقيت النهائي لتنفيذ التزامات الفئة **(C)**	**خلال خمس سنوات ونصف**

Source: world Trade organization, **Trade Facilitation Agreement (Easing the flow of goods across borders),** 2016, p06 05/02/2016
https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf

المطلب الثالث: تسهيل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية وموقع الدول النامية

يتناول هذا الجزء من البحث بالدراسة والتحليل مفاوضات تسهيل التجارة على المستوى الاقليمي المتعلق بالدول النامية. كما يدرس أيضا تطور الاتفاقيات التجارية الاقليمية والتزايد المستمر في عددها. والتفاعل الذي يحدث بين الاتفاقيات الاقليمية ومتعددة الاطراف.

الفرع الأول: متطلبات تسهيل التجارة في الدول الإفريقية كضرورة تنموية في ظل تزايد عدد الاتفاقيات التجارية الاقليمية

يتناول هذا الفرع مفهوم الاتفاقيات الإقليمية. والتأثير الناتج عن هذه الاتفاقيات على النظام التجاري متعدد الأطراف. كما نوضح كذلك تطور عدد هذه الاتفاقيات. ونعرج على الاتفاقيات على المستوى العربي. ولمزيد من التفاصيل سوف نتناول ما يلي:

أولا: مفهوم اتفاقيات التجارة الاقليمية

تعتمد اتفاقيات التجارة الإقليمية والتي تعتبر جزء من منظومة التبادل التجاري متعدد الأطراف على المادة 24 من (GATT) والمادة 5 من (GATS). والتي تنص على أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، يحق لهم تشكيل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة أو تبني اتفاقية مؤقتة ضرورية. بهدف تشكيل اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، وأن الغرض هو تسهيل التبادل التجاري. وليس إقامة حواجز أمام التبادل التجاري بين أطراف الاتفاقية والجهات الأخرى، على أن تغطي معظم التجارة بين أطراف الاتفاقية[1].

ثانيا: تأثير اتفاقيات التجارة الإقليمية على النظام التجاري المتعدد الأطراف (الاقليمية مقابل التعددية)

يمكن تصنيف هذا التأثير إلى صنفين:

1- الايجابيات

توجد مجموعة من الايجابيات يمكن أن تنتج عن الاتفاقيات التجارية الاقليمية يمكن أن نسردها على النحو التالي[2]:

أ- تحقيق اهداف تحرير التجارة على مستوى جغرافي معين؛

ب- زيادة تماسك العلاقات الاقتصادية بين بعض الدول؛

ت- توحيد فضاء الاقتصاديات المتناثرة؛

ث- يعطي قطاعات الاعمال نفاذ أكثر للأسواق العالمية؛

[1] The World Trade Organization, **Trade In Services In The Wto**, Wto E-Learning, 2014.

[2] سعود بن عيسى الملق، **اتفاقيات التجارة الإقليمية** (Regional Trade Agreements)،المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 2-3 يوليه 2008م، بيروت، لبنان،

ج- آلية انتقالية في تهيئة الاقتصاد تدريجيا للمنافسة العالمية من وجهة نظر استراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية؛

2- السلبيات

تتجلى في النقاط التالية:

أ- تأثيرها على انفتاح التجارة وخلق فرص اقتصادية جديدة؛

ب- التخوف من وعدم وجود انسجام وحيرة وربما زيادة في التكاليف وعدم عدالة في العلاقات التجارية؛

ت- عند تعددها تصبح أكثر تعقيدا وتشابكا نظرا لتباين الالتزامات خاصة في الدول النامية والأقل نموا؛

ث- صعوبة في التطبيق بفاعلية؛

ج- لا تخدم الدول ذات القدرات التفاوضية الضعيفة؛

ح- لا تحفز على المفاوضات المتعددة الأطراف؛

ثالثا: المحاور الرئيسية لتطوير العمل الجمركي في دول إفريقيا لتثمين تسهيل التجارة الإقليمية

حسب دراسة أعدتها شبكة الأعمال التجارية لتحسين إدارة الجمارك في إفريقيا فإن هناك ستة (06) مجالات تتعلق بالخدمة الجمركية لا بد من تطويرها وهي[1]:

1. الحاجة إلى خدمات جمركية سريعة بالنسبة للتجار ودافعي الضرائب الملتزمين ومنخفضي المخاطر؛
2. الحاجة إلى أن تعمل الجمارك عن قرب مع القطاع الخاص وبالتشاور معه لضمان دعم التغييرات وعمليات الإصلاح في إدارة الجمارك؛
3. الحاجة إلى تسريع أتمتة كافة العمليات والإجراءات الجمركية؛
4. ميثاق خدمة بين إدارات خدمات الجمارك والقطاع الخاص يوضح توقعات كل طرف من الطرف الآخر. ويوضح كذلك معايير ومقاييس المستوى المتوقع ونوعية الخدمة؛
5. التخلص من الازدواجية والبيروقراطية في عمليات التدقيق اللاحقة للتخليص الجمركي وعمليات التقدير؛
6. الحاجة إلى توفير التدريب المهني لوكالات التخليص الجمركي والمكاتب الجمركية.

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الدراسة الأصلية لشبكة الأعمال التجارية لتحسين إدارة الجمارك في إفريقيا، 2007.

الفرع الثاني: تطور الاهتمام بقضايا تسهيل التجارة على المستوى العربي

نحاول في هذا الفرع ابراز مكانة موضوع تسهيل التجارة على المستوى العربي وهي في الحقيقة تعتبر مساهمات قديمة ومتجذرة يرجع تاريخها الى خمسينيات القرن الماضي.

أولا: الاتفاقية العربية لتسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت 1953

تعتبر هذه الاتفاقية هي أول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية استجابة لتوصيات وزراء الاقتصاد والمال العرب في أول مؤتمر لهم في بيروت في منتصف عام 1953، وقد أصبحت نافذة في 12 ديسمبر1953، أي بعد شهر من تصديق لبنان، الأردن ومصر. اهتمت الاتفاقية بشكل أساسي بمنح التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية[1].

كذلك تم توقيع اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وإنتقال رؤوس الأموال بين دول جامعة الدول العربية عام 1953، وتعتبر مكملة لاتفاقية تسهيل التجارة وتنظيم تجارة الترانزيت .

لكن الاتفاقيتين لم يتم من خلالهما الوصول إلى الأهداف المنشودة نظرا لعدة أسباب منها: ضآلة التخفيضات في الرسوم الجمركية حيث لم تصل حتى إلى 25 في المائة بالنسبة لأغلب السلع الصناعية، استخدام كثير من نظم منع الاستيراد والتصدير.

ثانيا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981

1- تعريف الاتفاقية

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 1983، وتعتبر أول اتفاقية تضع التبادل في إطاره السليم، فالاتفاقية تتضمن مجموعة من الإعفاءات والأفضليات التي تتمتع بها السلع والمنتجات العربية في إطارها، إضافة إلى ما توفره من حماية للسلع العربية في مواجهة السلع الأجنبية المثيلة، ومواجهة حالات الإغراق وسياسات الدعم التي تمارسها الدول غير العربية المصدرة للأسواق العربية، وتتضمن الاتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة عربية في مرحلة لاحقة.

2- أهداف الاتفاقية:

تقوم الاتفاقية على عدة مبادئ هامة مثل[2]:

1. الربط بين الجوانب الإنتاجية والتبادلية والخدمية؛
2. مبدأ التوزيع العادل للمنافع والتكاليف بين أطراف العلاقات التبادلية؛

[1] المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **استراتيجية التنمية الصناعية العربية**، المملكة المغربية، 2004، ص19.

[2] الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، جامعة الدول العربية، مصر، قرار المجلس الاقتصادي للدول العربية رقم 818 لسنة 1978، ص4-5.

3. وتوفير عدد من الحوافز المالية وغيرها لتيسير تنفيذ أحكام الاتفاقية؛
4. وقامت الاتفاقية بحل العديد من المعوقات ولو بشكل جزئي مثل موضوع تسوية المدفوعات، وتقليص دور الحكومة.

ثالثا: التقدم المحرز في نشاط منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تعتبر منطقة التجارة الحرة هي أول أشكال التكامل. ويعود تاريخ انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى 1998/01/01. وهي جاءت مدعمة الى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية[1].

وقد طرحت قمة الرياض لسنة 2013 العديد من القضايا من ما هو محل تفاوض كقواعد المنشأ التفضيلية والقيود غير الجمركية. نتج عن ذلك اتمام المواقف التنفيذية الخاصة بالمنطقة بشأن معاملة منتجات المناطق الحرة. بحيث تعامل معاملة السلع الأجنبية عند تصديرها للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما فيما يخص تحرير تجارة الخدمات، التي أصبحت أحد الجوانب المحورية الهامة لكافة اتفاقيات التجارة الحرة والترتيبات الاقليمية، أين بدأت الدول العربية مطلع 2002 التفاوض على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات فيما بينها. ومن بين التحديات التي تواجه الدول العربية لإحراز تقدم في تحرير تجارة الخدمات تباين القدرات التفاوضية للدول العربية في مجال تجارة الخدمات، وتباين القدرات الفنية بين تلك الدول والتغيّير المستمر للمفاوضين المعنيين بملف تجارة الخدمات في منظمة التجارة العالمية.

رابعا: تحضيرات الاتحاد الجمركي العربي

يعرّف الاتحاد الجمركي بأنه عبارة عن منطقة تبادل حر مدعمة بتعريفة خارجية مشتركة، حيث تسير المبادلات التجارية مع البلدان الأخرى بتعريفة خارجية مشتركة وموحدة، وتنازل البلدان المنتمية للاتحاد الجمركي عن كل سيادة في مجال سياستها الجمركية[2].

قسّمت موضوعات البرنامج التنفيذي، بحيث شمل القسم الأول الإطار العام والقسم الثاني القانون الجمركي الموحد والقسم الثالث التعريفة الجمركية والضرائب تجاه العالم الخارجي والقسم الرابع الموارد المالية والقسم الخامس الإطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي بما فيه جهاز الإشراف والجهاز التنفيذي للاتحاد الجمركي العربي والقسم السادس الأحكام العامة والمنافذ الجمركية المؤهلة.

على مستوى متطلبات وأسس الاتحاد الجمركي العربي، فقد تم حصرها في تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي. وقانون جمركي موحد ولوائح وأنظمة تجارية موحدة حيال الواردات من الدول غير الأطراف. وتوحيد الإجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات العلاقة ونقطة دخول واحدة (أولى)، تتم فيها

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، جامعة الدول العربية، 1997/2/19، مصر، ص12.

[2] عياد محمد سمير، **التكامل الدولي (دراسة في النظريات والتجارب)**، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص31.

كافة إجراءات تحصيل الضرائب الجمركية والرسوم المقرة في إطار الاتحاد. بالإضافة إلى معاملة السلع المنتجة في أي دولة عضو في الاتحاد معاملة المنتجات الوطنية.[1].

إن مسيرة الاتحاد الجمركي تتطلب بالإضافة إلى الالتزام السياسي، ضرورة وجود سياسات للتنسيق في الدول العربية على مستويات الاقتصاد الكلي والجزئي. ومسيرة التنمية وبناء القدرات والتحليلات المالية لمكاسب الاتحاد الجمركي العربي لكل دولة. والبناء المؤسسي في معظم الدول العربية لمتابعة متطلبات الاتحاد الجمركي العربي، مما يعني بالنهاية إيجاد الحدود الزمنية لكل دولة وتصوراتها حول الاتحاد الجمركي العربي.

الفرع الثالث: تطور عدد الاتفاقيات على المستوى الاقليمي وتوزيع الدول في الاتفاقيات الاقليمية

شهدت السنوات الأخيرة تطورا محسوس في التوجه نحو التكتلات الاقليمية. حيث نجد العديد من الدول منخرطة في أكثر من اتفاقية. وسوف نبرز هذه القضايا في التحليل الموالي:

أولا: تطور عدد الاتفاقيات على المستوى الاقليمي

ازداد عدد الاتفاقات الإقليمية التي تتضمن أحكاما بشأن تسهيل التجارة، وخصوصا منذ بدء المفاوضات في هذا المجال ضمن المؤتمر الوزاري بالدوحة للتنمية. في البداية الأحكام الواردة في اتفاقيات التجارة الإقليمية تركز بالأساس على الإجراءات الجمركية. فيما بعد تم تمديدها إلى الشفافية وتبسيط ومواءمة الوثائق التجارية، والتنسيق بين وكالات الحدود، والتنسيق مع مجتمع الأعمال. وقد تطورت الأحكام في القضايا الجمركية أيضا لتغطية مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك إدارة المخاطر، والحق في الطعن في الأحكام، والإفراج عن البضائع، السماح المؤقت.[2]

الشكل رقم(25): تزايد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية المتعلقة بالجمارك وغيرها من تدابير تسهيل التجارة

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015،مرجع سبق ذكره، ص227.

[2] Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement**, Facilitation du commerce dans les accords commerciaux régionaux**, New York et Genève, 2012, p04.

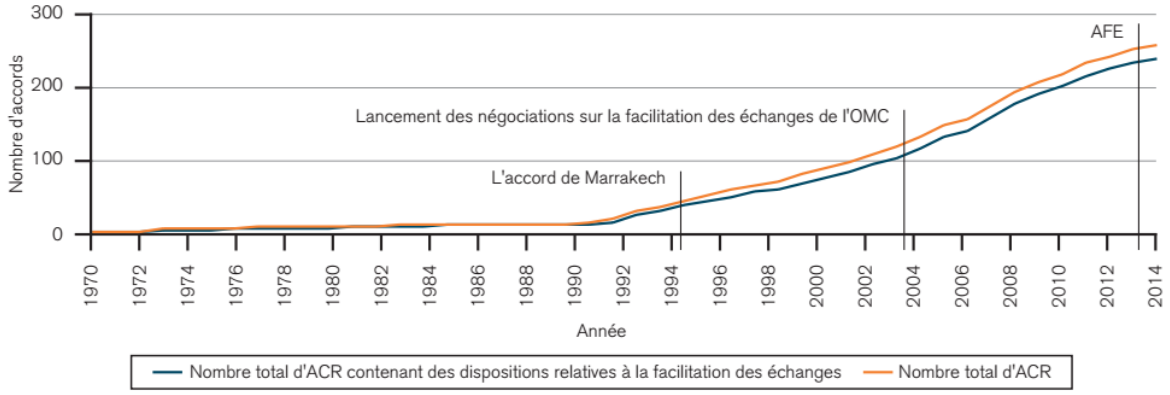

Note: Tendances cumulatives.
Source: Calculs du Secrétariat fondés sur la base de données de l'OMC sur les ACR.

المصدر: أمانة الاونكتاد، بالاستناد الى قاعدة البيانات لمنظمة التجارة العالمية المتعلقة باتفاقيات التجارة الاقليمية.

ثانيا: توزيع الدول حسب الاتفاقيات التجارية الاقليمية:

يمكن أن نوضح توزيع الدول في الاتفاقيات التجارية الاقليمية من خلال الخريطة الموالية التي تعطي صورة جلية عن الاتفاقيات التي شاركت فيها العديد من دول العالم.

الشكل رقم(26): الأطراف المتعاقدة وعدد الاتفاقيات التجارية الاقليمية التي دخلت حيز التنفيذ خلال الفترة 2003- 2013

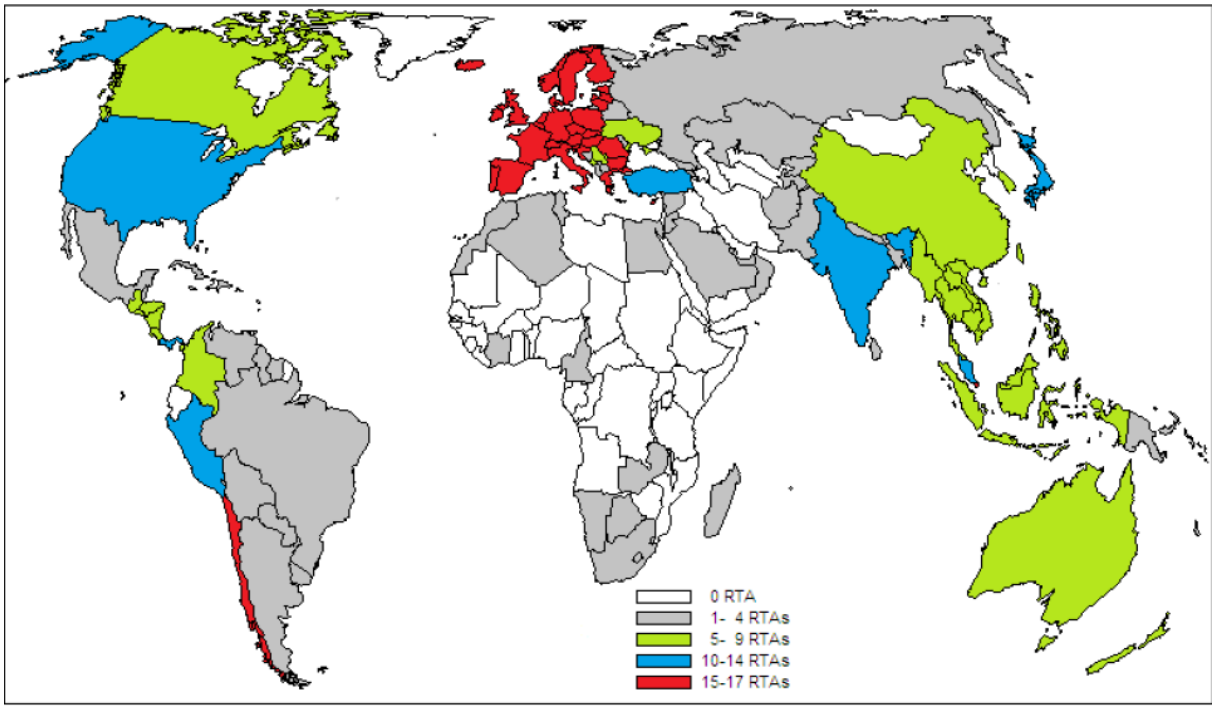

Source: Tadashi Yasui**, La facilitation des échanges dans les accords commerciaux régionaux**, Document de recherche de l'OMD n° 30, 2014, p06.

ثالثا: توزيع الاتفاقيات التجارية حسب الاقاليم

بعدما تناولنا توزيع الدول في الاتفاقيات الاقليمية يمكن الآن أن نبين توزيع هذه الاتفاقيات بحسب الأقاليم أي التي تربط دول الشمال فيما بينها ودول الجنوب فيما بينها وكذا دول شمال جنوب. ولعل الشيء الملاحظ في هذا الشكل ما يلي:

1. عدد الاتفاقيات التجارية بدأ في تزايد مع اقتراب نشأة منظمة التجارة العالمية؛
2. عدد الاتفاقيات التجارية بين دول الشمال تميل إلى الاستقرار؛
3. عدد الاتفاقيات التجارية بين دول الجنوب فيه تزايد كبير يفوق كل الأصناف الأخرى؛
4. عدد الاتفاقيات التجارية بين الشمال والجنوب هو الاخر شهد تطورا ملحوظ.

الشكل رقم(27): يوضح العدد الإجمالي للاتفاقيات: شمال – شمال، شمال – جنوب وجنوب – جنوب المغطية لتسهيل التجارة توزيع الاتفاقيات التجارية حسب الاقاليم

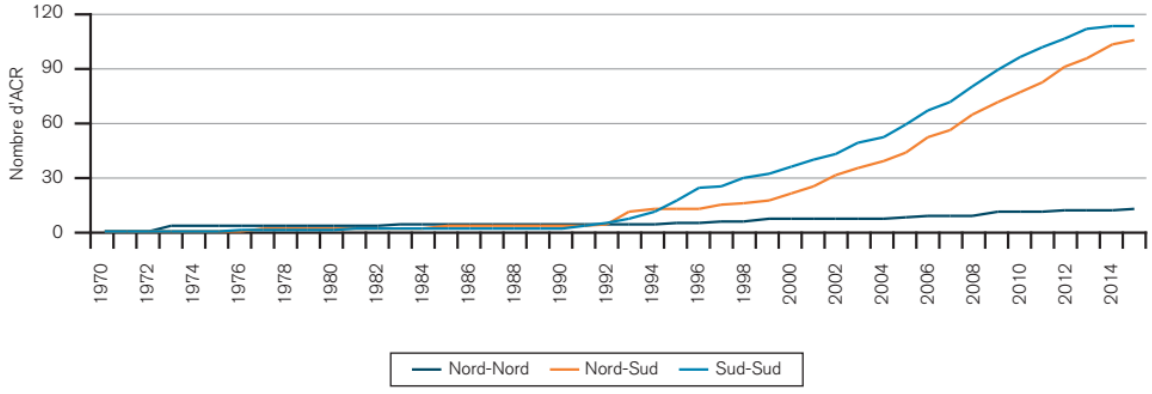

Note: Les chiffres sont cumulatifs. La date de clôture pour ces données est le 8 janvier 2015.

Source: Calculs du Secrétariat fondés sur la base de données de l'OMC sur les ACR

Source: Organisation mondiale du commerce**, Rapport sur le commerce mondial 2015**, Genève, p51.

ويمكن أن نستنتج من التحليل السابق ما يلي:

إن تزايد الاتفاقيات التجارية بين دول الجنوب يدل على أن فيه تجو نحو التكامل الاقليمي كون مستوى الاقتصاديات متقارب وحظوظ النجاح الاقتصادي متوفرة لكيلا الأطراف. وكذلك فيه اقتصاديات جنوبية تمر بمرحلة تطور تريد أن تكتسح الاسواق القريبة منها والسهلة الدخول.

أما زيادة الاتفاقيات بين الشمال والجنوب هو كون رغبة الدول المتقدمة في اكتساح اسواق دول الجنوب نظرا لضعف المنافسة والتطور في هذه الاخيرة.

المبحث الرابع: التكامل الوظيفي بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية

تعد منظمة الجمارك العالمية المنظمة الوحيدة العالمية التي تعمل في مجال الإجراءات الجمركية بغرض تسهيل التجارة بين الدول. ويهدف عمل المنظمة إلى رفع كفاءة عمل الإدارات الجمركية في جميع أنحاء العالم. ومساعدة الإدارات الجمركية في الدور المنوط بها. وفي المؤتمرات الأخيرة لمنظمة التجارة العالمية أصبحت منظمة الجمارك العالمية تساهم فيها. وتساعد على تجسيد توصياتها ميدانيا في إطار التكامل الوظيفي بين المنظمتين. ولإبراز هذا التكامل سوف نتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية

المطلب الثاني: اتفاقيات منظمة الجمارك العالمية ذات العلاقة بتطوير الجمارك وتسهيل التجارة

المطلب الثالث: مجالات التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لترقية تسهيل التجارة على المستوى العالمي

المطلب الأول: مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية

نسلط الضوء في هذا المطلب على منظمة الجمارك العالمية، باعتبارها المنبر الخاص بمعالجة القضايا الجمركية. وكذا دورها البارز في بناء الاتفاقيات العالمية ذات العلاقة بالعمل الجمركي. وهي تسعى إلى جعل النشاط الجمركي موحد بين الإدارات الجمركية على المستوى العالمي. وهذا من منطلق أن الخمة الجمركية لها علاقة مباشرة بالمحيط العالمي.

الفرع الأول: التاريخ، التعريف والرؤية المستقبلية لمنظمة الجمارك العالمية

نسلط الضوء في هذا الفرع الأول على مفهوم منظمة الجمارك العالمية. وكذا المسيرة التي مرت بها إلى حد الآن. مع توضيح الرؤية المستقبلية لها.

أولا: تاريخ منظمة الجمارك العالمية

يعود تاريخ انشاء هذه المنظمة إلى عام 1947، حين تم إنشاء فريق عمل مكون من ثلاثة عشر دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية. والتي نتجت عن توقيع اتفاقية الجات 1947، وقامت هذه اللجنة بصياغة إتفاقية دولية جديدة لإنشاء كيان دولي جديد يقوم بالإشراف على العمل الجمركي تحت مسمى **مجلس التعاون الجمركي**•. وقد تم عرض مسودة هذه الاتفاقية في أكتوبر 1950 أين تم التوقيع عليها في 15 ديسمبر1950، وتم تفعيل الاتفاقية ودخلت حيز التنفيذ في 26 يناير 1953 وعقدت الجلسة الافتتاحية

• The Customs Cooperation Council /Le Conseil de coopération douanière.

بحضور سبعة عشر دولة وهي الدول المؤسسة للمنظمة آنذاك. للإشارة فقط إن إسم منظمة الجمارك العالمية• تم اعتماده بداية سنة 1994 فقط[1].

ويوضح الجدول الموالي المحطات التاريخية التي مرت بها منظمة الجمارك العالمية. وأهم النشاطات التي تخلّلت هذه الفترات التاريخية.

الجدول رقم(20): محطات تاريخية لمنظمة الجمارك العالمية

السنة	النشاط
1947	قامت (13) من الحكومات الممثلة في لجنة التعاون الاقتصادي الأوروبي بإستحداث فرقة عمل، لدراسة إمكانية إنشاء واحد أو أكثر من الاتحادات الجمركية بين الدول الأوروبية، وفقا للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT).
1948	قررت فرقة العمل على إنشاء لجنتين: لجنة الاقتصاد التي كانت مقررة في وقت لاحق أن تلد في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). اللجنة الجمركية هي ممثلة منذ ذلك الحين في مجلس التعاون الجمركي (CCC).
1952	الاتفاقية الرسمية المتعلقة بإنشاء مجلس التعاون الجمركي التي تدخل حيز التنفيذ ابتداء من 4 نوفمبر.
1953	الدورة الافتتاحية لمجلس التعاون الجمركي التي إنعقدت في بروكسل يوم 26 يناير بحضور ممثلين من سبعة عشر بلدا أوروبيا. حاليا يتم الاحتفال بهذا التاريخ سنويا، باعتباره اليوم العالمي للجمارك.
1974	دخلت الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) حيز التنفيذ في 25 سبتمبر.
1980	الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة لمنع والتحقيق وقمع المخالفات الجمركية ((اتفاقية نيروبي) دخلت حيز التنفيذ في 21 ماي.
1988	دخلت اتفاقية النظام المنسق حيز التنفيذ في 1 يناير.
1993	اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية إعلان أروشا للنزاهة الجمركية.
1994	يتبنى مجلس منظمة الجمارك العالمية العنوان الرسمي (منظمة الجمارك العالمية) بدل مجلس التعاون الجمركي، لتعكس على نحو أفضل دورها الجديد كمؤسسة عالمية.
1999	اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة).
2002	تحتفل منظمة الجمارك العالمية بالذكرى الخمسين لتأسيسها، وتم خلالها تكريم جلالة ملك بلجيكا (SM Albert II) برفقة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية.
2003	اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية الاتفاقية الدولية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الجمركية (اتفاقية جوهانسبرغ) في يونيو.

• Organisation mondiale des douanes / World Customs Organization.

[1] محمود محمد ابو العلا، **اليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"**، مرجع سبق ذكره، ص58.

2005	اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية إطار معايير لتأمين وتسهيل التجارة العالمية.
2006	تطلق منظمة الجمارك العالمية برنامج كولومبوس، والمبادرة الجمركية الأكثر أهمية المتمثلة في بناء القدرات، التي تتمثل مهمتها في تشجيع تنفيذ إطار معايير تأمين وتسهيل التجارة العالمية. وكذا دخول اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية حيز التنفيذ.
2007	إصدار 2007 من النظام المنسق يدخل حيز التنفيذ في 1 يناير من السنة المذكورة.
2012	إصدار 2012 من النظام المنسق يدخل حيز التنفيذ في 1 يناير من السنة المذكورة.

Source: http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco/au_history.aspx
Date de consulté: 03/10/2016.

ثانيا: تعريف منظمة الجمارك العالمية ورؤيتها المستقبلية

نوضح تعريف منظمة الجمارك العالمية ورؤيتها كالتالي:

1- تعريف منظمة الجمارك العالمية

هي منظمة حكومية دولية تتعامل مع الحكومات وليس مع الشركات والمؤسسات الخاصة وتهدف بصورة أساسية إلى الوقوف على المشكل التي تواجه الإدارات الجمركية في دول العالم والتي تقف عائقا أمام عمليات تطوير وتحسين نظم تقنية وتشريعات الجمارك المتعلقة بتلك العمليات الجمركية، بما يخدم التجارة الدولية وتشجيع التعاون الدولي بين الحكومات في المجال الجمركي. وهي بمثابة المنتدى الخاص التي تطرح وتعالج فيه القضايا الجمركية[1].

2- الرؤية المستقبلية لمنظمة الجمارك العالمية

تتجسد الرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية في الشعار التالي:

الحدود مفصولة، الجمارك تربط وتقرب

القيادة مع حيوية العصرنة والاتصال في عالم سريع التغير

الفرع الثاني: مهام، أعضاء ومجالات نشاط منظمة الجمارك العالمية

يتناول هذا الفرع كل من المهام المنوطة بمنظمة الجمارك العالمية. وكذا عدد المنتسبين إليها. بالإضافة إلى مجالات نشاطها.

أولا: مهام منظمة الجمارك العالمية

تلعب منظمة الجمارك العالمية دور القائد، من خلال تقديم التوجيه والدعم لإدارات الجمارك بغرض تأمين وتسهيل التجارة المشروعة، لضمان تحصيل الإيرادات، وحماية المجتمع وبناء القدرات.

[1] Pour plus informations consulté le cite official de L' OMD
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco.aspx

ثانيا: أعضاء منظمة الجمارك العالمية

يبلغ عدد أعضاء هذه المنظمة وفقا لآخر التقارير 180، وتعتمد المنظمة العديد من اللغات في عملها، إلا أن اللغتين الرسميتين للعمل هما اللغة الإنجليزية والفرنسية.

ومنذ يناير 2009 يتولى السيد **كونيو ميكوريا** مسؤولية العمل كسكرتير عام للمنظمة خلفا للسيد ميشيل دانيه والذي تولى هذه المهمة لمدة عشر سنوات متصلة.

ثالثا: مجالات نشاط منظمة الجمارك العالمية

تعتبر منظمة الجمارك العالمية صوت مجتمع الجمارك على المستوى الدولي، ويتركز عملها بصفة خاصة في مجالات تنفيذ الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والأدوات التي تنظم عملية تصنيف السلع والبضائع (اتفاقية النظام المنسق) وكذلك عملية التقييم للأغراض الجمركية وقواعد تحديد المنشأ وكافة الإجراءات المتعلقة بتحصيل الإيرادات الجمركية فضلا عن آليات الرقابة والتأمين التي يتم إتباعها لتأمين التبادل التجاري وآليات تسهيل التجارة الدولية، وأنشطة مكافحة التزوير وآليات حماية حقوق الملكية الفكرية. وهذه الآليات والأدوات تشرف وتتحكم على ما يزيد عن 98 بالمائة من التجارة العالمية.

الفرع الثالث: الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية وتحدياتها المستقبلية

يمكن أن نحدد هذه العلاقة من خلال رجوعنا إلى الأهداف الاستراتيجية التي حددتها منظمة الجمارك العالمية لنفسها.

أولا: الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الجمارك العالمية

توجد جملة من الأهداف تسعى منظمة الجمارك إلى تحقيقها. ويمكن أن نوجزها كالتالي:

1- تعزيز أمن وتسهيل التجارة الدولية، بما في ذلك تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية = التنافسية الاقتصادية المتكاملة.

تعمل منظمة الجمارك العالمية مع أعضائها لضمان النمو، من خلال ضمان وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية وأمن وتسهيل التجارة. وهي واحدة من العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول وترتبط ارتباطا وثيقا في جداول الأعمال الوطنية على الرفاهية الاجتماعية، والحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية للدولة ومواطنيها. وكذلك توفر منظمة الجمارك العالمية منتدى لتطوير الأجهزة والأدوات المتعلقة بتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية[1].

[1] Pour plus informations consulté le cite official de L' OMD
http://www.wcoomd.org/en/about-us/what-is-the-wco/goals.aspx

2- تعزيز تحصيل الإيرادات بشكل عادل، بكفاءة وفعّالية = ملف الإيرادات

يعتبر تحصيل الإيرادات أولوية رئيسية لكثير من الحكومات. لاسيما في الاقتصادات التي تمثل الرسوم الجمركية هي جزء هام من عائدات الدولة. وإدارة الجمارك الحديثة يجب أن تطبق الأدوات والآليات – التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية والهيئات الدولية الأخرى – على الدوام من أجل تحقيق زيادة المداخيل بطريقة عادلة كفاءة وفعّالية.

3- حماية المجتمع، الصحة العامة والسلامة = ملف الرقابة ومكافحة التهريب.

تعني فعالية التدابير الجمركية لمراقبة الحدود. وهي عامل رئيسي لضمان حركة السلع والأشخاص ووسائل النقل بشكل يحترم القوانين والأنظمة وضمان لسلامة وأمن المجتمعات، القدرة التنافسية الاقتصادية للدول، نمو التجارة الدولية والتنمية في السوق العالمية.

وستواصل منظمة الجمارك العالمية تطوير والحفاظ على المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بهدف حماية المجتمع. وتبادل المعلومات والاستخبارات في مكافحة الغش الجمركي أمر بالغ الأهمية في سياق سياسة منظمة الجمارك العالمية ضد مكافحة التهريب. تحقيقا لهذه الغاية، تعمل منظمة الجمارك العالمية على ضمان تنسيق وتنفيذ المبادرات والأنشطة التنفيذية في مكافحة التهريب بمساعدة أصحاب المصلحة الرئيسيين.

4- تعزيز بناء القدرات = دليل التنمية التنظيمية

تعمل الإدارات الجمركية الفعّالة وذات الإنتاجية الحاسمة من أجل ضمان الأمن الاقتصادي والاجتماعي للدولة. وتعتبر منظمة الجمارك العالمية المركز العالمي للتمّيز الجمركي، حيث تلعب دورا رائدا في تطوير وتعزيز ودعم تنفيذ المعايير والإجراءات والنظم الجمركية الحديثة.

ويرتبط تطوير أدوات بناء القدرات بثلاثة عوامل بارزة ولازمة لتحقيق التنمية المستدامة والتحديث: الإرادة السياسية، العامل البشري والشراكات[1].

5- تعزيز تبادل المعلومات بين جميع أصحاب المصلحة

تعتبر منظمة الجمارك العالمية منتدى للتعاون الدولي من أجل تعزيز الاتصال، التفاعل والانسجام، من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتحديد الممارسات الموصي بها بين الإدارات الأعضاء، السلطات العامة الأخرى والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى.

6- تعزيز أداء وسمعة الجمارك

[1]Organisation mondiale des douanes, **rapport annuel 2016-2015**, Bruxelles, 2016, p13.

تعتبر منظمة الجمارك العالمية بمثابة المجتمع الجمركي الدولي الذي يعمل لتعزيز مصالحه، من خلال الأدوار والمساهمات الاستراتيجية الرامية للتعاون والتواصل والشراكة مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والجهات المانحة والقطاع الصناعي والقطاع الخاص.

7- إجراء البحوث والتحليل

تجري منظمة الجمارك العالمية البحث والتحليل على مجموعة واسعة من القضايا الجمركية والقضايا المتعلقة بالتجارة الدولية من خلال وسائل مختلفة، لتعزيز ثقافة الإحتراف القائم على المعرفة، لصالح أعضاء منظمة الجمارك العالمية وأصحاب المصلحة الخارجية.

ثانيا: كلمة الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية بشأن تسهيل التجارة

إن منظمة الجمارك العالمية ترحب باتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن تيسير التجارة (AFE) الذي أعتمد في المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية التاسع في بالي (أندونيسيا)، خلال الفترة 3 إلى 7 ديسمبر 2013. يعتبر هذا الاتفاق خطوة هامة لمنظمة التجارة العالمية والتجارة العالمية.
يقدم إتفاق تسهيل التجارة المنبثق عن حزمة بالي فرصا كبيرة. ومن شأن هذه التدابير تعزيز الرخاء عن طريق خفض تكاليف وعبء المعاملات الإدارية والصفقات التجارية. وهذا يعني أن البلدان النامية تتمكن من توفير نحو 325 مليار دولار أمريكي سنويا، وكذا تسريع إندماجها في سلاسل القيمة العالمية. أما الدول المتقدمة تستفيد أيضا من انخفاض بنسبة 10 بالمائة في تكاليف التجارة، وزيادة في تسهيل حركة التجارة للمتعاملين الاقتصاديين. الفوائد الجديدة التي يمكن أن توفرها التسهيلات التجارية هي كبيرة، خاصة بالنسبة للبلدان التي لم تنفذ مبادئ تسهيل التجارة.

ثالثا: تحديات دور منظمة الجمارك العالمية المستقبلي

توجد العديد من التحديات التي تواجه منظمة الجمارك العالمية وكذا بقية الإدارات الجمركية على المستوى العالمي وهو ما يحتم ضرورة التفكير في إيجاد الية تمكن من المساهمة بالاقتصاد العالمي بشكل ايجابي[1]:

1- من الناحية الاجتماعية:

بحلول عام 2020، فإن عدد سكان العالم قد يزيد من 6.5 بليون الى 7.5 بليون. بالإضافة إلى ذلك، تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات وزيادتها على المستوى العالمي عبر شبكة عالمية عابرة كل

[1] The WCO in the 21st Century - Inventing our Future, Vincent Van Quicken borne, Minister for Enterprises and Simplification in Belgium, at the opening of the World Customs Forum on the WCO in the 21st Century, Brussels, 27 - 28 March 2008.
Consulté le site 29042016 : http://www.wcoomd.org/en/media/newsroom/2008/april/the-wco-in-the-21st-century-inventing-our-future.aspx

الحدود. أما عمل الأسواق المالية فهو أصبح سوق مالي عالمي واحد. وكذا نفس الكلام بالنسبة لسوق العمل العالمي بسبب الاستعانة بمصادر خارجية الأنشطة الاقتصادية والهجرة. ومن هنا تغير مفهوم "الحدود الوطنية للدول".

2- من الناحية الأمنية:

في عالم بلا حدود زادت المخاطر الأمنية وزاد مستوى التجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة العابرة للقارات. وعلاوة على ذلك يمكن أن تنتشر الأمراض بسهولة أكثر من منطقة إلى أخرى.

3- من الناحية الاقتصادية:

يوجد انتشار كبير لاتفاقيات التجارة الحرة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية (WTO). ونتيجة لذلك وبسبب العولمة، الاقتصاد العالمي يزداد بين 5-7 بالمائة كل عام.

إذن كل هذه الأشياء تساعد على تنامي التجارة الدولية التي بدورها صاحبها تطور في الخدمات الإمداد والتي من بينها الخدمات الجمركية.

رابعا: التحدي المشترك الذي يواجه منظمة الجمارك العالمية والسلطات الجمركية وسبل التغلب عليه

1- التحدي المشترك الذي يواجه منظمة الجمارك العالمية والسلطات الجمركية

من ناحية، توجد عند الحكومات رؤية جديدة لدور الجمارك في تسهيل التجارة وهو شرط مهم جدا لنمُو الاقتصاد العالمي. من ناحية أخرى، أصبحت قضية الأمن محل اهتمام الجمارك. ولا ينبغي أن يكون الدور الجديد للسلطات الجمركية فيما يتعلق بالأمن على حساب دور الجمارك في تسهيل حرية حركة السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال. الحل هو "**الإدارة المتكاملة لسلسلة التوريد العالمية**".

في هذا المجال الجديد للعمل الجمركي، ينبغي للجمارك تطوير علاقات مع سلطات الجمارك في الدول الأخرى. وكذا السلطات العامة الأخرى، حيث نجد أن منظمة الجمارك العالمية وضعت العديد من الاتفاقيات الدولية من أجل تعزيز التعاون بين السلطات الجمركية وبين السلطات الجمركية والتجارة. مثل اتفاقية كيوتو المعدلة واتفاقية جوهانسبرغ.

وأخيرا، فإن الاتجاه نحو المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة ينطوي أيضا على التحديات التي تواجه التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية. حيث يكمن التحدي الرئيسي في التداخل بين مختلف الهيئات الدولية المعنية بتسهيل التجارة.

باختصار: التحدي الكبير أمام السلطات الجمركية ومنظمة الجمارك العالمية هو إيجاد توازن جديد بين المزيد من التسهيلات التجارية والمزيد من الضوابط الأمنية في بيئة اقتصادية ولوجستية أكثر تعقيدا[1].

[1] idem

2- كيفية تحويل هذا التحدي إلى فرصة للجمارك في جميع أنحاء العالم

يكون ذلك من خلال:

أ- التصدي بفعّالية لتحديات الأمن وتسهيل التجارة. يجب أن يتغير دور الجمارك من المحلية إلى العالمية؛

ب- ضرورة اقامة علاقة شراكة مع المجتمع التجاري؛

ت- التوجه نحو تطبيق التكنولوجيا لتحسين الخدمات الجمركية والتي تساعد على الاندماج بشكل إيجابي في سلسلة الإمداد العالمية.

3- الدور الجديد لمنظمة الجمارك العالمية

يكون مستقبل منظمة الجمارك العالمية (WCO) كمركز عالمي للجمارك لتبادل المعلومات الجمركية، معتمد في الدور الجديد على الشفافية والجمارك الإلكترونية والتكامل والأمن في سلسلة الإمداد الدولية، مثل نموذج سويفت للمعاملات بين جميع المصارف في جميع أنحاء العالم[1].

المطلب الثاني: اتفاقيات منظمة الجمارك العالمية ذات العلاقة بتطوير الجمارك وتسهيل التجارة

منذ تاريخ انشاء مجلس التعاون الجمركي في خمسينات القرن الماضي. وهو يقدم مجموعة من الاتفاقيات ذات البعد الجمركي. حيث كان في البداية تركيزه على كيفية بعث مجموعة من الاتفاقيات التي تساعد على تطوير العمل الجمركي. أما في القرن الواحد والعشرين. ونظرا لوجود عدم استقرار أمني تم ادماج الإدارة الجمركية في دعم الاستقرار الأمني.

الفرع الأول: الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية واتفاقية النظام المنسق

نتناول في هذا الفرع اتفاقيتين في غاية الأهمية للعمل الجمركية كونها تساهم في توحيد وتنسيق العمل الجمركي بين الدول.

أولا: الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (كيوتو المعدلة)

1- نشأة الاتفاقية

دخلت الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو) حيز التنفيذ في عام 1974. وقد تم تنقيح الاتفاقية لتلبي الاحتياجات الحكومية والتجارية الدولية الحالية. في يونيو 1999 اعتمد مجلس منظمة الجمارك العالمية اتفاقية كيوتو المعدلة كأساس لإجراءات الجمارك الحديثة والفعّالة في القرن ال21. متى سيتم تنفيذها على نطاق واسع، وسوف توفر التجارة الدولية مع القدرة على التنبؤ والكفاءة التي تطلبها التجارة الحديثة.

[1] idem

تم اعتماد هذه الاتفاقية عام 1974 ثم خضعت لعمليات تنقيح وتعديل جوهري في كافة المعايير وحتى دخلت حيز التنفيذ في صورتها النهائية عام 2006 بعد بلوغ عدد الدول المنظمة اليها 40 دولة مثلما تم الاتفاق عليه عند اعتماد هذه النسخة المعدلة من الاتفاقية عام 1999[1].

بالنسبة للجزائر صادقت على النص الأول لإتفاقية كيوتو الصادر في 1974 في سنة 1976[2]. أما اتفاقية كيوتو المعدلة صادقت عليها الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 2000[3].

2- المحاور الكبرى للاتفاقية

وتدور محاور الاتفاقية الرئيسية حول عدد من المبادئ الهامة التي تحكم العمل الجمركي بصورة رئيسية[4]:

أ- الشفافية والقدرة على التنبؤ بنتائج الضوابط الجمركية المعمول بها؛

ب- توحيد وتبسيط الإجراءات المطلوبة للإفراج عن البضائع وتخفيض عدد المستندات الداعمة للإقرار الجمركي؛

ت- تبسيط الإجراءات بالنسبة للأشخاص المصرح لهم بالتخليص على البضائع؛

ث- الاستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الإجراءات الجمركية؛

ج- العمل بالحد الأدنى من الآليات الرقابية الجمركية اللازمة لضمان إمتثال المتعاملين للأنظمة الجمركية المطبقة عليهم؛

ح- استخدام إدارة المخاطر وإجراءات المراجعة المحاسبية اللاحقة؛

خ- التنسيق التام والكامل مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير ؛

د- إقامة علاقة شراكة مع المجتمع التجاري.

ومن الواضح أن هذا الاتفاق بما يتضمنه من أحكام يروج لتسهيل التجارة ويضع ضوابط فعّالة من خلال الأحكام القانونية والتشريعات الجمركية لتطبيق إجراءات بسيطة لكنها فعّالة بالإضافة إلى أنه يحتوي على قواعد وآليات عمل جمركية جديدة لتطبيقها.

---

[1] Conseil de Coopération douanière (Organisation Mondiale des Douanes), **la convention internationale pour la simplification et l'harmonisation des regimes douaniers** (amendée), Bruxelles, 1999. La Convention de Kyoto révisée est entrée en vigueur le 3 février 2006.

[2]Journal Officiel (16 avril1976), **Ordonnance n 76-26 du 25 mars 1976 portant ratification de la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers, ainsi que ses annexes E3, E4 et E5.**

[3]Journal Officiel (7 janvier 2001), Décret présidentiel n 2000- 447 du 23 décembre 2000 portant ratification, avec réserve, **du protocole d'amendement à la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers.**

[4]Organisation Mondiale des Douanes, consulté le site 26-04-2016 :
http://www.wcoomd.org/fr/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv.aspx

3- فوائد تطبيق اتفاقية كيوتو

ينتج عن التطبيق الشامل لاتفاقية كيوتو جملة من الفوائد سواء بالنسبة للإدارة الجمركية أو الاقتصاد الوطني وكذا سلسلة الامداد الدولية ويمكن أن نرتب هذه الأهداف كالتالي[1]:

أ- بالنسبة للاقتصاد الوطني

1. تقليل تكاليف التخليص وتجنب التأخير في إجراءات التخليص؛
2. زيادة التنافسية الاقتصادية؛
3. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشجيع التنمية الصناعية؛
4. تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
5. تكاليف أقل على المستهلكين؛
6. زيادة الإيرادات الوطنية.

ب- بالنسبة لعصرنة العمليات الجمركية

1. تعزيز الرقابة الجمركية؛
2. زيادة إجراءات تسهيل التجارة؛
3. التوظيف الكفؤ والفعال للموارد الجمركية؛
4. تعزيز النزاهة؛
5. إيجاد التوازن بين أمن سلسلة التجارة وتسهيلها.

ج- بالنسبة لسلسلة الإمداد في التجارة الدولية

1. إجراءات تخليص جمركي سريعة وكفؤة ويمكن التنبؤ بها؛
2. إجراءات جمركية شفافة؛
3. إجراءات تظلم واضحة وشفافة؛
4. مزايا تسهيل أكثر للمجتمع التجاري الملتزم؛
5. تكاليف أقل لأداء الأعمال؛
6. تعزيز التنافسية؛
7. استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ثانيا: الاتفاقية الدولية للنظام المنسق

نتناول هذه الاتفاقية وفق النقاط التالية:

[1] محمد فايز عبيدات، **اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ودورها في عصرنة وتطوير العمل الجمركي**، أبحاث الندوة الدولية حول: دور عصرنة الإدارة الجمركية في مواجهة التحديات الاقتصادية يومي 26-2015/01/27 ، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، ص79.

1- مفهوم الاتفاقية الدولية للنظام المنسق

تم اعتمادها وتوقيعها في 1983 ثم دخلت حيز التنفيذ في 1988. وهذا النظام يستخدم كأساس للتوحيد والتنسيق لكافة التعريفات الجمركية للبضائع محل التبادل التجاري الدولي وأيضا لأغراض إعداد إحصاءات التجارة الدولية.

يتضمن هذا النظام المنسق حوالي 5000 مجموعة سلعية تم تحديدها بالترميز الرقمي بواقع ستة ارقام لكل بند رئيسي ومرتبة في الهيكل القانوني والمنطقي مع قواعد واضحة المعالم للتصنيف الموحد، كما تستخدم لأغراض أخرى كثيرة تتعلق بالسياسات التجارية، وقواعد المنشأ ومراقبة السلع الخاضعة للرقابة والضرائب ....الخ[1].

بالنسبة للجزائر صادقت على هذه الاتفاقية بتاريخ 27 أفريل 1991[2].

الفرع الثاني: الاتفاقية بشأن القبول المؤقت للبضائع وإعلان أروشا

نتناول بالتحليل كل من اتفاقية القبول المؤقت. وكذا إلان أروشا للنزاهة الجمركية. بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على إعلان أروشا. ويكون ذلك كالتالي:

أولا: الاتفاقية بشأن القبول المؤقت للبضائع

تعتبر من بين الاتفاقيات الهامة ويمكن أن نتناول فيها ما يلي:

1- مفهوم الاتفاقية

هذه الاتفاقية تتيح حرية الحركة للبضائع عبر الحدود من خلال نظام السماح المؤقت والأنظمة المشابهة من إقليم جمركي لآخر مع الإعفاء من الرسوم الجمركية وفقا للشروط والأحكام التي تتضمنها الاتفاقية.

بالنسبة للجزائر صادقت على الاتفاقية بتاريخ 12 جانفي 1998[3].

2- تعريف الادخال المؤقت:

يقصد بعبارة الادخال المؤقت الاجراء الجمركي الذي يمكن بموجبه ادخال بعض البضائع (بما فيها وسائل النقل) في منطقة جمركية وتعفى اعفاء مشروطا من دفع رسوم وضرائب الاستيراد المفروضة عليها وبدون تطبيق قيود أو حظر الاستيراد ذات الطبيعة الاقتصادية، إذ أنه تستورد تلك البضائع (بما

[1] مجلس التعاون الجمركي، **الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع**، بروكسل 1983، ص01.

[2] Journal Officiel (1mai 1991), **Loi n 91-09 du 27 avril 1991 portant approbation de la convention internationale sur le système harmonisé de désignation et de codification des marchandises.**

[3] Journal Officiel (14 janvier 1998), Décret présidentiel n 98-03 du 12 janvier 1998 portant ratification de **la convention relative à l'admission temporaire**.

فيها وسائل النقل) لغرض معين بشرط إعادة تصديرها خلال فترة معينة وبدون أن يطرأ عليها أي تعديل عدا الاستهلاك العادي الناتج عن الاستعمال [1].

3- تعريف دفتر الادخال المؤقت:

هو المستند الجمركي الدولي الذي يعتبر وسيلة لتعريف البضائع (بما فيها وسائل النقل) ودلالة على ضمان رسوم وضرائب الاستيراد.

ثانيا: إعلان أروشا (بيان مجلس التعاون الجمركي حول الإدارة الرشيدة والنزاهة في الجمارك)

جاء هذا الاعلان ليبين جملة من المعايير الواجب توفرها في الادارة الجمركية لترسيخ مبادئ النزاهة والسلوك الحسن عند موظفي الجمارك.

1- تعريف إعلان أروشا

هو الإعلان الذي يعتبر بمثابة صك تفعيل النزاهة في العمل الجمركي. وفي البيئة الجمركية والذي تم اعتماده عام 1993 ثم خضع لبعض التعديلات حتى تم اعتماده في بلدة أروشا بتنزانيا 2003، ولذلك تم تسميته بإعلان أروشا. وهذا الإعلان غير ملزم ولكنه يتضمن عدد من المبادئ الأساسية لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد بكل صوره داخل الإدارات الجمركية. كون أن الفساد يمكن أن يتسبب في:

أ- نقص في الأمن الوطني وحماية المجتمع؛

ب- تسرب الايرادات ونقص التحصيل؛

ت- نقص الاستثمار الأجنبي

ث- زيادة التكاليف التي يتحملها المجتمع في النهاية؛

ج- الابقاء على الحواجز في سبيل التجارة الدولية والنمو الاقتصادي؛

ح- انخفاض ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة؛

خ- انخفاض في مستوى الثقة والتعاون بين مصالح الجمارك والجهات الحكومية الاخرى؛

د- نقص في مستوى الالتزام الطوعي بأنظمة ولوائح الجمارك؛

ذ- تدني في معنويات الموظفين و" روح العمل الجماعي".

2- العوامل الرئيسية المكونة للبرنامج الوطني للنزاهة في الجمارك:

تلك المبادئ التي تنادي منظمة الجمارك العالمية كافة الإدارات الجمركية للأخذ بها والعمل بها وهي:[2]

[1] The Customs Co-operation Council, **convention on temporary admission**, Istanbul, 26 June 1990.

[2] Conseil De Coopération Douanière, **la bonne gouvernance et l'éthique en matière douanière (déclaration d'Arusha révisée)**, Faite à Arusha, Tanzanie, le 7 juillet 1993 (81ème/82ème sessions du Conseil) et révisée en juin 2003 (101ème/102ème sessions du Conseil).

أ- القيادة والالتزام: تقع مسؤولية منع الفساد في الادارة الجمركية على عاتق المدير العام للجمارك وفريق الادارة التنفيذية. بحيث ينبغي أن يكون المسؤول الأول في الإدارة الجمركية أُسوة لغيره من العاملين في حسن السلوك والانضباط.

ب- الإطار التنظيمي: يعتبر وضوح القوانين والإجراءات الجمركية أهم داعم للقضاء على الروتين الاداري. كما ينبغي تقليل الاستثناءات في الرسوم الجمركية. بحيث تتوافق في الأخير مع متطلبات اتفاقية كيوتو.

ج- الوضوح: يحق للمتعاملين مع الإدارة الجمركية معرفة سير الإجراءات الجمركية. وآلية الطعن والاستئناف، بحيث تكون الأمور شفافة وتأخذ نمط المصداقية.

د- الحاسب الآلي: يشجع بيان أروشا على ضرورة التوجه نحو تطبيق التقنيات الرقمية في الإدارة الجمركية. لكي تقل مدة معالجة الملفات. ومن ثمة سرعة الإفراج عن الشحنات السلعية.

هـ- الاصلاح والتحديث: يعتبر التوجه نحو الاصلاح والتحديث المستمر للعمليات الجمركية أهم آلية يمكن من خلالها محاربة ظاهرة الفساد في الإدارة الجمركية.

و- التدقيق والتحقيق: ينبغي تطبيق برامج المراجعة الداخلية. وأنظمة التدقيق الداخلي والخارجي والتحقيق والمحاكمة. بحيث ينبغي أن تقوم تلك الأنظمة على توازن معقول بين الاستراتيجيات الايجابية للتشجيع على مستويات عالية من النزاهة. وبين استراتيجيات القمع المعدة لتحديد حالات حدوث الفساد والتحقيق فيها بشكل فوري. وحماية مصادر المعلومة وتطوير عمليات الاستعلام الجمركي.

ز- نظام مراقبة السلوك: يرتكز برنامج فعّال للنزاهة على إعداد نظام شامل لمراقبة السلوك الخاص بموظفي الجمارك خال من الغموض.

ح- إدارة الموارد البشرية: يعتبر تنفيذ سياسات متقنة لإدارة الموارد البشرية دور فعّال في محاربة الفساد في الجمارك. ومن بين المرتكزات الأساسية لإدارة موارد بشرية فعّالة لمحاربة الفساد ما يلي:

1. دفع ما يكفي من الرواتب والمكافآت. وتوفير الظروف الجيّدة لموظفي الجمارك لأداء مهامهم؛
2. تعيين وإبقاء موظفين حافظوا أو من المتوقع أنهم سيحافظون على مستويات عالية من النزاهة؛
3. التأكد من خُلُو إجراءات الاختيار والترقية من التحيّز والمحسوبية. ومن كونها مبنية على مبدأ الاستحقاق؛

4. توفير تدريب وتطوير مهني كافيين لموظفي الجمارك بعد توظيفهم. وخلال فترات عملهم لتعزيز المحافظة على مستويات أخلاقية ومهنية عالية؛
5. تطبيق أنظمة مناسبة لتقييم وإدارة الأداء والتي من شأنها تعزيز الممارسات الجيّدة وتقوية المستويات العالية من النزاهة المهنية.

ط- المعنويات والثقافة المؤسسية: هناك علاقة عكسية بين تدني روح المسؤولية وزيادة مستوى الفساد.

ي- العلاقة مع القطاع الخاص: يعتبر تعزيز العلاقة مع المتعاملين وتقديم لهم التسهيلات اللازمة ضرورة ملحة. من أجل بناء شراكة حقيقية بين إدارة الجمارك والقطاع الخاص.

3- دليل تنمية النزاهة المعدل

يعتبر من أحدث الدراسات التي تناولت موضوع تنمية الموارد البشرية في الإدارة الجمركية. وهو جاء كدعامة أساسية لتنمية المهارات البشرية في الإدارة الجمركية.

أ- مفهوم دليل تنمية النزاهة

يوفر هذا الدليل إطار علمي لدراسة إدارة النزاهة. والممارسات التنفيذية واستراتيجيات النزاهة المعمول بها حاليا وتحديد الفرص اللازمة لمزيد من التحسين والتطوير. ويحتوي الدليل أيضا والذي ينبثق من اعلان أروشا المعدل وصف مفصل لكل من العناصر الواردة في الإعلان. ويتم استخدام الدليل عادة لتنفيذ عملية التقييم الذاتي سواء من خلال ورش عمل تطوير النزاهة أو أي نوع آخر من المبادرات.
عند تصميم ومراجعة هذا الدليل تم الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاديات في مراحل مختلفة من التنمية. لذا كان من الضروري إيجاد توازن عند إنشاء نموذج تنمية النزاهة، لكي يكون مناسبا لجميع الدول الأعضاء في منظمة الجمارك العالمية ومراعيا لكافة المراحل الاقتصادية المختلفة.
بالإضافة إلى ذلك، عند الشروع في مبادرات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، لا بد أن يتم مسبقا تواجد شرط أساسي هو الإرادة السياسية الراغبة في تأمين الدعم الفعّال في تحديد وتعزيز أهداف تلك السياسة المطروحة (النزاهة). لذا يقترح أن يشارك في الحوار أعلى المستويات الإدارية في الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة المعنية بأمور النزاهة ومكافحة الفساد[1].

ب- خطوات تنمية النزاهة

تتكون من أربعة خطوات يمكن أن نوجزها كالتالي:

1- التشخيص والتقييم الذاتي:

[1]World Customs Organization**, Revised Integrity Development Guide**, Brussels, 2012, p05.

يتعين على أي مشروع لتنمية النزاهة أن يبدأ بدراسة تشخيصية تبدأ من جمع معلومات لمعرفة التحديات الحالية التي تواجهها الادارة فيما يتعلق بموضوع النزاهة ويحدد التشخيص مستوى ومدى الالتزام المؤسسي وكذلك الاجراءات الحالية والمبادرات التي تطبقها الادارة في هذا الشأن.

2- تحليل المشاكل واقتراح الحلول وصياغتها:

يتم تحليل العناصر المحددة من المرحلة الأولى لكي يتم فهم وتحديد مدى تأثير تلك العناصر واقتراح ووضع حلول تصمم خصيصا لها. تلك الحلول والمخرجات الاخرى سوف تؤسس بعد ذلك خطة عمل مشروع تنمية النزاهة والتي ستضم الاهداف والانشطة والاطراف المسؤولة والاطر الزمنية ومؤشرات الأداء ويمكن استدعاء خبير من منظمة الجمارك العالمية لتقديم النصح فيما يتعلق بكيفية وضع خطة عمل.

3- التنفيذ:

تعتبر هذه المرحلة الاكثر أهمية ودقة في المشروع لأن الادارة تصبح مسؤولة عن تنفيذ كل الانشطة الواردة في الخطة وفقا للجدول الزمني الموضوع لها لتنفيذ المشروع وتبقى منظمة الجمارك العالمية على استعداد لتقديم المساعدة لأي ادارة جمركية ترغب في ذلك.

4- التقييم والمتابعة:

يتم في هذه الخطوة التأكد من أن الخطة تطبق وفقا للعناصر والمعالم الموضوعة لها مسبقا ولتحقيق النتائج المرجوة حيث يتم متابعة الخطة بدقة واقتراح أي تعديلات، اذا لزم الامر. أما فيما يخص التقييم فيتم خلاله تقييم المخرجات ونتائج المشروع باستخدام مؤشرات أداء معينة مثل عدد دعاوى الفساد وعدد عمليات الضبط والادانة في وقائع فساد ومستوى وعي العاملين والمتعاملين قبل وبعد تنفيذ خطة عمل مشروع النزاهة. ويمكن أن نلخص هذه الخطوات في الشكل التالي.

الشكل رقم(28): يوضح مكونات دائرة تنمية النزاهة في الجمارك

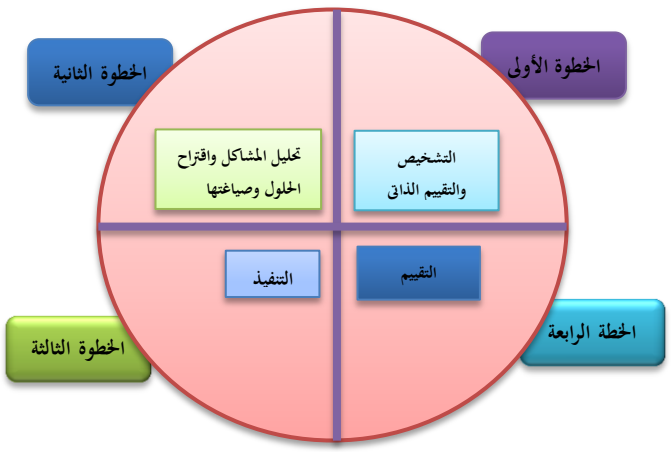

Source; World Customs Organization**, Revised Integrity Development Guide**, Brussels, 2012, p07.

الفرع الثالث: الاتفاقيتين الدوليتين المتعلقتين بالمساعدة الادارية المتبادلة في العمل الجمركي

يركز هذا الفرع على دراسة وتحليل دور الاتفاقيات المتعلقة بالمساعدة الادارية المتبادلة بين الإدارات الجمركية على المستوى العالمي. وهذا لتفعيل نشاط الاستعلام الجمركي. ومحاربة كل أشكال الجريمة العابرة للحدود.

أولا: الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الادارية المتبادلة لمنع وتقصي وقمع المخالفات الجمركية (اتفاقية نيروبي)

نتناول في هذه الاتفاقية العناصر الأساسية التالية

1- مفهوم الاتفاقية

تؤدي المخالفات لنظام الجمارك الى الحاق الضرر بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والمالية للدول فضلا عن المصالح المشروعة للتجارة. وبغرض التصدي لهذه الظواهر غير المشروعة من خلال زيادة كفاءة وفعالية العمل الجمركي من خلال التعاون المتبادل بين المصالح الجمركية بين الدول. وأن هذا التعاون يعتبر أحد أهداف الاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس التعاون الجمركي. جاءت هذه الاتفاقية بتاريخ 09 يونيو 1977 بنيروبي[1].

بالنسبة للجزائر صادقت على هذه الاتفاقية بتاريخ 19 افريل 1988 [2].

2- مجالات المساعدة المتبادلة وفق الاتفاقية:

شملت الاتفاقية مجموعة من المجالات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية[3]:

أ- المساعدة المقدمة من قبل إحدى المصالح الجمركية بمبادرة منها؛

ب- المساعدة عند الطلب في احتساب رسوم وضرائب الاستيراد والتصدير؛

ت- المساعدة عند الطلب في اجراءات الرقابة؛

ث- المساعدة عند الطلب في اجراءات الملاحظة؛

ج- إجراء التحريات والاشعار بالنيابة عن طرف متعاقد آخر عند الطلب؛

ح- مثول موظفي الجمارك أمام المحاكم بالخارج؛

خ- تواجد موظفي الجمارك من طرف متعاقد بأراضي طرف متعاقد آخر؛

د- المشاركة في التحقيقات بالخارج؛

---

[1]Customs Cooperation Council, **International Convention on Mutual Administrative Assistance for the Prevention, Investigation and Repression of Customs Offences**, Nairobi Convention, 1977, p02.

[2] Journal Officiel (20 avril 1988), Décret n 88-88 du 19 avril 1988 portant adhésion à **la convention internationale mutuelle administrative en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières, amendée et aux annexes 1,2,3,et4**.

[3] Ibid, p10.

ذ- تجميع المعلومات وايداعها لدى جهة موحدة؛

ر- المساعدة في مكافحة تهريب العقاقير المخدرة والمواد النفيسة؛

ز- المساعدة في مكافحة تهريب التحف الفنية والقطع الاثرية وغيرها من المقتنيات الثقافية.

ثانيا: الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الادارية المتبادلة في المسائل الجمركية

نتناول في هذا الاتفاقية كل من مفهومها. وكذا مجالات المساعدة التي تتضمنها. ويكون ذلك على النحو التالي:

1- مفهوم الإتفاقية

إن الأطراف المتعاقدة على هذه الإتفاقية المبرمة بتاريخ 27 يونيو 2003 (اتفاقية جوهانسبورغ). وإدراكا منها بأهمية التعاون الجمركي بين الدول المبني على أساس الثقة المتبادلة. الذي يساعد على الاحتساب الدقيق للرسوم الجمركية وضمان التطبيق السليم من قبل مصالح الجمارك لإجراءات المنع والتقييد وتدابير الرقابة فيما يتعلق ببضائع خاصة. كون أن المخالفات الجمركية تضر بالمصالح الاقتصادية للبلدان. خاصة في ظل التزايد المستمر للجريمة العابرة للحدود. واشكالية أمن سلسلة الامداد للتجارة العالمية. وضرورة تحقيق التوازن بين الالتزام والتسهيل لضمان الحركة الحرة للتجارة المشروعة. والوفاء بمتطلبات الحكومات لحماية المجتمع والايرادات. حيث لا يتجسد هذا الامر إلا من خلال التبادل الدولي للمعلومات الذي يعتبر من المكونات الاساسية لإدارة المخاطر الفعّالة. ومن ثم ينبغي أن يتم ذلك التبادل للمعلومات على أساس أحكام قانونية واضحة. مع الأخذ في الاعتبار الاتفاقية الدولية الخاصة بالمساعدة الادارية المتبادلة لمنع وتقصي وقمع المخالفات الجمركية[1].

2- مجالات المساعدة المتبادلة وفق الاتفاقية:

شملت مجالات التعاون ما يلي[2]:

أ- إجراءات المساعدة العامة (إبلاغ الطلبات والمساعدة التلقائية)؛

ب- تبادل المعلومات(معلومات لازمة لتطبيق وتنفيذ نظام الجمارك، معلومات متعلقة بالمخالفات الجمركية، معلومات متعلقة بتقدير الرسوم، أنواع خاصة من المعلومات، التبادل الالي للبيانات والتبادل المسبق للمعلومات)؛

ت- أنواع خاصة للمساعدة (الرقابة، التسليم المراقب، الاشعار، تحصيل المطالبات الجمركية، الخبراء والشهود، تواجد الموظفين في اقليم طرف متعاقد آخر، تواجد موظفي الادارة الطالبة بناء على دعوة من الادارة المطلوب منها والترتيبات الخاصة بالموظفين الزائرين)؛

[1] World Customs Organization, **International Convention On Mutual Administrative Assistance In Customs Matters (Johannesburg convention)**, Brussels, 27 June, 2003, p08.

[2] Ibid, p19.

ث- التعاون عبر الحدود (ملاحقة مستمرة، مراقبة عبر الحدود، التحقيقات السرية وفرق الرقابة والتحقيق المشترك)؛

ج- استخدام المعلومات، سريتها وحمايتها؛

ح- الحفظ المركزي للمعلومات؛

خ- أمن نظام المعلومات الالي المركزي؛

د- حماية المعلومات في نظام المعلومات الآلي المركزي؛

ذ- الاستثناءات والتحفظات والتكاليف.

الفرع الثالث: الاتفاقية الجمركية حول الحاويات ومعايير أمن وتسهيل التجارة

يعتبر نظام التحوية على مستوى الموانئ البحرية نشاط في غاية الاهمية ووتيرته متزايدة بشكل ملفت للانتباه وهذا نتاج زيادة تدفق التجارة بين الدول. ومن أجل ضمان السلامة الامنية ومحابة كل أشكال التهريب كان من الضروري وضع اطار قانوني في شكل اتفاقية دولية تحدد معايير نشاط الحاويات.

أولا: الاتفاقية الجمركية حول الحاويات

نتناول فيها ما يلي:

1- مفهوم الاتفاقية

تم إبرام هذه الاتفاقية في جنيف بتاريخ 02 ديسمبر 1972 برعاية الأمم المتحدة / منظمة الملاحة الدولية ودخلت حيز التنفيذ في 06 ديسمبر1975. بغرض تطوير وتسهيل النقل الدولي بالحاويات. إن هذه الاتفاقية بعد دخولها حيز التنفيذ تنهي العمل بالاتفاقية الجمركية حول الحاويات والمفتوحة للتوقيع عليها في جنيف بتاريخ 18 ماي 1956 وتحل محلها فيما بين الأطراف المتعاقدة لهذه الاتفاقية. ويجوز لأي طرف متعاقد أن يقترح تعديلا أو أكثر على هذه الاتفاقية. ويبلغ نص أي تعديل مقترح لمنظمة الجمارك العالمية التي ستبلغه إلى كافة الاطراف المتعاقدة. ويتم اشعار الدول المتعاقدة وإن لم يتم أي اعتراض خلال فترة إثني عشر شهرا يصبح مقبول. ويجوز لأي طرف متعاقد في هذه الاتفاقية الانسحاب. كما أن هذه الاتفاقية لا تبقى سارية المفعول إذا أصبح عدد الاطراف المتعاقدة أقل من خمسة (05) خلال أي فترة 12 شهرا متواصلا[1].

بالنسبة للجزائر صادقت عليها في 21 جانفي 1978[2].

[1] Conseil De Coopération Douanière, **Convention Douanière Relative Aux Conteneurs**, conclue a Genève, 02 décembre 1972, sous les auspices des Nations Unies/Organisation maritime international, p03.

[2] Journal Officiel (24 janvier 1978), Décret n 78-01 du 21 janvier 1978 portant adhésion **de la convention douanière relative aux conteneurs.**

2- محتوى الاتفاقية:

اتفقت الاطراف المتعاقدة على ما يلي[1]:

أ- التسهيلات الخاصة بالإدخال المؤقت؛

ب- إجراءات الادخال المؤقت؛

ت- شروط استعمال الحاويات الممنوح لها الادخال المؤقت؛

ث- حالات خاصة؛

ج- اعتماد الحاويات للنقل بموجب الختم الجمركي.

ثانيا: معايير منظمة الجمارك العالمية الرامية إلى تعزيز أمن وتسهيل التجارة العالمية

جاءت هذه المعايير في ظرف يتميز بعدم الاستقرار الأمني، مما أدى إلى إعادة النظر في الكثير من القضايا ومن بينها:

1- تعريف إطار المعايير:

لقد ترجم مفهوم التجارة العالمية الأكثر أمنا إلى أرض الواقع يوم 23 يونيو 2005، لما عقد مجلس منظمة الجمارك العالمية دورته السنوية ببروكسل، حيث قرر المدراء العامون للجمارك القادمون من الدول الأعضاء البالغ عددهم 166 عضو، اعتماد إطار المعايير الهادفة إلى تعزيز أمن التجارة العالمية وتسيرها. وباعتبار إدارات الجمارك هيئات حكومية مكلفة بمراقبة وتنظيم حركة السلع على الصعيد العالمي فإنها تحتل مركزا فريدا لجعل سلسلة التزويد العالمية أكثر أمان وللمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحصيل الإيرادات وتيسير المبادلات التجارية لأنه ليس من المقبول ولا من المفيد أن يفرض عبء التفتيش على جميع الشحنات مما قد يسفر عن توقف المبادلات العالمية برمتها، وعليه تستعمل إدارات الجمارك الحديثة أنظمة معلوماتية لإدارة المخاطر في مجالات عدة، وعليه يتعين على منظمة الجمارك العالمية وضع مجموعة واحدة من المعايير تفاديا لأي تكرار أو تناقض مع المتطلبات الحكومية الدولية الأخرى[2].

2- أهداف إطار المعايير :

يهدف إطار المعايير إلى ضرورة تيسير وتسهيل التجارة بين الدول ومن بين الأهداف التي رسمت له نذكر[3]:

---

[1] Ibid, p05

[2] Organisation Mondiale des Douanes, consulté le site 26-04-2016 : http://www.wcoomd.org/fr/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/safe_package.aspx

[3] World Customs Organization, **the SAFE Framework of Standards to Secure and Facilitate Global Trade** , Brussels, 2015, p02.

1. إعداد معايير تضمن تيسير سلسلة الإمداد وتعزيز أمنها على النطاق العالمي لتقوية الثقة والتنبؤية؛
2. تسهيل سلسلة الإمداد بصورة متكاملة بين كافة أنواع وسائط النقل؛
3. تقوية إدارة الجمارك ووظائفها وقدرتها على مواجهة التحديات؛
4. تقوية التعاون بين إدارات الجمارك لزيادة قدرتها على اكتشاف إرساليات شديدة الخطر؛
5. توطيد أواصر التعاون ما بين الجمارك والشركات.

3- الركائز الجوهرية الأربعة لإطار منظمة الجمارك العالمية

يرتكز هذا الإطار على أربعة ركائز أساسية وهي[1]:

أ- يوحد الإطار المعلومات المسبقة لتصريح الشحن التي يجب ترسل إلكترونيا لما يتعلق الأمر بالإرساليات عند وصولها وعبورها وإرساله؛

ب- يلتزم كل بلد يصادق على الإطار بتنفيذ منهجية رشيدة بشأن إدارة المخاطر بغية مكافحة التهديدات الأمنية؛

ت- يطالب الإطار إدارة الجمارك للبلد المرسل، بعد تلقي طلب معقولا من البلد المقصود أن يقوم بتفتيش الحاويات عند المنشأ وخاصة الشحنات الشديدة الخطر باستعمال معدات الكشف غير التدخلية بما فيها أجهزة التصوير بالأشعة السينية الكبيرة وأجهزة الكشف عن الأشعة؛

ث- ينص إطار المعايير على الامتيازات التي ستمنحها الجمارك للشركات العاملة بالحد الأدنى من المعايير تعزيزا لأمن سلسلة الإمداد والمسترشدة بأفضل الممارسات في هذا المجال.

4- منافع إطار المعايير

سيعود اعتماد هذا الإطار مجموعة من المنافع نذكر منها[2]:

أ- بالنسبة للحكومات

يعتبر تعزيز أمن التجارة العالمية وتيسيرها من أهداف إطار المعايير الأكثر أهمية، الأمر الذي سيمكن التجارة العالمية من الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية وسيضمن حماية التجارة من التهديدات الأمنية. كما هو شأن إطار المعايير تمكين إدارات الجمارك من تيسير حركة التجارة المشروعة ومن تحسين وعصرنة المعاملات الجمركية وهذا ما يسفر بدوره عن تحسين تحصيل العوائد.

[1] Ibid, p03
[2] Ibid, p04

ب- بالنسبة للجمارك

يعد عقد اتفاقيات ضمن الشبكة الجامعة بين إدارات الجمارك بمثابة أحد الدوافع الرئيسية لإطار المعايير بغية تسريع تحرك السلع المستمر عن طريق سلسلة إمداد دولية تحظى بأمن شديد، ستسفر اتفاقيات الشبكة المذكورة ضمن أشياء أخرى عن تبادل معلومات دقيقة في الوقت المطلوب الأمر الذي سيمكن هيآت الجمارك من القيام بإدارة المخاطر بأكثر فاعلية، وعليه فتزداد الجمارك قدرتها على الكشف عن شحنات شديدة المخاطر، وكذلك تستطيع هيئات الجمارك أن تحسن إشرافها على سلسلة الإمداد للتجارة الدولية وتخصص موارد الجمارك تخصيص أفضل وأكثر نجاعة.

ج- بالنسبة للشركات

يشجع ويحفز الباعة والمشترين على نقل السلع من بلد إلى آخر في ظروف أكثر سهولة. كما تم التعرض الى قضية ونمط جديد في التعامل من خلال استحداث ما يصطلح عليه بـ: "**الفاعلين الاقتصاديين المعتمدين** باللغة الفرنسية" Opirateur Economique Agrées أو باللغة الانجليزية (Authorized Economic Operators).

المطلب الثالث: مجالات التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لترقية تسهيل التجارة على المستوى العالمي

تتعاون منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية في العديد من المجالات، بما في ذلك النظام المنسق، والتقييم الجمركي وقواعد المنشأ وتسهيل التجارة.

الفرع الأول: التعاون في مجال الوصول إلى الأسواق، المساعدة التقنية وتنسيق قواعد المنشأ

سوف نتنازل فيه ما يلي:

أولا: التعاون في مجال الوصول إلى الأسواق والمساعدة التقنية

يتم هذا التعاون وفق النموذج التالي:

1- التعاون في مجال الوصول إلى الأسواق

تتعاون منظمة التجارة العالمية بشكل منتظم مع منظمة الجمارك العالمية، بما يتعلق بتصنيف البضائع، أين يقوم مسؤولو منظمة التجارة العالمية، بمتابعة أعمال المنظمة العالمية للجمارك بصفة منتظمة المتعلقة بتسميات النظام المنسق لترميز السلع.

2- التعاون في مجال المساعدة التقنية

تنصب معظم أنشطة المساعدة التقنية في مجال التقييم الجمركي وتسهيل التجارة، وبدرجة أكبر موجهة نحو المسائل المتعلقة بالمفاوضات حول تسهيل التجارة، أما في المستقبل فقد يكون التعاون موجه

إلى المساعدة التقنية أكثر أهمية في مجال قواعد المنشأ لأن معظم الدول تركز على اتفاقات التجارة الحرة[1].

ثانيا: تنسيق قواعد المنشأ والتقييم الجمركي

يعتبر تنسيق قواعد المنشأ من القضايا الهامة. بالإضافة إلى موضوع التقييم الجمركي. ولمزيد من التفاصيل سوف ندرس ما يلي:

1- تنسيق قواعد المنشأ

أُنشّئت اللجنة الفنية لقواعد المنشأ للمنظمة العالمية للجمارك سنة 1995 بموجب اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بقواعد المنشأ، حيث يهدف برنامج تنسيق قواعد المنشأ إلى توفير المزيد من التأكد في إدارة عمليات التجارة الدولية، حيث يقوم المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية بالإشراف على البرنامج على أساس المبادئ التالية:

أ- العدالة في تطبيق قواعد المنشأ على أساس غير تفضيلي؛

ب- أن يكون بلد المنشأ هو بلد الحصول على السلعة أو تلك التي تم إنتاج الحصة الأكبر منها فيه؛

ت- أن تتسم قواعد المنشأ بالموضوعية والوضوح؛

ث- أن لا تستخدم هذه القواعد كأداة لتقييد التجارة؛

ج- سهولة ووضوح أسلوب إدارة قواعد المنشأ.

2- التعاون في مجال التقييم الجمركي

أنشّئت اللجنة الفنية بشأن التقييم الجمركي للمنظمة العالمية للتجارة في عام 1980 في إطار الاتفاق بشأن التقييم الجمركي من جولة طوكيو. ومن تلك الفترة والجات وحتى منظمة التجارة العالمية تربطها علاقة ممتازة بلجنة التقييم الجمركي. إن النصوص المتعلقة بالتقييم الجمركي الذي أعدته منظمة الجمارك العالمية ملاحظات وتعليقات توضيحية ودراسات حالة التي اعتمدتها اللجنة الفنية بشأن التقييم الجمركي، والتي تنص على مبادئ توجيهية مفيدة لمعالجة مختلف المسائل التقنية المتعلقة بالتقييم الجمركي.

الفرع الثاني: التعاون في مجال تسهيل التجارة وفق برنامج (Mercator)

فيما يتعلق بتسهيل التجارة، شارك مسؤولو منظمة الجمارك العالمية منذ عام 2005 في جميع أنشطة المساعدة التقنية الإقليمية لمنظمة التجارة العالمية. إضافة إلى ذلك فإن منظمة الجمارك العالمية تساهم في تطوير عملية تقييم الاحتياجات التي تم تصميمها وتطويرها خصيصا بشأن تسهيل التجارة في مفاوضات أجندة الدوحة للتنمية. كما أن حضور مسؤولي منظمة الجمارك العالمية يكون بانتظام بصفة

[1]World Trade Organization, consulté le site: 30-04-2016
https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/wto_wco_e.htm

مراقب في اجتماعات فريق التفاوض حول تسهيل التجارة. وبالتالي، نسجل تعاون إيجابي بين المنظمتين في العديد من القضايا التي تخدم الاقتصاد الدولي وهو ما يبين حقيقة وجود علاقة قوية بين هاتين المنظمتين[1].

أولا: التعريف ببرنامج (Mercator) وأدواته

يعتبر من أحدث البرامج التي أعدتها منظمة الجمارك العالمية للمساهمة في قضايا التسهيل التجاري ولمزيد من التفاصيل سوف ندرس:

1- التعريف ببرنامج (Mercator)

أطلقت منظمة الجمارك العالمية برنامج **(Mercator)** في جوان 2014. لضمان التنفيذ الفعّال لاتفاقية تسهيل التجارة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية. وذلك بتسخير كل الأجهزة والأدوات الخاصة بمنظمة الجمارك العالمية، كون أن معظم أحكام اتفاقية تسهيل التجارة تتصل بالجمارك[2].

أنشأت منظمة الجمارك العالمية الفريق العامل المعني بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة. وهو مفتوح أمام إدارات الجمارك الأعضاء وممثلي وزارة التجارة والمنظمات الدولية ذات الصلة لإدارة الحدود، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى. ويجتمع فريق العمل مرتين في السنة ويضم أكثر من 200 مندوب مدعون للحضور في كل دورة. حيث قام الفريق بفحص كل مادة من مواد اتفاقية تسهيل التجارة. وتطوير أدوات جديدة لتنفيذ موحد للأحكام اتفاقية تسهيل التجارة، بالاعتماد على أدوات منظمة الجمارك العالمية الحالية واستحداث ادوات جديدة. وأفضل الممارسات من أعضاء منظمة الجمارك العالمية[3].

2- الأدوات المساعدة للبرنامج

وتشمل هذه الأدوات ما يلي[4]:

الارشادات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة؛ المبادئ التوجيهية بشأن تنسيق وإدارة الحدود؛ دليل عمل اللجان الوطنية لتسهيل التجارة؛ دليل نظام النافذة الواحدة؛ دليل الرقابة اللاحقة؛ دليل التقييم الجمركي وقواعد المنشأ.

---

[1] Organisation mondiale des douanes, consulté le site: 30-04-2016
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/partners/international_organizations.aspx

[2] Organisation mondiale des douanes, **Accord de l'OMC sur la Facilitation des Echanges et le Programme Mercator(Rôle de l'OMD)**, Bruxelles, 2014, p9.

[3] Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 12/09/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

[4] Le Programme Mercator de l'OMD, 13/09/2016
http://www.wcoomd.org/~/media/wco/public/fr/pdf/topics/wto-atf/mercator-programme/council-programme-mercator-de-lomd_.pdf?la=fr

الفرع الثاني: الأنشطة التي نفذت في إطار برنامج Mercator والدعم الإجرائي

ندرس مجموعة الانشطة بالإضافة إلى الدع الخاص بالبرنامج ويكون ذلك كالتالي:

1- الأنشطة التي نفذت في إطار برنامج Mercator

خلال السنتين الماضيتين نظمت منظمة الجمارك العالمية حوالي 180 بعثة مساعدة تقنية لأكثر من 70 دولة. قد أعربت عن الاحتياجات في مجالات التقنية. وهذه الاحتياجات غالبا ما ترتبط بالتزامات الفئة (ب) و(ج). وركزت البعثات على الجوانب التالية:

أ- المتعامل الاقتصادي المعتمد (المادة 7.7) 69 بعثة؛

ب- زمن الافراج عن البضائع (المادة 7.6) 29 بعثة؛

ت- الرقابة اللاحقة (المادة 7.5) 11 بعثة؛

ث- تنسيق إدارة الحدود (المادة 8) 10 بعثات؛

ج- نظام النافذة الواحدة ونموذج البيانات (المادة 10.4) 12 بعثة؛

ح- اللجان الوطنية لتسهيل التجارة واشراك أصحاب المصلحة (المادة 23.2) 10 بعثات؛

خ- بقية النشاطات ذات الصلة باتفاقية تسهيل التجارة والمتعلقة بالقضايا الفنية وبناء القدرات: تسيير المخاطر (المادة 7.4)؛ المعالجة قبل الوصول (المادة 7.1)؛ نقاط المعلومات (المادة 1.3)؛ الأحكام المسبقة (المادة 3) تصلت على 29 بعثة.

2- الدعم الاجرائي:

يوفر برنامج **Mercator** دعم مصمم يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية لتنفيذ أحكام تسهيل التجارة. وتقدم منظمة الجمارك العالمية هذه المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إلى المشورة الاستراتيجية في شكل من الأنشطة التالية[1]:

أ- تحليل جميع تقييم الاحتياجات المعدة سلفا من قبل المنظمات المختلفة، من أجل وضع خطة وخارطة طريق شاملة لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة؛

ب- إجراء دراسة حول الوقت اللازم للإفراج عن السلع من أجل تحديد المعطيات الأساسية لإجراء التحسينات في المستقبل على عمل الجمارك والوكالات الحكومية الأخرى ذات العلاقة والقطاع الخاص؛

ت- دعم إنشاء لجان وطنية لتسهيل التجارة كمنصات التنسيق، بما في ذلك التخطيط والتحليل ووضع خطة إصلاح لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، التي تظم العديد من أصحاب المصلحة؛

[1]Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 13/09/2016 http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

ث- مراقبة وتقييم التقدم المحرز من قبل البلدان المستفيدة من تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة، استخدام مقاييس الأداء، بما في ذلك دراسة عن الوقت اللازم للإفراج عن البضائع، لضمان أن المساعدة المقدمة جاءت بنتيجة؛

ج- استخدام روابط تعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لتطبيق الامثل لاتفاقية تسهيل التجارة؛

ح- تنظيم المؤتمرات الإقليمية أو الوطنية من الجهات المانحة للتوفيق بين احتياجات البلدان المستفيدة والتمويل المقدم من الجهات المانحة؛

الفرع الثالث: الدعم المستقبلي لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة في اطار Mercator

نتناول في هذا الفرع الآليات التي من خلالها نضمن تجسيد البرنامج والمساهمة في تسهيل التجارة. وكذا الهدف من التنسيق بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية في ميدان تسهيل التجارة. ولمزيد من التفاصيل نتبع التحليل التالي:

1- الدعم المستقبلي لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة في اطار Mercator

يتجلى هذا الدعم في النقاط التالية:

أ- يعتبر برنامج **Mercator** هو جزء من برنامج كبير الذي يعنى بقضايا الاصلاح والعصرنة الجمركية؛

ب- تطوير الأدوات وأفضل الممارسات للتنفيذ، بما في ذلك منصات التعليم الإلكتروني (e-learning). حيث لحد الآن وضعت دورتين على دليل تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة ودليل العبور لمنظمة الجمارك العالمية (المادة 11)؛

ت- زيادة عدد الخبراء في القضايا المتعلقة باتفاقية تسهيل التجارة؛

ث- البحث عن تمويل لاحتياطيات منظمة الجمارك العالمية من الجهات المانحة (ألمانيا، الصين، كوريا، فنلندا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، السويد)؛

ج- تعزيز الشراكات القائمة والعمل مع المنظمات الدولية الأخرى.

2- لماذا التوفيق مع منظمة الجمارك العالمية لتنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية؟

يمكن أن نوجزه في النقاط التالية:

أ- يضمن برنامج **Mercator** تسيير دقيق من أجل تحقيق النتائج وقياس الأداء وهو جزء لا يتجزأ من خطط مراقبة النشاط وتنفيذه، بما في ذلك دراسات على الوقت اللازم للإفراج عن السلع؛

ب- الأرضية العملية لبناء القدرات لمنظمة الجمارك العالمية، متوفرة مما تسمح لبرنامج **Mercator** بمواصلة النشاط، بما في ذلك الهياكل الإقليمية لها (المكاتب الإقليمية لبناء القدرات ومراكز التدريب الإقليمية)؛

ت- هناك رغبة من شركاء التنمية والوكالات المانحة في العمل مع منظمة الجمارك العالمية[1].

[1] Pour plus d'informations sur le programme, voir:
Organisation mondiale des douanes, **Programme Mercator (Guide de navigation en matière de facilitation des échanges)**, Bruxelles, 2015.

خلاصة الفصل الثالث:

يعتبر موضوع تسهيل التجارة الدولية، من أكبر التحديات التي تواجه المتعاملين الاقتصاديين في ميدان التجارة الخارجية. وكذا الدوائر الحكومية ذات العلاقة بالتجارة الخارجية على حد سواء. إذ له أبعاد سياسية، اقتصادية، تجارية وتقنية. فضلا عن الأبعاد المالية التي تقع ضمن اختصاص إدارة الجمارك. والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند قيام أي بلد أو اقليم بوضع استراتيجيته لتسهيل التجارة الدولية. وحسب العديد من الدراسات التي قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. بيّنت أنه على الحكومات والشركات التجارية المهتمة بتحسين المعاملات التجارية عبر الحدود التعاون بشكل دائم، من أجل تحديد وتنفيذ تدابير الإصلاح التي من شأنها تحسين تلك المعاملات، من خلال اختصار الوقت وخفض كُلفة مناولة البضائع. مما ينتج عنه تبسيط الإجراءات ذات الصلة بالجوانب الإمدادية في العملية التجارية.
لقد كان لاتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية. المنبثقة عن المؤتمر الوزاري التاسع ببالي اندونيسيا(2013)، الأثر البالغ من حيث إعادة النظر في الإجراءات الجمركية وإجراءات تخليص البضائع المعدة للاستيراد والتصدير والعمل على خفض تكلفتها. ورغم تزايد اهتمام الدول بدراسة التكاليف المتعلقة بعمليات مراقبة حركة البضائع عبر الحدود خلال السنوات الماضية. إلا أنها ما زالت تعاني التأخير على الحدود بشكل يؤثر على حركة التدفق التجاري. وغالبا ما يزيد من تكاليف إضافية للمصدرين والمستوردين وهو ما يزيد من أسعار السلع وينعكس في الأخير على كفاءة الاستهلاك.

الفصل الرابع

تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية

من منظور عصرنة الادارة الجمركية

تمهيد الفصل الرابع:

اتّسمت التجارة العالمية بارتفاع معدلات نُموها خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث بلغت ضعفي معدلات نمو الاقتصاد العالمي في معظم السنوات. ولكن نظرا للأزمة المالية وأزمة الديون السيادية للمنطقة اليورو، التي تساهم بنحو 30 بالمائة من التجارة الدولية. وأخيرا انخفاض أسعار النفط العالمية وعدد من السلع الأساسية الأخرى، تراجعت معدلات نمو التجارة العالمية. فقد سجلت التجارة العالمية معدل نمو محدود بلغ 3.4 بالمائة خلال 2014. وهو نفس معدل نمو الاقتصاد العالمي، هو معدل أقل من معدل نمو التجارة العالمية عام 2013 الذي بلغ 3.5 بالمائة. ساهم في تحقيق هذا الانخفاض تراجع مستويات الطلب العالمي بشكل كبير إبان الأزمة المالية العالمية. ومن بين عوامل ضعف التجارة العالمية الأخرى تنامي السياسات الحمائية. من جانب آخر ففي الوقت الذي أصبحت فيه الصين القوة التجارية الأولى في العالم بفضل نمو صادراتها حدت الصين من اعتمادها على المدخلات المستوردة. وانعكاسا لذلك هبطت حصة المدخلات المستوردة في الصادرات الصينية من 50 بالمائة لسنة 2000 الى 35 بالمائة في الوقت الراهن وهو ما أثر سلبا على حركة التجارة الدولية[1].

ويمكن تحليل الفصل من خلال الاعتماد على المباحث التالية:

المبحث الأول: متطلبات تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة النفطية الراهنة

المبحث الثاني: التحول الاستراتيجي في نشاط إدارة الجمارك الجزائرية

المبحث الثالث: الطريقة المتبعة لتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة والرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية

[1] الدائرة الاقتصادية والفنية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص12.

المبحث الأول: متطلبات تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة النفطية الراهنة

لعل أبرز ما يؤثر على التجارة الدولية هو انخفاض معدلات النمو في الدول النامية. إضافة لما واجهته هذه الدول من ضغوط على أسعار الصرف لديها، حيث كان الإنخفاض في الطلب على الواردات في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو، مما أدى إلى انخفاض التجارة الدولية خلال العام 2015 لأول مرة منذ العام 2009. كما يتوقع أن يستمر الانخفاض للعامين القادمين في ظل استمرار هذه الأوضاع خصوصا مع التحول الهيكلي المتوقع في الاقتصاد الصيني. بالإضافة إلى الأوضاع الجيوسياسية التي تسود في العديد من الأقاليم[1].

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تدهور أسعار النفط

المطلب الثاني: تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية

المطلب الثالث: إشكالية تدني ترتيب الجزائر في مؤشرات التسهيل التجاري العالمي

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تدهور أسعار النفط

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية انخفاض محسوس، ناتج بالدرجة الأولى عن تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية. حيث نجد أن سعر البرميل وصل في بداية سنة 2016 إلى حدود متدنية جدا. وهو ما أثر بشكل مباشر على قيمة الصادرات الجزائرية. كما شهدت الواردات الجزائر انخفاض نتيجة ممارسة الدولة سياسة التقشف. ولمزيد من التفاصيل سوف نتناول ما يلي:

الفرع الأول: هيكل حجم التجارة الخارجية الجزائرية

سوف نتناول في هذا الفرع تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة المحددة بإحدى عشر شهرا (11) المنقضية من سنة 2016. ومقارنتها مع نفس الفترة من سنة 2015. ولعل الشيء الملاحظ هو زيادة مستوى العجز المسجل في الميزان التجاري.

أولا: الإتجاه العام للتجارة الخارجية الجزائرية

بناءا على البيانات الصادرة عن مركز الإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك الجزائرية سجلت التجارة الخارجية الجزائرية في 11 شهر من سنة 2016 ما يلي:

يقدر الحجم الإجمالي للواردات بـ: 42.78 مليار دولار أمريكي لسنة 2016، حيث سجلت انخفاض قدره 9.85 بالمائة مقارنة بالنتيجة الخاصة لـ: 11 شهر لسنة 2015؛

[1] الدائرة الاقتصادية والفنية، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص04.

يقدر الحجم الإجمالي للصادرات بـ: 25.58 مليار دولار أمريكي لسنة 2016، وسجلت انخفاض قدره 20.22 بالمائة مقارنة بنتائج نفس الفترة من سنة 2015.

وهذا يمكن ترجمته بعجز في الميزان التجاري خلال 11 شهر من سنة 2016 قدره 17.2 مليار دولار أمريكي.

هذه النتائج توضح أن معدل تغطية الواردات بواسطة الصادرات يقدر بـ 60 بالمائة خلال 11 شهر من سنة 2016 . مقابل 68 بالمائة لنفس الفترة من سنة 2015.

وللمزيد من التفاصيل نقدم الجدول الموالي

الجدول رقم(21): يوضح تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال 11 شهر من سنة 2015 و11 شهر من سنة 2016

القيم بالمليون	11 شهر 2015		11 شهر2016*		نسبة التطور
	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	(%)
الواردات	4734208	47455	4677162	42782	-9.85
الصادرات	3198292	32065	2687587	25580	-20.22
الميزان التجاري	-1535916	-15390	-1989575	-17202	*résultats provisoires
معدل التغطية (%)	68		60		

Source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie(Période : Les onze premiers mois 2016)**, Direction Générale des Douanes, Ministère des Finances, p05. 10/12/2016
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/statistiques%20onze%20mois%202016.pdf

ثانيا: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الجزائرية

يعاني هيكل التجارة الخارجية من إشكالية جوهرية، لطالما صاحبته منذ الاستقلال. ألا وهي مشكلة تركز الصادرات الجزائرية في مجال المحروقات، حيث تسيطر بنسبة كبيرة جدا. ولعل هذه المشكلة هي التي جعلت أثر الصدمة البترولية كبير على الاقتصاد الوطني. ويمكن أن نوضح هذا من خلال مايلي:

1- بالنسبة للواردات:

بالنظر إلى توزيع الواردات كما هو موضح في الجدول أدناه، يتضح انخفاض في السلع الغذائية بنسبة 11.34 بالمائة، أما السلع الموجهة للإنتاج فقد انخفضت بنسبة 11 بالمائة. ونفس الأمر بالنسبة لسلع المعدات التي تقلصت بنسبة 10.5 بالمائة. وكذلك السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي انخفضت بنسبة 4.79 بالمائة.

يمكن ان نوضح انخفاض حجم الواردات في الجدول أدناه

الجدول رقم(22): يوضح الواردات خلال 11 شهر من سنة 2015 و11 شهر من سنة 2016.

القيم بالمليون دولار أمريكي

مجموعة المواد	11 شهر 2015		11شهر 2016		نسبة التطور
	القيم	الهيكل %	القيم	الهيكل %	%
السلع الغذائية	**8495**	**17.9**	**7532**	**17.61**	**-11.34**
السلع الموجهة للإنتاج	**14755**	**31.09**	**13131**	**30.69**	**-11.01**
سلع المعدات	**16242**	**34.23**	**14536**	**33.98**	**-10.5**
سلع الاستهلاك غير الغذائية	**7963**	**16.78**	**7583**	**17.72**	**-4.77**
المجموع	**47455**	**100**	**42782**	**100**	**-9.85**

source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, op. cit. p06

2- بالنسبة للصادرات:

في هيكل الصادرات الجزائرية، لا تزال المحروقات تشكل الجزء الأكبر من المبيعات في الخارج، حيث سجّلت في 11 شهر الأولى لسنة 2016 حصة 93.97 بالمائة من إجمالي حجم الصادرات، ولكن بانخفاض قدره 20.66 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2015.

أما حصة الصادرات خارج المحروقات للفترة 11 شهر الأولى من سنة 2016 فهي لا تزال هامشية، حيث قُدّرت نسبتها بـ 6.03 بالمائة من إجمالي الصادرات، أي ما يعادل 1.54 مليار دولار أمريكي. كما سجلت هي الأخرى انخفاض قدر بـ 12.73 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2015.

فيما يخص المواد الأساسية خارج المحروقات المصدرة فهي موزعة على المجموعات التالية: حيث تمثل المنتجات نصف المصنعة نسبة 4.39 بالمائة من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل قيمة 1.12 مليار دولار امريكي. أما المواد الغذائية تأتي في المرتبة الثانية بنسبة تقدر بـ 1.1 بالمائة أي ما يعادل 281 مليون دولار امريكي. في حين تأتي في المرتبة الثالثة المنتجات الخامة بنسبة 0.29 بالمائة أي ما يعادل 75 مليون دولار امريكي. وأخيرا تأتي كل من سلع التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 0.19 بالمائة و 0.06 بالمائة.

الجدول رقم(23): حجم الصادرات للمواد الأساسية خارج المحروقات خلال 11 شهر من سنة 2015 و11 شهر من سنة 2016.

المنتجات الرئيسية	11 شهر 2015		11 شهر 2016		نسبة التطور
	القيم	الهيكل %	القيم	الهيكل %	%
الأسمدة المعدنية أو أزوت كيميائي	**350.52**	**19.83**	**365.68**	**23.7**	**4.33**
الزيوت وغيرها من المنتجات الزفتية المكررة	**468.7**	**26.51**	**330.36**	**21.41**	**-29.52**
الأمونياك المائي	**444.45**	**25.14**	**290.44**	**18.82**	**-34.65**
قصب السكر أو شمندر	**142.85**	**8.08**	**200.85**	**13.02**	**40.6**
فوسفات الكالسيوم	**87.34**	**4.94**	**63.8**	**4.13**	**-26.95**
الهيدروكربونات الحلقية	**41.77**	**2.36**	**36.32**	**2.35**	**-13.05**
التمر	**31.62**	**1.79**	**31.94**	**2.07**	**1.01**
الكحول غير الحلقية	**26.03**	**1.47**	**28.96**	**1.88**	**11.26**
الهيدروجين والغازات النادرة	**24.75**	**1.4**	**23.03**	**1.49**	**-6.95**
الخيوط، النواقل والنواقل العازلة.	**0.07**	**-**	**19.2**	**1.24**	**-**
مجموع جزئي	**1618.1**	**91.52**	**1390.58**	**90.12**	**-14.06**
المجموع	**1768**	**100**	**1543**	**100**	**-12.73**

source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, op. cit. p07.

الفرع الثاني: الشركاء التجاريين الأساسيين للجزائر

تُبيّن المعطيات الموالية أن حجم التجارة الخارجية الجزائرية أكثر تركيز مع دول الاتحاد الأوروبي. أما بقية الأقاليم فهي بدرجة أقل ولمزيد من المعلومات يمكن أن نبّين ذلك من خلال التحليل الآتي:

أولا: الزبائن الرئيسيين

خلال الفترة 11 شهر الأولى من سنة 2016 تعتبر إيطاليا الزبون الأساسي لمبيعات الجزائر نحو الخارج بنسبة 17.24 بالمائة. وتتبعها إسبانيا بنسبة 12.67 بالمائة. وتليها فرنسا بنسبة 11.53 بالمائة. والجدول الموالي يبن ترتيب الزبائن الأساسيين لصادرات الجزائر.

الجدول رقم(24): الزبائن الأساسيون للجزائر القيم مليون دولار أمريكي

الزبائن الأساسيون	11 شهر 2016	نسبة التطور %	
	القيم	الهيكل %	
ايطاليا	4411	17.24	-9.33
اسبانيا	3241	12.67	-41.79
فرنسا	2949	11.53	-29.33
الولايات المتحدة الامريكية	2788	10.9	21.91
كندا	1257	4.91	107.77
البرازيل	1172	4.58	-15.13
هولندا	1094	4.28	-38.44
تركيا	1053	4.12	-36.49
بريطانيا	1035	4.05	-54.74
بلجيكا	778	3.04	-17.32
البرتغال	776	3.03	-15.19
تونس	568	2.22	-28.19
الهند	560	2.19	164.15
المغرب	473	1.85	-18.87
أندونيسيا	336	1.31	50.67
مجموع جزئي	22491	87.92	
المجموع	25580	100	

source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, op. cit. p08.

ثانيا: الموردون الأساسيون

تمثل الصين المورد الأساسي خلال فترة 11 شهر الأولى من سنة 2016. حيث زوّدت (شحنت) نسبة 18 بالمائة من واردات الجزائر. ثم فرنسا بنسبة 10.22 بالمائة وايطاليا بنسبة 9.96 بالمائة. والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم(25): الموردون الأساسيون للجزائر القيم مليون دولار أمريكي

الموردون الأساسيون	11 شهر 2016		نسبة التطور
	القيم	الهيكل %	%
الصين	7705	18.01	1.12
فرنسا	4374	10.22	-11.22
ايطاليا	4263	9.96	-4.63
اسبانيا	3297	7.71	-8.82
المانيا	2711	6.34	-14.29
الولايات المتحدة الامريكية	2124	4.96	-13.69
تركيا	1767	4.13	-5.64
الارجنتين	1222	2.86	3.86
البرازيل	1116	2.61	10.96
جمهورية كوريا	948	2.22	-11.2
الهند	829	1.94	-21.89
بريطانيا العظمى	688	1.61	-19.14
هولندا	633	1.48	-24.39
السعودية	598	1.4	6.1
البرتغال	566	1.32	-15.24
مجموع جزئي	32844	76.77	
المجموع	42782	100	

source: Centre National de l'Informatique et des Statistiques, op. cit. p09.

ثالثا: قراءة وتحليل للشركاء التجاريين للجزائر

سجّلنا جملة من الملاحظات حول الشركاء يمكن أن نوجزها وفق التحليل التالي:

1- نلاحظ أن الصين تعتبر أول مورد لنا من حيث السلع الواردة إلى السوق الجزائرية. لكن بالنسبة لنا ليست زبون رئيسي. وهذا ما يؤدي إلى وجود فائض تجاري لصالحها. أي هناك علاقات تجارية غير متكافئة.

2- تعتبر ألمانيا مورد تجاري من الدرجة الخامسة. لكن الجزائر لم تشكل لها زبون رئيسي. وهو كذلك يعني التبادل التجاري لصالحها. رغم أن ألمانيا عضو فاعل في الاتحاد الأوروبي وكان بإمكاننا أن نستفيد من الميزة التفضيلية عبر الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لزيادة التبادلات التجارية معها؛

3- المشكل الآخر يبقى مطروح مع دول الجوار (تونس، المغرب، موريتانيا...الخ) فهناك نسب ضئيلة جدا. والسؤال المطروح هنا أين هو مصير التكامل الاقتصادي المغربي؟

4- الملاحظة الأخرى، هي مع بقية الدول العربية التي تجمعنا معهم منطقة التجارة الحرة. فنجد على سبيل المثال لا الحصر السعودية تأتي في ذيل الترتيب، فهذه تعتبر خسارة كبيرة للدول العربية التي لم تستفيد من الفرص الاستثمارية الموجودة في الاقتصاد الجزائري؛

نستنتج من خلال هذه القراءة والتحليل أن هناك جملة من الأمور ينبغي توفرها لكي نحدث الإقلاع الاقتصادي ونتجنب الصدمة المالية الناتجة عن انهيار أسعار البترول وهي:

أ- إعداد خطة اقتصادية تراعي مكونات وقدرات الاقتصاد الجزائري؛

ب- توفير مناخ استثمار مناسب؛

ت- التوجه نحو تبني مشروع التنويع الاقتصادي.

ويمكن أن نلخص هذه النظرة الاقتصادية وفق النقاط التالية والتي تجسد النموذج الاقتصادي الجديد:

1- تحديد الأهداف والتطلعات من خلال صياغة واضحة للأهداف الاقتصادية الاستراتيجية؛

2- تركيز الجهود وفق الامكانيات المتاحة من خلال اختيار الأسواق والقطاعات الاستراتيجية ذات المردودية العالية؛

3- تحديد معايير النمو المستدام وايجاد فرص العمل المواتية؛

4- تحديد الموارد والقدرات الوطنية الرئيسية التي يجب جمعها، والفجوات المراد تغطيتها؛

5- توفير البيئة التمكينية للعمل والاتفاق على الإصلاحات الواجب القيام بها وإطارها الزماني.

رابعا: التعافي الاقتصادي للجزائر لسنة 2017

من المتوقع خلال سنة 2017 معاودة القطاع النفطي النمو بنسبة 2 بالمائة ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 4 بالمائة، وهو ما يستند إلى التوقعات ببقاء الإنفاق الاستثماري عند مستويات مرتفعة نسبيا ومحافظة قطاعي الزراعة والصناعة على وتيرة نموهما المحققة السنة الماضية. كذلك من المتوقع أن يستمر تأثّر النشاط الاقتصادي بالأوضاع الائتمانية المحلية التي ستتأثر بتراجع العائدات النفطية بما سيؤدي إلى تواصل الضغوطات في سوق الصرف الأجنبي التي نتج عنها العام السابق تراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بنسبة 25 بالمائة. وعليه يتوقع ارتفاع طفيف للنمو إلى 3.7 بالمائة في السنة المقبلة، لا سيما في ظل التعافي النسبي المتوقع لأسعار النفط ودخول عدد من مشاريع الغاز في الجزائر مرحلة الإنتاج واستمرار النشاط القوي في بعض القطاعات غير النفطية مثل صناعة السيارات والأدوية والحديد والصلب التي سيدعمها تحسن آفاق النمو في منطقة اليورو[1].

[1] صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2016، مرجع سبق ذكره، ص16.

المطلب الثاني: تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية

ساهم وجود نظام تجارة دولي حديث يقوم على تحرير التجارة من القيود التجارية العالمية. وتلاشي الحواجز أمام التجارة على زيادة حدة التنافس العالمي، الأمر الذي أوجد منافسة عالية من المهارة والقوة. وأصبحت التنافسية مؤشرا للقوة الاقتصادية. ومدخل لقدرة الدول على البقاء داخليا وخارجيا حيث تعطي التنافسية الشركات فرصة للخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي. ولإسقاط هذه المقاربة على مستوى صادرات الجزائر يمكن أن نستعين بجملة من المؤشرات.

الفرع الأول: ترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي

تعتبر دراسة هذا التقرير مهمة كونه يحتوي على مؤشرات فرعية لها علاقة مباشرة بالمؤشرات الجمركية. مما يعطي صورة جلية عن ترتيب البلد.

أولا: مفهوم تقرير التنافسية العالمي

تأتي الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي 2015–2016 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي في المرتبة 87[1].

ويمكن أن نبين كذلك ترتيب الجزائر ضمن بعض المؤشرات الفرعية التي لها علاقة بالتجارة الخارجية والوصول إلى الأسواق ضمن تقرير التنافسية العالمية.

حيث تدرس الركيزة السادسة من تقرير التنافسية كفاءة أسواق السلع، وضمن هذه الركيزة تصنف الجزائر ضمن المرتبة 134 من أصل 140 اقتصاد. كما نجد كذلك داخل هذه الركيزة مؤشرات فرعية لها علاقة بالقيود الجمركية نذكر منها: التعريفة الجمركية المطبقة نجد ترتيب الجزائر 130. أما فيما يخص وجود الحواجز غير الجمركية نجد الترتيب 129. وأخير فيما يخص ثقل الإجراءات الجمركية نجد ترتيب الجزائر 118[2].

في حين جاء ترتيب الجزائر في آخر تقرير للتنافسية العالمي 2016-2017 الصادر في الأيام الأخيرة من سنة 2016 كالتالي:

الترتيب العام للجزائر بقي نفسه المرتبة 87 ضمن 138 دولة. أما مؤشرات الركيزة السادسة (كفاءة أسواق السلع) من تقرير التنافسية العالمي، وضمن هذه الركيزة تصنف الجزائر ضمن المرتبة 133 من أصل 138 اقتصاد. كما نجد كذلك داخل هذه الركيزة مؤشرات فرعية لها علاقة بالقيود الجمركية نذكر منها: نسب التعريفة الجمركية الواجبة المطبقة نجد ترتيب الجزائر 127. أما فيما يخص وجود (انتشار) الحواجز

[1] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2015–2016**, Geneva, p18.
[2] Ibid, p95

غير الجمركية نجد الترتيب 125. وأخير فيما يخص ثقل (عبء) الإجراءات الجمركية نجد ترتيب الجزائر 114.[1]

ثانيا: موقع تنافسية الصادرات السلعية ضمن بعض مؤشرات التنافسية

1- مؤشر التنوع Diversification Index:

يقيس إنحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح قيمة المؤشر بين 0 و1، بحيث كلما إقترب المؤشر من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى.

2- مؤشر التركّز Concentration Index: يعرف بمؤشّر هيرفندال _ هيرشمان ويقيس مستوى التركّز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركّز بين 0 و1 وتشير القيّم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيّم الأعلى إلى درجات تركّز أكبر. وكما قدمنا في الجداول والتحليلات السابقة، حيث أن صادرات الجزائر أغلبها متمركزة في المجال النفطي.

ويمكن من خلال الجدول الموالي أن نبين قيم المؤشرين.

الجدول رقم(26): قيمة كل من مؤشّر تركُّز وتنوع الصادرات الجزائرية

البلد	2005			2013		
	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
الجزائر	108	0.588	0.81	95	0.541	0.733

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2015، مرجع سبق ذكره، ص202.

3- مؤشر كفاءة التجارة Trade Performance Index :

هو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد للصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية. ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة وترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة وذلك لأربعة عشر مجموعة سلعية رئيسية.

الفرع الثاني: تحديات القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية

تعاني قطاعات التصدير في الجزائر من اختلالات هيكلية. وهو ما يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للصادرات العربية. وبروز ظاهرة تركُز الصادرات في الهيكل السلعي والجغرافي وعدم تنوعها. مما انعكس على الاقتصاد وظهور خلل في الهيكل السلعي والخدمي. كما تواجه الصادرات الجزائرية

[1] World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016–2017**, Geneva, p97.

العديد من الصعوبات والتحديات المتمثلة في المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية سواء كانت سعرية أو نوعية. حيث تعتمد الكثير من الصناعات التصديرية الجزائرية على المواد الخام المستوردة. مما يعني الاعتماد على الميزة النسبية للدولة دون تطويرها لتصبح ميزة تنافسية. كما أن الإنتاج الصناعي الجزائري ذو محتوى تكنولوجي ومهاري منخفض. ويعتمد على التكنولوجيا المستوردة دون الاهتمام بالبحث والتطوير لخلق تكنولوجيا داخليا[1].

فضلا عن تباين دور الدولة في تعزيز الصادرات، عند رسم السياسات العامة وتنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية. من خلال جهاز إداري على درجة عالية من الكفاءة والنزّاهة. بالإضافة إلى سلبيات التخطيط الصناعي المتعلقة بالتوزيع القطاعي والجغرافي للأنشطة. وعدم ضبط العلاقات النسبية بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وتنظيم كافة الجوانب في نظام الإدارة الاقتصادية من خلال تعزيز فاعلية المؤسسات الاقتصادية وتحسين مستويات الانتاج والتكنولوجيا[2].

المطلب الثالث: إشكالية تدني ترتيب الجزائر في مؤشرات التسهيل التجاري العالمي

يعتبر ترتيب الجزائر في العديد من المؤشرات الصادرة عن الهيئات الدولية المكلفة بإعداد التقارير حول مناخ الاعمال. وكفاءة سلسلة الامداد على المستوى العالمي متدني. وهذا ما شكل عائق أمام تطور التجارة الخارجية الجزائرية ولمزيد من التفاصيل نقدم ما يلي:

الفرع الأول: مؤشر التجارة عبر الحدود لتقرير أنشطة الأعمال

يعتبر هذا المؤشر إحدى المؤشرات الأساسية المكونة لتقرير أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي الذي يرصد تطورات مناخ الأعمال في الدول ويمكن أن نبين ترتيب الجزائر كالتالي:

[1] هناك توجه جديد يسعى إلى ربط الجامعة بالقطاع الخاص في إطار إصلاح نظام التعليم العالي والبحث العلمي. خاصة في ظل الازمة المالية التي تمر بها البلاد وإتباع سياسة التقشف. ومن أجل إيجاد تمويل بديل لا بد من تنمية موارد الجامعات من القطاع الخاص والخدمات المقدمة للمؤسسات على نحو متزايد، بوصفها مصدرًا بديلا لتمويل مؤسسات التعليم العالي. وفي السياق ذاته زادت الحاجة إلى تعزيز العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص بشكل ملفت للانتباه نتيجة الاهتمام الذي تبذله مختلف دول العالم في سبيل تطوير وضعها الاقتصادي وزيادة قدراتها التنافسية والاهتمام بمواكبة التطور التكنولوجي والابتكارات العلمية لتطوير القدرات التنافسية في ظل سياسة تحرير التجارة الدولية وتسهيل حركة التبادل التجاري الدولي بين مختلف أرجاء المعمورة. وتجسيداً لأهداف التعليم الجامعي لا بد من ارتباط الجامعة مع سوق العمل، بحيث يكون خريجو الجامعة مواكبين لاحتياجات التنمية والاقلاع الاقتصادي. ويتجلى هذا الارتباط بمشاركة القطاع الخاص في وضع استراتيجيات التعليم العالي ووضع التخصصات التعليمية الجامعية. وهذا يؤدي إلى تأمين احتياجات سوق العمل من الكفاءات البشرية المزودة بالكفايات الجامعية العلمية المناسبة.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2015**، مرجع سبق ذكره، ص204.

أولا: ترتيب الاقتصاد الجزائري ضمن تقرير أنشطة الاعمال لسنة 2017

حسب تقرير أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي لسنة 2016. نجد بأن الجزائر مازالت دون المستوى المطلوب من حيث مناخ الأعمال. أين إحتلت المرتبة 156. أما فيما يخص المؤشر الفرعي الذي نركّز عليه في الدراسة وهو مؤشر التجارة عبر الحدود فمرتبة الجزائر فيه جد متدنية 176 عالميا[1].

ثانيا: تطور ترتيب الجزائر في المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود لتقرير انشطة الأعمال

يمكن في الجدول الموالي أن نبين ترتيب الجزائر من سنة 2008 إلى غاية 2017

الجدول رقم(27): يوضح ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود لتقرير أنشطة الأعمال 2008-2017

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الترتيب	114	118	122	124	127	129	133	131	176	178

المصدر: إعداد الباحث بالرجوع إلى تقارير انشطة الأعمال من 2006 إلى 2017

الفرع الثاني: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي لسنة 2016 وتقرير تمكين التجارة العالمي

سوف نتناول ما يلي:

أولا: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي لسنة 2016

شهدت الجزائر في الترتيب العام لمؤشر أداء الإمداد الدولي تحسن ملحوظ أين انتقل ترتيبها من المرتبة 96 في تقرير 2014 الى المرتبة 75 في تقرير 2016[2].

1- تحليل مكونات المؤشر

كما سبق وأن ذكرنا بأن هذا المؤشر يتكون من ستة مؤشرات فرعية وهو بمثابة المتوسط المرجح للقيم التي تم احتسابها لهذه المؤشرات الفرعية.

الجدول رقم(28): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإمداد الدولي لسنة 2016

المؤشرات الفرعية	جمارك customs	دقة التوقيت timeliness	الكفاءة اللوجستية Logistics competence	الشحن الدولي International shipments	البنية التحتية infrastructure	المتابعة والاقتفاء Tracking & tracing
القـــــيم 2016	2.73	3.08	2.91	2.8	2.58	2.86

Source: Jean-François Arvis and others, **Connecting to Compete 2016(Trade Logistics in the Global Economy The Logistics Performance Index and Its Indicators),** op.cit, p39.

[1] The International Bank for Reconstruction and Development, **Doing Business 2017,** The World Bank, 2016, p189.

[2] Jean-François Arvis and others, **Connecting to Compete 2016(Trade Logistics in the Global Economy The Logistics Performance Index and Its Indicators),** The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, 2016, p39.

2- تطور مؤشر الجمارك الجزائرية ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي

إذا رجعنا إلى التقارير الخاصة بمؤشر أداء الإمداد الدولي التي بدأت منذ 2007 إلى آخر تقرير في سنة 2016 نجد ما يلي:

الجدول رقم(29): يوضح تطور المؤشر الفرعي للجمارك الجزائرية ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي للفترة 2007-2016

السنة	2007	2010	2012	2014	2016
قيمة المؤشر الفرعي جمارك	1.60	1.97	2.26	2.71	2.73

المصدر: تجميع الباحث بناء على التقارير الصادرة حول مؤشر أداء الإمداد الدولي

نلاحظ من القيم المعطاة في الجدول، أن المؤشر الفرعي للجمارك الجزائرية عرف ارتفاع خلال السنوات 2007 إلى غاية 2016 . وهذا يوضح عزم الادارة الجمركية الجزائرية على التوجه نحو العصرنة وتطوير الخدمات الجمركية.

ويمكن ترجمة هذه المعطيات السابقة وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(29) تطور المؤشر الفرعي للجمارك الجزائرية ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي

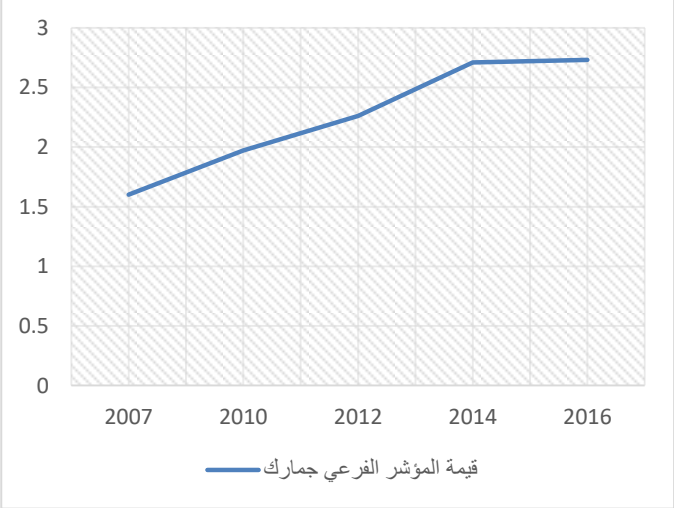

المصدر: إعداد الباحث بناء على المعطيات السابقة

3- متوسط ترتيب الجزائر خلال الفترة 2010 إلى غاية 2016 ضمن مؤشر أداء الامداد الدولي

احتلت الجزائر في متوسط الترتيب للفترة 2010 الى غاية 2016 المرتبة 88 عالميا. أما بقية المؤشرات الفرعية سوف نوضحها وفق الجدول التالي:

الجدول رقم(30): قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإمداد الدولي لسنة 2016

المؤشرات الفرعية	جمارك	دقة التوقيت	الكفاءة اللوجستية	الشحن الدولي	البنية التحتية	المتابعة والاقتفاء
المتوسط للفترة 2010-2016	2.42	3.08	2.84	2.62	2.46	2.71

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير 2016 ، ص53.

من خلال المؤشرات الفرعية، نلاحظ أنها متوسطة من حيث الأداء، مما انعكس على المؤشر الكلي. وهو ما يستدعي زيادة التوجه نحو ترقية خدمات المرفق العام.

ثانيا: ترتيب الجزائر ضمن تقرير تمكين التجارة العالمي

حسب تقرير تمكين التجارة العالمية الصادر لسنة 2016 جاء ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية والمؤشرات الجزائية التي لها علاقة بالجمارك كالتالي وفق الجدول التالي

الجدول رقم(31): يوضح ترتيب الجزائر ضمن مكونات تقرير تمكين التجارة العالمي 2016

المؤشرات	ترتيب الجزائر2016
المؤشر الفرعي الأول: النفاذ إلى الأسواق	112
1- مؤشر جزئي معدل التعريفة	126
2- مؤشر جزئي تعقد التعريفة	34
المؤشر الفرعي الثاني: كفاءة وشفافية إدارة الحدود	127
1- مؤشر خدمة الجمارك	42
المؤشر الفرعي الثالث: البنية التحتية	98
المؤشر الفرعي الرابع: بيئة الاعمال (التشغيلية)	111
الرتبة الكلية للبلد	121

Source: the World Economic Forum, the global enabling trade report. 2016

من خلال الجدول نلاحظ أن ترتيب الجزائر متدني ويحتاج الى بذل الجهود لترقية موقعها بين الاقتصاديات. كما نلاحظ أن ترتيب الجزائر في المؤشر الجزئي للتعريفة كذلك متدني مما يتطلب اعادة النظر فيه.

المبحث الثاني: التحول الإستراتيجي في نشاط إدارة الجمارك الجزائرية

اتسم القرن الواحد والعشرين بإزدياد انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض. نتاج تنامي ظاهرة العولمة وزيادة الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف. وهو ما زاد أيضا من حدة المنافسة بين السلع في الأسواق العالمية. وأصبح الوصول إلى ميزة تنافسية مستدامة يتطلب تقليل التكاليف على جميع الأصعدة. بما في ذلك التكاليف الناتجة عن الاستيراد والتصدير المرتبطة بسلسلة الإمداد الدولية. وبغرض انخراط الإدارة الجمركية في المسار المتعلق بتحسين تنافسية الصادرات الوطنية، عملت إلى إيجاد جملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تحسين مستوى الخدمة الجمركية وإرضاء المتعاملين مع الإدارة الجمركية. وعلى هذا الأساس قامت الإدارة الجمركية ببناء مجموعة من الخطط الاستراتيجية، التي تعد فعلا نقطة تحوُل في عمل الإدارة الجمركية الجزائرية. والتي كان آخرها المخطط الاستراتيجي لعصرنة الجمارك الجزائرية 2016- 2019.

المطلب الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية

المطلب الثاني: برنامج عصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية 2007–2010 والحصيلة المحققة

المطلب الثالث: عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016 –2019

المطلب الرابع: سياسة الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية

شهد نشاط الجمارك الجزائرية عدة محطات تاريخية. بداية من الفترة الإستعمارية التي تميّزت بالتبعية المطلقة للجمارك الفرنسية. وتخدم المصالح الاقتصادية للدولة المستعمرة. أما غداة الإستقلال فجاءت العديد من المحاولات التي تهدف إلى بلورة النشاط الجمركي في شكل منظم. حيث كانت البداية عبارة عن مديرية فرعية ضمن مديريات وزارة المالية. ثم توالت المراسيم والقوانين إلى أن أصبحت في سنة 1982 مديرية عامة مستقلة. أما فيما يخص الهيكل التنظيمي فهو في تغيير مستمر حتى آخر تعديل سنة 2011.

الفرع الأول: الجمارك الجزائرية في الفترة الاستعمارية

يتناول هذا الفرع جملة من النقاط يمكن أن نوجزها في التحليل الموالي

أولا: التشريع الجمركي

مر التشريع الجمركي بجملة من التغيرات وهي موضحة كالتالي

1- مرحلة صدور أول تشريع جمركي جزائري

في 11 نوفمبر 1835 أقدمت فرنسا على إصدار تشريع قانوني يعتبر أول تنظيم رسمي للجمارك في الجزائر. ويعتبر بداية تطبيق القوانين الفرنسية في مجال الجمارك على علاقات الجزائر بالخارج. وكون الجزائر مستعمرة فرنسية أُعفيت السلع ذات الأصل الفرنسي من الضرائب عند دخولها الجزائر. أما السلع الأجنبية الأخرى فأُخضعت للضرائب المعمول بها في فرنسا.

2- صدور قانون الاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا

في 17 جويلية 1867 صدر القانون الخاص بالاتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا وبمقتضاه أصبحت السلع المنتجة بالجزائر وكأنها سلع فرنسية[1].

ثانيا: تنظيم الإدارة الجمركية خلال الفترة الاستعمارية

كان تنظيم الإدارة الجمركية الجزائرية وفق النمط التالي:

1- المديرية العامة للجمارك أثناء الفترة الاستعمارية

كان تنظيم إدارة الجمارك خلال الاستعمار يتكون من مديريتين عامتين، حيث يُعين المديران العامين للجمارك بقرار من رئيس الجمهورية. وتتمثل هاتين الأخيرتين في: مديرية عامة للجمارك بفرنسا

[1] زايد مراد، مرجع سبق ذكره، ص262.

ومديرية عامة للجمارك بالجزائر. وتعمل المديرية العامة للجمارك بالجزائر تحت وصاية ورقابة المديرية العامة للجمارك بفرنسا. والغرض من ذلك هو إبقاء السيطرة.

2- المديريات الجهوية أثناء الفترة الاستعمارية

تتكون المديرية العامة للجمارك بالجزائر من مديريات جهوية تسير من طرف مدراء جهويين معينين من قبل المدير العام. ولها مكاتب جمارك تابعة للمديريات الجهوية، والتي تتمثل في[1]:

1. المديرية الجهوية للجزائر الوسطى: تشمل عمالات الوسط؛
2. المديرية الجهوية لوهران: تشمل عمالات الغرب؛
3. المديرية الجهوية لقسنطينة: تشمل عمالات الشرق؛
4. أما الصحراء فكانت عبارة عن منطقة عسكرية.

3- التسيير الإداري والبشري للجمارك أثناء الفترة الاستعمارية

تتشكل الإدارة الجمركية من فئة عملية وفئة إدارية. فالفئة العملية هي التي تقوم بالإجراءات الجمركية ويتم تكوينهم بمدرسة الجمارك بشرشال. أما الفئة الإدارية تتمثل في العاملين في الإدارات المركزية أو الجهوية وتتمثل في أعوان إداريين، أعوان تحقيق، مراقبين ومفتشين، حيث يتم تكوين فئتي المفتشين والمراقبين في المدرسة الفرنسية بنوبي.

الفرع الثاني: الجمارك الجزائرية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال لم تكن الجمارك سوى مصلحة من المصالح التابعة للهيئة التنفيذية للحكومة الجزائرية، مكلفة بمراقبة التجارة الخارجية. ثم جاءت مجموعة من التغيرات يمكن أن نسردها وفق سياقها الزمني كالتالي:

أولا: مرحلة الإدارة الجمركية بمثابة مديرية فرعية

1. في أفريل 1963 صدر المرسوم الرئاسي المتعلق بتنظيم وزارة المالية، أنتج مديرية ضمت مصلحة التحويلات الخارجية والجمارك.
2. في 15 ماي 1963 صدر قرار وزاري حدد مهام المديرية المختلطة. وانبثقت عنها مديريتان فرعيتان منفصلتان هما: المديرية الفرعية للجمارك مكلفة بالتشريع وحل المنازعات الجمركية والمديرية الفرعية للتحويلات الخارجية.
3. في سنة 1964 صدر المرسوم رقم 279-64 بتاريخ 1964/09/04، الذي من خلاله انشئت المديرية الوطنية للجمارك الجزائرية. وبالتالي تم تحويل الجمارك من مديرية فرعية إلى مديرية وطنية مع

[1] Paul moucheront, **les douanes en Algérie**, Algérie, 1907.

بقائها محدودية الاستقلالية في التسيير والاعتمادات. تشرف على 34 مصلحة خارجية متواجدة على مستوى الولايات (تابعة للوالي فيما يخص تسيير الاعتمادات والأجور...إلخ)

4. في سنة 1971 صدر المرسوم رقم 254-71 المؤرخ في 1971/10/18 الذي دعّم دور الجمارك وعزّز مسارها بعد أن أعيد تنظيمها إلى أربعة مديريات فرعية:
   أ- مديرية الجباية والمنازعات؛
   ب- مديرية الأنظمة الاقتصادية ومراقبة التجارة الخارجية والصرف؛
   ت- مديرية التشريع والإحصائيات؛
   ث- مديرية تنظيم المصالح.

ثانيا: مرحلة الاستقلالية القانونية والإدارية

1. في سنة 1979 صدور قانون الجمارك 1979 الذي يعتبر الوثيقة التشريعية المرجعية[1].
2. في سنة 1982 صدور المرسوم الرئاسي رقم 238-82 المؤرخ في 17 جوان 1982 تم ترقية الجمارك من مديرية وطنية إلى مديرية عامة. تتميز بالاستقلالية الإدارية والمالية. وبمقتضى المرسوم السابق فإنه يتولى المديرية العامة مدير عام. ويساعده في ذلك مدير عام مساعد. بحيث تتكون المديرية العامة للجمارك من خمسة مديريات مركزية. زيادة على أقسام المراقبة الولائية. تتمثل المديريات الخمس المركزية في[2]:
   أ- مديرية الأنظمة الجمركية والجباية؛
   ب- مديرية التنظيم والمنازعات الجمركية؛
   ت- مديرية الدراسات والتخطيط؛
   ث- مديرية الموظفين والتكوين؛
   ج- مديرية تسيير الاعتمادات والوسائل.
3. في سنة 1990 صدور المرسوم التنفيذي رقم 90-324 بتاريخ 20 اكتوبر 1990 والمتضمن تنظيم المصالح المركزية للمديرية العامة للجمارك. ومن خلاله قسمت الإدارة المركزية إلى أربعة مديريات مركزية وهي[3]:
   أ- مديرية الأنظمة الجمركية الاقتصادية؛

---

[1] الجريدة الرسمية، **قانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 يتضمن قانون الجمارك**، العدد 30، الجزائر: ص678.

[2] الجريدة الرسمية، **مرسوم رقم 82-238 مؤرخ في 25 رمضان عام 1402 الموافق 17 يوليو 1982 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، العدد 29**، الجزائر: ص1415.

[3] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 90-324 مؤرخ في 20 اكتوبر 1990 **يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 45، الصادرة بتاريخ الاربعاء 24 اكتوبر 1990، الجزائر: ص1417.

ب- مديرية المنازعات ومكافحة التهريب؛

ت- مديرية التشريع والإحصائيات والإعلام الآلي؛

ث- مديرية الموظفين والوسائل.

4. في سنة 1991 صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-76 المؤرخ في 16 مارس 1991 الذي نص على تزويد المدير العام بمدراء دراسات. ورؤساء المراكز الوطنية وتم تنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك بـ 10 مديريات جهوية و 36 مفتشية اقسام[1].

5. في سنة 1993 صدور المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 1993/12/27 بموجبه أصبحت المديرية العامة تحتوي على سبعة مديريات مركزية وهي[2]:

أ- مديرية التنظيم والتشريع الجمركي والتقنيات الجمركية؛

ب- مديرية المنازعات؛

ت- مديرية مكافحة الغش؛

ث- مديرية القيمة والجباية؛

ج- مديرية الموارد البشرية؛

ح- مديرية الوسائل الامدادية والمالية؛

خ- مديرية الوقاية والامن.

6. في سنة 1995 صدور المرسوم التنفيذي 95-25 المؤرخ في 1995/08/26 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-329 تم ادراج مديريتين جديدتين وهما[3]:

أ- مديرية التكوين؛

ب- مديرية المراقبة الجمركية للمحروقات.

---

[1] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 91- 76 مؤرخ في 16 مارس 1991 **يتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك وعملها**، العدد 12، الصادر بتاريخ الاربعاء 20 مارس 1991م، الجزائر: ص421.

[2] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 93-329 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993، **يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 86 ، الصادر بتاريخ الثلاثاء 28 ديسمبر سنة 1993م، الجزائر: ص41.

[3] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 95-251 مؤرخ في 26 غشت 1995، **يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 93-329 المؤرخ في 13 رجب 1414 الموافق 27 ديسمبر سنة 1993 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 47، الصادر بتاريخ الاربعاء 30 غشت 1995م، الجزائر، ص07.

ثالثا: مرحلة تعديل القانون الجمركي

1. في سنة 1998 صدور القانون رقم 98_10 الذي جاء ليعدل ويتمم قانون الجمارك لسنة 1979 حيث عدل الكثير من المواد وألغى البعض ليكون في صيغة جديدة تناسب تطلعات الاقتصاد الجزائري[1].
2. في سنة 2008 صدور المرسوم التنفيذي رقم 08-63 الذي أدخل العديد من التعديلات حيث أصبحت المديرية العامة للجمارك تتكون من 11 مديرية مركزية وخمس (05) مدراء دراسات وسبع (07) رؤساء دراسات[2].
3. في سنة 2011 صدور المرسوم التنفيذي رقم 11- 421 الذي يوضح تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك[3].

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للإدارات الجمركية الجزائرية والتدرج في الرتب الجمركية

تتكون المديرية العامة للجمارك الجزائرية من مجموعة من المديريات الفرعية التي توكل لها مهمة التسيير الفعال للشؤون الجمركية. كما يوجد هناك مجموعة من المديريات الجهوية تمارس المهام الجمركية على المستوى الإقليمي. بالإضافة إلى مفتشيات الأقسام. ويوجد سلم في الرتب يتم اتباعه في التدرج الوظيفي. ولمزيد من المعلومات يمكننا أن نسلط الضوء على ما يلي:

أولا: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للجمارك الجزائرية

يمكن أن نوضح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة من خلال الشكل التالي

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 98-10 مؤرخ 22 غشت 1998، **يعدل ويتمم القانون رقم 79-07 المؤرخ في 26 شعبان عام 1399 الموافق 21 يوليو سنة 1979 والمتضمن قانون الجمارك**، العدد 61، الصادر بتاريخ الاحد 23 غشت 1998م، الجزائر: ص06.

[2] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 08- 63 مؤرخ في 24 فبراير 2008، **يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 11 ، الصادر بتاريخ 2 مارس 2008م، الجزائر:ص17.

[3] الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-421 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011، **يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها**، العدد 68، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 2011م، الجزائر: ص15.

الشكل رقم(30): الهيكل التنظيمي الحالي (2017) للمديرية العامة للجمارك الجزائرية

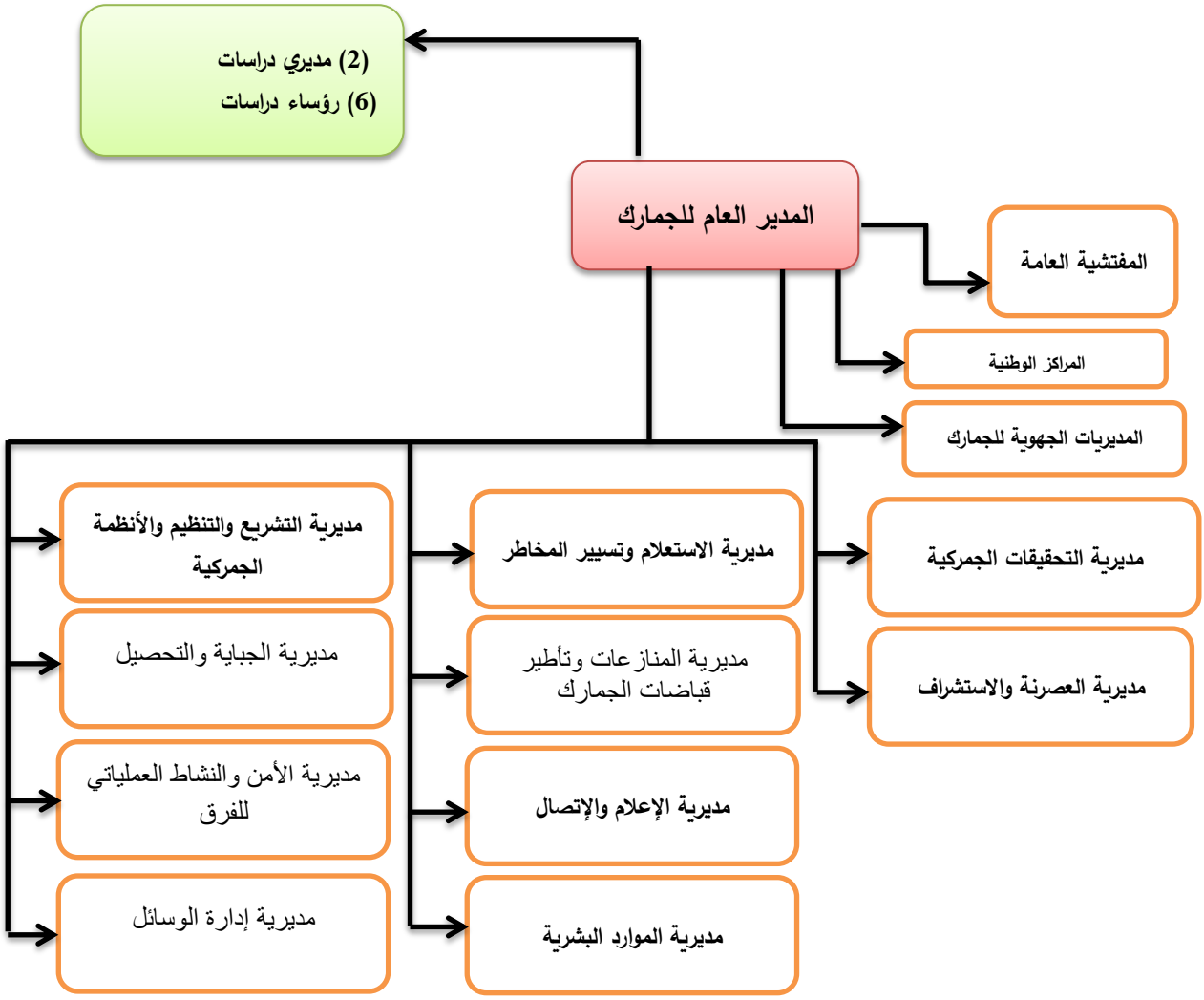

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 20 فيفري 2017، المتضمن **تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك وصلاحياتها**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ: 26 فيفري 2017 ، الجزائر، العدد: 13، ص09.

ثانيا: سير المديريات الجهوية ومفتشيات الأقسام

تعتبر المديرية الجهوية للجمارك بمثابة التمثيل المحلي للمديرية العامة في تلك الناحية. ويوجد على المستوى الوطني 15 مديرية جهوية؛ 52 مفتشية أقسام؛ 15 مصلحة جهوية للمراقبة البعدية ؛ 85 مكتب جمركي؛ 380 فرقة جمركية؛ 26 مراكز حدودية برية[1].

ولمزيد من التفاصيل ندرس ما يلي:

1- المهام المنوطة بالمديريات الجهوية للجمارك

تقوم المديرية الجهوية للجمارك التي يشرف على سير شؤونها مدير جهوي بما يلي[2]:

[1] المديرية الجهوية للجمارك سطيف، **الجمارك في قلب التطور الاقتصادي**، مجلة الجمارك، الجمارك الجزائرية، الجزائر، 2015، ص09.

[2] الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق ذكره، ص15.

أ- دفع عمل جميع المصالح الجمركية الواقعة ضمن نطاق اشرافها وتنشيطها وتنسيقها وانسجامها؛

ب- السهر على التنفيذ الجيّد للقوانين الجمركية ومحاربة كل أشكال الغش والتهريب؛

ت- بحث الاستعلام الجمركي وجمعه واستغلاله؛

ث- الانصات لطعون وشكاوي المتعاملين والسهر على المحافظة على صورة المؤسسة الجمركية؛

ج- المشاركة في إدخال الإعلام الآلي وصيانتها في جميع المصالح؛

ح- ممارسة الرقابة الداخلية لأنشطة مصالح الجمارك ومكاتبها ومراكزها وفرقها؛

خ- تسيير الاعتمادات والنفقات بكل اشكالها الموضوعة تحت تصرف المدير الجهوي بصفته الآمر بالصرف الثانوي

د- تسيير الموارد البشرية والمشاركة في أعمال تحسين المستوى وضمان ظروف عمل مواتية؛

ذ- السهر على تزويد المصالح بالهياكل القاعدية والوسائل والتجهيزات اللازمة للعمل؛

ر- السهر على أمن المستخدمين والمستعملين والاملاك داخل مصالح الجمارك؛

ز- المحافظة على الارشيف الجهوي والمحلي لإدارة الجمارك؛

س- إعداد الاحصائيات وارسالها الى المديرية العامة؛

ش- تمثيل المديرية العامة للجمارك على مستوى المقاطعة الجهوية المعنية أمام السلطات المدنية والعسكرية؛

2- تنظيم المديرية الجهوية للجمارك

تنظم المديرية الجهوية للجمارك في:

مديريات فرعية؛ مفتشيات أقسام جمارك؛ مكاتب جمارك؛ مفتشيات رئيسية؛ قباضات جمارك؛ مصالح الحراسة الجمركية؛ فرق الجمارك؛ مراكز الجمارك.

3- المديريات الفرعية المكونة للمديرية الجهوية

بغرض السير الجيد للمديرية الجهوية للجمارك فهي تتكون من[1]:

أ- مديرية فرعية للتقنيات الجمركية

ب- مديرية فرعية للمنازعات الجمركية والتحصيل

ت- مديرية فرعية للإعلام الآلي والاتصال

ث- مديرية فرعية لإدارة الوسائل

ج- قسم التحقيقات والاستعلام الجمركي

[1] الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق ذكره، ص16.

للإشارة فقط، إذا كانت أهمية العمل الجمركي في ميدان مكافحة الغش والتهريب و/أو في مجال تسيير وسائل النشاط على مستوى المديرية الجهوية تبرر ذلك. يمكن أن تضم المديرية الجهوية للجمارك زيادة على ذلك مديرية فرعية واحدة (1) أو اثنتين (2) تكلفان: الحراسة الجمركية؛ الهياكل القاعدية والتجهيزات. يحدد بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية التنظيم في مديريات فرعية لكل مديرية جهوية. وكذا التنظيم في مكتبين (2) إلى ثلاثة مكاتب جهوية لكل مديرية فرعية.

أما ميادين الاختصاص الوظيفي للمديريات الفرعية والمكاتب الجهوية. وكذا سير أقسام التحقيقات والاستعلام الجمركي بقرار من وزير المالية. كما تضم المديرية الجهوية للجمارك اثنتين (2) الى ست (6) مفتشيات أقسام للجمارك حسب امتداد المقاطعة الجهوية أو حسب أهمية النشاطات الجمركية. ويمكن في هذا المقام أن نبين الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للجمارك بسطيف سبيل المثال لا الحصر انظر الملحق رقم(5).

4- مهام مفتشيات الأقسام:

تكلف مفتشية أقسام الجمارك الموضوعة تحت سلطة المدير الجهوي والمسيرة من طرف رئيس مفتشية الأقسام بما يلي[1]:

1. ضمان التطبيق الأمثل للقانون الجمركي؛
2. احترام القواعد والقوانين المسيرة للمستودعات الجمركية؛
3. دراسة الطعون المقدمة من طرف المتعاملين؛
4. اعداد الاحصائيات وارسالها الى المديرية الجهوية عند الحاجة؛
5. ممارسة السلطة السليمة على كافة العاملين في الادارة الجمركية.

وتضم مفتشية أقسام الجمارك ثلاثة (3) إلى ستة مكاتب أقسام (6). بحيث يحدد عدد مكاتب الأقسام بقرار مشترك بين وزير المالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية. ويوجد ضمن مفتشية أقسام الجمارك مكتب جمارك ومصلحة للحراسة الجمركية على الأقل.

بالنسبة للهيكل التنظيمي نقترح الهيكل الخاص بمفتشية أقسام جمارك بجاية.

أنظر الملحق رقم (6)

[1] الجريدة الرسمية، العدد 68، 14 ديسمبر 2011، مرجع سابق ذكره، ص17.

ثالثا: التدرج في الرتب في الإدارة الجمركية

حسب المرسوم التنفيذي رقم 10- 286 المؤرخ في 08 ذي الحجة عام 1431 الموافق 14 نوفمبر سنة 2010، الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك. الذي نصت المادة 03 منه على ما يلي[1]:

1. سلك أعوان الفرق؛
2. سلك الضباط؛
3. سلك المفتشين؛
4. سلك المراقبين العامين.

ودائما في نفس السياق، وحسب المادة 04 من نفس المرسوم فإن الموظفون الذين ينتمون إلى الأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك والمذكرون في المادة 03 أعلاه مكلفون بضمان حماية الاقتصاد الوطني وأمنه ودعمه. ومن ثمة هم مكلفون بتطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها والمطبقة في هذا المجال.

الجدول رقم(32): يوضح الأسلاك والرتب الجمركية في إدارة الجمارك الجزائرية

الأسلاك **CORPS**	**الرتب** **GRADES**
أعوان الفرق **Agents de brigades**	عون حراسة Agent de surveillance
	عون رقابة Agent de contrôle
	عريف Brigadier
الضّباط **Officiers**	ضابط الفرق Officier de brigade
	ضابط الرقابة Officier de contrôle
المفتشون **Inspecteurs**	مفتش رئيسي Inspecteur principal
	مفتش عميد Inspecteur divisionnaire
المراقبون العامون **Contrôleurs généraux**	مراقب عام Contrôleur général
	مراقب عام رئيس Contrôleur général en chef

المصدر: نفس المرجع السابق، ص05.

[1] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 10- 286 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، الذي يتضمن **القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك**، الجزائر: ص04.

الفرع الرابع: توجه الجمارك الجزائرية نحو الاتفاقيات الثنائية الدولية ومجالات التعاون

سعت إدارة الجمارك الجزائرية نحو الانفتاح على المحيط الخارجي، من خلال عقد جملة من الاتفاقيات الدولية مع العديد من الدول، سواء منها الدول العربية أو الأوروبية. وهذا لزيادة التنسيق الجمركي والاستفادة من خبرات الدول في تسيير الادارة الجمركية. وسوف نوجزها على النحو التالي:

أولا: الاتفاقيات المبرمة مع دول الجوار والدول العربية والإفريقية

يمكن أن ندرجها وفق الطرح التالي:

1- الاتفاقية المتعلقة بتبادل المساعدة في المجال الجمركي بين الجزائر وتونس

عقدت هذه الاتفاقية بتاريخ 09 يناير 1981 بتونس. وهي تعوض الاتفاقية السابقة بين البلدين 24 ديسمبر 1971. وتهدف إلى[1]:

أ- تُعلم الإدارات الجمركية للدولتين بعضها البعض بقائمات البضائع التي يحجز توريدها في كل من ترابهما؛

ب- تتخذ الإدارة الجمركية لكل بلد كل الإجراءات، التي في سلطتها لمعارضة التصدير في اتجاه الدولة الأخرى للبضائع الحجز توريدها في هذه الدولة الأخرى؛

ت- يمكن للإدارات الجمركية للدولتين أن تتخذ إجراءات خاصة قصد مراقبة البضائع المعروفة بأنه تجرى في شأنها تجارة غير شرعية بين ترابيهما؛

ث- تُعلم إدارات الجمارك بعضها بعض بقائمة مكاتب الجمارك الموجودة طول الحدود المشتركة وبالإرشادات الخاصة بمؤهلات هذه المكاتب وأوقات عملها. وإذا اقتضى الحال بكل تغيير يطرأ على هذه الارشادات.

2- اتفاقية التعاون الإداري في مجال الجمارك بين الجزائر ومالي

يرجع تاريخ توقيع هذه الاتفاقية إلى 04 ديسمبر 1981 ببماكو وهي تهدف إلى[2]:

أ- تقدم الإدارة الجمركية التابعة لكل طرف متعاقد لإدارة الطرف الآخر، تلقائيا أو بطلب في صورة تقارير أو نسخ مطابقة للوثائق، جميع المعلومات التي تتوفر لديها، بخصوص العمليات المكتشفة أو المعتزمة تشكل أو يبدو أن تشكل مخالفة للتشريع الجمركي الخاص بالطرف الآخر؛

[1] Journal Officiel (02 mars 1982), **décret n° 82-91 du 20 février 1982 portant ratification de la convention d'assistance administrative entre algérienne démocratique et populaire et la république tunisienne en vue de prévenir et de rechercher les infractions douanières**, faite à Tunis, le 09 janvier 1981, p 302.

[2] Journal Officiel (21 juin 1983), **décret n° 83-400 du 18 juin 1983 portant ratification de la convention d'assistance administrative mutuelle en matière douanière entre algérienne démocratique et populaire et la république du mali**, signée à Bamako, le 04 décembre 1981, p 1142.

ب- تبلغ الإدارة الجمركية التابعة لكل طرف متعاقد إلى إدارة الطرف الآخر، كل خبر قد يكون مفيدًا بخصوص أي انتهاك للتشريع الجمركي. ولا سيما الوسائل أو الطرق الجديدة المستعملة لارتكابه وتقدم النسخ أو المقتطفات من التقارير التي تحررها مصالح الاستقصاء لديه، فيما يتعلق بالطرق الخاصة التي استخدمت؛

ت- تتخذ الإدارتان الجمركيتان لدى الدولتين تدابير ليكون الموظفون التابعون لمصالحهما المكلفة بمحاربة المخالفات الجمركية وتتبعها وردعها في اتصالات شخصية مباشرة لتبادل المعلومات.

3- اتفاقية التعاون الإداري الجمركي المتبادل بين الجزائر وليبيا

كانت المصادقة على الاتفاقية بتاريخ 03 ابريل 1989 بطرابلس ومن بين أهدافها نذكر[1]:

أ- التعاون في مجال التأكد من القيمة الجمركية ومدى سلامة التسجيل في البند التعريفي الملائم والتأكد من منشأ البضاعة؛

ب- تتبادل إدارتا الجمارك بكلا البلدين قوائم البضائع التي تكون موضوع تحايل أو يشك بأنها تخالف التشريعات الجمركية الخاصة بكل منهما.

4- اتفاقية التعاون الإداري الجمركي المتبادل بين الجزائر وموريتانيا

كان توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 14 فيفري 1991 بمدينة نواقشط. ومن بين أهدافها ما يلي[2]:

أ- في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية، تتبادل الإدارات الجمركية للطرفين المتعاقدين بناء على طلب وبعد تحقيق، إن اقتضى الأمر ذلك المعلومات الكفيلة بضمان التحصيل الصحيح للحقوق والرسوم، لا سيما تلك المعلومات التي من شأنها تسهيل تحديد القيمة الجمركية والنوع التعريفي ومنشأ البضائع؛

ب- تتبادل الإدارات الجمركية لكلا الطرفين المتعاقدين قوائم البضائع المعروفة بأنها تشكل موضوع تيارات تحايل تخالف التشريعات الجمركية الخاصة بكل منهما؛

ت- تتخذ الإدارات الجمركية للطرفين المتعاقدين الترتيبات من أجل أن تبقى مصالح البحث التابعة لها على إتصال مباشر قصد تسهيل تدارك المخالفات للتشريعات الجمركية الخاصة بكل من البلدين والبحث عنها وقمعها وذلك بواسطة تبادل المعلومات.

---

[1] Journal Officiel (13 septembre 1989), **décret présidentiel n° 89-172 du 12 septembre 1989 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative entre la république algérienne démocratique et la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signée à tripoli, le 03 avril 1989, p 907.

[2] Journal Officiel (11 mars 1992), **décret présidentiel n° 92-107 du 07 mars 1992 portant ratification de l'accord d'assistance mutuelle administrative entre la république algérienne démocratique et la république islamique de Mauritanie en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signée à Nouakchott, le 14 février 1991, p 428.

5- اتفاقية التعاون الإداري الجمركي المتبادل بين الجزائر والمغرب

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 24 ابريل 1991 بالدار البيضاء المغربية. ومن بين أهداف هذه الاتفاقية نذكر ما يلي[1]:

أ- تتبادل إدارتا الجمارك لكلتا الدولتين كل المعلومات التي تتعلق بالوسائل أو المناهج الحديثة المستعملة لارتكاب الغش، كما تتبادلان نسخا أو نصوص التقارير المحررة من طرف مصالحهما المختصة بالبحث والمتعلقة بالطرق التي أستعملت لإرتكاب هذا الغش؛

ب- تتبادل إدارتا الجمارك لكلا البلدين بناء على طلب، وبعد تحقيق إن اقتضى الأمر ذلك كل المعلومات التي تضمن التحصيل التام للحقوق والرسوم خاصة المتعلقة بـ:(القيمة الجمركية، النوع التعريفي والمنشأ).

6- اتفاقية تعاون إداري متبادل في المجال الجمركي بين الجزائر ومصر

تمت المصادق على هذه الاتفاقية بتاريخ 31 يوليو 1996 بالجزائر ومن بين أهدافها نذكر[2]:

أ- تبادل المعلومات والتعاون المشترك في العناصر الأساسية الخاصة بالضبط التام للرسوم والحقوق الجمركية (القيمة لدى الجمارك، البند التعريفي والمنشأ)؛

ب- تبادل المعلومات حول حركة كل من: السلع، الأشخاص والمركبات المشكوك فيها والتي تشكل خطر على التجارة المشروعة؛

ت- يجوز للإدارة الجمركية لأحد الطرفين إستعمال المعلومات والمستندات المتحصل عليها، طبقا لهذه الاتفاقية أمام السلطات القضائية وفي حدود التشريع الجمركي الخاص بكل منهما.

7- اتفاقية التعاون الإداري الجمركي المتبادل بين الجزائر والأردن

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 16 سبتمبر 1997. ومن بين أهدافها نذكر[3]:

أ- تتبادل الإدارتان الجمركيتان بناء على طلب أو تلقائيا كل المعلومات والإخبارات التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي وتدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها؛

---

[1] Journal Officiel (21 juin 1992), **décret présidentiel n° 92-256 du 20 juin 1992 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et le Royaume du Maroc**, signée à Casablanca, le 24 avril 1991, p 1064.

[2] Journal Officiel n° 63 (28 septembre 1997), **décret présidentiel n° 97-357 du 27 septembre 1997 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et la république arabe d'Egypte**, signée à Alger, le 31 juillet 1996, p 10.

[3] Journal Officiel n° 83 (08 novembre 1998), **décret présidentiel n° 98-340 du 04 novembre 1998 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue d'appliquer correctement la législation et de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et le royaume hachémite de Jordanie**, signée à amman, le 16 septembre 1997, p 04.

ب- يجب أن تستعمل الاخبارات أو المعلومات المتحصل عليها في إطار التعاون الإداري وفق هذا الاتفاق خصيصا لأغراض هذا الاتفاق، ومن قبل الإدارتين الجمركيتين ما لم ترخص صراحة الإدارة الجمركية التي قدمتها بالسماح باستعمالها لأغراض أخرى أو من طرف سلطات أخرى.

8- اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المجال الجمركي بين الجزائر وسوريا

تم التصديق على الاتفاقية بتاريخ 14 سبتمبر 1997 بدمشق. ومن بين أهدافها نذكر[1]:

أ- تتبادل الإدارتان الجمركيتان بناء على طلب أو تلقائيا كل المعلومات والأخبار التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي وتدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها؛

ب- تبلغ كل إدارة جمركية بناء على طلب أو تلقائيا كل المعلومات التي تحوزها. والخاصة بالمسائل المتعلقة التقنيات الجديدة لمكافحة الغش الجمركي والتي أثبتت فعاليتها. وكذا الإتجاهات الجديدة المتعلقة بالمخالفات الجمركية والوسائل والأساليب المستعملة لارتكابها.

9- اتفاقية التعاون الجمركي بين الجزائر وجنوب افريقيا

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 28 افريل 1998 بالجزائر. ومن بين أهدافها نذكر[2]:

أ- تتبادل الإدارتين الجمركيتين بناء على طلب أو تلقائيا كل المعلومات التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي. وتدارك المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها؛

ب- تتبادل الإدارتان الجمركيتان قوائم البضائع التي قد تشكل موضع التهريب بين بلديهما، بحيث ينبغي عند الحاجة تحيين هذه القوائم؛

ت- تساعد الإدارتان الجمركيتان بعضهما البعض فيما يخص التقنيات الجديدة لمكافحة الغش والتدليس.

[1]Journal Officiel n° 13 (15 mars 2000), **décret présidentiel n° 2000-56 du 13 mars 2000 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue d'appliquer correctement la législation et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et la république arabe syrienne**, signée à Alger, le 31 juillet 1996, p 10.

[2]Journal Officiel n° 13 (09 février 2003), **Décret présidentiel n°03-60 du 7 février 2003 portant ratification de la convention entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République d'Afrique du Sud relative à l'assistance administrative mutuelle entre leurs administrations douanières**, signée à Alger le 28avril 1998 et l'échange de lettres signées le 7 octobre 2000 et le 17 septembre 2001, p03.

10- اتفاق المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين الجزائر ونيجيريا

تم التصديق على هذه الاتفاقية بتاريخ 12 مارس 2003 بالجزائر. ومن بين أهدافها نذكر ما يلي[1]:

أ- تقدم الإدارة المطلوبة بناء على طلب كل المعلومات الخاصة بتشريعها وإجراءاتها الجمركية الوطنية المفيدة للتحريات التي تجرى بشأن مخالفة جمركية؛

ب- تتبادل إدارتا الجمارك بناء على طلب أو مبادرة منهما المعلومات والاستعلامات الخاصة بالصفقات المنجزة أو المتوقعة والتي تشكل أو قد تشكل مخالفة جمركية؛

ت- ترفق المعلومات والاستعلامات المتبادلة وفق هذا الاتفاق بكل البيانات المفيدة التي تسمح بتفسيرها أو استغلالها.

11- اتفاقية بين الجزائر وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التعاون الجمركي

تم التوقيع على هذه الاتفاقية بتاريخ 12 يونيو 2007 بأبو ظبي. ومن بين أهدافها[2]:

1. تزود كل إدارة جمركية الإدارة الأخرى بموجب طلب أو مبادرة خاصة بهما بالمعلومات التي تساعد على ضمان منع وتحري ومكافحة المخالفات الجمركية. ويجوز أن تتضمن هذه المعلومات الآتي:
   - أ- الوسائل الحديثة لتطبيق القانون الجمركي التي أثبتت فعاليتها؛
   - ب- التوجهات أو الوسائل أو الطرق الحديثة لارتكاب المخالفات الجمركية؛
   - ت- البضائع المعروف بأنها عرضة للمخالفات الجمركية.
2. تبادل الخبرات والتجارب الفنية والإدارية والتعاون في مجالات الاختصاص بكل ما من شأنه أن يدعم العلاقات الاقتصادية؛
3. تشجيع عقد دورات تدريبية متخصصة في المجالات الفنية والإدارية.

[1] Journal Officiel n° 08 (08février 2004), **Décret présidentiel n°04-24 du 7 février 2004 portant ratification de l'accord relatif à l'assistance administrative mutuelle entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République fédérale du Nigéria, en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signé à Alger le 12 mars 2003, p05.

[2] Journal Officiel n° 24 (22 avril 2009), **Décret présidentiel n°09-123 du 15 avril 2009 portant ratification de la convention entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de l'Etat des Emirats arabes unis en matière de coopération douanière**, signée à Abu Dhabi, le 12juin 2007, p04.

ثانيا: اتفاقيات التعاون مع باقي دول العالم

نذكرها على التوالي:

1- اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين الجزائر واسبانيا

يرجع تاريخ هذه الاتفاقية إلى تاريخ 16 سبتمبر 1970، أين وافقتا حكومة البلدين على التعاون في المجال الجمركي، وتهدف هذه الاتفاقية إلى ما يلي[1]:

1. تتبادل الإدارات الجمركية للدولتين تبليغ قوائم البضائع، التي تعتبر التجارة فيها غير جائزة بين أراضي كل منهما؛
2. تبلغ الإدارة الجمركية لإحدى الدولتين الإدارة الجمركية الخاصة بالدولة الأخرى مايلي:

أ- كافة التعليمات المتوفرة لديها عن المخالف. وذلك بصفة تلقائية وبدون إبطاء؛

ب- العمليات غير القانونية المحققة أو المصممة. والمتسمة بطابع تدليسي في نظر التشريع الجمركي للدولة الأخرى أو يمكن أن تتسم بهذا الطابع؛

ت- عن الأشخاص والمركبات والسفن والطائرات المشتبه بها، بإرتكابها أو إستعمالها لإرتكاب المخالفات الجمركية؛

ث- عن الوسائل الجديدة أو الطرق المستعملة لارتكاب المخالفات الجمركية؛

ج- عن البضائع المعروفة بأنها تشكل تجارة غير مشروعة.

2- اتفاقية التعاون الإداري في المجال الجمركي بين الجزائر وفرنسا

كان توقيع هذه الاتفاقية بتاريخ 10 سبتمبر 1985 بالجزائر وهي تهدف إلى[2]:

أ- يمكن لإدارتي الجمارك للبلدين أن تستدل على سبيل الاثبات، سواء في محاضرها أو في محاضر تقاريرها الاثباتية أثناء الإجراءات أو المتابعات أمام المحاكم بالمعلومات المتلقاة أو الوثائق المقدمة وفق الشروط المحددة في الاتفاقية؛

ب- تتخذ إدارتا الجمارك للبلدين الإجراءات التي من شأنها أن تسمح لموظفي مصالحها المكلفين بالبحث عن الغش الجمركي، بأن يكونوا على اتصال شخصي مباشر، قصد تبادل المعلومات من أجل تدارك البحث أو قمع المخالفات ضد التشريع الجمركي لبلديهما.

---

[1] Journal Officiel (04 décembre 1970), **ordonnance n° 70-71 du 02 novembre 1970 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire et la gouvernement espagnol**, signée à Alger, le 16 septembre 1970, p 1150.

[2] Journal Officiel (11 décembre 1985), **décret n° 85-302 du 10 décembre 1985 portant ratification de la convention d'assistance administrative en matière douanière entre le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire et la république française**, signée à Alger, le 10 septembre 1985, p 1215.

3- الاتفاقية الخاصة بالتعاون الإداري المتبادل في المجال الجمركي بين الجزائر وإيطاليا

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 15 افريل 1986 بمدينة الجزائر ومن أهدافها نذكر[1]:

أ- في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية تتبادل الإدارات الجمركية للطرفين المتعاقدين بناء على طلب وبعد التحقيق إن اقتضى الأمر ذلك، كل المعلومات الكفيلة بضمان التحصيل الصحيح للحقوق والرسوم. ولا سيما تلك التي من شأنها أن تسهل تحديد القيمة الجمركية والنوع التعريفي ومنشأ البضائع؛

ب- تتبادل الإدارات الجمركية للطرفين المتعاقدين قائمات البضائع المعروفة بأنها تشكل موضوع تحايل يخالف التشريعات الجمركية الخاصة بكل منهما؛

ت- يجوز للإدارات الجمركية للطرفين المتعاقدين أن تستمل أمام السلطات القضائية المعلومات والوثائق المحصل عليها، طبقا لهذا الاتفاق وفي الحدود والشروط التي يحددها التشريع الخاص بكل منهما.

4- اتفاق المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي بين الجزائر وتركيا

تم التصديق على هذه الاتفاقية بالجزائر في 08 سبتمبر 2001. ومن بين أهدافها[2]:

أ- تتبادل إدارتا الجمارك بناء على طلب أو تلقائيا كل المعلومات والاستعلامات التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي والوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها؛

ب- عندما تقوم إحدى إدارتي الجمارك بتحقيق لحساب إدارة الجمارك الأخرى تتصرف كما لو كانت تباشر ذلك لحسابها الخاص بناء على طلب سلطة وطنية أخرى؛

ت- تعتبر المعلومات أو الاستعلامات المتحصل عليها وفق هذا الاتفاق سرية. وتستفيد من حماية على الأقل مماثلة لتلك الحماية المنصوص عليها في التشريع الوطني للطرف المتعاقد الذي يتلقاها والخاصة بالمعلومات أو الاستعلامات ذات الطبيعة المماثلة.

[1] Journal Officiel (15 octobre 1986), **décret n° 86-256 du 07 octobre 1986 portant ratification de l'accord d'assistance mutuelle administrative entre la république algérienne démocratique et la république italienne en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signée à Alger, le 15 avril 1986, p 1181.

[2] Journal Officiel n° 64 (10 octobre 2004), **Décret présidentiel n°04-321 du 10 octobre 2004 portant ratification de l'accord d'assistance mutuelle administrative entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République de Turquie en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signé à Alger, le 8 septembre 2001, p04.

5- اتفاقية تعاون بين الجزائر وكوريا في القضايا الجمركية:

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 08 ماي 2013 ومن بين أهدافها نذكر[1]:

تقدم السلطتان الجمركيتان لبعضهما البعض التعاون التقني في المسائل الجمركية بما فيها:

أ- تبادل موظفي الجمارك أو الخبراء لأغراض الاطلاع أكثر على التقنيات الجمركية للطرفين وتطوير المعلوماتية الجمركية؛

ب- تبادل المعلومات المهنية والعلمية والتقنية المتعلقة بالتشريع الجمركي وبالإجراءات والمعلوماتية؛

ت- تقدم السلطتان الجمركيتان لبعضهما البعض بموجب طلب او بمبادرة منها كل المعلومات المتاحة التي تساعد على ضمان التطبيق السليم للتشريع الجمركي.

6- اتفاقية تعاون بين الجزائر والأرجنتين في القضايا الجمركية:

تمت المصادقة على هذه الاتفاقية بتاريخ 03 ديسمبر 2015 ببيونس آيرس ومن بين أهدافها نذكر[2]:

1. تقدم السلطتان الجمركيتان لبعضهما البعض المساعدة التقنية في المسائل الجمركية بما فيها:

أ- تبادل موظفي الجمارك أو الخبراء من أجل اطلاع أمثل على التقنيات الجمركية للطرفين وتطوير المعلوماتية الجمركية؛

ب- تبادل المعلومات المهنية والعلمية والتقنية المتعلقة بالتشريع الجمركي وبالإجراءات الجمركية والمعلوماتية

2. تتبادل السلطتان الجمركيتان بموجب طلب أو مبادرة منهما كل المعلومات المتاحة التي تساعد على ضمان التطبيق السليم للتشريع الجمركي.

[1]Journal Officiel n° 20 (30 mars 2016), **Décret présidentiel n°16-112 du 22 mars 2016 portant ratification de l'accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République de Corée sur la coopération en matière douanière**, signé à Alger, le 8 mai 2013, p04.

[2]Journal Officiel n° 62 (23 octobre 2016), **Décret présidentiel n°16-265 du 13 octobre 2016 portant ratification de l'accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République d'Argentine en matière de coopération douanière,** signé à Buenos Aires, le 3 décembre 2015, p04.

المطلب الثاني: برنامج عصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية 2007-2010 والحصيلة المحققة

جاء هذا البرنامج كتشخيص شامل لمحاور العمل الجمركي، من خلال إعطاء تفاصيل دقيقة لها. ومحاولة بناء عمل جمركي مبني على أُسس تخدم الاقتصاد الوطني. إلا أن بعد التجسيد الميداني لم يتم الحصول على كل النتائج المرجوة. ويمكن أن نعرض هذا المخطط وحصيلته المحققة وفق النقاط التالية:

الفرع الأول: القانون الجمركي والتسهيلات الجمركية

سوف نتناول في هذا الفرع النقاط التالية:

1- القانون الجمركي وتنظيم المصالح الجمركية

أ- القانون الجمركي

قصد معالجة النقائص الموجودة في السابق تم تسجيل الأعمال التالية[1]:

1. تكيّيف قانون الجمارك (المنازعات، التسهيلات الجمركية، التحصيل الجبائي ومكافحة التزييف)؛
2. إعداد ونشر مراجع الإجراءات الجمركية؛
3. مراجعة وتقوية إجراءات تحصيل المنازعات، قصد تصفية حسابات القابضين ووضع أسلوب أكثر بساطة وفعالية.

ب- تنظيم المصالح

يهدف برنامج إعادة التنظيم إلى تقوية الرقابة الداخلية وتطوير التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال. ووضع هيكل تنظيمي جديد للمديرية العامة، بتبني المبدأ العام للفصل بين المسؤوليات الوظيفية والمسؤوليات العملية غير المتمركزة. أما فيما يخص تنظيم المصالح الخارجية، يرمي هذا المشروع إلى تعديل التنظيم الإقليمي وفق خصوصيات المنطقة وأهمية النشاط الجمركي فيها.

ثانيا: التسهيلات الجمركية ورقابة الامتيازات الجبائية

توجد العديد من التسهيلات التي جاء بها هذا البرنامج نذكر منها:

1- التسهيلات الجمركية

قصد تأمين وتسهيل سلسلة الجمركة، على إدارة الجمارك متابعة عملها في هذا الميدان عبر[2]:

أ- إجراء تقييم الاحتياجات فيما يخص تسهيل المبادلات التجارية، بالتعاون مع الهيئات التي تخصها عمليات التجارة الخارجية؛

ب- تعميم استعمال أجهزة الكشف؛

---

[1] المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **برنامج عصرنة الجمارك 2007-2010**، وزارة المالية، الجزائر، 2010.

[2] نفس المرجع السابق، ص15.

ت- تقوية الرقابة البعدية وتخفيف الرقابة القبلية؛

ث- ترقية تنفيذ المعايير والممارسات الموصي بها في اتفاقية كيوتو المتعلقة بتبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية.

2- التقنية الجمركية والرقابة

قصد دعم الأعمال المتعلقة بحسن التكفل بالرقابة الجمركية لعناصر الرسم من الضروري القيام بتحضير بطاقية القيّم المرجعية، للسلع التي تشكل أساس الإيرادات لذلك تم تنصيب لجنة خاصة نهاية سنة 2003 وتم بعثها سنة 2006. تكلف هذه اللجنة أساسًا بتحديد القيم الوسطى لبعض البضائع الحسّاسة للغش. يتم التكفل بالشطر المتعلق بالقيمة لدى الجمارك عبر:

أ- إنشاء تصريح حول عناصر القيمة لدى الجمارك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006. سيتم تنفيذ هذا الإجراء عن طريق قرار صادر عن وزير المالية؛

ب- مراجعة المادة 16 من قانون الجمارك قصد أفضل رقابة للتصاريح الخاطئة حول القيمة، وهذا استنادا للقرار 6.1 لمنظمة التجارة العالمية[1]؛

ت- إحداث مكاتب محلية مكلفة بالقيمة لدى الجمارك (على مستوى مفتشيات أقسام الجمارك)؛

ث- تحليل الإحصائيات المتعلقة بالغش بخصوص القيمة لدى الجمارك واستغلالها في نظام انتقاء الرقابة وتسيير المخاطر يسمح ببلوغ أفضل مردود جبائي؛

ج- تعميم وتبسيط التعريفة الجمركية الجديدة المنبثقة عن تعديل مدونة النظام المنسق لسنة 2007؛

ح- وضع إجراء تنظيمي حول الاستعلام فيما يخص منشأ البضائع كما هو الحال عليه في التعريفة الجمركية؛

خ- تبسيط مفهوم القيمة التبادلية والقيم المرجعية وقواعد المنشأ التفضيلي لفائدة المفتشين فاحصي البضائع والمستعملين.

3- رقابة الامتيازات الجبائية

قصد التمكن الأفضل من رقابة الإعفاءات ينبغي:

أ- تشجيع التفكير حول تقييم ومتابعة مجمل الامتيازات الجبائية على مستوى الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك؛

ب- تنفيذ برنامج سنوي أو نصف سنوي للتدخلات؛

ت- عدم اعتبار التفضيلات التعريفية المقدمة في إطار الاتفاقيات التجارية كإعفاءات وتعريف الأصناف المفصلة للإعفاءات الجمركية.

[1] المادة 16 من قانون الجمارك الجزائري كما تناولناها في الفصل الأول تعني القيمة لدى الجمارك.

ثالثا: وضع نظام فعّال لمكافحة الغش ومكافحة التهريب

نظرا لتزايد حالات الغش قامت الإدارة الجمركية باستدراك الأمر من خلال تصميم مجموعة من المعايير والاليات التي من شأنه محاربة ظاهرة الغش. ونذكر منها

1- وضع نظام فعال لمكافحة الغش

تستدعي مكافحة الغش التجاري والجمركي تجسيد الأعمال التالية:

أ- تكوين مستخدمي التحقيقات فيما يخص الرقابة اللاحقة؛

ب- إنشاء جسور معلوماتية وتنسيق الأعمال المتدخلين في الحلقة الإمدادية للتجارة الدولية عبر التمكُن من الدخول لقواعد معلومات البنوك التجارة الضرائب ومصالح الأمن؛

ت- تطهير سلك الوكلاء لدى الجمارك في هذا الشأن تم إحصاء 2224 وكيل معتمد و450 وكيل مُوقف من بينهم 250 موقفين منذ سنة 2006؛

ث- مراجعة وإنعاش سير الفرق المختلطة (جمارك، ضرائب وتجارة).

2- مكافحة التهريب

يكون ذلك من خلال زيادة على الوسائل الجوية ولغرض المكافحة الفعّالة للتهريب، يعد أفضل تعاون بين المصالح ضروري قصد تبادل الاستعلام الجمركي (المصالح غير المتمركزة لمكافحة الغش وفرق الجمارك).

تستدعي مهمة مكافحة التهريب أيضا ضم وتقوية جهود مصالح الجمارك مع مؤسسات وهيئات الدولة الأخرى المكلفة بالبحث والوقاية وقمع الغش، يرتبط هذا النشاط بما يلي[1]:

1. إنجاز نظام آلي لتبادل الاستعلام؛
2. وضع مراكز الجمارك للحراسة البرية والبحرية.

[1] نفس المرجع السابق، ص22.

الفرع الثاني: حصيلة برنامج عصرنة الادارة الجمركية 2007 - 2010

جاءت حصيلة برنامج عصرنة الإدارة الجمركية مقبولة إلى حد ما. حيث تم استدراك بعض نقاط النقص في جملة من المجالات. إلا أن مجالات أخرى كانت غير موفّقة في الإصلاح بالشكل المطلوب. وفي الحقيقة هذا الأمر استدعى بناء مخطط جديد يرسم معالم المرحلة المقبلة وهو ما سنتناوله في القادم من البحث.

أولا: قانون الجمارك والتسهيلات الجمركية ومراقبة الامتيازات الجبائية

جاءت الحصيلة المتعلقة بالجانب القانوني والامتيازات الجبائية على النحو التالي:

1- بالنسبة للقانون الجمركي وتنظيم المصالح

نذكر ما تحقق كالتالي:

أ- بالنسبة للقانون الجمركي

تم تكييف قانون الجمارك بمختلف جوانبه (تسهيلات، انظمة اقتصادية، محاربة التهريب والمنازعات)، من خلال تعديلات أدخلت عليه في إطار مختلف قوانين المالية المتعاقبة. بحيث تم إكمال مشروع القانون المتضمن الجمارك الذي جرى إعداده في إطار حلقات للمشاورة والخبرة وأرسل إلى وزارة المالية في 04 جويلة 2010.

ومن جهة أخرى، تمت عدة نشاطات بهدف مزيد من التوضيح لإجراءات المنازعات. ولضمان طرق الطعن للمستعملين والتقليص إلى أدنى حد من السلطة التقديرية لأعوان الجمارك وبهذا الخصوص نذكر[1]:

1. تنصيب لجنة وطنية مستقلة للطعن بتاريخ 27 فيفري 2007؛
2. اعداد نصوص تنظيمية تضبط:
   - أ- الطرق العملية للتقييم وللبيع في المزاد العلني؛
   - ب- المصالحة في ميدان الصرف؛
   - ت- الدفع بالتقسيط؛
   - ث- الطعن بالنقض؛
   - ج- التنازل بالتراضي وحق الشفعة.
3. مراجعة وتدعيم الإجراء الخاص بتحصيل المنازعات من خلال إعادة تهيئة كيفيات العمل لخلايا التبليغ وتنفيذ القرارات القضائية و/أو القرارات الإدارية الصادرة لفائدة إدارة الجمارك؛
4. تخفيف الهياكل المركزية، من خلال عدم مركزة اختصاصات التسيير لفائدة المصالح الإقليمية فيما يخص متابعة بعض قضايا المنازعات أمام الهيئات القضائية من الدرجة الثانية.

[1] المديرية العامة للجمارك، **حصيلة عصرنة ادارة الجمارك 2007-2010**، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2012، ص04.

5. تصور ووضع نظام معلومات مخصصة لمعالجة المنازعات الجمركية. وتتكفل المنظومة الجديدة المقدمة والمصادق عليها في ديسمبر 2010، إثبات المخالفات الجمركية والمتابعات القضائية وتحصيل الغرامات والعقوبات وكذا تقييم نجاعة المصالح.

ب- تنظيم المصالح الجمركية

في هذا الإطار بالذات شرع في إعادة تنظيم الإدارة المركزية، بما في ذلك المفتشية العامة. وهذا كما اوضحناه في التطور التنظيمي للإدارة الجمركية سابقا.

2- التسهيلات الجمركية

تبقى النتائج المحصل عليها في مجال التسهيلات الجمركية أقل من تطلّعات المتعاملين الاقتصاديين المهنيين ومن متطلبات النجاعة في المرفق العام. ولمعالجة هذه الوضعية وإعادة تثمين أداة التسهيلات الجمركية التي تعتبر وسيلة تنافس بالنسبة للمؤسسات خاصة تلك الموجهة نحو العالم فقد تم القيام بعمليات واسعة مثل[1]:

1. ترقية تطبيق مقاييس عملية أوصت بها اتفاقية كيوتو فيما يخص تسهيل وانسجام الأنظمة الجمركية الاقتصادية في إطار إعادة صياغة قانون الجمارك؛
2. تصور إجراء لإعتماد المتعاملين الاقتصاديين من شأنه الإستفادة من التسهيلات الخاصة للجمركة على أساس تحليل المخاطر؛
3. التوقيع على اتفاقية شراكة لتبسيط وتسهيل إجراءات الجمركة بين المديرية العامة للجمارك والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بمناسبة اليوم الإعلامي المنظم في 04 مارس 2010؛
4. فك الاختناق عن الموانئ (خاصة ميناء مدينة الجزائر) بتهيئة بنى قاعدية خارج الموانئ موجهة لاستقبال الحاويات العالقة (مستودعات سيدي موسى، وهران وعنابة)؛
5. ترقية صيغة الجمركة عن بعد من خلال الربط المباشر للمشتركين ال539 في المنظومة الإعلامية للتسيير الآلي للجمارك.

3- التحكم في عناصر الرسوم ومراقبة الامتيازات الجبائية

تم إنجاز عدد من العمليات الرامية إلى تدعيم أعمال الرقابة الجمركية على الرسوم وعلى الامتيازات الجبائية نذكر منها:

[1] نفس المرجع السابق، ص06.

أ- التعريفة الجمركية

1. إعداد دفاتر بقرارات التصنيف التعريفي (2009/2002) ولامركزية الإجراء الخاص بطلب المعلومات عن الترتيب التعريفي؛
2. إعداد مذكرات حول تفكيك التعريفة في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بصفة دائمة حسب الجدول المحدد في الاتفاق[1]؛
3. توحيد التعريف القانوني للتعريفة الجمركية في إطار مشروع قانون الجمارك، وقد أنشئت لجنة لإعداد مشروع لصرف التعريفة الجمركية في موقع فرعي من عشرة أرقام وترجمته الى اللغة العربية.

ب- منشأ البضائع

إعداد مشروع قرار وزاري مشترك يحدد طرق تطبيق المادة 14 من قانون الجمارك، إعداد مشروع إجراء للاستعلام في مجال منشأ البضائع.

ج- الامتيازات الجبائية

كان التركيز على النقاط التالية:

1. تتضمن انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة الكبرى ؛
2. تحديد مفصل للفئات المعفاة من الجمارك؛
3. إعداد دليل بمختلف الامتيازات الجبائية المنصوص عليها في التشريع المعمول به.

ثانيا: وضع منظومة ناجعة لمكافحة الغش والتقليد في إطار التعاون الدولي

جاءت النتائج وفق الطرح التالي:

1- وضع منظومة ناجعة لمكافحة الغش

سجّلت نتائج ثقيلة تتراوح بين غياب منظومة إعلامية إلى نقص التشاور بين إدارة الجمارك والسطات والهيئات الأخرى المكلفة بمحاربة الغش، مرورًا بنقص التأهيل للأعوان المكلفين بالتحقيقات اللاحقة، وعدم ملاءمة النظام وسير المصالح المكلفة بمحاربة الغش. ولأجل وضع نظام ناجع لمحاربة الغش، أنجزت أعمال استراتيجية نذكر من بينها[2]:

1. انشاء جسور في المعلومات والتنسيق بين نشاطات المتدخلين في السلسلة الامدادية للتجارة الدولية، من خلال التوقيع على اتفاقية تعاون مع: إدارة الضرائب جويلية 2007، الدرك الوطني

[1]Pour plus d'informations, consultez le site suivant:
http://www.douane.gov.dz/Union%20europeenne.html

[2]المديرية العامة للجمارك، **حصيلة عصرنة ادارة الجمارك 2007-2010**، مرجع سبق ذكره، ص08.

ماي 2008، الأمن الوطني ديسمبر 2009، بنك الجزائر مارس 2010، ومحافظة الطاقة النووية افريل 2010.

2. إنشاء خلية تحليل المخاطر والتدخل في عمليات المراقبة الفورية واللاحقة؛
3. إنشاء مديرية الاستعلام الجمركي؛
4. إنشاء مراكز للمراقبة بالإعلام الآلي عند الخروج من حواجز الموانئ المزودة بالماسحات والمربوطة بالمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء؛
5. مراجعة وإعادة تنشيط الفرق المختلطة (جمارك، ضرائب وتجارة)؛
6. إنشاء تفويض وسطاء الجمارك بهدف تحديد مسؤوليات المتدخلين في التجارة الدولية، وهو جانب تم التكفل به في إطار قانون المالية 2007؛
7. تطهير هيئة وسطاء الجمارك بتعليق 394 منهم من جهة، ومن جهة أخرى مراجعة نوعية الأشخاص المؤهلين للتصريح بالبضائع في الجمارك.

2- مكافحة التقليد والتعاون الدولي

أ- مكافحة التقليد

تمثلت في التزام إدارة الجمارك في إطار القضاء على تلك الظاهرة بعدد من العمليات الواسعة يمكن إيجازها في ثلاث نقاط[1]:

1. إنشاء هيكل مركزي (نيابة مديرية) مكلفة بمحاربة التقليد؛
2. مضاعفة الاتفاقيات مع أصحاب العلامات التجارية؛
3. مراجعة الترتيب التشريعي القامع للتقليد في إطار قانون المالية 2008.

ب- التعاون الدولي والثنائي

عرف عمل إدارة الجمارك في السنوات الأخيرة حيوية حقيقية في مجال التعاون الدولي. الهدف المنشود منه هو تدعيم وتكثيف علاقات التعاون للوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وقمعها، وهكذا فقد تم توسيع التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بفضل الاستفادة من المساعدة التقنية من المنظمات الدولية من جهة، ومضاعفة الاتفاقات مع الجمارك الأجنبية من جهة أخرى[2].

[1] نفس المرجع السابق، ص12.

[2]Pour plus d'informations, consultez le site suivant: 16/05/2016
http://www.douane.gov.dz/Cooperation%20internationale.html

ثالثا: التكنولوجيا وسياسة الاتصال

بعد أن أظهرت منظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك محدوديتها. شرع في إعداد مشروع لإعادة تنظيم هذا المركز ومراجعة منظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك وتمثل ذلك في[1]:

أ- توسيع منظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك على المستوى الجغرافي؛

ب- توسيع منظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك على المستوى الوظيفي لتشمل تسيير حواجز الخروج وتسيير مؤشرات النجاعة والموارد البشرية؛

ت- إطلاق مشروع لربط مديرية المنازعات ومداخيل المنازعات بمنظومة الإعلام والتسيير الآلي للجمارك وإدماج الإعلام الآلي المخصص لتسيير المنازعات.

أما فيما يخص سياسة الاتصال اتخذت المديرية العامة للجمارك إجراءات هامة تهدف إلى دعم منظومة الاتصال من خلال إنشاء وإقامة هيكل مركزي وخلايا جهوية مخصصة للعلاقات العامة والإعلام. وبصفة عامة وكعمليات أساسية منجزة يمكن إيراد ما يلي:

أ- نشر وتوزيع نشرة نصف سنوية جمارك إعلام؛

ب- تنظيم ملتقيات للإعلام ونشر المادة الجمركية لفائدة رجال الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين؛

ت- التحيّين الدائم لموقع الأنترنت بنشر النصوص التنظيمية والإجراءات الجمركية الجديدة؛

رابعا: تسيير الموارد البشرية والتكوين في الإدارة الجمركية

تم إطلاق عمليات نوجزها فيما يلي[2]:

أ- ضبط مقاييس تعيّن موظفي الجمارك في المناصب العليا للخدمات الخارجية اللامركزية؛

ب- مكافأة الأعوان الذين قاموا بأعمال شجاعة أو قدموا إنتاجية استثنائية.

أما في مجال التكوين أطلقت المديرية العامة للجمارك خلال الفترة 2007-2010 خطة واسعة للتكوين تشمل إعادة صياغة جهاز التكوين في الجمارك في إطار مجموعة متعددة الاختصاصات؛ بالإضافة إلى إطلاق إجراء التوأمة بين المدرسة العليا للجمارك بوهران والمدرسة العليا للجمارك بتوركوان؛ وتنشيط ندوات لفائدة ضباط الجمارك خلال التكوين الأولي حول التحديث الجمركي وجهاز تقييم نجاعة المصالح.

وفيما يخص الحصيلة الاجمالية المنجزة من هذه الاستراتيجية (2007-2010) لم تتعدى عدد النشاطات المنجزة 70 نشاط من إجمالي 130 نشاط مبرمج. وبذلك سجل البرنامج حوالي نسبة انجار قدرت بـ 54 بالمائة[3].

[1] نفس المرجع السابق، ص14.

[2] نفس المرجع السابق، ص16.

[3] حكيم برجوج، مدير دراسات مكلف بالتنظيم وعصرنة الإدارة الجمركية، المديرية العامة للجمارك، الجمارك الجزائرية، الجزائر، 2016، (مقابلة شخصية).

المطلب الثالث: عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016 -2019

إن إحداث التوازن بين الرقابة والتسهيل في أعمال الجمارك. يحتاج إلى جهود حثيثة في ظل توّسع حجم التجارة الدولية وازدياد المخاطر. مما يستدعي وضع برامج مضبوطة لتحقيق أهداف وغايات الإدارة الجمركية والدولة ككل. خاصة بعد تغير أهداف الإدارة الجمركية من جباية الرسوم فقط إلى تسهيل حركة التجارة ودعم حركة الاستثمار ومكافحة التهريب وحماية المجتمع ومراقبة حركة الركاب وحماية حدود البلاد. لكل هذه الأسباب جاءت خطة الجمارك الجزائرية الاستراتيجية 2016–2019 ملبية لمتطلبات الدولة الاستراتيجية وأهداف وغايات المؤسسات الحكومية ذات الصلة فجاءت أهدافها منبثّقة من هذه الغايات.

الفرع الأول: المعالم الكبرى للمخطط الاستراتيجي وأهدافه

يمكن أن نبر هذه المعالم وفق التسلسل التالي:

أولا: المعالم الكبرى للمخطط الاستراتيجي

أسفرت نتائج التحليل الشامل إلى بلورة التوجهات الاستراتيجية العشر التالية[1]:

1. توطيد المنظومة التشريعية والتنظيمية؛
2. تكيّيف تنظيم المصالح؛
3. عصرنة تسيير الموارد البشرية؛
4. المهنية والتكوين؛
5. إعادة هيكلة نظام المعلومات والتوجه نحو التكنولوجيات الحديثة في الإعلام والاتصال؛
6. تثمين التسهيلات الجمركية وتبسيط الإجراءات وتشخيصها؛
7. تطوير قدرات الرقابة الجمركية؛
8. الاتصال وترقية علاقات الجمارك؛
9. ترشيد استعمال الوسائل اللوجيستية؛
10. توطيد الرقابة الداخلية الوقائية.

ثانيا: أهداف المخطط الاستراتيجي

يهدف المخطط الاستراتيجي إلى تحقيق ما يلي[2]:

1. الصرامة والرشادة الميزانية (الانفاق العام والتحصيل)؛
2. تحسين نوعية الخدمة المقدمة من طرف المرفق العام؛

[1] المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019** ، وزارة المالية، الجزائر، 2016، ص15.

[2] H. Berdjoudj, **cadre général de plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019**, le premier séminaire national: présentation Plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Sétif 1 . En collaboration avec direction régional des douanes Sétif

3. مرافقة الاستثمار المُنتج من خلال تقديم التسهيلات الجمركية اللازمة وبناء شراكة جمارك – مؤسسات؛
4. المساهمة في تحسين مناخ الأعمال؛
5. إيجاد توفيق بين التسهيل والرقابة؛
6. تطوير التعاون الدولي؛
7. تثمين الموارد البشرية وترقية الكفاءات المهنية.

الفرع الثاني: الأعمال المعتزم القيام بها على مستوى كل محور استراتيجي

بغية التجسيد الفعلي للمخطط الاستراتيجي تم تحديد جُملة من العناصر يتم استهدافها ضمن مكونات كل محور استراتيجي. ويمكن طرحها وفق التحليل التالي:

أولا: توطيد المنظومة التشريعية والتنظيمية وتكييف تنظيم المصالح الجمركية

تتم هذه العملية من خلال:

1- توطيد المنظومة التشريعية والتنظيمية

يتجسد ذلك من خلال[1]:

أ- ترقية المهمة القانونية والأمنية للجمارك؛

ب- ترسيخ المفاهيم المعتمدة من طرف الاتفاقيات الجمركية المصادق عليها من طرف الجزائر بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأخلاقيات المهنية؛

ت- تحيين الإجراءات الجمركية وترقية الأنظمة الجمركية من أجل تفعيل التجارة الخارجية؛

ث- إعادة النظر في تنظيم طرق الطعن في حالة المنازعات المتعلقة بالنوع التعريفي ومنشأ البضائع والقيمة لدى الجمارك المصرح بها؛

ج- تطبيق التعريفة الجمركية المدمجة بـ 10 أرقام بالإضافة إلى تطبيق التوصية التي تتضمن تعديل النظام المنسق الذي يدخل حيز التنفيذ إنطلاقا من جانفي 2017.

2- تكيّيف تنظيم المصالح

إعادة هيكلة المهام على حسب طبيعتها من خلال تفويض المصالح الخارجية للقيام بأعمال التسيير، في حين تتكفل الهيئة المركزية بمهام التخطيط والإستشراف من أجل إتخاذ قرارات صائبة في ظل وجود محيط اقتصادي متغير. وإعادة توجّيه نطاق صلاحيات المفتشية العامة للجمارك. وذلك

[1] المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019** ، مرجع سبق ذكره، ص15.

بتمكينها من القيام بمهام التدقيق التي تتمثل في تحديد حالات مخالفة المعايير وتحليل أسبابها وإقتراح حلول لها[1].

ثانيا: عصرنة تسيير الموارد البشرية، المهنية والتكوين

تتم عصرنة الموارد البشرية وترقية مستوى التكوين من خلال:

1- عصرنة تسيير الموارد البشرية

يعتبر الاهتمام بالمورد البشري من العوامل الأساسية التي تساعد على نجاح المنظمة. وعلى إعتبار أن منظمة الجمارك العالمية هي الهيئة الراعية للعمل الجمركي على المستوى العالمي، نجدها تعمل على نشّر القيّم التي تثمّن الاهتمام بالمورد البشري لغرض الوصول إلى مستوى عال من النزّاهة بين الأعوان الجمركيين ومكافحة كل أشكال الفساد. وهذا لا يكون إلا من خلال الإلمام بالعناصر التالية:

أ- الاختيار الجيّد عند التعيّين في المناصب الجمركية خاصة السامية منها؛

ب- التقليل من إمكانية بقاء الإطارات السامية في نفس المكان لاجتناب العلاقات وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد؛

ت- القيام بدورات تدريبية مستمرة لغرض تجديد المعارف والاطلاع على آخر المستجدات في ميدان العمل؛

ث- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والاقتصادي للعون الجمركي كي يؤدي مهامه على ما يُرام؛

ج- الشروع في رقمنة تسيير الموارد البشرية الهادف إلى وضع قاعدة بيانات موحدة. وبناء منظومة لتقييم الكفاءات.

2- المهنية والتكوين

يكون بإرساء أسس حديثة للإدارة والاتصال داخل المؤسسة الجمركية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وترسيخ ثقافة المردودية والاستحقاق[2].

[1] المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **المخطط الاستراتيجي للجمارك 2016-2019**، مرجع سبق ذكره، ص17.

[2] Berika djamal, **Plan stratégique de la Direction Générale des Douanes en matière de Gestion des Ressources Humaines, Formation, Conditions de vie et de travail des agents**, le premier séminaire national: présentation Plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Sétif 1 . En collaboration avec direction régional des douanes Sétif.

ثالثا: إعادة هيكلة نظام المعلومات وتطبيق أحدث التكنولوجيات لزيادة تبسيط الإجراءات

ويكون ذلك من خلال:

1- إعادة هيكلة نظام المعلومات وتطبيق أحدث التكنولوجيات

يعتبر تطبيق التكنولوجيات الحديثة واستخدامها في ميدان الإدارة الجمركية. من شأنه أن يرفع مستوى الكفاءة والفعالية التي تمارس بها الإدارة الجمركية دورها في تقديم خدمة مميّزة للمتعاملين الاقتصاديين. وتقضي تماما على جميع فرص الفساد إذا تم تعميم استعمال التطبيقات الآلية على القرارات والاختيارات. حيث يساهم استخدام التقنيات الحديثة في فعالية، ترقية وتطوير العمل الجمركي وتمليك المعلومة للجمهور ورفع الوعي الجمركي لديهم. وبالتالي تقليل زمن تخليص البضائع. إضافة إلى تطبيق وتجسيد مبدأ النزّاهة والشفافية في العمل. يكون من خلال تقوية تدفق الشبكة وإعداد طاقم بشري مؤهل يشرف على إدارة البرمجيات.

2- تثمين التسهيلات الجمركية وزيادة تبسيط الاجراءات

إن تبسيط وتنسيق الإجراءات والأنظمة الجمركية بما يتوافق مع اتفاقية كيوتو المعدلة (الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية) إلى أقصى حد ممكن هو أحد وسائل نشر النزاهة، حيث أن قيام المتعامل الاقتصادي مع الإدارة الجمركية باستيفاء كافة الإجراءات الجمركية بدون لجوء إلى من يوضحها له يعتبر أمر ضروري لتحقيق النزّاهة. وأن تعقد الإجراءات وعدم وضوحها للمتعاملين الاقتصاديين هو أحد دعائم الفساد. لذلك تكون الإدارة الجمركية مطالبة بمراجعة وإعادة صياغة القواعد والإجراءات التي تطبقها على المتعاملين بهدف القضاء على الروتين. وتحقيق المرونة في العمل الجمركي ووضوح في الفهم لدى المتعاملين مع الإدارة الجمركية.

وفي حقيقة الأمر أن هذا التوجه لا يتأتى إلا من خلال الالتزام بما يلي[1]:

1. إعادة النظر في البيانات الواردة في التصريحين المُوجز والمُفصل؛
2. توفير الوثائق المناسبة التي تضمن النقل الآمن للشحنات نحو المناطق غير المينائية؛
3. تم الاتفاق على تنصيب مفتشية رئيسية لمتابعة الأنظمة الجمركية وجعل المعالجة تتم آليا؛
4. وضع الشُباك الموحد بالتعاون مع الدوائر الوزارية المعنية؛
5. توطيد نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد وترسيخ فكرة الرواق الأخضر للمسافرين؛
6. إدراج نافذة إعلامية لفائدة المسافرين والسُياح على موقع الأنترنيت بهدف الترويج السياحي.

[1] بوراس منيرة، **تثمين التسهيلات الجمركية وتبسيط الاجراءات**، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016/02/24.

رابعا: تحسين تحصيل الحقوق والرسوم وتطوير قدرات الرقابة

تتم هذه العمليات وفق التحليل التالي:

1- تحسين تحصيل الحقوق والرسوم

إذا لاحظنا العبارة السابقة نجدها بدأت بـ "تحسين" وهذا يدل على شيّئين في غاية الأهمية. الأول وهو أنه يوجد فيه نوع من القصور في تحصيل الضرائب والحقوق الجمركية. أما الأمر الثاني فهو متعلق في اعتماد الخزينة العمومية على هذا المورد المالي الهام خاصة في ظل الأزمات المالية. وهو ما يستدعي ضرورة الاهتمام به. وهذا الأمر المتعلق بالتحسين لا يتأتى إلا من خلال التطبيق الجيّد والعادل بما يتفق والقوانين المعمول بها على المستوى المحلي والدولي في مجال العمل الجمركي. وفي الحقيقة أن هذا الأمر لا يمكن أن نصل إليه إلا في ظل وجود علاقة شفافية في المعاملات بين المتعاملين الاقتصادين والإدارة الجمركية. وكذا فعالية الرقابة اللاحقة، لا سيما التي تتعلق بالعمليات المتضمنة لمزايا جبائية. بالإضافة إلى بناء قواعد معلومات في مجال التقييم الجمركي. وكذا مضاعفة البيع بالمزاد العلني.

2- تطوير قدرات الرقابة الجمركية

تسعى المديرية العامة للجمارك إلى تأسيس رقابة جمركية ذكية، من خلال برنامج يقوم على الاستعلام الجمركي وتحليل المخاطر. وكذا إنشاء مخابر تدعم نظام الرقابة بالإضافة إلى تأسيس هيأة مركزية تهتم بشؤون الجمارك الإلكترونية.

3- تحسين الرقابة الوقائية الداخلية

إن الإدارة الجمركية الناجحة، هي تلك الإدارة التي تطبق وتنفذ مجموعة من الآليات المناسبة لمتابعة العمل على كافة المستويات والأنشطة. فأنظمة التدقيق الداخلي والخارجي هي إحدى نماذج الأنظمة التي يجب على الإدارة الجمركية أن تأخذ بها. بحيث تكون مبنية على توازن منطقي بين آليات التمكين الإداري، لتشجيع العاملين على تحقيق مستويات عالية من النزاهة من تلقاء أنفسهم. وبين طرق العقاب التي تتبناها الإدارة الجمركية، لتحدد حالات الفساد والأنشطة غير الأخلاقية التي يتعرض القائم بها إلى العقاب. وفي حال ورود معلومات عن وجود احتمال حالات فساد، قد يكون من الضروري على الإدارة الجمركية أن تقوم بطريقة شاملة ومباشرة بالتحقيق في الحالات المعنية مباشرة، دون أن يتطور الأمر. كما ينبغي على المفتشية العامة للجمارك أن تعزز أكثر ممارسة التدقيق على أساس مرجعيات معدة سلفا، بهدف ترسيخ أخلاقيات المهنة والابتعاد عن كل التصرفات غير السوية.

خامسا: الاتصال وترقية علاقات الجمارك بالمحيط التجاري وترشيد استعمال الوسائل اللوجيستية

تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية جاهدة من أجل تحسين علاقتها بمحيطها التجاري. وذلك من خلال تقديم خدمة ترضي المتعاملين الاقتصاديين. باتباع نهج المساواة في المعاملة والشفافية في العمل. ولمزيد من المعلومات نتناول ما يلي:

1- الاتصال وترقية علاقات الجمارك بالمحيط التجاري

يعتبر أساس بناء علاقة قوية مع المجتمع التجاري مبني على مدى توفر ركيزة الشفافية، التي تركز على العلانية في تطبيق القواعد والإجراءات والتشريعات. ولا تكفي ركيزة الشفافية لتقدم الحماية للمجتمع التجاري وتحقق العدالة. بل لا بد من وجود المصداقية فيما تُعلنه الإدارة الجمركية كونه يمثل أهمية كبيرة. لأن إعلان الإجراءات والتشريعات بكل وسائل الإعلان لا يمثل فائدة اذا كانت الإجراءات والتشريعات معقدة، في الوقت الذي تنادي به منظمتي الجمارك والتجارة بالتسهيل في الاجراءات. وفي الحقيقة أن هذه الشفافية والمصداقية لابد أن يحميها ويقويها نوع من الشراكة بين الادارة الجمركية والمجتمع التجاري. من خلال إعلام المتعاملين مع الإدارة الجمركية بكل المستجدات من خلال تنظيم لقاءات جوارية مع المتعاملين الاقتصادين واطلاعهم على كل المستجدات. كذلك تم وضع رقم أخضر للاتصال بالإدارة الجمركية. وفي الأخير تكون النتيجة هي تحسين صورة المؤسسة الجمركية والجمركي[1].

2- توطيد العلاقة مع قطاع العدالة

توطيد الأدوات والآليات التي من شأنها زيادة مداخيلها عن طريق إعادة تنشيط اللجنة "جمارك – عدالة". يمكن أن تعطي دفعة قوية للتعاون بين القطاعين من خلال:

أ- تعزيز دورة ادارة الجمارك في معالجة القضايا اذ لا يكفي الاقتصار على تحرير المحاضر وتقديمها للنيابة بل من الأحسن إشراك إدارة الجمارك بفعالية في التحقيقات التي تجري خصوصا فيما يتعلق بجرائم الصرف ومخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج؛

ب- إشراك إدارة الجمارك في الاجتماعات الدورية التي تنظمها نيابة الجمهورية بالقطب الجزائي المتخصص مع الضبطية القضائية لنطاق الاختصاص الجهوي؛

ت- من الأحسن في مرحلة التحقيق القضائي الحصول على المعلومات من إدارة الجمارك نظرا لوجود المصادر المتاحة التي سلف ذكرها كما هو الشأن بالنسبة للمركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات وكذا استثمار علاقة إدارة الجمارك بمصالح الجمارك للدول الأخرى فيما يتعلق

[1] مخلوف نورة، **التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016/02/24.

بجرائم مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج مما يؤدي إلى استبعاد اللجوء إلى الانابات القضائية دولية؛

ث- من المفيد للقاضي معرفة طريقة عمل إدارة الجمارك وتنظيمها والإجراءات الجمركية عن طريق القيام بالمعاينات الميدانية والاحتكاك بإطاراتها وطلب الاستشارة خصوصا فيما يتعلق بطلبات التعاون الدولي؛

ج- وجب التفكير في الربط بين المنظومات المعلوماتية واستغلال ذلك في مجال الحصول على المعلومات المقررة في المادة التي تنص: "تطلع الجهة القضائية إدارة الجمارك بكل المعلومات التي تحصلت عليها والتي من شأنها أن تحصل على افتراض وجود مخالفة جمركية سواء تعلق الأمر بدعوى مدنية أو تجارية أو بتحقيق حتى ولو انتهى بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى. واستغلالها أيضا في مجال التبليغات الموجهة لإدارة الجمارك. وفي الحصول على المعلومات الخاصة بالأشخاص المتابعين والمسبوقين[1].

3- مضاعفة البيع بالمزاد العلني:

يعتبر البيع بالمزاد العلني أحد أهم المداخيل للخزينة العمومية. ومن ثمة وجب تفعيله.

وتسعى في المستقبل القريب أن تكون الإدارة الجمركية الجزائرية مثالا يحتذى به. وأن تقدم خدمة جمركية متميزة وفق المعايير الدولية. وأن تصبح الموانئ والمطارات والمنافذ الحدودية ساحات لعبور البضائع. وليست للتخزين ولن يأتي ذلك، إلا ببذل الجهود الحثيثة والجادة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال تضافر الجهود.

الفرع الثالث: كيفية التجسيد الميداني للمخطط الاستراتيجي 2016 – 2019

يعتبر بناء الاستراتيجية أمر في غاية الأهمية. لكن الأمر الأهم كذلك هو كيفية تجسيد هذه الاستراتيجية في الميدان. لأن التجسيد الجيد يمنحنا فيما بعد الطريقة المناسبة في التقييم. ومن هذا المنطلق حاولنا معرفة طريقة تطبيق المخطط الاستراتيجي 2016- 2019 على مستوى المديرية الجهوية للجمارك بسطيف. حيث قمنا بإجراء مقابلة مع السيد: **دحماني محمد** المدير الجهوي للجمارك بسطيف لتوضيح كيفية التجسيد الميداني للمخطط الاستراتيجي الجمركي 2016-2019.

[1] بن عودة محمد، **آفاق استراتيجية التعاون وتبادل المعلومات بين إدارة الجمارك والعدالة**، الملتقى الوطني الأول حول: **اليقظة الاستراتيجية ونظم المعلومات: إي إسهام لتعزيز العلاقة بين الجمارك وشركائها؟** المدرسة الوطنية للجمارك بالتعاون مع جامعة وهران -2 . أيام 21-2016/11/21.

أولا: النشاطات المديرية الجهوية للجمارك للتعريف بالمخطط الاستراتيجي 2016-2019

كانت البداية بنشر وتعميم المخطط الاستراتيجي، من خلال القيام بـ[1]:

1. أيام دراسية واجتماعات مع كل أعوان الجمارك ونشره على جميع مكاتب الجمارك. مع قراءة واسعة وشاملة؛
2. تم عقد 4 لقاءات في مفتشيات الأقسام؛
3. لقاء جهوي بمقر المديرية الجهوية؛
4. تنظيم ملتقى وطني بالشراكة مع كل العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة فرحات عباس-1؛
5. تم عقد 06 لقاءات بين الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين لغرض توضيح تبسيط الإجراءات الجمركية وتشخيصها؛
6. لقاء للتعرف على المتعاملين الاقتصاديين الناشطين على مستوى الجهة والاستماع الى انشغالاتهم؛
7. أيام اعلامية لتحسيس المتعاملين بأهمية صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد. والامتيازات الممنوحة بموجبه حيث تم تنظيم: لقاء جهوي بسطيف؛ لقاء بمتحف المجاهد بسطيف؛ لقاء بولاية بجاية؛ لقاء بغرفة الصناعة والتجارة البيبان بولاية برج بوعريريج؛
8. أبواب مفتوحة على إدارة الجمارك، تدخل ضمن توضيح مجمل التسهيلات الجمركية التي تساهم في رفع تنافسية المؤسسات الاقتصادية؛
9. يوم إعلامي حول التعريفة الجمركية ذات العشرة أرقام بدار الثقافة بسطيف؛
10. لقاء السيد المدير العام للجمارك مع المتعاملين الاقتصادين للجهة؛
11. حصص اذاعية لشرح محتوى المخطط الاستراتيجي؛
12. يوم إعلامي حول ميكانيزمات ترقية الصادرات بالتنسيق مع جامعة سطيف-1؛

ثانيا: المحور الأساسي الذي تم التركيز عليه في تجسيد المخطط الاستراتيجي

نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد. ومن أجل ترقية تنافسية المؤسسات الاقتصادية وزيادة حجم الصادرات تم التركيز على محور التسهيلات الجمركية. **انظر الجدول رقم الملحق** بالإضافة إلى المحور الأساسي الآخر. وهو محور التكوين وتطوير الموارد البشرية من أجل الوصول إلى إدارة جمركية عالية التكوين.

[1] دحماني محمد، المدير الجهوي للجمارك بسطيف، مقابلة بعنوان: **كيفية التجسيد الميداني للمخطط الاستراتيجي 2016 – 2019**، 18نوفمبر2016، سطيف، الجزائر.

ثالثا: نشاطات المديرية الجهوية للجمارك في إطار المسؤولية الاجتماعية للإدارة الجمركية.

هناك العديد من النشاطات من بينها:

1. زيارة المرضى بالمستشفى الجامعي بسطيف؛
2. المشاركة في حملات التشجير؛
3. زيارة مركز الطفولة المسعفة بسطيف؛
4. المشاركة في القيام بحملات نظافة المحيط

المطلب الرابع: سياسة الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية

في إطار العمل على ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية بجملة من الإجراءات التسهيلية، التي تساعد المتعاملين على زيادة صادراتهم، من خلال القضاء على كل الإجراءات البيروقراطية، التي يمكن أن تحول دون تواجد المنتوج الجزائري في الأسواق الدولية. ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

الفرع الأول: التدابير الميّدانية لترقية التسهيلات التجارية لعمليات التصدير

قامت الإدارة العليا للجمارك الجزائرية. بتتي جملة من الإجراءات الموجهة خصيصا إلى المتعاملين الاقتصادين الذين يرغبون في عمليات التصدير. خاصة وأن المنتوج الزراعي سجّل في السنوات الماضية وفرة (تمور، بطاطا...الخ) والتي عليها طلب في السوق العالمي. ونظرا لخصوصية هذه المنتجات بسرعة التلف. كان لزاما وضع تدابير تسهيلية فيما يخص تسوية ملفاتها وسرعة استصدار سند التصدير. ومن بين هذه التدابير المتخذة نذّكر ما يلي[1]:

1- منح الرواق الأخضر للصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف:

يستفيد هذا النوع من السلع من المرور بالرواق الأخضر. سواء كان صاحب السلعة متعامل اقتصادي معتمد أمْ لا. وفيما يخص طريقة الفحص المطبقة على هذا النوع من السلع تكون ذو أولوية بحيث تصفى التصريحات الخاصة بها ويسلم سند التصدير في نفس اليوم.

2- الترخيص بتصدير المنتجات المصنوعة محليا غير المستفيدة من أي دعم:

يتم تصدير هذه المنتجات التي لم تستفيد من دعم من قبل بصفة اعتيادية. وهي غير معنية بالتدابير التي تنظم المنتجات المشتقة من المواد الأولية المدعمة.

[1] قدور بن الطاهر، **ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات**، مراسلة رقم577 /م.ع.ج./ أ. خ/ م 16/013 المؤرخة في 14 مارس 2016، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر،2016. متاح على موقع الجمارك الجزائرية كالتالي: 2016/08/05
http://www.douane.gov.dz/pdf/circulaire/promotion%20des%20exportations%20hor%20hydrocarbures%20ar.pdf

3- الترخيص بتصدير المنتجات الغذائية التي تكون مادتها الأولية مدعمة بشرط دفع الفارق:

يجب التوضيح بأن كيفيات حساب تعويض الفارق في السعر للمواد الأولية المدعمة. وكذا قائمة هذه المواد، يتم تحديدها من طرف وزارة المالية، وزارة التجارة ووزارة الفلاحة[1].

4- تخفيف عمليات الفحص للبضائع الأخرى:

تستفيد الصادرات من البضائع الأخرى عدا الخضر والفواكه وغيرها من البضائع سريعة التلف، من منظومة مخففة فيما يتعلق بالفحص وتقوم على العناصر التالية:

أ- تحديد أجل اقصى لفحص البضائع:

ينبغي أن لا يتجاوز الفحص المادي للبضائع الأخرى الموجهة للتصدير، إذا اقتضت الظروف ذلك أجل 48 ساعة ابتداء من تاريخ تسجيل تصريح التصدير. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن هذا التدبير لا يخص المصدرين المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، لأنهم معفيون أساسا من كل فحص فوري.

ب- الأداء المنُسق للرقابة:

إن السرعة التي تعالج بها عمليات التصدير، تتطلب وضع نظام منسق للرقابة. ينبغي تطبيق هذا التدبير المنصوص عليه في المعيار 3.35 من اتفاقية كيوتو المعدلة[2].

ج- الفصل المؤجل في الإشكالات:

لا ينبغي في أي حال من الأحوال أن يتأجل التصدير الفعلي للبضائع بسبب الإشكالات المحتمل حصولها عند جمركة البضائع المصدرة، إذ يجب أن تصدر هذه البضائع ثم يتم الفصل في الإشكال المتعلق بها بعد إرسالها إلى الخارج[3].

5- إعادة تنظيم الفحص بالكاشف الضوئي عند الإرسال إلى الخارج:

تعفى الصادرات من الفواكه والخضر والبضائع الأخرى سريعة التلف من الفحص بالكاشف الضوئي عند إرسالها إلى الخارج. وتتكفل الجهات المعنية بتأطير الفحص بالكاشف الضوئي والذي يتم القيام به لضرورات أمنية، لا سيما في المطارات[1].

---

[1] في انتظار وضع هذه الآلية حيّز التنفيذ يشترط تقديم التزام من طرف مصدري هذه المنتجات بدفع الفارق. وكذا بطاقة تقنية للمنتوج المصدر. وبالتالي لا يقيّد المصدرون المعنيون باللجوء إلى وضع المواد الأولية المستوردة تحت نظام القبول المؤقت من أجل تحسين الصنع.

[2] محليا في انتظار تأطيره على المستوى المركزي. ويجب القيام بتشاور قبلي مع المصالح المكلفة بالرقابة الصحية وبالصحة النباتية أو غيرها، بهدف ضمان رقابة مشتركة للبضائع المصدرة وكذا تقليص آجال الجمركة عند التصدير.

[3] تجدر الإشارة إلى أن هذا التأجيل في تسوية الإشكال لا يطبق إذا ما كان يتعلق ببضائع من الصنف المحظور أو تلك التي تخضع لتنظيم معيّن عند تصديرها.

كذلك لا تخضع عمليات تصدير البضائع الأخرى التي يقوم بها المتعاملون غير المستفيدين من نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، للفحص بالكاشف الضوئي طالما أن الأختام الجمركية الموضوعة سليمة وأنه لا يوجد شك قوي في حصول غش في هذه العملية[2].

وعندما يتعلق الأمر بجمركة عند التصدير على مستوى مكتب داخلي أو لدى المصدر، يعتمد قرار اخضاع البضائع المصدرة للفحص بالكاشف الضوئي عند ارسالها إلى الخارج على تقدير المفتش الرئيسي للفرق على مستوى المكتب الحدودي بعد موافقة رئيس مفتشية الأقسام المختص إقليميا.

6- تخفيف نظام إعادة التموين بالإعفاء للحقوق والرسوم وتطبيق نظام استرداد الرسوم الجمركية:

يكون منح نظام إعادة التموين بالإعفاء ضمن الاختصاص الحصري لمفتشية الأقسام التابع لها مكان التصدير وهو تحديد لا يشجّع الصادرات.

وقد تم تمديد هذا الترخيص بالمنح لمكتب الاستيراد للمدخلات المعنية، بحيث يتمكن المتعامل المعني من اختيار طلب هذا النظام سواء من مكتب التصدير أو مكتب الاستيراد لهذه المدخلات.

إن هذا التدبير الذي تم اعتماده في حالة المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، سيُدرج ضمن المنشور الجديد الذي يُعنى بإعادة التموين بالإعفاء.

فيما يخص نظام استرداد الرسوم الجمركية، سيدخل حيّز التنفيذ بمجرد إصدار النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة 192مكرر1 من قانون الجمارك الجزائري[3].

7- وضع هيئة ومساحات مخصصة للتصدير:

يجب الطلب من مستغلي الموانئ الجافة أن يخصصوا مساحات لعمليات التصدير. ومن ثمة يبقى على أعوان الإدارة الجمركية سوى الالتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66 من قانون الجمارك الجزائري والتي تنص على أن البضائع التي لا تكون موضوع تصريح مفصل، يمكن تفريغها في الموانئ الجافة فور وصولها إلى مكتب الجمارك.

تضيف هذه المادة بأنه بإمكان الموانئ الجافة أن تستقبل البضائع المعدة للتصدير، التي تم التصريح بها وفحصها في انتظار إرسالها.

---

[1] تعفى عمليات تصدير البضائع الأخرى والتي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون المعتمدون، من أي فحص بالكاشف الضوئي، إلا إذا كانت موضوع الاستهداف الآلي الذي يقوم به نظام الإعلام الآلي للجمارك. وسيتم الوضع حيّز التنفيذ في أقرب الآجال، تطبيقا آليا من أجل القيام بهذه المهمة.

[2] خلافا لذلك، يعتمد قرار اخضاع البضاعة الموجهة للتصدير للفحص بالكاشف الضوئي، على تقدير المفتش الرئيسي المكلف بالعمليات التجارية بعد موافقة رئيس مفتشية الأقسام المختص إقليميا، إذا تمت الجمركة عند التصدير على مستوى مكتب حدودي.

[3] حوري، **مديرية الانظمة الجمركية**، المدرية العامة للجمارك الجزائرية، الجزائر، مقابلة بتاريخ 14 نوفمبر 2016.

الفرع الثاني: كيفية تجسيد التدابير التسهيلية ميدانيا

يجب أن تستجيب عمليات الاتصال الواجب اتخاذها إلى سياسة جوارية تجاه المصدرين. لذا يجب تطبيق التعليمات في أقرب وقت[1]:

1. تحديد قائمة المصدرين وفقا لمجال النشاط بمن فيهم ذوُو القدرات المعتبرة في هذا المجال، وذلك بغرض إنشاء بطاقية محيّنة دوريا؛
2. إعادة تنشيط مهمة الاستشارة والاستماع لانشغالات المصدرين؛
3. عقد اجتماعات دورية كل شهر من طرف رؤساء مفتشيات الأقسام بإشراف المدراء الجهويين وترسل تقارير دورية عن هذه الاجتماعات. يعقد اجتماع وطني للمتابعة كل ستة أشهر؛
4. نشر وشرح الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تشجع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
5. تنظيم ندوات ولقاءات جهوية وذلك بإشراك الأطراف المتدخلة في عملية التصدير (البنوك، مصالح التجارة ومصالح الفلاحة).

الفرع الثالث: التنسيق المشترك بين وزارت المالية، التجارة والنقل في عمليات المراقبة

قامت الوزارات الثلاثة السابقة الذكر بإمضاء اتفاق مشترك يندرج ضمن توجهات الدولة نحو تحسين مناخ الأعمال، وبالخصوص الجوانب المتعلقة بالتجارة عبر الحدود حيث تهدف هذه التعليمة الوزارية المشتركة إلى وضع إجراء يضمن مراقبة مشتركة وآنية للمنتوجات المستوردة تضم كلا من مصالح وزارة المالية ممثلة في الإدارة الجمركية ووزارة التجارة ووزارة النقل. في شكل فرقة مختلطة[2].

يهدف هذا الإجراء أساسًا إلى تقليص الآجال الطويلة لمكوث البضائع على مستوى جميع مناطق التخليص الجمركي سواء المينائية أو الخارجة عن الميناء وكذا التكاليف المترتبة عن المناولات المتعددة للحاويات. كما يجب أن تتم المراقبة المشتركة بعد إيداع التصريح الجمركي وتسجيله لدى مصالح الجمارك. كما ينبغي أن تتم المراقبة المشتركة فور اتخاذ مصالح الجمارك لقرار الفحص المادي للمنتوجات المستوردة وذلك من أجل عملية آنية ومتناسقة بين مختلف المصالح المعنية؛

وذلك من أجل ضمان تنسيق الرقابة تم الاتفاق حسب وجهة المنتوج المستورد على الخطوات التالية:

في حالة التوجه نحو المسار الأخضر أو بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين:

لا تقوم مصالح الجمارك بالرقابة المسبقة سواء وثائقية أو مادية، غير أنه يمكن لمصالح التجارة القيام بالرقابة اللاحقة.

---

[1] قدور بن الطاهر، مرجع سبق ذكره.

[2] وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة النقل، **تعليمة وزارية مشتركة تحدد اجراءات ضمان المراقبة المشتركة عبر الحدود للمنتوجات المستوردة**، الجزائر، 23 افريل 2016 متاحة على موقع وزارة التجارة الجزائرية. متاح على موقع الجمارك الجزائرية كالتالي: 2016/08/07
http://www.douane.gov.dz/pdf/circulaire/Circulaire%20N%201069%20portant%20Procedures%20de%20controle%20mixtes%20aux%20frontieres%20des%20produits%20importes.pdf

في حالة التوجه نحو المسار البرتقالي أو الأحمر:

1. يجب على المتعامل أو ممثله المخول قانونيا، عند وصول المنتجات المستوردة أو حتى قبل وصولها، إيداع "ملف الاستيراد" لدى مصالح التجارة؛

يجب أن لا يكون الملف الذي يتم إيداعه مكررًا مع الملف الذي يودع لدى مصالح الجمارك وعلى الإدارتين القيام بتبادل المعلومات؛

2. عند حصوله على وصل إستلام "التصريح باستيراد المنتوج" أو " رخصة دخول المنتوج"، (في حالة الرقابة الوثائقية)، يقوم الوكيل المعتمد لدى الجمارك باكتتاب "التصريح الجمركي " لدى مصالح الجمارك؛
3. يجب على الوكيل المعتمد لدى الجمارك، فور اتخاذ مصالح الجمارك لقرار الفحص، أن يبرمج تاريخ هذا الفحص في أجل أقصاه 48 ساعة بالاتفاق والتنسيق مع مستغل منطقة التخليص الجمركي (المؤسسة المينائية، الميناء الجاف أو منطقة أخرى تحت تصرف الجمارك)، وإعلام جميع المصالح المعنية بذلك. وفي حال غياب عضو من أعضاء الفرقة المختلطة يتوجب على المصلحة المعنية أن تعمد إلى تعويضه دون تغيير في برنامج الفحص؛

عند تاريخ الفحص المحدد يجب على مستغلي مناطق التخليص الجمركي (المؤسسة المينائية، الميناء الجاف أو منطقة أخرى تحت تصرف الجمارك)، أن يعملوا بحرص تام على وضع الحاويات المعنية بالفحص. وكذا كل وسائل المناولة الضرورية تحت تصرف فرقة المراقبة المختلطة.

4. بعد الانتهاء من الفحص المشترك يجب أن تقدم مصالح التجارة نتائج عمليات التفتيش للمتعامل الاقتصادي أو ممثله المخول قانونيا[1]:

أ- حالا أن لم يتطلب الأمر القيام بتحاليل مخبرية؛

ب- في الأجل الضروري للقيام بالتحاليل والفحوص أو التجارب عند اشتراطها.

5. في حال الترخيص بالقبول يتقدم الوكيل المعتمد لدى الجمارك لمصالح الجمارك، مرفقا بوثائق القبول القانونية المسلمة من طرف المتعامل الاقتصادي أو ممثله المؤهل قانونيا لأجل اتمام إجراء التخليص الجمركي والحصول على سند رفع المنتجات المستوردة.
6. وفي حال رفض القبول يجب على مصالح التجارة إعلام مصالح الجمارك بذلك على الفور والتي بإمكانها الترخيص بإلغاء التصريح الجمركي طبقا للتشريع المعمول به.

[1] نفس المرجع السابق، ص08.

الفرع الرابع: إصدار دليل المصدر الاجراءات الجمركية خطوة بخطوة

قامت المديرية العامة للجمارك الجزائرية، بإصدار دليل المصدر الذي يعتبر خطوة جبارة من أجل زيادة الوعي لدى المتعاملين الاقتصاديين. وذلك من خلال تحديد المراحل الهامة في عملية التصدير ما تتطلبه كل مرحلة، بالإضافة إلى توضيح الامتيازات التي يتحصل عليها المصدرون.

للإشارة أن هذا الدليل يعتبر أحدث نشاط قامت به المديرية العامة للجمارك الجزائرية حيث تم إصداره في شهر ديسمبر 2016. ويتكون من[1]:

1. شروط ممارسة نشاط التصدير خارج المحروقات (شروط متعلقة بصفة المصدر وشرط متعلقة بطبيعة البضاعة)
2. إجراءات التوطين البنكي لعمليات التصدير خارج المحروقات
3. الاجراءات الجمركية عند التصدير
4. التسهيلات الجمركية الممنوحة لعمليات التصدير خارج المحروقات
5. الانظمة الجمركية الاقتصادية وترقية الصادرات خارج المحروقات
6. المعالجة الجمركية للبضائع المعادة

[1] المديرية العامة للجمارك، **إصدار دليل المصدر الاجراءات الجمركية خطوة بخطوة**، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2016 متاح على الموقع التالي: 2016/12/20

http://www.douane.gov.dz/pdf/Guide%20de%20l'exportateur%20AR.pdf

المبحث الثالث: الطريقة المتبعة لتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة

يتضمن هذا المبحث وصفا مفصلا للإجراءات المتبعة، لغرض تحقيق أهداف البحث، التي بدأت بتعريف ووصف مجتمع البحث وطريقة اختيار العينة وإجراءات وخطوات بناء البحث، ووصف للإجراءات التي اتبعت للتأكد من دلالات الصدق والثبات لأدوات البحث. وكيفية تطبيقها على أفراد العينة، بالإضافة إلى عرض الوسائل الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات. ووصف لطريقة جمع البيانات والتدرج المتبع في استمارة البحث.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة

المطلب الثالث: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

تلعب المشكلة المدروسة دورا مهما في تحديد مجتمع الدراسة وأدوات البحث. ومن خلال إطلاع الباحث على أدبيات الموضوع والدراسات الميدانية التي أجريت حاول الباحث القيام بدراسة مسحية للقطاع ككل _أي قطاع الجمارك_. إلا أن الصعوبات التي واجهت الباحث في بداية الطريق هي كبر مجتمع البحث أدى بالباحث إلى اقتصار الدراسة على عينة قصدية. وكذا قلة الدراسات التي تعالج موضوع الأداء الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية، فقد وجد الباحث أنه من المناسب أن تكون هذه الدراسة استكشافية وصفية من جهة و تحليلية من جهة أخرى.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

تعتبر الإدارة الجمركية الجزائرية، أحد الإدارات السيادية التي تضطلع بمجموعة من الأدوار الهامة. وهي إدارة شبه عسكرية تجمع بين الوظائف الأمنية والاقتصادية. وهي في تطور مستمر من حيث الامكانيات البشرية و الامكانيات المادية.

شهدت نسبة التأطير البشري في الإدارة الجمركية الجزائرية نقلة نوعية. حيث كانت في بداية التسعينات لا تتعدى 3.5 بالمائة من بينها 1.5 بالمائة فقط من الجامعيين. يتمركزون أساسًا في المناطق الشمالية. كما أن جزء من هذا التأطير كان يقترب من سن التقاعد. بعدها توجهت المديرية إلى تحسين مستوى التأطير من خلال فتح قسم الجمارك على مستوى المدرسة الوطنية للإدارة لتوظيف الجامعيين بالإضافة

إلى مساهمة معهد الاقتصاد الجمركي والجبائي. والذي سمح ليس فقط بزيادة كبيرة في معدل التأطير من 3.5 بالمائة إلى حوالي 19 بالمائة حاليا. ولكن أيضًا بتجديد وبإعادة تحديد الاختصاصات بالتوافق مع شغل مناصب المسؤولية واتخاذ القرار في المؤسسة الجمركية.

الجدول رقم (33): يوضح تركيبة الموارد البشرية في الإدارة الجمركية الجزائرية

هرم الاعمار	40-20	55-41	أكثر من 56	المجموع
التعداد	9953	7239	904	18096
النسبة المئوية	55	40	5	100

المصدر: المديرية العامة للجمارك، **المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019**، مرجع سبق ذكره، ص04.

الفرع الثاني: عينة الدراسة

قامت الدراسة على اختيار عينة عشوائية من العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة. حيث تنوعت بحسب السن والمستوى العلمي ومكان العمل...إلخ. وبعد التوزيع للاستمارات وانتظار الردود كانت النتيجة كما هي في الجدول الموالي:

الجدول رقم(34): عدد الاستمارات الموزعة، المستردة والقابلة للتحليل.

	الاستمارات الموزعة	الاستمارات غير المستردة	الاستمارات المستردة	الاستمارات غير الصالحة للتحليل	الاستمارات الصالحة للتحليل
المديرية العامة	100	60	40	11	31
المديريات الجهوية	160	18	142	12	130
مفتشيات الاقسام	180	27	153	16	137
المجموع	**440**	**105**	**335**	**39**	**298**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الاستمارات

الفرع الثالث: أداة الدراسة

باعتبار أن البحث يستهدف معرفة أثر تطوير أداء القطاع الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. كان من مستلزمات تحقيق أهداف البحث بناء أداة للبحث كما يلي:

أولا: خطوات بناء الأداة

عند بناء أداة الدراسة ينبغي القيام بما يلي:

1- تحديد مفهوم متغيرات البحث:

حددهما الباحث كما يأتي:

1. تطوير أداء القطاع الجمركي؛
2. تسهيل التجارة الخارجية.

2- تحديد أبعاد كل متغير

تم تحديد الأبعاد وفق الطرح التالي:

أ- بالنسبة إلى تطوير أداء القطاع الجمركي:

بناء على الدراسات الميدانية والتجارب العالمية، التي توجهت نحو تطوير وعصرنة الإدارة الجمركية. فإن المحاور الأساسية التي ينبغي أن يتم ادخال عليها التطوير والتحديث تتجلى في الأبعاد التالية:

1. البعد الأول: تطوير الإطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح؛
2. البعد الثاني: تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية؛
3. البعد الثالث: التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجمركية الجزائرية؛
4. البعد الرابع: سياسة الاتصال في الإدارة الجمركية الجزائرية.

ب- بالنسبة إلى تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

حسب مؤشرات تسهيل التجارة الصادرة عن أحدث الدراسات لمنظمة الجمارك العالمية. وكذا منظمة التعاون التنمية الاقتصادية فإن مؤشرات التسهيل التجاري يمكن دمجها النقاط التالية:

1. مستوى الشفافية؛
2. مستوى التبسيط؛
3. مستوى التنسيق؛
4. مستوى التنميط.

ثانيا: مصادر الحصول على العبارات

اعتمدت دراستنا هذه على جملة من المقومات البحثية. التي تساعد على البناء الأساسي للموضوع والتي يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1. مراجعة بعض المقالات والأطروحات والمذكرات العلمية المتخصصة في موضوع البحث؛
2. تقارير المنظمات الدولية ذات العلاقة بالجمارك؛
3. الدراسات التي أعدتها المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

ثالثا: طريقة الصياغة

تم صياغة الأداة بالاستعانة بما تقدم ذكره فكانت على النحو الاتي:

المحور الأول: معلومات عامة

يهدف هذا المحور إلى توفير معلومات أولية وخلفية عامة حول المبحوثين. وقد اشتمل على أسئلة شخصية (الجنس، المستوى الدراسي، الرتبة الوظيفية، مكان العمل والخبرة).

المحور الثاني: تطوير أداء القطاع الجمركي

تم استعمال الأسئلة المغلقة التي تعطي للمجيب الاختيار من بين أربع بدائل متدرجة. ويتكون محور أداء القطاع الجمركي من 45 سؤال مغلق موزعة على أربعة أبعاد وهي:

4. البعد الأول: تطوير الاطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح؛
5. البعد الثاني: تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية؛
6. البعد الثالث: التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الادارة الجمركية الجزائرية؛
7. البعد الرابع: سياسة الاتصال في الادارة الجمركية الجزائرية.

المحور الثالث: تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

تم اتباع الأسلوب السابق في بناء الاستمارة وقسم الى 16 سؤال مغلق موزع على إلى أربع أبعاد.

1. مستوى الشفافية؛
2. مستوى التبسيط؛
3. مستوى التنسيق؛
4. مستوى التنميط.

المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة

إعتمد الباحث في الحصول على البيانات الخاصة بعينة الدراسة على الإستبيان. لذلك استوجب اختبار صدق الأداة لما له من أهمية في نجاح الدراسة. ويقصد باختبار صدق الأداة التحقق من أن أداة القياس صالحة لقياس ما تهدف إلى قياسه. بالإضافة إلى وضوح فقراته ومفرداته، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها. وقد تحقق الباحث من نوعين من الصدق وهما:

الفرع الأول: الصدق الظاهري

تم ذلك من خلال عرض الاستبيان، على عدد من المحكمين من إطارات الإدارة الجمركية والأساتذة المختصين. وأخذ بأغلب ملاحظاتهم. من حيث الإضافة أو التعديل أو الحذف. وفي ضوء ذلك تم إعداد الاستمارة في صورتها النهائية.

للإشارة فقط، أن نموذج الاستبيان بكل تفاصيله موضح في الملحق رقم (7).

أما قائمة المحكمين أنظر الملحق رقم (8).

الفرع الثاني: صدق الاتساق الداخلي للأداة

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانيا على بيانات العينة الكلية، وذلك بحساب معامل الارتباط Pearson لمعرفة درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنتمي إليه.

أولا: المتغير المستقل

البعد الأول: تطوير (تحسين) الإطار التشريعي وتنظيم المصالح

الجدول رقم (35): صدق الاتساق لتطوير الإطار التشريعي وتنظيم المصالح

البعد الأول: الإطار التشريعي وتنظيم المصالح						
العبارة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**
معامل الاتساق	.870**	.877**	.927**	.911**	.853**	.914**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	**7**	**8**	**9**	**10**	**11**	**12**
معامل الإتساق	,922**	,922**	,836**	,916**	,916**	,938**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	13					
معامل الإتساق	,924*					
الدلالة المعنوية	,000					

*الدلالة المعنوية عند مستوى 0.01 بالمائة

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن عبارات البعد الأول ترتبط ومتوسط البعد ارتباط عال. وهذا ما يدل عليه معامل بيرسون مما يؤكد اتساق العبارات.

البعد الثاني: ترقية تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية

الجدول رقم(36): صدق الاتساق لبعد ترقية تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية

البعد الثاني: تسير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية						
العبارة	1	2	3	4	5	6
معامل الاتساق	,958**	,905**	,935**	,911**	,941**	,849**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	7	8	9	10	11	12
معامل الاتساق	,897**	,899**	,956**	,895**	,955**	,888**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن عبارات البعد الثاني ترتبط ومتوسط البعد ارتباط عال. وهذا ما يدل عليه معامل بيرسون، مما يؤكد اتساق العبارات.

البعد الثالث: التطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الجمركية

الجدول رقم(37): صدق الاتساق لبعد التطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الجمركية

البعد الثالث: تطبيقات التكنولوجيا الحديثة						
العبارة	1	2	3	4	5	6
معامل الاتساق	,906**	,906**	,902**	,902**	,913**	,876**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	7	8	9	10	11	
معامل الاتساق	,895**	,936**	,907**	,916**	,894**	
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن عبارات البعد الثالث ترتبط ومتوسط البعد ارتباط عال وهذا ما يدل عليه معامل بيرسون مما يؤكد اتساق العبارات.

البعد الرابع: سياسة الاتصال للإدارة الجمركية

الجدول رقم (38): يوضح صدق الاتساق لبعد سياسة الاتصال للإدارة الجمركية

البعد الرابع: سياسة الاتصال						
العبارة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**
معامل الإتساق	,938**	,796**	,937**	,901**	,935**	,904**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	**7**	**8**	**9**	**10**		
معامل الإتساق	**,908****	**,903****	**,890****	**,941****		
الدلالة المعنوية	**,000**	**,000**	**,000**	**,000**		

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن عبارات البعد الرابع، ترتبط ومتوسط البعد ارتباط عال. وهذا ما يدل عليه معامل بيرسون، مما يؤكد اتساق العبارات.

ثانيا: المتغير التابع

الجدول رقم(39): صدق الاتساق لتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

المحور التابع: تسهيل التجارة الخارجية						
العبارة	**1**	**2**	**3**	**4**	**5**	**6**
معامل الاتساق	,873**	,846**	,930**	,909**	,924**	,907**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	**7**	**8**	**9**	**10**	**11**	**12**
معامل الاتساق	,906**	,864**	,883**	,936**	,864**	,871**
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000	,000	,000
العبارة	13	14	15	16		
معامل الاتساق	,937**	,945**	,920**	,910**		
الدلالة المعنوية	,000	,000	,000	,000		

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن عبارات المحور التابع، ترتبط ومتوسط المحور ارتباط عال. وهذا ما يدل عليه معامل بيرسون، مما يؤكد اتساق العبارات.

الفرع الثالث: الثبات

يعني الاتساق في النتائج، أي إعطاء النتائج نفسها إذا ما قاست الشيء مرات عدة. وقد تم التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة الفا كرونباخ. حيث معامل الثبات.

الجدول رقم(40): يوضح معامل الفا كرونباخ

البيان	عدد العبارات	قيمة الفا كرونباخ
تطوير الاطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح	13	0.977
تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات النهمة الجمركية	11	0.978
التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الادارة الجمركية الجزائرية	11	0.976
سياسة الاتصال في الادارة الجمركية الجزائرية	10	0.964
تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	16	0.983
مجموع الابعاد	61	98.8

المصدر: مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول السابق تم التأكد من ثبات أداة الدراسة ومن مصداقيتها ومن صحة الفقرات المعدلة، حيث تعد نسبة 60 بالمائة مقبولة إحصائيا. ويلاحظ من الجدول أن كل الأبعاد المدروسة جاءت قيّمها أكبر من 60 بالمائة، فجاءت قيمة الفا كرونباخ الإجمالية 98.8 بالمائة. مما يدل على أن فقرات الاستبيان لها معدلات ثبات عالية جدًا.

سادسا: الأساليب الإحصائية:

تم باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وتم جمع البيانات وترميزها بالطرق الإحصائية. واستخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

أدوات التحليل الإحصائي

تم معالجة البيانات على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية،(SPSS) وتم توظيف الأدوات الإحصائية التالية:

- **المتوسط الحسابي:** من أجل معرفة متوسط إجابات المبحوثين حول بحوث الاستبيان ومقارنتها بالمتوسط الفرضي من أجل اتخاذ القرار بشأن مستوى إلتزام إدارة الجمارك بتطوير أدائها وتسهيل التجارة الخارجية.
- **الانحراف المعياري:** من أجل معرفة مدى وجود فروق في تطبيق التزام إدارة الجمارك بتطوير أدائها.
- **اختبار** Test-T sur échantillon unique

الهدف منه هو قياس مدى صدق فروض الدراسة وتوجهات العينة نحو أبعاد ومحاور الدراسة.

- **معادلة الانحدار المتعدد:** من أجل معرفة مدى وجود أثر بين تطوير أداء الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية.

- **R^2:** من أجل معرفة قوة العلاقة بين بين تطوير أداء الجمارك وتسهيل التجارة الخارجية

الدلالة المعنوية: لتحديد درجة القرار، نأخذ بدرجة الدلالة المعنوية sig

- **معامل ألفا–كرونباخ:** لقياس مدى ثبات الاستبيان

المطلب الثالث: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة

يتناول هذا المطلب عرضا لنتائج البحث وتفسيرها، بعد أن انتهى من تطبيق أدوات البحث على أفراد عينة البحث الرئيسية، إذ حلّلت البيانات التي تم الحصول عليها للتعرف على اتجاه العينة نحو أبعاد الدراسة. وسيتم التطرق إلى النقاط التالية:

1. عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الأولية؛
2. تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو تطوير أداء القطاع الجمركي؛
3. تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو تسهيل التجارة الخارجية.

الفرع الأول: عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالمعلومات الأولية

تم ذلك من خلال ما يلي:

1- الجنس

الجدول رقم(41): يوضح مجموع التكرارات حسب الجنس

	التكرار	النسبة
ذكر	219	73.5
انثى	79	26.5
	298	100.0

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق، نسجّل عدد الذكور 219 بنسبة 73.5 بالمائة. في حين عدد الإناث 79 بنسبة 26.5 بالمائة. والملاحظة المسجّلة هنا هو عدد الذكور أكبر من الإناث. وهذا له ما يبرره باعتبار القطاع شبه عسكري. ويتطلب مجموعة من الخصائص التي لا تتوافر في الإناث.

2- المستوى العلمي

الجدول رقم (42): يوضح مجموع التكرارات حسب المستوى العلمي

	العدد	النسبة
ليسانس	211	70.8
ماستر	32	10.7
ماجستير	27	9.1
دكتوراه	6	2.0
أخرى	22	7.4
	298	100.0

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول السابق، نسجّل عدد الجمارك الذين يحملون شهادة الليسانس 211 بنسبة 70.8 بالمائة وهم النسبة الأكبر. في حين الحاملين لشهادة الماستر عددهم 32 بنسبة 10.7 بالمائة. أما الحاملين لشهادة الماجستير عددهم 27 بنسبة قاربت 9.1 بالمائة. أما عدد الحاملين للدكتوراه فعددهم قليل 06 بنسبة 02 بالمائة، كما أن الشهادات الأخرى قدرت بـ 22 بنسبة قاربت 7.4 بالمائة من حملة شهادات أخرى بإعتبار القطاع له خصوصيته. وله معاهد للتكوين ويمنح شهادات مهنية.

3- مكان العمل

الجدول رقم (43): يوضح مجموع التكرارات حسب مكان العمل

	العدد	النسبة
المديرية العامة للجمارك	31	10.4
المديرية الجهوية للجمارك	130	43.6
مفتشية اقسام الجمارك	137	46.0
المجموع	298	100.0

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه، تم تسجيل عدد العاملين في المديرية العامة للجمارك 31 بنسبة 10 بالمائة تقريبا. في حين عدد العاملين بالمديريات الجهوية كان ثلاثة أضعاف 130 بمسبة 44 بالمائة تقريبا. أما عدد العاملين في المفتشيات الجمركية، فكان أكبر 137 بنسبة 46 بالمائة تقريبا.

4- الرتبة الوظيفية

الجدول رقم(44): مجموع التكرارات حسب الرتبة الوظيفية

	العدد	النسبة
ضابط رقابة	39	13.1
مفتش رئيسي	151	50.7
مفتش عميد	91	30.5
مراقب عام	17	5.7
مراقب عام رئيس	00	00
	298	100.0

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه، تم تسجيل 39 ضابط رقابة بنسبة 13 بالمائة، في حين النسبة الأكبر لدى المفتش الرئيسي بـ 151 مفتش رئيسي بنسبة 51 بالمائة تقريبا، في حين سجلنا عدد قدر بـ 91 لرتبة مفتش عميد، أما رتبة المراقب العام كان العدد 17 بنسبة 6 بالمائة تقريباً. أما رتبة مراقب عام رئيس كان العدد صفر (خلت العينة من أي مستجوب).

5- عدد سنوات الخبرة:

الجدول رقم(45): مجموع التكرارات حسب سنوات الخبرة

	العدد	النسبة
1إلى 5 سنوات	79	26.5
من 6 إلى 10 سنوات	66	22.1
11 سنة فأكثر	153	51.3
المجموع	298	100.0

المصدر: مخرجات برنامج spss

من الجدول أعلاه، تم تسجيل عدد العاملين الذين لديهم خبرة بين سنة وخمس سنوات 79 عاملا ما نسبته 26.5 بالمائة. أما العاملين الذين لديهم خبرة بين الستة سنوات والعشر سنوات فعددهم 66 ما نسبته 22.1 بالمائة. في حين جاءت الفئة الأخيرة أكبر من 11 سنة تشكل نسبة 51.3 بالمائة بتكرار 153.

الفرع الثاني: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو محور العصرنة الجمركية وتطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري

سيتم في هذا الفرع الإجابة على الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على:

تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال (تحسين الإطار التشريعي، ترقية تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وترقية الاتصال) كمتطلبات أساسية لتجسيد العصرنة الجمركية بهدف تطوير أداء القطاع الجمركي؛

ويكون ذلك من خلال دراسة اتجاه أبعاد الفرضية الأولى. وسيتم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة نحو العبارات الممثلة لمحور العصرنة الجمركية وتطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري.

البعد الأول: تطوير الإطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح

بغية تحليل هذا البعد، وتحديد مساعي الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير الإطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح. تم استعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل وتفسير اتجاهات العينة. وكان التحليل وفق الجدول الموالي.

الجدول رقم(46): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة عن فقرات البعد الأول

البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة نحو ا بعاد الدراسة
1. يعتبر الهيكل التعريفي الجمركي الحالي كفيل للوصول إلى إحصاءات تجارية دقيقة.	2.62	.791	غير موافق
2. يوجد تحكم في القيمة لدى الجمارك ناتج بالأساس عن كفاءة هيكل التعريفة الجمركية.	2.89	.672	غير موافق
3. يعتبر عدم تطور الهيكل التعريفي أحد صعوبات حماية الانتاج الوطني .	2.07	.747	موافق
4. يوجد انسجام بين الأحكام الجمركية الوطنية مع أحكام اتفاقية كيوتو المتعلقة بالأنظمة الجمركية.	2.13	.720	موافق
5. يوجد في التصريح المفصل كل المعلومات المتعلقة بعمليات مراقبة التجارة الخارجية.	2.05	.859	موافق
6. هناك مشكل في تداخل الصلاحيات بين المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجارية ومفتش الفحص.	2.63	.895	غير موافق
7. يحتاج قانون محاربة التهريب إلى إعادة النظر في أحكامه نظرا لتنامي ظاهرة التجارة غير الشرعية.	1.56	.700	موافق
8. تملك الإدارة الجمركية الجزائرية مخابر تحليل المواد تساهم في زيادة نجاعة الرقابة الجمركية	3.38	.821	غير موافق
9. يؤثر تقليل عدد المديريات الجهوية الى نقص التغطية الجمركية على مستوى الاقليم الجمركي الوطني.	2.73	.904	غير موافق
10.تحتاج الاحكام المتعلقة بتحصيل الايرادات الجمركية الى مزيد من الصرامة من حيث التطبيق كونها تمثل مورد هام لخزينة الدولة.	1.72	.752	موافق

11. تعاني الاحكام المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني من نوع من القصور مما اثر على حجم الايرادات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني.	2.07	.824	موافق
12.يساهم استحداث مصلحة مكلفة بقضايا الجودة الشاملة ضمن الهيكل التنظيمي في تطوير العمل الجمركي.	1.89	.798	موافق
13.يعتبر وجود مصلحة مستقلة مكلفة بالطعن (مخصصة للمتعاملين من اجل الطعن في قرارات الجمارك) مؤشر على شفافية المعاملات.	2.00	.865	موافق
متوسط البعد الاول	2.62	.791	موافق

المصدر: بالاعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه. والذي يتضمن ثلاثة عشر عبارة (13). والتي تعبر عن بعد الإطار التشريعي وتنظيم المصالح، تم تسجيل مساعي (التزام) لدى الإدارة الجمركية بتطوير الإطار التشريعي وتنظيم المصالح. وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي للبعد 2.62. والذي جاء في المجال موافق.

إذا تمعنا في مستوى المتوسطات المتحصل عليها. والتي تعبّر عن التوجّه العام لعيّنة المجتمع المدروس، نجد فيما يخص إجابات المبحوثين حول التعريفة الجمركية والقيمة لدى الجمارك كانت منطقية إلى حد بعيد. وهو ما يعكس الاطلاع الواسع لديهم. وكذا مستوى النقص المسجل في هذين الأمرين (التعريفة الجمركية والقيمة لدى الجمارك). وهو ما استدعى التفكير في ايجاد حلول للنقائص المسجلة في التعريفة الجمركية من خلال استحداث التعريفة الجمركية الجديدة ذات 10 ارقام في إطار تجسيد المخطط الاستراتيجي للعصرنة الجمركية 2016-2019. والتي تعتبر أكثر مرونة وفعالية من سابقتها، كما تعتبر أيضا متناسقة مع التوجه العالمي حول تحديث التعريفة الجمركية. وتجسد هذا التوجه في الميدان بتاريخ 17 ماي 2016 أين أمضى المدير العام للجمارك الجزائرية الأمر المتعلق بالتعريفة الجديدة. أما فيما يخص القيمة لدى الجمارك فبعد هذا التعديل يفترض أن ينعكس عليها بالشكل الايجابي[1].

القضية الأخرى ذات الأهمية الكبيرة وهي قضية مراجعة قانون التهريب حيث نلاحظ أن جل اجابات المبحوثين تنادي إلى إعادة النظر في هذا القانون. نظرا لوجود مستجدات جديدة في بيئة الأعمال. وكذا تطور الجريمة التي أصبحت عابرة للقارات. ومن أجل حماية الاقتصاد الوطني ينبغي إعادة النظر في قانون محاربة التهريب، سواء من حيث نوعية العقوبات المطبقة، أو من حيث التبيعات المالية لهذه العقوبات وهو ما تم أخذه بعين الاعتبار في المخطط الاستراتيجي الجديد للعصرنة الجمركية.

فيما يخص مدى توفر الإدارة الجمركية على مخابر تحليل المواد. كانت الإجابة جلها بالنفي. لذا يستوجب على الإدارة الجمركية الجزائرية إعادة النظر في هذا الأمر، كون وجود مخابر تحليل يزيد من كفاءة عمل العون الجمركي. ويزيد من مصداقية التصريحات. ويبتعد عن التحليل بالعين المجردة أو ما يصطلح عليه بالمشاهدة الآنية.

[1] المقرر رقم 88 الصادر بتاريخ 17 ماي 2016 المتضمن التعريفة الجمركية الجديدة أنظر الرابط التالي:
http://www.douane.gov.dz/pdf/DECISION%20Tarif%20Douanier%202016%20(10%20Chiffres)%20Ar.pdf

وأخيرا، فيما يخص الشطر الثاني المتعلق بتنظيم المصالح وجدنا أن جل الآراء تصب في ضرورة إيجاد مصالح مستقلة، لكل من إدارة الجودة ومصالح الطعن. وهذا المطلب يسير وفق النهج الإداري الحديث، حيث كل إدارة. ومن أجل طموحها للوصول إلى مراتب تسيير عالية قامت باستحداث مصالح إدارية مستقلة تعنى بقضايا الجودة وكذا الطعن. كما نجد في إطار المخطط الاستراتيجي سيتم الإعلان لاحقا عن تنظيم جديد للإدارة الجمركية يساير التطور الحاصل في بيئة الأعمال.

البعد الثاني: تطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية

بغية الالمام بجوانب هذا البعد. وتحديد مساعي الإدارة الجمركية لتطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية. ومن أجل الوصول إلى نتائج مقبولة تم استعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل وتفسير اتجاهات العينة.

الجدول رقم (47): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة عن فقرات البعد الثاني

البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1. يوجد نقص في عدد الإطارات الجامعين في الإدارة الجمركية الجزائرية.	2.57	.987	غير موافق
2. يوجد نقص في مستوى تكوين الموارد البشرية مما يؤثر على مستوى أدائها.	1.89	.744	موافق
3. سياسة التوظيف المتبعة من طرف المديرية العامة للجمارك الجزائرية لم يتم تكيّفها مع المستجدات الراهنة.	1.93	.805	موافق
4. يعتبر غياب التسيير الآلي للموارد البشرية أداة لضعف التحكم في تسيير الموارد البشرية.	1.70	.720	موافق
5. نوعية برامج التكوين المدرسة على مستوى المعاهد والمدارس الجمركية قديمة وتحتاج إلى تحديث.	1.87	.833	موافق
6. للإدارة الجمركية الجزائرية مدونة خاصة بأخلاقيات المهنة الجمركية.	1.79	.639	موافق
7. يلتزم العاملين في الإدارة الجمركية بمدونة أخلاقيات المهنة الجمركية.	2.28	.838	موافق
8. يظهر الالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة الجمركية في معاملة المتعاملين مع الادارة الجمركية بطريقة متماثلة.	2.24	.749	موافق
9. يساعد الوضع الاقتصادي للعاملين في الإدارة الجمركية الجزائرية على الالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية.	2.62	.932	غير موافق
10.تساعد ظروف العمل على الالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة الجمركية.	2.52	.972	غير موافق
11.توجد تحفيزات مقدمة من طرف الإدارة الجمركية تساعد على الالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة الجمركية.	2.97	.919	غير موافق
متوسط بعد تطوير تسيير الموارد البشرية واخلاقيات المهنة الجمركية	2.2175	.75952	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه. والذي يتضمن 11 عبارة. تعبر عن بعد تطوير تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية. تم تسجيل مساعي (التزام) من الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية. حيث جاءت جل عبارات البعد في المجال موافق. وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي المقدر بـ 2.22 .

من خلال اطلاعنا على القيّم الحسابية الخاصة ببعد تطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية. استنتجنا أن النقص العددي في الإطارات الجمركية غير مطروح. لكن المشكل المطروح هو يرجع إلى مستوى تكوين هؤلاء الإطارات الذين يحتاجون دوما إلى ضرورة إعادة تجديد معارفهم، بما تقتضيه التحولات في البيئة الاقتصادية. كما أن هذا النقص يرجع بالدرجة الأولى إلى إشكالية البرامج المسطرة في مدارس ومراكز التكوين. حيث أن هناك إجماع حول قدمها وأنها لا تخدم التوجهات الحديثة في مجال العصرنة الجمركية. وقد تم استدراك هذه المتطلبات في المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019. وفيما يخص قضية وجود مدونة أخلاق فالتوجه العام أثبت بأن هناك معايير أخلاقية ومدونات أخلاقية تضبط العمل الجمركي. وهو ما يتماشى مع بيان أروشا للنزّاهة الجمركية والشفافية في العمل الجمركي. لكن المشكل المطروح هو في إشكالية عدم وجود ظروف اقتصادية واجتماعية، تحفز على الالتزام بالأخلاقيات المهنية، كذلك التحفيزات المقدمة من طرف الإدارة الجمركية غير مغرية وغير مشجّعة على الالتزام بالأخلاقيات. وهو ما يستدعي ضرورة التفكير في إيجاد جوّ أكثر ملاءمة للقيام بالواجب المهني سواء من حيث الأجر المقدم أو العلاوات الممنوحة أو ظروف العمل. وقد تم إعادة النظر في هذه القضايا ضمن محتوى المخطط الاستراتيجي الجديد.

البعد الثالث: التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الادارة الجمركية الجزائرية

بغية الالمام بجوانب هذا البعد. وتحديد مساعي الإدارة الجمركية نحو إعتماد التطبيقات التكنولوجية الحديثة. تم استعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل وتفسير اتجاهات العينة.

الجدول رقم(48): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنة عن فقرات البعد الثالث

البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1. يعتبر ربط المكاتب الجمركية بنظام SIGAD وسيلة لتسريع عمليات معالجة الملفات.	1.66	.693	موافق
2. يعاني نظام SIGAD من بعض النقائص كونه برنامج من إعداد إدارة الجمارك الجزائرية على عكس بعض الأنظمة الأخرى التي تمتاز بالعالمية.	2.13	.797	موافق
3. يعتبر وجود تغطية شاملة لكل المكاتب الجمركية بشبكة الإنترنيت أداة مهمة لزيادة المعرفة الجمركية لدى الإطارات.	1.68	.771	موافق
4. يعتبر وجود دورات تكوينية منتظمة لفائدة العاملين بمجال نظام المعلومات والشبكية ألية لزيادة انتاجيتهم.	1.64	.677	موافق
5. يحتاج التجسيد الفعلي لنظام الشباك الواحد بين الإدارة الجمركية وبقية الإدارات المتدخلة في عمليات التجارة الخارجية إلى وجود إرادة حقيقية بين المسؤولين أكثر من وجود برتوكولات.	1.64	.674	موافق
6. يساهم نظام الشباك الواحد الإلكتروني في تحسين أداء العمل الجمركي.	1.67	.603	موافق
7. يساهم موقع الأنترنيت للإدارة الجمركية الجزائرية في توفير كل المعلومات التي تخص المتعاملين الاقتصاديين.	2.12	.820	موافق
8. يساهم موقع الجمارك الجزائرية في إعادة الصورة الحقيقية للمؤسسة الجمركية.	2.10	.792	موافق
9. يقوم المصرح الجمركي بتسجيل العملية التجارية من مكتبه وفقا لنمط التبادل الإلكتروني للمعطيات.	2.11	.737	موافق
10.تمكن شبكة الانترنيت على مستوى الإدارة الجمركية الجزائرية من تقديم تصريح جمركي الكتروني لقائمة البضائع المشحونة بحرًا قبل وصولها.	2.38	.907	غير موافق
11.تمكن شبكة الأنترنيت على مستوى الإدارة الجمركية الجزائرية من الدفع الإلكتروني للضرائب الجمركية المستحقة.	2.64	.986	غير موافق
متوسط بعد التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجمركية	1.9799	.69646	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه، والذي يتضمن إحدى عشر عبارة تعبر عن بعد التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجمركية الجزائرية تم تسجيل توجه الإدارة الجمركية الجزائرية نحو التطبيقات التكنولوجية الحديثة. وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي المقدر بـ 1.98.

يبدو من خلال قيّم المتوسطات المحصل عليها، أن هناك أهمية بالغة لنظام SIGAD في معالجة ملفات الجمركة، إلا أنه يعاني من بعض النقائص التي تحول دون أن يكون نظام شامل لمعالجة كل

القضايا الجمركية. وبالتالي ومن أجل التوجه نحو رقمنة الإدارة الجمركية يجب إعادة النظر في سيّر هذا النظام. من خلال تدعيم شبكته وتكثيف تواجده على مستوى كل المكاتب الجمركية. وتم استدراك هذا الأمر ضمن المخطط الاستراتيجي الجديد لعصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية 2016-2019. كذلك وبغرض رفع مستوى الاستفادة من شبكة الأنترنيت داخل المكاتب الجمركية، يستلزم الأمر القيام بدورات تدريبية لإطارات الجمارك لكي يتم تعظيم الاستفادة من شبكة الأنترنيت.

لكن الشيء السلبي المسجل، يتمثل في عدم استفادة الإدارة الجمركية من الأنترنيت في مجال تبادل التصاريح قبل وصول البضائع. كما أنه لا توجد آلية لتسوية المستحقات عن طريق شبكة الأنترنيت.

البعد الرابع: سياسة الاتصال في الإدارة الجمركية

بغية الالمام بجوانب هذا البعد. وتحديد مساعي الإدارة الجمركية نحو تطوير سياسة الاتصال، تم استعمال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل وتفسير اتجاهات العينة.

الجدول رقم(49): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنة عن فقرات البعد الرابع

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1. يساهم نمط الإدارة التشاركية في زيادة مستوى الاتصال بين الإدارة العليا والعاملين.	1.91	.744	موافق
2. هناك مستوى تعاون ايجابي بين الإدارة الجمركية ومصالح التجارة .	2.30	.888	موافق
3. يجسد وجود الرقم الأخضر أحد الوسائل الهامة لتقريب الإدارة الجمركية من المتعامل الاقتصادي.	1.97	.708	موافق
4. يحتاج التعاون بين الإدارة الجمركية ومصالح الضرائب إلى اتفاقيات تحدد نمط سيره ومجالات التعاون.	1.78	.661	موافق
5. تقدم البنوك كل المعلومات للإدارة الجمركية حول عمليات التوطين المصرفي للصفقات التجارية لغرض ضبط حركة العملة.	2.80	1.037	موافق
6. تقدم مؤسسات التأمين كل المعلومات حول نمط عقود التأمين التجارة الخارجية للمؤسسة الجمركية في حال الحاجة اليها.	2.68	.855	غير موافق
7. هناك تعاون بين الجمارك الجزائرية وجمارك البلدان المجاورة بخصوص المراقبة الجمركية المشتركة.	2.39	.802	موافق
8. بإمكان الإدارة الجمركية أن تقدم الاستشارة للمتعاملين في مجال نشاطهم.	1.86	.672	موافق
9. تلتزم الإدارة الجمركية الجزائرية بتطبيق كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.	1.99	.741	موافق
10. تنظم الإدارة الجمركية حملات تحسيسية ضد الآفات الاجتماعية والاقتصادية (مخدرات، تهريب...الخ).	2.16	.813	موافق
متوسط بعد سياسة الاتصال في الإدارة الجمركية	2.1829	.69428	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه، والذي يتضمن عشر عبارات، تعبر عن بعد سياسة الاتصال في الإدارة الجمركية، تم تسجيل توجه الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية سياسة الاتصال. وهذا ما يؤكده المتوسط الحسابي المقدر بـ 2.18 والذي جاء في المجال موافق.

يتضح لنا جليًا أن نمط الإدارة التشاركية يعتبر أفضل نموذج في التسيير الإداري. كونه يخلق نوع من الارتياح والتمكين في العمل الإداري. ويخلق نوع من شعور الفرد بأن رأيه يؤخذ بعين الاعتبار. ومن ثمة يزيد الرضا الوظيفي لدى العامل في الإدارة الجمركية. وتكون لديه قابلية واستعداد على تجسيد استراتيجية الإدارة العليا.

أما عن مستوى الاتصال الخارجي بالمؤسسات ذات العلاقة بالتجارة الخارجية. فهناك نوع من التباين في الآراء. حيث نجد أن مستوى تعاون الإدارة الجمركية مع مصالح الضرائب موجود. لكن يحتاج إلى نوع من التطوير أكثر. وتحديد بدقة مجالات التعاون التي تضفي فيما بعد إلى زيادة فعالية ونجاعة الفرق المختلطة. أما علاقة الإدارة الجمركية بالبنوك فهي تحتاج إلى نوع من التفعيل. لأن الأمر أصبح يهدد الاقتصاد الوطني من خلال التوطين المصرفي لصفقات مشبوهة من شأنها زيادة تهريب العملة الصعبة.

أما فيما يخص المسؤولية الاجتماعية للإدارة الجمركية. نجدها موجودة وبقوة من خلال قيام الإدارة الجمركية بحماية البيئة عن طريق التطبيق الفعلي لاتفاقيات حماية البيئة. لكن ما نوّد أن نشير إليه في هذه النقطة أن هذه الاتفاقيات البيئية تم تجميعها في مبادرة اسمها مبادرة الجمارك الخضراء، بحيث لو تم استجواب المبحوثين عن هذه المبادرة نجد فيها نوع من الجهل لهذه المبادرة. وهذا استنادا إلى دراسة سابقة اجريناها. وفي نفس الإطار نجد أن الإدارة الجمركية تقوم بحملات تطوعية لصالح المجتمع والبيئة مثل التشجير والتوعية ضد مخاطر الآفات الاجتماعية الأخرى.

ثانيا: ملخص اتجاه العينة المدروسة نحو أبعاد الدراسة

يبين الجدول الموالي اتجاه العينة المدروسة نحو محاور الدراسة وأبعادها حيث سجلنا توجه نحو الموافقة للمحور الدراسة للمتغير المستقل.

الجدول رقم (50): يلخص اتجاه العينة المدروسة نحو أبعاد الدراسة

محور وأبعاد الدراسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	توجه العينة
مساعي الإدارة الجمركية لتطوير الإطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح	2.62	.791	موافق
مساعي الإدارة الجمركية لتطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية	2.22	.759	موافق
مساعي الإدارة الجمركية لتطبيق التكنولوجية الحديثة	1.98	.696	موافق
مساعي الإدارة الجمركية نحو تطوير سياسة الاتصال	2.1829	.69428	موافق
تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية من خلال (تحسين الإطار التشريعي، ترقية تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وترقية الاتصال) كمتطلبات أساسية لتجسيد العصرنة الجمركية بهدف تطوير أداء القطاع الجمركي؛	2.16	.677	موافق

المصدر: اعتمادا على مخرجات spss

الفرع الثالث: تحليل اتجاهات أفراد العينة نحو تسهيل التجارة الخارجية.

سيتم في هذا الفرع الإجابة عن الفرضية الرئيسية الثانية في الدراسة التي تنص على:

تساهم الإدارة الجمركية الجزائرية في تسهيل التجارة الخارجية

من خلال حساب المتوسطات الحسابية. والانحراف المعياري. وتحديد مستوى الاستجابة.

ويمكن أن نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(51): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة عن فقرات المتغير التابع

البيـان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1. تلتزم الإدارة الجمركية الجزائرية بالإفصاح التام عن القوانين المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير(حسب المادة 10 من اتفاقية GATT).	2.01	.684	موافق
2. يشكل اختلاف قواعد المنشأ بين الدول عائق أمام عمل الإدارة الجمركية ومن ثمة يؤثر سلبا على تسهيل التجارة .	1.97	.658	موافق
3. تعمل الإدارة الجمركية على كسب رضا المتعاملين من خلال سهولة إجراءات الطعن والاستئناف.	2.10	.705	موافق
4. هناك التزام تام بمبادئ اتفاقية كيوتو فيما يخص تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية.	2.15	.677	موافق
5. يتطلب ملف جمركة السلع عدد قليل من الوثائق مما يزيد من مستوى تسهيل التجارة.	2.24	.843	موافق
6. تعتبر مدة القيام بعملية الجمركة محدودة حيث لا تتجاوز 48 ساعة في كل الحالات.	2.75	.836	غير موافق
7. يعتبر تطبيق الادارة الجمركية الجزائرية آلية الرقابة اللاحقة دليل على نجاعة هذا النوع من الرقابة أكثر من غيرها.	2.13	.725	موافق
8. نقص فعالية مؤشر الإجراءات الجمركية يعود إلى تعدد وتعقد إجراءات الجمركة.	2.35	.752	موافق
9. هناك مواكبة من طرف الجمارك الجزائرية لكل تحديثات النظام المنسق العالمي.	2.35	.751	موافق
10.يوجد تنسيق بين مكاتب المغادرة ومكاتب الوصول قبل وبعد التحويل فيما يخص التصريح المبسط للعبور.	2.29	.754	موافق
11.يعتبر توافق توقيت عمل الإدارة الجمركية الجزائرية مع جمارك البلدان المجاورة في المعابر الحدودية ضروري لتسهيل التجارة.	1.82	.652	موافق
12.تضفي صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ديناميكية جديدة على التسهيل التجاري.	1.66	.639	موافق
13.تساهم اتفاقيات تسهيل الترانزيت بين الجزائر مع البلدان المجاورة في زيادة حجم المبادلات التجارية.	1.98	.731	موافق

14.الشراكة الاقتصادية مع دول الاتحاد الاوروبي زادت من التعاون الجمركي بين الجمارك الجزائرية وجمارك دول الاتحاد الاوروبي .	2.52	.954	موافق
15.المساعدة الفنية المقدمة من طرف منظمة الجمارك العالمية للجمارك الجزائرية تساهم في تحسين الاداء الجمركي .	2.20	.859	موافق
16.برامج بناء القدرات المقدمة من طرف منظمة الجمارك العالمية للجمارك الجزائرية تساهم في تحسين الاداء الجمركي.	2.17	.813	موافق
متوسط بعد تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	2.16	.677	موافق

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول، أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقوانين الجمركية مقبول. بالإضافة إلى أن عمليات الطعن والاستئناف تكون بطريقة سلسلة، تسعى من خلالها الإدارة الجمركية إلى تلبية متطلبات المتعاملين. والملاحظ كذلك أن ملف الجمركة يتكون من عدد قليل من الوثائق. لكن بالمقابل سجّلنا قيد آخر يتمثل في بطء عمليات الجمركة، ربما ناتج عن عدم التمكّن من التطبيق الكامل للتقنيات الحديثة في عمليات الجمركة. وكذلك يرجع إلى الضعّف في تطبيق نظام إدارة المخاطر الجمركية. ومن خلال اطلاعنا على المخطط الاستراتيجي لعصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية نجد أن فيه اهتمام بتطوير آليات إدارة المخاطرة الحديثة.

كما نلاحظ، أن تطبيق مشروع نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد. ومدى إضفائه مستوى تسهيل التجاري كبير، لم يسجّل تحمس كبير من طرف المبحوثين، ربما يرجع إلى كون الصيغة مازالت جديدة ولم تنتشر كثيرا. كما لا ننسى أهمية نظام العبور، ولما له من أهمية في زيادة مستوى التدفق التجاري بين الجزائر والدول المجاورة. وعلى مستوى التعاون الدولي نجد شيء في غاية الأهمية. وهو مستوى التعاون بين الجمارك الجزائرية وجمارك الدول الأخرى، لما يقلّل من مستوى الجريمة الدولية. حيث سجّلنا تجاوب كبير من طرف المبحوثين حول اتفاق الشراكة الأوربية لما له من أهمية. كذلك الدور الذي تلعبه منظمة الجمارك العالمية من خلال المساعدات الفنية التي تمنحها للدول الاعضاء[1].

[1] للإشارة فقط أن هذه الإجابة كانت مطابقة للإجابة التي تحصلنا عليها من المديرية العامة للجمارك (مدير مكتب الدراسات المكلف بالتنظيم والعصرنة الجمركية) . أكد لنا بأن فيه تعاون مثمر على المستوى الدولي.

المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة والرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية

يتناول هذا المبحث اختبارا لفرضيات البحث وتفسيرها، بعد أن تم الانتهاء من تحليل اتجاهات أفراد العينة وتحديد مستوى الاستجابة. إذ حللت البيانات التي تم الحصول عليها للتعرف على أثر تطوير أداء القطاع الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. وسيتم الإجابة على الفرضية الرئيسية الثالثة من هذه الدراسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي والمتمثلة في (الاطار التشريعي، تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وسياسة الاتصال) على تسهيل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري. وسيتم التطرق إلى النقاط التالية:

المطلب الأول: اختبار العلاقة بين أبعاد الفرضية الرئيسية الأولى والمتغير التابع

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية

المطلب الأول: اختبار العلاقة بين أبعاد الفرضية الرئيسية الأولى والمتغير التابع

يتم ضمن محتوى هذا المطلب اختبار أبعاد الفرضية الأولى بالربط مع المتغير التابع والمتمثل في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري عند مستوى معنوية 5 بالمائة. وكان التحليل كالتالي:

الفرع الأول: اختبار العلاقة بين تطوير الاطار التشريعي وتنظيم المصالح وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر. وفق الصيغة التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير الإطار التشريعي وتنظيم المصالح وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

H_0: لا يؤثر تطوير الإطار التشريعي وتنظيم المصالح على تسهيل التجارة الخارجية؛

H_1: يؤثر تطوير الاطار التشريعي وتنظيم المصالح تسهيل التجارة الخارجية.

لمعرفة الأثر بين تطوير الإطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري سيتم التأكد من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط. والجدول الموالي يلخص ذلك.

الجدول رقم (52): يوضح نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار أثر تطوير الاطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.

النموذج	معامل الارتباط البسيط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	Erreur standard de l'estimation
	.973[a]	.947	.946	.16351

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)Version 22**.

يوضح الجدول السابق قيم معامل الارتباط الثلاثة. وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 97.3 بالمائة. ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 94.7 بالمائة. وأخيرا معامل التحديد المصحح R^2 والذي بلغ 94.6 بالمائة. مما يعني أن المتغير المستقل التفسيري (تطوير الإطار التشريعي وتنظيم المصالح) استطاع أن يفسر 94.7 بالمائة من سلوك المتغير التابع. أي تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، و5 بالمائة تعزى إلى عوامل أخرى مختلفة.

الجدول رقم(53): نتائج تحليل التباين للانحدار ANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	140.481	1	140.481	5254.486	.000[b]
البواقي	7.914	296	.027		
المجموع	148.394	297			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)Version 22**.

يمثل الجدول السابق تحليل التباين ANOVA والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F. وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية اختبار F (sig≤000))، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الجدول رقم (54): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير الاطار التشريعي الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig
	B	الخطأ المعياري	Bêta		
الثابت	.036	.036		1.174	.241
الإطار التشريعي الجمركي	.932	.932	.973	72.488	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

من وظائف الانحدار الخطي المتعدد فحص قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بالإضافة إلى أنه يعمل على تأطير هذه العلاقة في نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ، ويمكن استنتاج المعادلة التنبؤية الرياضية من خلال الجداول السابقة.

$Y=C+B_1x_1$

تسهيل التجارة الخارجية = 0.932 الإطار التشريعي

العلاقة ذات دلالة إحصائية بين بُعد الإطار التشريعي وتسهيل التجارة الخارجية (sig≤o.o5)

حيث أن التركيز على الإطار التشريعي بنقطة واحدة يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بنسبة 93.2 بالمائة.

الفرع الثاني: اختبار العلاقة بين تطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر. وفق الصيغة التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

H_0: لا يؤثر تطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية على تسهيل التجارة الخارجية

H_1: يؤثر تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية على تسهيل التجارة الخارجية.

لمعرفة العلاقة بين تطوير تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الإقتصاد الجزائري. سيتم التأكد من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بالاعتماد على نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط والجدول الموالي يلخص ذلك.

الجدول رقم(55): يوضح نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار أثر بين تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

النموذج	معامل الارتباط البسيط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	Erreur standard de l'estimation
	.963 .	.928	.928	.18185

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يوضح الجدول السابق قيّم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ.96.3 بالمائة ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 92.8 بالمائة. وأخيرا معامل التحديد المصحح R^2 والذي بلغ 92.8 بالمائة مما يعني أن المتغير المستقل (التفسيري) (تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة

الجمركية) استطاع أن يفسر 92.8 بالمائة من سلوك المتغير التابع أي تسهيل التجارة الخارجية، و7 بالمائة تعزى إلى عوامل أخرى مختلفة.

الجدول رقم(56): نتائج تحليل التباين للانحدارANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	126.371	1	126.371	3821.571	.000[b]
البواقي	9.788	296	.033		
المجموع	136.159	297			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يمثل الجدول السابق تحليل التباين ANOVA والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية اختبار F (sig≤000) مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية

. $\alpha \leq 0.05$

الجدول رقم (57): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية على تسهيل التجارة الخارجية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig
	B	الخطأ المعياري	Bêta		
الثابت	.264	.033		8.114	.000
الاطار التشريعي الجمركي	.859	.014	.963	61.819	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

من وظائف الانحدار الخطي المتعدد فحص قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، بالإضافة إلى أنه يعمل على تأطير هذه العلاقة في نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ، ويمكن استنتاج المعادلة التنبؤية الرياضية من خلال الجداول السابقة

$Y=C+B_1x_1$

تسهيل التجارة الخارجية = 264. .0+ 0.859 تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية

العلاقة ذات دلالة احصائية بين بعد تسيير الموارد البشرية واخلاقيات المهنة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية (sig≤o.o5) حيث أن التركيز على تسيير الموارد البشرية واخلاقيات المهنة الجمركية بنقطة واحدة يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بـ 86 بالمائة.

الفرع الثالث: اختبار العلاقة بين التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر. وفق الصيغة التالية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري عند مستوى دلالة احصائي $\alpha \leq 0,05$

H_0: لا يؤثر التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الإدارة الجمركية الجزائرية على تسهيل التجارة الخارجية؛

H_1: يؤثر التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الادارة الجمركية الجزائرية على تسهيل التجارة الخارجية.

الجدول رقم(58): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على تسهيل التجارة الخارجية

النموذج	معامل الارتباط البسيط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	Erreur standard de l'estimation
	.944a	.891	.891	.23036

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يوضح الجدول السابق قيّم معامل الارتباط الثلاثة وهي: معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ.94.4 بالمائة ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 89.1 بالمائة وأخيرا معامل التحديد المصحح R^2– والذي بلغ 89.1 بالمائة مما يعني أن المتغّير المستقل التفسيري (تطبيقات التكنولوجيات الحديثة) استطاع أن يفسر 89.1 بالمائة من سلوك المتغير التابع أي تسهيل التجارة الخارجية، و11 بالمائة تعزى إلى عوامل أخرى مختلفة.

الجدول رقم(59): نتائج تحليل التباين للانحدارANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	121.314	1	121.314	2418.881	.000[b]
البواقي	14.845	296	.050		
المجموع	136.159	297			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يمثل الجدول السابق تحليل التباين ANOVA والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F. وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية اختبار F (sig≤000) مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$.

الجدول رقم(60): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التطبيقات التكنولوجية الحديثة على تسهيل التجارة الخارجية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig
	B	الخطأ المعياري	Bêta		
الثابت	.352	.039		8.985	.000
تطبيقات التكنولوجية الحديثة	.918	.019	.944	49.182	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

من وظائف الانحدار الخطي المتعدد فحص قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. بالإضافة إلى أنه يعمل على تأطير هذه العلاقة في نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ، ويمكن استنتاج المعادلة التنبؤية الرياضية من خلال الجداول السابقة

$Y=C+B_1x_1$

تسهيل التجارة الخارجية = 0.352+ 0.918 تطبيقات تكنولوجية حديثة

العلاقة ذات دلالة إحصائية بين بعد تطبيقات تكنولوجية حديثة وتسهيل التجارة الخارجية (sig≤o.o5) حيث أن التركيز على تطبيقات تكنولوجية حديثة بنقطة واحدة يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بـ 92%.

الفرع الرابع: اختبار العلاقة بين سياسة الاتصال في الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

سيتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لمعرفة الأثر. وفق الصيغة التالية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين سياسة الاتصال الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0,05$.

H_0: لا يؤثر تطو سياسة الاتصال الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية؛

H_1: يؤثر سياسة الاتصال الجمركي تسهيل التجارة الخارجية.

لمعرفة الأثر بين سياسة الاتصال الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري، سيتم التأكد من تأثير المتغيّر المستقل على المتغير التابع بالاعتماد على نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط. والجدول الموالي يلخص ذلك.

الجدول رقم(61): يوضح نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار سياسة الاتصال الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.

النموذج	معامل الارتباط البسيطR	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	Erreur standard de l'estimation
	.979[a]	.958	.958	.13900

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يوضح الجدول السابق قيّم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ.97.9 بالمائة ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 95.8 بالمائة. وأخيرا معامل التحديد المصحح $-R^2$ والذي بلغ 95.8 بالمائة مما يعني أن المتغير المستقل التفسيري (سياسة الاتصال الجمركي) استطاع أن يفسّر 95.8 بالمائة من سلوك المتغير التابع أي تسهيل التجارة الخارجية، و4 بالمائة تعزى إلى عوامل أخرى مختلفة.

الجدول رقم(62): نتائج تحليل التباين للانحدارANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	130.441	1	130.441	6751.535	.000[b]
البواقي	5.719	296	.019		
المجموع	136.159	297			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يمثل الجدول السابق تحليل التباين ANOVA والذي يمكن التعرف من خلاله على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريق احصائية F وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية اختبار F (sig≤000)، مما يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$

الجدول رقم(63): نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير سياسة الاتصال الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig
	B	الخطأ المعياري	Bêta		
الثابت	.085	.027		3.194	.002
الاطار التشريعي الجمركي	.955	.012	.979	82.168	.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

من وظائف الانحدار الخطي البسيط فحص قوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع. بالإضافة إلى أنه يعمل على تأطير هذه العلاقة في نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ. ويمكن إستنتاج المعادلة التنبؤية الرياضية من خلال الجداول السابقة

$Y=C+B_1x_1$

تسهيل التجارة الخارجية = 0.085+ .0.955 سياسة الاتصال الجمركي.

العلاقة ذات دلالة احصائية بين بُعد سياسة الاتصال الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية ($sig \leq o.o5$) حيث أن التركيز على سياسة الاتصال الجمركي بنقطة واحدة يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بـ 95 بالمائة.

المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

لاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي والمتمثلة في (الاطار التشريعي، تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وسياسة الاتصال) على تسهيل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.

تم استخدام اختبار تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analysis كالتالي:

H_0: لا يوجد أثر لأبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي والمتمثلة في (الاطار التشريعي، تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وسياسة الاتصال) على تسهيل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري؛

H_1. يوجد أثر لأبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي والمتمثلة في (الاطار التشريعي، تسيير الموارد البشرية، تطبيق التكنولوجيا وسياسة الاتصال) على تسهيل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.

الجدول رقم(64): ملخص لنموذج معامل الارتباط

النموذج	معامل الارتباط البسيطR	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R^2	Erreur standard de l'estimation
	.984[a]	.969	.968	.12092

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

يوضح الجدول السابق قيّم معاملات الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط R حيث بلغ 98.4 بالمائة ومعامل التحديد R^2 وهو يساوي 96.9 بالمائة. وأخيرا معامل التحديد المصحح R^2 والذي بلغ 96.8 بالمائة. مما يعني أن المتغيرات المستقلة (التفسيرية) (تطوير الاطار التشريعي وتنظيم المصالح، تسير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية، تطبيقات التكنولوجيا الحديثة وسياسة الاتصال في الادارة الجمركية) استطاعت أن تفسر 96,9 بالمائة من سلوك المتغير التابع أي تسهيل التجارة الخارجية، و3 بالمائة تعزى إلى عوامل أخرى مختلفة.

الجدول رقم(65): نتائج تحليل التباين للانحدارANOVA

النموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	Sig
الانحدار	131.875	4	32.969	2254.726	,000[a]
البواقي	4.284	293	.015		
المجموع	136.159	297			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)Version 22**.

يمثل الجدول السابق تحليل التباين ANOVA. والذي يمكن التعرف من خلاله على المعنوية الاحصائية للنموذج ككل عن طريق إحصائية F. وكما نشاهد من جدول تحليل التباين المعنوية اختبار F (sig≤000)، مما يؤكد الدلالة لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية 0.05≥ α. وهذا يعني قبول الفرضية البديلة التي تقول أن هناك أثر أداء الإدارة الجمركية على تسهيل التجارة الخارجية.

الجدول رقم(66): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقل

النموذج	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	Sig	Statistiques de colinéarité	
	B	الخطأ المعياري	Bêta			Tolérance	VIF
الثابت	.037	.027	,355	1.393	.165		
الاطار التشريعي الجمركي	.365	.069	.381	5.277	.000	,015	68,923
تسيير الموارد البشرية	.047	.056	.052	.837	.403	,022	44,967
تطبيق التكنولوجيا الحديثة	-.018-	.048	-.018-	-.371-	.711	,034	29,439
سياسة الاتصال الجمركية	.563	.042	.577	13.552	.000	,028	36,011
المتغير التابع تسهيل التجارة الخارجية							

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **(spss)**.

من وظائف الانحدار الخطي المتعدد فحص قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، بالإضافة إلى أنه يعمل على تأطير هذه العلاقة في نموذج رياضي يستخدم في التنبؤ، ويمكن استنتاج المعادلة التنبؤية الرياضية من خلال الجداول السابقة

$$Y=C+B_1x_1+ B_2x_2+B_3x_3+B_4x_4+B_5x_{5.....}B_NX_N$$

تسهيل التجارة الخارجية = 0.37 + 0.365 الاطار التشريعي + 0.563 سياسة الاتصال الجمركية

العلاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الأداء الجمركي(الإطار التشريعي وسياسة الاتصال) وتسهيل التجارة الخارجية (sig≤o.o5) أما (تسيير المراد البشرية وتطبيق التكنولوجيا الحديثة) فهي غير دالة إحصائيا(sig>o.o5)

وقد جاء بعد الإطار التشريعي دال إحصائيا 0.05≤ 00,0 حيث أن التركيز على الإطار التشريعي بنقطة واحدة يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية ب 36.5 بالمائة، أما سياسة الاتصال فقد جاء دال احصائيا 0.05≤ 0,000 حيث أن التركيز على سياسة الاتصال بنقطة واحدة يؤدي الى تسهيل التجارة الخارجية 56.3 بالمائة. أما بالنسبة (تسير الموارد البشرية وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة) فهي غير دالة احصائيا لأن (sig>o.o5) ومنه لا تؤثر هذه الأبعاد (تطبيقات التكنولوجيا الحديثة وتسير الموارد البشرية واخلاقيات المهنة الجمركية) في تسهيل التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية

يتناول هذا المطلب المقابلة التي أجريناها مع السيد المدير العام للجمارك الجزائرية. وذلك لتحليل بعض العناصر ومعرفة توجهات الجمارك الجزائرية مستقبلا[1].

الفرع الأول: الركائز الأساسية للمخطط الاستراتيجي وآلية مرافقة المتعاملين الاقتصاديين

بني المخطط الاستراتيجي 2016 -2019 على ركائز تندرج ضمن رؤية واضحة. تهدف إلى عصرنة إدارة الجمارك من خلال عصرنة الوسائل والاجراءات؛ تحقيق النجاعة والفعالية. بتبني ميكانيزمات تمنح تسهيلات دون التفريط في الرقابة. وخلق فضاءات إعلام وتشاور وتعاون مع المتعاملين الاقتصاديين وأخيرا ترقية الموارد البشرية للجمارك وتحسين ظروفها.

أما فيما يخص مرافقة المتعاملين الاقتصاديين، تعتبر إدارة الجمارك المتعاملين الاقتصاديين كشركاء وليس كمستعملي مصالح إدارتنا. والدور الاقتصادي المنوط بإدارة الجمارك يحتم عليها بناء جسور تعاون مع شركاءها. ولأجل هذا الغرض تنظم المديرية العامة للجمارك. وكل المديريات الجهوية على المستوى الوطني. وباستمرار لقاءات مع المتعاملين الاقتصاديين، كل في منطقته تأخذ عدة إشكال: أيام إعلام وتكوين في مواضيع محددة تقدمها مصالح الجمارك لفائدة المتعاملين مثل: التعريفة الجمركية بعشرة أرقام الجديدة أو العكس ينظمها المتعاملون الاقتصاديون لفائدة أعوان الجمارك أهمها في مجال مكافحة التقليد، زيارات ميدانية للتعرف على منتجات معينة، تركيبها، تجميعها وطرق عرضها في السوق. كما تأخذ أشكال أيام دراسية، محاضرات و ملتقيات مختلفة.

كما يعتبر منح الاعتماد لمتعامل اقتصادي هو بمثابة منح ثقة له. وهي في نفس الوقت مسؤولية على عاتقه للالتزام بالصرامة والجدية والدقة في تعاملاته مع المصالح الجمركية. كمقابل للتسهيلات و المزايا التي يحصل عليها بموجب هذا النظام. وعليه كلما اعتمدنا متعاملا جديدا نعتبر أنفسنا قد ربحنا شريكا جديدا جديرا بالثقة. ولا نحتاج للقول بأن الاقتصاد يبنى من طرف متعاملين جادين متمرسين في قطاعهم.

الفرع الثاني: علاقة الجمارك بالجامعة

تؤدي الجامعة دور لا يمكن تجاهله. ولذلك بدأنا العمل في ربط هذه الجسور مع أهل البحث و العلم. عن طريق اتفاقيات شراكة مع الجامعات. لقد تم إمضاء اتفاقيات مع جامعة سطيف، سوق أهراس وورقلة. وهناك اتفاقيات قيد الانجاز مع جامعة وهران 2 والجزائر 1. وسنسعى إلى تعميم وسيلة التعاون

[1] قدور بن الطاهر، المدير العام للجمارك الجزائرية، **الرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية**، الجزائر، 14 نوفمبر 2016. (مقابلة شخصية).

هذه إلى أغلب أقطاب العلم. كما تم فتح ماستر جمارك على مستوى جامعة سطيف. وقريبا جامعة الجزائر تكون فرصة نجاح الطلبة المسجلين في أكبر للنجاح في مسابقات التوظيف في ادارة الجمارك. كما أن المصالح المركزية والخارجية لإدارة الجمارك لا تفوت أي ندوة أو ملتقى دون أن تحجز مسبقا مقاعد للأساتذة الجامعيين والباحثين كل في مجال تخصصه، بغية إثراء الملتقيات بالجمع بين أهل الميدان وأهل العلم. وفي إطار متصل يستفيد موظفونا من تكوين لدى الجامعات في مجالات محددة تتعلق بالمهام اليومية الموكلة إليهم. أذكر على سبيل المثال ماستر في التحليل الكيميائي لدى جامعة هواري بومدين.

الفرع الثالث: مستوى التنسيق مع القطاعات الأخرى لإثبات الكفاءة الجمركية

إدارة الجمارك ليست إدارة اقتصادية وجبائية تتعامل مع المصالح الإدارية فحسب. وإنما مؤسسة مكلفة بمهام حمائية ثقيلة وتتواجد من أجل تحقيق هذه المهمة في الواجهة في المطارات والموانئ وعلى الحدود. كما تنتشر مكاتبها وفرقها على جميع التراب الوطني. وبذلك فأعوان الجمارك في احتكاك مستمر مع موظفين من مختلف المصالح ومواطنين من مختلف الفئات العمرية والفكرية. وعليهم أن يكونوا في مستوى تطلعات كل من يتعاملون معه. من جهة أخرى، وحتى تقوم بواجبها على أكمل وجه لابد لمصالح الجمارك أن تنسق جهودها وتتعاون مع الأجهزة الأخرى لا سيما الأمنية :الشرطة، الدرك والجيش.

من كل ما سبق نسعى في برنامجنا من خلال تكثيف العمل الجواري إلى إيصال الصورة الحقيقية للعمل الجمركي وتغيير الأحكام المسبقة والصورة النمطية التي كثيرا ما التصقت بالجمركي والمؤسسة الجمركية وتكييف عمل مصالحنا لا سيما الفرق الجمركية مع محيطها وتحضير هذا المحيط للتعامل معها.

وبالتالي: الإدارة الجمركية الكفؤة هي الإدارة القادرة على أداء مهامها الجبائية، الحمائية الاقتصادية مع رشادة استعمال الوسائل المالية والمادية. أما الإطار الجمركي الكفء فهو الإطار الواعي بالمهام المسندة له والساعي باستمرار ليكون في المستوى المطلوب لأدائها من ناحية التكوين العلمي و التأهيل الميداني بالغظافة إلى التقيد بقواعد الأخلاق، الصرامة، التحفظ والولاء إلى مؤسسته ووطنه.

الفرع الرابع: دور الإدارة الجمركية في تقليل أثر صدمة الأزمة المالية الحالية

الجمارك كانت دوما أداة جبائية بامتياز ومصدر مداخيل هامة لخزينة الدولة. وقد سبق وأن كانت إدارتنا بمثابة صمام الأمان للدولة الجزائرية بعد أزمة 1986. اليوم أيضا، إدارة الجمارك وسيلة في خدمة الحكومة لتخطي الأزمة من خلال:

أولا: الحفاظ على حقوق الخزينة الناتجة عن عمليات الاستيراد ومحاربة كل محاولات الغش الجمركي. وهذا المسعى نتائجه سريعة ومباشرة في المساهمة في تخطي الأزمة.

ثانيا: العمل على تعزيز دور الجمارك الاقتصادي الهادف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وترقية المؤسسات الوطنية لا سيما عن طريق ترقية الأنظمة الجمركية. و هذا المسعى تظهر نتائجه على المدى المتوسط و الطويل و لكنها نتائج دائمة.

الفرع الخامس: تطوير المنافذ الحدودية

يجب مراعاة الكم الهائل من المسافرين الذين يتوافدون على التراب الوطني في موسم الاصطياف. مع ما يحمل ذلك من احتمالات إدخال بضائع محظورة قد تكون خطرا على الاقتصاد، الأمن والصحة العموميين والتي لا يجب أن يغفل عنها الجمركي.

ورغم ذلك، قبل كل موسم اصطياف نقوم بعملية تحسيسية للموظفين العاملين على مستوى مصالح المسافرين وتوجيههم إلى تسهيل دخول ومغادرة المغتربين الإقليم الوطني والمساهمة في جعل إقامتهم في وطنهم مريحة. بالنسبة للتعليمات القانونية، خصصنا ركن خاص للمسافرين في الموقع الرسمي لإدارة الجمارك على الانترنت لتعريفهم بما هو مسموح. وما هو ممنوع للمسافر لتجنب وقوعهم في بعض المواقف عن جهل. كما تم إدخال أجهزة السكانير في مراقبة المسافرين خففت كثيرا من عبء المراقبة الجمركية التي تقع على كاهل الأعوان.

خلاصة الفصل الرابع:

شهدت السنوات الأخيرة تطورات اقتصادية ملحوظة. سواءا على المستوى الوطني أو الدولي. ولعل أبرزها هو إنهيار أسعار النفط. وهو ما تسبب في خلق مشاكل مالية للاقتصاد الجزائري نتج عنها عجز في الميزان التجاري. ولعل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة جعلت من الحكومة الجزائرية تفكر في ترقية النشاط الاقتصادي وزيادة مستوى الصادرات خارج المحروقات.

وبالتالي استدعى هذا الأمر انخراط كل الإدارات العمومية والخاصة في تطوير الاقتصاد الوطني. وهو ما أدى بالإدارة الجمركية الجزائرية. وفي إطار مهامها الجبائية الاقتصادية والأمنية. أن تتفاعل أكثر مع محيطها لمسايرة هذه التغيرات الجارية. من خلال رسم المخطط الاستراتيجي(2016-2019) الذي تم إطلاقه السنة المنقضية الذي يعول عليه كثيرا في ترقية العمل الجمركي واستدراك النقائص التي كانت موجودة ضمن الخطة الاستراتيجية السابقة. ومن أهداف هذا المخطط هو جعل الإدارة الجمركية ذات خدمات متميزة وأكثر إنصاتا للمواطن؛ والقيام بحماية المستهلك وضمان أمنه؛ ضبط موارد الخزينة العمومية من خلال التصدي لكل مظاهر الغش والاحتيال؛ دعم تنافسية المؤسسات من خلال توفير جملة من الأنظمة الاقتصادية ذات الكفاءة والفعالية؛ تطوير تسيير الموارد البشرية وزيادة مستوى شفافية المعاملات وترقية مستوى التكوين ؛ التوجه نحو تطوير المنظومة التشريعية وتكييفها مع المستجدات الاقتصادية؛ وتطبيق التكنولوجيات الحديثة...الخ

وفي النصف الثاني من هذا الفصل قمنا بإعداد الدراسة الميدانية المتمثلة في الاستبيان والتي كانت نتائجه كالتالي:

1. الإدارة الجمركية في الجزائر على مختلف مستويات تواجدها ومكان عملها تسعى إلى تطوير الاطار التشريعي وتنظيم الإدارية؛
2. الإدارة الجمركية في الجزائر على مختلف مستويات تواجدها ومكان عملها تعمل على تطوير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية؛
3. الإدارة الجمركية في الجزائر على مختلف مستويات تواجدها ومكان عملها تسعى إلى الاستفادة من تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الميدان الجمركي؛
4. الإدارة الجمركية في الجزائر على مختلف مستويات تواجدها ومكان عملها ملتزمة بتطوير سياسة الاتصال مع المتعاملين الاقتصاديين؛
5. هناك علاقة وأثر بين أبعاد أداء الإدارة الجمركية؛ تطوير التشريع والنظم الادارية، تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية، تطبيق التكنولوجيات الحديثة وسياسة الاتصال، حيث وجدنا أن المتغيرات المستقلة تفسر 97 بالمائة من المتغير التابع تسهيل التجارة الخارجية؛
6. لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في تطوير أداء الإدارة الجمركية تعزى لمتغير الجنس.

7. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطوير أداء الإدارة الجمركية تعزى لمتغير مكان العمل لصالح العاملين بالمفتشيات والمديريات الجهوية؛
8. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تطوير أداء الإدارة الجمركية تعزى لمتغير خبرة لصالح الفئة الأكثر خبرة.

الخاتمة

استهدفت دراستنا هذه، أحد المواضيع الهامة والمتعلقة بتطوير وعصرنة الإدارة الجمركية. والتي أصبحت ضرورة ملحة في ظل التطورات الاقتصادية العالمية الراهنة. وكذا لما تشكله الإدارة الجمركية من وزن ثقيل ضمن إدارة سلسلة الإمداد الدولي. كونها تشكل حلقة مهمة من حلقات النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف في عصر العولمة. ويعود ذلك إلى الطبيعة الخاصة والوظيفة المعقدة التي تقع على عاتقها. فكل عملية تجارية دولية تحتاج إلى تدخل جمركي مرتين على الأقل (مرة عند الاستيراد ومرة عند التصدير). ومن هنا تكون الطريقة التي تؤدي بها الإدارة الجمركية دورها ووظيفتها في خدمة التجارة ذات تأثير جوهري على حركة السلع عبر الحدود السياسية لدول العالم المختلفة. وكل هذا يستدعي النظر في آليات تسيير الإدارة الجمركية على جميع الأصعدة. بداية من الجانب التشريعي الذي يعتبر الضامن الأساسي لحقوق جميع الأطراف، بالإضافة إلى سياسة الاتصال التي من خلالها يتم شرح توجهات الإدارة الجمركية وتوضيح أُطر عملها لكل المتعاملين معها. وبالنظر إلى هذا الأمر نجد الإدارة الجمركية مُلزمة بالتوفيق بين أمرين هامين في سيّر العمليات. وهو التوفيق بين عملية التسهيل التجاري للمتعاملين والرقابة على المعاملات التجارية.

إن دور الإدارة الجمركية المتعاظم، أوجب مواكبة المعايير الدولية للخدمة الجمركية تحديثا وتطويرا مستمرا لأدوات وأساليب العمل الجمركي. بهدف تقليل الزمن المستغرق في الافراج عن الشحنات السلعية وتقليل تكلفة الاستيراد. بالإضافة إلى ذلك قيام الإدارة الجمركية بتأمين مورد مالي مهم لخزينة الدولة من عائدات الضرائب الجمركية التي تقوم بتحصيلها. لأن الاهتمام بالضرائب الجمركية تعد ضرورة حتمية لتزايد الأنشطة المالية التي تقوم بها الدولة.

إن المكانة الكبيرة التي يحتلها للعمل الجمركي فرضت على العديد من الهيئات الدولية ضرورة الاهتمام بدراسته وايجاد آليات لترقيته. فعلى غرار منظمة الجمارك العالمية التي تعتبر الهيئة الدولية الراعية للعمل الجمركي. نجد كذلك مؤسسات برتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) قدمت مساهمات جبارة لدعم وترقية العمل الجمركي. إلى جانب الدور الريادي الذي يقوم به الانكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية). وكذا منظمة التجارة العالمية التي دئبت في السنوات الأخيرة على إنشاء إطار تعاون مع منظمة الجمارك العالمية في المجال الجمركي وترقية تسهيل التجارة.

ومع التوجه نحو تسهيل التجارة الذي جاء نتاج مجموعة من الأسباب، من بينها الاستجابة لطلبات المتعاملين بزيادة تسهيل الإجراءات الرسمية المتعلقة بالتجارة، الذي يتيح عمليات أكثر شفافية وأقل تعقيد. ويساهم في الرفع من الكفاءة والفعالية الإداريتين، ومن ثم تمكين السلطات التنظيمية من فرض المزيد من الرقابة على المعاملات التجارية الدولية. والحفاظ على السلامة العامة والأمن والبيئة بتتبع عمليات الاتجار غير المشروع وزيادة تحصيل الايرادات. الأمر الذي يشكل هدفا رئيسيا لإدارات الجمارك. كما أن تدابير تسهيل التجارة تقلل من خطر التهرب الجمركي القائم على ما يقدم من تقييم غير صحيح ومعلومات خاطئة في ملفات الاستيراد. لهذا ترتبط الإصلاحات الرامية إلى تسهيل التجارة

ارتباطا وثيقا بتطوير مؤسسات القطاع العام وعلى رأسها إدارة الجمارك. كما تتطلب بناء القدرات البشرية والمؤسسية والتكنولوجية اللازمة لذلك.

إن لإصلاحات تسهيل التجارة أثر مباشر على زيادة التنمية الاقتصادية. كون أن قواعد التجارة المتسمة بالوضوح والشفافية تزيد في دعم عمليات الاقتصاد الوطني. بالإضافة إلى أن نشر آليات الطعن والنشر المسبق للإجراءات ومراكز الاستعلام تعزز الحوكمة المؤسسية. كما تساهم تسهيلات التجارة العابرة في تعزيز نشاط قطاعي النقل والتأمينات وتفعيل مستوى التعاون بين الوكالات الذي يزيد من الكفاءة والتبادل الأفضل للمعلومات .

وطالما أن التوجه العالمي المعاصر نحو ترقية كفاءة العمل الجمركي لزيادة مستوى تسهيل التجارة. فإن الأمر يستوجب على الإدارة الجمركية الجزائرية، بناء نموذج إداري جمركي حديث قائم على الأسس الحديثة في التسيير، وفق المعايير العالمية لمنظمة الجمارك العالمية. مع ايجاد مجموعة من الآليات ذات النجاعة العالية في قياس وتقييم أداء الإدارة الجمركية الجزائرية، بغرض تحديد مواقع الخطأ وإصلاحها ومواقع القوة وتطويرها. خاصة أن الكثير من برامج الإصلاح الإداري لم تكلل بالنجاح. كون أن بداية التشخيص كانت ضعيفة ولم تحدد جيدا نقاط القوة والضعف.

ومن أجل الانخراط في المسعى العالمي نحو ترقية العمل الجمركي لزيادة تسهيل التجارة. قامت الإدارة الجمركية الجزائرية بإعداد المخطط الاستراتيجي 2016-2019. والذي جاء ليُترجم المساعي الحثيثة لتوجه الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية وتطوير أدائها. من أجل المساهمة الفعالة في تسهيل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري.

وبعد اطلاعنا على المخطط الاستراتيجي الجديد للإدارة الجمركية 2016-2019. نجده بني على تشخيص شامل للوضع السائد في القطاع الجمركي الجزائري. من أجل مواكبة جملة التغيرات وبناء استراتيجية شاملة تسمح بتحقيق أهداف الإدارة الجمركية التي تنخرط ضمن استراتيجية الدولة. الهادفة إلى بناء اقتصاد مستدام ومُنتِج.

ويمكن أن نبرز أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة في النتائج التالية:

أولا: النتائج المتعلقة بالإطار النظري

يمكن أن نوضحها في النقاط التالية:

1. حدوث تغيّر في مفهوم العمل الجمركي، نتاج تغير بيئة الأعمال وزيادة انفتاح الاقتصاديات على بعضها البعض إما في إطار التكامل الاقليمي أو متعدد الأطراف؛
2. ظهور معادلة جديدة في العمل الجمركي وهي محاولة ايجاد التوفيق بين الرقابة الجمركية الفعالة والتسهيل التجاري؛
3. إعادة النظر في الوظائف الجمركية من خلال دمج وظيفة حماية البيئة ضمن الأولويات الأساسية في إطار ما يسمى بمبادرة الجمارك الخضراء؛

4. هناك توجه جديد من طرف السلطات العليا نحو ما يصطلح عليه بالجباية الخضراء، التي تضمن حماية البيئة من الصناعات الملوثة وتقوم الجمارك بجباية العديد من الرسوم البيئية؛
5. يعتبر التقييم الجمركي وظيفة هامة. ومن ثمة أولت العديد من الإدارات الجمركية عناية خاصة به وإعداد طاقم بشري مؤهل للقيام بهذه الوظيفة الحساسة لكي نضمن مصالح كل الأطراف؛
6. يعتبر استعمال التقنيات الحديثة في ميدان الإجراءات الجمركية والرقابة الجمركية أمر في غاية الأهمية لضمان السرعة في الإفراج عن الشحنات السلعية؛
7. تعتبر الأدوات والآليات الجمركية من بين أهم أدوات السياسة التجارية؛
8. يعتبر استعمال الأنظمة الجمركية أداة هامة لمساعدة المؤسسة الاقتصادية في تقليل تكاليف الإنتاج ومن ثمة إمكانية تحقيق ميزة تنافسية؛
9. يعتبر نظام العبور أحد الآليات لزيادة الحركية الاقتصادية وترابط الدول ببعضها البعض؛
10. تختلف احتياجات عصرنة الإدارة الجمركية من إدارة إلى أخرى. وبالتالي عند اعداد أي برنامج يجب مراعة الاحتياجات الذاتية ومحالة الاستفادة من التجارب العالمية الرائدة.
11. يعتبر قياس الأداء في الإدارة الجمركية أداة هامة لتشخيص المشكل الحقيقي الذي تعاني منه الإدارة الجمركية ومعالجتها في الحين، قبل أن تتراكم ويصعب معرفة أي من المشاكل ذات أولوية. وهذا هو نهج الإدارة الاستراتيجية المبني على المتابعة المستمرة وتكييف الخطط وفق مقتضيات كل مرحلة وحسب كل حالة؛
12. ظهور تقنيات لقياس الأداء جديدة تساعد على الوصول الى التشخيص الشامل، حيث نجد الكثير من الإدارات قامت بتطبيق نموذج بطاقة الأداء المتوازن وكانت نتائجه مجدية؛
13. هناك توجه عالمي نحو تطبيق مبادئ ومعايير إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الجمركية، لما لها من فوائد كنموذج إداري متكامل؛
14. هناك توجه عالمي نحو الاستفادة من التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الادارة الجمركية؛
15. الاعتماد على تقنية إدارة المخاطر الجمركية كآلية جديدة في العمل الجمركي؛
16. يعد مفهوم تسهيل التجارة متضمن في الكثير من النظريات المفسرة لقيام التجارة الدولية؛
17. تعد منظمة التجارة العالمية هي الراعية الرسمية لمفاوضات تسهيل التجارة على المستوى الدولي. كما تعتبر اتفاقية تسهيل التجارة لبنة أساسية في مفاوضات تسهيل التجارة العالمية؛
18. هناك توجه جديد للعديد من المنظمات الدولية للاهتمام بموضوع تسهيل التجارة؛
19. هناك توافق وتكامل في الطرح بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية حول قضايا تسهيل التجارة الدولية؛

ثانيا: النتائج المتعلقة بالدراسة التطبيقية

يمكن أن نوضحها في النقاط التالية:

1. هناك أثر واضح للصدمة النفطية على وضعية الميزان التجاري الجزائري؛
2. تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية. وهي بمثابة القلب النابض للاقتصاد مما تشكلت عنه التبعية للمحروقات؛
3. تعاني الجزائر من تدني مرتبتها في كل من مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر التجارة عبر الحدود؛
4. هناك تحسن ملحوظ في مؤشر أداء الامداد الدولي الخاص بالجزائر؛
5. هناك إرادة حقيقية وتحول استراتيجي واضح في عمل الإدارة الجمركية الجزائرية، من خلال بناء برنامج عصرنة الإدارة الجمركية للفترة 2007-2010 وما حققه من حصيلة مقبولة. والتوجه نحو المخطط الاستراتيجي الجديد 2016-2019 الذي يعد مخطط طموح.
6. أولت الإدارة الجمركية الجزائرية إهتمام كبير بالإطار التشريعي وتطويره وتبسيط القوانين والتنظيمات الجمركية بما يتلاءم ومتطلبات تجسيد العصرنة الجمركية، وكذا المستجدات الاقتصادية الراهنة. بهدف تطوير أداء القطاع الجمركي؛
7. تعمل الإدارة الجمركية على ترقية تسيير وظيفة الموارد البشرية، بما يتلاءم وتطلعات العاملين فيها بهدف زيادة الرضا الوظيفي وتحسين مردودية الموظف الجمركي؛
8. تسعى الإدارة الجمركية جاهدة نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية، بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية وتسريع وتطوير الخدمة الجمركية. وهذا بهدف تجسيد معالم التوجه الاستراتيجي للفترة 2016-2019 من أجل الوصول الى تطوير أداء القطاع الجمركي؛
9. تعمل الإدارة الجمركية إلى زيادة وترقية مستوى الاتصال، بهدف زيادة بناء جسور التواصل بين الإدارة الجمركية مع ومحيطها لشرح توجهاتها والانصات إلى انشغالات المتعاملين معها وتجسد هذا من خلال العمل الجواري الذي تقوم به الإدارات الجمركية؛

إذن نفهم من هذه المساعي الدؤوبة للإدارة الجمركية أنها تعمل على ادخال العديد من التحسينات على مستوى الأبعاد الأساسية(بعد الاطار التشريعي، بعد الموارد البشرية، بعد التكنولوجيا والاتصال) من أجل ارساء معالم العصرنة الجمركية التي جاءت لتلبي انشغالات محيط الادارة الجمركية وتطور من أدائها. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الأولى.**

10. تلتزم الإدارة الجمركية الجزائرية بنشر كل المعطيات المتعلقة بالعمليات التجارية. وهي متاحة لكل المتعاملين بغرض الاطلاع عليها؛
11. تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية جاهدة على التقيد بمعايير اتفاقية كيوتو المتعلقة بتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية؛

12. تعمل الإدارة الجمركية الجزائرية على تبسيط وتنميط ملف الجمركة، بحيث يصبح لا يشكل أي عائق أمام المتعاملين الاقتصاديين؛
13. تسعى الإدارة الجمركية الجزائرية جاهدة من أجل التنسيق مع جمارك الدول الأخرى من أجل زيادة نجاعة العمل الجمركي؛
14. تقدم الجمارك الجزائرية العديد من التسهيلات لترقية الصادرات والتقليل من أثر الأزمة المالية ومرافقة المنتجين. ولعل آخر مبادرة هي دليل المصدر الذي يشرح كل خطوات التصدير ؛
15. تقدم الجمارك الجزائرية التوجيه والنصح والارشاد للمتعاملين من خلال ترقية العمل الجمركي الجواري لتطوير التجارة الخارجية.

إذن نفهم من خلال هذه المجهودات أن الإدارة الجمركية تساهم بشكل كبير في تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية. وخاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري. **وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية.**

أما فيما يخص الفرضية الرئيسية الثالثة المتعلقة بالأثر ذو الدلالة الإحصائية لأبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري. دلت النتائج على ما يلي:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ للإطار التشريعي على تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، بحيث أن التركيز على الإطار التشريعي بنقطة واحدة، يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بنسبة 36.5 بالمائة.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ لسياسة الاتصال على تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، بحيث أن التركيز على سياسة الاتصال بنقطة واحدة، يؤدي إلى تسهيل التجارة الخارجية بنسبة 56.3 بالمائة.

3- أما بالنسبة لكل من بعدي تسيير الموارد البشرية وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة، فقد دلت النتائج على أنهما ليست لهما دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، مما يعني استبعاد تأثيرهما على تسهيل التجارة الخارجية. ولكن عند استخدام الانحدار الخطي البسيط لكل متغير على حدى كان لهما اثر احصائي.

وباستخدام تحليل تباين ANOVA للنموذج الانحدار الخطي المتعدد الخاص بأثر تطوير أداء القطاع الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية، واستنادا على الإحصائية F تبين أن النموذج له معنوية إحصائية كلية عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$، مما يدل على أن هناك أثر لتطوير أداء القطاع الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية، هذا وفضلا إلى القوة التفسيرية للنموذج اعتمادا على معامل التحديد R^2 المقدر بـ 96.8 بالمائة، الذي يعني على أن الارتباط قوي بين المتغير التابع (تسهيل التجارة الخارجية) والمتغيرات المفسرة (أبعاد تطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري) ويؤكد مرة أخرى على أن تطوير أداء القطاع الجمركي يساهم في تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية بـ 96.8%، أو بمعنى آخر أن التغيرات التي

تحدث في تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية يفسرها تطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري بـ 96.8%، **وهذه التأكيدات تعد كافية ووافية على إثبات صحة الفرضية الثالثة.**

الاقتراحات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نحاول تقديم جملة من الاقتراحات يمكن العمل بها والاستفادة منها على مستوى القطاع الجمركي. وذلك من أجل رفع وتطوير أدائه حتى يكون أداة فعّالة في الاقتصاد. ويساهم في زيادة التدفق التجاري. ومن بين الاقتراحات التي نقدمها ما يلي:

1. ضرورة زيادة واستمرار تطوير الإطار القانوني الجمركي وإضفاء طابع المرونة والتكيّف مع كل المستجدات على المستوى الدولي، بحيث يسمح بتسهيل المعاملات التجارية وحماية مصالح الدولة، من خلال ضبط الايرادات. وكذا تأطير المعاملات التجارية الإلكترونية؛
2. العمل على زيادة جودة الخدمات المقدمة من طرف الإدارة الجمركية من خلال خفض الوقت اللازم لعمليات الجمركة وتدنية التكاليف المرتبطة بالصفقات التجارية؛
3. العمل على زيادة اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة الجمركية. وتسهيل تبادل المعلومات والبيانات وكل الوثائق إلكترونيا؛
4. العمل على زيادة تنمية الموارد البشرية داخل الإدارة الجمركية، من خلال الاهتمام بالتكوين. وإعادة النظر في برامج التكوين على مستوى المدارس والمعاهد الجمركية لتتماشى ومقتضيات الوضع الراهن؛
5. العمل على ترقية الجانب الاجتماعي والاقتصادي للعون الجمركي ليزيد من ولائه الوظيفي ويزيد من انتاجيته؛

آفاق الدراسة:

نقترح الآفاق المحتملة لمواصلة البحث، ضمن موضوع عصرنة الإدارة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية. من خلال تعميق مستوى الإصلاحات لكي لا تقتصر على قطاع واحد، بل لا بد وأن تشمل جميع القطاعات. ورغم طرحنا لكل عناصر الخطة المرسومة لهذا البحث. إلا أنه تبقى بعض النقاط غامضة يمكن أن تعالج في بحوث جديدة لكي تفتح أبواب وآفاق للبحث العلمي. ويمكن أن نطرح على سبيل المثال بعض الاشكاليات التي نراها جديرة بالاهتمام كي تكون أبحاث مستقبلية ومنها:

1. تنمية الموارد البشرية في الإدارة الجمركية كمدخل استراتيجي لتطوير الأداء الجمركي؛
2. محددات المسؤولية البيئية للإدارة الجمركية في ظل مبادرة الجمارك الخضراء؛
3. حوكمة الإدارة الجمركية كمدخل لزيادة الشفافية والنزاهة الجمركية؛
4. أثر تسهيل التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الجزائري؛
5. تحليل ودراسة مدى استفادة الجمارك الجزائرية من الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة الجمارك العالمية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب باللغة العربية

1. أبي عبيد القاسم بن سلام، **كتاب الاموال**، تقديم ودراسة وتحقيق: محمد عمارة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1989.
2. أبي يوسف يعقوب ابن ابراهيم، **كتاب الخراج**، دار المعرفة للنشر، بيروت، لبنان، 1979.
3. أحسن بوسقيعة، **قانون الجمارك في ضوء الممارسة القضائية**، منشورات بيرتي، الجزائر، 2009،
4. أحمد يوسف دودين، **إدارة التغيير والتطوير التنظيمي**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2012.
5. بلال خلف السكارنة، **الفساد الإداري**، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2011.
6. بلال خلف السكارنة، **دراسات إدارية معاصرة**، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن، 2010.
7. بن عيشي عمار، **التدريب ودوره في الجودة الشاملة للمنظمات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
8. تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي (مع تمارين ومسائل محلولة)**، دار أسامة للنشر، الجزائر، 2006.
9. جآب بآيو، دافيد جيست وباتريك رايت، **إدارة الموارد البشرية والأداء التحديات والانجازات**، ترجمة عبد الحكم أحمد الخزامى، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 2015.
10. جمال الدين برقوق، مصطفى يوسف، **الاقتصاد الدولي**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
11. حسام علي داود، ايمن ابوخضير، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الاردن،2002.
12. حسين محمد الحراحشة، **إدارة الجودة الشاملة والأداء الوظيفي**، دار جليس الزمان للنشر، عمان، الاردن، 2011،
13. خالد عليان عليمان، علي احمد المشاقبة، **ادارة التخليص الجمركي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
14. خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتاب الحديث، عمان، الاردن، 2010.
15. خالد محمد بني حمدان و وائل محمد إدريس، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، دار اليازوري للنشر، عمان، الاردن، 2009.
16. خالد محمد بني حمدان، وائل محمد ادريس، **الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر**، دار اليازوري، الاردن، ط01، 2009.
17. دومنيك سالفاتور، **ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي**، ترجمة عبد العظيم أنيس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
18. ديفيد ويدوسون (david widdowson)، **إدارة المخاطر في الإطار الجمركي**، ترجمة مروان غرايبة، دليل تحديث الجمارك، البنك الدولي، واشنطن، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.
19. روبرت باكال (Robert Bacal)، **تقييم الأداء**، ترجمة موسى يونس، بيت الأفكار الدولية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
20. رونالد اتش بالو، **إدارة اللوجيستيات (تخطيط وتنظيم سلسلة الإمداد)**، تعريب ومراجعة تركي ابراهيو سلطان، أسامة احمد مسلم، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.
21. زايري بلقاسم ، **المالية والتجارة الدولية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2016.
22. زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية نماذج نظرية وتمارين**، دار الاديب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
23. زكريا مطلك الدوري وأحمد علي صالح، **إدارة الأعمال الدولية (منظور سلوكي واستراتيجي)**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن،2009.

24. سامي عفيفي حاتم، **دراسات في الاقتصاد الدولي**، ط:5، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2000.
25. سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
26. سميرة إبراهيم أيوب، **صندوق النقد الدولي "وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي دراسة تحليلية تقيمية**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
27. شريف علي الصوص، **التجارة الدولية (الاسس والتطبيقات)**، دار اسامة للنشر، الاردن، 2012.
28. الشمري هاشم والفتلي إيثار، **الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية**، دار اليازوري للنشر، عمان، الأردن، 2011.
29. صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
30. عادل ثابت ، سيكولوجيا الادارة المعاصرة، دار اسامة للنشر، الاردن،2008
31. عاطف وليم اندراوس، **قواعد المنشأ**، دار الفكر الجامعي، مصر،2008.
32. عبد العزيز صالح بن حبتور، **الإدارة الاستراتيجية (إدارة جديدة في عالم متغير)**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2007.
33. عبد القادر فتحي لاشين وآخرون، **تطوير الأداء الجمركي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية أمثلة عربية مختارة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2006.
34. عبدالباسط وفا ، **النظم الجمركية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
35. عثمان رشدي، **الريادة والعمل التطوعي**، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2013.
36. علي عبدالفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، ط3 دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن،2013.
37. عياد محمد سمير، **التكامل الدولي (دراسة في النظريات والتجارب)**، شركة دار الأمة للنشر، الجزائر، 2016.
38. فرنسواز جيرو وآخرون، **المراقبة الإدارية وقيادة الأداء**، ترجمة وردية واشد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2007.
39. قاسم نايف علوان المحياوي، **ادارة الجودة في الخدمات (مفاهيم ، عمليات وتطبيقات)**، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
40. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
41. كلود بير(Claude J Berre)، **مدخل في القانون الجمركي**، ط2، ترجمة سعادنة العيد، دار النشر itcis، الجزائر، 2014،
42. لطرش الطاهر، **تقنيات البنوك**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
43. ماجد عبد المهدي مساعدة، **الإدارة الاستراتيجية(مفاهيم– عمليات– حالات تطبيقية)**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، 2013.
44. مأمون سليمان الدراركة، **إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008.
45. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، جامعة الدول العربية، 1997/2/19، مصر.
46. محمد حامد عبدالرزاق، اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
47. محمد حامد عبدالرزاق، **اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
48. محمد عبد الفتاح ياغي، **التدريب الاداري بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010.

49. محمود محمد ابو العلا ، **اليات تسهيل التجارة الدولية "منظور جمركي"**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، 2009.
50. محمود محمد أبو العلا، **استخدام أجهزة الفحص بالأشعة في العمل الجمركي (دليل اجراءات العمل وتحليل وقراءة الصور)**، الدار المصرية، مصر، 2012.
51. محمود محمد أبو العلا، **التقييم الجمركي في ظل الجات (اتفاقية تنفيذ المادة السابعة من الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة)**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2009.
52. محمود محمد ابو العلا، **الجات النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والقرارات المصدرة لها في مصر**، دار الجميل، مصر، 2010.
53. محمود محمد ابو العلا، **نظرة تحليلية على القضايا الجمركية المعاصرة في الالفية الثالثة**، الدار المصرية للنشر والتوزيع، مصر، طبعة 2012.
54. محمود يونس، **أساسيات التجارة الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1993.
55. مراد خالد مصلح الردايده، **مدخل الى العمليات الجمركية**، المكتبة الوطنية الأردنية، ط1، 2013.
56. بول كروقمان وموريس، الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة، ج1، ترجمة محمد بن عبدالله الجراح و حمد بن سليمان البازعي، دار الزهراء للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010.
57. نجم عبود نجم، الادارة الالكترونية (الاستراتيجية والوظائف والمشكلات)، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004.
58. هاشم حمدي رضا، **الاصلاح الاداري**، دار الراية للنشر، عمان، الاردن، 2011.
59. هيرمان اقنيس (Herman Aguinis)، **إدارة الاداء**، ترجمة سامح عبد المطلب عامر، دار الفكر للنشر، عمان، الاردن، 2011.
60. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي: اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن**، دار وائل للنشر، الاردن، 2009.
61. وائل محمد صبحي ادريس، طاهر محسن منصور الغالبي، **سلسلة ادارة الاداء الاستراتيجي: توجيه الاداء الاستراتيجي الرصف والمحاذاة**، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
62. اليزابيت نتاريل، **دور الجمارك في العلاقات التجارية الدولية**، ترجمة دار النشر (**ITCIS**)، الجزائر، 2008.

البحوث الجامعية

63. زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
64. آيات الله مولحسان، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة (الجزائر – مصر)**، أطروحة دكتوراه ، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.
65. عطا الله حسن محمد الطعاني، **النظام الجمركي في الاردن من منظور اقتصادي اسلامي**، اطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، الاردن، 2014.
66. ناديا خالد نعمان ثابت، **آثار تطبيق المفاهيم الجمركية الحديثة في سورية ضمن اطار منظمة التجارة العالمية**، اطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سوريا،2006.
67. عبد الواسع عبدالغني سيف قاسم المخلافي، **ادارة الجودة الشاملة ودورها في تحقيق الاصلاح الاداري (دراسة لاتجاهات المديرين في منظمات الادارة الحكومية اليمنية)**، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006.
68. ليندة بلحارث، **نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة

تيزي وزو، الجزائر، 2010.

69. توفيق سريع علي باسردة، **تكامل إدارة المعرفة والجودة الشاملة وأثره على الأداء (دراسة تطبيقية في شركات الصناعات الغذائية اليمنية)**، اطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2006.

70. شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو- متوسطية- حالة دول المغرب العربي-**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

71. رحمة نابتي، **النظام الضريبي بين الفكر المالي المعاصر والفكر المالي الاسلامي (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة-2، 2014.

72. شاهر عبد الحافظ الشخانبة، **جريمة التهريب الجمركي والجزاءات المترتبة عليها في قانون الجمارك الاردني**، مذكرة ماجيستير (غ م) جامعة الاسراء الخاصة، الاردن،2008.

73. أحمد محمد عبدالرحمن الفرخ، النظام الجمركي (دراسة فقهية مقارنة)، مذكرة ماجيستير، جامعة آل البيت، الاردن،

74. مخلفي امينة، **اثر الانظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية دراسة حالة مجمع بركين**، مذكرة ماجيستير، جامعة ورقلة، 2005.

75. منى محمود حسين، **تبسيط الاجراءات الجمركية في اطار منظومة تيسير التجارة**، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، جامعة الدول العربية، مصر، 2013.

76. مقنعي فتيحة، **اتجاهات تطوير وتحديث ادارة الجمارك في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجيستير، جامعة ورقلة، 2009.

77. محمود علي عبدالله الطهراوي، **اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الاداء الوظيفي في دائرة الجمارك الاردنية (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجيستير، جامعة البلقاء التطبيقية،2007

78. مزغيش عبد الحليم، **تحسين أداء المؤسسة في ظل إدارة الجودة الشاملة**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2010.

المقالات المنشورة

79. بن داودية وهيبة، **اثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2011.

80. حنان عليوه، مبادرة الجمارك الخضراء، مجلة الجمارك المصرية، العدد 464، 2012

81. رائد فاضل جويد، **النظرية الحديثة في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تكريت، العراق، العدد:17، المجلد: 5، 2013.

82. صلاح الدين حسين خضير، ضريبة عشور التجارة واراء العلماء في احكامها ومقاديرها، مجلة سر من رأى، جامعة تكريت، العراق، المجلد 6، العدد20، 2010.

83. عبدالرحيم ابو القاسم محمد، دور الجمارك واولوياتها في القرن الواحد والعشرين، مجلة الجمارك السودانية، العدد 74 لسنة 2012

84. فادي الخليل وآخرون، **آثار تطبيق نظام الاسيكودا وقيمة الصفقة في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد:5، 2008.

85. محمد ذيب المبيضين، **فاعلية نظام تقييم الأداء المؤسسي وأثرها في التميز التنظيمي: دراسة تطبيقية على المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في الأردن**، المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد:4، الجامعة الاردنية، 2013

86. محمد فايز عبيدات، عشر محاور رئيسية في وثيقة الجمارك في القرن الواحد والعشرين، مجلة جمارك أبوظبي ،

الامارات العربية المتحدة، العدد:2، 2011،

87. محمد ماهر محمود مرسي، **تسهيل التجارة الدولية والنقل البحري من خلال تنفيذ متطلبات الاتفاقية الدولية الخاصة بتسهيل الملاحة البحرية الدولية**، مجلة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر، عدد أوت، 2007.

88. مراد خالد مصلح ردايدة، **إمكانية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الأعمال المحاسبية في دائرة الجمارك الاردنية (دراسة ميدانية)**، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، المجلد 12، العدد:1، 2009

89. مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التمية المستدامة في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد:15، 2014

90. نادية عبدالقادر محمد، دور الجمارك في حماية البيئة، مجلة الجمارك السودانية ، العدد 77، 2013

91. وضاح الحمود، **استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود**، الندوة العلمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 26-2009/01/28.

الملتقيات العلمية

92. بن عودة محمد، **آفاق استراتيجية التعاون وتبادل المعلومات بين إدارة الجمارك والعدالة**، الملتقى الوطني الأول حول: **اليقظة الاستراتيجية ونظم المعلومات: إي إسهام لتعزيز العلاقة بين الجمارك وشركائها؟** المدرسة الوطنية للجمارك بالتعاون مع جامعة وهران -2 . أيام 21-2016/11/21.

93. بوخرص رشيد، تطورات وأهداف التعريفة الجمركية، مداخلة ضمن اليوم الإعلامي المنظم من طرف المديرية الجهوية للجمارك وغرفة التجارة والصناعة الهضاب بسطيف، 06 سبتمبر 2016.

94. بوراس منيرة، **تثمين التسهيلات الجمركية وتبسيط الاجراءات**، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016/02/24.

95. حاتم نبيل، **ادارة الاداء في الدوائر الحكومية**، مؤتمر تقييم الاداء الحكومي ودوره في التطوير الاداري، المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2013.

96. حسام الدين حمزة محمد طه، **تجربة مصر في مجال تسهيل التجارة**، مؤتمر منظمة التجارة العالمية: تحديات التجارة العالمية واهتمامات الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مصر، 2013.

97. سعود بن عيسى الملق، **اتفاقيات التجارة الإقليمية** (Regional Trade Agreements)،المنتدى الثالث لمجتمع الأعمال العربي واتفاقيات منظمة التجارة العالمية، 2-3 يوليه 2008م، بيروت، لبنان،

98. عبد الرحيم محمد، **قياس الأداء: النشأة والتطور التاريخي والأهمية**، ندوة قياس الأداء في المنظمات الحكومية (مدخل قائمة قياس الانجاز المتوازنة، فيفري 2007، القاهرة ،منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2009،

99. عبد الناصر عزالدين، **تحديات العمل الجمركي في الشق الرقابي**، الندوة الدولية : دور عصرنة الإدارة الجمركية في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1، 2015،

100. عبدالرحيم محمد، **قياس الاداء في النشأة والتطور التاريخي والاهمية**، ملتقى التخطيط الاستراتيجي وتحسين جودة الاداء المؤسسي، المملكة المغربية،2008،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2009

101. عبدالرحيم محمد، **قياس الاداء**، ندوة قياس الأداء الحكومي في المنظمات الحكومية: مدخل قائمة قياس الانجاز المتوازنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2008.

102. فرج عبدالفتاح فرج، **تطوير اداء اجهزة الموارد السيادية: تجربة الجمارك المصرية**، الملتقى الدولي حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 8-9 مارس 2005.

103. ليونيل باسكال، **قياس الأداء: تحديد المنهجيات المناسبة لقياس وتقييم أداء الجمارك**، مؤتمر بيكارد، 2010، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة.

104. محمد خالد المهايني، **المشاكل والصعوبات التي تواجه الدول العربية في تنفيذ اتفاقيات التجارة العالمية**، المؤتمر العربي الثالث التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية في ضوء مفاوضات برنامج عمل الدوحة (الفرص والتحديات أمام الدول العربية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2008.

105. محمد فايز عبيدات، **اتفاقية كيوتو المعدلة لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية ودورها في عصرنة وتطوير العمل الجمركي**، أبحاث الندوة الدولية حول: دور عصرنة الإدارة الجمركية في مواجهة التحديات الاقتصادية يومي 26-2015/01/27 ، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف.

106. محمود محمد ابو العلا، **اتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية: التحديات والآليات لدى الإدارة الجمركية الحديثة**، الندوة الدولية الأولى حول عصرنة الادارة الجمركية، كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، ايام 26-27 /2015/01 ، سطيف.

107. مخلوف نورة، **التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال**، مداخلة ضمن فعاليات الندوة الوطنية حول عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016-2019، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالتعاون مع المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016/02/24.

المقابلات

108. قدور بن الطاهر، المدير العام للجمارك الجزائرية، **الرؤية المستقبلية للجمارك الجزائرية**، الجزائر، 14نوفمبر 2016

109. حوري محمد، مدير الأنظمة الجمركية بالمديرية العامة للجمارك الجزائرية، **واقع استعمال الانظمة الجمركية في الجزائر**، الجزائر، 14 نوفمبر2016.

110. بريكة جمال، مدير التكوين بالمديرية العامة للجمارك الجزائرية، **واقع التكوين في الجمارك**، الجزائر، 14 نوفمبر 2016.

111. حكيم برجوج، مدير دراسات مكلف بالتنظيم وعصرنة الإدارة الجمركية، المديرية العامة للجمارك، الجمارك الجزائرية، الجزائر، **شرح مسار العصرنة الجمركية الجزائرية**، 14 نوفمبر2016.

112. دحماني محمد، المدير الجهوي للجمارك بسطيف، مقابلة بعنوان: **كيفية التجسيد الميداني للمخطط الاستراتيجي** 2016 – 2019، 18نوفمبر2016، سطيف، الجزائر.

منشورات الهيئات الوطنية والدولية

113. الادارة العامة للجمارك، دليل الاجراءات الجمركية 2011، دائرة المالية، الامارات العربية المتحدة

114. منظمة الجمارك العالمية، **اتفاقية كيوتو لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية المعدلة**، بروكسل، 1999.

115. الدائرة الاقتصادية والفنية، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

116. الدائرة الاقتصادية والفنية، **تقرير آفاق الاقتصاد العربي**، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، 2016

117. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التصدي للتحديات البيئية الفنية، الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 21 – 25 فبراير 2005.

118. مجلس التعاون الجمركي، **الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف وتبويب السلع**، بروكسل 1983.

119. المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، **استراتيجية التنمية الصناعية العربية**، المملكة المغربية، 2004

120. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، جامعة الدول العربية، مصر، قرار المجلس الاقتصادي للدول العربية رقم 818 لسنة 1978.

121. صندوق النقد الدولي، **ايجاد الحلول معا**، التقرير السنوي 2016، واشنطن، 2016.

122. صندوق النقد الدولي، **إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 37، إصدار 2006.

123. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير عن التقدّم المحرز في تنفيذ مقرر مجلس الإدارة 4/24 بشأن منع الاتجار الدولي غير المشروع، الدورة الاستثنائية العاشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، موناكو، 20 – 22 فبراير 2008

124. أمانة الأوزون، دليل المعاهدات الدولية لحماية طبقة الأوزون، ط5، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2000،

125. منظمة حظر الاسلحة الكيميائية، اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتدمير تلك الاسلحة، 2005.

126. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، **الاتجار غير المشروع في الأحياء البرية**، نيروبي، 23–27 ماي 2016،

127. مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **العدالة والحوكمة والقانون لتحقيق الاستدامة البيئية**، الدورة السابعة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 18 – 22 فبراير 2013،

128. خالد محمد السواعي، **دليل الإجراءات الجمركية**، دائرة الجمارك الاردنية، الأردن، 2000

129. مغاوري شلبي علي، **اتفاق التثمين الجمركي**، مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية، الرياض، السعودية، 2006.

130. منظمة الجمارك العالمية، **الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية**، ترجمة ادارة الجمارك المصرية،2002، مصر،

131. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** 2015–2016 **التحديات والمستجدات في ظل التطورات العربية والعالمية**، التقرير رقم 22، لبنان، 2015،

132. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تقييم اتجاهات السياسة التجارية وأثرها على الأداء الاقتصادي في منطقة الاسكوا**، الامم المتحدة، واشنطن، 2009،

133. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، الامم المتحدة، واشنطن، 2005،

134. اللجنة الاقتصادية لأوروبا، **كتيب النقل البري الدولي(الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع)**، الأمم المتحدة، نيو يورك، 2010،

135. المديرية العامة للجمارك، **برنامج عصرنة الجمارك الجزائرية** 2007–2010 ، الجمارك الجزائرية

136. محمد فايز عبيدات، **برنامج كولمبوس لبناء المقدرة الصادر عن منظمة الجمارك العالمية**، المكتب الإقليمي لبناء المقدرة لإقليم شمال أفريقيا والشرق الأدنى والأوسط، الامارات العربية المتحدة.

137. عناد الطعاني وآخرون، **دراسة زمن الافراج عن البضائع في ميناء العقبة لعام** 2014، مديرية إدارة الجودة الجمركية الشاملة، الجمارك الاردنية، عمان، الاردن، 2014.

138. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، **حالة الخدمة العامة**، ترجمة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2011

139. وزارة تطوير القطاع العام، **الدليل الإرشادي لأدوات تحسين الخدمات الحكومية**، الأردن، 2010،

140. مجلة الجمارك، **معايير قياس الأداء الجمركي**، فصلية تصدر عن هيئة الجمارك القطرية، دولة قطر، اكتوبر 2015، العدد 58.

141. المديرية الفرعية للإعلام والاتصال، **جدول مؤشرات الأداء**، المديرية الجهوية للجمارك بسطيف، الجمارك الجزائرية. 2016.

142. مديرية التخطيط والتنظيم، **التقرير السنوي** 2010 **(عالم التطور التكنولوجي وتبسيط الاجراءات)**، الجمارك الاردنية، عمان، الاردن، 2011.

143. مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي، **الخطة الاستراتيجية** 2014–2016، الجمارك الأردنية، عمان، الأردن، 2016.

144. مديرية الاستراتيجيات والتطوير المؤسسي، **التقرير السنوي (تميز...إبداع...شفافية في خدمة الاقتصاد** الوطني2012، الجمارك الاردنية، عمان، الاردن، 2013.

145. فايز محمد عبيدات، **مبادئ إدارة الجودة الجمركية الشاملة**، مديرية ادارة الجودة الجمركية، الجمارك الاردنية، الاردن، 2013.

146. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **دراسة حول إنشاء النافذة الواحدة وتطبيقها لتسهيل التجارة في السودان**، الأمم المتحدة، 2012

147. وزارة التجارة والصناعة، **نشرة قطاع نقطة التجارة الدولية المصرية**، العدد الرابع، يناير 2008، مصر

148. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **تسهيل التجارة بالإشارة إلى دول عربية**، الأمم المتحدة، 2005

149. غالب سامي النصير، **تحليل المخاطر الجمركية**، منشورات الجمارك الاردنية، عمان، الأردن، 2013

150. المديرية الجهوية للجمارك سطيف، **الجمارك في قلب التطور الاقتصادي**، مجلة الجمارك، الجمارك الجزائرية، الجزائر، 2015.

151. المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **برنامج عصرنة الجمارك** 2007–2010، وزارة المالية، الجزائر، 2010.

152. المديرية العامة للجمارك، **حصيلة عصرنة ادارة الجمارك** 2007–2010، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2012.

153. المديرية العامة للجمارك الجزائرية، **المخطط الاستراتيجي للجمارك** 2016–2019 ، وزارة المالية، الجزائر، 2016.

154. جمارك دبي، **تقرير الاستدامة**، الامارات العربية المتحدة ، سنة 2008

الجرائد الرسمية للجمهورية الجزائرية

155. الجريدة الرسمية، قانون رقم 91–09 مؤرخ 27 ابريل1991 الموافقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع المحررة ببروكسل في 14 يونيو سنة 1983،العدد 20، الصادر بتاريخ: 01 ماي 1991، الجزائر.

156. الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 91–241 مؤرخ في 20 يوليو 1991 يتضمن المصادقة على الاتفاقية الدولية حول النظام المنسق لتعيين وترميز البضائع الموقعة ببروكسل يوم 14 يونيو 1983، العدد 36، الصادر بتاريخ: 31 يوليو 1991، الجزائر.

157. الجريدة الرسمية، امر رقم 01–02 مؤرخ في 20 غشت 2001، يتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة، العدد47، الصادر بتاريخ: 22 غشت 2001

158. الجريدة الرسمية، قانون رقم 01–15 مؤرخ في 21 اكتوبر 2001، يتضمن الموافقة على الامر رقم 01–02 المؤرخ في 20 غشت 2001 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة، العدد 62، الصادر بتاريخ: 24 أكتوبر 2001 ، الجزائر

159. الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 82– 498، متضمن **انضمام الجزائر الى الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض**، العدد: 55، الصادر بتاريخ 25 ديسمبر 1982، الجزائر.

160. الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 92–354، **متضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون**، العدد: 69، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1992. الجزائر.

161. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 10– 286 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، الذي يتضمن القانون الأساسي الخاص بالموظفين المنتمين للأسلاك الخاصة بإدارة الجمارك، الجزائر.

162. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 92–355، **متضمن مصادقة الجزائر على اتفاقية فينا لحماية طبقة الاوزون**، العدد: 69، الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 1992. الجزائر.

163. الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 04– 447 **متضمن اتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة**، العدد: 03، الصادر بتاريخ 8يناير 2005، الجزائر.

164. الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 06– 170 **متضمن التصديق على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود**، العدد: 35، الصادر بتاريخ 28 ماي 2006، الجزائر.

165. الجريدة الرسمية، مرسوم رئاسي رقم 06–206، **متضمن التصديق على اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة**، العدد: 39، الصادر بتاريخ 14 جوان 2006، الجزائر.

166. الجريدة الرسمية، قانون رقم 98–10 المعدل والمتمم لقانون الجمارك رقم 79–07 والمتضمن **قانون الجمارك**، العدد:61، الصادر بتاريخ 23 أوت 1998، الجزائر.

167. الجريدة الرسمية، أمر رقم 05–06 **المتضمن مكافحة التهريب**، العدد: 59، الصادر بتاريخ 28 أوت 2005، الجزائر.

168. المادة 60 من قانون المالية لسنة 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2008.

169. المادة 61 من قانون المالية لسنة 2006، المعدل والمتمم بالمادة 46 من قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2008.

170. المادة 53 من قانون المالية الجزائري لسنة 2004.

171. المادة 38 من قانون المالية الجزائري 2002، المعدل بالمادة 55 من قانون المالية الجزائري لسنة 2007.

172. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي بتاريخ 6 ديسمبر 2015 يبين **شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات والبضائع**، العدد: 66، الصادر بتاريخ 9 ديسمبر2015، الجزائر.

173. الجريدة الرسمية، **قانون المالية لسنة** 2013، **المادة** 24، العدد 72، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر2012، الجزائر.

174. الجريدة الرسمية، **قانون المالية** 2008، العدد 82 ، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2007، الجزائر.

175. الجريدة الرسمية، **قانون المالية التكميلي** 2008، العدد 82، الصادر بتاريخ 27يوليو 2008، الجزائر.

176. الجريدة الرسمية، **قانون المالية** 2010، العدد 78 ، الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 2009، الجزائر.

177. الجريدة الرسمية، **قانون المالية** 2013، العدد 72 ، الصادر بتاريخ 30 ديسمبر 2012، الجزائر.

178. الجريدة الرسمية، العدد رقم 71، الصادرة بتاريخ 24 نوفمبر 2010، مرسوم تنفيذي رقم 10- 288 المؤرخ في 14 نوفمبر 2010، **المتعلق بالأشخاص المؤهلين بالتصريح المفصل للبضائع.**

179. الجريدة الرسمية، **قانون المالية** 2010، **فصل احكام جمركية المادة** 38 ، العدد 78، الجزائر، 2010.

180. الجريدة الرسمية، قانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 يوليو 1979 يتضمن **قانون الجمارك**، العدد 30، الجزائر.

181. الجريدة الرسمية، مرسوم رقم 82-238 مؤرخ في 17 يوليو 1982 يتضمن **تنظيم الادارة المركزية لوزارة المالية، العدد** 29، الجزائر.

182. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 90-324 مؤرخ 20 اكتوبر 1990 **يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 45، الصادرة بتاريخ الاربعاء 24 اكتوبر سنة 1990، الجزائر.

183. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 91- 76 مؤرخ في 16 مارس 1991 **يتعلق بتنظيم المصالح الخارجية لإدارة الجمارك وعملها**، العدد 12، الصادر بتاريخ الاربعاء 20 مارس 1991م، الجزائر.

184. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 93-329 مؤرخ في 27 ديسمبر 1993، **يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 86 ، الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1993، الجزائر.

185. الجريدة الرسمية، قانون رقم 98-10 مؤرخ في 22 غشت 1998، يعدل ويتمم القانون رقم 79-07 المؤرخ 21 يوليو سنة 1979 **والمتضمن قانون الجمارك**، العدد 61، الصادر بتاريخ الاحد 23 غشت سنة 1998م، الجزائر.

186. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 08- 63 مؤرخ في 24 فبراير 2008، **يتضمن تنظيم الادارة المركزية للمديرية العامة للجمارك**، العدد 11 ، الصادر بتاريخ 2 مارس سنة 2008م، الجزائر.

187. الجريدة الرسمية، مرسوم تنفيذي رقم 11-421 مؤرخ في 8 ديسمبر 2011، **يحدد تنظيم المصالح الخارجية للمديرية العامة للجمارك وسيرها**، العدد 68، الصادر بتاريخ 14 ديسمبر 2011م، الجزائر.

مواقع الانترنيت

188. اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، لمزيد من المعلومات طالع الموقع التالي: 2016/10/17
http://www.un.org/ar/events/biodiversity2010/pdf/stockholm_conv.pdf

189. اتفاقية روتردام 2016/05/10
http://www.pic.int/

190. أحمد الكواز، **أهم استراتيجيات السياسة التجارية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015/02/22
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/14_C40-3.pdf

191. أحمد الكواز، **ملخص لأهم تطورات نظرية التجارة الخارجية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، انظر الرابط التالي: 2015/08/09
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2009/14_C40-1.pdf

192. أمينة حلمي، **تطوير الإدارة الجمركية في مصر**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003، ص22. انظر الرابط 2016/07/13
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B36CF6996-4D45-447D-8857-E287AF9E0286%7D_ECESWP81-A.pdf

193. أنطوان قصاص، **دور الجمارك اللبنانية في تسهيل التجارة وخدمة الاقتصاد**، ورشة تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، 06 – 07 نوفمبر 2006، ص01، (15 / 03 / 2015) انظر الموقع:
http:// www.escwa.org.

194. جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة 2030 أنظر الرابط التالي:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/post-2015/sdg-overview/

195. الجمارك الاردنية، **ما الذي ننوي تحقيقه في خطتنا الاستراتيجية**، انظر الرابط التالي: 2016/09/23

http://www.customs.gov.jo/pdf/strategy_10.pdf

196. جمارك دبي، **قواعد المنشأ**، منشورات إدارة الجمارك، 2014، ص03. متاح على موقع جمارك دبي: 11-08-2015
http://www.dubaicustoms.gov.ae/ar/Publications/Pages/default.aspx

197. دولة الامارات العربية المتحدة، هيئة الجمارك الاتحادية، راجع الموقع التالي:
https://www.fca.gov.ae/ar/projects/pages/project5.aspx

198. قدور بن الطاهر، **ترقية الصادرات خارج مجال المحروقات**، مراسلة رقم577 المؤرخة في 14 مارس 2016، المديرية العامة للجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر،2016. متاح على موقع الجمارك الجزائرية كالتالي: 2016/08/05
http://www.douane.gov.dz/pdf/circulaire/promotion%20des%20exportations%20hor%20hydrocarbures%20ar.pdf

199. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **النافذة الواحدة**، الجمارك المصرية،2007، ص 03، 15 /03 / 2015، انظر الموقع
http://www.escwa.un.org

200. مجموعة البنك الدولي، معلومات عن تقرير ممارسة أنشطة الأعمال متاح على الموقع التالي: 2016/07/29
http://arabic.doingbusiness.org/About-Us

201. المديرية العامة للجمارك، **إصدار دليل المصدر الاجراءات الجمركية خطوة بخطوة**، الجمارك الجزائرية، وزارة المالية، الجزائر، 2016 متاح على الموقع التالي: 2016/12/20
http://www.douane.gov.dz/pdf/Guide%20de%20l'exportateur%20AR.pdf

202. مؤشر التجارة عبر الحدود المكون لتقرير انشطة الاعمال انظر الموقع المطلع عليه بتاريخ 2016/07/30
http://arabic.doingbusiness.org/data/exploretopics/trading-across-borders

203. النظام التجاري العالمي ومختلف اتفاقيات التجارة العالمية أنظر الرابط التالي: 2016/01/13
http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/YemenFirstDay.pdf

204. وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة النقل، **تعليمة وزارية مشتركة تحدد اجراءات ضمان المراقبة المشتركة عبر الحدود للمنتوجات المستوردة**، الجزائر، 23 افريل 2016 متاحة على موقع وزارة التجارة الجزائرية. متاح على موقع الجمارك الجزائرية كالتالي: 2016/08/07
http://www.douane.gov.dz/pdf/circulaire/Circulaire%20N%201069%20portant%20Procedures%20de%20controle%20mixtes%20aux%20frontieres%20des%20produits%20importes.pdf

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Les livres

205. Daniels, Radebaugh & Sullivan, **International Business: Environments and Operations**, ed:11, Pearson, 2008

206. Daniels, Radebaugh & Sullivan, **International Business: Environments and Operations**, ed:14, Pearson, 2013.

207. Idir ksouri, **les opérations de commerce international**, Berti éditions, Alger, 2014

208. Idir ksouri**, les régimes douaniers**, 2ed, Berti éditions, Algérie, 2008

209. Limane Allal , Nicolas Swyngedauw , Domonique Talandier , **La Logistique et les Nouvelles Technologies de L'information et de la Communication** , Econmica, Pris,2000.

210. Paul moucheront, **les douanes en Algérie**, Alger, 1907

211. Roben S. Kaplanand David P Nonon, **The balanced scorecard: translating strategy into action,** harvaro business school press boston. massachusetts, the United States of America

212. Van den bossche & zdouc**, the law and policy of the world organization**, 3ed, Cambridge university press, united states of America, 2013

Les publications et les rapports

213. World Customs Organization, Glossary Of International Customs Terms, Brussels, 2013

214. Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement**, Facilitation du commerce dans les accords commerciaux régionaux**, New York et Genève, 2012

215. The International Bank for Reconstruction and Development, **Doing Business 2011**, The World Bank, 2011

216. Tadashi Yasui**, La facilitation des échanges dans les accords commerciaux régionaux**, Document de recherche de l'OMD n° 30, 2014.

217. Organisation mondiale du commerce**, Rapport sur le commerce mondial 2015**, Genève.

218. Jean-François Arvis and others, **Trade Logistics in the Global Economy**, The World Bank, Washington, 2014.

219. The International Bank for Reconstruction and Development, **Doing Business 2016**, The World Bank, 2016.

220. Organisation Mondiale Des Douanes, convention internationale sur le système harmonise de désignation et de codification des marchandises, (Bruxelles, 14 juin 1983).

221. Organisation mondiale des douanes, **Les Opérateurs économiques agréés et les petites et moyennes entreprises**, 2010.

222. direction de la fiscalité et du recouvrement (sous direction du tarif douanier et de l'origine des marchandises), tarif douanier, direction générale des douanes, ministère des finances, douanes algériennes, 2016.

223. World Customs Organization, **Customs-Business Partnership Guidance**, 2015.

224. Yann Duval & Pamela Bayona, **Implementation of the WTO Trade Facilitation Agreement in the Asia Pacific Region: Analysis of Category A Submissions**, United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Trade Insights, issue no. 7, 2015.

225. World Trade Organization, **agreement on trade facilitation**, Ministerial Conference Ninth Session Bali, 3-6 December 2013.

226. Organisation Mondiale des Douanes, Convention Internationale Pour La Simplification Et L'harmonisation Des Régimes Douaniers (Amendée), Bruxelles.

227. direction des relations publiques et de la communication, guide pratique de la tva, direction générale des impôts, ministère des finances, république algérienne démocratique et populaire Algérie, 2016.

228. World Customs Organization, customs in the 21st century Enhancing Growth and Development through Trade Facilitation and Border Security, Brussels, June 2008

229. Kunio Mikuriya, expansion of customs-business partnerships in the 21st century, the global enabling trade report 2012, world economic forum

230. memorandum of understanding between world customs organization and the united nations environment programme, 2003.

231. Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora, Signed at Washington, D.C., on 3 March 1973, Amended at Bonn, on 22 June 1979.

232. United Nations Environment Program, **The Green Customs Guide** To Multilateral Environmental Agreements, 2008,

233. Organization for Economic Co-operation and Development, **environmental taxes and green tax reform**, Paris, 1997,

234. SACI Toufik**, manuel sur les règles d'origine appliquées en Algérie**, Direction de la fiscalité et du recouvrement, direction générale des douanes, 2011

235. Adrien Goorman & Luc De Wulf, customs valuation in developing countries and the world trade organization valuation rules, customs modernization handbook, The World Bank, 2006

236. Mahmoud abou el alla, **Customs & customs legislation**, Egypt, 2011

237. organisation mondiale des douanes, **convention internationale pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers (amendée)**, Bruxelles, 1999,

238. Jean-Pierre Rolland, **Analyse de la cohérence des politiques commerciales en Afrique de l'Ouest**, Agence Française de Développement, France, 2011,

239. L'Organisation mondiale du commerce, **Comprendre l'OMC**, Genève (Suisse), 2015

240. OECD, **Dimension: Politique Commerciale et Facilitation des Échanges Commerciaux (Maroc)**, Stratégie De Développement Du Climat Des Affaires, 2011

241. Organisation mondiale des douanes, **glossaire des termes douaniers internationaux**, 2013

242. Administration Des Douanes Et Impôts Indirects, **Les Régimes Economiques en Douane**, Ministère des Finances et de la Privatisation, Rabat, Maroc, 2006

243. World customs organization, **convention on temporary admission**, Istanbul, 26 June 1990

244. UNCTAD Trust Fund for Trade Facilitation Negotiations , **Bonded Customs Regimes (Customs Transit Regimes and transit guarantees),** UNCTAD

245. organisation mondiale des douanes , **dossier spécial modernisation douanière**, Actualités, n 52, février 2007

246. Walter Deffaa, **Customs and Business relations for the future - an EU perspective**, Customs – Business Cooperation Challenges Conference on the occasion of 20 years of independent Customs Administration in Slovenia Ljubljana ,7 October 2011 European Commission ,Taxation and Customs Union

247. Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement, **Manuel de facilitation du commerce Deuxième partie, Notes techniques sur les mesures essentielles de facilitation du**

commerce, Nations Unies, New York et Genève, 2006,
248. Dubai Customs, **Sustainability Report2012**, Government of Dubai, The United Arab Emirates
249. Dubai Customs , **Sustainability Report2008**, Government of Dubai, The United Arab Emirates
250. organisation mondiale des douanes, **Argumentaire pour le programme Columbus**, Bruxelles, Juin 2008.
251. Organisation mondiale des douanes, **Rapport des tendances et pratiques de l'OMD – Une évaluation du renforcement des capacités**, Bruxelles, 2008
252. organisation mondiale des douanes**, activité de renforcement des capacités**, le renforcement des capacités douanières de l'omd, 2013.
253. Organisation mondiale des douanes, **Bulletin d'information de l'OMD destiné aux responsables du renforcement des capacités**, Numéro 9, Bruxelles, 2015.
254. Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization, 2011
255. International chamber of commerce, **Trade liberalization, foreign direct investment and customs modernization: a virtuous circle**, Committee on Customs and Trade Regulations, 1999
256. Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization
257. Robert Ireland, Thomas Cantens & and Tadashi Yasui, **An Overview of Performance Measurement in Customs Administrations**, World Customs Organization Research Paper No. 13
258. Organisation Mondiale Des Douanes, **Guide permettant de mesurer le temps nécessaire pour la mainlevée**, Version 2, Bruxelles, 2011
259. Michael J. Watts; Walter Hekala, **Developing Service Standards and Performance Indicators for Customs**, the United States Agency for International Development, Office of Economic Opportunities USAID Jordan, 2006,
260. World Customs Organization, **Strategic Leadership in Information Technology**, IT Guide for Executives,
261. jordan customs administration modernization program: final report,2009
262. Rippel B, **Why Trade Facilitation is Important for Africa**, Africa Trade Policy Notes No. 27, the World Bank, Washington, 2011
263. World Customs Organization, **Professional Standards**, Brussels, 2008.
264. Organisation mondiale des douanes, **Cadre de principes et de pratiques de l'OMD sur le professionnalisme en douane**, Bruxelles, 2015
265. United Nations Conference On Trade And Development, **Trade facilitation and development**, United Nations, 2016.
266. Marcus Hellqvist, **Trade Facilitation – Impact and Potential Gains**, National Board of Trade / SWEPRO, Stockholm, August 2002.
267. Gerard McLinden and others, **Border Management Modernization**, The International Bank for Reconstruction and Development The World Bank, Washington, 2011.
268. World Customs Organization, **Customs-Business Partnership Guidance**, Brussels, 2015.
269. The World Bank, **world development report Digital Dividends 2016**, New York, Washington, 2016.
270. Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développent, **Les notes techniques sur les mesures de facilitation du commerce**, New York et Genève, 2011.
271. World Customs Organization, **Risk Management Guide**, Brussels, 2003.
272. Commission Economique et Social pour L'Asia et la Bacifique, **Gestion de la Mondialisation : Quelques Questions Intersectorielles Facilitation du Commerce et des Transports**, Nations Unies, 2003.
273. Margareta Drzeniek Hanouz, Thierry Geiger, Sean Doherty, **The Global Enabling Trade Report 2014**,World Economic Forum.
274. Conférence Des Nations Unies Pour Le Commerce Et Le Développement, **activités d'assistance technique de la cnuced en matière de facilitation du commerce**, Genève, 2014.
275. Economic Commission For Europe, TIR Handbook/Customs Convention On The International Transport Of Goods under cover of TIR Carnets, United Nations, 2010.
276. International chamber of commerce, **ICC Guidelines for Cross-Border Traders in Goods**, France, 2013
277. Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce Et Le Développement, **réflexions dans l'optique d'un futur accord sur la facilitation des échanges**, New York et Genève, 2011.
278. General Agreement On Tariffs And Trade, **Text of the General Agreement**, GENEVA, 1986.
279. The World Trade Organization, **Trade In Services In The Wto**, Wto E-Learning, 2014.
280. Organisation mondiale des douanes, **rapport annuel 2016-2015**, Bruxelles, 2016.
281. Conseil de Coopération douanière (Organisation Mondiale des Douanes), **la convention internationale**

pour la simplification et l'harmonisation des regimes douaniers (amendée), Bruxelles, 1999. La Convention de Kyoto révisée est entrée en vigueur le 3 février 2006.

282. The Customs Co-operation Council, **convention on temporary admission**, Istanbul, 26 June 1990.

283. Conseil De Coopération Douanière, **la bonne gouvernance et l'éthique en matière douanière (déclaration d'Arusha révisée)**, Faite à Arusha, Tanzanie, le 7 juillet 1993 (81ème/82ème sessions du Conseil) et révisée en juin 2003 (101ème/102ème sessions du Conseil).

284. World Customs Organization**, Revised Integrity Development Guide**, Brussels, 2012.

285. Customs Cooperation Council, **International Convention on Mutual Administrative Assistance for the Prevention, Investigation and Repression of Customs Offences**, Nairobi Convention, 1977.

286. World Customs Organization, **International Convention On Mutual Administrative Assistance In Customs Matters (Johannesburg convention)**, Brussels, 27 June, 2003.

287. Conseil De Coopération Douanière, **Convention Douanière Relative Aux Conteneurs**, conclue a Genève, 02 décembre 1972, sous les auspices des Nations Unies/Organisation maritime international.

288. World Customs Organization, **the SAFE Framework of Standards to Secure and Facilitate Global Trade** , Brussels, 2015.

289. Organisation mondiale des douanes, **Accord de l'OMC sur la Facilitation des Echanges et le Programme Mercator(Rôle de l'OMD)**, Bruxelles, 2014.

290. Organisation mondiale des douanes, **Programme Mercator (Guide de navigation en matière de facilitation des échanges)**, Bruxelles, 2015.

291. World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2015–2016**, Geneva.

292. World Economic Forum, **The Global Competitiveness Report 2016–2017**, Geneva

293. The International Bank for Reconstruction and Development, **Doing Business 2017,** The World Bank, 2016

294. Jean-François Arvis and others, **Connecting to Compete 2016(Trade Logistics in the Global Economy The Logistics Performance Index and Its Indicators),** The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, Washington, 2016.

295. the World Economic Forum, the global enabling trade report. 2016

sites d'Internet

296. For more information, see the following site : 20/02/2016
http://www.greencustoms.org/background/

297. Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **statistiques du commerce extérieur de l'Algérie(Période : Les onze premiers mois 2016)**, Direction Générale des Douanes, Ministère des Finances, p05. 10/12/2016
http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/statistiques%20onze%20mois%202016.pdf

298. World Trade Organization, consulté le site: 30-04-2016
https://www.wto.org/english/thewto_e/coher_e/wto_wco_e.htm

299. L'Organisation de coopération et de développement économiques consulté le cite 07/05/2016
http://www.oecd.org/about/history/

300.
world Trade organization, **Trade Facilitation Agreement (Easing the flow of goods across borders),** 2016, 05/02/2016
https://www.wto.org/english/thewto_e/20y_e/wto_tradefacilitation_e.pdf

301. Global Alliance for Trade Facilitation . Consulté le cite 01/05/2016
http://www.tradefacilitation.org/faq.html

302. Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 12/09/2016
http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

303. http://www.wcoomd.org/fr/about-us/what-is-the-wco/au_history.aspx
Date de consulté: 03/10/2016.

304. Le Guide pratique relatif à la Facilitation du commerce. Consulté le cite 01/05/2016
http://tfig.itcilo.org/FR/about.html

305. Organisation mondiale des douanes, consulté le site: 30-04-2016
http://www.wcoomd.org/fr/about-us/partners/international_organizations.aspx

306. International chamber of commerce . Consulté le cite 01/05/2016 http://www.iccwbo.org/about-icc/history/the-merchants-of-peace/

307. Le Programme Mercator de l'OMD, 13/09/2016 http://www.wcoomd.org/~/media/wco/public/fr/pdf/topics/wto-atf/mercator-programme/council-programme-mercator-de-lomd_.pdf?la=fr

308. Programme Mercator de l'OMD (Initiative de l'OMD pour la mise en œuvre de l'AFE de l'OMC), 13/09/2016 http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/mercator-programme.aspx

309. Kunio Mikuriya, Message from the World Customs Organization International Customs Day 2009, 15/08/2015 http://www.wcoomd.org/en/about-us/international-customs-day/~/media/5BB01DC06EB34CF6938C869A7C74C9B9.ashx

310. BASEL CONVENTION (on the control of transboundary movements of hazardous wastes and their disposal), 07/08/2016 http://www.basel.int/portals/4/basel%20convention/docs/text/baselconventiontext

311. Secretariat of the Convention on Biological Diversity, **cartagena protocol on biosafety to the convention on biological diversity.** https://www.cbd.int/doc/legal/cartagena-protocol-en.pdf

312. les règles d' origines. 03/03/2016 https://www.wto.org/french/tratop_f/roi_f/roi_info_f.htm

313. A Guide to the Customs Valuation of Imported Goods in the East African Community 21/09/2016 http://tradehelpdesk.eac.int/documents/Customs_Valuation_Manual.pdf

314. World Customs Organization, **30th Anniversary of the GATT/WTO Valuation Agreement** 13/09/2016 http://www.wcoomd.org/en/topics/valuation/overview/~/media/WCO/Public/Global/PDF/Topics/Valuation/Resources/Brochures/omd_valeur_30ans_brochure_EN_V4.ashx

315. Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douanes 10/05/2016 http://www.douane.gov.dz/pdf/manuel_sigad.pdf

316. United Nations Conference on Trade and Development. 07/05/2016 http://unctad.org/en/Pages/About%20UNCTAD/A-Brief-History-of-UNCTAD.aspx

317. Les licences d'importation 30/04/2016 https://www.wto.org/french/tratop_f/implic_f/implic_f.htm

318. The World Bank, **Annual Report 2016**, p08. 01/08/2016 http://www.worldbank.org/en/about/annual-report

319. organisation mondiale des douanes , **Contrôles a posteriori**, 17/09/2016 http://www.wcoomd.org/fr/topics/wco-implementing-the-wto-atf/~/media/C0A79CD8B1F242B4A274FA12C7D8D3B8.ashx

320. United Nations Economic Commission for Europe 06/04/2015 [1] https://www.unece.org/fr/mission.html

321. La facilitation des échanges, consulté le cite web 05-04-2016 httptrade.ec.europa.eudoclibdocs2005julytradoc_113594.pdf

322. Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, **What is Good Governance?**, United Nations 08/05/2016 http://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf

323. La facilitation des échanges, consulté le cite web 05-04-2016 httptrade.ec.europa.eudoclibdocs2005julytradoc_113594.pdf

324. Programme des Nations Unies pour le développement 22/10/2016 http://www.undp.org/fr/

325. le programme Columbus, 16/01/2016 http://www.wcoomd.org/fr/topics/capacity-building/activities-and-programmes/cb_columbus_programme_overview.aspx

326. Facilitation des Echanges: Principes,23/05/2015 http://tfig.itcilo.org/FR/details.html

327. conférence sur la facilitation des échanges commerciaux entre l'Algérie, le Maroc, et la Tunisie s'est tenue les 21 et 22 novembre 2005 à Alger 22/04/2016 . http://www.imf.org/external/np/cm/2005/112205f.htm

328. Organisation mondiale des douanes, **Contribution de la douane à la compétitivité économique**,25/08/2016 http://www.wcoomd.org/~/media/wco/public/fr/pdf/topics/key-issues/ecp/contribution-de-la-douane-

%C3%A0-la-comp%C3%A9titivit%C3%A9-%C3%A9conomique.pdf?la=fr
329. P. Seth, **Mesure des performances de la douane**, mauritius revenue authority, p03, 7/06/2015 http://www.mra.mu/
330. report of the NEW ZEALAND customs service, 2015,15/12/2016 http://www.customs.govt.nz/news/resources/corporate/Documents/AR20142015.pdf
331. report of the new zealand customs service, 2016, 15/12/2016 http://www.customs.govt.nz/news/resources/corporate/documents/ar20152016.pdf
332. Case Stories, **Customs Modernization in Jordan**, 15/05/2016 http://tfig.itcilo.org/cases/Jordan.pdf
333. le site SYDONIA 29/02/2016 https://www.asycuda.org/
334. L'informatisation des douanes 16/03/2016: http://tfig.itcilo.org/FR/contents/customs-automation.htm
335. Le paiement électronique des droits de douane et des taxes, 27/02/2016 http://tfig.itcilo.org/FR/contents/electronic-payment-customs-duties-and-taxes.htm
336. Andrew Grainger, **Trade Facilitation: A Review**, Working Paper01/04/2015, www.tradefacilitation.co.uk, 2007
337. Organisation Mondiale des Douanes, consulté le site 26-04-2016 : http://www.wcoomd.org/fr/topics/facilitation/instrument-and-tools/conventions/pf_revised_kyoto_conv.aspx
338. Organisation Mondiale des Douanes, consulté le site 26-04-2016 : http://www.wcoomd.org/fr/topics/facilitation/instrument-and-tools/tools/safe_package.aspx

les interventions

339. Halimi Yamine, **les objectifs de la nouvelles structure du tarif douanier algérien avec des exemples illustratifs**, Intervention dans la journée d'information, organisée par la Direction régionale des douanes et de la Chambre de Commerce et d'Industrie el HIDHAB, Sétif, 06/09/2016.
340. Halimi Yamine, **Les régimes douaniers économiques: élément crucial pour le renforcement de la compétitivité des entreprises exportatrices par référence à la législation douanière algérienne**, Le Premier Séminaire International sur:" Le rôle de la modernisation de l'administration des douanes pour relever les défis économiques actuels", Université Sétif -1, Lundi et mardi, 26-27 Janvier 2015
341. Shujie ZHANG, **L'étude sur le temps nécessaire à la mainlevée, une mesure pour la facilitation des échanges: expérience douanière en Asie-Pacifique**, Bureau régional de renforcement des capacités de l'OMD, Pour la Conférence picard 2009 de l'OMD, 28–30 septembre 2009 , Costa Rica
342. World Customs Organization, **WCO DATA MODEL (cross-border transactions on the fast track)**, Brussels, 2009.
343. World Customs Organization, **International Convention On The Simplification And Harmonization Of Customs Procedures**, (Revised Kyoto Convention).
344. Economic And Social Commission For Western Asia, **Trade Facilitation and the Single Window**, United Nations, 2011
345. H. Berdjoudj, **cadre général de plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019**, le premier séminaire national: présentation Plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Sétif 1 . En collaboration avec direction régional des douanes Sétif
346. Berika djamal, **Plan stratégique de la Direction Générale des Douanes en matière de Gestion des Ressources Humaines, Formation, Conditions de vie et de travail des agents**, le premier séminaire national: présentation Plan stratégique des douanes algériennes 2016-2019, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, Sétif 1 . En collaboration avec direction régional des douanes Sétif.

Les articles

347. A.C. Djebara, **La refonte du code des douanes, entre les contingences du passé et les exigences de la modernité**, revue des sciences économiques et de gestion, éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université Sétif 01 , Algérie, n: 15, 2015.
348. Alen BENAZIĆ, **Measuring efficiency in the Croatian customs service: a data envelopment analysis approach**, Customs Administration of the Republic of Croatia, 2011
349. Andrew Grainger, **customs and trade facilitation: from concepts to implementation**, World Customs Journal, Volume 2, Number 1, International Network of Customs Universities, World Customs

Organization, April 2008.
350. Hal Varian, **Intelligent Technology**, Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund, Volume 53, Number 3, September 2016.
351. Himanshu S. Moharana & others, **importance of information technology for effective supply chain management**, International Journal of Modern Engineering Research (IJMER), India, 2011.
352. Kunio Mikuriya, **Digital Customs, the opportunities of the Information Age**, WCO news N° 79 February 2016, World Customs Organization, Brussels
353. M.PORTER, The Competitive Advantage of Nation, Harvard Business Review, 1990.
354. Mohd Afandi Md Amin, **Measuring the performance of Customs Information Systems (CIS) in Malaysia**, World Customs Journal, International Network of Customs Universities, Volume 4, Number 2,
355. Natalie Ramirez-Djumena, **Digital Divide**, Finance & Development A Quarterly Publication Of The International Monetary Fund, Volume 53, Number 3, September 2016.
356. Raed I. Ababneh, **A Comprehensive Performance Evaluation of the Jordanian Customs Department Using the Balanced Scorecard,** Jordan Journal of Business Administration, Volume 4, No. 4, 2008
357. Shikha Jha and Juzhong Zhuang, **Governance Unbundled**, finance & development, The International Monetary Fund, June 2014, Vol 51, N 2,
358. Shujie Zhang & Rob Preece, **Designing and implementing Customs-Business partnerships: a possible framework for collaborative governance**, World Customs Journal, International Network of Customs Universities, Volume 5, Number 1, 2011
359. yukiyasu aoyama, perspectives of customs in the21st century: from the experiences of japan customs, world customs journal, april 2008, volume 2, number 1, world customs organization
360. Zhang Shujie and Zhao Shilu, **the implication of customs modernization on export competitiveness in china**, world customs organization

Les Journaux officiels De La République Algérienne

361. Journal Officiel (16 avril1976), **Ordonnance n 76-26 du 25 mars 1976 portant ratification de la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers, ainsi que ses annexes E3, E4 et E5.**
362. Journal Officiel (7 janvier 2001), Décret présidentiel n 2000- 447 du 23 décembre 2000 portant ratification, avec réserve, **du protocole d'amendement à la convention international pour la simplification et l'harmonisation des régimes douaniers.**
363. Journal Officiel (1mai 1991), **Loi n 91-09 du 27 avril 1991 portant approbation de la convention internationale sur le système harmonisé de désignation et de codification des marchandises.**
364. Journal Officiel (14 janvier 1998), Décret présidentiel n 98-03 du 12 janvier 1998 portant ratification de **la convention relative à l'admission temporaire**.
365. Journal Officiel (20 avril 1988), Décret n 88-88 du 19 avril 1988 portant adhésion à **la convention internationale mutuelle administrative en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières, amendée et aux annexes 1,2,3,et4**.
366. Journal Officiel (24 janvier 1978), Décret n 78-01 du 21 janvier 1978 portant adhésion **de la convention douanière relative aux conteneurs.**
367. Journal Officiel (02 mars 1982), **décret n° 82-91 du 20 février 1982 portant ratification de la convention d'assistance administrative entre algérienne démocratique et populaire et la république tunisienne en vue de prévenir et de rechercher les infractions douanières**, faite à Tunis, le 09 janvier 1981, p 302.
368. Journal Officiel (21 juin 1983), **décret n° 83-400 du 18 juin 1983 portant ratification de la convention d'assistance administrative mutuelle en matière douanière entre algérienne démocratique et populaire et la république du mali**, signée à Bamako, le 04 décembre 1981, p 1142.
369. Journal Officiel (13 septembre 1989), **décret présidentiel n° 89-172 du 12 septembre 1989 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative entre la république algérienne démocratique et la Jamahiriya arabe libyenne populaire et socialiste en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signée à tripoli, le 03 avril 1989, p 907.
370. Journal Officiel (11 mars 1992), **décret présidentiel n° 92-107 du 07 mars 1992 portant ratification de l'accord d'assistance mutuelle administrative entre la république algérienne démocratique et la république islamique de Mauritanie en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signée à Nouakchott, le 14 février 1991, p 428.
371. Journal Officiel (21 juin 1992), **décret présidentiel n° 92-256 du 20 juin 1992 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et le Royaume du Maroc**,

signée à Casablanca, le 24 avril 1991, p 1064.

372. Journal Officiel n° 63 (28 septembre 1997), **décret présidentiel n° 97-357 du 27 septembre 1997 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et la république arabe d'Egypte**, signée à Alger, le 31 juillet 1996, p 10.

373. Journal Officiel n° 83 (08 novembre 1998), **décret présidentiel n° 98-340 du 04 novembre 1998 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue d'appliquer correctement la législation et de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et le royaume hachémite de Jordanie**, signée à amman, le 16 septembre 1997, p 04.

374. Journal Officiel n° 13 (15 mars 2000), **décret présidentiel n° 2000-56 du 13 mars 2000 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue d'appliquer correctement la législation et de réprimer les infractions douanières entre la République algérienne démocratique et la république arabe syrienne**, signée à Alger, le 31 juillet 1996, p 10.

375. Journal Officiel n° 13 (09 février 2003), **Décret présidentiel n°03-60 du 7 février 2003 portant ratification de la convention entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République d'Afrique du Sud relative à l'assistance administrative mutuelle entre leurs administrations douanières**, signée à Alger le 28avril 1998 et l'échange de lettres signées le 7 octobre 2000 et le 17 septembre 2001, p03.

376. Journal Officiel n° 08 (08février 2004), **Décret présidentiel n°04-24 du 7 février 2004 portant ratification de l'accord relatif à l'assistance administrative mutuelle entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République fédérale du Nigéria, en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signé à Alger le 12 mars 2003, p05.

377. Journal Officiel n° 24 (22 avril 2009), **Décret présidentiel n°09-123 du 15 avril 2009 portant ratification de la convention entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de l'Etat des Emirats arabes unis en matière de coopération douanière**, signée à Abu Dhabi, le 12juin 2007, p04.

378. Journal Officiel De La République Algérienne (04 décembre 1970), **ordonnance n° 70-71 du 02 novembre 1970 portant ratification de la convention d'assistance mutuelle administrative en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières entre le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire et la gouvernement espagnol**, signée à Alger, le 16 septembre 1970, p 1150.

379. Journal Officiel (11 décembre 1985), **décret n° 85-302 du 10 décembre 1985 portant ratification de la convention d'assistance administrative en matière douanière entre le gouvernement de la république algérienne démocratique et populaire et la république française**, signée à Alger, le 10 septembre 1985, p 1215.

380. Journal Officiel (15 octobre 1986), **décret n° 86-256 du 07 octobre 1986 portant ratification de l'accord d'assistance mutuelle administrative entre la république algérienne démocratique et la république italienne en vue de prévenir de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signée à Alger, le 15 avril 1986, p 1181.

381. Journal Officiel n° 64 (10 octobre 2004), **Décret présidentiel n°04-321 du 10 octobre 2004 portant ratification de l'accord d'assistance mutuelle administrative entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République de Turquie en vue de prévenir, de rechercher et de réprimer les infractions douanières**, signé à Alger, le 8 septembre 2001, p04.

382. Journal Officiel n° 20 (30 mars 2016), **Décret présidentiel n°16-112 du 22 mars 2016 portant ratification de l'accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République de Corée sur la coopération en matière douanière**, signé à Alger, le 8 mai 2013, p04.

383. Journal Officiel n° 62 (23 octobre 2016), **Décret présidentiel n°16-265 du 13 octobre 2016 portant ratification de l'accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire et le Gouvernement de la République d'Argentine en matière de coopération douanière,** signé à Buenos Aires, le 3 décembre 2015, p04.

الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
1	إحصائيات الرسم على الأطر المطاطية الجديدة للفترة **2012-2016**	34
2	إحصائيات الرسم على الأكياس البلاستيكية للفترة **2012-2016**	35
3	إحصائيات الرسم على الوقود للفترة **2012-2016**	35
4	محطات تاريخية هامة في تاريخ التقييم الجمركي	49
5	ترتيب أدوات السياسة التجارية من منظور منظمة التجارة العالمية	63
	الفصل الثاني	
6	محاور تقييم الأداء للعناصر الثلاثة في نظم إدارة الأداء	112
7	تصنيف مقاييس الأداء	116
8	الاختلافات بين عمليات التدقيق المالي وعمليات التدقيق غير المالي	123
9	مؤشرات قياس الأداء الرئيسية لجمارك نيوزيلندا	129
10	مجالات قياس الأداء في الإدارة الجمركية الأردنية	130
11	مكونات محور النتائج التنظيمية في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية	132
12	مكونات محور أصحاب المصلحة في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية	133
13	مكونات محور العمليات الداخلية في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية	134
14	مكونات محور النمو والتعلم في بطاقة الأداء المتوازن الجمركية	135
15	الخطة الاستراتيجية للجمارك الأردنية للفترة **2014–2016**– وفق محاور بطاقة الأداء المتوازن	138
16	التحولات الأساسية المطلوبة من تطبيق إدارة الجودة على كافة الوحدات والمستويات الوظيفية	156
	الفصل الثالث	
17	المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية إلى غاية **2015**	194
18	المؤشرات الفرعية المكونة لتقرير تمكين التجارة العالمي	209
19	الفترات الزمنية المحددة لتطبيق اتفاقية تسهيل التجارة	227
20	محطات تاريخية لمنظمة الجمارك العالمية	236
	الفصل الرابع	
21	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال **11** شهر من سنة **2015** و**11** شهر من سنة **2016**	265
22	الواردات خلال **11** شهر من سنة **2015** و**11** شهر من سنة **2016**	266
23	حجم الصادرات للمواد الأساسية خارج المحروقات خلال **11** شهر من سنة **2015** و**11** شهر من سنة **2016.**	267
24	الزبائن الأساسيون للجزائر	268
25	الموردون الأساسيون للجزائر	269

26	قيمة كل من مؤشّر تركُّز وتنوع الصادرات الجزائرية	272
27	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التجارة عبر الحدود لتقرير أنشطة الأعمال **2008- 2017**	274
28	قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإمداد الدولي لسنة **2016**	275
29	تطور المؤشر الفرعي للجمارك الجزائرية ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي للفترة **2007-2016**	275
30	قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإمداد الدولي لسنة **2016**	275
31	ترتيب الجزائر ضمن مكونات تقرير تمكين التجارة العالمي **2016**	276
32	الأسلاك والرتب الجمركية في إدارة الجمارك الجزائرية	286
33	تركيبة الموارد البشرية في الإدارة الجمركية الجزائرية	318
34	عدد الاستمارات الموزعة، المستردة والقابلة للتحليل	318
35	صدق الاتساق لتطوير الإطار التشريعي وتنظيم المصالح	321
36	صدق الاتساق لبعد ترقية تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية	322
37	صدق الاتساق لبعد التطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الإدارة الجمركية	322
38	صدق الاتساق لبعد سياسة الاتصال في الإدارة الجمركية	323
39	صدق الاتساق لتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	323
40	معامل الفا كرونباخ	324
41	مجموع التكرارات حسب الجنس	325
42	مجموع التكرارات حسب المستوى العلمي	326
43	مجموع التكرارات حسب مكان العمل	326
44	مجموع التكرارات حسب الرتبة الوظيفية	327
45	مجموع التكرارات حسب سنوات الخبرة	327
46	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة عن فقرات البعد الأول	328
47	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة عن فقرات البعد الثاني	330
48	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنة عن فقرات البعد الثالث	332
49	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العيّنة عن فقرات البعد الرابع	333
50	اتجاه العينة المدروسة نحو أبعاد الدراسة	334
51	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات أفراد العينة عن فقرات المتغير التابع	335
52	نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار أثر تطوير الاطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	338
53	نتائج تحليل التباين للانحدار **ANOVA**	338

54	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير الاطار التشريعي الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية	**338**
55	نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار أثر بين تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية وتسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري	**339**
56	نتائج تحليل التباين للانحدار **ANOVA**	**340**
57	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة الجمركية على تسهيل التجارة الخارجية	**340**
58	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير تطبيقات التكنولوجيات الحديثة على تسهيل التجارة الخارجية	**341**
59	نتائج تحليل التباين للانحدار **ANOVA**	**341**
60	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التطبيقات التكنولوجية الحديثة على تسهيل التجارة الخارجية	**342**
61	نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار سياسة الاتصال الجمركي في تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري.	**343**
62	نتائج تحليل التباين للانحدار **ANOVA**	**343**
63	نتائج تحليل الانحدار البسيط لاختبار تأثير سياسة الاتصال الجمركي على تسهيل التجارة الخارجية	**343**
64	ملخص لنموذج معامل الارتباط	**344**
65	نتائج تحليل التباين للانحدار **ANOVA**	**345**
66	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار تأثير المتغيرات المستقل	**345**

الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الأول	
1	مراحل تطور العمل الجمركي	**05**
2	تطور وظائف الجمارك ومعايير العمل الدولية	**23**
3	دراسة تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاديات الدولة الصغيرة	**64**
4	أثر دعم الصادرات	**68**
5	اشتقاق دالة الطلب على الواردات	**70**
6	طريقة اشتقاق منحنى الصادرات	**71**
7	آلية حدوث التوازن في السوق العالمي	**72**
8	مبادئ نظام النقل البري الدولي	**87**
	الفصل الثاني	
9	الأجندة الطموحة لجمارك الاتحاد الأوروبي	**93**
10	نموذج الكفاءة الجمركية	**97**
11	نموذج التوفيق بين الرقابة الجمركية والتسهيل التجاري	**98**
12	عصرنة الجمارك من منظور الحكم الرشيد	**100**
13	الدعائم الرئيسية لبرنامج كولومبس	**104**
14	دور عصرنة الجمارك في تعزيز القدرة التنافسية للصادرات	**107**
15	مراحل نظام تحسين الخدمات الحكومية	**113**
16	مكونات بطاقة الأداء المتوازن	**121**
17	مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور منظمة الجمارك العالمية	**132**
18	مكونات بطاقة الأداء المتوازن من منظور الإدارة الجمركية الاردنية	**137**
19	فوائد تطبيق نظام النافذة الواحدة	**164**
	الفصل الثالث	
20	المبادئ الأساسية لتسهيل التجارة	**179**
21	أثر خفض تكاليف المعاملات على زيادة مستوى التنمية	**180**

22	العمليات التجارية في المعاملات التجارية النموذجية	**184**
23	قياس تسهيل التجارة وفق مؤشر التجارة عبر الحدود	**201**
24	مدخلات ومخرجات مؤشر سلسلة الإمداد الدولي	**202**
25	تزايد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية المتعلقة بالجمارك وغيرها من تدابير تسهيل التجارة	**232**
26	الأطراف المتعاقدة وعدد الاتفاقيات التجارية الاقليمية التي دخلت حيز التنفيذ خلال الفترة 2003-2013	**233**
27	العدد الإجمالي للاتفاقيات: شمال – شمال، شمال – جنوب وجنوب – جنوب المغطية لتسهيل التجارة توزيع الاتفاقيات التجارية حسب الاقاليم	**234**
28	مكونات دائرة تنمية النزاهة في الجمارك	**249**
الفصل الرابع		
29	تطور المؤشر الفرعي للجمارك الجزائرية ضمن مؤشر أداء الإمداد الدولي للفترة 2007-2016	**275**
30	الهيكل التنظيمي الحالي (2016) للمديرية العامة للجمارك الجزائرية	**283**

الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	أقسام التعريفة الجمركية الجزائرية	387
2	نموذج شهادة المنشأ	388
3	مخطط سير الإجراءات الجمركية	389
4	جدول مؤشرات قياس الأداء على مستوى المديرية الجهوية للجمارك سطيف	390
5	الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للجمارك بسطيف	392
6	الهيكل التنظيمي لمفتشية الأقسام بجاية	393
7	تفاصيل استبيان الدراسة	394
8	قائمة المحكمين	401

الملحق (1): أقسام التعريفة الجمركية الجزائرية

القسم الأول: حيوانات حية ومنتجات مصدر حيواني

القسم الثاني: منتجات من أصل نباتي

القسم الثالث: شحوم وزيوت حيوانية أو نباتية، منتجات تفككها غذائية محضرة، شمع من أصل حيواني أو نباتي

القسم الرابع: منتجات الصناعات الغذائية: مشروبات، سوائل كحولية وخل، تبغ وإبدال تبغ

القسم الخامس: منتجات معدنية

القسم السادس: منتجات الصناعات الكيميائية والمرتبطة بها

القسم السابع: مواد بلاستيكية وما صنع منها

القسم الثامن: جلود وجلود مدبوغة وما صنع منها

القسم التاسع: خشب وفحم خشبي وما صنع منهما وفلين

القسم العاشر: عجائن الخشب، ورق وما صنع منهما

القسم الحادي عشر: مواد نسيجية وما صنع منها

القسم الثاني عشر: أحذية، أغطية رأس، عصي، سياط، مظلات، ريش ومصنوعاته، أزهار ومصنوعاتها ومصنوعات شعر

القسم الثالث عشر: مصنوعات حجر أو مواد مماثلة أو زجاج

القسم الرابع عشر: لؤلؤ طبيعي أو مستنبت أو أحجار كريمة ومعادن ثمينة

القسم الخامس عشر: معادن عادية وما صنع منها

القسم السادس عشر: معدات كهربائية وأجزاؤها وأجهزة تسجيل

القسم السابع عشر: معدات نقل

القسم الثامن عشر: أجهزة للبصريات وأدوات قياس ومراقبة

القسم التاسع عشر: أسلحة وذخائر

القسم العشرون: أغراض فنية

المصدر: التعريفة الجمركية الجزائرية أنظر الرابط التالي: 2016/09/20
http://www.douane.gov.dz/Tarif%20Douanier%202016.html

الملحق (2): نموذج شهادة المنشأ

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة

رقم الشهادة : 18907 №
تاريخ الشهادة :

شهادة منشأ

بموجب أحكام اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية

1– المصدر و عنوانه كاملا :	2– المنتج و عنوانه كاملا :	
3–المستورد و عنوانه كاملا :	4– بلد المنشأ :	5– تم تطبيق التراكم مع دول أخرى؟ ☐ نعم اسم الدولة : ☐ لا
6– تفاصيل الشحن :	7–ملاحظات :	

8–وصف السلع، العلامة التجارية (إن وجدت)، عدد و نوع و أرقام الطرود :	9– الوزن القائم (كجم) أو مقاييس أخرى (لتر، متر مكعب... ألخ) :	10– رقم و تاريخ الفاتورة (الفواتير) :

11– إقرار و تعهد المصدر :	12– توقيع و خاتم الجهة المصدرة للشهادة :	13– تصديق الجهة الحكومية المختصة :
أقر بأن جميع البيانات المذكورة أعلاه صحيحة و أن السلع الوارد وصفها أعلاه مستوفاة للشروط و المعايير اللازمة لإكساب صفة المنشأ. المكان : ..... التاريخ : ..... التوقيع	التوقيع : الخاتم : التاريخ :	التوقيع : الخاتم : التاريخ :

Spécimen

المصدر : الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

الملحق (3): مخطط سير الاجراءات الجمركية

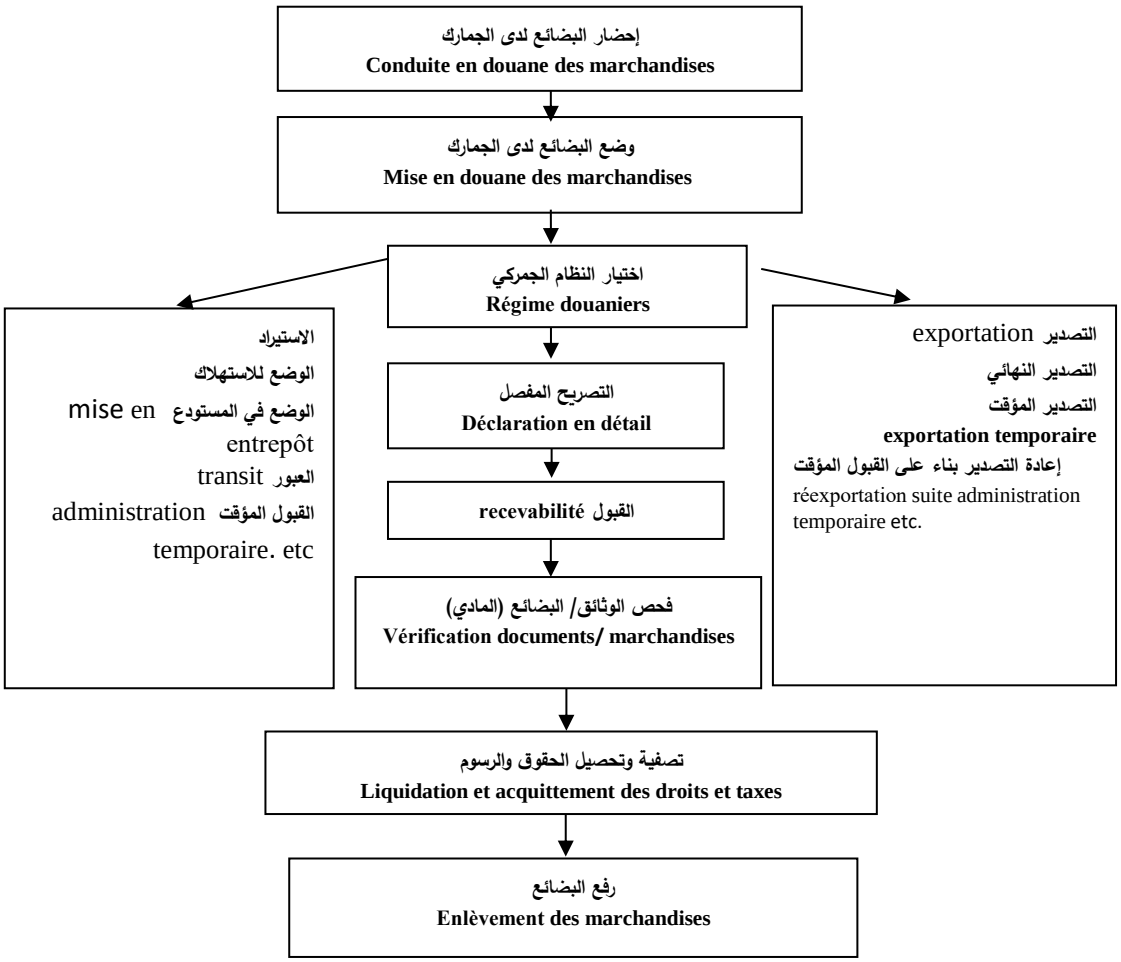

المصدر: اعداد الباحث بناء على مصادر المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016.

الملحق (4): جدول مؤشرات قياس الأداء على مستوى المديرية الجهوية للجمارك سطيف

Tableau de Bord des indicateurs de performance (DRD SETIF)

[redacted]

INDICATEURS DES IPB

LIBELLE	UNITE	REALISE IPB	ECART ANNUEL	P.A.C
OCCUPATION DU TERRAIN PAR IPB	Actions			
NOMBRE DE CONTENTIEUX PAR IPB	Nbre Cx			
SAISIES DE STUPEFIANTS PAR IPB	Kgs			
SAISIES PSYCHOTROPES PAR IPB	Kgs			

INDICATEURS DES IPVV

LIBELLE	UNITE	REALISE IPVV	ECART ANNUEL	P.A.C
NOMBRE DE CONTENTIEUX (IPVV) (PORT –AEROPORT)	Nbr CX			
SAISIES PSYCHOTROPES PAR IPVV (PORT –AEROPORT)	Unité			
SAISIE D'ARMES, MUNITION ET ARTICLES PYROTECHNIQUES (PORT –AEROPORT)	Unité			
INFRACTION DE CHANGE (MONTANT MONNAIE /VOYAGEURS) (PORT –AEROPORT)	DA			

Tableau de Bord des indicateurs de performance (DRD SETIF)
ANNEE 2016 –IDD BEJAIA

INDICATEURS DES IPCOC

	LIBELLE	UNITE	REALISE IPCOC	ECART ANNUEL	P.A.C
	TAUX DES DROITS ET TAXES REDRESSES	%			
	NOMBRE DE CONTENTIEUX PAR INSPECTEUR (IPCOC)	Nbr CX			
	INFRACTION DE CHANGE (MONTANT MONNAIE)	DA			

INDICATEURS DES RECETTES

	LIBELLE	UNITE	REALISE RECTTES	ECART ANNUEL	P.A.C
	TAUX DE RECOUVREMENT DES DROITS ET TAXES REDRESSES (BEJAIA COMMERCE)	%			
	NOMBRE VEP A ORGANISER (BEJAIA CX- BEJAIA COMMERCE)	Nbre			
	TAUX DE RECOUVREMENT DES AMENDES JUDICAIRES (BEJAIA CX)	%			
	TAUX ETABLISSEMENT COMMANDEMENT A PAYER (BEJAIA CX)	%			
	TAUX D'ETABLISSEMENT DEMANDES D'ENQUETES DE SOLVABILITES (BEJAIA CX)	%			
	TAUX ETABLISSEMENT DEMANDES AVIS DE RECHERCHES GENERALES (BEJAIA CX)	%			
	ASSAINISSEMENT DES COMPTES DONNANT LIEU A REPARTITION (RELIQUAT) 500.004 (BEJAIA CX)	%			

المصدر: المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016

الملحق رقم (5): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية للجمارك بسطيف.

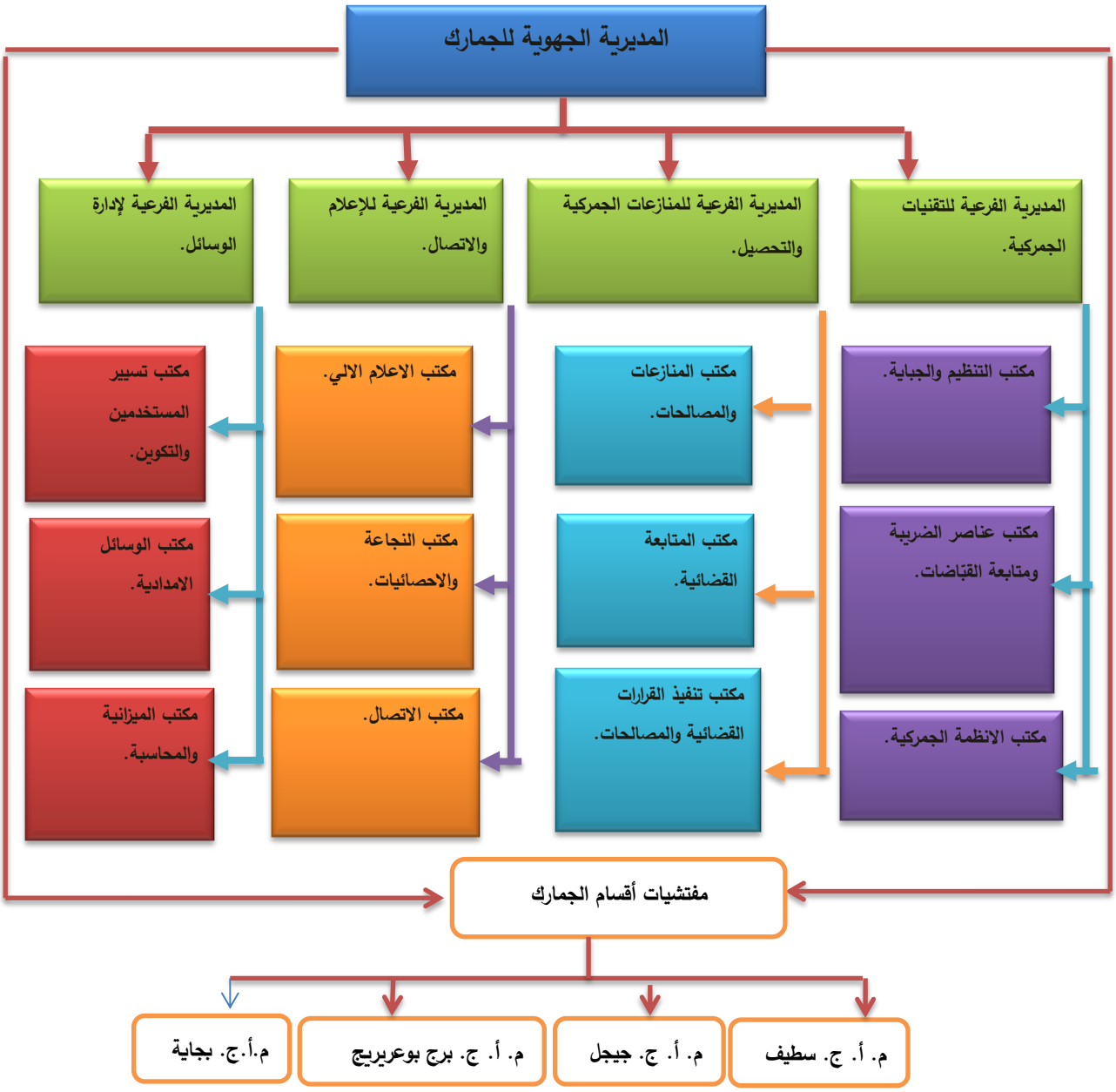

المصدر: وثائق من المديرية الجهوية للجمارك سطيف، 2016.

الملحق رقم (6): الهيكل التنظيمي لمفتشية أقسام جمارك بجاية.

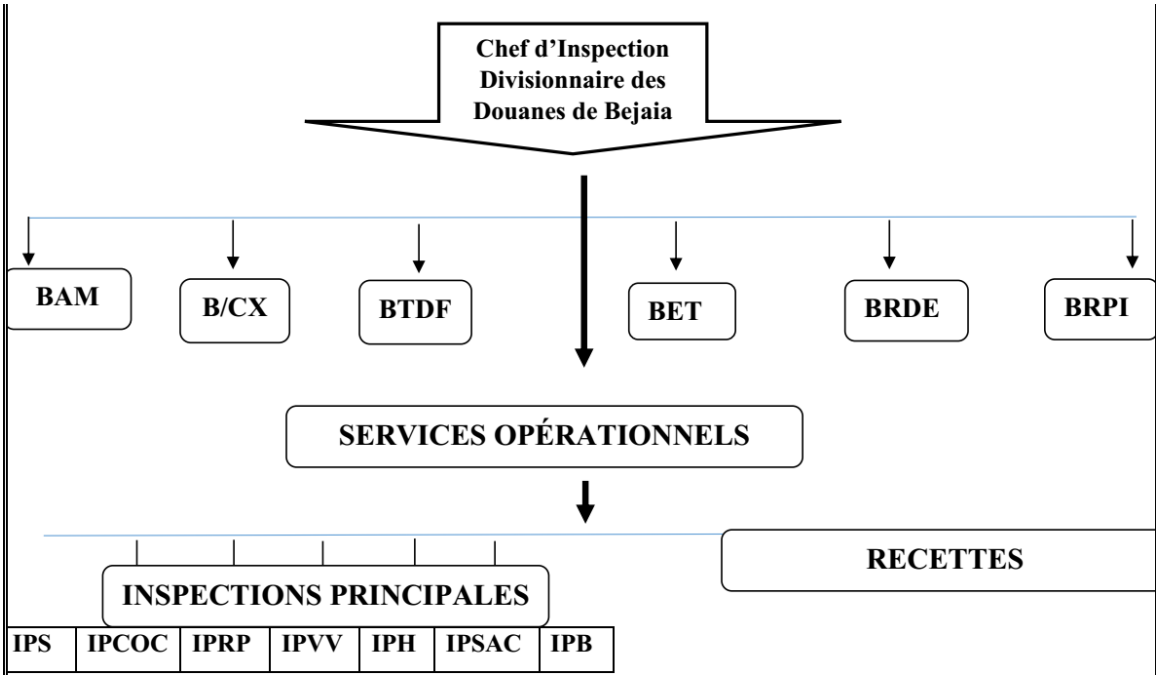

Source : documents de l'I.D.D.B

1. Le bureau des techniques douanières et de la fiscalité (BTDF)
2. le Bureau du Contentieux (CX) et du recouvrement
3. Le bureau de l'administration des moyens
4. Le bureau des relations publiques et du système d'information
5. Le bureau des régimes douaniers économiques (BRDE)
6. Le bureau des éléments de taxation (BET)
7. Un Centre des Transmissions.
8. (7)Inspections Principales.
9. Une Recette Principale.

ملحق رقم (7) تفاصيل استبيان الدراسة

جامعة سطيف –1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة بحث لإعداد أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم

السيد(ة) الفاضل(ة)

السلام عليكم ورحمة الله

يقوم الباحث بإعداد دراسة علمية تتمثل في أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان:

تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

قصد الاستفادة من خبرتكم ومعرفتكم بالقطاع الجمركي يأمل الباحث منكم التفضل بمنحه جزءا من وقتكم الثمين لقراءة عبارات الاستبيان والإجابة عليها بكل دقة وموضوعية، وفق ما تعتقد أنه يمثل وجهة نظرك في الإدارة الجمركية.

للإشارة فقط أنه سيتم التعامل مع إجاباتكم وفق ما تقتاضيه أخلاقيات البحث العلمي.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير والشكر على المساعدة.

اسم الاستاذ الباحث: حليس عبدالقادر

الايميل: kadere_2007@yahoo.fr

الموسم الجامعي: 2015– 2016

المحور الاول: بيانات عامة: (يرجى وضع علامة X في الخانة المقابلة)

- **الجنس**

ذكر ☐ انثى ☐

- **المستوى العلمي:**

ليسانس ☐

ماستر ☐

ماجستير ☐

دكتوراه ☐

شهادة اخرى يرجى تحديدها:.....

- **مكان العمل:**

☐ المديرية العامة للجمارك ☐ المديرية الجهوية للجمارك ☐ مفتشية اقسام الجمارك

- **الرتبة الوظيفية:**

☐ ضابط رقابة ☐ مفتش رئيسي ☐ مفتش عميد ☐ مراقب عام ☐ مراقب عام رئيس

- **عدد سنوات الخبرة:**

☐ 1إلى 5 سنوات ☐ من 6 إلى 10 سنوات ☐ 11 سنة فأكثر

المحور الثاني: العصرنة الجمركية وتطوير أداء القطاع الجمركي الجزائري

البعد الأول: تطوير الاطار التشريعي الجمركي وتنظيم المصالح

البيـان	موافق تماما	موافق	غير موافق	غير موافق تماما
1. يعتبر الهيكل التعريفي الجمركي الحالي كفيل للوصول الى احصاءات تجارية دقيقة.				
2. يوجد تحكم في القيمة لدى الجمارك ناتج بالأساس عن كفاءة هيكل التعريفة الجمركية.				
3. يعتبر عدم تطور الهيكل التعريفي أحد صعوبات حماية الانتاج الوطني .				
4. يوجد انسجام بين الاحكام الجمركية الوطنية مع احكام اتفاقية كيوتو المتعلقة بالأنظمة الجمركية.				
5. يوجد في التصريح المفصل كل المعلومات المتعلقة بعمليات مراقبة التجارة الخارجية.				
6. هناك مشكل في تداخل الصلاحيات بين المفتش الرئيسي لمراقبة العمليات التجارية ومفتش الفحص.				
7. يحتاج قانون محاربة التهريب إلى إعادة النظر في احكامه نظرا لتنامي ظاهرة التجارة غير الشرعية.				
8. تملك الإدارة الجمركية الجزائرية مخابر تحليل المواد تساهم في زيادة نجاعة الرقابة الجمركية				
9. يؤثر تقليل عدد المديريات الجهوية نقص التغطية الجمركية على مستوى الاقليم الجمركي الوطني.				
10.تحتاج الاحكام المتعلقة بتحصيل الايرادات الجمركية الى مزيد من الصرامة من حيث التطبيق كونها تمثل مورد هام لخزينة الدولة.				
11. تعاني الاحكام المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني من نوع من القصور مما اثر على حجم الايرادات المتعلقة بالبيع بالمزاد العلني.				
12.يساهم استحداث مصلحة مكلفة بقضايا الجودة الشاملة ضمن الهيكل التنظيمي في تطوير العمل الجمركي.				
13.يعتبر وجود مصلحة مستقلة مكلفة بالطعن (مخصصة للمتعاملين من اجل الطعن في قرارات الجمارك) مؤشر على شفافية المعاملات.				

البعد الثاني: تطوير تسيير الموارد البشرية والالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية

البيـان	موافق تماما	موافق	غير موافق	غير موافق تماما
1. يوجد نقص في عدد الاطارات الجامعين في الادارة الجمركية الجزائرية.				
2. يوجد نقص في مستوى تكوين الموارد البشرية مما يؤثر على مستوى ادائها.				
3. سياسة التوظيف المتبعة من طرف المديرية العامة للجمارك الجزائرية لم يتم تكييفها مع المستجدات الراهنة.				
4. يعتبر غياب التسيير الالي للموارد البشرية أداة لضعف التحكم في تسيير الموارد البشرية.				
5. نوعية برامج التكوين المدرسة على مستوى المعاهد والمدارس الجمركية قديمة وتحتاج إلى تحديث.				
6. للإدارة الجمركية الجزائرية مدونة خاصة بأخلاقيات المهنة الجمركية.				
7. يلتزم العاملين في الادارة الجمركية بمدونة أخلاقيات المهنة الجمركية.				
8. يظهر الالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة الجمركية في معاملة المتعاملين مع الادارة الجمركية بطريقة متماثلة.				
9. يساعد الوضع الاقتصادي للعاملين في الادارة الجمركية الجزائرية على الالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية.				
10. يساعد الوضع الاقتصادي للعاملين في الادارة الجمركية الجزائرية على الالتزام بأخلاقيات المهنة الجمركية.				
11. تساعد ظروف العمل على الالتزام بمبادئ اخلاقيات المهنة الجمركية.				
12. توجد تحفيزات مقدمة من طرف الادارة الجمركية تساعد على الالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة الجمركية.				

البعد الثالث: التطبيقات التكنولوجية الحديثة في الادارة الجمركية الجزائرية

البيـان	موافق تماما	موافق	غير موافق	غير موافق تماما
1. يعتبر ربط المكاتب الجمركية بنظام SIGAD وسيلة لتسريع عمليات معالجة الملفات.				
2. يعاني نظام SIGAD من بعض النقائص كونه برنامج من اعداد ادارة الجمارك الجزائرية على عكس بعض الانظمة الاخرى التي تمتاز بالعالمية.				
3. يعتبر وجود تغطية شاملة لكل المكاتب الجمركية بشبكة الإنترنيت اداة مهمة لزيادة المعرفة الجمركية لدى الاطارات.				
4. يعتبر وجود دورات تكوينية منتظمة لفائدة العاملين بمجال نظام المعلومات والشبكية ألية لزيادة انتاجيتهم.				
5. يحتاج التجسيد الفعلي لنظام الشباك الواحد بين الادارة الجمركية وبقية الادارات المتدخلة في عمليات التجارة الخارجية الى وجود ارادة حقيقية بين المسؤولين اكثر من وجود برتوكولات.				
6. يساهم نظام الشباك الواحد الإلكتروني في تحسين أداء العمل الجمركي.				
7. يساهم موقع الانترنيت للإدارة الجمركية الجزائرية في توفير كل المعلومات التي تخص المتعاملين الاقتصاديين.				
8. يساهم موقع الجمارك الجزائرية في اعادة الصورة الحقيقية للمؤسسة الجمركية.				
9. يقوم المصرح الجمركي بتسجيل العملية التجارية من مكتبه وفقا لنمط التبادل الالكتروني للمعطيات.				
10. تمكن شبكة الانترنيت على مستوى الادارة الجمركية الجزائرية من تقديم تصريح جمركي الكتروني لقائمة البضائع المشحونة بحرا قبل وصولها.				
11. تمكن شبكة الانترنيت على مستوى الادارة الجمركية الجزائرية من الدفع الإلكتروني للضرائب الجمركية المستحقة.				

البعد الرابع: سياسة الاتصال في الادارة الجمركية الجزائرية

البيـان	موافق تماما	موافق	غير موافق	غير موافق تماما
1. يساهم نمط الادارة التشاركية في زيادة مستوى الاتصال بين الادارة العليا والعاملين.				
2. هناك مستوى تعاون ايجابي بين الادارة الجمركية ومصالح التجارة .				
3. يجسد وجود الرقم الاخضر احد الوسائل الهامة لتقريب الادارة الجمركية من المتعامل الاقتصادي.				
4. يحتاج التعاون بين الادارة الجمركية ومصالح الضرائب الى اتفاقيات تحدد نمط سيره ومجالات التعاون.				
5. تقدم البنوك كل المعلومات للإدارة الجمركية حول عمليات التوطين المصرفي للصفقات التجارية لغرض ضبط حركة العملة.				
6. تقدم مؤسسات التأمين كل المعلومات حول نمط عقود التأمين التجارة الخارجية للمؤسسة الجمركية في حال الحاجة اليها.				
7. هناك تعاون بين الجمارك الجزائرية وجمارك البلدان المجاورة بخصوص المراقبة الجمركية المشتركة.				
8. بإمكان الادارة الجمركية ان تقدم الاستشارة للمتعاملين في مجال نشاطهم.				
9. تلتزم الإدارة الجمركية الجزائرية بتطبيق كل الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.				
10. تنظم الادارة الجمركية حملات تحسيسية ضد الآفات الاجتماعية والاقتصادية (مخدرات، تهريب...الخ).				

المحور الثالث: تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري

البيـان	موافق تماما	موافق	غير موافق	غير موافق تماما
1. تلتزم الادارة الجمركية الجزائرية بالإفصاح التام عن القوانين المتعلقة بعمليات الاستيراد والتصدير(حسب المادة 10 من اتفاقية GATT).				
2. يشكل اختلاف قواعد المنشأ بين الدول عائق امام عمل الادارة الجمركية ومن ثمة يؤثر سلبا على تسهيل التجارة .				
3. تعمل الادارة الجمركية على كسب رضا المتعاملين من خلال سهولة اجراءات الطعن والاستئناف.				
4. هناك التزام تام بمبادئ اتفاقية كيوتو فيما يخص تبسيط وتنسيق الاجراءات الجمركية.				
5. يتطلب ملف جمركة السلع عدد قليل من الوثائق مما يزيد من مستوى تسهيل التجارة.				
6. تعتبر مدة القيام بعملية الجمركة محدودة حيث لا تتجاوز 48 ساعة في كل الحالات.				
7. يعتبر تطبيق الادارة الجمركية الجزائرية آلية الرقابة اللاحقة دليل على نجاعة هذا النوع من الرقابة اكثر من غيرها.				
8. نقص فعالية مؤشر الاجراءات الجمركية يعود الى تعدد وتعقد اجراءات الجمركة.				
9. هناك مواكبة من طرف الجمارك الجزائرية لكل تحديثات النظام المنسق العالمي.				
10. يوجد تنسيق بين مكاتب المغادرة ومكاتب الوصول قبل وبعد التحويل فيما يخص التصريح المبسط للعبور.				
11. يعتبر توافق توقيت عمل الادارة الجمركية الجزائرية مع جمارك البلدان المجاورة في المعابر الحدودية ضروري لتسهيل التجارة.				
12. تضفي صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد ديناميكية جديدة على التسهيل التجاري.				
13. تساهم اتفاقيات تسهيل الترانزيت بين الجزائر مع البلدان المجاورة في زيادة حجم المبادلات التجارية.				
14. الشراكة الاقتصادية مع دول الاتحاد الاوروبي زادت من التعاون الجمركي بين الجمارك الجزائرية وجمارك دول الاتحاد الاوروبي .				
15. المساعدة الفنية المقدمة من طرف منظمة الجمارك العالمية للجمارك الجزائرية تساهم في تحسين الاداء الجمركي .				
16. برامج بناء القدرات المقدمة من طرف منظمة الجمارك العالمية للجمارك الجزائرية تساهم في تحسين الاداء الجمركي.				

الملحق (8): قائمة المحكمين

الاسم واللقب	الدرجة العلمية/ الرتبة	الانتماء الاداري	البلد
صالحي صالح	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف -1	الجزائر
زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران -2	الجزائر
بختي ابراهيم	أستاذ التعليم العالي	جامعة ورقلة	الجزائر
سكاك مراد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف -1	الجزائر
ربيع المسعود	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سطيف -1	الجزائر
مناصرية رشيد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة ورقلة	الجزائر
السواعي خالد	نائب مدير جمارك سابق وأستاذ محاضر	جامعة الزرقاء	الأردن
يوسفي إمان	أستاذ محاضر "ب"	جامعة سطيف -1	الجزائر
محمود محمد ابو العلا	خبير جمركي ومستشار مدير عام جمارك سلطنة عمان	جمارك سلطنة عمان	سلطنة عمان
جبارة عمار	مدير عام جمارك سابق	مستشار جمركي واستاذ مشارك بالمدرسة العليا للقضاء	الجزائر
حليمي يمين	مراقب عام	المديرية الجهوية للجمارك سطيف	الجزائر
كمال محلي	أستاذ مساعد "أ"	جامعة سطيف -1	الجزائر
لعجالي عادل	أستاذ مساعد "أ"	جامعة سطيف -1	الجزائر

المصدر: إعداد الباحث

الفهرس

الفهرس

الموضوع	صفحة
الإهداء	
الشكر	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: مدخل نظري لاقتصاديات الجمارك	
تمهيد الفصل الأول	02
المبحث الأول: مدخل لتحديد طبيعة العمل الجمركي	03
المطلب الأول: تطور مفهوم الجمارك والتعريفة الجمركية	04
المطلب الثاني: الضرائب الجمركية من المنظور التقليدي والإسلامي	12
المطلب الثالث: الأهداف الاستراتيجية لإدارة الجمارك وأولوياتها في القرن الواحد والعشرين	21
المطلب الرابع: دور الجمارك الجزائرية في حماية البيئة في ظل التطور العالمي للجريمة البيئية	31
المبحث الثاني: أهمية تحديد المنشأ كضرورة للتقييم الجمركي وتبسيط اجراءات الجمركة	38
المطلب الأول: تحديد قواعد المنشأ كضرورة جمركية	38
المطلب الثاني: التقييم الجمركي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية	44
المطلب الثالث: إجراءات الجمركة بين متطلبات الرقابة وضرورة التسهيل	51
المبحث الثالث: السياسة التجارية والآثار الاقتصادية للجمارك بين التأييد والمعارضة	57
المطلب الأول: السياسة التجارية بين متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وحماية الاقتصاد الوطني	57
المطلب الثاني: تحليل تأثير الضرائب الجمركية على اقتصاد الدولة الصغيرة في إطار التوازن الجزئي	64
المطلب الثالث: أثر دعم الصادرات على القطاعات الاقتصادية وتوازن السوق العالمي	67
المبحث الرابع: دور الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية نشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	73
المطلب الأول: طبيعة الأنظمة الجمركية الاقتصادية	73
المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للأنظمة الجمركية الاقتصادية في الجزائر	77
المطلب الثالث: وظيفة النقل (العبور)	84
خلاصة الفصل الأول	89
الفصل الثاني: التوجه نحو عصرنة الإدارة الجمركية لتطوير وترقية أدائها	
تمهيد الفصل الثاني	91
المبحث الأول: طبيعة ومتطلبات عصرنة الإدارة الجمركية من منظور الحكم الراشد	92

المطلب الأول: طبيعة عصرنة الإدارة الجمركية 92
المطلب الثاني: سمات ومتطلبات عصرنة الإدارة الجمركية من منظور الحكم الراشد 98
المطلب الثالث: أثر عصرنة الإدارة الجمركية على تنافسية الصادرات 105
المبحث الثاني: مدخل لإدارة وقياس الأداء في ظل تغيّر بيئة الأعمال 108
المطلب الأول: العمليات الأساسية في الأداء وإدارة الأداء 108
المطلب الثاني: طبيعة قياس الأداء 114
المطلب الثالث: نموذج بطاقة الأداء المتوازن كمدخل حديث في قياس الأداء 120
المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء في الإدارة الجمركية ومحاور تطوير العمل الجمركي 124
المطلب الأول: تصنيف مقاييس الأداء في الإدارة الجمركية 124
المطلب الثاني: تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في الإدارة الجمركية 131
المطلب الثالث: الركائز الأساسية لتطوير العمل الجمركي وفق أفضل الممارسات الجمركية العالمية 139
المبحث الرابع: آليات تطوير جودة الخدمة في الإدارة الجمركية 148
المطلب الأول: تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الإدارة الجمركية 148
المطلب الثاني: التوجه نحو الجمارك الرقمية كآلية لتطوير العمل الجمركي 157
المطلب الثالث: مدخل إدارة المخاطر الجمركية لترقية العمل الجمركي 166
خلاصة الفصل الثاني 172
الفصل الثالث: مدخل نظري تحليلي لدراسة تسهيل التجارة الدولية
تمهيد الفصل الثالث 175
المبحث الأول: طبيعة تسهيل التجارة الدولية 176
المطلب الأول: : مفهوم ومبادئ تسهيل التجارة الدولية 176
المطلب الثاني: أسباب وفوائد تسهيل التجارة الدولية ضمن مسار سلسلة الإمداد الدولية 181
المطلب الثالث: محاولة اسقاط موضوع تسهيل التجارة وفق سياق نظريات التجارة الدولية الشهيرة 185
المبحث الثاني: مساهمة المنظمات الدولية في تحديد مؤشرات ومتطلبات التسهيل التجاري الدولي 191
المطلب الأول: دور منظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية 191
المطلب الثاني: دعم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لقضية تسهيل التجارة الدولية 195
المطلب الثالث: تطور الاهتمام بقضايا تسهيل التجارة على مستوى أبرز الهيئات الدولية الأخرى 203
المبحث الثالث: تطور مفاوضات تسهيل التجارة على المستوى الدولي والاقليمي 212
المطلب الأول: محاور العمل في مفاوضات تسهيل التجارة بمنظمة التجارة العالمية 212
المطلب الثاني: المؤتمر الوزاري التاسع وظهور اتفاقية بالي لتسهيل التجارة الدولية 220
المطلب الثالث: تسهيل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية وموقع الدول النامية 228

المبحث الرابع: التكامل الوظيفي بين منظمة الجمارك العالمية ومنظمة التجارة العالمية في تسهيل التجارة الدولية 235
المطلب الأول: مدخل وصفي لمنظمة الجمارك العالمية 235
المطلب الثاني: اتفاقيات منظمة الجمارك العالمية ذات العلاقة بتطوير الجمارك وتسهيل التجارة 242
المطلب الثالث: مجالات التعاون بين منظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية لترقية تسهيل التجارة على المستوى العالمي 255
خلاصة الفصل الثالث 261
الفصل الرابع: تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية من منظور عصرنة الادارة الجمركية
تمهيد الفصل الرابع 263
المبحث الأول: متطلبات تسهيل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة النفطية الراهنة 264
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية الجزائرية في ظل تدهور أسعار النفط 264
المطلب الثاني: تنافسية الصادرات السلعية الجزائرية 271
المطلب الثالث: إشكالية تدني ترتيب الجزائر في مؤشرات التسهيل التجاري العالمي 273
المبحث الثاني: التحول الاستراتيجي في نشاط إدارة الجمارك الجزائرية 277
المطلب الأول: مدخل تاريخي للجمارك الجزائرية 278
المطلب الثاني: برنامج عصرنة الإدارة الجمركية الجزائرية 2007-2010 والحصيلة المحققة 295
المطلب الثالث: عرض المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2016 – 2019 303
المطلب الرابع: سياسة الإدارة الجمركية الجزائرية نحو ترقية التجارة الخارجية 311
المبحث الثالث: الطريقة المتبعة لتفسير اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة 317
المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة 317
المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة 321
المطلب الثالث: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو أبعاد الدراسة 325
المبحث الرابع: اختبار فرضيات الدراسة والرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية 337
المطلب الأول: اختبار العلاقة بين أبعاد الفرضية الرئيسية الأولى والمتغير التابع 337
المطلب الثاني: اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة 344
المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية للإدارة الجمركية الجزائرية 347
خلاصة الفصل الرابع 350
الخاتمة 353
قائمة المراجع 360

فهرس الجداول 379
فهرس الأشكال 383
فهرس الملاحق 386
فهرس المحتويات 403
الملخص 408

الملخص:

تناولت هذه الأطروحة موضوع في غاية الأهمية " تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري". وذلك من خلال إبراز محتوى برامج العصرنة الجمركية التي قدمتها الإدارة الجمركية الجزائرية لتطوير أدائها خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية 2019. حيث ركزت على تطوير الإطار التشريعي وإعادة تنظيم المصالح والاهتمام بتكوين المورد البشري وتحسين أدائه من خلال توفير التكنولوجيات المناسبة وتحسين ظروف عمله لزيادة مستوى النزاهة الجمركية. واعطاء صورة جيدة عن الادارة الجمركية أمام المتعاملين مع الادارة الجمركية. وهو ما ينتج عنه في الأخير المساهمة في زيادة مستوى التسهيل التجاري للاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة لنتيجة هامة مفادها أن هناك علاقة ايجابية بين تطوير أداء القطاع الجمركي وزيادة مستوى التسهيل التجاري.

الكلمات المفتاح: جمارك، تسهيل التجارة، تجارة خارجية، الأداء.

ABSTRACT:

This thesis treated a very important topic, "the development of the customs sector performance and its impact on facilitating foreign trade in the Algerian economy." by projecting the customs modernization programs provided by the Algerian Customs Administration to improve its performance during the period from 2007 to 2019.

Where it focused on the development of the legislative framework and the reorganization of the interests and attention to the composition of human resource and to improve its performance through the provision of appropriate technologies and also improve the working conditions to increase the level of customs integrity.

And give a good image for the customs administration in front of its economic operators, which results in the latter to the contributing to the increase in the level of trade facilitation for the national economy.

The study found a significant conclusion that there is a positive relationship between the development of the customs sector performance and increase the level of trade facilitation.

Key words: customs, trade facilitation, foreign trade, performance.

تم بحمد الله